

بتقريب

سنن النسائي أبي عبد الرحمن

تأليف

أبي إسحق الحويني الأثري

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥



بتقريب

سنن النسائي أبي عبد الرحمن

تأليف

أبي إسحق الحويني الأثري

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥

الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الناشر
مكتبة التربية الإسلامية
لإحياء التراث الإسلامي
١٤ ش سويلم من ش الهرم
خلف مسجد الأنصار - الطالبية
ت : ٨٦٨٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فما له من هاد .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وبعد : فهذا كتاب « **بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن** » نقدمه للقراء الكرام ، بعد ما تفضل الأخ الشيخ « أبو إسحاق الحويني » علينا بأن ننشره — جزاه الله خيراً .

نقدمه في وقت تنمر فيه بعض المستغربين للحط على السنة وأهلها ، وأطلّت على الأمة نابتة سوء وُجهت للغوص في بطون الكتب ، لا هَمَّ لها سوىٰ إخراج الأقوال الباطلة ، والأصول المتهاوية والحيل الكاذبة ، والزلات الغائرة . لصد المسلمين عن طريق السنة وما فيه صلاح الأمة .

فإذا سئلوا عن شيء من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبادته وأحكامه وفتاويه ، أجابوا والشيطان ممليهم إما بحديث مكذوب ، أو حيلة متهالك متعالم ، أو زلة فقيه عالم ، أو غير ذلك من الشرور والمخازى ، فأضاعوا السنة ، وخرقوا البنية ، وساء ما يفعلون ، و ﴿ **كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا** ﴾ فانتبه يا هذا فإنك على خطر شديد ، واستحضر عند كتابتك ما يبقى بعدك ﴿ **إنَّا نحن نُحيي الموتىٰ ونكتبُ ما قدّموا ، وآثارهُمْ** ﴾ واتق الله في الغلط علىٰ الأئمة إذا نقلت مذاهبهم ، فلا تنسب إليهم ما لم يقولوه ، واحذر أن تجتمع فيك الشرور بتتبع رخصهم وزلاتهم .

وبعد : فكتابنا الذي نقدمه اليوم — قارئي الكريم — هو تقريب وتهذيب وتحقيق وخدمة لكتاب من كتب السنة ، والتي هي علم الصدر الأول والتي وصفها الصادق الأمين بمماثلة القرآن المبين فقال : « ... **ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه** » وفي رواية أخرىٰ : « ... **ألا إن ما حرَّم رسول الله مثل ما حرَّم الله** » .

قال الحافظ « الخطيب البغدادي » : (... ولما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين ، والبحث عن عدالة الراوين ، فمن

ثبتت عدالته جازت روايته ، وإلا عدل عنه ، والتمس معرفة الحكم من جهة غيره لأن الأخبار حكمها حكم الشهادة في أنها لا تقبل إلا عن الثقات) . وكما توجهت عناية علماء الحديث إلى دراسة الحديث من جهة السند ، اهتموا أيضا بدراسة متنه والنظر فيه ، ولأنهم جهابذة صدقت نيتهم ، وقوت عزيمتهم فقد ألهمهم الله الرشد ، فقعدوا القواعد وشيدوا البنيان لمن بعدهم لمعرفة الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غيره فهذا الحافظ « ابن الصلاح » رحمه الله تعالى يقول : « وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه أو ما يتنزل منزلة إقراره ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي ، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها » .

وهذا شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى - يضع قواعد كلية يميز بها بين موضوع الحديث وصحيحه دون النظر في إسناده ، وكذلك نقل السيوطي - رحمه الله تعالى - في تدريب الراوي عن كثير من الأئمة قرائن وعلامات لمعرفة الحديث الموضوع الذي يناقض الأصول ويباين المعقول ، ويخالف المنقول ، وغني عن البيان أنه لا يقوى على ذلك - كما يقول ابن قيم الجوزية - (سوى من تضلع في معرفة السنن الصحيحة ، واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها مَلَكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنة والآثار أو معرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر به ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وآله وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ، ما لا يعرفه غيره ، وقد ذكر هؤلاء الأئمة وغيرهم أحاديث كثيرة بينوا كذبها ووضعها وكأن هؤلاء الجهابذة قد علموا أنه سيأتي زمان كزماننا تتسرب فيه إلى بعض المستغربين من أبناء المسلمين فرية متهالكة وهي قولهم وبئس ما يقولون - إن اهتمام المحدثين كان لدراسة الأسانيد منصرف دون النظر في المتن ، وردوا بتلك الفرية أحاديث كثيرة قصرت أفهامهم عن استيعابها ، وخالفت أهواءهم وعقولهم ، والله حسيبهم هذا وقد أطلت في مقدمتي هذه لعلل يعرفها النابه ، وخشية صرفه عن درر هذا الكتاب أتركه معه يخبر عن نفسه ، وينبئى مؤلفه - حفظه الله - عن مكنونه وهو به خبير آملين ألا نعدم فائدة يزفها إلينا فاضل ، أو فائتة يذكرنا بها نابه ، أو نصيحة ينصحنا بها ناصح ، ونحن له من الشاكرين ، وسنواصل نشره تباعاً .

كلما أُنجز جزءٌ نشرناه ، والله نسأله القبول .

الناشر

عماد صابر المرسي

رجب ١٤١٠هـ فبراير ١٩٩٠م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيْمِ

إِنَّ الحَمْدَ لله تَعَالَى نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِيْنُ بِهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوْذُ بِالله تَعَالَى مِنْ شُرُوْرِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِ الله تَعَالَى فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُّسْلِمُونَ** ﴾ [١٠٢/٣]

﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيْراً وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُوْنَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْباً** ﴾[١/٤]

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُوْلُوْا قَوْلاً سَدِيْداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوْبَكُمْ . وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيْماً** ﴾ [٧١-٧٠/٣٣]

أَمَّـا بَعْــدُ

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيْثِ كِتَابُ اللهِ تَعَالَى ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَشَرَّ الأمورِ مُحْدَثَاتُهَا ، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

فإنى أحمدُ الله تبارك وتعالى أَنْ يسر لى خروج الجزء الأول من هذا الكتاب المبارك – إنْ شاء الله تعالى – . وكنتُ قد بدأتُ العمل فيه فى أواخر سنة (١٣٩٩) هـ . والفضلُ فى ذلك يرجع إلى أُستاذنا الشيخ حامد بن إبراهيم حفظه اللّه تعالى صاحب مكتبة المصطفى

صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقد كنت أتردد على مكتبته العامرة ، فرآنى أعملُ فى « سنن ابن ماجة » فقال لى : لم لا تعمل فى « سنن النسائى » ؟ فإن أحداً من أهل العلم لم يوجه عنايته إليها .

فلمَّا اعتذرتُ عنها ، قال لى : اخدمها ، ولو بتخريج أحاديثها فقط ، حتى تكون عوناً للمترددين على المكتبة من أهل العلم وطلبته .

وقد حدث بالفعل ما أراده .

فكتبت الجزء الأول بخط يدى ، وصورتُه ، ثمَّ أودعتُه المكتبة أما باقى النُسخ - وقد كانت قليلة - فكنت أعطيها لمن أرى أنه من طلبة العلم رجاء أن يصحح لى ما أخطأتُ فيه . وقد وقع فى هذه النسخة أوهامٌ ، سواءٌ فى الحكم على الحديث أو فى تخريجه ، والسببُ فى ذلك شرحه يطولُ ، وسأذكرُهُ - إنْ شاء الله - فى « الإمعان مقدمةُ بذل الإحسان » .

وعلى كل حال ، فقد بات هذا الشرح أمنيةً عندى ، وددتُ لو يسر الله لى فعله ، حتى أكشف مزية هذه السنن ، التى على أهميتها ما التفت إليها أهل العلم مثلما فعلوا فى « الصحيحين » وبقية السنن .

وقد بادر بعضُ أهل الخير والفضل من إخواننا ، فأرسلوا نسخاً من هذا الكتاب إلى شيخنا الشيخ الإمام ، حسنة الأيام ، ناصر الدين الألبانى - حفظهُ الله تعالى وأمتع المسلمين بطول حياته - فأثنى عليه خيراً والحمدُ لله .

* فأخبرنى الأخ مازن بن نهاد كمال - وهو من نابلس - أنه أعطى الكتاب للشيخ وجاءه بعد فترة ، ثمَّ سأله عنه ، فقال له :

« لقد أعجبتُ به ، ورجوتُ له مستقبلاً زاهراً بشرط أن يستمر على هذا المنوال أو النهج - الشك من الأخ مازن » .

وقد شافهني بذلك في لقائي به في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة ، يوم الخميس ١٩ / جمادى الأولى / ١٤٠٦ هـ الموافق ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ عقب صلاة العصر .

* وجاءني بعض الإخوة - واسمه كمال - بشريط تسجيل سجله مع الشيخ الألباني وسأله فيه عن أفضل الشروح على السنن الأربعة وموطأ مالك .. فلما جاء ذكر « سنن النسائي» قال الشيخ :

« أنا لا أعلمُ - أو لم أطلع - على كتابٍ يفيد في هذه الناحية من كتب القدامى ، لكن وصلني أخيراً جزء لأحد المشتغلين بالحديث من الشباب في مصر - ولعل اسمه حجازي -

فقال له الأخ : هناك في مصر كتاب اسمه « بذل الإحسان »

قال الشيخ : هو هذا ، فهو يتوسع في هذا الكتاب ، في التخريج مع بيان صحة الأحاديث من ضعفها ، وهو في الواقع من الكتب المفيدة بالنسبة لما يؤلَّفُ في هذا العصر » .

* ولما قابلتُ الشيخ في « عمَّان » سنة (١٤٠٧ هـ) سألته عن الكتاب ، فقال لي بالحرف الواحد : قويٌّ ، قويٌّ ، ماشاء الله » . فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله .

* * *

أمَّا خدمتي لهذا الكتاب فهي كالآتي :

١ – أحكمُ على سند الحديث بما يستحقه من صحة أو حسنٍ أو ضعفٍ ، حسب القواعد العلمية الدقيقة التى وضعها أهل الحديث ، رضى الله عنهم ثمَّ أترجمُ لرجال الإسناد ترجمة خفيفة رجاء التعريف بهم ، ذاكراً اسمه واسم أبيه وجدِّه ، ثمَّ كنيتهُ ، ولا أطيلُ فى الترجمة ، إلَّا إن كان لابد من الإطالة لدحض شبهة مفترٍ ، أو بيان تساهل بعض الناس فى مسائل الجرح والتعديل ونحو ذلك . وإنْ خالفتُ أحداً فيما ذهب إليه ، أظهرتُ حجتى فى مخالفته ليكون أرجى لقبول العذر .

٢ – أخرجُ الأحاديث من كتب السنة التى بين يدىَّ سواء المطبوعة منها أو المخطوطة ، ولا أكتفى بذلك ، بل أذكر درجة كل حديثٍ أوردهُ فى هذا الشرح ، وكثيراً ما أبسط الكلام عليه إنْ كان هناك ما يدعو إلى ذلك .

٣ – ألتزمُ ببيان قول الترمذىّ : « وفى الباب عن فلان وفلان » فأُخرجُ هذه الأحاديث ، وأتتبعُ طرقها وعللها مع الترجيح فى كل ذلك ، لأنَّ هذه الأحاديث تُعدُّ كالشواهد لحديث الباب ، فتقويه إنْ كان ضعيفاً – على الشرائط المعتبرة – ، أو تزيدُهُ قوة إنْ كان صحيحاً . وأمرٌ آخرُ : وهو أننى تمنيتُ لو صار شرحى هذا مفتاحاً لكتب السنة الأخرى غير النسائى ، ولا شك أن هذا يحتاج منى وقتاً مديداً ، وجهداً جهيداً ، وعزماً حديداً كما يعرف ذلك المشتغلون بهذا العلم الشريف .

ثمَّ ليكن معلوماً أن ما أُخرِّجُهُ من قول الترمذى : « وفى الباب » هو ما يتعلق بالحديث الذى رواه النسائى ، ويكون الترمذىُّ قد رواه أيضاً ، أما الأحاديث التى لم يروها النسائىُّ وهى فى الترمذىّ فقد أفردت لها كتاباً مستقلاً سميتهُ « العُباب بتخريج قول الترمذىّ وفى الباب » وقد تمَّ منه جزءان . يسر الله إتمامه بخيرٍ .

٤ - وضعتُ مقدمة لهذا الشرح سميتُها « الإمعان مقدمةُ بذل الإحسان » وهي في ثلاثة أجزاء :

* أمّا الجزءُ الأول : فذكرتُ فيه ترجمة النسائىّ وتكلمتُ على سننه تفصيلاً بما لعله يُعجب الناظرين إن شاء الله ، وقد انفصلتُ في بعض أبحاثه إلى تقديم سنن النسائى على سنن أبى داود ، وقد برهنتُ على ذلك برهاناً علمياً ، لا تعصُّب فيه والحمد لله .

وقد حققتُ فى هذا الجزء أيضاً شرط النسائى ، وذكرت رتبة سننه ومميزاتها ، ورواة السنن عنه . وهل « السنن الصغرى » من اختيار ابن السنى ، أم من تصنيف النسائىّ ، وهل فى « السنن » حديثٌ موضوعٌ ثمَّ لماذا لم يخرج النسائى لابن لهيعة ، وهل خرّج لمن هو أضعفُ منه ؟ ثمَّ هل روى النسائيُّ عن البخارى أو أبى داود فى السنن ؟ .

ثمَّ ذكرتُ شيوخ النسائى وعدة ما لكل شيخٍ من الأحاديث ، مع ذكر الشيوخ الذين تفرد النسائيُّ بالرواية عنهم من دون الجماعة ، ثمَّ ذكرتُ عدة ما لكل صحابىٍّ من الأحاديث .

ثمَّ ذكرتُ منصب النسائى فى الجرح والتعديل ، ومؤاخذات الناس عليه مع الجواب عنها . ثمَّ ذكرتُ بعض آرائه كرأيه فى اللحن فى الحديث ، وأخذ الأجرة على التحديث ونحو ذلك . وفصولٌ أخرى .

* الجزء الثانى : ذكرتُ فيه كتاباً اعتنى فيه صاحبهُ بسنن النسائى خاصة ، وهو كتاب : « بُغية الراغب المتمنى فى ختم النسائى

برواية ابن السنى » للحافظ شمس الدين السخاوى رحمه الله ، وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً .

* الجزء الثالث : ذكرتُ فيه قوانين الجرح والتعديل ، وجعلته كالأصل يرجع إليه ، وهو كتاب كنتُ صنفتهُ قديماً وسميتُه : « قصد السبيل فى الجرح والتعديل » فبدا لى أن أُلحقه بمقدمة هذا الشرح لتعلقه الشديد به . والله أسأل أن يتقبله منى بقبول حسنٍ ، وأن يغفر لى ما زلَّ به يراعى .

٥ – لقد هممت – بناءً على نصيحة شيخنا الألبانى – أن أتكلم على فقه الحديث حتى تتم الفائدة ، إذ الغايةُ من الحديث هى العمل به كما قال لى شيخنا ، ولكنى رأيتُ الكتاب يعظُم جدّاً ، ويتأخر إنجازه ، فرأيتُ فصل الفقه عن الحديث وجعله فى كتاب مستقلٍّ ، وجعلتُ طريقتى فيه ذكر مناسبة ما ترجم به النسائىُّ لحديث الباب ، على غرار ما صنع ابنُ المنيِّر فى كتابه « المتوارى على تراجم أبواب البخارى » وكذا ما صنعه بدر الدين ابن جماعة فى كتابه « مناسبات تراجم البخارى » ، وهذا يُظهر لنا منزلة الإمام النسائىُّ فى الفقه ، وقد قال الحاكمُ :

« فأمّا كلام أبى عبد الرحمٰن النسائىِّ على فقه الحديث ، فأكثر من أن يُذكر فى هذا الموضع ، ومن نظر فى كتابه « السنن » له ، تحيَّر من حُسْنِ كلامه » اهـ .

وسميتُ هذا الكتاب : « تقريبُ النائى لتراجم أبواب النسائى » وقد نجز منه حتى الآن « كتاب الطهارة » إلا قليلاً منه .

٦ - لقد نصحنى بعضُ أهلِ العلم والفضل أن أجعل عملى على « سنن النسائى الكبرى » ، لا سيما وعندى منها نسخة مخطوطة جيدة جداً لكنها ناقصة ، فعسُر علىَّ ذلك لأننى قطعتُ فى « السنن الصغرى » شوطاً كبيراً ، فتمَّ منها عندى - اثنا عشر جزءً - وصلتُ فيه إلى « كتاب الجنائز » ، وقد توقفت عنها منذ أكثر من خمس سنين لأشياء عرضت لى ، ثمَّ بدا لى أن أحصل مقصود هؤلاء الأفاضل ، فرأيتُ أن أحقق الأحاديث التى لم تُذكر فى « المجتبى » وهى فى « السنن الكبرى » ، وأُلحقها بآخر كل كتابٍ . فمثلاً بعد الانتهاء من طبع « كتاب الطهارة » ، أُذيِّلُ عليه بالأحاديث المذكورة فى « السنن الكبرى » وهى غير موجودة فى « الصغرى » وبهذا يتمُّ تحقيق الكتابين جميعاً . والله الموفق .

٧ - صنعت كتاباً مستقلاً فيه زوائد النسائى على « الصحيحين » ، ثمَّ كتاباً آخر فى زوائده على الكتب الخمسة ، ومنه علمتُ منزلة هذه السنن ، وأنها أقلها حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً .

وهذا آخر ما قصدتُ ذكره لبيان منهجى فى تقريب هذه السنن ، ولا يفوتنى أن أذكر أن ما سطرتُه فى كتابى هذا ، إنما هو بحسب ما بلغه اجتهادى بعد إعمال القاعدة العلمية ، مع الاستفادة من استقراء الأئمة المحسنين لهذا الشأن . ولا شك أنه قد وقع خللٌ فى بعض ما ذهبتُ إليه ، فأنا لا أؤكدُ الثقة به ، وكلُّ من عثر على حرفٍ فيه ، أو معنًى يجبُ تغييرُهُ ، فإنى أُناشدُهُ الله فى إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، وما أبرأ من العثرة والزلة ، وما أستنكف أنْ

أراجع الصواب إنْ بان لى مأخذُهُ ، فإن هذا الفن لطيفٌ ، وابنُ آدم إلى العجز ، والضعف ، والعجلة أقرب . فرحم الله أخاً نظر فيه نظرة تجرُّدٍ وإنصافٍ ، ودعا لى بظهر الغيب على صوابٍ وفقنى الله إليه ، واستغفر لى زلاتى الكثيرة فيه . والله أسأَل أن يجعله زاداً لحُسْنِ المصير إليه ، وعتاداً ليُمْنِ القدوم عليه ، إنه بكل جميلٍ كفيل ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً .

وكتبه

راجى عفو ربه الغفور

أبو إسحق الحوينى الأثرى

عفا الله عنه بمنه وكرمه

غرة ذى القعدة / ١٤٠٩ هـ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ



تَأْوِيْلُ
قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ
﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ ﴾

١ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِى سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلَى آله وَسَلَّمَ قَاْلَ :

« إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَّوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِى وَضُوْئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلاثاً ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِى أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

---

١ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* قتيبة بنُ سعيد :

هو ابنُ جميل بن طريف ، أبو رجاء البغلانى .

روى عنه الجماعة ، إلا ابن ماجة ، فإنه روى عنه نازلاً بواسطة الذهلِّى عنه . وكذا روى المصنف عن زكريا السجزىّ ، عنه ، نازلاً .

وهو ثقةٌ جليلُ القدر . وقد أكثر المصنفُ عنه ، بحيث لا أعلمُهُ روى عن شيخٍ أكثر منه . فروى عنه فى « سننه » (٦٨٧) حديثاً فقد رحل إليه المصنفُ سنة (٢٣٠) ، فأقام عنده سنةً كاملةً ، على ما ذكره الذهبىُّ فى « السير » (١١/٢٠) .

وكان قتيبةُ من المكثرين ، بحيث روى نحواً من مائة ألف حديث ، ومع سعة ما روى ، ما أعلمُ أنه روى حديثاً أنكروه عليه ، سوى حديث معاذ بن جبل - رضى الله عنه - فى جمع التقديم . =

....

= قال الحاكم فى « علوم الحديث » (ص - ١٢٠) :

« ... وقد قرأ علينا أبو علىٍّ الحافظُ هذا الباب ، وحدثنا به عن أبى عبد الرَّحْمَٰن النسائى ، عن قتيبة بن سعيد . ولم يذكر أبو عبد الرحمٰن ، ولا أبو علىٍّ للحديث علَّةً ، فنظرنا فإذا الحديثُ موضوعٌ ، وقتيبةُ ثقةٌ مأمونٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : كذا قال الحاكم رحمه الله تعالى ! ، وحكمه على الحديث بالوضع لم يوافق عليه ، بل الحديث صحيحٌ ، وما أُعلَّ به ، فليس بعلةٍ ، كما يأتى شرحه فى هذا الكتاب - إن شاء الله - .

* سفيان ، هو ابنُ عيينة .

وهو ثقةٌ نبيلٌ ، جليلٌ .

كان يدلسُ عن الثقات فقط ، فهو المدلسُ الوحيدُ الذى تستوى عنعنته وتصريحه بالتحديث .

قال ابنُ حبان فى « مقدمة صحيحه » (١/٩٠) :

« وأما المدلسون الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ ، فإنا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا ... اللَّهم إلا أن يكون المدلسُ يُعلم أنه ما دلَّس قطُّ إلا عن ثقةٍ ، فإن كان كذلك قُبلت روايتهُ وإن لم يُبين السماع ، وهذا ليس فى الدُّنيا إلا لِسفيان بن عيينة وحده ، فإنه كان يُدلسُ ، ولا يدلسُ إلا عن ثقةٍ متقنٍ ، ولا يكادُ يوجد لسفيان بن عيينة خبرٌ دلَّس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعُه عن ثقةٍ مثل نفسه ، والحكمُ فى قبول روايته لهذه العلة - وإن لم يُبين السماع فيها - كالحكم فى رواية ابن عباسٍ إذا روى عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما لم يسمع منه » اهـ .
=

= * والزهريُّ :
هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ .
وهو ثقةٌ ، جبلٌ ، حافظٌ ، ربما دلَّس .
وأنكر بعضُ أصحابنا أن يكون ابن شهاب مدلساً ، واستعظم ذلك جدّاً ، وبالغ حتى زعم أن مخالفهُ : « تردى فى وهدةٍ سحيقةٍ » ! وأنه : « ادعى باطلاً ليس له فيه سلفٌ » !
كذا قال ! !
وإنكار المشار إليه ، هو الذى ينبغى أن يُستعظم ، فقد وصفه بالتدليس الشافعيُّ ، والدَّارقطنيُّ ، وغيرهما ، على ما ذكره الحافظ فى « طبقات المدلسين » .
وذكره الذهبيُّ فى أول « منظومته » فى المدلسين ، فقال :
خُذِ المُدَلِّسِيْنِ يَاذَا الفِكْرِ جَابِرٌ الجُعْفِىُّ ثُمَّ الزُّهْرِىّ
بل قال البرهانُ الحلبى فى « التبيين » :
« مشهور به » ! كذا قال ! وليس بصوابٍ عندى .
فقد قال الحافظ فى « الفتح » (٢/٥) :
« ... وابنُ شهابٍ جُرب عليه التدليس » .
وقال فى « موضع آخر » منه (١٠/٤٢٧) :
« ... وإدخالُ الزهرىّ بينه وبين عروة رجلاً ، مما يؤذن بأنه قليل التدليس » .
وصرّح بذلك الذهبيُّ تصريحاً ، فقال فى « الميزان » :
« كان يُدلِّسُ فى النادر » .
نعم ، ينكر على بعض المشتغلين بالعلم أن يُعلُّوا الحديث بعنعنة =

= الزهرىّ ، فإن التدليس لم يكن من عادته ، بل كان يفعله أحياناً كما تقدم ، فالصوابُ عدم الإعلال بعنعنة الزهرىّ ، إلا إذا كان المتنُ منكراً ، ورجال الإسناد ثقات ، ولا مدخل للإعلال إلا بعنعنة الزهرىّ . والله أعلمُ .

* أبو سلمة :

هو ابن عبد الرحمٰن بن عوف .

ثقةٌ جليلٌ حافظٌ ، مشهورٌ بكنيته ، وقد اختُلف فى اسمه على أقوال .

وقال مالكُ بنُ أنس :

« اسمُه كنيتُهُ » .

* * *

وللحديث طرقٌ كثيرةٌ عن أبى هريرة ، وهى :

١ – أبو سلمة ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة فى « صحيحه » (٢٦٣/١) ، وأحمدُ (٢٤١/٢ ، ٢٥٩ ، ٣٨٢) ، والشافعىُّ فى « مسنده » (٢٧/١) ، والحميدىُّ (٩٥١) ، والدارمىُّ (١٦١/١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٩) ، وكذا ابنُ خزيمة (٩٩/٥٢/١) ، وابنُ حبان (ج٢/رقم ١٠٥٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج١٠/ رقم ٥٩٦١) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١٩٧/١) ، والدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ ق٢١/ ١) ، والبيهقىُّ (٤٥/١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤٠٧/١) من طريق الزهرىّ ، عن أبى سلمة .

وتابعه محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة . =

= أخرجه أحمد (٣٨٢،٣٤٨/٢) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/١٢) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٩٨/١) ، وأبو يعلى (ج١٠/ رقم ٥٩٧٣) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٢/١) وسنده حسنٌ .

وأخرجه الترمذىُّ (٢٤) ، وابنُ ماجة (٣٩٣) ، والطحاوىُّ (٢٢/١) ، والدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ ق٢٠/ ٢) ، والبيهقىُّ (٢٤٤/١) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٣٠٠/١١) ، وابنُ جُميع فى « معجمه » (٣٤١ - ٣٤٢) من طريق أبى سلمة وسعيد بن المسيب جميعاً ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

٢ - الأعرج ، عنه .

أخرجه البخارىُّ (٢٦٣/١ - فتح) ، بزيادةٍ فى أوَّله ، ومسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، ومالك (٩/٢١/١) ، والشافعىُّ (ج١/ رقم ٦٨ ، ٦٩) ، وأحمد (٤٦٥/٢) ، والحميدىُّ (٩٥٢) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (٣٧٢،١٤٣/١) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦٠) ، والبيهقىُّ (٤٥/١) ، وابنُ النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٨٤/٢) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤٠٦/١) ، من طريق أبى الزناد ، عن الأعرج .

وقد رواه عن أبى الزناد : « مالك ، وابنُ عيينة » .

وتابعهما هشام بنُ عروة ، عن أبى الزناد به ، مع زيادة :

« ويُسمى قبل أن يدخلها » . يعنى يده . =

= أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (١٥٠١/٤) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٣٠٠/٢) ، من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام به .

* **قُلْتُ** : وهذه الزيادةُ منكرةٌ ، والحديثُ غيرُ محفوظٍ عن هشام بن عروة .

قال ابنُ عدىٍّ :

« وهذا غريبُ الإسناد والمتن . فمن قِبلِ الإسناد : من حديث هشام ابن عروة ، عن أبى الزناد . لا أعلم يرويه عن هشام غير عبد الله بن محمد بن يحيى . وغرابة المتن : « ويسمى قبل أن يدخلها » وهذه اللَّفظةُ (غريبةٌ)[1] فى هذا الحديث » اهـ .

* **قُلْتُ** : يعنى منكرة ، فلم يذكرها أحدٌ ممن روى الحديث .

وآفة هذا الإسناد : عبد الله بن محمد بن يحيى هذا .

فقد تركه أبو حاتم ، وقال :

« ضعيفُ الحديث جدًّا » .

وقال العقيلىُّ :

« لا يتابعُ على كثيرٍ من حديثه » .

وقال ابنُ حبان :

« يروى الموضوعات عن الثقات » .

فالسندُ تالفٌ . =

---

(١) هذه اللَّفظةُ سقطت من « مطبوعة الكامل » ، واستدركتها من « لسان الميزان » (٣٣٢/٣) . ونسخة « الكامل » كثيرة السقط والتحريف .

= ٣ - سعيد بن المسيب ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والمصنفُ في « كتاب الغسل » - ويأتي - ، وأحمد (٢٦٥/٢ ، ٢٨٤) ، وابنُ عدي (١٩٧/١) ، والطحاويُّ (٢٢/١) ، والدارقطنيُّ في « العلل » (ج٣/ ق ٢/٢٠) .

وأخرجه الترمذيُّ ، وابنُ ماجة ، وغيرُهُما عنه ، وعن أبي سلمة معاً عن أبي هريرة . وقد مرّ تخريجه قريباً .

٤ - أبو صالح ، عنه .

أخرجه أبو داود (١٠٤) ، وأحمد (٢٥٣/٢) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والطيالسيُّ (٢٤١٨) ، وابنُ عديّ (٧٠٨/٢) ، والسهميُّ في « تاريخ جرجان » (١٣٨) ، والطحاويُّ (٢٢/١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٣٢/٢ - ٢٣٣) ، والبيهقيُّ (٤٧/١) ، من طُرقٍ عن الأعمش ، عن أبي صالحٍ به .

وتابعه سهيلُ بنُ أبي صالحٍ ، عن أبيه .

أخرجه ابنُ المقرى في « معجمه » (ق ٢/٦٥) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » (١٤٧/١) من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن هشام ، عن سهيل به .

وسندهُ صحيحٌ .

٥ - أبو رزين ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، ووكيع في « نسخته عن الأعمش » (١٨) ، وأحمد (٤٧١/٢) ، والطحاويّ (٢٢/١) ، والبيهقيُّ (٤٥/١) من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ،=

= وأبى رزين معاً ، عن أبى هريرة .
وأخرجه ابنُ أبى شيبة (١/٩٨) من طريق الأعمش ، عن أبى رزين وحده .
٦ - عبد الله بن شقيق ، عنه .
أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (١/٢٦٣) ، وابنُ خزيمة (١٠٠) ، وكذا ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦١ ، ١٠٦٢) ، والدَّارقطنيُّ (١/٤٩) ، والبيهقيُّ (١/٤٦) .
قال ابنُ خزيمة :
« خبرٌ غريبٌ » ! !
* **قُلْتُ** : وهذه الغرابة التى عناها ابنُ خزيمة ، هى من قبل شيخه محمد بن الوليد .
قال ابنُ خزيمة :
« نا محمد بن الوليد بخبرٍ غريبٍ ، نا محمد بن جعفر ، نا شعبة ، عن خالدٍ الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبى هريرة مرفوعاً ، وفيه : « فإنه لا يدرى أين باتت يدُهُ منه » .
فزاد محمد بن الوليد لفظة :
« منه » .
وهذه اللَّفظةُ هى التى استغربها ابنُ خزيمة ، كما يُفهم من كلام البيهقىّ ، ونبه على ذلك الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ق ٢/٥٧) .
ولم يتفرد محمد بن الوليد بذكر هذه اللَّفظةُ فقد تابعه اثنان عليها :
أ - الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .
قال فى « مسنده » (٢/٤٥٥) :

= حدثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة بسنده سواء . وفيه اللَّفظةُ الزائدةُ.

ب - محمد بن يحيى الذهلىّ .

أخرجه ابن المقرى فى « معجمه » (ق ٢/١١٨) ، وابنُ عساكر (٣٣٤/٢/١٢) من طريق أبى الحسن عمران بن موسى بن المهرجان النيسابورى[1] ، ثنا محمد بن يحيى الذهلىُّ ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوراث ، ثنا شعبة به .

٧ - الحسن البصرىُّ ، عنه .

أخرجه الدارقطنىُّ فى « حديث أبى الطاهر الذهلىّ »[2] (رقم ٩٩) ، من طريق خالد ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبى هريرة مرفوعاً به ، ولم يذكر الجملة الأخيرة منه .

وأخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٣٧١/٦ - ٢٣٧٢) من طريق معلى بن الفضل ، ثنا الربيع بن صبيح ، عن الحسن ، عن أبى هريرة مرفوعاً به ، وزاد :

« فإن غمس يده فى الإناء من قبل أن يغسلها ، فليرق ذلك الماء »

قال ابنُ عدىّ :

« وقولُهُ فى هذا المتن : « فليرق ذلك الماء » ، منكرٌ لا يُحفظُ » .

وقال الحافظ فى « الفتح » (٢٦٣/١) :

« حديثٌ ضعيفٌ » .

* **قُلْتُ** : ومعلى بن الفضل فى حديثه نكارة .

والربيع بن صبيح فى حديثه ضعفٌ . =

(١) من شيوخ ابن حبان .

(٢) فى الجزء الثالث والعشرين منه .

= والحسن البصرىّ لم يسمع من أبى هريرة على رأى الأكثرين . نعم ، سمع بعض أحاديث منه ، ولكنه مدلسٌ وقد عنعنهُ .

ثم قوله فى هذا الحديث :

« فليرق ذلك الماء » منكرٌ كما قال ابنُ عدىّ ، والذهبىُّ فى « الميزان » (١٥٠/٤) لأمرين :

* الأوَّلُ : أن هذه الزيادة لم تقع فى أىِّ طريق من طرق الحديث على كثرتها ، فدلَّ ذلك على أنها غير محفوظة ، لا سيما وفى السند ما قد رأيت من العلل .

* الثانى : أن الأكثرين من العلماء حملوا الحديث فى غسل اليدين على الاحتياط ، لأن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « فإنه لا يدرى أين باتت يدُهُ » فعلقه بأمرٍ موهومٍ ، وما عُلِّق بالموهوم لا يكون واجباً ، وأصلُ الماء والبدن الطهارةُ ، وهذا يقينٌ لا يزولُ بمجرد الوهم .

ويرى أحمد ، وإسحٰق ، وجوب غسل اليدين بعد النوم قبل وضعهما فى الإناء . ويُفرق أحمد بين نوم الليل ونوم النهار .

وقال بوجوب غسل اليدين داود الظاهرى ، وابن جرير ، قالوا : إذا أدخل يده فى الإناء قبل الغسل ، ينجُس الماء .

وفى هذا القول نظرٌ .

لأن الحكمة فى غسل اليد عقب القيام من النوم ، قد تكون لخوف نجاسةٍ تكونُ على اليد ، مثل مرور يده على موضع الاستجمار مع العرق ، كما قال الشافعىُّ ، وأحمدُ ، وغيرُهما . فلن يكون هذا أعظم من البول فى الماء الدائم ، وقد دلَّ الدليلُ على أن الماء لا ينجُس .

ولذلك حكى شيخُ الإسلام ابن تيمية فى « الفتاوى » (٤٥/٢١)=

= الاتفاق على أن غمس القائم من النوم يده فى الإناء ، لا يقتضى تنجيس الماء . وفى دعوى الاتفاق نظرٌ ، لما تقدم . والله أعلم .

٨ - همام بن مُنبه ، عنه .

أخرجه مسلم (٢٧٨/٨٨) ، وأبو عوانة (١/٢٦٤) ، وأحمد (٢/٣١٦) .

٩ - جابر بن عبد الله ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٢٧٨/٨٨) ، وأبو عوانة (١/٢٦٣) ، وأحمد (٢/٤٠٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ١٠/ رقم ٥٨٦٣) من طريق أبى الزبير ، عن جابر وقد رواه عن أبى الزبير اثنان :

أ - معقل بن عبيد الله . عند مسلمٍ ، وأبى عوانة .

ب - ابن لهيعة . عند أحمد ، وأبى يعلى .

وقد صرَّح أبو الزبير بالتحديث فى طريق ابن لهيعة ، لكنه سيىء الحفظ ، والراوى عنه ليس من القدماء . ثم هو مدلسٌ أيضاً وقد عنعن .

وخالفهما عبدُ الملك بن أبى سليمان ، فرواه عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً وزاد فيه :

« ولا على ما وضعها »[1] .

فجعله من « مسند جابر » لا من « مسند أبى هريرة » .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٥) ، والدارقطنىُّ (١/٤٩) ، وحسَّنهُ ، والخطيبُ (١٠/٤٥٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائى ، عن عبد الملك .

وقد رواه عن زياد البكائىّ ثلاثةٌ : =

(١) في قلبى شيءٌ من هذه الزيادة . والله أعلمُ .

= « إسماعيلُ بن توبة ، ومحمد بنُ نوح ، وموسى بن بحر » .

* **قُلْتُ** : ورواية معقل وابن لهيعة أرجحُ عندى من رواية عبد الملك ابن أبى سليمان ، فإن هذا ، وإنْ كان من رجال مسلمٍ إلَّا أنه ربما أخطأ ، وفى الطريق إليه زيادُ البكائىُّ ، وكان كثير الخطأ ، وبعضُهُمْ يُضعِّفُهُ مطلقاً .

والصّوابُ كما قال أبو حاتم :

« يكتبُ حديثُهُ ، ولا يُحتجُّ به » .

وهو يعنى بهذه العبارة :

« يكتبُ حديثه فى المتابعات والشواهد ، ولا يُحتجُّ به إذا انفرد »

وقد رأيتُ فى كلام أبى حاتم ما يُصوِّبُ هذا الفهم .

ففى ترجمة إبراهيم بن المهاجر البجَلىّ ، من « الجرح والتعديل » (١٣٣/١/١) ، قال أبو حاتم :

« إبراهيم بن مهاجر ليس بالقوىّ ، هو وحصين بن عبد الرحمن ، وعطاءُ بنُ السائب . قريبٌ بعضُهُمْ من بعضٍ . محلُّهم عندنا محلُّ الصدق . يُكتبُ حديثُهُمْ ، ولا يُحتجُّ بحديثهم . قلتُ لأبى – القائلُ هو ابنُ أبى حاتم – : ما معنى : لا يُحتجُّ بحديثهم ؟ ! قال : كانوا قوماً لا يحفظون ، فيُحدثون بما لا يحفظون ، فيغلطون ، ترى فى أحاديثهم اضطراباً ما شئت » اهـ .

وكذلكَ فى ترجمة : « فُضيل بن مرزوق » من « الجرح » (٧٥/٢/٣) قال ابنُ أبى حاتم :

« وسألتُ أبى عنه ... فقال : هو صدوقٌ ، صالح الحديث ، يهمُ كثيراً ، يُكتبُ حديثه . قلتُ : يُحتجُّ به ؟ ! قال : لا ! » . =

= ١٠ - عبدُ الرَّحْمـٰن بنُ يعقوب المدنيُّ ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٥/١) ، من طريق ابنه ، العلاء بن عبد الرحمـٰن ، عنه .
١١ - ثابتٌ مولى عبد الرحمـٰن بْنِ زيد ، عنه .
أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، وأحمد (٢٧١/٢) .
١٢ - مُحمَّدُ بْنُ سيرين ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأحمد (٥٠٧/٢) ، وابنُ أبى شيبة (٩٨/١) ، والبزَّارُ - كما فى « نصب الراية » (٣/١) وابنُ قتيبة فى « الغريب » (١٠/١) - من طريق هشام بن حسَّان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً .
ويرويه عن هشام بن حسَّان :
« عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عند مسلمٍ . ويزيد بن هارون عند أحمد ، وأبو خالد الأحمر ، عند ابن أبى شيبة »[1] .
وتابعهم إبراهيمُ بْنُ طهمان ، عن هشام به ، وزاد :
« ثم ليغترف بيمينه من إنائه ، ثمَّ ليصب على شماله ، فليغسل مقعدته » .
ذكره ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (١٧٠/٦٥/١) ونقل عن أبيه : « ينبغى أن يكون : « ثم ليغترف بيمينه ... » إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان ، فإنه قد كان يصلُ كلامه بالحديث ، فلا يميزه المستمعُ » اهـ . =

(١) ووقع عند ابن قتيبة : «.. حتى يفرغ عليها ثلاثاً» فذكر العدد فى رواية ابن سيرين غير محفوظٍ كما يأتى تحقيقه فلا أدرى أهو خطأ ناسخ أو طابع . أم هو وهم من ابن قتيبة أو شيخه ؟!

* **قُلْتُ** : وله طريقان آخران عن ابن سيرين :

أ - عوف بن أبى جميلة ، عنه .

أخرجه أحمد (٢/٣٩٥) ، وابنُ النَّجَّار فى « ذيل التاريخ » (٢/١٣٢) من طريق هوذة بن خليفة ، عن عوف .

وسندهُ قويٌّ . وفى هوذة كلامٌ لا يضرُّ .

ب - سالمُ الخياط ، عنه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٩٤٩) قال : حدثنا أحمدُ ، قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا زهيرُ بْنُ محمدٍ ، عن سالم الخياط ، قال : سمعتُ محمد بن سيرين به . وذكر فيه :

« ... حتى يُفرغ على يديه ثلاث مرات ... » .

* **قُلْتُ** : أحمدُ ، شيخ الطبرانّى ، هو ابنُ يحيى الحُلْوانىُّ ، ثقةٌ ، وَثقهُ غيرُ واحدٍ - كما فى « تاريخ بغداد » (٥/٢١٢ - ٢١٣) - .

وعمرو ، هو ابْنُ أبى سلمة التنيسى . وهو صدوقٌ ، ولكن وقعت منه أوهامٌ فى حديثه ، لا سيما فى حديثه عن زهير بن محمد ، حتى قال أحمدُ بن حنبل :

« روى عن زهير أحاديث بواطيل ، كأنه سمعها من صدقة ، فغلط ، فقلبها عن زهيرٍ » اهـ .

فكأن هذا آتٍ من قبل أن عمرو بن أبى سلمة شامىٌّ .

وقد قال أحمدُ ، والبخارىُّ ، وغيرُهُما :

« ما روى أهلُ الشام عن زهيرٍ ، فإنه مناكيرُ » وهذا منها .

وسالمُ ، هو ابْنُ عبد الله الخياط . مختلفٌ فيه . وحديثُهُ جيد فى المتابعات . =

= ثم اعلم أنه مما يستنكر فى هذا الحديث ، قولُهُ :

« يفرغ على يديه ثلاث مراتٍ » .

فذكرُ العدد غيرُ محفوظٍ من حديث ابن سيرين ، كما يُرشدُ إليه كلام مسلمٍ فى « صحيحه » .

فقد قال ما مُلخصُهُ :

« قولُهُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يغسلها ثلاثاً » . رواه عن أبى هريرة : « الأعرجُ ، ومحمدُ بْنُ سيرين ، وعبدُ الرحمٰن بنُ يعقوب ، وهمامُ بْنُ مُنبِّه ، وثابتٌ مولى عبد الرحمٰن بن زيد ، جميعهم لا يذكرُ العدد فى غسل اليدين . ووقعت رواية « الثلاث » فى حديث جابر بن عبد الله ، وابن المسيب ، وأبى سلمة ، وعبد الله بن شقيق ، وأبى صالحٍ ، وأبى رزين » اهـ .

فهذا يُبيّن أن ذكر العدد فى رواية ابن سيرين منكرٌ . والله أعلمُ .

١٣ - موسىٰ بن يسار ، عنه .

أخرجه أحمد (٢/٥٠٠) ، حدثنا يزيد ، ثنا محمد - يعنى ابن إسحق - ، عن موسىٰ بن يسار ، عن أبى هريرة . وعن الزهرىّ وغيره ، قالوا : قال رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ... فذكره .

* **قُلْتُ** : وسنده حسنٌ لولا تدليس ابن إسحٰق .

ثم قوله : « وعن الزهرىّ وغيره » فلم يظهر لى وجهُهُ .

لأن موسىٰ بن يسار هو المطلبى عمُّ محمد بن إسحٰق ، ولم يرو الزهرىّ عنه شيئاً بعد البحث والتتبُع . إلا أن يكون المقصود أن محمد ابن إسحٰق يرويه عن الزهرىّ ، وعن موسىٰ بن يسار معاً . فيكون طريق الزهرىّ منقطعاً ، لأنه لم يسمع من أبى هريره . ويبعُدُ جدّاً - =

= عندى - أن يكون موسىٰ بن يسار هو الأُرْدُنيُّ ، والذى يقال فيه : « موسىٰ بن سيار » . فالله أعلم بحقيقة الحال .

ثم ظهر لى وجهٌ آخر . فلعلَّ ابن إسحٰق يرويه عن الزهرىّ مرسلاً أو معضلاً . والله أعلمُ .

١٤ - أبو مريم ، عنه .

أخرجه أبو داود (١٠٥) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٥٨) ، والدارقطنىُّ (١/ ٥٠) ، والبيهقىُّ (١/ ٤٦) من طريق معاوية بن صالحٍ ، عنه وسندهُ حسنٌ - كما قال الدارقطنىُّ - رحمه الله .

١٥ - نُعيم بن عبد الله ، عنه .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٣/ ٩١١) من طريق أبى الجنيد الضرير ، عن عثمان بن مقسم ، عن نُعيم به .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

وأبو الجنيد هذا ، هو خالد بن الحسين .

قال ابْنُ معين :

« ليس بثقةٍ » .

وضعَّفهُ ابنُ عدىٍّ .

وعثمان بن مقسم ، تركه يحيى القطَّان ، والنسائىُّ ، والدَّارقطنىُّ .

وغلا فيه الجوزجانى ، فكذَّبه .

* * *

قال الترمذىُّ :

« وفى الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة » .

* **قُلْتُ** : =

....

= أمَّا حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

فأخرجه ابنُ ماجة (٣٩٤) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/٢٢) ، والدارقطنىُّ (١/٤٩-٥٠) ، وعنه البيهقىُّ (١/٤٦) ، وكذا ابنُ خزيمة فى « صحيحه » (١/٧٥/١٤٦) من طريق ابن وهبٍ ، أخبرنى ابنُ لهيعة ، وجابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن ابن شهابٍ ، عن سالم ، عن أبيه ، مرفوعاً :

« إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يدخل يده فى الإناء ، حتى يغسلها [ثلاثاً] » .

وقد رواه عن ابن وهبٍ جماعةٌ ، منهم :

« حرملةُ بن يحيى ، وأصبغُ بنُ الفرج ، وأحمدُ بْنُ عبد الرحمٰن بن وهب » وخالفهم سفيانُ بنُ وكيعٍ ، فرواه عن ابن وهبٍ ، عن يونس ، عن الزهرىّ ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٣/١٢٥٤) ، وقال :

« وهذا ، قد زلَّ فيه سفيانُ بْنُ وكيعٍ ، أو لُقِّن ، أو تَعمَّدَ ، حيث قال : ثنا ابنُ وهبٍ ، عن يونس ، عن الزهرى ... وكأن هذا الطريق أسهلُ عليه[1] . وإنما يرويه ابنُ وهبٍ عن ابن لهيعة ، وجابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن الزهرىِّ » اهـ .

فالمحفوظ هو طريق ابن وهبٍ ، عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل .

قال ابنُ خزيمة عقب الحديث :

« وابنُ لهيعة ليس ممن أخرجُ حديثه في هذا الكتاب إذا تفرَّد بروايةٍ ، وإنما أخرجتُ هذا الخبر ، لأن جابر بن إسماعيل معه فى الإسناد » اهـ .=

---

(١) كذا ! ولعله : « أشكل عليه » مع أن السياق له وجهٌ أيضاً . والله أعلمُ .

= وقال الدارقطنىُّ :
« إسنادُهُ حسنٌ » .
وقال البوصيرىُّ فى « الزوائد » .
« إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلمٍ » .
فقال السندىُّ :
« قلتُ : كأنه لانضمام جابر بن إسماعيل إلى ابن لهيعة ، وإلا فابن لهيعة مشهور بالضعف » اهـ .
* **قُلْتُ** : نعم ، الحديث على شرط مسلمٍ لأجل جابر بن إسماعيل ولكن ابن لهيعة ، وإن كان سيىء الحفظ ، غير أن رواية القدماء عنه صحيحة ، ويُحسنها الذهبىُّ وغيرُهُ . والحديث هنا من رواية ابن وهبٍ عنه ، وقد سمع منه قديماً .
وقد غلا بعضُ الناس ، فأسقط حديث ابن لهيعة كلَّهُ ، سواءٌ كان من رواية القدماء أو المتأخرين . وفرَّط بعضُهُمْ ، فصحَّح حديثه كلَّهُ ، حتى من رواية المتأخرين عنه . ! !
وهكذا يضيعُ الحقُّ بين الإفراط والتفريط !
والحقُّ ، أن حديث ابن لهيعة من رواية القدماء عنه قوىُّ مقبولٌ ، ولم يكن دلَّس فيه . أما بعد احتراق كتبه ، فقد وقعت منه مناكيرُ كثيرةٌ فى حديثه . وقد أنكر بعضُ الناس أن تكون كتبه احترقت كما حكاه يزيد بن الهيثم عن ابن معين . وهو قولٌ يحتاجُ إلى تحريرٍ ، لعلى أذكره فى « كشف الوجيعة ، ببيان حال ابن لهيعة » يسر الله إتمامه بخيرٍ .
وقد وقع لى أسماءُ جماعةٍ من الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ، منهم : =

= ١ - عبد الله بن المبارك .
٢ - عبد الله بن وهبٍ .
٣ - عبد الله بن يزيد المقرىء .
٤ - عبد الله بن مسلمة القعنبيُّ .
٥ - يحيى بن إسحٰق .
٦ - الوليدُ بنُ مزيد .
٧ - عبد الرحمٰن بنُ مهديٍّ .
٨ - إسحٰقُ بْنُ عيسى .
٩ - اللَّيْثُ بنُ سعدٍ .
١٠ - بشرُ بنُ بكرٍ .

* قُلْتُ : نصَّ على الثلاثة الأُول : الساجيُّ ، وعبدُ الغنى بْنُ سعيد ، وغيرُهُما .

قال الذهبيُّ فى « تذكرة الحفاظ » (١/٢٣٨) :

« حدَّث عنه ابنُ المبارك ، وابنُ وهبٍ ، وأبو عبد الرحمٰن المقرىء ، وطائفةٌ قبل أن يكثر الوهمُ فى حديثه ، وقبل احتراق كتبه ، فحديثُ هؤلاء عنه أقوى ، وبعضُهُمْ يصححه ، ولا يرتقى إلى هذا » اهـ .

وقال ابنُ مهديٍّ :

« لا أعتدُّ بشىءٍ سمعتُه من حديث ابن لهيعة ، إلا سماعُ ابن المبارك ونحوه » وكذا قال ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢/١١) .

ونصَّ ابنُ حبان على القعنبيِّ .

ذكره عنه الذهبيُّ فى « الميزان » (٢/٤٨٢) ، وفى « السير » (٨/٢٣) . =

= ونصَّ على : « يحيى بن إسحق » ، الحافظُ فى « التهذيب » (٤٢٠/٢) فى ترجمة حفص بن هاشم بن عتبة بن أبى وقاص .

ونصَّ على الوليد بن مزيد : الطبرانىُّ فى « المعجم الصغير » (٢٣١/١) .

ونصَّ على عبد الرحمـٰن بن مهدىّ : الحافظُ فى « مقدمة اللسان » (١٠/١ - ١١) .

ولى بعضُ النظر حول سماع ابن مهدى من ابن لهيعة .

ونصَّ على إسحق بن عيسى : أحمدُ بْنُ حنبلٍ .

ففى « الميزان » (٤٧٧/٢) للذهبىّ :

« قال أحمدُ : حدثنى إسحٰق بْنُ عيسى أنه لقى ابن لهيعة سنة أربعٍ وستين ومائة ، وأن كُتبه احترقت سنة تسع وستين » .

ونصَّ على اللَّيث بن سعدٍ : الحافظُ ابنُ حجر .

فقال فى « الفتح » (٣٤٥/٤) :

« ... وفيه ابنُ لهيعة ، ولكنه من قديم حديثه ، لأن ابن عبد الحكم أورده فى « فتوح مصر » من طريق اللَّيث عنه » اهـ .

ونصَّ على بشر بن بكر : العقيلىُّ بسنده .

فقال فى « الضعفاء » (٢٩٤/٢) :

« حدثنا حجاج بن عمران ، قال : حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير ، قال : حدثنا بشر بن بكر ، قال : لم أسمع من ابن لهيعة شيئاً بعد سنة ثلاث وخمسين ومائة » .

ورجاله ثقات ، غير شيخ العقيلىّ ، فلم أقف له على ترجمة .

وحاصلُ البحث ، أن حال ابن لهيعة يجبُ فيه التفصيلُ ، لا أنْ تردَّ =

= مروياته ، كما يفعل البوصيريُّ - رحمه الله - فى « الزوائد » - ، فإنه رغم تسامحه فى النقد ، متشددٌ فى حقِّ ابن لهيعة . والله تعالى الموفق .

وحديث ابن عمر ، هذا :

أخرجه أيضاً ابنُ عديٍّ (٧٤٤/٢) من طريق الحسن بن أبى الحسن ، البغدادىّ ، ثنا سفيان بن عُيينة ، عن الزهرىّ ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً به .

قال ابنُ عديٍّ :

« وهذا الحديث عن ابن عُيينة ، عن الزهرىِّ ، بهذا الإسناد ، غيرُ محفوظٍ ، وإنما يروى هذا الحديث ابنُ وهبٍ ، عن ابن لهيعة ، وجابر ابن إسماعيل الحضرمىّ ، عن عقيل ، عن الزهرىِّ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وآفة الإسناد هو الحسن هذا .

قال ابنُ عديٍّ :

« منكرُ الحديث عن الثقات ، ويقلبُ الأسانيد ... ولم أر له كثير حديثٍ ، ومقدار ما رأيتُهُ ، لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق » اهـ .

وهذا القولُ من ابن عدىّ - رحمه الله - يُعدُّ شديداً ، لأنه من المتوسطين ، ويظهرُ فى نقده أثرُ التسامح . والله أعلمُ .

حديث جابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما .

فمرَّ الكلامُ عليه قريباً .

* * *

حديث عائشة ، رضى الله عنها .

ذكره ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (٦٢/١) قال :

« سُئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبى ذئبٍ ، عمن سمع أبا سلمة =

= ابن عبد الرحمـٰن ، يُحدث عن عائشة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « إذا استيقظ أحدكم من النوم ... الحديث » . وروى الزهريُّ ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا الحديث . فقال أبو زرعة : هذا عندى وهمٌ ، يعنى حديث ابن أبى ذئبٍ » اهـ .

(**تنبيه**)

قال الشوكانى فى « نيل الأوطار » (١/١٦٣) : « وأما حديث عائشة فأخرجه ابن أبى حاتم فى « العلل » وحكى عن أبيه أنه وهمٌ » كذا ! ، ولعله سبق قلم أو نظر ، فالذى فى « العلل » : « عن أبى زرعة » وليس « عن أبى حاتم » . وتبعه على هذا ، المباركفوريُّ فى « تحفة الأحوذىّ » (١/١١١) .

* * *

وفى الباب أيضاً :

حديث على بن أبى طالب .

وهذا لم يذكره الترمذيُّ .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٦) قال : حدثنا أبو بكر بنُ أبى شيبة ، وهذا فى « مصنفه » (١/١٠٠) حدثنا أبو بكر بنُ عياش ، قال : حدثنا أبو إسحٰق ، عن الحارث ، قال : دعا علىٌّ بماءٍ ، فغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء ، ثم قال : هكذا رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صنع .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وأبو بكر بن عياش ، وإن كان عدلاً ، فحفظُه ساء لما كبر وأبو إسحٰق =

=السبيعى مدلسٌ . والحارث الأعور واهٍ على التحقيق . والله أعلمُ .

بَابُ
السِّوَاكِ إذَا قامَ مِنَ اللَّيْلِ

٢ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، عَنْ جَرِيْرٍ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ ، عَنْ أَبِى وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : « كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوْصُ فَاهُ بِالسِّواكِ » .

---

٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* أما إسحقُ بن إبراهيم ، فهو ابنُ راهويه .
أخرج له الجماعة سوى ابن ماجة . وقد روى عنه المصنفُ (٣٤٨) حديثاً ، وقال عنه :
« إسحقُ أحدُ الأئمة ، وهو ثقةٌ مأمونٌ » .
وقال أبو حاتم الرازىُّ :
« والعجبُ من إتقانه وسلامته من الغلط ، مع ما رزق من الحفظ » ومناقبُهُ جمَّةٌ ، والثناءُ عليه كثيرٌ وعاطرٌ . رحمه الله تعالى .
* جرير ، هو ابنُ عبد الحميد الضبىُّ ، أبو عبد الله الرازىُّ .
ترجمه البخارىُّ فى « الكبير » (٢١٤/٢/١) ، وابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٥٠٥/١/١ - ٥٠٧) وقال :
« قلتُ لأبى : جريرٌ يُحتجُّ به ؟ قال : نعم ، جريرٌ ثقةٌ » .
قال : « وسمعتُ أبا زرعة يقولُ : جريرٌ صدوقٌ من أهل العلم » ووثقه النسائىُّ ، والعجلىُّ ، وغيرُهُما .
حتى قال أبو القاسم اللالكائى :
« مجمعٌ على ثقته » .

* **قُلْتُ** : والأمر على ما قال ، وحسبك بكلام أبى حاتمٍ فيه ، وهو متعنتٌ جدّاً . وإذا وثق رجلاً ، فهنيئاً له ! ! وقد قال الذهبىُّ فى « سير النبلاء » (١٣/٢٦٠) :

« إذا وثق أبو حاتم رجلاً ، فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلّا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا ليَّن رجلاً ، أو قال فيه : « لا يحتجُّ به » ، فتوقف حتَّى ترى ما قال غيرُهُ فيه ، فإن وثقه ، فلا تَبْنِ على تجريح أبى حاتمٍ ، فإنه متعنتٌ فى الرجال ، قد قال فى طائفةٍ من رجال « الصحاح » : « ليس بحُجةٍ » أو « ليس بالقوىّ » ، أو نحو ذلك » اهـ .

وفى ترجمة « بهز بن أسد » من « التهذيب » :

« قال جرير بنُ عبد الحميد : اختلط علىَّ حديث عاصم الأحول ، وأحاديث أشعث بن سوَّار ، حتى قدم علينا بهزٌ فخلَّصها » فعلق الإمام أحمد على ذلك بقوله :

« لم يكن بالذكِّى ! ، - يعنى جريراً - اختلط عليه حديث أشعث ، وعاصم الأحول ، حتى قدم عليه بهزٌ ، فعرَّفَهُ » .

* **قُلْتُ** : وهذا لا يضرُّ جريراً كما يأتى . ولكن هناك من يتلمسُ العثرات ، ولا يراعى لأحدٍ حرمةً ، كصاحب « تأنيب الخطيب » الشيخ محمد زاهد الكوثرى - المتعصب المعروف - ، فإنه اتخذ مقالة أحمد سُلَّماً يطعن بها على جريرٍ ، فقال :

« مضطربُ الحديث ، وكان سيىء الحفظ ، انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع . والكلام فيه طويلُ الذيل ، وليس هو ممن يُساق خبرُهُ فى صدد سرد المحفوظ عند النقلة ، إلا على مذهب الخطيب ! ! »

اهـ. =

= وقد ردَّ عليه الشيخُ العلامة ، ذهبيُّ العصر ، المحققُ البارعُ ، عبد الرحمٰن بن يحيى المعلميُّ اليمانيُّ - رضى الله عنه - فى كتابه الفذ : « التنكيل بما فى تأنيب الكوثرىّ من الأباطيل » ردّاً قوياً ، فلخصتُه هنا لطرافته ، وقد زدتُ عليه شيئاً يسيراً .

أما قولُ الطاعن : « مضطربُ الحديث » ، فكلمةٌ لم يقلها أحدٌ قطُّ من السالفين . فأىُّ قيمةٍ لجرح هذا المتأخر المجروح ؟ ! !

وأما قصه الأخرس ، فالجوابُ عنها من وجهين :

* الأول : أن القصة تفرد بها سليمان بن داود الشاذكونى ، وكان غير ثقةٍ كما قال النسائىُّ . وتركه أبو حاتمٍ ، بل كذَّبه صالح بن محمد .

وقال البخارىُّ فيه :

« منكرُ الحديث » .

وقد نقل الذهبىُّ فى « الميزان » (١/٦ ، ٢٠٢) عن البخارىِّ قوله : « كل من قلتُ فيه : « منكر الحديث » فلا تحلُّ الروايةُ عنه » . فهذا عنده جرحٌ شديدٌ بلا ريْبٍ .

وإذ الأمر كذلك ، فالحملُ على الشاذكونى أولى ، وأليقُ بالصنعة ، من الحملِ على جريرٍ . هذا إنْ كان لجريرٍ فيه ذنبٌ ! !

* الثانى : أن القصة تفيد تدليساً ، ولا تفيد اضطراباً ، هذا إن صحَّتْ ، فكيف وقد تقدَّم ذكرُ العلة ؟ !

فقد زعم الشاذكونىُّ أن جريراً ذكر أولاً عن مغيرة ، عن إبراهيم ، فى طلاق الأخرس . ثم ذكر ثانياً : عن سفيان ، عن مغيرة . ثم ذكر ثالثاً عن ابن المبارك ، عن سفيان . ثم قال : « حدثنيه رجلٌ خراسانىٌّ عن ابن المبارك». فلو صحَّت القصةُ لما كان فيها إلا التدليس،بإسقاط =

= ثلاثةٍ ، ثم اثنين ، ثم واحد .

قال الحافظُ :

« إن صحَّتْ حكاية الشاذكونى ، فجريرٌ كان يُدلِّسُ » .

* **قُلْتُ** : وقد عرَّفْناك أنها لم تصح ، وصنيع الحافظ يدلُّ على ذلك . فإنه لم يذكر شيئاً من ذلك فى « التقريب » ، ولا فى « طبقات المدلسين » ، فهو لم يورده فيها أصلاً .

بل قال أبو خيثمة :

« لم يكن جريرٌ يدلسُ » .

أما قولُ الطاعن : « سيىء الحفظ » ! !

فهذا تخديشٌ فى الرُّخام ! ! ، بل هذا القولُ - من هذا المتأخر المجروح - يذهب أمام الحقيقة العلمية : « كضرطة عيرٍ فى فلاةٍ » ! ! فإن جريراً - كما هو معلومٌ - كان لا يحدثُ من حفظه إلَّا نادراً ، وإنما كان يعتمدُ على كتابه ، ولم ينكروا عليه شيئاً حدَّث به من حفظه ، وأثنوا على كُتُبه بالصحة .

قال ابْنُ عمار الموصليُّ :

« حُجَّةٌ ، كانت كُتُبه صحاحاً » .

فأما ما حكاه العقيليُّ (ق ١/٣٨) عن أحمد :

« لم يكن بالذكيِّ ! اختلط عليه حديث أشعث ، وعاصم الأحول ، حتى قدم عليه بهزٌ فعرَّفه » فهذا لا يعطى ما زعمه الطاعنُ من سوء حفظ جرير .

بل إنى أنظرُ إلى قولة أحمد ، فأجدها ترفع جريراً ولا تضعه ! ! .

ذلك أنه من تمام التقوى ، وكمال الصدق أن يُبين ما اختلط عليه ولا =

= يُخفيه ، فإنه لا يُطلب من المحدث أن لا يشُكَّ فى شيءٍ ، وإنما المطلوبُ منه أن لا يحدث إلَّا بما يتقنه ، فإن حدث بما لا يتقنه ، بيَّن الحال ، فإذا فعل ذلك ، فقد أمِنَّا من غلطه ، وحصل بذلك المقصود من الضبط .

فمعنى هذا : أن جريراً بيّن لمن يروى له ، أن حديث أشعث وعاصم اختلط عليه ، حتى ميَّز له بَهْزٌ ، ويُفهم من هذا أنه لم يُحدث بها حال اختلاطها عليه ، حتى قدم بَهْزٌ ، فكان إذا حدَّث بيَّن الحال أفيُلام جريرٌ على مثل هذا الصنيع المشكور ؟ !

إذا محاسنى اللاتى أدل بها عدت عيوباً ، فقل لى كيف أعتذرُ ؟!

وقد ذُكرتْ كلمة أحمد لابن معين ، فقال :

« ألا تراه قد بيَّنها » .

يعنى أن جريراً يُشكر على فعله ، ولا يجوز أن يُقدح فيه بحالٍ .

فإن قيل : فإنه يؤخذ مما مضى ، أنه لم يكن يحفظ ، وإنما كان اعتمادُهُ على كُتُبه ؟ !

فالجواب : أن هذا لا يعطى ما زعمه الطاعن أنه كان سيىء الحفظ ، فإن هذه الكلمة إنما تُطْلق فى صدد القدح فيمن لا يكونُ جيد الحفظ ، ومع ذلك يُحدث من حفظه ، فيُخْطىء . فأما من كان لا يُحدث من حفظه إلا بما أجاد كجريرٍ ، فلا معنى للقدح فيه بأنه لم يكن جيد الحفظ . والله الموفقُ .

* منصور ، هو ابن المعتمر .

ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٣٤٦/١/٤) ونقل عن يحيى بن سعيد أنه قال : « كان من أثبت الناس » . =

= وقال أبو حاتم – وسُئل عن الأعمش ومنصور – :
« الأعمش حافظٌ ، يخلطُ ويُدَلِّسُ ، ومنصور أتقن ، لا يخلطُ ، ولا يدلِّسُ » .
نقله عنه ولدُهُ فى « الجرح والتعديل » (١٧٧/١/٤) .
* وأبو وائل ، هو شقيقُ بْنُ سلمة ، ثقةٌ ، فحلٌ ، مخضرمٌ .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (٣٥٦/١ و ٣٧٥/٢ و ١٩/٣ – فتح) ، ومسلمٌ (٤٦/٢٥٥ – ٤٧) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ، وأبو داود (٥٥) ، وابْنُ ماجة (٢٨٦) ، والدارميُّ (١٤٠/١) ، وأحمدُ (٣٨٢/٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١٦٨/١) ، والطيالسيُّ (٤٠٩) ، والحميديُّ (٤٤١) وابن الجعد فى « مسنده » (رقم ٢٦٩١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٣٦) ، وابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٢/ رقم ١٠٦٩) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٩٤٨) ، وفى « الصغير » (٩٧/٢ – ٩٨) ، وابنُ الأعرابى فى « معجمه » (ق ٢/٧٤) ، وابنُ نصر فى « قيام الليل » (٤٧) ، والبيهقىُّ (٣٨/١) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (١٨٠/٧ – ١٨١) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (١٤٧/٣ و ٩٨/١١) والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٩٥/١) من طرقٍ ، عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه ، فذكره .
وقد رواه عن أبى وائل غيرُ واحدٍ ، منهم :
« منصور بن المعتمر ، وحصين ، والأعمش ، وسعيد بن مسروق »
ووقع فى رواية حصين : =

= « كأن إذا قام للتهجُّد » .

واختُلف عن حصينٍ فيه .

فرواه عنه يحيى بن سلمة بن كُهيلٍ ، عن أبى وائلٍ ، عن عبد الله ابن مسعود فذكره .

فجعل الحديث من « مسند ابن مسعود » .

أخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٢٦٥٤/٧) من طريق جبارة ، ثنا يحيى به .

* **قُلْتُ** : وهذا منكرٌ ، لأن عامة أصحاب حصين ، يجعلونه من « مسند حذيفة » .

وجبارة بن المغلس ، ويحيى بن سلمة ضعيفان ، ويحيى أضعفُ الرجُلين .

وقد اختُلف على يحيى بن سلمة فيه .

فرواه محمد بن كثير ، عنه ، عن أبيه ، عن أبى وائل ، عن حذيفة مثل رواية الجماعة .

أخرجه ابْنُ عديٍّ أيضاً (٢٢٥٨/٦) . وسندُهُ واهٍ .

ومحمد بن كثير ، قال ابنُ عديٍّ :

« الضعف على حديثه وروواياته بَيِّنٌ » .

بل تركه الساجى وغيرُهُ . وكان ابن معين حسن الرأى فيه .

ويحيى بن سلمة تقدم القولُ فيه .

* * *

وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف فى هذا الحديث ، سأذكرها - إن شاء الله تعالى - فى كتاب « قيام الليل » (١٦٢٣) . والله أسألُ أن يوفقنا لإتمامه بخير ، وأن يتقبله منا بقبول حسنٍ ، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه .

كَيْفَ يَسْتَاكُ

٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيْرٍ ، عَنْ أَبِى بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِى مُوْسَىٰ ، قَالَ : « دَخَلْتُ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَسْتَنُّ ، وَطَرَفُ السِّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ ، وَهُوَ يَقُوْلُ : عَأْ عَأْ » .

---

٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* أحمدُ بنُ عَبْدَة ، هو ابنُ موسى الضبيُّ ، أبو عبد الله البصريُّ . وثقه أبو حاتم ، والنسائيُّ ، وابنُ حِبَّان .

روى عنه الجماعةُ ، حاشا البخاريّ ، ففى غير « الصحيح » . أمَّا ابنُ خراشٍ - رحمه الله تعالى - فتكلم فيه ، فما أصاب . قال الذَّهبيُّ :

« قال ابنُ خراشٍ : تكلَّم الناسُ فيه ، فلم يُصدق ابنُ خراشٍ فى قوله هذا ، فالرَّجُل حُجَّةٌ » اهـ .

وقد روى عنه المصنف تسعة أحاديث فى كتابه .

* حمادُ بْنُ زيد ، هو ابنُ درهمٍ الأزديُّ ، أبو إسماعيل البصريُّ . أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حُجَّةٌ ، كثيرُ الحديث .

قال أحمدُ :

« حمَّادٌ ، من أئمة المسلمين ، من أهل الدِّيْن والإسلام » .

* غَيْلان بْنُ جرير ، هو المعوليُّ ، البصريُّ .

أخرج له الجماعةُ ، ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والمصنفُ ، وابنُ سعدٍ ، والعجليُّ ، وابْنُ حِبَّان . =

....

= * أبو بردة ، هو ابنُ أبى موسى الأشعرىّ .
قيل اسمه : « الحارث » ، وقيل : « عامر » والذى يترجحُ هو الأخيرُ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ، صدوقٌ .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (١/٣٥٥ - فتح) ، ومسلمٌ (٤٥/٢٥٤) ، وأبو عوانة (١/١٩٢) ، وأبو داود (٤٩) ، وأحمدُ (٤/٤١٧) ، وابْنُ خزيمة (١/٧٣) ، وابنُ حِبَّان (ج٢/ رقم ١٠٧٠) وابنُ المنذر فى « الأوسط »(ج١/ رقم ٣٣٦ ، ٣٣٧) ، والبيهقىُّ (١/٣٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٩٦) من طرقٍ عن حماد بن زيد ، عن غيلان بن جرير ، عن أبى بردة ، عن أبى موسى به .. وقد رواه عن حماد بن زيد جماعةٌ ، منهم :
« مُسدَّدُ بنُ مسرهد ، وسليمان بنُ داود العتكىُّ ، وأبو النعمان عارمُ ، وأحمدُ بنُ عَبْدَة ، والهيثمُ بنُ جميلٍ ، ويحيى بنُ حبيب الحارثىُّ ، ومحمد بن عيسى الطبَّاعُ » .
ووقع عند البخارىِّ :
« وهو يقولُ : أع ، أع ، والسواكُ على فيه ، كأنَّه يتهوعُ » وليس فى رواية مسلم وأحمد ذكرُ الصوت .
وعند أبى داود ، وأبى عوانة ، وابن المنذر :
« وهو يقولُ : إه ، إه » .
وعند أبى عوانة أيضاً :
« وهو يقول : عق ، عق » . =

= وروايةُ ابنِ خزيمة ، وابن حبان ، كرواية المصنف هنا .
وأفاد الحافظُ فى « الفتح » أن عند الجوزقى :
« وهو يقول : إخ ، إخ » .
قال الحافظُ :
« وإنما اختلفت الرواةُ لتقارب مخارج هذه الأحرف » .
قال البغوىُّ - رحمه الله - فى « شرح السُّنة » :
« يستنُّ : أى يستاك ، ويتهوعُ : أى يتقيأُ . والسواكُ مستحبٌّ فى عموم الأحوال . وهو فى حالتين أشدُّ استحباباً : عند القيام إلى الصلاة ، وعند تغيُّر الفم بنومٍ ، أو كل شىءٍ يُغيِّرُ الفم . ولا بأس أن يستاك بسواك الغيْر » اهـ .
* قُلْتُ : يشيرُ البغوىُّ بآخر كلامه إلى ما رواه البخارىُّ (١٣٨/٨ - فتح) والبيهقىُّ (٣٩/١) وابن بشكوال فى « الغوامض » (٤٥٩/١) عن القاسم ، عن عائشة ، قالت : « دخل عبد الرحمٰن ابنُ أبى بكرٍ ومعه سواكٌ يستنُّ به ، فنظر إليه رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقلتُ له : أعطنى هذا السواك يا عبد الرحمٰن ، فأعطانيه ، فقصمتُهُ ، ثم مضغتُهُ ، فأعطيتُه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاستنَّ به وهو مستندٌ على صدرى » .
بوَّب عليه البخارىُّ بقوله : « بابُ من تسوك بسواك غيره » وأخرجه البخارىُّ أيضاً (٣٧٧/١) وأحمد (٢٠٠/٦ ، ٢٧٤) وابنُ بشكوال فى « الغوامض » (٤٥٨/١) من طريق عروة ، عن عائشة ، والسياق السابق لروايته عنها . ورواه ابن أبى مليكة عنها أيضاً . أخرجه أحمد (٤٨/٦) .
=

= وفى الباب أيضاً عن ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه البخارىُّ (١/٣٥٦ - فتح ، ومسلمٌ (١٩/٢٢٧١ و ٧٠/٣٠٠٣) ، والبيهقىُّ (١/٣٩ - ٤٠) من طريق نافع ، عنه ، مرفوعاً : « أرانى أتسوَّكُ بسواكٍ ، فجاءنى رجلانِ أحدُهما أكبرُ من الآخر ، فناولتُ السواكَ الأصغر منهما ، فقيل لى : كبِّرْ ، فدفعته إلى الأكبر منهما » .

قال الحافظُ فى « الفتح » (١/٣٥٧) :

« وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروهٍ ، إلَّا أن المستحَبَّ أن يغسله ، ثم يستعمله » اهـ .

وفى الباب عن عائشة رضى الله عنها .

أخرجه أبو داود (٥٢) ، ومن طريقه البغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٩٧) من طريق عنبسة بن سعيد الكوفىّ الحاسبُ ، حدثنى كثيرٌ ، عن عائشة ، قالت : « كان نبىُّ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستاكُ ، فيعطينى السواك لأغسله ، فأبدأ به وأستاكُ ، ثمَّ أغسلُهُ ، وأدفعه إليه » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسن فى الشواهد .

وكثير بن عبيد ، هو رضيعُ عائشة . لم يوثقه إلا ابنُ حِبَّان وروى عنه جماعةٌ . وقال النووى فى « المجموع » (١/٢٨٣) : « حديثٌ حسنٌ ، رواه أبو داود بإسنادٍ جيدٍ » قال الحافظُ فى « الفتح » (١/٣٥٧) :

« وهذا دالٌّ على عظم أدبها ، وكبير فطنتها ، لأنها لم تغسله ابتداءً حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ، ثم غسلته تأدباً وامتثالاً . =

= ويُحتمل أن يكون المرادُ بأمرها بغسله ، تطييبُه ، وتليينُه بالماء قبل أن يستعمله . والله أعلمُ » اهـ .

هَلْ يَسْتَاكُ الإِمَامُ بِحَضْرَةِ رَعِيَّتِهِ

٤ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ - وَهُوَ ابْنُ سَعِيْدٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الأَشْعَرِيِّيْنَ ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِيْنِي ، وَ الآخَرُ عَنْ يَسَارِي ، وَرَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ ، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ العَمَلَ ! . قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالَحقِّ نَبِيًّا ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ العَمَلَ ! . فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِهِ تَحْتَ شَفَتَيْهِ قَلَصَتْ ، فَقَالَ : « إِنَّا لَا - أَوْ لَنْ - نَسْتَعِيْنَ عَلَى العَمَلِ مَنْ أَرَادَهُ ، وَلَكِنِ اذْهَبْ أَنْتَ » . فَبَعَثَهُ عَلَى اليَمَنِ ، ثُمَّ أَرْدَفَهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

---

٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* عمرو بن عليٍّ ، هو ابنُ بحرٍ بن كُنيز ، أبو حفصٍ البصريُّ . وهو ثقةٌ جليلٌ ، من رجال الجماعة .

تكلم ابنُ المديني فى روايته عن يزيد بن زريعٍ .

قال الحافظ :

« لأنه استصغره فيه » .

قال الحاكمُ :

« وكان عمرو يقولُ أيضاً فى عليِّ بن المديني ، وقد أجلَّ اللهُ تعالى محلهما جميعاً عن ذلك » اهـ .

=

= يعنى أن كلام الأقران غيرُ معتبرٍ فى حقِّ بعضهم بعضاً ، إذا كان غير مفسرٍ لا يقدحُ . هذا كلامُ الحافظ - رحمه الله - .

روى عنه المصنف (٢٩٧) حديثاً .

* يحيى بن سعيد القطان . أخرج له الجماعةُ .

ثقةٌ ، ثبتٌ ، جبلٌ . إليه المنتهى فى التثبُّت بالبصرة .

* قرة بنُ خالد السدوسيُّ .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والمصنفُ ، وغيرُهُمْ .

* حميدُ بْنُ هلال هو ابنُ هبيرة .

وثقهُ ابنُ معين ، وأبو حاتم ، والمصنفُ ، والعجليُّ .

أمَّا ابنُ سيرين ، فكان لا يرضاهُ .

* **قُلْتُ** : إنَّما كان لا يرضاه لتدخله فى عمل السلطان كما قال أبو حاتمٍ .

وهذا ليس بجرحٍ قادحٍ ، يُطرح حديثُ الراوى من أجله .

ففى ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد .

قال الميمونى :

« قُلْت لأحمد : إنَّ أهْلَ حرَّان يُسيئون الثناء على أحمد بن عبد الملك ؟ ! فقال : أهلُ حرَّان قل أن يرضوا عن إنسانٍ هو يغشى السلطان » . قال الحافظُ فى « هدى السارى » (ص - ٣٨٧) :

« فأفصح أحمدُ عن السبب الذى طعن فيه أهلُ حرّان من أجله ، وهو غيرُ قادحٍ » اهـ .

وكذا ترك زائدةُ بنُ قدامة حديث حميد الطويل .

وقال مكيُّ بنُ إبراهيم : =

= « أأسمع من الشرطيِّ ؟ ! » يعنى حميداً .
فكلام مكّى بن إبراهيم يومىء إلى دخول حميد الطويل فى شيءٍ من عمل السلطان . وقد احتجَّ الناس بحديث حميد الطويل .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١٢/٢٦٨ - فتح) ، ومسلمٌ (٣/٢٠٧ - ٢٠٨ نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٣) ، وأبو داود (٤٣٥٤) ، والمصنفُ فى « القضاء - من الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٦/٤٤٩) - ، وأحمدُ (٤/٤٠٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦٨) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٣٨) ، والبيهقىُّ (٨/١٩٥) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده سواء . وزادوا :

« .... ثم أتبعه معاذ بن جبل ، فلمَّا قدم عليه قال : انزل . وألقى إليه وسادة ، وعنده رجلٌ موثقٌ . قال : ما هذا ؟ ! . قال : هذا كان يهودياً ، فأسلم ، ثم راجع دينه ، دين السوء ، فتهوَّد ! ! قال : لا أجلس حتى يُقتل ، قضاءُ الله ورسوله ، ثلاث مراتٍ فأمر به فقُتل . ثم تذاكرا قيام الليل . فقال أحدهما - يعنى معاذ - : أمَّا أنا فأنام وأقومُ ، وأرجو فى نومتى ما أرجو فى قومتى » .

وقد أخرجه البخاريُّ (٤/٤٣٩ و ١٣/١٢٥) ، وأبو داود (٣٥٧٩) وأحمد (٤/٤١١ ، ٤١٧) مختصراً .

ويأتى ذكر طرقه ، والاختلاف فى بعضها عند الحديث (٥٣٨٢) من كتاب « آداب القضاة » باب : « ترك استعمال من يحرص على القضاء » .

يسر الله ذلك بمنِّه وكرمه .

بَابُ
التَّرْغِيْبِ فِى السِّوَاكِ

٥ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى عَنْ يَزِيْدَ - وَهُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنِى عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ أَبِى عَتِيْقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِى أَبِى ، قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضاةٌ لِلرَّبِّ » .

---

٥ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ .

* حميدُ بنُ مسعدة ، هو ابنُ المبارك الباهليُّ .
أخرج له الجماعة ، حاشا البخاريّ .
وثقه المصنف ، وروى عنه (٥٥) حديثاً ، وابنُ حِبَّان .
قال أبو حاتم :
« كان صدوقاً » .
* محمد بْنُ عبد الأعلى ، هو الصنعانيُّ البصريُّ .
روى عنه المصنفُ (١٦٠) حديثاً .
ووثقه الرازيان ، وابنُ حِبَّان .
روى عنه الجماعة إلا البخاريَّ ، وأبا داود ، وروى له الأخير فى « كتاب القدر » ..
قال المصنفُ فى « أسماء شيوخه » :
« كتبنا عنه » ، وأثنى عليه خيراً .
* يزيد بنُ زريعٍ ، هو العيشيّ ، أبو معاوية البصريُّ .
أخرج له الجماعةُ .
=

= أطنب أحمدُ فى الثناء عليه .

ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وغيرُهُما .

* عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أبى عتيق .

لم يخرج له من الجماعة سوى المصنف ، والبخارىّ ، فى « الأدب المفرد » .

أما المصنفُ - رحمه الله - فلم يخرج له سوى هذا الحديث الواحد ، وأما البخارىُّ - رحمه الله - فلم يخرج له فى « الأدب » إلَّا حديثاً واحداً برقم (٩٨٤) عن نافع ، عن ابن عمر ، فى فضيلة البدء بالسلام .

وثقه ابنُ حبَّان .

وقال أحمدُ : - كما فى « علل ولده » (٢/٤٤) :

« لا أعلمُ إلَّا خيراً » .

* وأبوه : عبد الله بنُ أبى عتيق ، واسمُ أبى عتيق : محمد بن عبد الرحمٰن بن أبى بكرٍ .

أخرج له الشيخان ، وابنُ ماجة .

ووثقه العجلىُّ ، وابنُ حبان .

وقال مصعبُ الزبيرىُّ :

« كان امرأً صالحاً ، وكانت فيه دعابةٌ » .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٤/١٥٨ - فتح) مُعلَّقاً[1] ، ووصله =

---

(١) قال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٠١) : « رواه البخارى معلقاً مجزوماً . وتعليقاته المجزومة صحيحة » وقال النووى فى « المجموع » (١/٢٦٨) : « وهذا التعليق صحيحٌ لأنه مجزوم به » .

= أحمدُ (١٢٤/٦) ، وأبو يعلىٰ (ج٨/ رقم ٤٩١٦) ، وأبو بكر المروزىّ فى « مسند أبى بكر » (١٠٩) ، وابنُ حِبَّان (١٤٣) ، والمعمرىُّ فى « عمل اليوم والليلة » ، والبيهقىُّ (٣٤/١) ، والمزىُّ فى « تهذيب الكمال » (ج٢/ لوحة ٧٩٩) ، والحافظُ فى « التغليق » (١٦٤/٣) من طريق يزيد بن زريع ، عن عبد الرحمٰن بن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة به . قال البغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٩٤/١) : « حديثٌ حسنٌ » وقال النووى فى « المجموع » (٢٦٧/١) : « حديثٌ صحيحٌ » .

وقد توبع عبد الرحمٰن بن أبى عتيق عليه .

تابعه محمد بنُ إسحق ، حدثنى عبدُ الله بنُ محمدٍ ، عن عائشة به .

أخرجه الشافعىُّ فى « المسند » (ج١/ رقم ٧١) ، وفى « الأم » (٢٣/١) ، وأحمدُ (٤٧/٦ ، ٦٢ ، ٢٣٨) ، والحميدىُّ فى « المسند » (١٦٢) ، وأبو يعلىٰ (ج٨/ رقم ٤٥٩٨) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٣٨) ، والبيهقىُّ (٣٤/١) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (١٥٩/٧) ، وابنُ الدُّبيثى فى « ذيل تاريخ بغداد » (٢٨٤/١) .

وسندُهُ حسنٌ .

وتصريح ابن إسحق بالتحديث ، وقع فى روايةٍ لأحمد .

وقد اختُلف فيه عن عبد الرحمٰن بن أبى عتيق ، وابن إسحق معاً :

فأما عبد الرحمٰن :

فرواه عنه يزيد بن زريعٍ ، على الوجه السابق .

وخالفه حمادُ بنُ سلمة ، فرواه عن عبد الرحمٰن ، عن أبيه ، عن =

= أبي بكر الصديق مرفوعاً به .

فجعل الحديث من « مسند أبي بكر » .

أخرجه أحمدُ (رقم ٧ ، ٦٢) ، وأبو يعلىٰ (ج١/ رقم ١٠٩ ، ١١٠) ، و (ج٨/ رقم ٤٩١٥) ، وأبو بكر المروزيُّ في « مسند أبي بكر » (رقم ١٠٨ ، ١١٠) ، وتمام الرازى في « الفوائد » (ج٢/ق ٢/٢١) ، وأبو العباس السرَّاج في « المسند » - كما في « الفتح » (١٥٩/٤) - ، وفي « البيتوتة » (رقم ٥) من طُرُقٍ عن حماد بن سلمة .

قال أبو يعلىٰ :

« سألتُ عبد الأعلى بن حماد عنه ، فقال : هذا خطأ » .

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في « العلل » (ج١/ رقم ٦) :

« سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمادُ بنُ سلمة ...

فذكره . قالا : هذا خطأ ، إنما هو : ابنُ أبي عتيق ، عن أبيه ، عن عائشةِ . قال أبو زرعة : أخطأ فيه حمَّادٌ . وقال أبي : الخطأُ من حماد أو ابن أبي عتيقٍ » اهـ .

وقال الدارقطنيُّ في « العلل » (ج١/ق ٢/٢٣) :

«يرويه حمادُ بنُ سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكرٍ. وخالفه جماعةٌ من أهل الحجاز وغيرُهُمْ ، فرووه عن ابن أبي عتيقٍ، عن أبيه ، عن عائشة، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو الصوابُ[1]» اهـ.=

---

(١) وأعلَّهُ الهيثميُّ في « المجمع » (٢٢٠/١) بأن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبي بكرٍ رضى الله عنه ، ولم يلتفت لعلة الاختلاف فيه . وطريقة الهيثميِّ أنه يجرى على ظاهر السند ، وغالباً ما يُهمل العلة التي أشار إليها صاحب الكتاب . والله الموفق .

....

= * **قُلْتُ** : فمقتضى كلام الدَّارقطنّى أن الخطأ من حمَّادٍ ، وليس من ابن أبى عتيق . وهو الأقربُ عندى ، بل هو الصوابُ ، وقد جزم أبو زرعة بذلك . فقد رواه عن ابن أبى عتيق جماعةٌ منهم : « يزيد بن زريعٍ ، والدراوردىّ ، وسليمانُ بنُ بلالٍ ، وغيرُهُمْ » ، وهم أثبتُ من حماد بن سلمة .

وقد قال الحافظُ فى « التغليق » (١٦٦/٣) :

« شذَّ حمادُ بنُ سلمة فرواه .... وهو خطأ » .

قال الدَّارقطنىُّ فى « العلل » :

« وابنُ أبى عتيقٍ هذا ، هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبى بكر » .

* **قُلْتُ** : كذا وقع فى « العلل » ، وذلك أن محمد بن عبد الرحمٰن كان يُكْنى : « أبا عتيقٍ » ، فهو بهذا الاعتبار صحيحٌ لا محيد عنه كما قال الحافظُ فى « التغليق » (١٦٤/٣) ، ولكن ابنُ أبى عتيقٍ ، الواقعُ فى السند ، هو ولدُهُ عبد الرحمٰن ، لا شك فى ذلك . والله أعلمُ .

وقد أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٧٨) قال : حدثنا أحمد بن رشدين ، قال : حدثنا روح بن صلاح ، قال : حدثنا سعيد بن أبى أيوب ، عن محمد بن عبد الله بن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً به .

قال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن أبى أيوب إلا روحُ بْنُ صلاح » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

وشيخ الطبرانىِّ واهٍ ، بل كذَّبه غير واحدٍ كما وقع فى كلام ابن =

....

= عديٍّ . وروح بنُ صلاح مختلفٌ فيه .

فوثقه ابنُ حبان ، والحاكمُ ، وزاد : « مأمونٌ » وضعّفه ابنُ عدى ، والدارقطنُّى ، وابنُ ماكولا .

وقال ابنُ يونس فى « تاريخ الغرباء » :

«رويت عنه مناكيرُ » .

أمَّا محمدُ بنُ عبد الله بن أبى عتيقٍ ، فلا أدرى هل هو أخٌ لعبد الرحمٰن أم لا ؟ ولم أقف على ما يثبت ذلك أو ينفيه .

وقد ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣/٢/٣٠٢ - ٣٠٣) ، وقال : « روى عن عمر بن عبد العزيز ، روى جعفر بن ربيعة عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يوسف عنه » .

ولم يزد فيه على ذلك ، فهو مجهولٌ .

ووجه آخر من الاختلاف على عبد الرحمٰن بن أبى عتيقٍ فيه .

فرواه سليمانُ بنُ بلال ، عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة مرفوعاً به .

فصار شيخُ عبد الرحمٰن هو : القاسمُ بنُ محمد » .

أخرجه البيهقىُّ (١/٣٤) من طريق ابن وهبٍ ، عن سليمان .

وسندُهُ قوىٌّ ، ويشبه أن يكون لعبد الرحمٰن فيه شيخان .

وقد توبع عبد الرحمٰن على هذا الوجه .

تابعه داودُ بنُ الحصين ، عن القاسم به .

أخرجه أحمد (٦/١٤٦) ، والدَّارمىُّ (١/١٤٠) ، ومن طريقه الحافظُ فى « التغليق » (٣/١٦٥) - ، وابنُ أبى شيبة (١/١٦٩) ، وأبو يعلىٰ(ج٨/ رقم ٤٥٦٩) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن =

= أبى حبيبة ، أخبرنى داود بن الحصين به .

* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ لأجل إبراهيم هذا .

فقد ضعّفه ابنُ معين والمصنفُ ، وغيرُهُما .

وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف يأتى ذكرُها .

أما الاختلاف على ابن إسحق فيه .

قال الدارقطنُّى فى « العلل » (ج ٥/ق ١/١٠١ - ٢) :

« يرويه محمدُ بنُ إسحق ، واختُلف عنه . فرواه عبدُ الله بنُ إدريس ، عن محمد بن إسحق ، عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم ، عن عمرة ، عن عائشة . ولم يُتابع عليه . ورواه مؤمَّلُ ، عن شعبة والثورىّ ، عن محمد بن إسحق ، عن رجُلٍ ، عن القاسم ، عن عائشة[1] . وكذلك رواه مصعبُ بن (   )[2] عن الثورىّ ، عن ابن إسحق . واختُلف عن ابن عيينة . فرواه علىُّ بْنُ عبد الحميد الغضائرىُّ[3] الحلبىُّ ، عن ابن أبى عمر ، عن ابن عيينة ، عن مسعرٍ ، عن ابن إسحق ، عن عبد الله بن أبى عتيقٍ ، عن عائشة . وخالفه الحميدىُّ وغيرُهُ ، فرووه عن ابن عيينة ، عن ابن إسحق ، ولم يذكروا فيه : « مسعراً » ، وقالوا فيه : « عن ابن أبى عتيق ، عن عائشة » ، وابنُ أبى عتيقٍ هو : عبد الله بن محمد بن أبى بكر الصدِّيق ، وقد سمع هذا الحديث =

---

(١) أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٧/٩٤) ولكن عنده : « عن ابن إسحق عن ابن أبى عتيق عن القاسم » .

(٢) بياضٌ بالمخطوطة ، ولعله مصعب بن ماهان ، أو مصعب بن المقدام ، وكلاهما يروى عن الثورىّ . والله أعلمُ .

(٣) كما فى « تبصير المنتبه » (ص - ١٠١٢) .

....

= من عائشة . وأبو محمد هو : أبو عتيق . وكذلك رواه ابن أبى عدىٍّ ، عن ابن إسحق . ورواه داود بن الزِّبْرِقَان ، عن ابن أبى عتيق ، عن القاسم ، عن عائشة ، وليس هو بمحفوظٍ . ورواه يزيدُ بنُ زريعٍ ، عن عبد الرَّحمـٰن بنْ أبى عتيقٍ ، عن أبيه ، عن عائشة ، فإن كان حفظ اسمه ، فهو عبد الرَّحمـٰن بن عبد الله بن أبى عتيقٍ ، والصوابُ أن ابن أبى عتيقٍ سمعه من عائشة ، وذكرُ القاسم عنه غيرُ محفوظٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : هذا كلُّهُ كلامُ الدَّارقطنىِّ رحمه الله ، نقلتُهُ لنفاسته ، وفيه كثيرٌ من الطرق التى غابت عنا مصادُرها .

وقد ذكر أبو نعيم فى « الحلية » (٩٤/٧) بعض هذه الوجوه ، والصحيحُ من هذه الوجوه هو : « محمد بن إسحق ، عن عبد الله بن محمد ، عن عائشة » والله أعلمُ .

وللحديث طريق آخر عن عائشة مرفوعاً .

يرويه عبيد بن عمير ، عنها .

أخرجه ابنُ خزيمة فى « صحيحه » (٧٠/١) ، والبيهقىُّ (٣٤/١) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٠٥/٢) من طريق ابن جريجٍ ، عن عثمان بن أبى سليمان ، عن عبيد بن عمير به .

وسندُهُ صحيحٌ لولا عنعنة ابن جريجٍ .

وحديثُ الباب صححه النوويُّ ، وحسنه البغوىُّ .

وقال ابنُ الصلاح :

« إسنادُهُ صالحٌ » ! ! .

* * *

* **قُلْتُ** : وفى الباب عن أبى هريرة ، وابن عمر ، وابن عباسٍ ، =

= وأبى أمامة ، رضى الله عنهم .

أولاً : حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ حِبَّان (١٤٤) قال :

حدثنا ابنُ زهير ، بتُستر ، حدثنا عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير ، حدثنا حجاجُ بنُ المنهال ، حدثنا حماد بنُ سلمة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن المقبرىّ ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطهرةٌ للفم ، مرضاة للربِّ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ظاهِرُهُ الصحةُ .

وشيخُ ابن حِبَّان هو : أحمد بن يحيى بن زهير التسترىُّ .

لكنى رأيتُ الحافظ أعلَّهُ فى « التلخيص » (١/٦٠) فقال :

« والمحفوظ عن حماد بغير هذا الإسناد من حديث أبى بكرٍ ، كما تقدَّم ، والمحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد بلفظ : « لولا أن أشقَّ ... رواه النسائىُّ وابنُ حِبَّان » اهـ .

ويأتى الكلام عليه بعد حديثٍ إنْ شاء الله تعالى .

ثانياً : حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أحمدُ (٢/١٠٨) حدثنا قتيبةُ بنُ سعيد ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن عبيد الله بن أبى جعفر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطيبةٌ للفم ، ومرضاةٌ للرَّبِّ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ فى الشواهد[١] ، لأجل ابن لهيعة ، =

---

(١) أما الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاكر رحمه الله فقال فى « شرح المسند » (٨/١٣٤) : « إسنادُهُ صحيح » ! ! وهذا جرياً منه على توثيق ابن لهيعة ! ، ولم يفعل الشيخ رحمه الله شيئاً ! !

= وقتيبة بنُ سعيد ليس من قدماء أصحابه .
وزعم بعضُ أصحابنا أن قتيبة بن سعيد يلتحق بقدماء أصحاب ابن لهيعة لجلالته ! !
كذا قال ! ! ، وسقوطُهُ أظهرُ من تكلُّف الردِّ عليه !
وهذا الحديث عزاه الهيثميُّ للطبرانيّ فى « الأوسط » وقال (١/٢٢٠) : « فيه ابنُ لهيعة ، وهو ضعيفٌ » !
والحقُّ ، أن الهيثمي مضطربٌ جدّاً فى شأن ابن لهيعة ، فمرَّةً يوثِّقُهُ مع غمز خفيفٍ ، ومرةً يُحسِّنُ حديثه ، ومرةً يضعِّفُهُ وقد ذكرتُ نماذج كثيرة تدلُّ على ذلك فى كتابى : « كشف الوجيعة ببيان حال ابن لهيعة » ، فَلِلَّه الحمدُ .

ثالثاً : حديث ابن عباسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٤/٢/٣٩٦) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٢١٥) من طريق خليفة بن خياط ، حدثنا حمرانُ بْنُ عبد الله الدَّارميُّ ، قال : نا يعقوب بن إبراهيم بن حنين ، مولى ابن عباس ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن ابن عباس مرفوعاً : « السِّواكُ يُطَيِّبُ الفَمَ ، وَيُرْضِى الرَّبَّ » .
* **قُلْتُ** : كذا وقع اسم شيخ خليفة : « حمران بن عبد الله الدارميّ » ووقع فى « معجم الطبرانى » أنه « حباب » بالمهملة ثم باء . هكذا ، بغير نسبة . وفى « الجرح والتعديل » (١/٢/٣٠٢) : « حباب ابن عبد الله الدارمى » ، وفيه أيضاً (٤/٢/٢٠١) : « حباب بن عبيد الله » . وعلى كل حالٍ فهو مجهولُ الحال ، وكذا يعقوبُ بنُ إبراهيم ، وأبوه ، وجدُّه ، ترجمهم ابنُ أبى حاتم فى « كتابه » ، ولم يذكر فيهم =

= جرحاً ولا تعديلاً . وله طريق آخر عند الطبرانيّ فى « الأوسط » وفيه زيادة : « ومجلاةٌ للبصر » .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/٢٢٠) :

« فيه بحر بن كُنيز السقاء ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

وله طريق آخر عن ابن عباسٍ مرفوعاً ، بلفظ :

« عليكم بالسواك ، فإنه مطهرةٌ للفم ، ومرضاةٌ للرَّبِّ عزَّ وجلَّ ، مفرحة للملائكة ، يزيد فى الحسنات ، وهو السُّنَّة ، يجلو البصر ، ويشدُّ اللَّثة ، ويُذهب البلغم ، ويُطيب الفم » .

أخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٣/٩٢٩) . والبيهقىّ فى « الشُعب » - كما فى « طرح التثريب » (٢/٦٣) من طريق بقية ، عن الخليل بن مرة ، عن عطاء بن أبى رباح ، عن ابن عباس به .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ منكرٌ .

وبقيَّةُ بنُ الوليد ، مدلسٌ وقد عنعنهُ .

والخليلُ بنُ مرة ، ضعّفه المصنفُ ، والساجى ، والعقيليُّ ، وابنُ الجارود وابنُ السكن ، وأبو الحسن الكوفى وزاد : « متروك » .

وقال البخاريُّ :

« منكرُ الحديث » .

أمَّا أبو زُرعة فقال :

« شيخٌ صالحٌ » .

وقال العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٦٣) : « والحديثُ لا يصحُّ » .

رابعاً : حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه . =

= أخرجه ابنُ ماجة (٢٨٩) من طريق عثمان بن أبى العاتكة ، عن علىِّ بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبى أمامة ، مرفوعاً :

« تسوَّكوا ، فإن السواك مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للرَّبِّ . ما جاء جبريلُ إلا أوصانى بالسواك ، حتى لقد خشيت أن يُفرض علىَّ ، وعلى أمتى ، ولولا أنى أخاف أن أشقَّ على أمتى لفرضتُه عليهم ، وإنى لأستاك حتى لقد خشيتُ أن أُحفى مقادم فمى » .

قال البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٢٦) :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ » .

وكذا قال الحافظ فى « التلخيص » (٣/١٢٠) . وسبقهما العراقىُّ فى « طرح التثريب » (٢/٧٠) . وقال البدرُ العينى فى « العمدة » (٦/١٨١) : « لم يثبُتْ » .

* **قُلْتُ** : عثمانُ بنُ أبى العاتكة ، ضعيفُ الحفظ .

وروايتُه عن على بن يزيد فيها نكارةٌ .

لكنه لم يتفرد به .

بل تابعه عبيدُ الله بنُ زَحْر ، عن على بن يزيد به ، بلفظ :

« السواكُ مطيبةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ عزَّ وجلَّ » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٨/ رقم ٧٨٤٦) من طريق يحيى ابن أيوب ، عن عبيد الله بنُ زحر به .

وسندهُ ضعيفٌ .

يحيى بن أيوب ، وعبيد الله بن زحر فيهما مقالٌ . ويحيى أقوى الرجلين وعلى بنُ يزيد الألهانى ضعيفٌ[1] =

---

(١) وقال العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٦٣) : « لا يصحُّ ، وعلى بن يزيد =

= لكنه توبع .

تابعه يحيى بن الحارث ، عن القاسم به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٧٤٤) من طريق بقية ، عن إسحق بن مالك الحضرمىّ ، عن يحيى بن الحارث .

* **قُلْتُ** : وسندهُ ضعيفٌ .

بقيةُ بنُ الوليد مدلسٌ ، وقد عنعنهُ .

وإسحٰق بنُ مالك الحضرمىّ ، ضعَّفه الأزدىّ ، وروى له هذا الحديث ، وقال : « لا يصحُّ هذا » .

وقال ابنُ القطان :

« لا يُعرف » .

والقاسم بنُ عبد الرَّحمٰن صدوق له أوهامٌ ، وكان يُغرب كثيراً .

* * *

(**تنبيه**) هذا الحديث هو أولُ زوائد النسائىّ على أصحاب الكتب الخمسة .

= الألهانى ضعيفٌ جدّاً » اهـ .

الإِكْثَارُ فِى السِّوَاكِ

٦ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ مُوسَىٰ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبْحَابِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ :

« قَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِى السِّوَاكِ » .

---

٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ...

* عمرانُ بنُ موسىٰ ، هو ابنُ حيان ، أبو عمرو البصرىُّ .

أخرج له الترمذىُّ ، وابنُ ماجة .

وثقه المصنفُ ، وروى عنه عشرين حديثاً ، والدارقطنىُّ ، وكذا مسلمةُ بنُ قاسمٍ .

وقال أبو حاتمٍ : « صدوقٌ » .

* عبد الوارث ، هو ابنُ سعيد البصرىُّ .

أخرج له الجماعة .

وثقه ابنُ معين ، وأحمدُ ، وأبو زُرعة ، والمصنفُ ، وغيرُهُمْ .

* شعيبُ بنُ الحبحاب هو الأزدىُّ ، أبو صالحٍ البصرىُّ .

أخرج له الجماعة ، حاشا ابن ماجة .

وثقهُ أحمد ، والمصنفُ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان .

ورجالُ السندُ كلُّهُم بصريون .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٣٧٤/٢ - فتح) ، والإسماعيلىُّ فى=

= « المستخرج » – كما في « الفتح » (٣٧٦/٢) – ، والدارميُّ (١٣٩/١) ، وأحمدُ (١٤٣/٣ ، ٢٤٩) ، وابنُ أبي شيبة (١٧١/١) ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤١٧١) ، وابنُ حِبَّان (ج٢/ رقم ١٠٦٣) ، والبيهقيُّ (٣٥/١) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » (١٢٥/١) من طرق عن عبد الوراث بن سعيد ، عن شعيب ، عن أنسٍ به .

وقد رواه عن عبد الوارث جماعةٌ ، منهم :

« حميدُ بن مسعدة ، وعمران بن موسى ، وعمرانُ بن ميسرة المنقريُّ ، وعفان بنُ مسلمٍ ، وسعيد بن زيد ، ومحمد بن عيسى » .

الرُّخْصَةُ فِى السِّوَاكِ بِالْعَشِىِّ لِلصَّائِمِ

٧ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِى الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و عَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِى ، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

---

٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* مالكٌ ، هو ابنُ أنسٍ ، إمامُ دار الهجرة ، وعالمُ الدُّنيا . ولشهرته ، فهو مستغنٍ عن الترجمة .

ومن غُرر كلامه :

« أَكُلَّما جاءنا رجلٌ أجدلُ من رجلٍ ، تركنا ما نزل به جبريلُ على محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم لجدله ؟ ! ! » .

ذكره أبو نُعيم فى « الحلية » (٦/٣٢٤) .

* أبو الزناد ، هو عبد الله بن ذكوان .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، والمصنفُ ، والعجلىُّ ، فى آخرين .

* الأعرج ، هذا لقبٌ ، واسمه عبد الرحمـٰن بن هُرْمز .

أخرج له الجماعةُ ، وهو من أروى الناس عن أبى هريرة .

وثقهُ ابنُ المدينى ، وأبو زرعة ، وابنُ سعدٍ ، والعجْلىُّ .

* * *

وهذا الحديثُ ، يرويه أبو هريرة ، رضى الله عنه . =

= ويرويه عنه جماعةٌ ، منهُمْ :

١ - الأعرج ، عنه .

أخرجه مالكٌ في « موطئه » (١/١٦٦ /١١٤) ، والبخاريُّ (٢/٣٧٤ و ١٣/٢٢٤ - فتح[1]) ، ومسلمٌ (٢٥٢/٤٢) ، وأبو عوانة (١/١٩١) ، والدارميُّ (١/١٣٩ - ١٤٠) ، والشافعيُّ في « مسنده » (ج١/ رقم ٧٢) ، وفي « الأم » (١/٢٣) ، وأحمدُ (٢/٢٤٥ ، ٥٣١) ، والحميديُّ (٩٦٥) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٣٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج١١/رقم ٦٢٧٠ ، ٦٣٤٣) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦٥) وتمام في « الفوائد » (١٥٢) ، والطحاويُّ في « شرح المعاني » (١/٤٤) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٣/٩٢٦) ، والبيهقيُّ (١/٣٥) ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (١/٣٩٢) من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج .

وتابعه جعفر بن ربيعة ، عن الأعرج .

أخرجه البخاريُّ .

وكذا سعيد بنُ أبي هلالٍ ، عن الأعرج .

أخرجه أحمدُ في « مسنده » (٢/٤٠٠) .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه الترمذيُّ (٢٢) ، وأحمدُ (٢/٢٥٩ ، ٢٨٧ ، ٣٩٩ ، ٤٢٩) ، والطحاويُّ (١/٤٤) وتمام في « الفوائد » (١٥١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٥/١٧٠٤) ، وأبو نُعيم في « الحلية »

---

(١) وعلَّقه أيضاً (٤/١٥٩ - فتح) بصيغة الجزم .
قال المنذريُّ في « الترغيب » (١/١٠١) : « وتعليقاتُه المجزومةُ صحيحةٌ » .

= (٣٨٦/٨) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٣٤٦/٩) والذهبىُّ فى « السير » (٥٨١/١٥) من طرقٍ عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة .
وسندُهُ حَسَنٌ .
٣ - حميدُ بنُ عبد الرحمـٰن ، عنه .
أخرجه أحمدُ (٤٦٠/٢ ، ٥١٧) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٤٠) ، وابنُ الجارود (٦٣) ، والطحاوىُّ (٤٣/١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/رقم ٣٣٥) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (٣٥/١) ، وكذا فى « خطأ من أخطأ على الشافعىّ » (١٠٧ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧) جميعاً من طريق مالك ، عن ابن شهابٍ ، عن حميد بن عبد الرحمـٰن ، عن أبى هريرة مرفوعاً .
وقد رواه عن مالك هكذا جماعةٌ من أعيان أصحابه ، منهم :
« الشافعىُّ ، وابنُ وهبٍ ، وعبدُ الرحمـٰن بن مهدىٍّ ، وروح بنُ عبادة ، وإسماعيلُ بنُ أبى أويس ، وبشرُ بْنُ عمرو » .
وخالفهم يحيى بنُ يحيى ، فرواه عن مالكٍ بسنده سواءً ، ولكنه أوقفه على أبى هريرة ، بلفظ :
« لولا أن يشُقَّ على أمته ، لأمرهم بالسواك مع كل وضوءٍ » .
كذا فى « الموطأ » (١٥/٦٦/١) برواية يحيى بن يحيى اللَّيْثىِّ .
وروايةُ الجماعة أرجح بغير شكٍّ .
ويُمكن الجمع بثبوت المرفوع والموقوف ، والله أعلمُ .
على أن يحيى توبع على وقفه .
تابعه عبد الرزاق فى « مصنفه » (١٩٦٠٥/٤٣١/١٠) فرواه عن معمر ، عن الزهرىّ ، عن رجُلٍ ، عن أبى هريرة ، قولَهُ . =

= فكأن المبهم فى هذا السند ، هو : حميدُ بنُ عبد الرحمٰن . والله أعلمُ .
٤ - سعيدُ المقبُريُّ ، عنه .
أخرجه المصنفُ فى « الصوم - من الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٤٧٩/٩) - ، وابنُ ماجة (٢٨٧) ، وأحمدُ (٢٥٠/٢) ، وعبدُ الرزَّاق فى « المصنَّف » (٥٥٥/١ /٢١٠٦) ، والطحاويُّ (٤٤/١) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٢٤٦/٢) ، والبيهقىُّ (٣٦/١) ، والسُّلمىُّ فى « طبقات الصوفية » (٥٠٩ - ٥١٠) ، من طريق عبيد الله بن عمر ، عن المقبرىّ . وفى متنه زيادةٌ .
وقد رواه عن عبيد الله جماعةٌ ، منهم :
« يحيى القطانُ ، وعبد الرزَّاق ، وحماد بنُ مسعدة ، وابنُ نمير ، وابن المبارك ، وهشام بن حسَّان ، وأبو أسامة ، وإسحق الأزرق » .
وخالفهم حمادُ بْنُ سلمة فى متنه .
فرواه عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد ، بلفظِ :
« عليكم بالسِّواكِ ، فإنَّهُ مَطْهرةٌ لِلْفَمِ ، مرضاةٌ لِلرَّبِّ » .
قال الحافظُ فى « التلخيص » (٦٠/١) :
« المحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد : « لولا أن أشقَّ .. الحديث » اهـ .
فالحافظُ يُعلُّ رواية حماد بن سلمة بقوله هذا .
ولولا ما قيل فى حفظ حمادٍ لما كبر ، لما امتُنِعَ أن يكون الحديث على الوجهين . والله أعلمُ .
وقد توبع عبيدُ الله بن عمر ، على متن حديث الباب .
تابعه أبو معشر ، عن سعيد المقبرىّ به . =

= أخرجه الطيالسىُّ (٢٣٢٨) .
وأبو معشر ، اسمه نجيح ، وهو سيىء الحفظ .
وكذا تابعه عبدُ الرحمٰن السرَّاج ، عن سعيد به .
أخرجه الحاكم (١٤٦/١) ، والبيهقىُّ (٣٦/١) من طريق حماد بن زيدٍ ، عن عبد الرحمٰن السرَّاج ، وفيه :
« ... لفرضتُ عليهم السواك مع الوضوء » .
قال الحاكمُ :
« لم يُخرجا لفظ « الفرض » فيه ، وهو صحيحٌ على شرطهما جميعاً ، وليس له علَّةٌ » . ووافقه الذهبىُّ ! !
* قُلْتُ : لا ، وعبدُ الرحمٰن بنُ عبد الله السرَّاجُ من رجال مسلمٍ وحده ، فليس الحديثُ على شرط البخارىّ .
ولفظُ « الفرض[1] » له شاهدٌ .
أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١٧٠/١) قال :
حدثنا عبيدة بنُ حميد ، قال : حدثنا الأعمش ، عن عبد الله بن يسار ، عن عبد الرحمٰن بن أبى ليلى ، عن بعض أصحاب النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، رفعه : « لولا أنْ أشُقَّ على أُمَّتى ، لفرضتُ على أمَّتى السِّواكَ ، كما فرضتُ عليهم الطهور » .
وأخرجه الطحاوىُّ (٤٣/١) من طريق أبى عوانة ، عن الأعمش ، ثنا عبد الله بن يسار به . =

(١) وكذا رواه المصنِّفُ فى « كتاب الصوم – من « الكبرى » بلفظ : « لفرضتُ عليهم » بدل « لأمرتُهُمْ » ذكره المزىُّ فى « الأطراف » (٤٧٩/٩) ، والحافظُ فى « الفتح » (٣٧٥/٣) من رواية المقبرىّ ، عن أبى هريرة ..

= وهذا سندٌ صحيحٌ . وصحَّحه النوويُّ فى « المجموع » (٢٧٣/١) وقد صرَّح الأعمش بالتَّحْديث وسيأتى له شاهدٌ آخر عن العباس ، رضى الله عنهُ .

(تنبيه) وقع فى « مسند أحمد » (٤٣٣/٢) :

حدثنا يحيى ، قال : أخبرنى سعيد ، عن أبى هريرة ... الحديث . وقد سقط من السند « عبيد الله بن عمر » ، وهو شيخ يحيى القطان فيه ، لأن يحيى لم يدرك المقبرىّ . فليصحح هذا . والله الموفق .

٥ - عطاء مولى أم صُبَيَّة ، عنه .

أخرجه أحمدُ (٥٠٩/٢) ، والطحاويُّ (٤٤/١) ، والبيهقىُّ (٣٦/١ - ٣٧) من طريق محمد بن إسحق ، عن سعيد المقبرىّ ، عن عطاء به ، وصرَّح ابنُ إسحق بالتحديث عند الطحاوىّ .

وهذا سندٌ لا بأس به فى المتابعات ، وعطاء مولى أم صُبَيَّة - بالباء - مجهولٌ ، وإن ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٢٠٧/٥) .

ولكنى أرى أن هذا أحد الوجوه فى الاختلاف على سعيدٍ المقبرىّ فى إسناده . ورواية يحيى القطان ومن معه أرجح فى نظرى من رواية ابن إسحق . والله أعلمُ .

وقد رواه أحمد (١٢٠/١) من طريق ابن إسحق بسنده المتقدم عن أبى هريرة ، عن علىّ بن أبى طالب . !

وهذا إن لم يكن خطأ ، فهو وجه آخر من الاختلاف فى سند الحديث .

ثم رأيتُ - بَعْدُ - الشيخ أبا الأشبال رحمه الله رجح أن زيادة : « عن علىٍّ » وقعت خطأ . وانظر كلامه فى « شرح المسند » (٢٠٣/٢) .=

= قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن : أبى بكرٍ الصديق ، وعليٍّ ، وعائشة ، وابن عباسٍ ، وحذيفة ، وزيد بن خالدٍ ، وأنسٍ ، وعبد الله بن عمرٍو ، وابن عمر ، وأمِّ حبيبة ، وأبى أمامة ، وأبى أيوب ، وتمَّام بن العباس ، وعبد الله بن حنظلة ، وأمِّ سلمة ، وواثلة بن الأسقع ، وأبى موسى الأشعريِّ » اهـ . رضى الله عنهم جميعاً.

* **قُلْتُ** : وقولُ الترمذيّ : « وفى الباب عن فلانٍ » لا يقتضى حديث الباب بلفظه ، بل يريدُ أحاديث أخرى يصحُّ أن تكتب فى الباب .

قال الحافظُ العراقى – رحمه الله – :

« وهو عملٌ صحيحٌ ، إلّا أنَّ كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمَّى من الصحابة ، يروون ذلك الحديث بعينه ، وليس كذلك ، بل قد يكون ذلك ، وقد يكونُ حديثاً آخر ، يصحُّ إيرادُهُ فى ذلك الباب » اهـ . ذكره صاحب « تحفة الأحوذىّ » (١/٢٥) .

وقال السيوطى فى « تدريب الراوى » (١/٢٣٧) :

« وهكذا يفعلُ الترمذيُّ فى « الجامع » حيثُ يقولُ : وفى الباب عن فلانٍ ، وفلانٍ ، فإنه لا يُريد ذلك الحديث المُعيَّن ، بل يُريد أحاديث أُخَرَ يصحُّ أن تُكتب فى الباب » . ثم نقل قول العراقى المذكور .

وعلى كل حالٍ ، فسأبدأُ بذكر حديث الباب بلفظه ، إن استطعتُ إلى ذلك سبيلاً ، فإن لم أجدْ ، أثبتُّ ما يصلُح أن يُكتب فى الباب ، ويقارب مراد الترمذيِّ – رحمه الله تعالى – .

وليس معنى قولى : « ما يصلُح أنْ يُكتب » أن يكون ما أُوردُهُ=

= صحيحاً يصلُح للاحتجاج به ، بل ما يصلُح أن يكون مراداً للترمذىّ ، وإن كان ضعيفاً ، أو دون ذلك . كل هذا مع التحقيق العلمىِّ الدقيق – إن شاء الله تعالى – .

أمَّا الأحاديث التى أشار إليها الترمذىُّ ، فهاك تخريجُها مراعياً فيها الترتيب ، وقد زدتُ عليه أحاديث صحابةٍ آخرين لم يذكرهم ، والحمدُ لله على التوفيق .

١ – حديثُ أبى بكرٍ الصديق ، رضى الله عنه .

* **قُلْتُ** : مرّ تخريجُهُ فى أثناء الحديث (رقم ٥) .

٢ – حديثُ علىٍّ بن أبى طالبٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمد فى « زوائد المسند » (٦٠٧) ، والبزَّار (ج١/ رقم ٤٩١) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٢٦٠) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٤٣) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٤/٢٥٥) من طريق محمد بن إسحق ، حدثنى عمِّى عبدُ الرحمـٰن بنُ يسار ، عن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبيه ، عن علىٍّ مرفوعاً : « لولا أن أَشُقَّ على أمتى ، لأمرتهم بالسواك مع كل وضوءٍ » .

وللبزَّار فى آخره زيادةٌ .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن علىٍّ إلَّا بهذا الإسناد ، تفرَّد به محمد ابنُ إسحق » .

وقال البزَّارُ :

« لا نعلمه مرفوعاً عن علىٍّ إلَّا بهذا الإسناد ، وقد روى عن غيره من وجوهٍ » . =

= * **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ كما قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/٢٢١) ، وسبقه إلى تحسينه المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٠١) .

وقال الهيثمىُّ فى موضع آخر من « المجمع » (٢/٩٧) :

« رواه البزار عن ابن إسحق ، حدَّثنى عبدُ الرحمٰن بْنُ يسار ، عن عبيد الله بن أبى رافعٍ ... وعبدُ الرحمٰن وثقه ابنُ معين .. » اهـ .

.... وحديثٌ آخر عن علىٍّ ، رضى الله عنه .

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٦) من طريق فُضيل بْن سليمان ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمىِّ ، عن علىٍّ ، أنه أمر بالسواك ، وقال : قال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنَّ العبدَ إذا تسوَّكَ ثمَّ قام يُصلى ، قام الملكُ خلْفَهُ ، فيسمعُ لقراءته ، فيدنو منه - أو كلمةً نحوها - ، حتَّى يضعُ فاه على فيه ، فما يخرجُ من فيه شيءٌ من القرآن ، إلَّا صار فى جوف الملك ، فطهِّرُوا أفواهكم للقرآن » .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه عن علىٍّ بأحْسنَ من هذا الإسناد ، وقد رواه بعضُهُمْ عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمىِّ ، عن علىٍّ ، موقوفاً »[١] اهـ .

قال الحافظُ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٦٦) : =

---

(١) وقد رواه الأعمشُ ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمىِّ ، عن علىٍّ ، قال : « إذا قام أحدكم من الليل فليستك ... » موقوفٌ .

ذكره ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (١/٢٢ - ٢٣/٣٢) . وقد أخطأ فيه بعضُهُمْ ، فرواه عن الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن حذيفة مرفوعاً . ووهَّم أبو حاتم وأبو زرعة من رفعه . وصوَّبا الموقوف ..

= « ورجالُه رجالُ الصحيح ، إلَّا أنَّ فيه فضيل بن سليمان النميرىّ وهو وإن أخرج له البخارىُّ ووثقه ابنُ حبان ، فقد ضعّفه الجمهور » .

* **قُلْتُ** : تابعه شعبة ، عن الحسن بن عبيد الله به . أخرجه أبو القاسم الأصبهانى فى « الترغيب والترهيب » (١٥٣٦ ، ١٥٣٧) .

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١٠٢/١) :

« رواه البزَّار بإسنادٍ جيدٍ لا بأس به ، وروى ابنُ ماجة بعضه موقوفاً ، ولعلَّهُ أشبهُ . » اهـ .

وقال الهيثمىُّ (٩٩/٢) :

« رجالُه ثقات » !

وأخرجه البيهقىُّ فى « سُننه » (٣٨/١) من طريق خالدٍ ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمى ، عن علىٍّ ، قال : أُمِرْنا بالسِّواكِ . وقال : إن العبد إذا قام يصلى ، أتاهُ الملكُ ، فقام خلْفَهُ ... الحديث » .

فهذا موقوفٌ . وإنْ كان له حكمُ الرفع ، لقوله : « أُمِرْنا » وكذلك باقى المتن ، لا يُعرف بطريق الاجتهاد ، لكونه غيباً ، فله حكمُ الرفع أيضاً .

وخالد ، هو ابنُ عبد الله الواسطىُّ الطحَّانُ ، وهو ثقةٌ ثبتٌ .

وله شاهدٌ مرفوعٌ من حديث جابرٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه البيهقىُّ فى « الشُّعب » ، وتمام الرازى فى « الفوائد » ، وأبو نُعيم فى « السِّواك » ، والضياء فى « المختارة » بسندٍ قال فيه ابنُ دقيق العيد : « رجاله ثقات » .

كذا فى « فيض القدير » (٤١٢/١) لِلْمُناوى . =

= أمَّا ما أشار إليه المنذريُّ ، والهيثميُّ من وقفه على عليٍّ ، فقد أخرجه ابنُ ماجة (٢٩١) قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز ، ثنا مسلم بن إبراهيم ، ثنا بحر بن كُنيز ، عن عثمان بن ساج ، عن سعيد بن جبير ، عن عليٍّ بن أبى طالبٍ ، قال : « إنَّ أفواهكم طرقٌ للقرآن ، فطيبوها بالسِّواكِ » .

كذا رواه شيخُ ابْنِ ماجة فيه .

وخالفه محمدُ بْنُ زكريا القرشيُّ ، ومحمدُ بْنُ محمد بن سليمان الباغنديُّ ، فروياه عن مسلم بن إبراهيم بسنده سواء مرفوعاً .

أخرجه أبو نُعيم فى « الحلية » (٤/٢٩٦) ، وأبو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ فى « أَدَبِ الإِمْلَاءِ » (٢٧ - ٢٨) .

قال أبو نُعيم :

« غريبٌ من حديث سعيدٍ ، لم نكتبه إلَّا من حديث بحر » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

أمَّا بحرُ بْنُ كنيز ، فضعّفه أبو حاتمٍ .

وقال ابنُ معين :

« لا يُكتب حديثُهُ » .

وتركه المصنِّفُ ، والدارقطنيُّ .

ولذلك قال الحافظ العراقى - كما فى « الطَّرْح » (٢/٦٦) - :

« ضعيفٌ جدّاً » .

وسعيدُ بْنُ جبيرٍ ، لم يسمع من عليّ بن أبى طالبٍ .

قاله أبو زرعة - كما فى « المراسيل » (ص - ٧٤) لابن أبى حاتمٍ - . =

= وعثمانُ بْنُ ساج ، تكلَّم فيه العقيليُّ .
وقال أبو حاتمٍ :
« يُكتبُ حديثُهُ ، ولا يُحتجُّ به » .

فيظهر من هذا البحث أن الحديث لا يصحُّ موقوفاً ولا مرفوعاً بهذا اللَّفْظ . وإنما التعويل على رواية أبى عبد الرحمٰن السُّلمى ، عن علىٍّ ، وقد تقدمت . والله أعلمُ .

٣ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها .

وله عنها طريقان :

١ - أبو سلمة بن عبد الرحمٰن ، عنها .

أخرجه ابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٢/ رقم ١٠٦٦) من طريق إسماعيل بن أبى أويس ، ثنا سليمان بنُ بلالٍ ، عن ابن عَجْلان ، عن سعيد المقبُرىّ ، عن أبى سلمة ، عن عائشة مرفوعاً بنحو حديث الباب .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ظاهرهُ الحُسْنُ ، ولكنى أهابُ أن يكون إسماعيل بن أبى أويس وهم فيه . والله أعلمُ .

٢ - عُرْوَةُ بْنُ الزُّبير ، عنها .

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٣) من طريق معاوية بن يحيى الصدفىِّ ، عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاةٍ » .

قال البزَّارُ :

« رواه الحفاظ عن الزهرىِّ ، بسنده إلى أبى هريرة . ولا نعلمُ أحداً تابع معاوية على هذه الرواية . ومعاويةُ ليِّنُ الحديث » .

* **قُلْتُ** : حاصلُ كلام البزَّار أن معاوية بن يحيى الصدفى وهم فيه =

= على الزهرىّ .

ووهمُهُ - عندي - وقع فى السند والمتن كليهما . ! !

أمّا فى السَّنَدِ :

فقد رواه مالك ، عن الزهرىّ ، عن حميد بن عبد الرحمٰن ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « لولا أن أشُقَّ على أمّتى ... الحديث » .

وقد مرّ الكلامُ عليه .

وأمّا فى المَتْنِ :

فإن معاوية بن يحيى الصدفى ، يروى عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « ركعتان بسواكٍ ، أفضلُ من سبعين ركعة بغير سواكٍ » .

أخرجه البزّارُ (ج١/ رقم ٥٠٢) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٢٥٢ - زوائده) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (٥/٣) وتمام فى « الفوائد » (١٥٤) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٢٣٩٥/٦) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٠٠) والبيهقى فى « الشعب » (ج١/ ق ١/٤٥١) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٣٣٦/١) .

وهو حديثٌ باطلٌ ، كما حققتُه قديماً فى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » رقم (١٦٣) وهو مطبوعٌ ، فأغنى عن إعادة الكلام عليه . فالحاصل أنَّ معاوية بن يحيى الصدفى وهم فيه سنداً ومتناً .

وقد قال ابنُ عديٍّ :

« عامَّةُ رواياته فيها نظرٌ » .

ثمَّ إنَّ معاوية بن يحيى الصدفى هذا غير معاوية الدمشقىّ أبى مطيع ، وقد فرَّق بينهما غيرُ واحدٍ . =

= أمَّا ابنُ حبان ، فقد جعلهما واحداً !
فقال فى « المجروحين » (٣/٣ - ٥) :
« معاوية بنُ يحيى الصدفىّ الأطرابلسى ، كُنْيتُهُ أبو مُطيعٍ » . ! !
كذا قال ! ، ولم يصنع شيئاً كما قال الذهبىُّ رحمه الله تعالى .
هذا : وقد فرّق بينهما :
البخارىُّ فى « الكبير » (٣٣٦/١/٤) ، وابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٣٨٣/١/٤ ، ٣٨٤) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٣٦٩٥/٦ ، ٣٦٩٧) ، ومن المتأخرين : المزىُّ ، والذهبىُّ ، وابنُ حجرٍ . والله الموفق .
وقد مرّ لعائشة رضى الله عنها حديث آخر فى السواك رقم (٥) ويأتى لها آخر فى الحديث القادم - إنْ شاء الله تعالى - ولها حديثٌ رابعٌ ...
أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » (رقم ٣٩٩ - زوائده) من طريق السرىّ بن إسماعيل ، عن الشعبىّ ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت :
« كنا نضعُ سواك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع طَهُوْره ، قالت : قُلْتُ : يا رسول الله ! ما تدعُ السِّواكَ ؟ ! قال : « أجل ! ، لو أنى أقدرُ على أنْ يكون ذلك منى عند كُلِّ شفعٍ من صلاتى ، لفعلتُ » .
* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .
والسرىُّ بنُ إسماعيل تالفٌ .
فتركه أحمدُ ، والمصنفُ ، وضعّفه الساجى جدّاً .
وكان ابنُ معين شديد الحمل عليه .
بل قال يحيى القطان : =

= « استبان لى كذبُه فى مجلسٍ واحدٍ » . ! !

وقد اختلف فى سياق متنه .

وقد أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٩) من طريق يزيد بن هارون ، أنبأ السريُّ بن إسماعيل بسنده سواء ، بلفظ :

« ... قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالسواك ، وقال : نعم الشىء هو » !

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٢/٩٩) :

« فيه السريُّ بنُ إسماعيل ، وهو ضعيفٌ » ! !

كذا قال ! ، ولا يخفى ما فيه من التساهل بعد تقدُّم الكلام فيه .

وقد قال قبل هذا الموضع (٢/٩٨) :

« متروكٌ » . وهو الصوابُ .

... وحديثٌ خامسٌ .

أخرجه البيهقىُّ (٧/٤٩ - ٥٠) من طريق أحمد بن عمرو ، ثنا ابنُ وهبٍ ، ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عمرو مولى المطلب ، عن المطلب بن عبد الله ، عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً :

« لقد لزمتُ السِّواك ، حتى تخوفتُ أن يدردنى » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ إن ثبت سماع المطلب بن عبد الله من عائشة . فقد قال أبو حاتم :

« روايتُه عن عائشة مرسلةٌ ، ولم يُدْركها » .

وسُئل أبو زرعة عن ذلك ، فقال :

« نرجو أنْ يكون سمع منها » فكأنه يشكُّ فى سماعه منها . والله أعْلَمُ .

وأصحُّ من كل ما تقدَّم حديثها الطويل ، وفيه : =

= « ... كُنَّا نُعِدُّ له سواكه ، وطَهُوْرَهُ ، فيبعثُهُ الله ما شاء أنْ يبعثَهُ من اللَّيْل ، فيتسوَّك ، ويتوضأ ، ويُصلِّى ... الحديث » .

أخرجه مسلمٌ (١٩/٧٤٦) ، وأبو عوانة (٢٣١/٢ ، ٣٢٣) ، وأبو داود (٥٦ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٦) ، والمصنفُ (١٩٩/٣ - ٢٠٠) ، وأحمد (٥٣/٦ - ٥٤ ، ٢٣٦) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٥٠٦) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٤٢) وغيرُهُمْ . وفى سنده اختلافٌ ، يأتى شرحه فى « كتاب قيام اللَّيْل » إن شاء الله تعالى .

.... وحديثٌ سادسٌ ..

أخرجه أبو داود (٥٧) ، ومن طريقه البيهقىُّ[(١)] (٣٩/١) حدثنا محمد بْنُ كثيرٍ ، حدثنا همامٌ ، عن على بن زيد ، عن أم محمد ، عن عائشة ، أن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان لا يرقُدُ من ليلٍ ، ولا نهارٍ ، فيستيقظ ، إلَّا تسوَّك قبل أن يتوضأ .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وعلىُّ بنُ زيد بن جُدعان كان ضعيف الحفظ .

وأم محمد هى أمينةُ ، امرأةُ زيد بن جدعان ، والدُ علىٍّ ، وهى مجهولةٌ .

٤ - حديثُ ابْنُ عبَّاسٍ ، رضى الله عنهما .

* **قُلْتُ** : مرّ له حديثٌ قريباً ، وانظر شواهد الحديث رقم (٥)=

(١) وقع فى السند عند البيهقىّ : « .. أبو بكر بن داسة ، ثنا ابنُ كثير .. » وقد سقط « أبو داود » من الوسط ، لأنه شيخُ ابن داسة ، وروايتُهُ هى التى يعتمدُ عليها البيهقىّ . فليصحح هذا السقط من هنا . والله الموفق .

....

= .... وحديثٌ آخر عنه ، مرفوعاً :

« أُمِرْتُ بالسِّواكِ حتى ظننتُ - أو حسبتُ - أنْ سينزلُ فيه قُرْآنٌ » .

أخرجه أحمدُ (١/٢٣٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٣٧) ، وأبو يعلىٰ فى « مسنده » (ج٤/ رقم ٢٣٣٠) ، والخطيبُ فى « الجامع » (٨٥٧) من طُرُقٍ عن شريك النخعىّ ، عن أبى إسحق ، عن التميمىّ ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً به .

وقد رواه عن شريكٍ جماعةٌ منهم :

« يزيدُ بنُ هارون ، وأسودُ بنُ عامرٍ ، وحجاج ، ويحيى بن آدم ، وبشر بْنُ الوليد » .

* **قُلْتُ** : وقد وهم شريكٌ فى رَفْعِهِ . والصوابُ أنه موقوفٌ .

فقد رواه شعبةُ - وهو من قدماء أصحاب أبى إسحق السبيعىّ - ، قال : سمعتُ أبا إسحق ، يُحدث أنه سمع رجلاً من بنى تميمٍ ، عن ابْنِ عباسٍ ، قال : « لقد أمَرَنَا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالسِّواك ، حتى ظننَّا أنه سينزلُ عليه فيه » .

أخرجه أحمدُ (١/٣٣٩ - ٣٤٠) ، والطيالسىُّ (٢٧٣٩) .

وتابعه سفيانُ الثورىُّ ، عن أبى إسحق .

أخرجه أحمدُ (١/٢٨٥) .

وشعبةُ ، وسفيانُ من قدماء أصحاب أبى إسحق ، وقد سمعا منه قبل اختلاطه . واستفدنا من رواية شعبة ، تصريحَ أبى إسحق بالسماع ، إذ هو مدلسٌ .

والتميمىُّ الذى رواه عن ابن عباسٍ ، هو إربدة . =

= ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٦٣/٢/١) ، وابنُ أبى حاتم فى « الجرح » (٣٤٥/١/١) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ووثقه العجليُّ فى « ثقاته » (٥٤) ، وابنُ حبان (٥٢/٤) .

وأوردهُ عباسُ الدُّوْريُّ فى « تاريخه » (٥١٨/٣) ، ولم يذكر لابن معين فيه قولاً ..

وقد روى ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (١٣٣/١) عن عبد الله بن أحمد الدورقىّ قال : « كل من سكت عنه يحيى بن معين ، فهو عنده ثقةٌ » .

فلو سلم كلامُ الدورقى من الخلل لكان تقوية لإربدة . والله أعلمُ .

وعلى كلِّ حالٍ ، فسندُ هذا الحديث حسنٌ .

والغريبُ أنَّ الشيخ أبا الأشبال أحمد شاكر رحمه الله تعالى صحَّح حديث شريك السابق فى « شرح المسند » (٢١٢٥/٣/٤) وعزاه للطيالسىِّ بنحوه عن شعبة ، وذهل أنَّ لفظ الطيالسىِّ موقوفٌ ، وأنَّ حديث شريكٍ معلولٌ . ولنا وقفةٌ مع الشيخ - رحمه الله - فى حال شريكٍ . وانظر الحديث رقم (٢٩) .

.... وحديثٌ ثالثٌ عن ابن عباسٍ مرفوعاً بلفظ :

« أُمِرْتُ بالسِّواك ، حتَّى خِفْتُ على أسنانى » !

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٢٨٦) قال : حدثنا محمدُ بْنُ علىٍّ المروزيُّ ، ثنا الحسينُ بْنُ سعد بن علىّ بن الحسين بن واقدٍ ، حدثنى جدى علىُّ بْنُ الحسين ، حدثنى أبى ، ثنا عطاء بْنُ السائب ، عن سعيد بن جبيرٍ ، عن ابن عباسٍ .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ . =

= أمَّا شيخُ الطبرانّى ، فقد وثقه الخطيبُ فى « تاريخه » (٦٨/٣) .
والحسين بْنُ سعدٍ ، لم أهتد إلى ترجمته .
وعلىٌّ بنُ الحسين ضعّفه أبو حاتمٍ .
وقال النسائىُّ وغيرُهُ :
« لا بأس به » .
ورجَّح الذهبىُّ أنه صدوقٌ .
وعطاء بْنُ السائب كان قد اختلط ، والحسينُ بْنُ واقدٍ سمع منه فى الاختلاط على ما يظهر من النظر فى ترجمته .
.... وحديث رابعٌ عن ابن عباسٍ ، مرفوعاً بلفظ :
« لولا أنْ تضعفوا ، لأمرتُكم بالسِّواك عند كل صلاةٍ » .
أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٤ ، ٤٩٥) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١١١٢٥ ، ١١١٣٣) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (٢٩٥/١) من طرقٍ عن مسلم الملائىِّ ، عن مجاهد ، عن ابْنِ عباسٍ ..
قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٩٧/٢) :
« فيه مسلمُ المُلائىُّ ، وهو ضعيفٌ »[1] .
* **قُلْتُ** : وهو الصوابُ ، بل لعلَّهُ واهٍ ، ولم أر أحداً أثنى عليه إلا البزَّارُ . فقد قال عقب تخريج الحديث : « والملائى ليس به بأسٌ » !
والبزَّارُ نَفَسُهُ رخوٌ فى نقد الرواة ، علمتُ ذلك بالتتبُع . والله أعلمُ .
وأخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٤٢/١) من طريق إبراهيم بن=

(١) وقال فى موضع آخر من « المجمع » (٢٩٦/١) :
« مسلم الملائىُّ ، وقد اختلط فى آخر عمره » .

= الحكم بن أبان ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابْنِ عباسٍ مرفوعاً :
« لولا أنْ يضعُفُوا ... الحديث » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وإبراهيمُ بْنُ الحكم تركه النسائىُّ وغيرُهُ .

وقال البخارىُّ :

« سكتوا عنه » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال ابْنُ عدىٍّ :

« عامَّةُ ما يرويه ، لا يُتابَعُ عليه » .

.... وحديث خامسٌ عن ابن عباسٍ ، قوله :

« فى السِّواك عشرُ خصالٍ : مرضاةٌ للرَّبِّ ، ومسخطةٌ للشيطان ، ومفرحةٌ للملائكة ، جيدٌ لِلَّثةِ ، ويجلو البصر ، ويطيبُ الفم ، ويقلل البلغم ، وهو من السُّنَّة ، ويزيدُ فى الحسنات » .

أخرجه الدَّارقطنىُّ (١/٥٨) من طريق معلى بن ميمون ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابْنِ عباسٍ ، وقال :

« مُعلى بن ميمون ضعيفٌ ، متروكٌ » .

.... وحديثٌ سادسٌ عنه ، قال :

« كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلى بالليل ، ركعتين ركعتين ، ثم ينصرف ، فيستاك » .

أخرجه المصنِّفُ فى « الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٤٠٦/٤) قال :

أخبرنا قتيبةُ . وأخرجه ابنُ ماجة (٢٨٨) قال : حدثنا سفيانُ بنُ=

= وكيع ، كلاهما عن عَثَّام بن عليٍّ ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابتٍ ، عن سعيد بن جبيرٍ ، عن ابن عباسٍ فذكره .
وهذا سندٌ رجالُهُ ثقات .

* * *

٥ - حديثُ حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه .

مرّ تخريجُهُ برقم (٢) .

* * *

٦ - حديْثُ زيْدِ بْنِ خالدٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (٤٧) ، والمصنِّفُ فى « الصوم - من الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٣/٢٤٣ - ٢٤٤) ، والترمذىُّ (٢٣) ، وأحمدُ (٤/١١٤ ، ١١٦ و ٥/١٩٣) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٦٨) ، وكذا الطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٤٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٢٢٣ ، ٥٢٢٤) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جرجان » (٤٥٥) ، والبيهقىُّ (١/٣٧) من طرقٍ عن محمد بن إسحٰق ، عن محمد بن إبراهيم التيمىّ ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمٰن ، عن زيد بن خالد مرفوعاً : « لو لا أن أشقَّ على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاةٍ ، ولأخَّرْتُ صلاة العشاء إلى ثُلُثِ اللَّيْلِ » .
قال : « فكان زيدُ بنُ خالدٍ يشهد الصلوات فى المسجد ، وسواكُهُ على أُذُنه موضع القلم من أُذُن الكاتب ، لا يقوم إلى الصلاة إلَّا استنَّ ، ثمَّ ردَّهُ إلى موضعه » .
قال الترمذىُّ :
« وحديثُ أبى سلمة عن أبى هريرة ، وزيد بن خالدٍ ، عن النبىِّ=

= صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، كلاهما عندى صحيحٌ ، لأنَّهُ قد روى من غير وجهٍ ، عن أبى هريرة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم هذا الحديث . وحديثُ أبى هريرة إنَّما صحَّ لأنه روى من غير وجهٍ . وأمَّا محمدُ بْنُ إسماعيل ، فزعم أنَّ حديث أبى سلمة ، عن زيد بن خالدٍ أصحُّ » .

ثمَّ قال عن حديث زيد بن خالدٍ :

« وَهَذَا حَدِيْثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ » .

قال الحافظ فى « الفتح » :

« رجَّح البخارىُّ طريق محمد بن إبراهيم لأمرين :

الأول : أن فيه قصةً ، وهى قولُ أبى سلمة : فكان زيدُ بْنُ خالدٍ يضع السِّواكَ منه موضع القلم من أُذُن الكاتب ، فكُلَّما قام إلى الصلاة استاكَ .

ثانيهما : أنه تُوْبِعَ .

فأخرج الإمام أحمدُ (١١٦/٤) من طريق يحيى بن أبى كثير ، حدثنا أبو سلمة ، عن زيد بن خالدٍ ، فذكر نحوه » اهـ .

وقد اختلف على ابن إسحٰق فيه .

فأخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٦٩٢/٧) من طريق يحيى بن يمان ، عن سفيان الثورىّ ، عن محمد بن إسحق ، عن أبى جعفرٍ ، عن جابرٍ ، قال :

« كان السواك من أذن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم موضع القلم من أذن الكاتب » .

* **قُلْتُ** : وهذا منكرٌ ، والمحفوظ ما تقدم من رواية ابن إسحٰق=

= ثمَّ هذا من فعل زيد بن خالد كما قال الحافظ فى « التلخيص » (٧١/١) وفى « علل الحديث » (١٤١/٥٥/١) لابن أبى حاتمٍ :

« قال أبو زرعة : هذا وهمٌ ، وهم فيه يحيى بن يمان » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهو سيىء الحفظ .

وانظر كتابنا « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٢٧٦) .

٧ – حديث أنسٍ ، رضى الله عنهُ .

قد مرَّ له حديثٌ برقم (٦) ، فانظرهُ .

.... وله حديثٌ آخر .

أخرجه أبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٤٨/٢ ، ٣١٧) من طريق العلاء بن أبى العلاء ، قال : حدثنى جدى مرداس[1] الأصبهانى ، عن أنسٍ مرفوعاً : « ما لكم تدخلون علىّ قُلْحاً ! ، لولا أنْ أَشُقَّ على أمَّتى ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . لابُدَّ لِلْنَّاس من العريف ، والعريفُ فى النار . يؤتى بالجلواز يوم القيامة ، فيقال له : ضع سوطك ، وادْخُلِ النار ! ! » .

واقتصر فى الموضع الثانى ، على محلِّ الشاهد فقط .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

والعلاء بن أبى العلاء وجدُّهُ لم أعرف من حالهما شيئاً ، وقد ذكرهما أبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » ، وساق لهما هذا الحديث الواحد ، فهما مجهولا العين أيضاً . =

(١) لا أدرى هل هو مرداس بن أدية أم غيرُهُ ؟ ! فإن يكُنْهُ فهو مجهول العين والصفة . والله أعلمُ .

= وقوله : « لا بُدَّ للناس من العريف ، والعريف فى النار » .

له شاهد من حديث رجُلٍ ، عند أبى داود (٢٩٣٤) وفى سنده مجاهيلُ لا يعرفون . والله أعلمُ ..

.... وحديثٌ ثالثٌ لأنسٍ ، مرفوعاً :

« أمرتُ بالسِّواكِ ، حتى خشيتُ أنْ أدْرَد ، أو : حتى خشيتُ على لثتى وأسنانى » !

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٧) من طريق عمران بن خالد ، عن ثابت ، عن أنسٍ مرفوعاً به .

قال الهيثمىُّ (٢/٩٩) :

« فيه عمرانُ بنُ خالدٍ ، وهو ضعيفٌ » ! !

* **قُلْتُ** : بل تركه أحمدُ .

.... وحديثٌ رابعٌ له مرفوعاً بلفظ :

« عليكم بالسِّواكِ ، فنعم الشىء السِّواكُ ، يذهب بالحفر ، وينزعُ البلغم ، ويجلو البصر ، ويشدُّ اللَّثة ، ويذهبُ بالبخر ، ويُصْلِحُ المعدة ، ويزيد فى درجات الجنة ، وتحمدُهُ الملائكة ، ويرضى الربَّ ، ويُسخط الشيطان » .

أخرجه القاضى عبدُ الجبار الخولانىُّ فى « تاريخ داريا » (ص – ١٠٥) قال : حدثنا جعفرُ بْنُ محمد بن هشام ، حدثنا أحمد بْنُ إبراهيم ابن عبد الله القرشىُّ ، حدثنا سليمانُ بْنُ عبد الرحمن ، حدثنا عبدُ الله ابْنُ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدىُّ ، حدثنى أبو محمَّدٍ الحكمىُّ ، عن قتادة ، عن أنسٍ به .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ غريبٌ جدّاً ! =

= وفى سنده مجاهيلٌ . بل القاضى عبد الجبار وشيخُهُ لا نعرف من حالهما ما يوجب قبول خبرهما ، وأبو محمد الحكمىّ ، ذكره المزىُّ فى « تهذيب الكمال » (ج٢/ لوحة ٧٠٤) من شيوخ عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن يزيد . ولا أعرف عنه شيئاً . فلا أدرى ممن الآفةُ ؟ !

* * *

٨ - حديثُ عبد الله بْنِ عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢/٨٥٦) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن حيى بن عبد الله المعافرىّ ، عن أبى عبد الرحمـٰنِ الحُبُلى ، عن عبد الله بن عمرو ، مرفوعاً : « لولا أنْ أَشُقَّ على أمَّتى ، لأمرتهم أن يستاكوا بالأسحار » ! .

وعزاه الحافظُ فى « التلخيص » (١/٦٢ - ٦٣) لأبى نُعيم فى « كتاب السِّواك » .

وقال المباركفورى فى « التحفة » (١/١٠٦) بعد عزوه لأبى نعيم : « وفيه ابنُ لهيعة » .

فلعلَّ السند عند أبى نعيمٍ كالذى عند ابن عدىٍّ هنا .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

الوليدُ بنُ مسلمٍ يُدلِّسُ التسوية ، وقد عنعن .

وابنُ لهيعة ساء حفظهُ بآخرةٍ ، وكان مدلساً .

وحيى بن عبد الله فيه مقالٌ ، وهو صدوقٌ . والله أعلمُ .

* * *

٩ - حديثُ ابْنِ عُمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه الطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٤٣) ، والعقيلىُّ فى=

= « الضعفاء » (٢٤٦/٢) من طريق عبد الله بن خلف الطُفاوى ، ثنا هشام بنُ حسَّان ، عن عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لولا أنْ أشُقَّ على أُمَّتى ، لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاةٍ ، ولأخرتُ العشاء إلى نصف اللَّيْل » .

قال الطحاوىُّ :

« هذا حديثٌ غريبٌ » .

* **قُلْتُ** : ووجهُ الغرابةِ فيه ، أنه لا يُحفظُ من حديث هشام بن حسَّان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .

والطفاوىُّ ، قال فيه العقيلىُّ :

« فى حديثه وهمٌ ، ونكارةٌ » .

وقد خالفه عبدُ الأعلى بْنُ عبد الأعلى السامىُّ ، فرواه عن هشام بن حسَّان بهذا الإسناد ، ولكنه جعله من « مسند أبى هريرة » أخرجه العقيلىُّ ، (٢٤٦/٢) : وهو المحفوظُ .

نعم ؛ توبع الطفاوىُّ ، ولكن من وجهٍ ضعيفٍ .

تابعه مُحمَّدُ بنُ صالح بْنِ مهران النطاح ، عن أرطاة بن المنذر ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٣٨٩) ، وفى « الأوسط » (٦٨ - مجمع البحرين) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٤٢١/١) .

قال ابْنُ عدىٍّ :

« والحديثُ عن عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابْنِ عُمَرَ ، خطأ . إنَّما يرويه عبيدُ الله ، عن سعيد المقبرىّ ، عن أبى هريرة . على أنَّهُ قد =

= روى هشامُ بْنُ حسَّانٍ ، عن عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابْنِ عُمر ، وهذا خطأ أيضاً . وهذا الطريق كان أسهل عليه ، إذ قال : عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابْنِ عُمر ، لأنه طريقٌ واضحٌ – وبهذا الإسناد أحاديثُ كثيرةٌ – من أن يقول : عبيد الله ، عن سعيد المقبرىّ ، عن أبى هريرة .
ولأرطأة أحاديثُ كثيرةٌ غير ما ذكرتُهُ ، وفى بعضها خطأ ، وغلطٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا قولُ الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢/٩٨) :

« وفيه أرطأة بن المنذر ، ولم أجد من ذكرهُ » ! !

فوهمٌ غريبٌ ، فقد ذكره ابنُ عدىٍّ كما تقدّم ، وتبعه صاحب « الميزان » و « اللِّسان » .

ثمَّ علمتُ أنه ذهولٌ من الحافظ الهيثمىّ – رحمه الله – لأنَّه قال فى موضعٍ آخر – لحديثٍ آخر – من « المجمع » (٩/٤٦) :

« وفيه أرطاةُ بنُ المنذر أبو حاتم ، وهو ضعيفٌ » .

قال الحافظ فى « اللِّسان » (٣/٢٨٢) :

« ورواه أحمدُ من طريق عبد الله بن ربيعة ، عن عبيد الله بن أبى جعفر ، عن نافع ، عن ابْنِ عمر رضى الله عنهما » .

* **قُلْتُ** : ولم أقف عليه فى « المسند » ، ولم أمعن النظر ، فلو صحَّ أنَّ عبيد الله هو ابْنُ أبى جعفر ، وليس : « عبيد الله بن عمر » لكان اختلافاً فى السند . وقد مرَّ فى شواهد الحديث رقم (٥) أن عبيد الله ابن أبى جعفر يروى عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً : « السِّواكُ مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للرَّبِّ » .

فالحاصلُ أنَّ الحديث عن ابن عمر غير محفوظٍ ، من الطرق التى=

= ذكرتُها .

ثمَّ وقفتُ على كلامٍ لشيخنا الألبانيّ - حافظ الوقت - حول حديث ابن عمر هذا .

فقال فى « الإرواء » (١/١١١) بعد أنْ ساق طرقه باختصارٍ :
« فهذا يدلُّ على أن للحديث أصلاً عن ابْنِ عُمر » .

والذى يظهر من التحقيق السابق أن حديث ابن عمر غير محفوظٍ كما نصّ على ذلك ابنُ عديٍّ وغيرُهُ . والله أعلمُ .

(**تنبيه**) أنكر النوويُّ - رحمه الله - فى « المجموع » من حديث ابن عمر المتقدم قوله : « نصف اللَّيْلِ » وقال :

« منكرٌ لا يُعْرفُ ، وقولُ إمام الحرمين أنه حديثٌ صحيحٌ ليس بمقبولٍ منه ، فلا يُغترُّ به » .

قال الحافظ فى « التلخيص » (١/٦٤ ، ٦٥) :

« وكأنَّهُ - يعنى النوويَّ - تبع فى ذلك ابنَ الصلاح ، فإنه قال فى كلامه على « الوسيط » : لم أجد من ذكره من قوله : « إلى نصف اللَّيْل » فى كُتُب الحديث ، مع شدَّةِ البحث ! ! . قال الحافظُ : وهذا يُتعجَّبُ فيه من ابن الصلاح أكثر من النوويِّ ! ، فإنهما - وإن اشتركا فى قلَّة النَّقل من مستدرك الحاكم ، فإنَّ ابن الصلاح كثير النَّقْل من « سنن البيهقيِّ » ، والحديث فيه أخرجه عن الحاكم ، وفيه : « إلى نصف اللَّيْل » بالجزم ، ورواه الترمذيُّ بالتردُّد » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهو عند الحاكم (١/١٤٦) ، والبيهقىُّ (١/٣٦) .

.... وحديث آخر عن ابن عمر ، بلفظ :

« كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم لا ينامُ ، إلَّا والسِّواكُ =

= عندهُ ، إذا استيقظ ، بدأ بالسِّواكِ » .

أخرجه أحمدُ (٢/١١٧) ، والطيالسيُّ فى « مسنده »[1] - كما فى « نصب الراية » (١/٨) - ، والبخاريُّ فى « التاريخ » (١/١/٢٤) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (١٢٨ - زوائده) ، وابنُ نصرٍ فى « قيام اللَّيْل » (٤٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن مسلمٍ ، سمعتُ جدِّى ، يحدِّثُ عن ابن عمر ... فذكره .

ووقع عند محمد بن نصر : « ... محمد بن مهران القرشىّ ، حدثنى حبِّى أبو المثنى ، عن ابن عمر ... » .

ومحمد بن مهران ، هو محمد بن إبراهيم ، ولكنه نُسب إلى والد جدِّه ، أما قوله : « حدثنى حبى » هكذا بحاءٍ مهملةٍ ، ثم باء ، ثم ياء تحتانية وأظنُّ أنها تصحفت عن « جدِّى » كما فى بقية المصادر ، مع أن لها وجهاً ، وتكونُ مشتقةً من « الحُبِّ » . والله أعلمُ .

وأبو المثنى هى كنية جدِّه ، وانظر « الثقات » (٧/٣٧١) لابن حِبَّان .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ .

قال الدَّارقطنىُّ :

« محمد بن إبراهيم بن مسلمٍ ، بصريٌّ يحدِّثُ عن جدِّه ، ولا بأس بهما » .

وقال ابنُ معينٍ فى محمدٍ هذا : =

---

(١) لم أجدْهُ فى « المسند » المطبوع ، ويبدو أنه فُقد مع جملة المفقود من المسند . ومما يدُلُّ على أن الطيالسىّ رواه ، أن محمد بن نصرٍ قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقى ، ثنا أبو داود ثنا محمد بن مهران ... إلخ . وأبو داود هو الطيالسىُّ . والله أعلمُ .

= « ليس به بأس » .
أمَّا ابن حبان ، فقال :
« يُخْطىء » .
وقال الحافظُ الهيثميُّ - رحمه الله - (٢/٢٦٣) :
« رواه أحمدُ ، وفيه من لم يُسم » !
ولم أدر ما وجه هذا القول ؟ ! إلَّا أن يعنى الهيثميُّ أن قوله :
« عن جدِّه » يُعدُّ إبهاماً ، وهذا بعيدٌ جدّاً فى نظرى ، فالله أعلمُ ..
ثمَّ رأيتُ البخاريَّ فى « التاريخ الكبير » فى الموضع السابق ، قال :
« حدثنا موسى ، حدثنا محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران ، عن رجُلٍ - يعنى جدَّه - عن ابن عمر مثله » .
* قُلْتُ : فلو وقعت روايةٌ فى « مسند أحمد » كهذه ، لسُلِّمَ للهيثمىّ قولهُ ، وقد كان محمدٌ يُبهم اسم جدِّه .
قال البخاريُّ :
« أكثر عليه أصحابُ الحديث ، فحلف أنْ لا يُسمِّى جدَّهُ » .
... وله طريقٌ آخر عن ابن عمر ، بلفظٍ مقاربٍ ، يرويه عطاء بْنُ أبى رباحٍ ، عنه ، قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم لا يتعارَّ ساعةً من اللّيْل ، إلَّا أجرى السِّواك على فِيْهِ » .
أخرجه أبو يعلى (١٢٧ - زوائده) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٥٩٨) من طريق حسام بن مصك ، عن عطاء به .
* قُلْتُ : وسندُهُ واهٍ .
وحسام بن مصك شبهُ المتروك ، بل تركه غيرُ واحدٍ ولكنه لم يتفرَّدْ=

= به . فتابعه سعيد بْنُ راشدٍ ، ثنا عطاء ، عن ابن عمر به أخرجه الطرسوسيُّ فى « مسند ابن عمر » (رقم ٢٣) ، قال :

ثنا محمد بن سعيد بن زياد ، ثنا سعيد بن راشد باللَّفظ المتقدم مثل رواية حسام بن مصك .

* **قُلْتُ** : كذا رواه محمد بن سعيد بن زياد ، عن سعيد بن راشد وخالفهُ عيسى بن إبراهيم ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء لكن بلفظ : « لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى ... الحديث » .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٥٩٢) .

وتابعه طالوت بن عباد ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء ، ولكنه جمع بين اللَّفظين .

أخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (١٢١٨/٣) .

وهو على كل حالٍ واهٍ .

لأن سعيد بن راشد تركه النسائيُّ .

وقال البخاريُّ :

« منكرُ الحديث » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال ابنُ معين :

« ليس بشىءٍ » .

وقد صرَّح أحمدُ ، وابنُ المدينى ، أنَّ عطاء بن أبى رباح لم يسمع من ابن عمر ، وإنْ كان رآه . والله أعلمُ . =

* * *

= **١٠ - حديثُ أمِّ حبيبة ، رضى الله عنها .**

أخرجه أحمدُ (٣٢٥/٦) ، والبخاريُّ فى « الكُنى » (ص - ١٩) ، وابْنُ أبى خيثمة فى « تاريخه » - كما فى « التلخيص » (٦٤/١) - ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٢٥٣ ، ٢٥٤ - زوائده) من طريق محمد بن إسحق ، حدثنى محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبى الجراح مولى أمِّ حبيبة ، عن أمِّ حبيبة مرفوعاً : « لولا أنْ أشُقَّ على أُمَّتى لأمرتُهُمْ بالسِّواكِ عند كل صلاةٍ ، كما يتوضؤن » .

قال الحافظُ :

« سندُهُ حسنٌ » .

ولعلَّهُ يعنى فى الشواهد ، لأن أبا الجراح لم يوثقه سوى ابن حِبَّان (٥٦١/٥) .

ومنه تعلمُ ما فى قول الهيثمىِّ - رحمه الله - من الخلل ، قال :

« رجالهُ ثقات » ! !

وقد رأيتُهُ يعتدُّ بتوثيق ابن حبان كثيراً ، وهذا بخلاف ما عليه أهلُ التحقيق .

وقد اختُلف فى سنده .

فأخرجه أحمدُ (٤٢٩/٦) من الوجه السابق ، فذكر فيه :

« ... عن أم حبيبة ، عن زينب بنت جحشٍ مرفوعاً » .

فصار الحديثُ من « مسند زينب » .

ولعلَّ هذا الاختلاف من أبى الجراح . والله أعلمُ . =

* * *

= ١١ - حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه .

مرَّ ذكرُهُ فى شواهد الحديث رقم (٥) .

* * *

١٢ - حديثُ أبى أيوب الأنصاريّ ، رضى الله عنه .

أخرجه محمدُ بْنُ نصر فى « قيام اللَّيْل » (٤٧) من طريق عيسى بن يونس ، ثنا واصلُ بنُ السائب ، عن أبى سَوْرة ، عن أبى أيوب رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من اللَّيْل ، يتسوَّكُ مرتين أو ثلاثاً » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

واصل بن السائب تركه النسائُّى ، والأزدىُّ .

وقال البخارىُّ ، وأبو حاتمٍ ، ويعقوبُ بْنُ سفيان ، والساجىُّ : « منكرُ الحديث » .

وضعّفه ابنُ معين وأبو زرعة ، والدارقطنىُّ ، وابنُ حبان وغيرُهم

وأبو سورة ، معروف بكنيته . ضعّفه يحيى بن معين جدّاً .

وقال البخارىُّ والساجىُّ :

« منكرُ الحديث » . وجهَّله الدارقطنىُّ ! !

وقال البخارىُّ : « لا يُعرف لأبى سورة سماعٌ من أبى أيوب » .

.... وهناك حديثٌ آخر لأبى أيوب مرفوعاً :

« أربعٌ من سنن المرسلين : التَّعطُّرُ ، والنكاحُ ، والسِّواكُ ، والحِنَّاءُ » .

أخرجه أحمدُ (٥/٤٢١) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٧٠) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (ج١/ رقم ٢٢٠) قالوا : ثنا يزيدُ بْنُ هارون ،=

....

= ثنا الحجاجُ بْنُ أرطاةٍ ، عن مكحولٍ ، قال : قال أبو أيوب الأنصاريُّ .

فذكره مرفوعاً .

ووقع عند أحمد : « الحياء » - بتحتانيةٍ - بدل « الحناء » بنونٍ .

* قُلْتُ : كذا رواه يزيدُ بْنُ هارون[1] ، عن حجاجٍ . وهو منقطعٌ .

وخالفه حفصُ بْنُ غياثٍ ، وعبَّادُ بنُ العوَّام ، فروياه عن حجاجٍ ، عن مكحولٍ ، عن أبى الشمال ، عن أبى أيوب ، مرفوعاً به فجُبر الانقطاع بين مكحولٍ وأبى أيوب بذكر : « أبى الشِّمال » أخرجه الترمذيُّ (١٠٨٠) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٤٠٨٥) وفى « مسند الشاميين » (٣٥٨١) .

قال الترمذيُّ :

« هَذَا حَدِيْثٌ حَسَنٌ غَرِيْبٌ[2] » !

* قُلْتُ : كذا قال الترمذيُّ - رحمه الله تعالى - ، وفيه نظرٌ لأن أبا الشمال مجهولٌ كما قال الحافظُ .

وقال أبو زرعة :

« أبو الشِّمال ، لا يُعرف إلَّا بهذا الحديث » . =

---

(١) ورواه مع يزيد هكذا جماعةٌ - كما يأتى قريباً إن شاء الله تعالى - . وقد رواه عبد الواحدُ بْنُ زيادٍ ، عن حجاجٍ به . وفيه « الحناء » . ذكره ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢/٢٤٧/٢٢٣١) ..

(٢) قال النووى فى « المجموع » (١/٢٧٤) بعد نقل تحسين الترمذى : « هذا كلامه ! ، وفى إسناده الحجاج بن أرطاة وأبو الشمال . والحجاج ضعيفٌ عند الجمهور ! ، وأبو الشمال مجهول ، فلعله اعتضد بطريقٍ آخر فصار حسناً .. » اهـ .

= وقال أبو موسى المدينى فى «الاستغناء فى استعمال الحناء»: «هذا حديثٌ مختلف فى إسناده ومتنه» نقله النووى فى «المجموع» (٢٧٥/١).

وقال المباركفوريُّ فى «تحفة الأحوذىّ» (١٩٨/٤):

«فى تحسين الترمذىّ هذا الحديث نظرٌ، فإنه قد تفرَّد به أبو الشِّمال، وقد عرفت أنه مجهولٌ، إلَّا أن يُقال: إنَّ الترمذىَّ قد عرفه، ولم يكن عنده مجهولاً!، أو يُقال: إنَّهُ حسنٌ لشواهده، فروى نحوه عن غير أبى أيوب» اهـ.

* **قُلْتُ**: أمَّا الاحتمالُ الأوَّلُ، فبعيدٌ، ولو عرفه الترمذىُّ، لصرَّح بذلك فى موضع الحديث، لا سيَّما أنه لا يُعرف له غيرهُ كما قال أبو زرعة، وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز.

أمَّا الاحتمالُ الثانى - وهو الشواهد المروية - فسننظر فيه قريباً بإذن الله.

ثمَّ قال الترمذىُّ:

«روى هذا الحديث: هُشيمٌ، ومحمدُ بْنُ يزيد الواسطىُّ، وأبو معاوية، وغير واحدٍ، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبى أيوب، ولم يذكروا فيه: «عن أبى الشِّمال»، وحديثُ حفص ابن غياث، وعبَّاد بن العوام أصحُّ» اهـ.

* **قُلْتُ**: ليس معنى قول الترمذىّ هذا أنَّ حديث حفصٍ وعبَّادٍ صحيحٌ، ولكن معنى كلمة «أصحّ» هنا، أى أنَّ الحديث بإدخال: «أبى الشمال» بين مكحولٍ وأبى أيوب، هو الصوابُ الصحيحُ، أما حذفُهُ، فمرجوحٌ. هذا مرادُ الترمذىِّ. والله أعْلَمُ.

وهناك علَّةٌ أخرى للحديث غير ما تقدَّم، وهى: تدليسُ الحجاج بن =

= أرطاة .

ثمَّ وجدتُ شيخنا قال فى « الإرواء » (١/١١٧) :

« إنَّ الحجاج قد صرَّح بالتحديث فى روايته عنه . فقال المحامليُّ[1] فى « الأمالى » (ج٨/ رقم ٢٥) : حدثنا محمودُ بْنُ خداشٍ ، ثنا عبَّادُ ابنُ العوام ، ثنا حجاجٌ ، ثنا مكحولٌ به . وهذا سندٌ رجاله كلُّهُمْ ثقات (!) ، وبذلك زالت شبهةُ التدليس ، وانحصرت العلَّةُ فى جهالة أبى الشِّمال ، ولولاها لكان السَّنَدُ صحيحاً[2]» اهـ .

أمَّا الشواهدُ التى أشار إليها المباركفوريّ ، فهى عن :

أ - ابن عباسٍ ، مرفوعاً :

« من سنن المرسلين : الحياءُ ، والحلمُ ، والحجامةُ ، والسِّواكُ ، والتَّعطُّرُ ، وكثرةُ الأزواج » .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (١/٨٣) والسِّياقُ لهُ ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٦/٢٠٧٤) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١١٤٤٥) ، من طريق قدامة بن محمد الأشجعيِّ ، قال : حدثنا إسماعيلُ ابن شبيب ، عن ابن جريجٍ ، عن عطاء ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً به .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

قال العقيليُّ فى ترجمة إسماعيل هذا ، بعد أن ساق له أحاديث : « إسماعيلُ بْنُ شبيب ، عن ابن جريجٍ ، أحاديثُهُ مناكير ، ليس منها=

---

(١) المحامليُّ : هو الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الضبيُّ البغداديُّ ، وهو إمامٌ ثقةٌ مترجمٌ فى « تاريخ بغداد » (٨/١٩ - ٢٣) ، و « سير النبلاء » (١٥/٢٥٨ - ٢٦٣) وغيرها من المصادر .

(٢) كذا ! ، وفيه نظرٌ ، لأن الحجاج بن أرطأة كثير الخطأ مع صدقه . فلا يرقى حديثه إلى الصحة . والله أعلمُ .

= شيءٌ محفوظٌ . ثمَّ قال : كلُّ هذه الأحاديث غيرُ محفوظةٍ من حديث ابن جريجٍ ، ولا من حديث غيره ، إلَّا من حديث مَنْ كان مثله فى الضَّعْفِ أو نحوهُ ، أمَّا من حديث ثقةٍ ، فلا » اهـ .

وإسماعيلُ هذا ، واهٍ ، متهافت . تركه النسائىُّ .

وقدامةُ بنُ محمدٍ .

قال ابنُ معين :

« لا أعرفُهُ » !

وضعّفه ابنُ حِبَّان ، وابنُ عدىٍّ .

وقال أبو حاتمٍ ، وأبو زرعة :

« لا بأس به » .

وابنُ جُرَيْجٍ مدلسٌ ، وقد عنعن الحديث . ولا فرق - عندى - بين عنعنة ابن جريجٍ عن عطاء أو غيره ، خلافاً لشيخنا الألبانىِّ حافظ الوقت ، وقد جلَّيْتُ هذا البحث فى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ١٠٨) وهو مطبوعٌ .

ب - حديثُ جدِّ مُليح بن عبد الله مرفوعاً :

« خمسٌ من سُنن المرسلين : الحياءُ ، والحلمُ ، والحجامةُ ، والسِّواكُ ، والتَّعَطُّرُ » .

أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (١٠/٢/٤) ، والبزَّارُ (ج١/ رقم ٥٠٠) والدُّولابىُّ فى « الكُنى » (٤٤/١) والدارقطنىُّ فى « المؤتلف » (٢٠٤٦/٤) ، وابنُ أبى عاصم فى « الآحاد والمثانى » ، والحكيمُ الترمذىُّ فى « نوادر الأصول » - كما فى « تخريج الإحياء » (١٧٧/٣) للعراقى - ، والطبرانىُّ فى « الكبير » ، وأبو نُعيم فى « المعرفة » ، =

= والبيهقىُّ فى « الشُّعب » ، والبغوىُّ فى « المعجم » - كما فى « الإتحاف » للزبيدىِّ - ، والدارقطنىُّ فى « المؤتلف والمختلف » (٢٠٤٦/٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبى فديك ، ثنا عمرُ بْنُ محمد الأسلمىُّ ، عن مليح بن عبد الله الخطمىِّ ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً به .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمُ روى الخطمىُّ إلَّا هذا ، ولا نعلمُ له إلَّا هذا الإسناد » .

وقال البيهقىُّ :

« عمرُ ينفردُ به » .

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٩٩/٢) :

« مليحٌ ، وأبوه ، وجدُّه ، لم أجدْ من ترجمهم » !

* **قُلْتُ** : كذا قال !

ومليحُ بنُ عبد الله ، ترجمه البخارىُّ فى « الكبير » (١٠/٢/٤) ، وابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣٦٧/١/٤) ، وابنُ حبان فى « الثقات » (٥٢٦/٧) وما زادوا فى ترجمته على : « روى عن أبيه ، روى عنه عمرُ بنُ محمد الاسلمىُّ » .

فيظهر أنه مجهولُ العين والصفة .

وعمرُ بنُ محمد الاسلمىُّ ، قال الذهبىُّ : « مجهولٌ » .

ولذا قال الحافظُ العراقى :

« سندُهُ ضعيفٌ » .

فهذه الشواهد مع ضعفها لا تحتمل التقوية ، فيصبحُ الاحتمالُ الثانى الذى أبداهُ المباركفورى - رحمه الله - ضعيفاً أيضاً . والله أعلمُ . =

....

= ١٣ - حَدِيْثُ تَمَّامِ بْنِ العَبَّاسِ ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُ .

أخرجه أحمدُ (١/٢١٤) ، ومن طريقه الخطيبُ فى « الموضح » (٢/٢٥٦) حدثنا إسماعيل بن عمر أبو المنذر ، حدثنا سفيانُ ، عن أبى عليٍّ الزرَّاد ، حدثنى جعفر بن تمام بن العباس ، عن أبيه ، قال: أتوا النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، فقال : « مالى أراكم تأتونى قُلْحاً ؟ ! ، لولا أن أشقَّ على أُمَّتى ، لفرضتُ عليهم السِّواكَ كما فرضتُ عليهم الوضوء » .

هكذا رواه إسماعيلُ بنُ عمر عن الثورىّ .

وخالفه معاويةُ بنُ هشامٍ : قال ثنا سفيان ، عن أبى عليٍّ الصيقل ، عن قثم بن تمام - أو تمام بن قثم - ، عن أبيه ، قال : أتينا النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : « ما بالُكم تأتونى قُلحاً ... الحديث » .

* أخرجه أحمد (٣/٤٤٢) ، وأبو نُعيم فى « معرفة الصحابة » (ق ١٠٨/٢) .

ورواية إسماعيل بن عمر أرجح ، لأنه أثبت من معاوية بن هشام .

قال الحافظ في « التعجيل » (ص - ٦٠) :

« وروايةُ معاوية بن هشام شاذَّةٌ ، وهو موصوفٌ بسوء الحفظ » .

وقد رواه غير واحدٍ عن سفيان على الوجه الأول الذى رواه إسماعيلُ .

هذا ، وقد توبع سفيانُ على الوجهِ الأوَّلُ .

تابعه منصور بن المعتمر ، عن أبى عليٍّ الزراد ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه مرفوعاً ...

أخرجه أبو يعلى (١٢٠ - زوائده) ، وأبو نُعيم فى « المعرفة » (ق١٠٨/٢) .

وتابعه أيضاً قيسُ بن الربيع ، عن أبى عليٍّ به . =

....

= أخرجه الخطيبُ فى « الموضح » (٢٥٦/٢) من طريق أبى النضر ، ثنا قيس .

وقد اختُلف عن منصور وقيس فى إسناد الحديث كما أشار إليه الخطيبُ . ويأتى . ، وعلى كل حالٍ ، فالوجه الأوَّلُ أرجح . فننظرُ فيه .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ . وله ثلاث عللٍ :

* الأولىٰ : جهالةُ أبى علىٍّ الزراد .

فقد ترجمه البخاريُّ فى « الكُنىٰ » (٥٢) ، والحافظُ فى « التعجيل » (٥٠٧) ، وقال : « قال أبو علىٍّ بْنُ السَّكن : مجهولٌ » .

وأقرَّهُ العراقىُّ فى « طرح التثريب » (٦٤/٢) .

فتعقب هذا الحكم الشيخُ أبو الأشبال رحمه الله تعالى ، فقال فى « شرح المسند » (٢٤٦/٣) :

« ينبغى الحكمُ بتوثيقه ، فقد نقل فى « التهذيب » فى ترجمة منصور ابن المعتمر عن أبى داود : « كان منصور لا يروى إلَّا عن ثقةٍ » ، ورواية منصور عنه ثابتةٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : كذا قال الشيخُ ! ، وهو تعقُّبٌ ضعيفٌ ، لما تقرر فى « المصطلح » أن رواية العدل عمن سمَّاهُ ، ليست بتعديلٍ له ، وعليه الأكثرون من المحققين . وقد روى منصور بن المعتمر عن أبى صالح باذام وهو ضعيفٌ ، وروى عن عاصم بن بهدلة ، والمنهال بن عمرو ، وقد تكلم فيهما غير واحدٍ ، وروى عن زياد بن عمرو بن هند ، وعبيد الله ابن على بن عرفطة ولا تُعرف لهما رواية إلَّا من جهة منصور فقط .

على أن الشيخ أبا الأشبال رحمه الله قال فى « شرح الترمذىّ » =

....

= (١/٣٥) : « أبو علىّ الصيقل الزراد مجهولٌ » .

فنقض قوله الآخر . ويبدو لى أن كلامه فى « المسند » هو المتأخر ، لأنه شرح الترمذىّ قديماً ، ويُعرف ذلك أيضاً بكثرة إحالته إلى شرحه على الترمذىِّ . والله أعلمُ .

والحقُّ أن قول الحفاظ : « فلانٌ لا يروى إلَّا عن ثقةٍ » قولٌ لا يؤمنُ وقوع الخلل فيه . فكم من إمامٍ قالوا فيه هذه العبارة ، ووجدنا له شيوخاً ضعفاء ، بل وضعفاء جدّاً .

وعندنا مثلاً : شعبةُ بْنُ الحجَّاج ، قالوا : « لا يروى إلَّا عن ثقةٍ » وثبت أنه روى عن جابرٍ الجعفىّ ، وإبراهيم الهجرىّ ، ومحمد بن عبيد الله العرزمىّ ، وعاصم بن عبيد الله ، وغيرهم .

حتى قال الخطيبُ - كما فى « نصب الراية » (٤/١٧٤) - :

« لقد أساء شعبةُ حيثُ حدَّث عن محمد بن عبيد الله العرزمىّ » .

وقال ابنُ عدىٍّ :

« لعلَّ شعبة لم يرو عن أضعف منه » .

ولذلك قال الذهبىُّ فى « الميزان » (٣/٦١٣) :

« شيوخُ شعبة نقاوةٌ ، إلَّا النَّادر منهم » .

فهذا الذى ينبغى أن يُتمسَّك به فى كل من يقولون فيه :

« لا يُحدِّثُ إلَّا عن ثقةٍ » .

وقد فصَّلْتُ هذا البحث فى كتابى : « الرغبة فى تبرأة شُعبة » يسَّرَ الله طبْعَهُ ..

* العلَّةُ الثانيةُ : الإرسال .

قال ابنُ حِبَّان فى « الثقات » (٤/٨٥) : =

= « وممن روى عن الصحابة من التابعين ... تمامُ بْنُ العباس بن عبد المُطَّلب الهاشميُّ ، يروى عن أبيه ، روى عنه ابنهُ جعفر بن تمام » .

* الاختلافُ فى سنده .

وقد اختُلف فيه على منصورٍ اختلافاً عظيماً .

وأخرجه البخاريُّ فى « الكبير » (١٥٧/٢/١) ، والبيهقىُّ (٣٦/١) ، والخطيبُ فى « الموضح » (٢٥٦/٢) من طريق منصور ابن المعتمر ، عن أبى علىٍّ ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ فذكره .

فصار الحديث من « مسند ابن عباسٍ » .

وقد أخرجه الخطيبُ فى « الموضح » (٢٥٦/٢) ، وفى « الجامع » (٨٥٨) ، من طريق قيس بن الربيع ، عن عيسى الزرَّاد ، عن تمام بن معبد ، عن ابن عباسٍ به .

وعيسى ، هو أبو علىٍّ الزرَّاد .

وقد اختُلف فى تعيين شيخه .

وأخرجه الحاكم (١٤٦/١) من طريق إسحٰق بن إدريس البصرىّ ، ثنا عمر بن عبد الرحمٰن الأبَّار ، حدثنى منصورٌ ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن العباس بن عبد المُطَّلب مرفوعاً . ولم يذكر الجملة الأولى .

وسكت عنه الحاكم والذهبىُّ ! !

فانتقل الحديث إلى « مسند العباس » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

وإسحٰق بن إدريس ، تالفٌ . =

= تركه ابنُ المدينى ، ووهَّاهُ أبو زُرْعة .
بل قال ابنُ معين :
« كذَّابٌ يضعُ الحديث » .
لكنه لم يتفرَّدْ به .
فتابعه سليمانُ بْنُ كران - بصريٌّ مشهورٌ ليس به بأسٌ - ، ثنا عمرُ ابْنُ عبد الرحمٰن الأبَّارُ ، بسنده سواء .
أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٨) وقال :
« لا نعلمه بهذا اللَّفْظِ عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، إلَّا عن العبَّاسِ ، بهذا الإسناد » .
وعزاه الهيثميُّ فى « المجمع » (٩٧/٢) للطبرانيِّ فى « الكبير » ، وأبى يعلى فى « مسنده » بنحوه .
وسليمانُ بن كران - ويقال : كراز - ، ولعل الأول أصوب ، قال العقيليُّ (١٣٨/٢) :
« الغالبُ على حديثه الوهمُ » .
وضعّفه ابنُ عديٍّ ، كما يُفْهم من صنيعه فى ترجمته .
ولكنه توبع عليه .
قال الذهبيُّ فى « الميزان » (٢٢١/٢) :
« وقد رواه فُضيلُ بْنُ عياضٍ ، عن منصور ، فخلُص منه سليمانُ » .
وقال الحافظُ فى « اللِّسان » (١٠١/٣) :
« قد رواه البغداديُّ فى « معجمه » عن سريج بن يونس ، عن الأبَّار ، فخلُص سليمانُ من عهدته » . =

= * **قُلْتُ** : فحاصلُ الاختلاف أنه مرة يروى عن « تمام بن العباس » مرسلاً ، ومرة عن : « ابن عباسٍ » ، ومرةً عن : « العباس » كلُّهم عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم .

وقد قال الخطيبُ فى « الموضح » (٢٥٧/٢) بعد أن ساق هذا الاختلاف : « وأقربُها إلى الصحة حديثُ - سفيان الثورىّ ، وحديثَ أبى النضر عن قيس بن الربيع ، فإنه كان للعباس ابنٌ يقال له : « تمام » إلَّا أنهُ لم يسمع من النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم شيئاً ، وكان له يوم قُبض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ستة أشهر » اهـ .

فانفصل الخطيب على ترجيح أنه من رواية « تمام » مرسلاً ، وهو الصوابُ عندى . بينما رجَّح الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاكر أن يكون الحديث من رواية « تمام بن العباس ، عن أبيه » ، ووافقه شيخُنا الألبانى فى « الإرواء » (١١١/١) ! !

وما مضى من التحقيق يؤيدُ ما ذهبتُ إليه . والله أعْلَمُ .

وجملة القول أن الحديث ضعيفٌ لما ذكرتُهُ من عللٍ .

ولذلك قال البدرُ العينى فى « عمدة القارى » (١٨١/٦) : « لا يثبُتُ » .

وقال النووىُّ فى « المجموع » (٢٦٨/١ ، ٢٧٢) : « حديثٌ ضعيفٌ » .

* * *

١٤ - حديثُ عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه .

قال المباركفورى - رحمه الله - فى « التحفة » (١٠٧/١) : « لم أقف عليه » . =

= * **قُلْتُ** : قد وقفتُ عليه ، والحمد لله .

أخرجه أبو داود (٤٨) ، وأحمدُ (٥/٢٢٥) والفسويُّ فى « تاريخه » (١/٢٦٣ - ٢٦٤) من طريق ابن إسحٰق ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، قال :

قُلْتُ : أرأيت توضؤ ابن عمر لكل صلاة ، طاهراً أو غير طاهر ، عمَّ ذلك ؟ . فقال : حدثتنيه أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله ابن حنظلة بن أبى عامر ، حدثها أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم أمر بالوضوء لكل صلاةٍ ، طاهراً أو غير طاهرٍ ، فلمَّا شقَّ ذلك عليه ، أمر بالسِّواكِ لكُلِّ صلاة .. » فكان ابنُ عمر يرى أن به قوةً ، فكان لا يدعُ الوضوء لكل صلاةٍ .

قال الحافظ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٧٠) :

« فى إسناده محمدُ بْنُ إسحٰق ، وقد رواهُ بالعنعنة ، وهو مدلسٌ » .

* **قُلْتُ** : كذا قال ! وقد صرّح ابنُ إسحٰق بالتحديث عند الإمام أحمد ، فكأنه لم يقف عليه ! ، والحديثُ سندُهُ حسنٌ كما قال الحافظ فى « التلخيص » (١٢٠/٣) ..

ووقع فى رواية أحمد :

« عبيد الله بن عبد الله بن عمر » بدل « عبد الله » . وكلاهما ثقةٌ ..

* * *

١٥ - حديثُ أمِّ سلمة ، رضى الله عنها .

أخرجه البيهقىُّ (٧/٤٩) من طريق خالد بن عبيد ، حدثنى عبد الله ابن بريدة ، عن أبيه ، عن أم سلمة مرفوعاً : « ما زال جبريلُ يوصينى بالسِّواك ، حتى خشيتُ على أضراسى » ! ! =

= * **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وخالدُ بنُ عبيد ، قال البخارىُّ فى « الكبير » (٢/١/١٦١ – ١٦٢) :

« فيه نظرٌ » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال أبو أحمد الحاكم :

« ليس حديثُهُ بالقائم » .

وضعّفه ابنُ عدىٍّ ، والعقيلىُّ .

وقال ابنُ حِبَّان فى « المجروحين » (١/٢٧٩) :

« لا تحلُّ كتابةُ حديثه » .

ولكنه توبع .

تابعه عبد المؤمن بن خالد ، عن ابن بريدة به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٥١٠) حدثنا عبدُ الله ابْنُ أحمد بْنِ حنبلٍ ، ثنا محمد بن حميد ، ثنا أبو تميلة ، ثنا عبد المؤمن به .

قال الهيثمىُّ (٢/٩٩) :

« رجالُهُ موثقون ، وفى بعضهم خلافٌ » ! !

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٠٢) :

« رواه الطبرانىُّ بإسنادٍ ليّنٍ » ! !

* **قُلْتُ** : كذا قالا ! !

ومحمد بن حميد الرازى واهٍ ، بل كذَّبه أبو زرعة وغيرُهُ .

وعبد المؤمن فيه كلام يسيرٌ .

وقد نقل البيهقىُّ عن البخارىّ أنه قال : =

= « حديثٌ حسنٌ » ! !

* * *

١٦ - حديثُ واثلة بْنِ الأسقع ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمدُ (٣/٤٩٠) حدثنا إسماعيلُ ، قال : ثنا ليث ، عن أبى بردة ، عن أبى مليح بن أسامة ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً :

« أُمرتُ بالسِّواك حتى خشيتُ أن يُكتب علىَّ » .

وأخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٢/ رقم ١٨٩ ، ١٩٠) من طُرُقٍ عن ليثٍ به .

ووقع عند الطبرانىّ فى الموضع الأول :

« ... ليث ، عن أبى المليح » .

فسقط فى ذكر أبى بردة !

فلا أدرى ! أهو من ناسخٍ ، أو طابعٍ ، أم هو اختلافٌ على ليثٍ فى إسناده ؟ ! !

وعلى كُلِّ حالٍ ، فالحديثُ ضعيفٌ لضعف ليث بْنِ أبى سليم .

قال الحافظُ فى « التقريب » :

« صدوق اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثُهُ ، فتُرِك » .

أمَّا قول الحافظ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٧٠) :

« إسنادُهُ حسنٌ » !

وقولُ الهيثمىّ (٢/٩٨) :

« فيه ليث بن أبى سُليم ، وهو ثقةٌ مدلسٌ » ! !

ففيه تسامحٌ عن الجرح الذى فيه .

والهيثمىُّ - رحمه الله - يضطربُ كثيراً فى كتابه « مجمع الزوائد »=

= فقد رأيتُهُ ضعّف ليثاً مطلقاً (١٨٠/١٠) .

بل قال فى موضعٍ آخر (٢٥٤/٦) :

« الغالبُ عليه الضعفُ » ! !

وكنتُ قد جمعتُ - منذ سنواتٍ - رجال « مجمع الزوائد » مع نقد الحافظ الهيثميِّ - رحمه الله تعالى - ، فرأيتُ أوهاماً يكثر التعجُّبُ من وقوعها ، مع الإقرار بالجهد التام المشكور فى جمع الكتاب . فالله تعالى يسامحه ، ويرضى عنه .

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١٠٢/١) :

« فيه ليثُ بْنُ أبى سُليم » .

وهو يشير بقوله هذا إلى أنه علَّةُ الحديث . والله أعلمُ .

* * *

١٧ - حديثُ أبى موسى الأشعرى ، رضى الله عنه .

* **قُلْتُ** : مرّ له حديثان برقم (٣ ، ٤) ، فانظرهما غير مأمورٍ

وهناك أحاديث أخرى فى الباب لم يذكرها الترمذىُّ - رحمه الله - ، فأنا أشيرُ إليها إشارة خفيفة .

١٨ - حديث جابرٍ بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (٧٠/٣٥/١) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (١٦١٦/٤ - ١٦١٧) من طريق عبد الرحمـٰن بن أبى الموال ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابرٍ مرفوعاً .

« لولا أنْ أشقَّ على أمَّتى ... الحديث » .

قال أبو حاتمٍ :

« ليس بمحفوظٍ . حدثنا به حرملةُ ، عن ابن وهبٍ ، عن ابن =

....

= أبي الموال ، عن ابن عقيل ، عن النبيِّ صلي الله عليه وعلى آله وسلَّم ، مرسلٌ . والمرسلُ أشبهُ » اهـ .

وأخرجه ابنُ عديٍّ (٢/٥٦١) من طريق عبد الوهاب بن الضحَّاك ، ثنا ابنُ عيّاشٍ ، عن جعفر بن الحارث ، عن منصورٍ ، عن أبي عتيقٍ ، عن جابرٍ مرفوعاً : « لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى ، لجعلتُ عليهم السِّواك عزيمة » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ساقطٌ .

وعبد الوهاب بن الضحاك تالفٌ البتة .

كذبه أبو حاتمٍ ، وتركه النسائيُّ وغيرُهُ .

وقال البخاريُّ :

« عنده عجائبٌ » .

وقال أبو داود :

« يضعُ الحديث » .

وجعفر بن الحارث ، ضعّفه ابنُ معين والنسائيُّ .

وقال البخاريُّ :

« منكرُ الحديث » .

* * *

١٩ - حديثُ سهلِ بْنِ سَعْدٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢١٠٨) من طريق عبيد بن واقد القيسى ، قال : سمعتُ شيخاً من غفارٍ ، يُكْنى أبا عبد الله يحدث عن سهل بن سعد مرفوعاً : « أمرنى جبريلُ عليه السلام بالسواك ، حتى ظننتُ أن سأدردُ » . =

= قال الطبرانيُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن سعدٍ ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيدُ ابْنُ واقد » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعبيد بن واقد ضعّفه أبو حاتمٍ ، وابنُ عديٍّ ، وغيرُهُما .

وشيخُهُ مجهولٌ . والله أعلمُ .

* * *

٢٠ – حديثُ عبد الله بن الزبير ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١/١٦٩) قال : حدثنا معاويةُ بنُ هشام ، قال : حدثنا سليمانُ بْنُ قرمٍ ، عن أبى حبيبٍ ، عن رجُلٍ من أهل الحجاز ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً :

« لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى ، لأمرتُهُمْ بالسِّواك عند كل صلاةٍ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

معاويةُ بن هشام ، وسليمانُ بن قرمٍ متكلمٌ فيهما .

ومعاوية أقوى الرجُلين . لكنهما لم يتفردا بالحديث .

فأخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٢) قال : حدثنا خالد بنُ يوسف ، ثنا أبو عوانة ، عن سنان أبى حبيبٍ ، عن رجُلٍ ، عن ابن الزبير أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان يأمر بالَسِّواك » .

ولم يذكر اللَّفْظ الأول .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى عن ابن الزبير ، إلَّا من هذا الوجه » .

وعزاه الهيثميُّ فى « المجمع » (٢/٩٧) للطبرانّى فى « المعجم =

= الكبير » .

وقال : « فيه راوٍ لم يُسمّ » .

* قُلْتُ : وشيخُ البزار ضعيفٌ .

ثمَّ جهالةُ الراوى عن عبد الله بن الزبير .

أمَّا سنانُ بن حبيب ، أبو حبيبٍ ، فقال أحمدُ :

« لا بأس به » .

رواه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٢٥٢/١/٢) .

* قُلْتُ : وفى الباب بعضُ أحاديث أُخر ، ومن أراد الزيادة فعليه بـ « مجمع الزوائد » . والله الموفقُ .

* * *

٢١ - حديثُ نافع بن جبير ، مرسلاً .

أخرجه الخطابيُّ فى « الغريب » (١٠٣/١) من طريق سعيد بن منصور ، ثنا سفيان ، عن أبى الحويرث ، سمع نافع بن جبير ، يرفعُهُ :

« لزمتُ السِّواك ، حتى خشيتُ أن يُدْردنى » !

* قُلْتُ : وهذا مرسلٌ ضعيفُ الإسناد لأجل أبى الحويرث واسمه عبد الرحمٰن بنُ معاوية وهو ضعيفٌ . وسفيان الراوى عنه ذكروا أنه الثورىّ ، وهذا مشكل ، فإنهم لم يذكروا لسعيد بن منصور رواية عن الثورى ، إنما عن ابن عيينة ، فالله أعلمُ .

السِّواكُ فِي كُلِّ حِيْنٍ

٨ - أَخْبَرَنا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا عِيْسَى - وَهُوَ ابْنُ يُوْنُسَ - ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنِ المِقْدَامِ - وَهُوَ ابْنُ شُرَيْحٍ -، عَنْ أَبِيْهِ ، قَاْلَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدأُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ؟ قَاْلَتْ : بِالسِّوَاكِ .

---

٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* عليُّ بْنُ خشرمٍ ، هو ابن عبد الرحمن بن عطاء ، أبو الحسن .
روى عنه المصنِّفُ (١٢) حديثاً .
أخرج له مسلمٌ والترمذيُّ أيضاً .
وقد وثقه المصنِّفُ ، وابنُ حبان ، ومسلمةُ بْنُ قاسمٍ ..

* عيسى بْنُ يونس ، هو ابنُ أبى إسحٰق السبيعىّ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .
وقال ابنُ المدينى :
« حُجَّةٌ » .
أنكر عليه أحمدُ ، وابنُ معين أنه وصل حديثاً أرسلهُ غيرُهُ .
وهو ما :
أخرجه البخاريُّ (٥/٢١٠ - فتح) ، وأبو داود (٣٥٣٦) ، والترمذيُّ (١٩٥٣) ، وفى « الشمائل » (٣٥٠) ، وأحمدُ (٦/٩٠) ، والبيهقيُّ (٦/١٨٠) ، وأبو الشيخ فى « الأخلاق » (٢٥٢) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٤/٢٢٣) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٦/١٠٥) من طريق عيسى بن يُونس ، عن هشام بن =

= عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « كان النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم يقبلُ الهدية ، ويُثيبُ عليها » .

قال البخاريُّ عقبه :

« لم يذكر وكيعٌ ومحاضر : عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة » . ويقصدُ البخاريُّ أن عيسى بْنَ يونس خولف فى رفعه .

وكذلك قال البزَّارُ .

وقال أبو داود :

« تفرَّد بوصله عيسى بنُ يونس ، وهو عند الناس مرسلٌ » .

* **قُلْتُ** : ولم يُجب الحافظ عن هذا الإعلال بشيءٍ فى موضع الحديث ، ويمكن أن يقال : عيسى ثقةٌ حجَّةٌ ، لم يختلف فيه أحدٌ ، فزيادتُهُ مقبولةٌ ، ولعلَّ هذا مستندُ البخاريّ فى تخريج الحديث فى « صحيحه » وقد قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ ، لا نعرفُهُ إلَّا من حديث عيسى بن يونس ، عن هشام » اهـ .

* مسعر ، هو ابنُ كدام بن ظهير ، أبو سلمة الكوفيُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ثقةٌ .

قال ابنُ أبى حاتمٍ :

« سألتُ أبى عن مسعر إذا خالفه الثوريُّ ؟ ! قال : الحُكْمُ لمسعرٍ ، إنَّهُ المُصْحَفُ ! ! » .

* المقدامُ بنُ شريحٍ ، هو ابنُ هانىءٍ الكوفيُّ .

أخرج له الجماعة حاشا البخاريَّ ، ففى « الأدب المفرد » .

وثقهُ أحمدُ ، والمصنِّفُ ، وأبو حاتمٍ ، وزاد : =

= « صالحٌ » .

* أبوه : شريحُ بنُ هانئٍ .

أخرج له الجماعةُ حاشا البخاريّ ففى غير « الجامع » .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ .

وقال ابنُ خراشٍ :

« صدوقٌ » .

* * *

والحديثُ أخرجه مسلمٌ (١٤٣/٣ - ١٤٤ نووى) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ، وأبو داود (٥١) ، وابنُ خزيمة (٧٠/١) وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٤١) ، والبيهقىُّ (٣٤/١) من طريق مسعر ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة .

وتابعه سفيانُ الثوريُّ ، عن المقدام به .

أخرجهُ أحمدُ (١٨٨/٦ ، ١٩٢) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٧١) .

وتابعه أيضاً شريك النخعىّ ، عن المقدام .

أخرجه ابنُ ماجة (٢٩٠) ، وأحمدُ (١١٠/٦ ، ١٨٢ ، ٢٣٧) ، وسندُهُ حسنٌ فى المتابعات ، لأنَّ شريك النخعىَّ سيْىء الحفظ .

ذِكْرُ الفِطْرَةِ

١ - « الاخْتِتَانُ »

٩ - أَخْبَرَنَا الحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ - قِراءَةً عَلَيْهِ وَ أَنَا أَسْمَعُ - ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ يُوْنُسَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« الفِطْرَةُ خَمسٌ : الاخْتِتَانُ ، وَالاسْتِحْدَادُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ ، وَنَتْفُ الإِبْطِ » .

---

٩ - إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* الحارثُ بْنُ مسكين ، هو أبو عمرو المِصرىُّ .

الإمامُ ، الفقيهُ ، الحافظُ . أخرج له أبو داود أيضاً وروى عنه المصنف (١٤٠) حديثاً .

ووثقه هو وأحمدُ ، وابنُ معين ، والحاكمُ ، والخطيبُ وغيرُهُم ثم إنه على مدار « السُنن » يقولُ المصنفُ هذه العبارة فى حقِّ الحارث بن مسكين وحده : « قراءةً عليه وأنا أسمع » .

فقيل : إن خشونة وقعت بينه وبين شيخه الحارث ، فكان النسائىُّ المصنِّفُ يحضُر وهو متخفٍّ فى ناحيةٍ بحيث يسمع الصوت ، ولا يراهُ شيخهُ » . ذكر ذلك ابنُ الأثير فى مقدمة « الجامع » .

* ابنُ وهبٍ ، هو عبدُ الله ، الإمامُ المصرىُّ العلمُ .

أخرج له الجماعة .

أثنى عليه أحمدُ ، ووثقه ابْنُ معينٍ ، والمصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

=

= قال الخليليُّ :
« ثقةٌ متفقٌ عليه » .
ومن غُرر كلامه - رحمه الله - ما رواه ابنُ أبى حاتمٍ بسنده الصحيح إليه ، قال : « نذرتُ أنى كلَّما اغتبتُ إنساناً ، أنْ أصوم يوماً ، فكنتُ أغتابُ وأصومُ ! ! فأجهدنى ، فنويتُ أنى كُلَّما اغتبتُ إنساناً أن أتصدق بدرهمٍ ، فمن حُبِّ الدراهم ، تركتُ الغيبة » ! !
قال الذهبىُّ فى « السير » (٩/٢٢٨) معلقاً :
« هكذا والله كان العلماءُ ، وهذا هو ثمرة العلم النافع .
وعبدُ الله حُجةٌ مطلقاً ، وحديثهُ كثيرٌ فى الصحاح ، وفى دواوين الإسلام ، وحسبك بالنسائىّ وتعنته فى النقد حيث يقولُ : ابْنُ وهبٍ ثقةٌ ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً » اهـ .
* يونس ، هو ابنُ يزيد بن أبى النجاد .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ .
وقد تكلَّم أحمدُ فى بعض حديثه عن الزهرىّ ، من ذلك حديث :
« فيما سقت السماء العُشر » .
وهو حديثٌ صحيحٌ لا شك فيه ، وسيأتى إنْ شاء الله تعالى الكلامُ عليه برقم (٢٤٨٧) .
وقد قال أحمد بن صالح :
« نحنُ لا نقدِّمُ فى الزهرىّ على يونس أحداً » .
وفيه بعضُ النظر ، والمقصود تثبيت رواية يونس عن الزهرىّ .
* سعيد بن المسيب ، هو ابْنُ حزن .
الإمام ، الحُجَّةُ ، النبيل . =

= أخرج له الجماعةُ .

قال ابْنُ حبان :

« كان من سادات التابعين ، فقهاً ، وديناً ، وورعاً ، وعبادة ، وفضلاً ، وكان أفقه أهل الحجاز ، وأعْبَرَ الناس لرؤيا . ما نودى بالصلاة من أربعين سنة ، إلا وسعيدُ فى المسجد » اهـ . رحمه الله ورضى عنه .

وللحديث طرق عن أبى هريرة ، رضى الله عنه .

١ - سعيد بن المسيب ، عنه .

أخرجه البخاريُّ فى « الصحيح » (١٠/ ٣٤٩ و ١١/٨٨ - فتح) ، وفى « الأدب المفرد » (١٢٩٢) ، ومسلمٌ (٣/١٤٦ - نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٠) ، وأبو داود (٤١٩٨) ، والمصنفُ - ويأتى فى « كتاب الزينة » باب رقم ٥٦ - والترمذىُّ (٢٧٥٦) ، وابْنُ ماجة (٢٩٢) ، وأحمدُ (٢/٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ ، ٤٨٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج١٠/ رقم ٥٨٧٢) ، وابنُ حبان (ج٧/ رقم ٥٤٥٥ ، ٥٤٥٦ ، ٥٤٥٧) ، وابْنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٢٣٨ - ٢٣٩) ، وتمام الرازى فى « الفوائد » (رقم ١٥٨) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (١/٢٩٦) ، وعبد الرزاق فى « المصنف » (١١/١٧٤/٢٠٢٤٣) ، والحميدىُّ فى « مسنده » (٩٣٦) ، والبيهقىُّ (١/١٤٩) ، وفى « الآداب » (٨٣٢) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١٢/١٠٩) من طرق عن الزهرىّ ، عن سعيد .

وقد رواه عن الزهرىّ جماعةٌ منهم :

« سفيانُ بْنُ عيينة ، ومَعْمَرُ بْنُ راشد ، ويونس بن يزيد ، وإبراهيم=

= ابن سعدٍ فى آخرين » .

٢ - أبو سلمة بْنُ عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه البخاريُّ فى « الأدب المفرد » (١٢٥٧) ، وأبو اللَّيث السمرقنديُّ فى « تنبيه الغافلين » (ص - ٢٣٣) من طريق ابن إسحق ، عن محمد بن إبراهيم التيمىّ ، عن أبى سلمة به ، إلَّا أنه جعل مكان : « الاختتان » : « السواك » .

وسندُهُ حسنٌ ، لولا عنعنة ابن إسحٰق .

٣ - عروة بن الزبير ، عنه .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٥٧) حدثنا أحمد ابن رشدين ، قال : حدثنا سعيد بن عفير ، قال : حدثنا ابْنُ لهيعة ، عن أبى الأسود ، عن عروة بن الزبير به ، لكنه جعل « السواك » مكان : « قصِّ الشارب » .

قال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن عروة ، عن أبى هريرة ، إلا أبو الأسود ، تفرّد به ابنُ لهيعة » .

* **قُلْتُ** : وابنُ لهيعة وإن كان سيىء الحفظ بسبب احتراق غالب أصوله ، إلا أن شيخ الطبرانىّ : « أحمد بن رشدين » واهٍ .

قال ابْنُ عدىٍّ :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

٤ - سعيد المقبرىُّ ، عنه ..

أخرجه المصنفُ فى « كتاب الزينة » (١٢٨/٨) ، والبخارىُّ فى « الأدب » (١٢٩٣) من طريق عبد الرحمٰن بن إسحٰق ، عن سعيد=

= المقبرى ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .
* قُلْتُ : كذا رفعه عبدُ الرحمن بنُ إسحٰق .
وخالفه مالكٌ ، فرواه عن سعيد ، عن أبى هريرة موقوفاً أخرجه فى « موطئه » (٣/٩٢١/٢) ، والمصنفُ (١٢٩/٨) ، والبخاريُّ فى « الأدب » (١٢٩٤) .
ورواية مالك أثبت . وعبد الرحمٰن بنُ إسحٰق وإن كان حسن الحديث لكنه لم يكن بالثبتِ فى روايته ، وقد وقعت منه أوهامٌ ومناكيرُ فى بعض ما يرويه . والله أعلمُ .

* * *

* قُلْتُ : وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ، منهم :
١ - عمَّارُ بْنُ ياسر ، رضى الله عنهُ .
أخرجه أبو داود (٥٤) ، وابْنُ ماجة (٢٩٤) ، وأحمدُ (٢٦٤/٤) ، والطيالسيُّ (٦٤١) ، وأبو عبيد فى « الطهور » (ق ١/١٢) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٢٩/٤) ، وفى « المشكل » (٢٩٦/١) ، من طرق عن حماد بن سلمة ، عن علىّ بن زيد ، عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن عمار بن ياسر مرفوعاً : « من الفطرة : المضمضةُ ، والاستنشاقُ ، والسِّواكُ ، وقصُّ الشارب ، وتقليمُ الأظفار ، ونتفُ الإبط ، والاستحدادُ ، وغسلُ البراجم ، والانتضاح ، والاختتانُ » هذا سياقُ ابن ماجة ، وبعضهم يزيد وينقُص .
* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، كما قال النوويُّ فى « المجموع » (٢٨٣/١) . =

= علىُّ بْنُ زيد بن جدعان ، كان ضعيف الحفظ .
وسلمة بن محمد ، مجهولٌ كما قال الحافظ .
وقال البخاريُّ :
« لا نعرف أنه سمع من عمار أم لا » .
وقال ابنُ معين :
« حديثُهُ عن جدَّه : مرسلٌ » .
ووقع عند أبى داود من رواية موسى بن إسماعيل :
« سلمة بن محمد بن عمار ، عن أبيه ... » .
ويُفهم من هذا أنَّ سلمة يرويه عن أبيه مرسلاً ، ليس فيه ذكر : « عمار » . ولكنَّ الأكثرين يخالفون موسى بن إسماعيل فى ذلك .
فرواه عفانُ بْنُ مسلم ، وداود بن شبيب ، وأبو داود الطيالسيُّ ، وخالدُ بْنُ عبد الرحمن ، جميعهم يقولُ : « ... سلمة بن محمد بن عمار ، عن عمار » . وهذا هو الصحيح . والله أعلمُ .
قال الحافظ فى « التلخيص » (١/٧٧) :
« صححه ابنُ السَّكن ، وهو معلولٌ » .
وقال الحافظ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٧٤) :
« على تقدير صحته ... » .

* * *

٢ - حديث أنس بن مالك ، رضى الله عنه .

أخرجه الخطيبُ فى « الموضح » (٢/١٩٩) من طريق عبد الله بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ مرفوعاً :
« خمسٌ من الفطرة : قصُّ الشارب ، ونتفُ الإبط ، وتقليمُ =

= الأظفار ، وحلق العانة ، والختان » .

* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .

وعبد الله بن جعفر هو والد علّى بن المدينى وهو ضعيفٌ . وقد وهاه بعضُهُمْ .

* * *

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه مسلمٌ (٥٦/٢٦١) ، وأبو عوانة (١/١٩٠ - ١٩١) ، وأبو داود (٥٣) ، والمصنِّفُ فى « كتاب الزينة » (٨/١٢٦ - ١٢٨) ، والترمذىُّ (٢٧٥٧) ، وابْنُ ماجة (٢٩٣) ، وأحمدُ (٦/١٣٧) ، وابْنُ خزيمة (١/٤٧/٨٨) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج٨/ رقم ٤٥١٧) ، وابنُ أبى شيبة (٨/٣٧٩ - ٣٨٠) مختصراً ، وابْنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٣٩) ، والطحاوىُّ فى شرح المعانى » (٤/٢٢٩) ، وفى « المشكل » (١/٢٩٧) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ١/٢١١) ، والبيهقىُّ (١/٣٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٣٠٠) ، والدَّارقطنىُّ (١/٩٤ - ٩٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٩٧ - ٣٩٨) من طُرُقٍ عن وكيع ، ثنا زكريا بن أبى زائدة ، عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة مرفوعاً : « عشرة من الفطرة : قصُّ الشارب ، وإعفاء اللّحية ، والسواك ، والاستنشاقُ بالماء ، وقصُّ الأظفار ، وغسلُ البراجم ، ونتفُ الإبط ، وحلقُ العانة ، وانتقاصُ الماء » .

قال زكريا : نسيتُ العاشرة ، إلَّا أنْ تكون المضمضة . =

= قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ » !

وقال الدارقطنيُّ :

« تفرد به مصعبُ بْنُ شيبة ، وخالفه أبو بشر ، وسليمان التيمىُّ فروياه عن طلق قولهُ غير مرفوعٍ » .

وسبقه المصنِّفُ - رحمه الله - إلى ذلك ، فروى الحديث (١٢٨/٨) من طريق سليمان التيمىّ وجعفر بن إياس أبى بشر ، عن طلق بن حبيب قال : عشرة من الفطرة ... فذكره ، ثم قال :

« وحديث سليمان التيمىِّ وجعفر بن إياس أشبهُ بالصواب من حديث مصعب بن شيبة ، ومصعب منكرُ الحديث » اهـ .

قال الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (٧٦/١) :

« وهذا الحديثُ وإنْ كان مسلمٌ أخرجه فى « صحيحه » ففيه علَّتان ، ذكرهما الشيخُ تقىُّ الدين فى « الإمام » ، وعزاهما لابن مندة :

إحداهما : الكلام فى مصعب بن شيبة . قال النسائىُّ : « منكرُ الحديث » وقال أبو حاتمٍ : « ليس بقوىٍّ ، ولا يحمدونه » . الثانية : أنَّ سليمان التيمىَّ رواه عن طلق بن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلاً . هكذا رواه النسائىُّ فى « سننه » ، ورواه أيضاً عن أبى بشر ، عن طلق ابن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلاً . قال النسائىُّ : وحديث التيمىّ وأبى بشر أولى . ومصعب بن شيبة منكر الحديث . انتهى . قال[1] : ولأجل هاتين العلتين لم يخرجه البخارىّ ، ولم يلتفت مسلمٌ إليهما ، لأن=

---

(١) القائل هو ابنُ دقيق العيد ، كما جزم بذلك السيوطىّ فى « زهر الرُّبى » (١٢٨/٨) . وقوله قبلها : « انتهى » يعنى كلام ابن مندة . والله أعلمُ .

= مصعباً عنده ثقةٌ ، والثقةُ إذا وصل حديثاً ، يقدَّمُ وصلُهُ على الإرسال » اهـ .

* **قُلْتُ** : كذا أجاب رحمه الله تعالى ! ، وهوجوابٌ ضعيفٌ .

وقولُ ابن دقيق العيد - رحمه الله - أن مصعب بن شيبة ثقةٌ عند مسلم ، فيه نظر ، لأنه بناه على كون مسلمٍ أخرج له ، ومسلمٌ قد يخرج للراوى المتكلم فيه مالم يُنْكِرْهُ عليه ، فينتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات ، ويكونُ له عذرٌ فى التخريج له ، كالعلوِّ ونحو ذلك .

وقد روى مسلمٌ عن سويد بن سعيد ، نسخة حفص بن ميسرة . مع أن سويد بْنَ سعيد تكلموا فيه ، حتى قال ابْنُ معين :

« لو كان عندى فرسٌ ورُمْحٌ ، كنتُ أغزوهُ » ! !

وكان لمسلم فى التخريج له علَّةٌ .

قال إبراهيمُ بن أبى طالبٍ :

« قُلْتُ لمسلمٍ : كيف استجزت الرواية عن سويد فى « الصحيح » ؟ فقال : ومن أين كنتُ آتى بنسخة حفص بن ميسرة ؟ ! » وقال سعيد البرذعيُّ :

شهدتُ أبا زُرْعة ذكر « صحيح مسلمٍ » ، ونظر فيه ، فإذا حديثٌ لأسباط بن نصر ، فقال : ما أبعد هذا عن الصحيح ! ! ثم رأى « قطن ابن نُسير » ، فقال لى : وهذا أطمُّ !! ، ثم نظر ، فقال : ويروى عن أحمد بن عيسى ؟ ! وأشار إلى لسانه ، كأنه يقول : الكذب ! . ثم قال : يحدثُ عن أمثال هؤلاء ، ويتركُ ابن عجلان ونظراءهُ ، ويطرقُ لأهل البدع علينا ، فيقولوا : ليس حديثُهُمْ من الصحيح ؟ ! . فلمَّا ذهبتُ إلى نيسابور ذكرتُ لمسلمٍ إنكار أبى زُرْعة ، فقال : =

= إنما أدخلتُ من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه ثقات ، ووقع لى بنزولٍ ، ووقع لى عن هؤلاء بارتفاعٍ ، فاقتصرتُ عليهم ، وأصلُ الحديث معروفٌ .... » اهـ .

وانظر « سير النبلاء » (١٢/٥٧١) .

فلا يُتصور أن مسلماً يوثق كل راوٍ أخرج له . فغيرُ سديدٍ إطلاق توثيق مسلمٍ لمصعب بن شيبة لمجرد أنه أخرج له .

هذا مع كون الفحولِ تكلموا فيه .

قال أحمدُ :

« روى أحاديث مناكير » .

وقال أبو حاتمٍ :

« لا يحمدونه ، وليس بقوىٍّ » .

أسنده عنهما ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٤/١/٣٠٥) .

وقال أبو داود :

« ضعيفٌ » .

وقال النسائىُّ :

« منكرُ الحديث » .

وقال مرةً :

« فى حديثه شيىءٌ » .

وقال الدارقطنىُّ :

« ليس بالقوىِّ ، ولا بالحافظ » .

ووثقهُ ابْنُ معين ، والعجلىُّ (١٧٣٢) .

وقد لخصّ الحافظ حاله فى « التقريب » ، فقال : =

= « لَيِّنُ الحديث » .

فلو تأمَّلْنا ، وجدنا أن جانب الجارحين أقوى لإمامتهم ، ثم لكثرتهم . ومع هذا الجرح ، فقد كان مصعب بن شيبة قليل الحديث كما قال ابْنُ سعدٍ . بل هذا مما يُثبت الجرح ، لأن الأوهام قد تغتفر مع سعة الرواية .

فإذا قلنا : إنَّ مصعب بن شيبة حسن الحديث فى المتابعات والشواهد ، فمثله لا يقوى على مخالفة سليمان التيمىّ ، وجعفر بن إياس ، وهذا القدر قوىٌّ جدّاً .

وقد وقع فى كلام ابن دقيق العيد أن النسائىَّ رواه عن طلق بن حبيب ، عن ابن الزبير ، مرسلاً .

والذى فى « سنن النسائى » : « .... عن طلق بن حبيب قال : فذكره » ولم يذكر : « ابن الزبير » فالرواية مقطوعةٌ ، وليست مرسلة . والله أعلمُ[1] .

ثمَّ وجدتُ جواباً آخر عن هذا الحديث للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى . فقال فى « الفتح » (١٠/٣٣٧) :

« ورجَّح النسائىُّ الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة ، والذى يظهرُ لى أنها ليست بعلةٍ قادحةٍ ، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقهُ ابن معين والعجلىُّ وغيرُهُما ، وليَّنه أحمد وأبو حاتم وغيرُهُما ، فحديثُهُ حسنٌ . وله شواهدُ فى حديث أبى هريرة وغيره . فالحكم بصحته من هذه الحيثية سائغٌ ! ! ، وقول سليمان التيمىّ :

« سمعتُ طلق بن حبيب يذكر عشراً من الفطرة » يُحتمل أنه يريدُ أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائىُّ ، ويُحتمل=

(١) وكذا وقع فى « علل الدارقطنّى » (ج٥/ق ١/٢٠) .

= أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها ، فحذف سليمانُ السند » اهـ .

* **قُلْتُ** : كذا أجاب الحافظُ رحمه الله تعالى ، وهو جوابٌ ضعيفٌ عندى أيضاً ، وضعفُهُ من وجهين :

* **الأول** : قولُهُ : « مصعب بن شيبة .. فحديثُهُ حسنٌ » .

فنقول : متى يُحسن حديثُهُ ؟ !

الذى لا يشك فيه ناقد أن ذلك يكون فى حالة وجود المتابعة ، مع عدم وجود المخالف ، لا سيّما إنْ كان المخالف أثبت وأحفظ وكلاهما مفقودٌ هنا . لأن المخالف موجودٌ ، وهو أثبتُ وأحفظُ .

فقد خالفه سليمان التيميُّ ، وأبو بشر جعفر بن إياسٍ

أمَّا سليمانُ التيميُّ ، فهو ابْنُ طرخان .

وكان ثقةً ، ثبتاً ، متقناً ، من أثبت أهل البصرة .

وجعفر بن إياسٍ ، كان ثقةً كما قال الأكثرون ، وإنَّما ضعَّفهُ شعبةُ فى حبيب بن سالم ومُجاهدٍ .

فهذان خالفا مصعب بن شيبة فى إسناده ، فلا يشكُّ أحدٌ فى تقديم روايتهما .

ثمَّ رأيتُ الدَّارقطنيَّ - رحمه الله - سُئل فى « العلل » (ج٥/ق ١/٢٠) عن هذا الحديث ، فقال :

« يرويه طلقُ بنُ حبيب ، واختُلف عنه . فرواه مصعبُ بْنُ شيبة عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم . وخالفه سليمانُ التيميُّ وأبو بشرٍ جعفر بن إياس فرواه عن طلق بن حبيب قال : كان يقال : عشرٌ من الفطرة .

وهما أثبتُ من مصعب بن شيبة ، وأصحّ حديثاً » اهـ . =

= وهو نصٌّ قولنا والحمد لله على التوفيق .

* **الثانى** : ما ذكره الحافظُ - رحمه الله - من وجود شواهد عن أبى هريرة ، وغيره . فلا يخفى ما فيه من الخلل !

لأن حديث أبى هريرة ، وحديث ابن عمر رضى الله عنهم شاهدان قاصران لحديث عائشة ، ليس فيهما غير خمس خصالٍ فقط ، وحديث عائشة هنا فيه عشرُ خصالٍ ، فنحتاجُ إلى شواهد للخمس خصالٍ الأخرى . وقد وقع ذلك فى حديث عمار بن ياسر ، ولكنه ضعيفٌ كما تقدم تحقيقُهُ .

وقد سلك الحافظ هذا المسلك وهو يردُّ على الحافظ شرف الدين الدمياطى لأنه صحَّح حديث : « ماءُ زمزم لما شُرب له »[1] من طريق سويد بن سعيد ، عن ابن أبى الموال ، عن ابن المنكدر ، عن جابر .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٢/٢٦٨) :

« واغتر الحافظُ شرفُ الدين الدمياطى بظاهر هذا الإسناد ، فحكم بأنه على رسم الصحيح ، لأنَّ ابن أبى الموال ، انفرد به البخاريُّ ، وسويد انفرد به مسلم ، وغفل عن أن مسلماً أخرج له ما توبع عليه ، لا ما انفرد به ، فضلاً عمَّا خولف فيه ... » اهـ .

أمَّا الاحتمالُ الذى أبداهُ الحافظُ - رحمه الله - فى آخر بحثه ، فلا يخفى ضعفُهُ وتكلُّفه . وما فهمه النَّسائىُّ هو المتبادر عند أهل الفن ، وإلَّا فيمكننا فى كُلِّ إرسالٍ ، أو إعضالٍ أن نقول : لعلَّ الراوى سمع السند موصولاً ، فحذفه اختصاراً ! ولا يخفى فسادُهُ .

هذا ، وقد استنكر العقيلىُّ أيضاً العدد فى حديث عائشة والله تعالى أعلمُ . وقد ذكر الحافظ ابنُ عبد الهادى حديث عائشة هذا فى « المحرر » (رقم ٣٢) وقال : « له علَّةٌ مؤثرةٌ » . =

---

(١) وهو حديثٌ صحيحٌ ، سبق لى تصحيحُهُ فى « فصل الخطاب بنقد المغنى عن الحفظ والكتاب » (ص ١٢٠ - ١٢٣) وأصله « جنة المرتاب » (٢/٤٤١ - ٤٤٥) .

= ٤ - حديث ابن عباسٍ - رضى الله عنهما - موقوفٌ .

أخرجه ابْنُ عديٍّ فى « الكامل » (٣/٨٨٥) من طريق خالد بن يزيد بن أبى مالكٍ ، ثنا أبو رَوْقٍ ، عن الضحَّاك ، عن ابْنِ عباسٍ ، قال : « عشر من السُّنة ، خمسٌ فى الرأس ، وخمسٌ فى البدن . فأمَّا التى فى الرأس ، فالسِّواك ، والفرق ، والاستنشاق ، والمضمضة ، والأخذُ من الشارب ، ولم يذكر التى فى الجسد » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وخالد بن يزيد ضعيفٌ ، بل اتهمه يحيى بْنُ معينٍ.والضحَّاكُ هو ابْنُ مزاحمٍ ، لم يسمع من ابن عباسٍ .

ولكن له سندٌ آخرُ ، بسياقٍ فيه اختلافٌ يسيرٌ .

أخرجه عبدُ الرزاق فى « تفسيره » ، ومن طريقه ابنُ جرير الطبرىُّ فى « تفسيره » (١٩١٠) ، وفى « التاريخ » (١/١٤٤) ، والحاكم[1] (٢/٢٦٦) ، والبيهقىُّ (١/١٤٩) من طريق معمر بن راشد ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ ، فى قوله تعالى :

﴿ وَإِذ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ - (٢/١٢٤) .

قال : ابتلاهُ الله بالطهارة ، خمسٌ فى الرأس ، وخمسٌ فى الجسد . فى الرأس : قصُّ الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وفرقُ الرأس ، وفى الجسد : تقليمُ الأظفار وحلقُ العانة ، والختانُ ، ونتف الإبط ، وغسلُ أثر الغائط والبول بالماء » .

=

قال الحاكم :

(١) سقط سند الحاكم من « المستدرك » وقد رواه البيهقىُّ من طريق شيخه الحاكم موصولاً .

= « صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبيُّ .

وهو كما قالا ، وقد اختلف عن عبد الرزاق فى سنده فرواه عنه الحسن ابْنُ يحيى ، بالوجه السابق .

وخالفه إسحٰق ، فرواه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الحكم بن أبان ، عن القاسم بن أبى بزَّة ، عن ابن عباسٍ مثله ، ولم يذكر « أثر البول » .

أخرجه ابنُ جرير أيضاً (١٩١١) حدثنى المثنى ، قال : حدثنا إسحٰق به والوجه الأولُ أثبتُ . والحكم بن أبان فى حفظه لينٌ . والقاسم بن أبى بزة يظهر لى أنه لم يسمع من ابن عباسٍ ، فإنه يروى عن مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وغيرهم ممن أخذوا عن ابن عباس . والله تعالى أعلمُ ..

* * *

٥ - حديثُ أبى الدرداء ، رضى الله عنه .

أخرجه البزَّارُ (ج٣/ رقم ٢٩٦٧) ، والطبرانىُّ - كما فى « التلخيص » (١/٦٧) - من طريق معاوية بن يحيى الصدفى ، عن يونس بن ميسرة عن أبى إدريسَ ، عن أبى الدرداء مرفوعاً :

« الطهاراتُ أربعٌ : قصُّ الشارب ، وحلقُ العانة ، وتقليمُ الأظفار ، والسِّواك » .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٥/١٦٨) :

« فيه معاوية بنُ يحيى الصدفى ، وهو ضعيفٌ » .

* **قُلْتُ** : والراوى عن معاوية بن يحيى عند البزار هو « إسحٰق بن سليمان » وقد قال أبو حاتمٍ : « روى عنه إسحٰق بن سليمان أحاديث=

= مناكير ، كأنها من حفظه » .

وقال ابنُ خراش :

« رواية إسحٰق الراوى عنه مقلوبةٌ » .

وقال الدَّارقطنيُّ :

« يُكتب ما روى الهقل عنه ، ويُجتنب ما سواه ، خاصة رواية إسحٰق ابن سليمان » اهـ .

ولا أدرى هل رواية الطبرانىّ عن إسحٰق بن سليمان أيضاً أم عن غيره ؟ !

ب : « تَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ »

١٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ ، قَاْلَ : سَمِعْتُ مَعْمَرَاً ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، قَاْلَ :

قَاْلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

« خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ : قَصُّ الشَّارِبِ ، وَنَتْفُ الإِبطِ ، وَتَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ ، وَالاسْتَحْدَادُ ، وَالخِتَانُ » .

---

١٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* المعتمر ، هو ابْنُ سليمان التيمىّ .

أخرج له الجماعةُ ..

وثقهُ ابْنُ معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « صدوقٌ » ، وابنُ سعْد وغيرُهُمْ .

قال أحمدُ :

« ما كان أحفظ معتمر بن سليمان ! ، قلَّ ما كُنَّا نسأَلُهُ عن شىءٍ إلَّا عنده فيه شىءٌ » .

وجرحُ يحيى القطان ، وابن خراشٍ له بأنه « سيىء الحفظ » غُلوٌّ ، وقد ردَّهُ الذهبىُّ بقوله :

« هو ثقةٌ مطلقاً » ، وهو كما قال :

* معمر بن راشد هو الحدانى ، أبو عروة البصرىُّ ، نزيلُ اليمن أخرج له الجماعة ، وهو إمامٌ ، ثقةٌ ، نبيلٌ ، من أثبت الناس فى حديث =

= الزهرىّ ، غير أنه لما دخل البصرة لزيارة أمه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط - كما يقولُ الذهبىُّ فى « السير » (١٢/٧) .

وقال يحيى بْنُ معين :

« إذا حدثك معمر عن العراقيين ، فخالفه إلّا عن الزهرىّ ، وابن طاووس ، فإن حديثه عنهما مستقيمٌ » .

وقد نسبه بعضُهم إلى الغفلة استناداً إلى حكاية لا تصحُّ ، ذكرتها مع تفنيدها فى كتابى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٢٣١) .

* * *

وقد تقدّم تخريجُ الحديث . وأزيد هنا أن المصنف أخرجه فى « كتاب الزينة » (١٨١/٨) بذات السند هنا . والحمدُ لله .

« نَتْفُ الإبطِ »

١١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيْدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ : الخِتَانُ ، وَحَلْقُ العَانَةِ ، وَنَتْفُ الإبطِ ، وَتَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ » .

---

١١ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبي عبد الرحمٰن المكيُّ . أخرج له ابْنُ ماجة أيضاً .

روى عنه المصنفُ (٥٤) حديثاً ، ووثقه هو وأبُو حاتمٍ ، ومسلمة ابن قاسم . وقال الخليليُّ :

« ثقةٌ ، متفقٌ عليه » .

« حَلْقُ العَانَةِ »

١٢ - أَخْبَرَنَا الحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَ أَنَا أَسْمَعُ - ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِى سُفْيَانَ ، عَنْ نَّافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« الفِطْرَةُ : قَصُّ الأَظْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ ، وَحَلْقُ العَانَةِ » .

---

١٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* حنظلة بنُ أبى سفيان ، هو ابنُ عبد الرحمٰن بن صفوان الجُمحى المكىُّ .

أخرج لهُ الجماعةُ .

وثقهُ المصنفُ ، وأبو زرعة ، وأبو داود وغيرُهُم .

قال أحمد :

« ثقةٌ ثقةٌ » .

وقال ابنُ معين :

« ثقةٌ حجةٌ » .

وناهيك بذلك منهما .

* نافع ، مولى ابن عمر .

أخرج له الجماعةُ .

وهو ثقةٌ نبيل ، كما قال ابنُ خراش .

ووثقه المصنفُ ، وأحمد ، وابنُ معين ، فى آخرين .

قال الخليلىُ :

=

= « لا يُعرف له خطأ فى جميع ما رواه » .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١٠/٣٤٩ - فتح) ، وأحمدُ (٢/١١٨) ، وابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٧/ رقم ٥٤٥٤) ، والطحاويُّ فى « المشكل » (١/٢٩٦) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٢٣٩) ، وأبو أمية الطرسوسيُّ فى « مسند ابن عمر » (رقم - ٨٠) ، والبيهقىُّ (١/١٤٩) (٣/٢٤٤) من طرق عن حنظلة بن أبى سفيان ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن حنظلة جماعةٌ منهم :

« ابنُ وهبٍ ، والوليدُ بْنُ مسلمٍ ، ومكىُّ بن إبراهيم ، وإسحٰق بن سليمان » .

(**تنبيه**) هذا الحديث عزاه شيخُنا الألبانىُّ فى « الإرواء » (١/١١٢) للنسائى وابن حبان ، وفاته العزو للبخارىّ وهو أولٰى ، كما لا يخفى . والله أعلمُ .

« قَصُّ الشَّارِبِ »

١٣ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عَبِيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ يُوْسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ حَبِيْبِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

« مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِه ، فَلَيْسَ مِنَّا » .

---

١٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* عليُّ بْنُ حُجْرٍ ، هو ابنُ إياس السَّعْديُّ .

أخرج له الشيخان ، وأبو داود .

قال المصنِّفُ :

« ثقةٌ ، مأمونٌ ، حافظٌ » .

وقال الحاكمُ :

« كان شيخاً فاضلاً ثقةً » .

روى عنه المصنفُ (١٣٧) حديثاً .

* عبيدة بنُ حميد ، هو ابن صهيب التيميُّ ، أبو عبد الرحمٰن الكوفيُّ ، المعروف بـ « الحذَّاء » أخرج له الجماعة إلَّا مُسلماً .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، وابنُ سعدٍ ، وعثمانُ بن أبى شيبة ، والدَّارقطنىُّ ، فى آخرين .

* يوسفُ بْنُ صهيب ، هو الكنديُّ ، الكوفىُّ .

أخرج له أيضاً أبو داود ، والترمذيُّ .

قال أبو حاتمٍ ، والنسائىُّ : =

= « لا بأس به » .

ووثقهُ ابنُ معينٍ ، وأبو داود ، وعثمانُ بنُ أبى شيبة ، والفسوىُّ ، فى آخرين .

* حبيب بن يسار ، هو الكندىُّ ، الكوفىُّ :

أخرج له الترمذىُّ .

وثقهُ ابنُ معين ، وأبو زُرْعة ، وأبو داود .

* * *

أخرجه المُصنِّفُ فى « السنن الكبرى » (ج١/ق١/٣)[1] ، وفى « كتاب الزينة » (١٢٩/٨ - ١٣٠) ، ويأتى إن شاء الله برقم (٥٠٤٧) ، والترمذىُّ (٢٧٦١) ، وأحمدُ (٣٦٦/٤ ؛ ٣٦٨) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٢٦٤) ، وابنُ أبى شيبة (٣٧٦/٨ - ٣٧٧) ، ويعقوبُ بن سفيان فى « المعرفة » (٢٣٣/٣) ، وابنُ حبان (ج٧/ رقم ٥٤٥٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٠٣٣ ، ٥٠٣٤ ، ٥٠٣٦) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٣٦١/٦) ، والبيهقىُّ فى « الآداب » (٨٣١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٣٢٤/١١) ، وفى « الجامع » (٨٦٤) ، وأبو سعد السمعانى فى « أدب الإملاء » (٢٨) ، والقضاعىُّ فى « مسند الشهاب » (٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨) ، والمزىُّ فى « التهذيب » (٤٠٦/٥) من طُرُقٍ عن يوسف بن صهيب ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم به، قال الترمذىُّ : =

---

(١) قال فيها : أخبرنا عبد الله بن محمد بن إسحٰق ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن يوسف ابن صهيبٍ ، بسنده سواء .

= « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الحافظ فى « الفتح » (١٠/٣٣٧) :

« سندُهُ قويٌّ » .

وقد رواه هكذا جمعٌ من الثقات ، منهم :

« عبيدة بن حميد ، ويحيى القطان ، وجرير ، وأبو نُعيم ، وأبو أسامة ، ومعتمر بن سليمان ، ومحمد بن يوسف الفريابى ، ويعلى ابن عبيدة ، وأخوه محمد بن عبيدة ، وحمزة الزيات ، وشعبة بن الحجاج ، ومندل بن علىّ ، وعبدة بن سليمان » .

وخالفهم الربيعُ بنُ زيادٍ الهمدانىُّ الضبىُّ ، فرواه عن يوسف بن صهيبٍ ، عن زيد العمى ، عن ابن عمر .

* **قُلْتُ** : فخالفهم فى موضعين :

الأوَّلُ : أنه جعل شيخ يوسف بن صهيبٍ ، هو زيد العمى ، بدلاً من « حبيب بن يسار » .

الثانى : أنه جعل الحديث من « مسند ابن عمر » .

ذكره الدَّارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق٥٠/١) وقال :

« ورواه يحيى القطان ، ومعتمر بن سليمان ، وقيل : عن شعبة ، وغيرهم ، عن يوسف بن صهيبٍ ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم ، وهو الصوابُ »[1] اهـ . =

(١) قولُهُ : « وقيل : عن شعبة » يشير بهذا إلى ما رواه الخطيب فى « تاريخه » (١١/٣٢٤) من طريق محمد بن معاذ بن المستهل دران ، حدثنا مسدد بن مسرهد ، حدثنا يحيى ، حدثنا شعبة ، حدثنا يوسف بن صهيب به . قال الخطيب : تفرد برواية هذا الحديث « دران » عن مسدد هكذا ، ورواه غيرُهُ عن مسدد ، عن يحيى ، عن يوسف بن صهيب من غير ذكرٍ لشعبة ، وقيل هو الصوابُ » اهـ .

= * **قُلْتُ** : والربيع بْنُ زياد الهمدانيُّ ، قال فيه الذَّهبيُّ :
« ما رأيتُ لأحدٍ فيه تضعيفاً ، وهو جائزُ الحديث . وقال ابنُ عديٍّ : له عن يحيى بن سعيد والمدنيين أحاديث لا يتابع عليها » اهـ .
فمثله لا يقوى على مخالفة أحدٍ من المتقدمين ، فضلاً عن جميعهم .
وقد قال صالحُ بنُ محمدٍ فى « طبقات همدان » :
« لم يكن مشهوراً بالتحديث » .
ذكره فى « لسان الميزان » (٢/٤٤٤) .
وخالف الجماعة فى إسناده أيضاً ، خلَّادُ بْنُ يحيى الكوفيُّ ، فرواه عن يوسف بن صهيبٍ ، عن حبيب بن يسار ، عن أبى رملة ، عن زيد ابن أرقم مرفوعاً . فزاد فيه : « أبا رملة » .
أخرجه الطحاويُّ فى « المشكل » (٢/١٣٨) .
ورواية الجماعة أرجح ، وخلاد بنُ يحيى وإن كان ثقةً ، فقد كان يغلطُ قليلاً كما قال ابن نُمير .
وأبو رملة ، هو عبد الله بن أبى أمامة ، وهو صدوقٌ .
هذا :
وقد توبع يوسف بن صهيبٍ .
تابعه أثنان :
١ - الزبرقان السرَّاج ، عن حبيب بن يسار به .
أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٠٣٥) ، وفى « الصغير » (١/١٠٠) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٦/٢٣٦٠) من طريق مصعب بن سلّام ، عن الزِّبْرِقان السرَّاج ، عن حبيب بن =

= يسار[1] به .

قال الطبرانىُّ :

« لم يروه عن الزبرقان أبى بكر السرَّاج ، إلا مصعب بن سلّام » .

* **قُلْتُ** : وهذه الروايةُ خطأ .

فإن مصعب بن سلام أراد أن يقول : « يوسف بن صهيبٍ » ، فقال : « الزِّبْرِقان السرَّاج » ، انقلب عليه السندُ كما قال ابنُ عديٍّ .

ومصعب بن سلّام ، ضعّفه ابنُ معينٍ فى رواية ، ووهَّاهُ أبو داود وتكلَّم غيرُ واحدٍ فى حفظه .

والزبرقان بن عبد الله السرَّاج فى حديثه وهمٌ كما قال البخارىُّ .

٢ - زكريا بن يحيى البَدْىُّ ، عن حبيب بن يسار به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٥٢٦) من طريق جرير ابن عبد الحميد ، عن زكريا به .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن زكريا بن يحيى ، إلا جرير » .

* **قُلْتُ** : وزكريا هذا ، قال فيه ابنُ معينٍ :

« ليس بثقةٍ » .

* * *

قال الترمذىُّ :

« وفى الباب : عن المغيرة بن شعبة » . =

(١) وقع عند ابن عديٍّ : « .. الزبرقان السراج عن أبى رزين » .
قال ابنُ عديٍّ :
« وأظنُّ أنَّ أبا رزينٍ هذا ، هو حبيب بن يسار » .

= * **قُلْتُ** : أما حديث المغيرة بن شعبة فقد :

أخرجه أبو داود (١٨٨) ، والنسائيُّ فى « الوليمة » - كما فى « أطراف المزىّ » (٤٩٢/٨) - ، والترمذيُّ فى « الشمائل »[(١)] (١٣٦) ، وأحمدُ فى « مسنده » (٢٥٢/٤ - ٢٥٣ ، ٢٥٥) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٠/٤) من طريق مسعر بن كدامٍ ، عن أبى صخرة جامع بن شداد ، عن المغيرة بن عبد الله ، عن المغيرة بن شعبة ، قال : ضفتُ النَّبِىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ذات ليلةٍ ، فأمر بجنبٍ فشُوى ، وأخذ الشفرة ، فجعل يحِزُّ لى بها منه ، قال : فجاء بلالٌ فآذنهُ بالصلاة . قال : فألقى الشفرة ، وقال : « ماله ؟ ! تربت يمينُهُ » وقام يُصلى . وكان شاربى وفى ، فقصَّهُ لى على سواكٍ ، أو قال : « أقُصُّهُ لك على سواكٍ » ؟

والسِّياق لأبى داود .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ صحيحٌ .

والمغيرة بن عبد الله اليشكريُّ ، روى له مسلمٌ .

ووثقه العجلىُّ (١٧٧٩) ، وابنُ حبان .

وأخرجه الطحاويُّ (٢٢٩/٤) ، والبيهقىُّ (١٥٠/١) عن الطيالسىِّ ، وهذا فى « مسنده » (٦٩٨) من طريق المسعودىِّ ، ثنا أبو عونٍ محمد بن عبيد الله ، عن المغيرة بن شعبة أنَّ رجلاً أتى النَّبِىَّ صلى الله عليه وآله وسلّم طويل الشارب ، فدعا النبىُّ صلى الله عليه وآله وسلم بسواكٍ ، ثمَّ دعا بشفرةٍ فقصَّ شارب الرجل على سواكٍ . =

---

(١) عزاه الخطيبُ التبريزى فى « المشكاة » (٤٢٣٦) للترمذىّ ، وكان ينبغى تقييده بـ « الشمائل » فإن هذا الإطلاق يعنى أنه رواه فى « سننه » ، وليس كذلك .

= * **قُلْتُ** : وظاهر هذه الرواية يخالف الرواية الأولى ، ففى الأولى : أنَّ صاحب الحكاية هو المغيرة نفسُهُ ، وفى الثانية : أنَّ المغيرة يحكيها عن رجلٍ آخر ، واتحادُ المخرج ينفى التعدُّد . ولكن يمكن أن يقال : إن الراوى قد يُبهم نفسه لمصلحةٍ . غير أن سند هذه الرواية ضعيف من وجهين :

الأول : اختلاط المسعودىّ .

الثانى : أنَّ محمد بن عبيد الله لم يدرك المغيرة بن شعبة .

فقد قال أبو زُرْعة :

« محمد بن عبيد الله ، عن سعد : مرسلٌ » .

حكاه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « المراسيل » (ص - ١٨٤) .

ولئن كان ذلك ، فالمغيرةُ بنُ شعبة توفى قبل سعد بن أبى وقاص فقد قال غيرُ واحدٍ أنَّ المغيرة توفى سنة (٥٠) ، بل نقل الخطيبُ إجماع أهل العلم على ذلك . وأمَّا سعدُ بنُ أبى وقاصٍ - رضى الله عنه - فقيل توفى سنة (٥١) ، ولكن المشهور أنه توفى سنة (٥٥) حكى ذلك إبراهيمُ ابن المنذر ، وأبو بكر بنُ حفصٍ ، وابنُ سعدٍ ، فالتعويلُ على هذه الرواية والله أعلم ، وقد رجَّح الحافظ فى « الإصابة » (٨٣/٣) أنه توفى سنة (٥٥).

* * *

وفى الباب مما لم يذكرْهُ الترمذىُّ .

١ - حديث ابن عباسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه الترمذىُّ (٢٧٦٠) ، وأحمدُ (٣٠١/١) ، والسِّياق له ، وأبو يعلى (ج٥/ رقم ٢٧١٥) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٠/٤) ، وأبو الشيخ فى « أخلاق النبىِّ » (٢٧٩ - ٢٨٠) من=

= طريق الحسن بن صالحٍ ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباسٍ ، قال : « كان رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقُصُّ شاربه ، وكان أبوكم إبراهيمُ من قبله يقصُّ شاربه » .

وعند الطحاويُّ وأبي الشيخ :

« يجزُّ شاربه » .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

ووافقه الحافظُ فى « الفتح » (١٠/٣٤٧) .

أمَّا الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - فقال فى « شرح المسند » (٤/٢٦٠) :

« إسنادُهُ صحيحٌ » .

* قُلْتُ : لا ، والمانعُ من ذلك أن سماك بن حرب كان يُلقَّنُ فيتلقن ، وليس الحسنُ بنُ صالحٍ من قدماء أصحابه كشعبة مثلاً .

ولكن الحديث حسنٌ لشواهده الكثيرة .

ورواه زائدةُ بنُ قدامة عن سماك بسنده ، ولم يذكر شطره الثانى . أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « مصنفه » (٨/٣٧٩) وقد زاد المحقق فى السند : « عن ابن عباسٍ » بناءً على رواية المسند المتقدمة ، وهو تصرفٌ خطأ ، لأنه لا يجوز التصرفُ فى الأسانيد بمجرد المقارنة بالكتب الأخرى . فقد يكون زائدة أرسله مثلاً . والله أعلمُ .

ولابن عباسٍ فيه حديثٌ آخرٌ .

أخرجه أحمدُ (١/٢٤٣) ، وأبو القاسم الأصبهانى فى « الترغيب » (١٤٥٦) ، والخطابى فى « الغريب » (١/٢٢١) ، والطبرانيُّ فى=

= « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٢٢٤) من طريق إسماعيل بن عياشٍ ، أخبرنى ثعلبة بن مسلم ، عن أبى كعبٍ مولى ابن عباسٍ ، عن ابن عباسٍ ، عن النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنَّهُ قيل له : يا رسول الله ! لقد أبطأ عنك جبريلُ عليه السلامُ ؟ ! فقال : « ولم لا يبطىء عنى ؟ وأنتم حولى لا تستنُّون ، ولا تقلمون أظفاركم ، ولا تقصون شواربكم ، ولا تُنقون رواجبكم »[1] .

قال العراقىُّ فى « المغنى » (١/١٣٨) :

« فيه إسماعيل بنُ عياشٍ » !

* **قُلْتُ** : كذا قال - يرحمه الله تعالى - . !

فهو يُعلُّ الحديث بإسماعيل ، وهو غيرُ صوابٍ . لأن الآفة فى رواية إسماعيل أن يروى عن غير أهل الشام ، كالحجازيين مثلاً .

وثعلبةُ بنُ مسلم شامىٌّ .

وقد قال البخارىُّ وغيرُهُ :

« ما حدَّث عن أهل بلده ، فصحيحٌ » .

وعلَّةُ الحديث هى جهالةُ أبى كعبٍ ، مولى ابن عباسٍ .

قال أبو زُرْعة :

« لا يُسمى ، ولا يُعرف إلا فى هذا الحديث » .

ونقل الهيثمىُّ فى « المجمع » (٥/١٦٧) هذا القول أيضاً عن أبى حاتمٍ الرازىّ .

وقال فى « التعجيل » (١٣٨٤) : =

(١) الرواجب : هى البراجم ، وهى ما بين عقد الأصابع من داخلٍ .

= « فيه جهالةٌ » .
فالسندُ ضعيفٌ .
أمَّا الشيخُ أبو الأشبال ، فقال فى « تخريج المسند » (٣٢/٤) :
« إسنادُهُ حسنٌ ... وأبو كعبٍ لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو تابعىٌّ حاله على الستر حتى يتبين . فلذلك حسَّنَّا حديثه » اهـ .
* قُلْتُ : وغالبُ ما يُنتقد فيه الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - هو اعتمادُه على قاعدة ابن حبان فى إثبات العدالة ، وأنَّ الراوى الذى لا يُعرف بجرحٍ فهو على العدالة حتى يتبين فيه ما يخرجه عنها .
وهذا المذهب وصفه الحافظُ فى « مقدمة اللسان » بأنه :
« مذهبٌ عجيبٌ » ! !
ومذهبُ الجمهور يُخالفُهُ .
وإنما جرَّ ابن حبان إلى هذا القول ، أنه لا يعتبر الجهالة جرحاً ، خلافاً للجماهير . فإنه يأتى على الرجل الذى لا يعرفُ عنه شيئاً فيضعه فى « الثقات » ، وهاك أمثلةً على ذلك :
١ - قال فى (٣٧/٤) : « أبان . شيخٌ .. لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .
٢ - قال فى (٣٩/٤) : « الأزهر بن عبد الله .. إن لم يكن الحرازى ، فلا أدرى من هو » .
٣ - قال فى (١٢٦/٤) : « الحسن الكوفىُّ . شيخٌ .. لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .
٤ - قال فى (١٤٦/٤) : « الحكم ، يروى عن ابن عباس ... ثم قال : الحكم شيخٌ يروى عن أنس بن مالك ، ... لا أدرى من هما ،=

= ولا من أبوهما » .

٥ - قال فى (٣٨٤/٤) : « صيفى . شيخٌ ... إن لم يكن الأول فلا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

٦ - قال فى (١٤٣/٥) : « عباد القرشى ... إنْ لم يكن عباد بن عبد الله بن الزبير ، فلا أدرى من هو » .

٧ - قال فى (٢٠٧/٥) : « عطاء المدنى ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

٨ - قال فى (٤٩٧/٥) : « وقاص ... شيخٌ . لا أدرى من هو » .

٩ - قال فى (١٤٦/٦) : « جميل ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١٠ - قال فى (٢٤٩/٦) : « حضرمى ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١١ - قال فى (٢٢٦/٦) : « حنظلة ، شيخٌ يروى المراسيل ، لا أدرى من هو » .

١٢ - قال فى (٤١٨/٦) : « سهيل بن عمرو ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١٣ - قال فى (٤١/٨ - ٤٢) : « أحمد بن عبد الله الهمدانى ... إنْ لم يكن ابن أبى السفر ، فلا أدرى ابن من هو » .

١٤ - قال فى (١٨٨/٧) : « عمر الدمشقىُّ ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١٥ - قال فى (٢٩٤/٧) : « عكرمة ، شيخٌ يروى عن =

= الأعرج ، لستُ أعرفُهُ ولا أدرى من أبوهُ » .

* **قُلْتُ** : فهذا خمسة عشر موضعاً يُبين لك أن ابن حبان لا يعتبر الجهالة جرحاً ، ولعلى لو أنعمتُ النظر فى « الثقات » لوقفتُ على نماذج أخرى . وفيما ذكرتُه كفايةٌ .

وقد بدا لى شيءٌ هامٌ .

وهو أنَّ الجهالة لا تُعد جرحاً عند ابن حبان إذا كان الراوى عن ذلك المجهول ثقة ، فإن كان الراوى عن المجهول ضعيفاً ، فابنُ حبان يعترف بجهالته !

وقد وقعتُ على نصٍّ له فى ذلك .

ففى ترجمة « سعيد بن زياد » من « المجروحين » (١/٣٢٧ - ٣٢٨) قال : « والشيخُ إذا لم يرو عنه ثقة ، فهو مجهولٌ لا يجوز الاحتجاجُ به ، لأنَّ رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدلٍ عن حدِّ المجهولين إلى جملة أهلِ العدالة ، كأنَّ ما روى الضعيفُ وما لم يرو ، فى الحُكْمِ سيَّان » اهـ .

وقد تبَّين لى بالتتبُّع أنَّ الشيخ أبا الأشبال - رحمه الله - ينحو نحو ابن حبان .

فقال فى موضعٍ آخر من « تخريج المسند » (٣/٢١٦) :

« وأبو ميسرة ... فهذا تابعيٌّ لم يجرحه أحدٌ ، فهو على الستر والثقة » اهـ .

وله غيرُ ذلك كثيرٌ - يرحمه الله - وسأناقشه فى موضعه من كتابنا هذا إنْ شاء الله تعالى . =

= ٢ - حديثُ عبد الله بْنِ بُسْر ، رضى الله عنه .
أخرجه ابن عدىٍّ فى « الكامل » (٤٧٢/٢) من طريق منصور بن إسماعيل ، عن صفوان بن عمرو ، وأبى بكر بن أبى مريم ، وحريز بن عثمان ، عن عبد الله بن بُسر ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطُرُّ شاربه طرّاً » .
* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .
ومنصور بن إسماعيل ذكره العقيلُّى فى « الضعفاء » .
وأبو بكر بن أبى مريم ، وإنْ كان واهياً ، لكنه متابع كما هو ظاهر . والله أعلمُ .

* * *

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .
أخرجه البزَّارُ (جـ٣/ رقم ٢٩٦٩) من طريق عبد الرحمن بن مسهر ، ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصر رجلاً ، وشاربُهُ طويلٌ ، فقال : « ائتونى بمقصٍّ وسواكٍ » ، فجعل السِّواك على طرفه ، ثمَّ أخذ ما جاوز ..
قال البزَّارُ :
« لا نعلمُ رواه عن هشام إلَّا ابنُ مسهر ، ولم يتابع عليه ، وليس بالحافظ » .
* قُلْتُ : وهذا من الأدلَّة على تساهل البزّار رحمه الله فى النقد ، فإن عبد الرحمن بن مسهر هذا تركه أبو حاتمٍ والنسائُّى وغيرهما .
وقال البخاريُّ : « فيه نظر » .
أمَّا الهيثمى فقال فى « المجمع » (١٦٨/٥) : =

= « كذَّابٌ » .
مع أنَّه قال فى موضعٍ آخر (١٢٥/١٠) :
« ضعيفٌ » ! !

* * *

٤ – حديثُ عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٣٧٨/٨) حدثنا إسحٰق بنُ منصورٍ ، قال : حدثنا هريمُ ، عن ابن عجلان ، عن مكحول ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : « أُمِرْنا أن نبشر الشوارب بشراً » أى نحفها حتى تبين بشرتُها .

* **قُلْتُ** : ورجاله ثقات ، غير أنَّ مكحولاً لم يسمع من عبد الله ابن عمرو وقد قال أبو مُسْهر : « لم يسمع إلَّا من أنس وحده » !

٥ – حديثُ الحكم بن عمير الثمالى ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٣/ رقم ٣١٩٥) من طريق بقية ابن الوليد ، ثنا عيسى بن إبراهيم ، عن موسىٰ بن أبى حبيب ، عن الحكم ابن عمير الثمالى مرفوعاً : « قُصُّوا الشارب مع الشفاة » .

وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

فيه عنعنة بقية ، فقد كان يدلسُ التسوية .

وعيسى بن إبراهيم بن طهمان تركه أبو حاتم والنسائىُّ وغيرُهُما ..

* * *

٦ – حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانــىُّ فى « الأوسط » – كما فى « المجمــع » (١٧٠/٢) – ، والبزَّارُ (ج١/ رقم ٦٢٣) من طريق إبراهيم بن قدامة الجُمحى ، عن أبى عبد الله الأغر ، عن أبى هريرة ، أنَّ رسول الله =

= صلى الله عليه وآله وسلم كان يُقلِّمُ أظفاره ، ويقصُّ شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى الصلاة .

قال البزَّارُ :

« لا يروى هذا عن أبى هريرة من وجهٍ غير هذا . وإبراهيمُ بنُ قدامة مدنيٌّ ، تفرد بهذا ، و لم يُتابع عليه ، وإذا انفرد بحديثٍ فليس بحُجةٍ ، لأَنَّهُ ليس بمشهورٍ » اهـ . وأقرَّهُ الهيثميُّ فى « المجمع » (٢/١٧٠) .

وقال الذهبيُّ فى « الميزان » (١/٥٣) :

« خبرٌ منكرٌ » .

ولإبراهيم بن قدامة فيه سندٌ آخر .

أخرجه أبو نُعيم فى « معرفة الصحابة » (ق ١/٤٤) من طريق عبد الله بن صالح ، ثنا أبو مصعب ، ثنا إبراهيم بن قدامة ، عن عبد الله ابن محمد بن حاطب ، عن أبيه أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذُ من شاربه وظفره يوم الجمعة .

* **قُلْتُ** : وهذا الاختلاف فى سنده من إبراهيم هذا .

قال الذهبيُّ :

« لا يُعرف » .

وعبد الله بن صالح فيه ضعفٌ من قبل حفظه . وعبد الله بن محمد ابن حاطب لم أهتد إلى ترجمته . والله أعلمُ ..

التَّوْقِيْتُ فِى ذَلِكَ

١٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - ، عَنْ أَبِى عِمْرَانَ الجَوْنِى ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَاْلَ : « وَقَّتَ لَنَا رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِى قَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيْمِ الأَظْفَارِ ، وَحَلْقِ العَانَةِ ، وَنَتْفِ الإِبِطِ ، أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِيْنَ يَوْماً » .

وَقَاْلَ مَرَّةً أُخْرَى : « أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً » .

---

١٤ - إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ .

* جعفر بنُ سليمان ، هو الضُبعى ، أبو سليمان البصرىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلَّا البخارىَّ ففى « الأدب المفرد » .

وثقه ابنُ معينٍ ، وابنُ المدينى ، وابنُ سعد وقال : « فيه ضعفٌ » ، وابنُ حِبَّان .

وقال أحمدُ : « لا بأس به » .

وتكلَّم فيه البخارىُّ ، والسعدىُّ .

وقد اتُّهم بالرفض .

قال ابنُ حبان فى « الثقات » (٦/١٤٠) :

« حدثنا الحسن بن سفيان ، ثنا إسحٰق بن أبى كاملٍ ، ثنا جرير بن يزيد بن هارون ، بين يدى أبيه ، قال : بعثنى أبى إلى جعفر بن سليمان الضُبعى ، فقلتُ له : بلغنا أنك تسبُّ أبا بكرٍ وعُمر ؟ قال : أمَّا السبُّ فلا ، ولكن البُغض ما شئت ! ! قال : وإذا هو رافضىٌّ كالحمار ! ! » .

* **قُلْتُ** : إسحٰق بن أبى كامل ، لعله المترجم فى « الجرح والتعديل » =

= (٢٣٣/١/١) ، وقد قال فيه أبو حاتم : « صدوق » .
أما جرير بن يزيد بن هارون ، فلم أقف له على ترجمة ، ولكنه متابعٌ على هذه الحكاية .
قال ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٥٦٨/٢) :
« ثنا ابنُ ناجية ، سمعتُ وهب بن بقية يقولُ : قيل لجعفر بن سليمان : زعموا أنك تسُبُّ أبا بكرٍ وعُمر ! ؟ فقال : أمَّا السبُّ فلا ، ولكن بُغضاً يا لك .
ثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابُوريُّ ، ثنا أحمد بن محمد القطَّان ، قال : سمعتُ الخضر بن محمد بن شجاع يقول : قيل لجعفر بن سليمان ، بلغنا أنك تشتم أبا بكرٍ وعُمر ؟ ! قال : أما الشَّتْمُ فلا ، ولكن بُغْضاً يالك » !
* قُلْتُ : وابنُ ناجية ، هو عبد الله بن محمد بن ناجية .
قال الخطيبُ فى « تاريخه » (١٠٤/١٠) :
« كان ثقةً ثبتاً » .
وقال الذهبيُّ فى « السير » (١٦٤/١٤) :
« الإمامُ ، الحافظ ، الصادق ... كان إماماً حُجَّةً بصيراً بهذا الشأن ، له مسندٌ كبيرٌ » .
ووهب بن بقية ، أبو محمدٍ ثقةٌ حافظ ، يروى عن جعفر بن سليمان فهذا سندٌ صحيحٌ .
وأمَّا محمد بن نوح ، فقد وثقه أبو سعيد بن يونس وزاد : « حافظ » .
وقال الدَّارقطنيُّ :
« ثقةٌ مأمون ، ما رأيتُ كتباً أصحَّ من كتبه ، ولا أحسن » . =

= وانظر « سير النبلاء » (١٥/٣٤ - ٣٥) .
وأحمد بن محمد القطان هو ابن يحيى بن سعيد القطان .
قال ابنُ أبى حاتم :
« كان صدوقاً » .
وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال :
« كان متقناً » .
والخضر بن محمد بن شجاع الجزريُّ وثقه أحمدُ وابنُ حبان .
وقال أبو حاتمٍ : « ليس به بأس ، كان صدوقاً » .
وهذا سندٌ صحيحٌ أيضاً .
وقال العقيلُّى فى « الضعفاء » (١/١٨٩) :
« حدثنا محمد بن مروان ، قال : حدثنا أحمدُ بْنُ سنان ، قال : حدثنى سهل بن أبى حدويْه ، قال : قُلت لجعفر بن سليمان : بلغنى أنك تشتُمُ أبا بكرٍ وعُمر ؟ فقال : أما أشتُمُ فلا ، ولكن البغضُ ما شئت ! ! » .
وهذا سندٌ رجالُهُ ثقات خلا شيخ العقيلّى محمد بن مروان القرشّى فلم أقف له على ترجمة . وأحمد بن سنان وثقه النسائُّى ، وأبو حاتم وزاد « صدوق » والدارقطنُّى ، والحاكم وزاد « مأمون » وغيرهم .
وسهل بن أبى حدويْه ، كذا وقع « حدويه » بالحاء المهملة ، ووقع فى « الجرح والتعديل » (٢/١/١٩٧) : « سهل بن حسان بن أبى خدويه » بالخاء المعجمة ، وقال : « كان من الحفاظ تقادم موتُهُ » .
* **قُلْتُ** : فيُلاحظُ من هذه الأسانيد أن القصة ثابتةٌ على جعفرٍ والأحاديث المرفوعة تثبتُ بمثل هذه الأسانيد . =

= وقد أجاب عنها العلماء بجوابين :

* **الأول** : قول الذهبيِّ فى « السير » (١٩٨/٨) :

« هذا غيرُ صحيحٍ عنه » !

فهذا من الذهبىّ فيه نظر ، ولعله اتكأ على سند ابن حبان المتقدم فقط ! وقد ذكرتُ أسانيد أخرى صحيحة !

* **الثانى** : قال ابنُ عديٍّ :

« سمعتُ السَّاجى يقولُ : وأما الحكاية التى رويت عنه ، إنما عنى به جارين كانا له ، وقد تأذَّى بهما ، يُسمى أحدهما أبا بكرٍ والآخر عُمر ، فسئل عنهما ، فقال : السبُّ لا ، ولكن بُغْضَاً يالك ! ، ولم يَعْنِ به الشيخين ، أو كما قال » اهـ .

* **قُلْتُ** : لم تطمئن نفسى لمثل هذا التأويل ، والحكاية لطرافتها تبدو غريبة ، لأن جعفراً كان معروفاً بالتشيع ، فإذا سأله سائلٌ عن رأيه فى أبى بكرٍ وعمر ، فلا ينصرف الذِّهنُ إلا إلى الشيخينَ ، وهذا بدهىٌّ لا يحتاج إلى شرح !

وقد علق الذهبىُّ على هذه الحكاية فقال فى « الميزان » :

« قُلْتُ : ما هذا ببعيدٍ ، فإن جعفراً قد روى أحاديث فى مناقب الشيخين رضى الله عنهما ، وهو صدوقٌ فى نفسه ، وينفرد بأحاديث عُدَّتْ مما يُنْكر » اهـ .

ويمكن أن يقال : لعل هذا السبَّ كان فى مبدأ أمره ، ثمَّ أقلع عن ذلك ، وأراد أن يبرهن على صدق إقلاعه هذا فروى أحاديث كانت عنده فى فضائل الشيخين أبى بكرٍ وعمر رضى الله عنهما . أضف إلى ذلك أنه لم يكن داعيةً إلى مذهبه . =

....

= قال ابن حبان :

« وكان جعفر من الثقات فى الروايات ، غير أنه كان ينتحلُ الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه . وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أنَّ الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعةٌ ، ولم يكن يدعو إليها ، الاحتجاجُ بخبره جائزٌ » اهـ .

* أبو عمران الجَوْنىُّ . اسمه عبد الملك بن حبيب ، وهو بصرىٌّ .

أخرج له الجماعةُ .

ووثقه ابن معين ، وابنُ سعدٍ .

وقال أبو حاتمٍ :

« صالحٌ » .

وقال المصنِّفُ :

« لا بأس به » .

* * *

والحديث أخرجه مسلمٌ (٥١/٢٥٨) ، وأبو عوانة (١/١٩٠) ، والترمذىُّ (٢٧٥٩) ، وابنُ ماجة (٢٩٥) وعلىُّ بن الجعد فى « مسنده » (٣٤١٧) ، والبيهقىُّ (١/١٥٠) من طريق جعفر بن سليمان ، عن أبى عمران ، عن أنسٍ .

قال العقيلىُّ :

« فى حديث جعفرٍ هذا نظرٌ » .

وقال ابنُ عبد البر :

« لم يروه إلا جعفر بن سليمان ، وليس بحُجَّةٍ لسوء حفظه ، وكثرة غلطه » !! . =

= * **قُلْتُ** : كذا قال ابنُ عبد البرِّ – يرحمه اللَّهُ تعالى – !

وفى قوله نظرٌ من وجهين :

* **الأول** : أنَّ جعفراً لم يوصف بسوء الحفظ ، ولا بكثرة الغلط .

إنما قال البخاريُّ :

« يخالِفُ فى بعض حديثه » .

وقال السعديُّ :

« روى أحاديث منكرة ، وهو ثقةٌ متماسك »

فهذا لا يعطي سوء الحفظ ولا كثرة الغلط كما ادعى ابن عبد البر والقولُ فيه ما قال البخاريُّ رحمه الله . فإن خالف من هو أوثق منه ترجح عليه المخالف له ، أمَّا إذا انفرد و لم يخالفهُ أحد فهو مقبولٌ ، فإن توبع فذلك أقوى .. وقد توبع كما يأتى .

أمَّا قول الجُوْزجَانى :

« روى أحاديث منكرة »

فأظُنُّه يعنى أحاديث فى فضائل عليٍّ رضى الله عنه ، وكان الجوزجانى يحمل على كل متشيعٍ ، يدلُّ عليه آخر كلامه : « وهو ثقةٌ متماسكٌ » وناهيك بهذا التوثيق من الجوزجانى .

وقد زعم السيد صبحى البدرى السامرائى فى مقدمته على كتاب « أحوال الرجال » (ص ١٦) أن الجوزجانى لم يكن ناصبياً ، واستدلَّ على ذلك بأدلَّةٍ واهية على التحقيق ، سأناقشها – إن شاء الله – فى ترجمة الجوزجانى من هذا الكتاب .

ولو سلَّمنا أن جعفر بن سليمان روى أحاديث مناكير – على الجادَّة من هذه الكلمة – فهذا لا يعطى سوء الحفظ ولا كثرة الغلط . =

= والله الموفق .

* * **الوجه الثانى** : أنَّ جعفراً لم يتفرَّدْ به .

فتابعه صدقةُ بنُ موسىٰ ، صاحبُ الدقيق ، حدثنا أبو عمران الجونى ، عن أنسٍ بنحوه .

أخرجه أبو داود (٤٢٠٠) ، والترمذيُّ (٢٧٥٨) وعلىّ بن الجعد فى « مسنده » (٣٤١٣ - ٣٤١٥) ، وأحمدُ (٣/١٢٢ ، ٢٠٣ ، ٢٥٥) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٤/١٣٩٤) وأبو يعلى (ج٧/رقم ٤١٨٥) ، والبيهقىُّ (١/١٥٠) ، والخطيبُ فى « الجامع » (٨٦٥) .

قال الترمذيُّ :

« هذا - يعنى حديث جعفر - أصحُّ من حديث صدقة ، وصدقةُ بْنُ موسىٰ ليس عندهم بالحافظ » .

* * **قُلْتُ** : يستشهد بحديثه فى المتابعات .

وقد أخرجه الطيالسىُّ فى « مسنده » (٢١٤١) قال : حدثنا جعفر ابن سليمان ، عن صدقة ، عن أبى عمران ، عن أنسٍ ..... فذكره .

كذا وقع السندُ . وظنِّى أنه خطأ ، وصوابُهُ عندى .

« جعفر بن سليمان وصدقة » ، لأنى لم أقف على ما يثبت رواية جعفر عن صدقة . وشىءٌ آخر ، وهو أن صدقة من شيوخ الطيالسىّ وقد قال ابنُ عدىّ :

« ما أعلمُ رواهُ عن أبى عمران غيرهما »

* * *

إِحْفَاءُ الشارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللِّحَىٰ

١٥ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ - هُوَ ابْنُ سَعِيْدٍ - ، عَنْ عُبَيْدِ الله ، أَخْبَرَنِى نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« أَحْفُوا الشَّوارِبَ ، وَأَعْفُوا اللِّحَىٰ » .

---

١٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* عبيد اللّه بنُ سعيدٍ ، هو ابن يحيى بن برد اليشكريُّ ، أبو قدامة السَّرْخسِيُّ . أخرج له الشيخان أيضاً .
روى عنه المصنِّفُ (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه :
« ثقةٌ ، مأمونٌ ، قلَّ من كتبنا عنه مثله » .
وقال ابنُ عبد البرِّ : « أجمعوا على ثقته » .
* عبيد الله هو ابن عمر بن حفصٍ ، أبو عثمان.أحد الفقهاء السبعة المشهورين .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ، نبيلٌ ، جليلٌ .
قال أحمدُ بْنُ صالح :
« عبيدُ الله أحبُّ إلَىَّ من مالكٍ فى حديث نافعٍ » !

* * *

وللحديث طرقٌ عن ابن عمر ، رضى اللَّهُ عنهما :

١ - نافع ، عن ابن عمر .
وله عن نافعٍ طرقٌ : =

= أ - عبيد الله بن عمر ، عنه .

أخرجه البخاريُّ (١٠/٣٥١ - فتح) ، ومسلمٌ (٢٥٩/٥٢) ، وكذا أبو عوانة (١/١٨٩) ، والمصنِّفُ فى « كتاب الزينة » (٨/١٨١-١٨٢) ، والترمذيُّ (٢٧٦٣) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٨/٣٧٦) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٠) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (٦٥٤) .

ب - أبو بكر بن نافعٍ ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٢٥٩/٥٣)، وأبو داود (٤١٩٩)، والترمذيُّ (٢٧٦٤)، وأبو عوانة فى « صحيحه » (١/١٨٩) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٢٣٩) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٠) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٦/٢٤٧)، وفى « الجامع » (٨٦٣)، والبيهقيُّ فى « السنن » (١/١٥١) ، وفى « الآداب » (٨٣٠) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١٢/١٠٧) جميعاً من طريق مالكٍ ، وهذا فى « موطئه » (٢/٩٤٧/١) عن أبى بكر بن نافع، عن أبيه نافعٍ، عن ابن عمر ، عن النبِّى صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه أمر بإحفاء الشوارب ، وإعفاء اللِّحى .

وقد رواه عن مالك هكذا جماعةٌ من أعيان أصحابه ، منهم :

« عبدُ الله بنُ مسلمة القعنبيُّ ، وقتيبةُ بنُ سعيد ، ويحيى بنُ يحيى ، وابنُ وهبٍ ، وإسماعيل بن إبراهيم ، وأبو مصعبٍ ، ومُطرِّف ، ومحمدُ بْنُ حرب بن سليمان » .

وخالفهم النعمانُ بنُ عبد السلام ، فرواه عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . هكذا على الجادَّةِ ، ولم يذكر : « أبا بكر بن نافع ».أخرجه أبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (٢/٦٧،٢٧٨)، والخطيبُ فى « التلخيص » (١/٥٤٧) من طريق الحجاج بن يوسف ، عن النعمان به . =

= * **قُلْتُ** : والنعمانُ بْنُ عبد السلام وإنْ كان ثقةً ، لكنه لا يقوى على مخالفة عامة أصحاب مالك ، وفيهم من اشتهر بملازمته .

نعم ، لم يتفرد النعمانُ بذلك .

بل تابعه ابنُ وهب ، عن مالك ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر .أخرجه الطحاويُّ (٤/٢٣٠) قال : حدثنا ابنُ أبى عقيل ، قال : ثنا ابنُ وهبٍ به لكن رواه يونُس وغيرُهُ عن ابن وهبٍ مثل رواية الجماعة .

فظاهر الاختلاف أنه ممن روى عن ابن وهبٍ ، ورواية الجماعة أصحُّ .

ثمَّ رأيتُ - بعدُ - الدَّارقطنىَّ جزم بذلك فى «العلل» (جـ٢/ق ٩٠/٢) وساق وجوهاً أخرى من الاختلاف . فللَّه الحمدُ .

جـ - عمرُ بْنُ محمد ، عنه .

أخرجه البخاريُّ (١٠/٣٤٩ - فتح) ، ومسلمٌ (٢٥٩/٥٤) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١٢/١٠٧) .

زاد البخاريُّ :

« وكان ابنُ عمر إذا حجَّ أو اعتمر ، قبض على لحيته ، فما فضل أخذه » .

د - أبو معشر ، عنه .

أخرجه أبو يعلى (ج ١١/رقم ٦٥٨٨) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٧/٢٥١٧) وسندُهُ ضعيفٌ . وأبو معشر اسمه نجيح ، وهو ضعيفٌ .

٢ - ميمون بن مهران ، عن ابن عُمر

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/رقم ١٠٥٥) قال : حدثنا أحمدُ ، قال : حدثنا النفيلىُّ ، قال : قرأتُ على معقل بن عبيد الله ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عمر ؛ قال : ذكر رسولُ الله صلى الله=

= عليه وعلى آله وسلم المجوس ، فقال : إنَّهم يوفرون سبالهم ، ويحلقون لحاهُم ، فخالفوهم » .

* **قُلْتُ** : أمَّا شيخُ الطبرانىّ أحمد بن صالح ، فلم أقف له على ترجمةٍ.
والنفيلىُّ هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن على بن نُفيل ، وهو ثقةٌ مأمونٌ .
ومعقل بن عبيد الله ، صدوقٌ حسنُ الحديث . وميمونُ بْنُ مهران ثقةٌ. فهذا الطريق قوىٌّ فى المتابعات .

٣ - عبدُ الرَّحمٰن بنُ علقمة ، عن ابْنِ عُمر .

أخرجه أحمد (٥٢/٢) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (٣٢٣/١/٣) ، وأبو يعلىٰ فى « مسنده » (ج١٠/رقم ٥٧٣٨) من طريقين عن سفيان ، قال : سمعتُ عبد الرَّحمٰن بن علقمة .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ .
وسفيانُ ، هو الثورىُّ .
وعبدُ الرَّحمٰن بنُ علقمة وثقهُ المُصنِّف ، وابنُ مهدى وقال : « كان من الأثبات الثقات » ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان ، وابنُ شاهين .

* * *

* **قُلْتُ** : وفى الباب عن جماعةٍ من الصحابة :

١ - حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه .

وللحديث طرقٌ عنه :

١ - عبدُ الرَّحمٰن مولى الحرقة ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٥٥/٢٦٠) ، وأبو عوانة (١٨٨/١) ، وأحمدُ (٣٦٥/٢ ، ٣٦٦) ، والطحاوىُّ فى « الشرح » (٢٣٠/٤) ، والبيهقىُّ (١٥٠/١) من طريق العلاء بن عبد الرَّحمٰن ، عن أبيه =

= عبد الرَّحمٰن ، عن أبى هريرة مرفوعاً :

« أحفوا الشوارب ، وأعفوا اللِّحى ، خالفوا المجوس » .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرَّحمٰن ، عنه .

أخرجه أحمد (٣٥٦/٢ ، ٣٨٧) ، والبخاريُّ فى « الكبير » (٤٠/١/١) ، والبزَّار (ج٣/ رقم ٢٩٧١) ، والطبرانىُّ فى « الصغير » (١٦/٢ - ١٧) ، والطحاوىُّ (٢٣٠/٤) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٣١٧/٥) من طرق عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « أعفوا اللِّحى ، وخُذوا الشوارب » .

زاد أحمدُ فى روايةٍ :

« وغيروا شيبكم ولا تشبهوا باليهود ولا النصارى » .

وقد رواه عن أبى سلمة :

« ابنُه عمر ، ويحيى بن أبى كثير ، ومحمد بن عبد الله بن أبى مريم » وبعضهم فيه كلام ، ولكن المتابعات تقوى أمرهم .

٣ - سعيدٌ المقبرىُّ ، عنه .

أخرجه أبو يعلى (ج١١/ رقم ٦٥٨٨) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٥١٧/٧) من طريق أبى معشر ، عن سعيد المقبرىّ، عن أبى هريرة ، قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم أنْ نأخذ من الشوارب ، ونُعفى اللِّحى .

وسندُهُ ضعيف لأجل أبى معشر السندى . وقد تقدم حاله قريباً .

٤ - الوليدُ بنُ رباحٍ ، عنه .

أخرجه البزَّار (ج٣/رقم ٢٩٧٠) قال : حدثنا زريق بنُ السخت ، ثنا محمد بن عمر بن واقد ، عن كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح ،=

....

= عن أبى هريرة مرفوعاً : « إنَّ أهل الشرك يعفون شواربهم ، ويُحفون لحاهُمْ ، فخالفوهم ، فأعفوا اللِّحى ، وأحفوا الشوارب » .

* **قُلْتُ** : وهذا الحديث مما فات الهيثميَّ فى « المجمع » (١٦٦/٥) أن ينسبه للبزّار ، ونسبه للطبرانىّ بإسنادين كما للبزار .

أمَّا شيخُ البزَّار ، فقال الهيثميُّ فى موضعٍ آخر (٢٦٣/٦) :

« زُريق بْنُ السخت ، لم أعرفُهُ » .

كذا قال !

وقد ترجمه ابنُ ماكولا فى « الإكمال » (٥٦/٤ - ٥٧) وقال :

« حدَّث عن إسحٰق بن يوسف الأزرق ، وبشير بن زاذان ، وغيرهما روى عنه أحمدُ بْنُ عمرو البزار ، وأبو عمر النيسابوريُّ يوسف بن يعقوب ، والحسين بن محمد بن محمد بن عفير الأنصارىّ ، وغيرُهُم ، وقيل فيه :

بتقديم الراء على الزاى ، والأولُ أصحُّ ، والبزَّارُ أحفظُ » اهـ .

ثمَّ رأيتُهُ فى « الثقات » (٢٥٦/٨) لابن حبان ، قال :

« ثنا عنه شيوخُنا ... مستقيمُ الحديث إذا روى عن الثقات » اهـ .

ومحمد بن عمر بن واقد ، هو الواقديُّ .

وهو واهٍ جدّاً ، متروكٌ وقد كذَّبه كثير من النقاد وسقتُ حاله بتوسُّعٍ فى كتابى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم) .

وكثير بن زيد مختلفٌ فيه ، ولا بأس به كما قال أحمدُ وغيرهُ.والوليدُ بْنُ رباح حسنُ الحديث كما قال البخاريُّ .

فالسندُ ضعيفٌ جداً لأجل الواقدى . والله الموفق . =

....

٢ - حديث أنس بن مالكٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه البزَّارُ (ج٣/ رقم ٢٩٧٢) ، والطحاويُّ (٢٣٠/٤) من طريق الحسن بن أبى جعفر ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ مرفوعاً : « خالفوا على المجوس ، جُزُّوا الشوارب ، وأوفوا اللِّحى » .

زاد الطحاويُّ :

« ولا تشبهوا باليهود » .

قال الهيثميُّ (١٦٦/٥) :

« فيه الحسن بن أبى جعفر ، وهو ضعيفٌ متروكٌ »

* * *

٣ - حديث أبى أمامة ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه أحمدُ (٢٦٤/٥ - ٢٦٥) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٩٢٤) من طريق زيد بن يحيى بن عبيد ، ثنا عبد الله بن العلاء بن زبر ، حدثنى القاسم ، قال : سمعتُ أبا أمامة ... فذكر حديثاً ، وفيه :

« فقُلْنا : يا رسول الله ! إنَّ أهل الكتاب يقصون عثانينهم ، ويوفرون سبالهم . قال : فقال النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

« قصوا سبالكم ، ووفروا عثانينكم ، وخالفوا أهل الكتاب »[1].

قال الهيثميُّ (١٣١/٥) : =

---

(١) السِّبال : هى الشوارب . والعثانين : هى اللِّحى .

= « رجالُ أحمد رجالُ الصحيح ، خلا القاسم وهو ثقةٌ ، وفيه كلامٌ لا يضرُّ » .

* **قُلْتُ** : وزيد بن يحيى ليس من رجال الصحيح ، كما نبه عليه شيخُنا فى « حجاب المرأة » (ص -٩٤) .

والحديث حسَّنه الحافظُ فى « الفتح » (١٠/٣٤٨) .

* * *

٤ - حديث جابر بن عبد الله ، رضى اللَّهُ عنهما .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٨/٣٧٩) قال : حدثنا عائذُ ابنُ حبيبٍ ، عن أشعث ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، قال : « كُنَّا نؤمر أن نوفى السِّبال ، ونأْخُذ من الشوارب » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وأشعث هو ابن سوار ، وهو ليِّنُ الحديث مع صدقه .

وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنه .

وقد رواه عبد الملك بن أبى سليمان ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ولكن بلفظ : « كُنَّا نُعفى السِّبال ، إلَّا فى حجٍّ أو عمرةٍ » .

أخرجه أبو داود (٤٢٠١) حدثنا ابنُ نُفيلٍ ، حدثنا زهيرٌ ، قرأتُ على عبد الملك بن أبى سليمان به .

قال الحافظ فى « الفتح » (١٠/٣٥٠) :

« سندُهُ حسنٌ » !!

كذا قال ! وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنه .

* * *

٥ - حديثٌ يرويه المهدىُّ ، قال : حدثنى أبى ، عن أبيه ، عن=

= جدِّه ، عن آبائه ، قالوا : قدم على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفدٌ من العجم ، قد حلقوا لحاهم ، وحفوا شواربهم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « خالفوا عليهم ، فحفوا الشوارب ، وأعفوا اللحى » قال : والحفُّ أنْ يؤخذ على طُرَّة الشفة .

أخرجه ابنُ النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (٨٩/٢) وسندُهُ ضعيفٌ مجهولٌ . واللَّهُ أعلمُ .

* * *

٦ - ومن مرسل عبيد الله بن عتبة ، قال :

جاء رجلٌ من المجوس إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وحلق لحيته ، وأطال شاربه . فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ما هذا ؟ » قال : هذا فى ديننا !! قال : « فى ديننا أن نجزَّ الشارب ، وأنْ نُعفى اللِّحية » .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٣٧٩/٨) قال : حدثنا جعفر بن عون ، قال : أخبرنا أبو العميس ، عن عبد الحميد بن سهل ، عن عبيد الله بن عتبة به وهذا مرسلٌ صحيحُ الإسناد إلى عبيد الله . ويقال : « عبد الله » .

* * *

الإِبْعَادُ عِنْدَ إِرادَةِ الحَاجَةِ

١٦ - أَخبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الخَطْمِيُّ ، عُمَيْرُ بْنُ يَزِيْدَ ، قالَ : حَدَّثَنِى الحَارِثُ بْنُ فُضَيْلٍ ، وَعُمَارَةُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ أَبِى قُرَادٍ ، قَالَ :

« خَرَجْتُ مَعَ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الخَلَاءِ ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ الحَاجَةَ أَبْعَدَ » .

---

١٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* أبو جعفر الخطميُّ ، هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب أخرج له أصحابُ السنن ووثقهُ ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ نميرٍ ، والعجليُّ ، وغيرُهُم .

قال عبد الرَّحمٰن بن مهديّ :

« كان أبو جعفر ، وأبوه ، وجدُّه يتوارثون الصدق ، بعضُهم عن بعضٍ » .

* الحارث بن فضيل ، هو الخطميُّ أبو عبد الله المدنيُّ .

أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة .

وثقه ابنُ معين ، والمصنفُ ، وابنُ حبان .

وروى مهنأ عن أحمدٍ ، قال :

« ليس بمحفوظ الحديث » .

وقال أبو داود ، عن أحمدٍ :

« ليس بمحمود الحديث » .

=

....

= * **قُلْتُ** : ولم أر من جرحه ، ولا أدرى : هل تصحَّفت كلمة « محمود » عن « محفوظ » أم لا ؟!

مع أنَّ معناهما قريبٌ .

فلعلّ أحمد قصد بقوله : « ليس بمحفوظ الحديث » أنه لم يكن له كثير حديثٍ . وهذا شبيهٌ بقول ابن معين فى الراوى : « مُظْلمٌ » يعنى ليس مشهوراً فى الحديث كغيره .

ففى ترجمة عبد الله بن همام ، قال ابن معين : « مظلمٌ » .

قال النباتى :

« قولُ ابن معين : مظلمٌ ، يعنى أنه ليس بالمشهور » .

* عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاريُّ ، أبو عبد الله .

أخرج له أصحابُ السنن ووثقهُ المصنفُ ، وابنُ سعدٍ .

أمَّا ابنُ حزمٍ ، فقال :

« مجهولٌ ، لا يُدْرى مَنْ هُوَ !! »

وقد رددتُه عليه فى « الجَزْمُ بشذوذ ابْنِ حزم » .

* عبد الرَّحمٰن بن أبى قراد ، صحابىٌ ليس له عند المصنف سوى هذا الحديث .

قال مسلمٌ ، وأبو الفتح الأزدىُّ :

« تفرّد عمارة بن خزيمة بالرواية عنه » كذا قالا ! وروايةُ المصنف هنا تردُّ عليهما .

* * *

والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٤) ، وأحمدُ (٣/٤٤٣ - ٤/٢٢٤، ٢٣٧) ، وابنُ خزيمة فى « صحيحه » (ج١/ رقم ٥١) ،=

....

= وعبد الله بن أحمد فى « زوائد المسند » (٤/٢٢٤) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد القطّان بإسناده سواء .

وفى لفظٍ لأحمد :

« خرجتُ مع النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم حاجّاً ، فرأيتُهُ خرج من الخلاء فاتبعته بالإداوة أو القدح ، فجلستُ له بالطريق ، وكان إذا أتى حاجته أَبْعَدَ » .

وقد رواه عن يحيى القطان جماعة من أصحابه ، منهم :

« أحمدُ بنُ حنبلٍ ، ويحيى بنُ معين ، وعفان بنُ مسلمٍ ، ومحمد بنُ بشَّارٍ ، وعمرو بْنُ عليٍّ ، وابنُ أبى شيبة » .

* * *

١٧ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنِ الْمُغِيْرَة ابْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبَ أَبْعَدَ . قَالَ : فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ وَهُوَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَقَالَ : « ائْتِنِي بِوَضُوْءٍ » ، فَأَتَيْتُه بِوَضُوْءٍ ، فَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

قَالَ الشَّيْخُ : « إِسْمَاعِيْلُ هُوَ ابْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيْرٍ الْقَارِئُ » .

---

١٧ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ..

* إسماعيل : هو ابن جعفر بن أبى كثير ، كما قال ابنُ السُّنى فى آخر الحديث، أخرج له الجماعة .

وثقهُ ابنُ معين ، وأحمدُ ، والمصنفُ ، وابن المدينى ، وأبو زُرْعة فى آخرين ..

* محمد بن عمرو ، هو ابن علقمة بن وقاص اللَّيثُّى .

روى له أصحاب السنن ، والبخاريُّ مقروناً بغيره ، ومسلمٌ فى المتابعات .

وقد ذكرتُ شيئاً مفصلاً عنه فى « جنة المرتاب » فليراجع .

وحديثُهُ حسنٌ ، لما عنده من بعض ضعفٍ فى حفظه .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (رقم ١) ، وابنُ ماجة (٣٣١) ، والترمذيُّ (٢٠)، والدَّارميُّ (١/١٦٩)، وابنُ خزيمة (ج١/رقم ٥٠)، وأحمدُ (٢٤٨/٤) وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٠) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٢٧) ، والحاكمُ (١٤٠/١) ، والبيهقيُّ (٩٣/١) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٧٣/١) من طُرُقٍ عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن المغيرة بن شعبة . =

= وقد رواه عن محمد بن عمرو جماعةٌ ، منهم :
« إسماعيل بن جعفر ، ويزيدُ بن هارون ، والدَّراوردىُّ ، وعبد الوهاب الثقفى ، ويعلى بن عبيد ، ومحمد بن عبيد » .
قال الترمذىُّ :
« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .
وقال الحاكمُ :
« صحيحٌ على شرط مسلمٍ » ووافقه الذهبىُّ !!
* **قُلْتُ** : لا ، ومحمد بن عمرو لم يخرج له مسلمٌ احتجاجاً ، إنما فى المتابعات ، كما تقدَّم ذكرُهُ ، فلا يكون على شرطه . والله الموفق .
وله طريق آخر عن المغيرة .
أخرجه الدارمىُّ (١/١٣٤) ، وأحمدُ (٤/٢٤٩-٢٥٠)، مطوّلاً ، وعبدُ بْنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٣٩٥) وابن المنذر (ج١/ رقم ٢٥١) من طريقين عن محمد بن سيرين ، عن عمرو بن وهبٍ ، عن المغيرة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أنَّه كان إذا تبرز ، تباعد » والسِّياقُ للدارمىّ ، وقال : « هو الأدبُ » .
وسندُهُ صحيحٌ .. وصحَّحه النووىُّ فى « المجموع » (٢/٧٧) .

* * *

قال الترمذىُّ :
« وفى الباب عن عبد الرحمن بن أَبى قراد ، وأبى قتادة ، وجابر ، ويحيى بن عبيد ، عن أبيه ، وأبى موسى ، وابن عباسٍ ، وبلال بن الحارث » .
=

= ١ - حديث عبد الرَّحمٰن بن أبى قراد ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : مرّ تخريجه برقم (١٦) .

* * *

٢ - حديث أبى قتادة ، رضى الله عنه .
* قُلْتُ : لم أقف عليه .

* * *

٣ - حديث جابر بن عبد الله الأنصاريُّ ، رضى الله عنهما .
أخرجه أبو داود (رقم ٢) ، ومن طريقه الخطابى فى « المعالم » (١/٩) والبغوى فى « شرح السنة » (١/٣٧٤) ، وابنُ ماجة (٣٣٥) ، والحاكمُ (١/١٤٠) ، والبيهقيُّ (١/٩٣) من طريق إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، أنَّ النبيَّ صلى اللَّهُ عليه وعلى آله وسلم « كان إذا أراد البراز ، انطلق حتى لا يراه أحدٌ » .
* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .
وإسماعيل بن عبد الملك ، ضعّفه الأكثرون .
قال أبو حاتم :
« ليس بقوىّ ٍفى الحديث ، وليس حدُّهُ التركُ » وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنهُ . واللَّهُ أعلمُ .
وقال النوويُّ فى « المجموع » (٢/٧٧) : « إسناده فيه ضعفٌ يسيرٌ ، وسكت عليه أبو داود فهو حسنٌ عنده » !!

* * *

٤ - حديثُ ابْنِ عباس ، رضى اللَّهُ عنهما .
أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » عن ابن عباسٍ ، قال : =

= « كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم إذا أراد الحاجة أَبْعَدَ ، فانطلق ذات يوم لحاجته ، ثمَّ توضأ ولبس أحد خُفَّيْه ، فجاء طائرٌ أخضر ، فأخذ الخُفَّ الآخر ، ثمَّ ارتفع به ، ثمَّ ألقاهُ ، فخرج منه أسودُ سالخٌ ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « هذه كرامةٌ أكرمنى اللَّهُ بها » ، ثمَّ قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « اللَّهم إنى أعوذُ بك من شرِّ من يمشى على بطنه ومن شرِّ من يمشى على رجلين ، ومن شرِّ من يمشى على أربع » .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/٢٠٣) :

« فيه سعد بنُ طريفٍ ، واتُّهم بالوضعِ » .

وعزاه البرهان فورى فى « كنز العمال » (٢/٢٠٨/٣٧٩٠) للطبرانىّ فى « الكبير » عن ابن عباس ! وأظنه خطأً من الطابع أو الناسخ فقد عزاه السيوطى فى « جمع الجوامع » (٧/٣٧١٧) للطبرانى فى « الأوسط » . والله أعلم .

* * *

٥ – حديثُ بلال بن الحارث ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٦)، والطبرانُّى فى «الكبير» (ج١/ رقم ١١٤٢، ١١٤٣) ، وأبو موسىٰ المدينى فى « نزهة الحفاظ » (٨١/٨٢) من طريق عبد الله بن كثير بن جعفر ، ثنا كثير بن عبد الله المزنىُّ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن بلال بن الحارث ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « كان إذا أراد الحاجة أبعد » .

قال البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٤٣) :

« هذا إسنادٌ واهٍ . كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، قال=

= فيه الشافعى : « ركنٌ من أركان الكذب » . وقال ابنُ حبان : « روى عن أبيه ، عن جدِّه نسخةً موضوعة ، لا يحلُّ ذكرها فى الكتب ولا الرواية إلا على جهة التعجُّب » ا هـ .

* * *

٦ – حديثُ يحيى بن عبيد ، عن أبيه .

أخرجه ابنُ قانعٍ فى « الصحابة » والطبرانىُّ فى « الأوسط » – كما فى « المجمع » (١/٢٠٤) – ، والحارث بنُ أبى أسامة فى « مسنده » –، كما فى « المطالب » (٣٦) – ، وإبراهيمُ الحربىُّ ، وابن مندة فى « المعرفة » ، وأبو نُعيم فى « الصحابة » من طريق واصل مولى أبى عيينة ، عن يحيى بن عبيد بن رُحى ، عن أبيه ، قال : « كان النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتبوأ لبوله كما يتبوأ لمنزله » .

قال أبو زرعة :

« ليس لوالد يحيى بن عبيد صحبةٌ » .

وقد اختُلف فى إسناد هذا الحديث اختلافاً يترشح منه ضعف الحديث بكل حالٍ . وانظر « الإصابة » (٤/٤١١) للحافظ .

* * *

٧ – حديثُ أبى موسى الأشعرىّ ، رضى اللَّهُ عنه .

* **قُلْتُ** : لم أقف على حديثٍ له فى معنى حديث الباب . والله أعلمُ .

وممَّا لم يذكره الترمذىُّ – رحمه اللَّهُ – أحاديثُ جماعةٍ من الصحابة ، منهم :

٨ – حديثُ عبد الله بن مسعودٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (١/٤٤) من طريق إبراهيم بن=

= إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهيل ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن سلمة بن كهيلٍ ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، قال : كُنَّا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في غزوة خيبر ، فأردنا أن نتبرز ، وكان إذا أراد ذلك تباعد ، حتى لا يراهُ أحدٌ ..... ثم ساق حديثاً .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

إبراهيم بن إسماعيل .

قال ابنُ نُميرٍ : « روى مناكير » .

وقال ابنُ حبان :

« روى عن أبيه بعض المناكير » .

وقال العقيليُّ :

« لم يكن إبراهيمُ يقيمُ الحديث » .

وإسماعيل بن يحيى وأبوه متروكان . والله الموفق .

* * *

٩ - حديث أنسٍ ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٢) من طريق عمر بن عبيد[١] ، عن عمر بن المثنى[١] ، عن عطاء الخراساني ، عن أنسٍ ؛ قال : كنتُ مع النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم في سفرٍ ، فتنحى لحاجته ، ثمَّ جاء فدعا بوضوءٍ ، فتوضأ .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ . =

---

(١) وقع في « المطبوعة » : « ..... عمرو بن عبيد ، عن محمد بن المثنى ! » وكلاهما خطأ فاحشٌ ، والصواب ما أثبتُّه هنا . والله المستعان .

= وعُمر بن المثنى ، ذكره العقيليُّ فى « الضعفاء » وعطاء بن أبى مسلمٍ الخراسانى ، كان كثير الوهم ، والأكثرون على أنه لم يسمع من أحدٍ من الصحابة ، لكن الطبرانىَّ يثبتُ لعطاء سماعاً من أنسٍ - كما فى « التهذيب » (٢١٥/٧) - ، وسماعُهُ من أنسٍ جائزٌ ، فإنَّ أنساً توفى سنة (٩٣) على أكثر تقديرٍ ، وتوفى عطاء سنة (١٣٥) عن نحو (٨٥) سنة ، فيكونُ له ثلاثٌ وأربعون سنةً يوم مات أنسٌ رضى الله عنه ، ولكن يمنع من الاتصال أن عطاء كان يُدلسُ ، وقد عنعن . والله أعلمُ. وله طريقٌ آخر عن أنسٍ .

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٢٣٨) قال : حدثنا السرىُّ ، عن عاصمٍ ، ثنا عبد السلام بنُ حربٍ ، ثنا الأعمش ، عن أنسٍ ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة أبعد .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لأنَّ الأعمش لم يسمع من أنسٍ .

* * *

١٠ - حديثُ يعلى بن مرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٣) قال : حدثنا يعقوبُ بنُ حميدٍ بن كاسبٍ ، ثنا يحيى بن سُليم ، عن ابن خُثيم ، عن يونس بن خبابٍ ، عن يعلى بن مرة ، أن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان إذا ذهب إلى الغائط ، أبْعَدَ .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

يعقوب بن حميدٍ ، ويحيى بن سليم صدوقان ، ولكن فى حفظهما شىءٌ .

وقد قال أحمدُ : =

= « يحيى بن سليم كان قد أتقن حديث ابن خثيم » ويونس بن خباب منكرُ الحديث كما قال البخاريُّ .

ثمَّ إنه لم يسمع من يعلى بن مرة . والله أعلم .

* * *

١١ - حديثُ ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أبو يعلى (١١٠ - زوائده) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٦٣٨) ، وفى « الأوسط » (٣٢ - مجمع البحرين) من طرق عن سعيد بن أبى مريم ، أنا نافع بن عمر الجُمحى ، عن عمرو بن دينارٍ ، عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يذهب لحاجته إلى المُغَمَّسِ » قال نافع : نحو ميلين من مكة .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١٠/٢٠٣) :

« رجالُهُ ثقات من أهل الصحيح » ولابن عمر فيه حديثٌ آخر بلفظ :

« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة ، تنحَّى ، ولا يرفع ثيابه حتى يدنو من الأرض » .

أخرجه البيهقيُّ (١/٩٦) من طريق أحمد بن محمد بن أبى رجاء المصيصى ثنا وكيع ، ثنا الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر بشطره الثانى .

واختلف فيه على الأعمش .

فرواه زهير بن حرب ثنا وكيع ، عن الأعمش ، عن رجلٍ ، عن ابن عمر به .

أخرجه أبو داود (١٤) ومن طريقه البيهقيُّ (١/٩٦) . =

= ورواه وكيع ، وأبو يحيى الحمانى ، عن الأعمش ، قال : قال ابن عمر فذكره .

فسقطت الواسطة بين الأعمش وابن عمر .

ذكره الترمذىُّ فى « السنن » (١/٢٢) وقال :

« مرسل . ويقال : لم يسمع الأعمش من أنسٍ ولا من أحدٍ من أصحاب النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

ورواه عبد السلام بنُ حربٍ الملائى ، عن الأعمش ، عن أنسٍ به فجعل الحديث من « مسند أنسٍ » .

أخرجه أبو داود (١٤) ، والترمذىُّ (١٤) ، والدارمىُّ (١/١٣٦) ، والحكيم الترمذىُّ فى « المنهيات » (ص - ١١) .

قال أبو داود :

« هو ضعيف » .

وقال الترمذىُّ :

« وهكذا روى محمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنسٍ هذا الحديث » .

قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢٠/١) :

والحديث غير ثابتٍ عن الأعمش » .

وقال فى موضع آخر (ج٢/ ق ٤٣/٢) :

« يرويه الأعمش ، واختُلف عنه . فرواه وكيع عن الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر . وقال عبد السلام بن حربٍ ومحمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنسٍ ، وكلاهما غير ثابتٍ .» اهـ .

وقال العقيلىُّ فى « الضعفاء » (١/٢٥٢) : =

= « .... إنما يروى هذا من معلول حديث الأعمش مرسلاً . رواه عبد السلام بن حرب الملائى ، وسعيد بن مسلمة ، ومحمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنسٍ . ورواه وكيع وأبو يحيى الحمّانى ، عن الأعمش ، عن ابن عمر ، وقد قال بعضهم : عن وكيع ، عن الأعمش ، عن رجلٍ ، عن ابن عمر ، ولا يصحُّ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وعندى أن الطريق الأول أشبهُ . وهو الذى يرويه وكيع ، عن الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر فإن السند جيدٌ ، ليس فيه مجروحٌ ، فأين العلَّةُ فيه ؟!

* * *

الرُّخْصَة فِى تَرْكِ ذَلِكَ

١٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيْقٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَاْلَ :

« كُنْتُ أَمْشِى مَعَ رَسُوْلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَانْتَهَىٰ إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِماً . فَتَنَحيْتُ عَنْهُ ، فَدَعَانِى ، وَكُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ حَتَّى فَرَغَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ » .

---

١٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* الأعمشُ : هو سليمانُ بنُ مِهْران .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حُجَّةٌ .

قال عيسى بنُ يونس :

« لم نر مثل الأعمش ، ولا رأيتُ الأغنياء والسلاطين عند أحدٍ أحقر منهم عند الأعمش ، على فقره وحاجته » .

وكان يُدلسُ . ولكن قال الذهبىُّ فى « الميزان » (٢٢٤/٢) :

« هو يُدلسُ ، وربما دلَّس عن ضعيفٍ ولا يدرى به ، فمتى قال : « حدثنا » فلا كلام ، ومتى قال : « عن » تطرق إليه احتمالُ التدليس ، إلَّا فى شيوخٍ أكثر عنهم ، كإبراهيم ، وأبى وائل ، وأبى صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولةٌ على الاتصال » ا هـ .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٣٢٨/١- فتح) .

ومسلمٌ (١٦٥/٣ - نووى) ، وأبو عوانة (١٩٧/١ ، ١٩٨) ، وأبو داود (٢٣) ، والترمذىُّ (١٣) ، وابنُ ماجة (٣٠٥) ، والدَّارمىُّ (١٧١/١) ، وأحمد (٣٨٢/٥،٤٠٢) ، والطيالسىُّ (٤٠٦) ، وابنُ خزيمة (٣٥/١ - ٣٦) ، وابنُ حبَّان (ج٢/ رقم ١٤٢١، ١٤٢٢=

= ١٤٢٤ ، ١٤٢٥) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٢ ، ٢٨٢) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٦) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٢٣) ، والحميديُّ فى « مسنده » (٤٤٢) ، والبيهقيُّ (١/١٠٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١/١١) ،والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٨٦) من طرقٍ عن الأعمش ، عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة فذكره وبعضُهُم لا يذكر : « المسح على الخُفَّيْن » وقد رواه عن الأعمش جماعةٌ من ثقات أصحابه ، منهم :

« شعبةُ ، والثوريُّ ، وأبو عوانة ، ووكيع ، وعبد الواحد بنُ زيادٍ ، وزهيرُ بن معاوية ، فى آخرين » .

وقد توبع الأعمشُ .

تابعه منصور بن المعتمر ، عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة به ، ولم يذكر « المسح » .

أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٩ و ٥/١١٧ - فتح) ، وأبو عوانة (١/١٩٧) ، والمصنِّف ويأتى برقم (٢٧) ، والطيالسيُّ (٤٠٧) .

وفى لفظ للبخاريِّ ، وغيره :

« ..... عن أبى وائلٍ ، قال : كان أبو موسىٰ الأشعريِّ يشدِّدُ فى البول [وفى روايةٍ : كان يبولُ فى قارورةٍ ويشدد فى البول] ويقول : إنَّ بنى إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضهُ .

قال حذيفة : ليتهُ أمسك ! أتى رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم سباطة قومٍ ، فبال قائما » .

وتابعه عُبَيْدَةُ بْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّىُّ ، حدثنى أبو وائلٍ شقيق بن =

= سلمة عن حذيفة ، بنحو لفظ الأعمش .
أخرجه الطبرانيُّ فى « الصغير » (١٢٩/٢) قال : حدثنا هارون بن محمد بن مُنخَّل الواسطىُّ ، حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ ، حدثنا أشعث بن عبد الرحمٰن بن زبيد ، عن عبيدة به .
وقال :
« لم يروه عن عبيدة إلَّا أشعثُ ، تفرَّد به أحمدُ بنُ منيعٍ » .
* قُلْتُ : أمَّا شيخُ الطبرانىّ ، فلم أقف له على ترجمةٍ،وأشعث بن عبد الرحمٰن ، ليَّنَهُ أبو زُرْعة ، فقال :
« ليس بالقوىّ »
وقال أبو حاتم :
« شيخٌ محله الصدق » وناهيك بهذا من مثل أبى حاتمٍ ، رحمه الله أمَّا النسائىُّ فقال :
« ليس بثقةٍ » !
فقال ابنُ عدىٍّ :
« وعندى أنَّ النسائىَّ أفرط فى أمره ، حيثُ قال : « ليس بثقةٍ » ، وقد تبحرتُ حديثه مقدار ما له ، فلم أر له حديثاً منكراً » اهـ .
وبقية رجال السند ثقات .
فهذا السندُ يُحسَّنُ فى المتابعات .
وتابعه أيضاً الشعبىُّ ، عن شقيق أبى وائل ، عن حذيفة به .
أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (٢٦٦/١) قال : حدثنا القاسم بنُ عفاف بن سليم الفوزىُّ الحمصىُّ ، حدثنى عمى أحمد بن سليم ، حدثنا عيسى بنُ يونُس ، عن زكريا بن أبى زائدة ، عن الشعبىِّ به ثمَّ قال :=

= « لم يروه عن الشعبيِّ إلَّا زكريا ، ولا عنه إلا عيسى ، تفرَّد به أحمدُ بنُ سليمٍ » .

* **قُلْتُ** : أما زكريا وعيسى ، فثقتان .

وأمَّا أحمدُ بنُ سليم ، وابنُ أخيه – شيخ الطبرانى – فلم أجدهما،فهؤلاء أربعةٌ يروون الحديث ، عن أبى وائل ، عن حذيفة .

وخالفهم عاصم بنُ بهدلة ، فرواه عن أبى وائلٍ ، عن المغيرة بن شعبة .

فنقله من « مسند حذيفة » إلى « مسند المغيرة » أخرجه ابنُ ماجة (٣٠٦) ، وأحمدُ فى « العلل » (٢/١٦٨) ، وعبدُ بن حميدٍ فى « المنتخب » (٣٩٩) ، والبيهقيُّ (١/١٠١) من طريق عاصم .

وعند ابن ماجة والبيهقىّ :

« قال شعبة : قال عاصم يومئذٍ : وهذا الأعمش يرويه عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة ، وما حفظهُ !! . فسألتُ عنه منصوراً ، فحدثنيه عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قومٍ ، فبال قائماً » .

وفى « علل أحمد » :

« قال عاصم : وما هو كما يقولُ الأعمشُ ، ما حدثنا أبو وائلٍ إلَّا عن المغيرة ! . قال شعبة : وقد كنتُ سمعتُ حديث الأعمش منه ، ثمَّ لقيتُ منصوراً ، فحدثنيه عن أبى وائل ، عن حذيفة ..... فذكره » .

* **قُلْتُ** : كذا اعترض عاصمٌ !!

والأعمشُ أثبتُ منه وأحفظُ ، فكيف وقد تابعه منصورٌ ؟! غير أن عاصماً لم يتفرد به فتابعه حمادُ بن أبى سليمان ، عن أبى وائلٍ ، =

= عن المغيرة به

أخرجه أحمد فى « المسند » (٢٤٦/٤)، وفى « العلل » (١٦٩/٢) ، وعبدُ بنُ حميدٍ (٣٩٦) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٦٣) وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١/١١) من طريق حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبى سليمان ، وعاصم بن بهدلة ، عن أبى وائلٍ ، عن المغيرة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة بنى فُلانٍ ، ففحج رجليه ، وبال قائماً » .

وقولُهُ : « ففحج رجليه » ، وقعت فى رواية حماد بن أبى سليمان كما فى رواية أحمد .

وعند ابن خزيمة : « ففرج رجليه » .

وفى القلب شيء من هذه الزيادة ، لم أقف لها على شاهدٍ يثبُتُ . والله أعلمُ . ولها شاهدٌ من مرسل الحسن عند ابن أبى شيبة (١٢٢/١).

قال الترمذيُّ :

« حديث أبى وائل ، عن حذيفة أصحُّ » .

وقال البيهقيُّ :

« كذا رواه عاصمُ بنُ بهدلة ، وحماد بنُ أبى سليمان ، عن أبى وائلٍ ، عن المغيرة ، والصحيحُ ما روى الأعمشُ ومنصور عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة ، كذا قاله أبو عيسى الترمذيُّ » .

فتعقبه ابنُ التركمانى فى « الجوهر النقىُّ » بقوله :

« قلتُ : الذى فى كتاب الترمذىّ : حديثُ أبى وائل ، عن حذيفة أصحُّ ، ويُحتمل أن يكون لشقيقٍ فى هذا الحديث إسنادان ، ولهذا أخرج أبو بكر بنُ خزيمة فى « صحيحه » رواية حمادٍ ، ولم يُبال بالاختلاف » اهـ=

= وجنح المباركفوريُّ - رحمه الله - فى « تحفة الأحوذى » (٧١/١) إلى رأى ابن التركمانى ، فقال :

«والظاهر أن الروايتين صحيحتان ، ورواية الأعمش ومنصور أصحُّ ، والله أعلمُ » ! كذا قال ! .

قال الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - فى « شرح الترمذىّ » (٢٠/١) : « أقولُ : والذى رجحه ابنُ خزيمة هو الصوابُ ، لأن احتمال الخطأ فى الحفظ من عاصمٍ رفعه متابعة حمادٍ له كما هو ظاهرٌ ، وبعيدٌ أن يتفقا معاً على الخطأ ، والراوى الثقة إذا خيف من خطئه وتابعه غيرُهُ من الثقات ، تأيدت روايتُه وصحَّتْ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وروايةُ الأعمش ومنصور أصحُّ عندى بلا ريبٍ .

وعاصمُ وحمادُ ، وإنْ كانا إمامين ، الأولُ فى القراءة ، والثانى فى الفقه ، فقد تكلَّم فيهما غير واحدٍ ، ورماهما بسوء الحفظ . أمَّا عاصمُ بنُ بهدلة :

فقال أبو حاتمٍ :

« ليس محلُّهُ أنْ يقال : « ثقة » ، ولم يكن بالحافظ » .

وقال ابنُ عيينة :

« كل من اسمه عاصمٌ سيىء الحفظ » !

وقال العقيليُّ :

« لم يكن فيه إلا سوء الحفظ » .

وقال البزَّارُ :

« لم يكن بالحافظ » .

وقال الدارقطنيُّ :

« في حفظه شيءٌ » . =

= وأمَّا حمادُ بنُ أبى سليمان : فقال أحمدُ :

« رواية القدماء عنه مقاربةٌ : شعبة ، والثوريُّ ، وهشام الدستوائى ، أمَّا غيرُهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب » .

وقال مرةً :

« وحماد عنده عنه تخاليط . يعنى حماد بن سلمة » .

وهذا من رواية حماد بن سلمة عنه ، فتأمَّلْ !

وقال شعبةُ :

« كان حماد بنُ أبى سليمان لا يحفظُ » .

وقال أبو حاتمٍ :

« هو صدوقٌ لا يُحتجُّ بحديثه ، وهو مستقيمٌ فى الفقه ، فإذا جاء الآثار شوَّش » ! .

* **قُلْتُ** : فالحاصلُ أن كليهما كان سيىء الحفظ ، فلو تابع أحدهما الآخر - كما هو الحالُ هنا - ، فنقبل حديثهما بشرط عدم وجود المخالف ، لاسيما إنْ كان مثل الأعمش ومنصور . أمَّا مع وجوده فلا .

وقد قال أحمد فى « العلل » :

« منصور والأعمش ، أثبتُ من حماد وعاصم » يشير بذلك إلى ترجيح ما رجحناهُ[1] .

وقد نقل الحافظ فى « الفتح » (١/٣٢٩) كلام الترمذىّ فى ترجيح حديث الأعمش ومنصور ، ثم قال : « وهو كما قال ، وإن جنح ابنُ خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبى سليمان وافق =

(١) ورجح رواية الأعمش أبو حاتم الرازى - كما فى « العلل » (٩) لولده - أما أبو زرعة فقال : الصحيح حديث عاصم عن أبى وائل ، عن المغيرة » !! .

....

عاصماً على قوله : « عن المغيرة » ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصحُّ القولان جميعاً . لكن من حيثُ الترجيح ، رواية الأعمش ومنصور لإتقانهما أصحُّ من رواية عاصم وحماد لكونهما فى حفظهما مقالٌ » اهـ .

وممَّا يرجِّحُ رواية الأعمش أيضاً ما :

أخرجه أحمدُ (٥/٣٩٤) من طريق يونس بن أبى إسحٰق ، عن أبى إسحٰق ، عن نهيك بن عبد الله السلولىّ ، عن حذيفة ..... فذكره .

وهذا سندٌ رجاله ثقات ، خلا نهيك السلولىّ ، فإن ابن أبى حاتمٍ ترجمه فى « الجرح والتعديل » (٤/١/٤٩٧) ولم يحك فيه شيئاً .

وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٥/٤٨٠) .

ثمَّ تدليسُ أبى إسحٰق السبيعىّ .

وهناك وجهٌ آخرٌ من الاختلاف فى سنده :

فرواه الحسن بن الصباح ، وعلىُّ بنُ يونس الواسطىُّ عن عبد المجيد بن أبى روَّادٍ ، عن ياسين الزيات ، عن الأعمش ، عن أنسٍ ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال على سباطة قومٍ ، فتوضأ ، ومسح على الخُفَّيْن .

وخالفهما سختويه ، فرواه عن عبد المجيد ، عن ياسين الزيات ، عن الزهرىّ ، عن أنسٍ به .

ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢٠/١) وقال :

«وكلاهما وهمٌ، والمحفوظ: عن الأعمش، عن أبى وائلٍ، عن حذيفة» اهـ.

* * *

هذا :

والبول من قيامٍ وإن كان جائزاً ، فالقعودُ أفضلُ .

وسيأتى مزيدُ تفصيلٍ لهذا البحث فى الحديث رقم (٢٩) فانتظره ، والله تعالى الموفقُ .

القَوْلُ عِنْدَ دُخُوْلِ الخَلَاءِ

١٩ - أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيْلُ ، عَنْ عَبْدِ العَزِيْزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَاْلَ :

كَاْنَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْه وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ ، قَاْلَ : اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ » .

---

١٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* إسماعيلُ : هو ابنُ إبراهيم بن مقسم ، المعروف بـ « ابن عُلَيَّة » .

أخرج له الجماعةُ .

وهو متفقٌ على ثقته وإتقانه .

قال أحمدُ : « إليه المنتهى فى التثُّبت بالبصرة » .

وقال ابنُ معين :

« كان ثقةً ، صدوقاً ، مأموناً ، مسلماً ، ورعاً ، تقياً » .

وناهيك بهذا من ابْن معينٍ !

أمَّا ما حُكى عن أحمد ، أنه سُئل عن وهيبٍ ، وابن عُلَيَّة ، فقال : « وهيبٌ أحبُّ إلَّى ، وابنُ عُلَيَّة ما زال وضيعاً فى الكلام الذى تكلم به إلى أنْ مات ! قلتُ : أليس قد رجع وتاب على رؤوس الناس ؟! قال : بلٰى ! . إلى أن قال : وكان لا ينصفُ بحديث الشفاعات » .

وكان منصور بن سلمة الخُزاعىُّ يحدثُ مرةً ، فسبقه لسانُه ، فقال : ثنا إسماعيلُ بنُ عُلَيَّة ، ثمَّ قال : لا ، ولا كرامة ! بل أردتُ زهيراً ، ثمَّ قال : ليس من قارف الذَّنب كمن لم يقارف ، وأنا والله استتبتُ ابن عُلَيَّة » . =

....

= قال الذهبيُّ فى « الميزان » :

« وهذا من الجرح المردود ، لأنَّه غلوٌ . وإمامةُ إسماعيل لا نزاع فيها . وقد بدتْ منه هفوةٌ وتاب منها ، فكان ماذا ؟! إنى أخاف الله لا يكون ذكرنا له من الغيبة » . اهـ .

ثمَّ إنَّ « عُليَّة » هى أمُّ إسماعيل على الراجح ، خلافاً لعلّى بن حُجْر إذ زعم أنها جدَّتُه لأمِّه . وكان إسماعيلُ يكره أن ينسب إلى أمه ، فكان يقول : « من قال ابن عُليَّة فقد اغتابنى » .

ولكن المحدثين لم يروا أن هذا من الغيبة ، وإنما نسبوه لأمه تمييزاً له عن غيره ، لحفظه وشرفه . كما أنه لا يُعدُّ من الغيبة أن نقول : « الأعمش ، والأعرج ، والأحول .... » ونحو ذلك .

وضابطُ ذلك ، ما قاله ابنُ حبان فى « المجروحين » (١/١٨) :

« ..... إن أخبار الرجل بما فى الرجل على جنس الإبانة ، ليس بغيبة ، وإنما الغيبةُ ما يريدُ القائل القدح فى المقول فيه » .

وقد فصَّلْتُ هذا البحث فى كتابى « قصد السبيل فى الجرح والتعديل » وهو أحد أقسام « الإمعان مقدمة بذل الإحسان » يسر الله نشرها .

وقد علَّق الذهبيُّ فى « السير » (٩/١٠٨) على قول إسماعيل ، فقال : « هذا سوءُ خُلُقٍ - رحمه الله - ، شىءٌ قد غلب عليه فما الحيلة ؟! قد دعا النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير واحدٍ من الصحابة بأسمائهم مضافاً إلى الأم . كالزبير بن صفيّة ، وعمار بن سُميَّة » اهـ

* عبد العزيز بن صُهيبٍ ، هو البُنانى أخرج له الجماعةُ .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ سعدٍ ، والمصنِّفُ ، والعجلىُّ .

وقال أبو حاتمٍ :

« صالحٌ » !! . =

= والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٢٤٢/١ و ١٢٩/١١ - فتح) ، وفى « الأدب المفرد » (٦٩٢) ، ومسلم (٧٠/٤ - نووى) ، وأبو عوانة (٢١٦/١) ، وأبو داود (٤) ، والمصنِّفُ فى « اليوم والليلة » (٧٤) ، والترمذيُّ (٥،٦) ، وابنُ ماجة (٢٩٦) ، والدارميُّ (١٧١/١) ، وأحمدُ (٩٩/٣،١٠١،٢٨٢) ، وابنُ أبى شيبة فى « مصنفه » (١/١) ، وعليُّ ابنُ الجعد ، فى « مسنده » (١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ٢٥٦٠) ، وأبو يعلىٰ (ج ٧/ رقم ٣٩٠٢) ، وكذا ابنُ حبان (ج ٢/ رقم ١٤٠٤) وتمام الرازى فى « الفوائد » (١٤٧) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٨) ، وابنُ السُّنى فى « عمل اليوم والليلة » (١٦) ، والطبرانيُّ فى « الدُّعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٩) ، والبيهقيُّ (٩٥/١) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٧٦/١) ، وابنُ النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (٨٧/٢) ، وابنُ اللَّمش فى « تاريخ دُنيسر » (ص ٤٥،٤٦) ، والذهبيُّ فى « السير » (٤٦٧/١١) من طرقٍ عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنسٍ به .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسن صحيحٌ » وقد رواه عن عبد العزيز بن صهيبٍ جماعةٌ منهم :

« شعبةُ ، وحماد بنُ سلمة ، وعبد الوارث بنُ سعيدٍ ، وابنُ عُليَّة ، ومعمر بن راشد ، وهشيم بن بشير ، وحماد بن زيد ، وزكريا بنُ يحيى بن عمارة ، وحماد بنُ واقد ، وسعيدُ بْنُ زيد » وتابعهم أيضاً عبد العزيز بن المختار ، عن عبد العزيز بن صهيبٍ بلفظ : « إذا دخلتم الخلاء فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخُبُث والخبائث » . =

....

= أخرجه المعمريُّ فى « اليوم والليلة » .
قال الحافظ فى « الفتح » (١/٢٤٤) :
« إسنادُهُ على شرط مسلمٍ ، وفيه زيادة التسمية ، ولم أرها فى غير هذه الرواية » اهـ .
وقال فى « نتائجُ الأفكار » (١/١٩٦) : « رواتُهُ موثقون » .
* **قُلْتُ** : وقولُهُ : « على شرط مسلمٍ » كنتُ أظُنه على شرط الشيخين ، لاسيما وعبد العزيز بن المختار من رجالهما . ثمَّ تبين لى أن قوله : « عبد العزيز » خطأ لا أدرى ممَّن ؟ وصوابُه « عبد الله بن المختار » لأمرين :
الأول : أنه هو الذى يروى عن عبد العزيز بن صهيبٍ .
الثانى : أنه هو الذى تفرد به مسلم دون البخارىّ ، فيوافق بذلك حكم الحافظ رحمه الله .
ثمَّ قول الحافظ : « ولم أرها فى غير هذه الرواية » يعنى من حديث أنسٍ متعقب بما : أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١)، وابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/رقم ١٦٧)، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٨)، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٧/٢٥١٩) من طريق أبى معشر ، عن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا دخل الكنيف ، قال : « بسم الله ، اللهم إنى أعوذ بك من الخُبث والخبائث » .
وسندُهُ ضعيفٌ ، لأجلِ أبى معشر ، واسمه نجيح السندىّ ، وفى حفظه ضعفٌ .
ثمَّ وقفتُ - منذ أيامٍ - على كتاب « تمام المنة » لشيخنا الألباني =

= حفظه الله تعالى ، وأمتع المسلمين بطول حياته ، فرأيتُه يميل إلى أن زيادة « بسم الله » فى حديث أنسٍ شاذَّةٌ .

قال الشيخُ (ص ٥٧) :

« وهى - يعنى الزيادة - عندى شاذَّةٌ ، لمخالفتها لكل طرق الحديث عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنسٍ فى « الصحيحين » وغيرهما ممن سبقت الإشارة إليهم » اهـ .

* قُلْتُ : والأقربُ عندى إلى القاعدة أن عبد الله بن المختار لم يخالف أصحاب عبد العزيز بن صهيبٍ بذكر « التسمية » ، بل هو زاد عليهم ذلك . ثمَّ هو ثقة ولم يغمزه أحدٌ ، فزيادتُه مقبولةٌ . وقد قبل الشيخُ زيادة على بن عبد الله البارقى عن ابن عمر مرفوعاً : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » .

وسائر أصحاب ابن عمر - وهم يقاربون العشرين - يروون الحديث بلفظ : « صلاة الليل مثنى مثنى » فلم يذكروا : « النهار » وضربُ الأمثلة على ذلك يطولُ . ولستُ ممن يرى قبول زيادة الثقة بإطلاق ، بل يحكم لكل حديث بما يُناسب الحال . والله تعالى أعلى وأعلمُ .

وللحديث طرقٌ أخرى عن أنسٍ :

١ - الزهريُّ ، عنه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ١/١١٩) ، وفى « الصغير » (٤٤/٢) ، وفى « الدُّعاء » (ج ٢/ رقم ٣٦٠) قال : حدثنا محمد بن الحسن بن كيسان المصيصىُّ ثنا إبراهيم بن حميد الطويل ، ثنا صالحُ بنُ أبى الأخضر ، عن الزهرىّ ، عن أنسٍ مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرة ، فإذا دخلها أحدكم فليقُل : اللَّهُمَّ إنى أعوذ بك =

= من الخُبُث والخبائث » .

قال الطبرانى :

« لم يرو هذا الحديث عن الزهرىّ ، إلَّا صالحُ بنُ أبى الأخضر ، ولا عنه إلَّا إبراهيمُ بنُ حميدٍ ، تفرَّد به محمد بن الحسن بن كيسان » .

* **قُلْتُ** : أمَّا شيخُ الطبرانىّ ، فلم أقف له على ترجمةٍ .

وإبراهيم بنُ حميد الطويل ، وثقه أبو حاتمٍ الرازىُّ - كما فى « الجرح والتعديل » (٩٤/١/١) ، وابنُ حبان فى « ثقاته » (٦٨/٨) وقال : « يخطىء » . وأبو حاتمٍ أدرى به من ابن حبان ، لاسيما وهو من شيوخ أبى حاتم الذين لقيهم ، وكتب عنهم . فالله أعلمُ .

وصالحُ بن أبى الأخضر ، يُضعف حديثه فى الزهرىّ .

فسند الحديث ضعيفٌ .

٢ - قتادةُ ، عنه .

« أخرجه ابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٢٠) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٨٢٤) ، وفى « الدعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٦) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٣٧١/٣) من طرقٍ عن قطن بن نُسير ، ثنا عدىُّ بن أبى عمارة ، قال : سمعتُ قتادة يحدثُ عن أنسٍ مرفوعاً :

« إنَّ هذه الحشوش محتضرةٌ ، فإذا دخل أحدكم الخلاء ، فليقُلْ : بسم الله ، اللَّهُمَّ إنى أعوذ بك من الخُبث والخبائث . » .

قال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن قتادة ، عن أنسٍ ، إلا عدىُّ ، تفرَّد به قطنُ » .

* **قُلْتُ** : أما قطنُ بنُ نُسير ، ففيه مقالٌ . =

وكان أبو حاتم وأبو زرعة يحملان عليه ... وعديُّ بنُ أبى عمارة .
قال العقيليُّ :
« فى حديثه اضطرابٌ » .
ولذلك قال الحافظُ فى « نتائج الأفكار » (٩٥/١) :
« هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه ..... وأخرجه الدَّارقطنىُّ فى « الأفراد » من هذا الوجه ، وقال : تفرد به عديٌّ عن قتادة » .
٣ - عبد الله بن أبى طلحة ، عنه .
وقد سبق تخريجه قبل قليلٍ .
ثمَّ إنه قد اختلف فى إسناده فرواه هشيم ، عن أبى معشر ، عن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ كما مرّ ذكره .
وخالفه محمد بن بكار فقال : ثنا أبو معشر ، عن حفص بن عمر بن أبى طلحة ، عن أنسٍ به .
فصار شيخ أبى معشر هو « حفص بن عمر » .
أخرجه الطبرانىُّ فى « الدُّعاء » (ج ٢/ رقم ٣٥٧) وهذا الاضطراب من أبى معشر ، لسوء حفظه .

* * *

قال الترمذىُّ :
وفى الباب عن علىٍّ ، وزيد بن أرقم ، وجابر ، وابن مسعودٍ » .

١ - حديثُ علىٍّ ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه الترمذىُّ (٦٠٦) ، وابنُ ماجة (٢٩٧) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٧٨/١) من طريق محمد بن حميد الرازى ، حدثنا الحكمُ بنُ بشيرٍ بن سليمان ، حدثنا خلَّادٌ الصفَّارُ ، عن الحكم بن عبد الله النصرىّ ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى جحيفة ، عن علّى بن =

....

= أبى طالبٍ رضى الله عنه ، مرفوعاً : « سترُ ما بين أعين الجنِّ ، وعورات بنى آدمٍ ، إذا دخل أحدهمُ الخلاء ، أنْ يقول : بسم الله »[1].

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه ، وإسنادُهُ ليس بذاك القوىّ » وأقرَّهُ البغوىُّ .

* **قُلْتُ** : وهذا هو الصوابُ . وخالف فى ذلك جماعة .

فقد رمز السيوطىُّ له بالحُسْنِ .

قال المُناوى فى « الفيض » (٤/٩٦ - ٩٧) :

« رمز المصنف لصحته (كذا وهو خطأ ، والصواب : لحُسْنه) وهو كما قال أو أعلى ، فإن مُغُلْطاى مال إلى صحته ، فإنه لما نقل عن الترمذىّ أنه غيرُ قوىٍّ ، قال : لا أدرى ما يوجبُ ذلك ، لأنَّ جميع من فى سنده غيرُ مطعونٍ عليهم بوجهٍ من الوجوه ، بل لو قال قائلٌ : إسنادُهُ صحيحٌ ، لكان مصيباً » ا هـ .

ونقل الشوكانىُّ هذا الكلام فى « تحفة الذاكرين » (١٠٩) وأقرَّهُ !! .

وقال شيخُنا الألبانىّ فى « تمام المنة » (ص - ٢٠) :

« لكن مال مُغُلْطاى إلى صحته كما قال المُناوى ، وله شاهدٌ من حديث أنسٍ عند الطبرانى من طريقين ، فالحديث به حسنٌ على أقل الدرجات » ا هـ .

* **قُلْتُ** : وتتابُعهم على هذا الخطأ يُعدُّ من الغرائب !!

فإن هذا الحديث ضعيفٌ ، بل واهٍ . وله عللٌ : =

(١) وعزاه السيوطى فى « الجامع الصغير » لأحمد ، ولم أجده فيه . فالله أعلمُ .

= * **الأولى** : محمدُ بْنُ حميدٍ ، شيخُ الترمذىّ ، وابن ماجة واهٍ .

قال البخاريُّ :

« فى حديثه نظرٌ » .

وقال النسائىُّ :

« ليس بثقةٍ » .

وقال أبو نُعيم بنُ عدىٍّ :

« سمعت أبا حاتمٍ الرازىّ فى منزله ، وعنده ابنُ خراشٍ ، وجماعةٌ من مشايخ أهل الرىِّ ، وحُفَّاظهم ، فذكروا ابن حميدٍ ، فأجمعوا على أنه ضعيف الحديث جدّاً ، وأنه يحدثُ بما لم يسمعه ، وأنه يأخذُ أحاديث أهل البصرة والكوفة ، فيحدثُ بها عن الرازيين » ا هـ .

وقال ابنُ خراشٍ :

« ثنا محمدُ بنُ حميدٍ ، وكان - والله - يكذبُ » وكذَّبهُ أبو زرعة الرازى ، وصالح جزرة .

واتهمه غير واحدٍ بسرقة الحديث .

وقال فضلك الرازىُّ :

« عندى عن ابن حميدٍ خمسون ألف حديثٍ ، ولا أحدثُ عنه بحرفٍ » .

أمَّا الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله تعالى - فله شأنٌ آخر ! فقال فى « شرح الترمذىّ » (٢/٥٠٣ - ٥٠٤) :

« محمد بنُ حميدٍ ، هو أحدُ الحفاظ ، وثقه أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، وغيرُهما . وتكلَّم فيه النسائىُّ وغير واحدٍ ، حتى غلا بعضُهُمْ فرماه بالكذب . ونستخيرُ الله فى أنه « ثقة » ! ترجيحاً لقول من وثقه وصحَّح أحاديثه » ا هـ . =

= * **قُلْتُ** : كذا قال الشيخ – رحمه الله – ، وهذا من تساهله الذى عُرف به عند أهل العلم بالحديث .

أمَّا توثيق أحمد وابن معينٍ لمحمد بن حميدٍ ، فحكايتُه ما ذكره أبو حاتم الرازيُّ ، قال : « سألني يحيى بنُ معينٍ عن ابن حميدٍ من قبل أن يظهر منه ما ظهر ، فقال : أيُّ شيءٍ ينقمون منه ؟ قلتُ : يكون فى كتابه شيءٌ ، فيقول : ليس هذا هكذا ، فيأخذ القلم فيغيرُهُ ! فقال ابنُ معين : بئس هذه الخصلة ، قدم علينا بغداد ، فأخذنا منه كتاب يعقوب ، ففرقنا الأوراق ، ومعنا أحمدُ ، فسمعناه ، ولم نر إلَّا خيراً » اهـ .

فظاهرٌ من الحكاية أنَّ توثيق أحمد وابن معين لمحمد بن حميد كان بعد هذا المجلس . وقد كان ابنُ معين وغيرُه يوثق الراوى بناءً على مجلسٍ واحدٍ يسمعه منه على الاستقامة .

وهذا التوثيق ضعيفٌ ، لأن عامة أهل الريّ أجمعوا على أن محمد بن حميد ضعيفُ الحديث جدّاً ، وهو رازيٌّ أيضاً ، فهم أعلمُ به من أحمد وابن معين ، لأن بلديَّ الرجل أعلمُ به وأخبر .

وقد قال الشيخُ أبو الأشبال فى « شرح الترمذيّ » (١/٢٦٦) : « ..... وخصوصاً مع اختيار مالك حديثهما ، وإخراجه فى « موطئه » ، وهو أعرفُ الناس بأهل المدينة ، وأشدُّهم احتياطاً فى الرواية عنهم » اهـ .

نقولُ : وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان – وغيرُهما من أهل الريّ – أعلمُ من غيرهما بأهل البلد .

وقد قال أبو القاسم ابن أخى أبى زرعة :

« سألتُ أبا زرعة عن محمد بن حميدٍ ، فأومأ بأصبعه إلى فمه ! فقُلت له : كان يكذب ؟! فقال برأسه : نعم . فقُلْتُ له : كان قد شاخ ، =

....

= لعلَّهُ كان يُعمل عليه ويُدلَّسُ عليه ؟! فقال : لا يا بُنى ، كان **يتعمد** » .

فهذا يدُلُّك على أن أبا زرعة – وهو من هو – قد سبر غور ابن حميد فنفى عنه أىَّ احتمال فى تبرئته ، وأثبت أنه كان يتعمد .

ولأبى حاتمٍ الرازى حكايةٌ تدلُّ على سقوطه ، وهى مذكورةٌ فى « التهذيب » .

وقد قال أبو علىّ النيسابوريُّ لابن خزيمة :

« لو حدَّث الأستاذُ عن محمد بن حميدٍ ، فإنَّ أحمد قد أحسن الثناء عليه ؟ فقال : إنَّه لم يعرفه كما عرفناهُ ، ولو عرفه ما أثنى عليه أصلاً » .

فهذا يؤكِّدُ ما ذكرتُه من أن توثيق أحمد وابن معين ضعيفٌ . وما ذكره الرازيون هو من الجرح المفسر ، الذى يُقدَّمُ على التعديل ، لا شك فى ذلك والحمد لله .

فالعجبُ من مُغُلْطاى – رحمه الله – كيف زعم أنَّ : « جميع من فى سنده غيرُ مطعونٍ عليهم بوجهٍ من الوجوه » !!

* **العلة الثانية** : أن الحكم بن عبد الله النضرىّ ، لم يوثقه إلَّا ابنُ حبان . وتوثيقه لينٌ إذا تفرد به ، كما هو مشتهرٌ عند أهل الحديث .

* **العلة الثالثة** : أنَّ أبا إسحٰق السبيعى ، واسمه عمرو بن عبد الله ، كان قد اختلط ، والراوى عنه لم يسمع منه فى حال الصحة ، على ظاهر ما فى ترجمته ، ثمَّ هو مدلسٌ ، ولم أره صرَّح بتحديثٍ . واللَّهُ أعلمُ .

فالحديث ضعيفٌ جدّاً بهذا السند .

أمَّا قولُ الشيخ أبى الأشبال :

« ونحن نخالفُ الترمذىَّ فى هذا ، ونذهب إلى أنه حديثٌ حسنٌ ،=

= إنْ لم يكن صحيحاً !! ، وقد ترجمنا رواته ، وبيَّنا أنهم ثقات » !!
* قُلْتُ : لو قال الشيخُ إنه حديثٌ حسنٌ لغيره ، لوافقناه على ذلك لوجود شواهد له . أمَّا أن يكون حسناً لذاته أو صحيحاً فهذا مردودٌ بما سبق من التحقيق . والله أعلمُ .

* * *

٢ - حديثُ ابْنِ مسعودٍ ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه الإسماعيلىُّ فى « معجمه »[١] (ج١/ ق ١/١٠١) ، ومن طريقه الخطيبُ فى « التاريخ » (٢٦٢/٤) قال : أخبرنى عبد الله بن محمد بن ياسين ، أبو الحسن ، ثبتٌ صاحبُ حديثٍ ، قال : حدثنى أحمدُ بْنُ عبد الجبار السكونىُّ ، بغدادىٌّ ، قال : حدثنا أبو يوسف القاضى ، عن أبى إسحٰق الشيبانى ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، كان إذا دخل الغائط ، قال : « أعوذ بالله من الخُبث والخبائث » .

قال البدرُ العينى فى « عمدة القارى » (٢٧٢/٢) : « إسنادُهُ جيدٌ » !

* قُلْتُ : كذا قال ! وفيه نظرٌ .

لأن أحمد بن عبد الجبارالسكونى ، قد ذكر الخطيبُ، أنه هو : أحمد ابن محمد بن عيسى ، أبو جعفر السكونى . وترجمه أيضاً (٥٩/٥ - ٦٠) وروى هذا الحديث فى ترجمته ، ثمَّ نقل عن الدارقطنّى أنه قال : « بغدادىٌّ متروك » .

وقال الحافظ فى « اللسان » (٢٨٨/١ - ٢٨٩) : =

---

(١) وأنا على وشك الانتهاء من تحقيقه وتخريجه ، يسر الله ذلك .

= « وهذا الشيخُ اختلفوا فى نسبه . فقال محمد بن مخلد ، ووكيع القاضى ..... فى نسبه : « أحمد بن محمد بن عيسى السكونى » وروى عنه عبد الله بن محمد بن سعيد الحمَّال ، ومحمد بن سليمان بن محبوبٍ ، فقالا : « أحمد بن عيسى السكونى » ، فإنهما نسباه إلى جدِّه . وروى عنه عبد الله بن محمد بن ياسين ، فقال : « ثنا أحمد بن عبد الجبار السكونى » كذا قال ! وهو هو . فإنَّ الحديث الذى رواه عنه هؤلاء كلُّهم ، حديثٌ واحدٌ من روايته عن أبى يوسف ، عن أبى إسحٰق الشيبانى ، عن أبى الأحوص ، عن ابن مسعودٍ ، فى القول عند دخول الخلاء . وهو حديثٌ غريبٌ بهذا الإسناد ، وقد ذكر الدَّارقطنىُّ فى « الأفراد » أن السكونىَّ تفردَّ به » ا هـ .

* * *

٣ – حديثُ زيد بْنِ أرقم ، رضى اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه أبو داود (٦) والمصنِّفُ فى « اليوم والليلة » (رقم ٧٥) ، وابنُ ماجة (٢٩٦) ، وأحمدُ (٣٦٩/٤) ، والطيالسىُّ (٦٧٩) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٦٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٠٥) ، والحاكمُ (١٨٧/١) ، والبيهقىُّ (٩٦/١) من طرقٍ عن شعبة ، عن قتادة ، قال : سمعتُ النضر بن أنسٍ ، يحدث عن زيد بن أرقم مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرةٌ ، فإذا دخلها أحدُكُمْ ، فليقُلْ : اللَّهُمَّ إنى أعوذُ بك من الخُبُثِ والخبائث » .

وقد وقع تصريح قتادة عند الطيالسىّ ، وابن حبان .

وقد رواه عن شعبة هكذا جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« محمد بنُ جعفر ، وعبدُ الرحمٰن بنُ مهدىٍّ ، وابنُ أبى عدىٍّ ،=

= والطيالسيُّ ، وخالد بن الحارث ، وعمرو بن مرزوق » .

وخالفهم عيسى بن يونس[1] ، فرواه عن شعبة ، عن القاسم الشيبانى ، عن زيد بن أرقم به .

فجعل شيخ شعبة هو « القاسم » بدلاً من « النضر بن أنس » .

أخرجه ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٠٣) من طريق على بن خشرم ، قال : حدثنا عيسى بن يونس به .

* **قُلْتُ** : ورواية عيسى شاذَّةٌ - عندى - ، لمخالفتها لرواية الجماعة عن شعبة . وممَّا يدلُّ على ذلك أن يحيى القطان قيل له : « إن ابن أبى عروبة روى عن قتادة ، عن القاسم بن عوف ، عن زيد بن أرقم يعنى حديث الحشوش . وشعبة يحدث به عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن زيد . فقال يحيى : لو علم شعبةُ أنه عن القاسم لم يحمله ، إنه رأى القاسم وتركه » .

فالصواب فى رواية شعبة ما رواه الجماعةُ عنه .

قال الترمذىُّ فى « سننه » (١/١١) :

« وحديثُ زيد بن أرقم فى حديثه اضطرابٌ . روى هشام الدستوائى وسعيد بنُ أبى عروبة ، عن قتادة . فقال سعيدٌ : عن القاسم بن عوف الشيبانى ، عن زيد بن أرقم . وقال هشام الدستوائىُ : عن قتادة ، عن زيد بن أرقم . ورواه شعبة ومعمر ، عن قتادة ، عن النضر بن أنسٍ . فقال شعبة : عن زيد بن أرقم . وقال معمر : عن النضر بن أنس ، عن أبيه ، عن النبىّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم .وسألتُ محمداً عن هذا ؟ فقال : يُحتمل أن يكون قتادةُ روى عنهما جميعاً » اهـ . =

(١) هذا كلُّه مبنىٌّ على ثبوت هذه الرواية ، وإلا فإنى متخوفٌ من وقوع التصحيف فى سنده ، فيكون « شعبة » تصحّف عن « سعيد » وهذا واردٌ جداً . فالله أعلمُ .

= * **قُلْتُ** : فحاصل البحث أن الرواة قد اختلفوا على قتادة فيه على أربعة أوجهٍ . وقد مرّ وجه .

* **الوجه الثانى** : أنَّ معمر بن راشد رواه عن قتادة ، عن النضر بن أنسٍ ، عن أبيه أنس بن مالكٍ مرفوعاً به فجعل الحديث من « مسند أنس » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الدُّعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٥) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر .

قال البيهقىُّ (٩٦/١) :

« قال الإمام أحمد : هو وهمٌ » .

وعلَّةُ ذلك أن قتادة بصرىٌّ ، ولما دخل معمر البصرة لزيارة أمِّه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط ، كما يقول الذهبىُّ فى « السير » (١٢/٧) .

فهذا الحديثُ من أوهام معمر رحمه الله .

* **الوجه الثالث** : أن هشام الدستوائى يرويه عن قتادة ، عن زيد ابن أرقم . فأسقط الواسطة بين قتادة وزيد .

وقتادةُ لم يدرك أحداً من الصحابة إدراك سماعٍ إلا أنساً كما قال الحاكمُ فى « علوم الحديث » .

* **الوجه الرابع** : يرويه سعيد بنُ أبى عروبة ، عن قتادة ، عن القاسم الشيبانى ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به .

أخرجه ابنُ ماجة (٢/٢٩٦) والمصنف فى « اليوم والليلة » (رقم ٧٧)، وأحمدُ (٣٧٣/٤)، والحاكمُ (١٨٧/١) وقد رواه عن سعيدٍ جماعة منهم :

« عبد الأعلىٰ بنُ عبد الأعلى ، ويزيد بن زُريع ، وأسباطُ بْنُ مُحمدٍ ، وعبدُ الوهاب بنُ عطاء ، وعبدة بنُ سليمان » . =

= وخالفهم إسماعيلُ بنُ عُليَّة ، فرواه عن سعيدٍ ، عن قتادة ، عن النضر بن أنسٍ ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به فجعل شيخ قتادة هو « النضر بن أنس » بدلاً من « القاسم ».أخرجه المصنِّفُ فى « اليوم والليلة » (رقم ٧٦) قال : أخبرنا مؤمل بن هشام ، قال : حدثنا إسماعيل به.ورواية الجماعة عن سعيدٍ أرجح .

* **ثمَّ وجهٌ خامسٌ** : فيرويه روح بن عبادة ، عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً به .

فصار الحديث من « مسند ابن عباس » وصار شيخ قتادة هو « سعيد بن جبير » .

أخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٢٠٧/١) قال : ثنا أحمدُ بن العباس الهاشمىُّ ، ثنا يحيى بن حبيب بن عربى ، ثنا روح بن عبادة به .

وآفة هذا الإسناد ، هى من شيخ ابن عديٍّ هذا .

قال ابنُ عديٍّ :

« كتبتُ عنه بالبصرة ، حدَّث عنه يحيى بن حبيب بن عربى بأحاديث بإسنادٍ واحدٍ منكرٍ بذلك الإسناد » .

* **قُلْتُ** : والذى يترجح عندى من هذه الوجوه ، هو الوجه الأولُ الذى يرويه شعبةُ لأمرين :

الأول : لسلامة رواته من الجرح .

الثانى : ثمَّ لوقوع تصريح قتادة بالتحديث من النضر بن أنسٍ.أما طريقُ سعيد بن أبى عروبة ، ففيه القاسم بن عوف الشيبانى وقد تكلموا فيه .

فقد تركه شعبة ، وضعّفه النسائىُّ .

وقال أبو حاتم : « مضطربُ الحديث ، ومحلُّه عندى الصدق » .=

....

= ووثقه ابن حبان . وقال ابنُ عديٍّ :
« هو ممّن يُكتب حديثُهُ » .
وقال الحاكم عقب روايته لحديث شعبة وسعيد : « كلا الإسنادين من شرط الصحيح » ووافقه الذهبيُّ .
* **قُلْتُ** : القاسم لم يرو له مسلمٌ إلا حديثاً واحدا فى صلاة الأوابين ، وقد قدمت الكلام فيه ، فالتعويل على حديث شعبة والله تعالى أعلمُ .

* * *

٤ - حديث جابر ، رضى اللَّهُ عنه .

قال المباركفوريّ فى « التحفة »
« لم أقف عليه » .

* * *

النَّهْىُ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَالحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ-قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ-وَاللَّفْظُ لَهُ ، عَنِ ابْنِ القَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِى مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحٰقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِى طَلْحَةَ ، عَنْ رافِعِ بْنِ إسحٰقَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبِ الأَنْصَارِىَّ وَهُوَ بِمِصْرَ يَقُوْلُ : وَاللهِ مَا أَدْرِى كَيْفَ أَصْنَعُ بِهَذِهِ الكَرَابِيْسِ ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الغَائِطِ أَوِ البَوْلِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا » .

---

٢٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ...

* محمد بنُ سلمة ، هو ابنُ عبد الله بن أبى فاطمة المرادىّ ، أبو الحارث المصرىّ.أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة.روى عنه المصنِّفُ (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه :

« ثقةٌ ، ثقةٌ »

ووثقه مسلمة بنُ قاسم فى « الصلة »

وقال ابن سعيد بنُ يونس :

« كان ثبتاً فى الحديث » .

* ابنُ القاسم ، هو عبد الرحمٰن ، أبو عبد الله المصرىّ .

أخرج له البخارىُّ ، وأبوداود فى « المراسيل » .

قال ابنُ معينٍ :

« ثقةٌ ثقةٌ » .

وقال المصنِّفُ :

« ثقةٌ مأمونٌ » ووثقه أبو زرعة ، وابنُ حبان ، والحاكم وزاد « مأمونٌ » ، ومسلمة بنُ قاسم ، والخطيبُ فى آخرين . =

= * إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، ثقةٌ حجةٌ كما قال ابن معينٍ . ووثقه أيضاً أبو زرعة ، وأبو حاتم ، والمصنِّف ، وغيرُهُم .

* رافع بن إسحٰق ، هو الأنصارىّ .

وقد رمز له فى « التهذيب » برمز (ت ، ق) يعنى أخرج له الترمذىُّ ، وابنُ ماجة .

فلم يذكر (س) وهو رمز النسائىّ ، برغم ثبوت روايته هنا .

ثمَّ تبين لى أنَّ ذكر « ابن ماجة » خطأ من الناسخ أو الطابع . لأنَّ رافع بن إسحٰق ليس له فى الكتب الستة غير حديثين اثنين ، أولهما حديث الباب هذا ، وتفرد به النسائىُّ . والثانى : ما أخرجه الترمذىُّ (٢٨٠٥) وتفرد به عن رافع ، عن أبى سعيدٍ مرفوعاً : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيلُ أو صورةٌ » .

فدلَّ ذلك على أن صواب الرمز أن يُقال : « س ت » . واللَّهُ أعلمُ .

ورافعُ بن إسحٰق وثقهُ المصنِّفُ ، وابنُ حبان ، والعجلىُّ ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » .

* * *

والحديثُ أخرجه الشافعى فى « السنن المأثورة » (١١٢) وأحمدُ (٤١٤/٥) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٢/٤) ، وابن أبى شيبة (١٥٠/١) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٤/ رقم ٣٩٣١) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٠) من طريق مالكٍ ، وهو فى « موطئه » (١/١٩٣/١) عن إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن رافع بن إسحٰق ، عن أبى أيوب الأنصارىّ ، فذكره .

وقد رواه عن مالك يحيى بنُ يحيى ، وإسحق بنُ عيسى ، وإسماعيل=

= ابن أبى أويس ، وعبد الرحمٰن بن القاسم ، وابنُ وهبٍ » .

قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١/٣٠٣) :

« هذا حديثٌ متصلٌ صحيحٌ » .

وقد تابع مالكاً عليه جماعة ، منهم :

١ - همام بن يحيى ، أنا إسحٰق به

أخرجه أحمدُ (٥/٤١٥) حدثنا عفان ، ثنا همَّام به .

٢ - حماد بن سلمة ، عن إسحٰق به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٣٢) .

٣ - محمد بن يعقوب ، عن إسحٰق

أخرجه الطبرانىُّ (٣٩٣٣) .

٤ - الأوزاعىّ ، حدثنا إسحٰق ، حدثنى رجلٌ منا ، قال : سمعت أبا أيوب الأنصارىّ ، فذكره .

أخرجه الطبرانىُّ أيضاً (٣٩٣٤) .

وهذا الرجل المبهم أظنُّه رافع بن إسحٰق .

* * *

النَّهْىُ عَنِ اسْتِدْبَارِ القِبْلَةِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُوْرٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِىِّ ، عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ أَبِى أَيُّوْبَ ؛ أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَاْلَ :

« لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوْهَا لِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، وَلَكِنْ شَرِّقوا أَوْ غَرِّبُوا » .

---

٢١ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* محمدِ بنُ منصور هو ابنُ ثابت بن خالد الخزاعىّ أبو عبد الله الجوَّاز انفرد المصنِّفُ بالتخريج له من دون الجماعة ، وقد وثقهُ المصنفُ والدارقطنُّى ، وابنُ حبان . وليس له شيخٌ فى « السنن » كلها إلا سفيان بن عيينة . وقد وصفه المصنف بـ « المكّى » فى بعض المواضع من « سننه » مثل (١/٢٦٦ - ٢/٢٠٩ ، ٢١٦ - ٣/٥) وللمصنف شيخٌ آخر هو « محمد بن منصور بن داود الطوسى » يروى عن ابن عيينة أيضاً . ولم أجد المصنف رحمه الله ذكر هذه النسبة « الطوسى » لـ « محمد بن منصور » إلا فى موضعين فقط وانظر « ٥/٣٧ ، ٢٤٥) وشيخه فى الموضعين ليس ابن عيينة إنما الحسن بن موسى . ويعقوب بن إبراهيم فيظهر أن الذى أكثر عنه المصنف أو أهمل نسبته هو « المكى » . والله أعلمُ فهذا من المواضع التى أشكلت علىَّ .

ثمَّ بعد كتابة ما تقدم وقفت على كلام نفيسٍ للحافظ المزىّ رحمه الله يُصوِّبُ ما ظهر لى . فقد سئل المزىّ عن « محمد بن منصور » الذى يروى عنه النسائى ، فأجاب - كما فى « طبقات الشافعية » (١٠/٤٠٨)=

= لابن السبكى - : « وأمَّا محمد بن منصور الذى يروى عنه النسائىُّ ولا ينسبُهُ فهو « المكىُّ » لا « الطوسّى » ...... وقد روى النسائىُّ عن الطوسّى عن أبى المنذر إسماعيل بن عمر ، والحسن بن موسى الأشيب ويعقوب بن إبراهيم بن سعد وتنسبه فى عامة ذلك ، قال : ولا أعلمه روى عن ابن عيينة شيئاً » .

فرحم الله الحافظ المزى ، ما أوسع علمه .

* سفيانُ ، هو ابنُ عيينة .

* عطاء بنُ يزيد ، هو اللَّيثُّى ثم الجندعىُّ ، أبو محمدٍ ، ويُقال : أبو زيد أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ .

وثقهُ ابنُ المدينى ، وابنُ سعد وزاد : « كثير الحديث » ، وابنُ حبان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخارىُّ (١/٢٤٥ ، ٤٩٨ - فتح) ، ومسلم (٣/١٥٢ - ١٥٣ نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٩) ، وأبو داود (٩) ، والترمذىُّ (٨) ، وابنُ ماجة (٣١٨) ، والدارمىُّ (١/١٣٥) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٧) ، وابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٢/رقم ١٤١٤) ، والشافعى فى « المسند » (ج١/رقم ٦٣)، وفى « السنن المأثورة » (١١١ - رواية الطحاوى) ، والحميدىُّ (٣٧٨) ، وأبو إسحٰق الحربى فى « الغريب » (٢/٦٣٨) وابن أبى شيبة (١/١٥٠) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٢) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق١٢/١) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٣٧ ، ٣٩٣٨ ، ٣٩٣٩ ، ٣٩٤٠ ، =

....

= ٣٩٤١ ، ٣٩٤٢ ، ٣٩٤٣ ، ٣٩٤٤ ، ٣٩٤٥ ، ٣٩٤٦ ، ٣٩٤٧ ، ٣٩٤٨) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١/١٩٤) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١/١٦٨) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١/٣٠٤) ، والبيهقىُّ (١/٩١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٥٨) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص٧١) من طرقٍ عن الزهرىّ ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبى أيوب فذكره .

وقد رواه عن الزهرىّ جماعة من أصحابه ، منهم :

« ابنُ عيينة ، وابنُ أبى ذئب ، وابن أخى الزهرىّ ، ويونس بن يزيد ، ومعمر بن راشد ، وعقيل بن خالد ، وقرة بن خالد ، وسليمان بن كثير ، وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر ، والنعمان بن راشد ، وعبد الرحمٰن بن إسحٰق ، وسفيان بن حسين » .

قال الترمذىُّ :

« حديثُ أبى أيوب أحسنُ شىءٍ فى هذا الباب وأصحُّ » .

وللحديث طرق أخرى ، عن أبى أيوب رضى الله عنه :

١ - عمر بن ثابت ، عنه

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩١٧) ، والدارقطنىُّ (١/٦٠) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٣/١١٨٩) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٢/٣٦٣) من طريق أبى المنذر إسماعيل بن عمر ، نا ورقاء ، عن سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبى أيوب مرفوعاً : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائطٍ ولا بولٍ ، ولكن شرقوا أو غربوا » .

قال شيخُنا فى « الإرواء » (١/٩٩) : =

= « وسندُهُ صحيحٌ » !

* **قُلْتُ** : سعد بنُ سعيد ضعَّفه أحمدُ وابنُ معينٍ فى رواية ولينه النسائىُّ ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال : « يخطىء » .

وقال أبو حاتمٍ : « مؤدٍّ » !

قال ابن أبى حاتم فى تفسيرها :

« يعنى أنه كان لا يحفظ ، ويؤدى ما سمع » .

ووثقه ابنُ سعد والعجلىُّ ، وقال ابنُ معينٍ فى روايةٍ : « صالح » ومثل هذا يُحسَّنُ حديثه لأجل المتابعات .

٢ - عبد الرحمٰن بن يزيد بن جارية ، عن أبى أيوب .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٢١) ، والطحاوىُّ (٢٣٢/٤) من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرىّ ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جارية ، عن أبى أيوبٍ قال :

« نهانا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنْ نستقبل القبلة بغائطٍ أو بولٍ ، فلما قدمنا الشام وجدنا مرافقهم مراحيض قد استقبل بها القبلة ، فنحن ننحرف ، ونستغفر الله » .

وسندُهُ صحيحٌ ، ولكن قال أبو حاتم - كما فى « العلل » (٦٦) « هو خطأ » ولم يظهر لى وجه الخطأ ، وفى السياق كلامٌ غير مفهوم ، فلعلَّ هذا هو الذى حجب عنى وجه الخطأ .

والله أعلم .

٣ - أبو الأحوص ، عنه

ويأتى ذكرُهُ فى الحديث القادم إنْ شاء الله .

* * *

الأَمْرُ بِاسْتِقْبَالِ المَشْرِقِ أَوِ المَغرِبِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢٢ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا غُنْدَر ، قَالَ : أَنْبَأَنَا مَعْمَر ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ عَطَاء بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ أَبِى أَيُّوْبَ الأَنْصَارِىِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الغَائِطَ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ ، وَلَكِنْ لِيُشَرِّقْ أَوْ لِيُغَرِّبْ ».

---

٢٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* يعقوبُ بنُ إبراهيم هو ابنُ كثير بن زيد ، أبو يوسف الدورقىُّ أخرج له الجماعة .

وروى عنه المصنف (١١٠) حديثاً ووثقهُ هو وابنُ حبان والخطيب وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ » .

* غُنْدرٌ ، لقبٌ لمحمد بْنِ جعفر

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .

وثقه الناسُ ، وأثنوا عليه خيراً .

قال العيشىُّ :

« إنَّما سمَّاهُ غندراً ابنُ جريجٍ ، فقد كان يُكثرُ التَّشْغيب عليه ، وأهلُ الحجاز يُسمُّون المُشغب غُنْدراً » .

* * *

والحديث أخرجه أحمد (٤١٦/٥ ، ٤١٧ ، ٤٢١) ، وأبو عوانة (١٩٩/١) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤١٣ ، ١٤١٤) وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٩) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » . (ج٤/رقم ٣٩٣٥،٣٩٣٦)، وفى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٣٦٥)=

= من طرق عن مَعْمَر ، عن الزُّهْرِىّ ، عن عطاء ، عن أبى أيوب به .
ورواه عن معمر :
« عبدُ الرزاق ، وروحُ بْنُ القاسم ، ووهيبٌ » .
وخالفهم يزيدُ بنُ زريع ، فرواه عن معمر ، عن الزهرىّ ، عن أبى الأحوص ، عن أبى أيوب مرفوعاً : « إذا أتى أحدُكُمُ الغائط فلا يستقبل القبلة » .
أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٧٥) قال : حدثنا عبد الله بنُ أحمد بن حنبلٍ ، حدثنى محمد بن أبى بكر المقدمىّ ، ثنا يزيد بن زريع به .
فصار شيخُ الزهرىّ فيه : « أبو الأحوص » بدل « عطاء بن يزيد » .
* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ ، رجاله ثقات ، ولكن المحفوظ أنه من رواية عطاء بن يزيد عن أبى أيوب . فيُحتمل أنْ يكون هذا من أوهام معمر ، لأن يزيد بن زريع بصرىٌّ ، وقد تقدم أن معمرا لما قدم البصرة لزيارة أمه ما كان معه كتابٌ ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط ، ويُحتمل أن يكون للزهرىّ فيه شيخان . والله أعلمُ .

* * *

قال الترمذىُّ :
« وفى الباب عن : عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى ، ومعقل ابن أبى الهيثم ، ويقال : معقل بن أبى معقل ، وأبى أمامة ، وأبى هريرة ، وسهل بن حنيف » . =

* * *

= ١ - **حديثُ عبدِ الله بْنِ الحارث بن جَزْءٍ ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ ماجة (٣١٧) وابنُ أبى شيبة (١٥١/١) ، وأحمدُ (١٩٠/٤ ، ١٩١) ، وابنُ أبى عاصم فى « الأوائل » (رقم ٤٠) ، وابنُ قُطلُوبُغا فى « عوالى الليث بن سعد » (٤٠) وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق١٢/١) والحازميُّ فى « الاعتبار » (ص٧٣) من طرق عن الليث ، عن يزيد بن أبى حبيب ، أنه سمع عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبيدى يقول : أنا أوَّلُ من سمع النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم يقول : « لا يبولنَّ أحدكم مستقبل القبلة » وأنا أوَّلُ من حدث الناس بذلك .

قال البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١٣٤/١) :

« هذا إسنادٌ صحيحٌ ، وقد حكم بصحته : ابنُ حبان ، والحاكمُ ، وأبو ذرٍ الهروىُّ ، وغيرُهم ، ولا أعرفُ له علةً »[1]اهـ .

وهو كما قال .

وقد رواه عن اللَّيث جماعة من أصحابه ، منهم :

« شبابة بن سوار ، ومحمد بنُ رمح ، وحجاج بن محمد ، وموسى بن طارق ، ويونس بن محمدٍ » .

وخالفهم عبد الله بنُ صالح ، كاتبُ اللَّيث ، فرواه عن اللَّيث قال : حدثنى سهل بن ثعلبة ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ فذكره .

أخرجه الطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) .

فجعل شيخ اللَّيث هو « سهل بن ثعلبة » بدل « يزيد بن أبى حبيب » ورواية الجماعة عن اللَّيث أرجح بلا ريب، وعبد الله بنُ صالح فيه ضعفٌ.=

---

(١) وقال ابن يونس فى « تاريخ مصر » : « هو حديث معلولٌ » قال البدر العينى فى « العمدة » (٢٧٧/٢) : « ولا التفات إلى قوله هذا ، فإن ابن حبان قد صححه » .

= وقد توبع اللَّيثُ بنُ سعد .

تابعه عبد الحميد بن جعفر ، حدثنى يزيد بن أبى حبيب به .

أخرجه أحمدُ (١٩٠/٤) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « مسنده » (٤٨٧) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٢/٤) من طريق الضحاك بن مخلد ، عن عبد الحميد بن جعفر .

وتابعه عمرو بن الحارث ، وابنُ لهيعة ، عن يزيد به

أخرجه الطحاويُّ من طريق ابنُ وهب عن الليث مقرونا بهما .

وقد خالفهم جميعاً ابن لهيعة ، فرواه عن يزيد بن أبى حبيب ، عن جبلة بن رافعٍ ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ به .

فجعل بين « يزيد » و « عبد الله بن الحارث » : « جبلة بن رافعٍ » .

أخرجه الطحاويُّ (٢٣٣/٤) من طريق ابن أبى مريم ، ثنا ابنُ لهيعة به والصوابُ أن يزيد بن أبى حبيب يرويه عن عبد الله بن الحارث بلا واسطة ، وهذا من سوء حفظ ابن لهيعة . رحمه الله ، لاسيما وسعيد بن أبى مريم ممن سمع منه بعد احتراق كتبه . وقد تقدمت رواية عبد الله بن وهبٍ عن ابن لهيعة وقد وافق فيها الجماعة . وهذه الرواية أولى لكون ابن وهب ممن سمع من ابن لهيعة قديماً .

وقد توبع يزيدُ بنُ أبى حبيبٍ .

تابعه اثنان ممن وقفت عليهما :

١ - عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث

أخرجه أحمد (١٩١/٤) حدثنا يحيى بنُ إسحٰق ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث فذكره .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ فى المتابعات . ويحيى بن إسحٰق كان =

....

= من قدماء أصحاب ابن لهيعة ، وعبد الله بن المغيرة مجهول الحال ، لم يوثقه سوى ابن حبان .

وقد اختلف على ابن لهيعة فيه .

فرواه حسن بن موسى ، عنه ، ثنا سليمان بن زياد ، أنه سمع عبد الله ابن الحارث بن جَزْءٍ .... فذكره .

أخرجه أحمد (٤/١٩٠)

والروايةُ الأولى أولى ، لأن حسن بن موسى الأشيب متأخر السماع من ابن لهيعة . واللَّهُ أعلمُ .

٢ - سليمانُ بنُ زياد الحضرميُّ ، قال : « دخلنا على عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبيدى فى يوم جُمُعةٍ ، فدعا بطستٍ ، وقال للجارية : استرينى ، فسترته ، فبال فيه ، ثم قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ينهى أن يبول أحدكم مستقبل القبلة » .

أخرجه ابنُ حبان (١٣٣) من طريق غوث بن سليمان بن زياد ، عن أبيه سليمان بن زياد به .

وسندُهُ صحيحٌ

فأمَّا غوث ، فقال ابنُ معين : « لم يكن به بأسٌ »

ذكره ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣/٢/٥٧ - ٥٨)

وأبوه سلَيمان : فوثقه ابنُ معين ، ويعقوب بن سفيان ، وابنُ حبان وقال النسائىُّ فى « الجرح والتعديل » :

« ليس به بأس »

وتابع غوث بن سليمان عليه عرابى بن معاوية .

أخرجه الخطيبُ فى « التاريخ » (٤/١٩٢ - ١٩٣) من طريق =

= عرابى بن معاوية[1] الحضرمىّ ، عن سليمان بن زيادٍ الحضرمىّ عن عبد الله بن الحارث بن جزء[2] ، كان يرسلُ إلَىَّ فأمسكُ عليه المصحف ، وهو يقرأ ؛ وكان أعمى ؛ فعرض له حقن من بولٍ ، فدعا جارية له ، فجعل بيننا وبينه ثوباً ، ثمَّ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « لا يتغوط أحدكم لبوله ، ولا لغيره مستقبل القبلة ، ولا مستدبرها ، شرِّقوا أو غرِّبُوا » .

* **قُلْتُ** : وعرابى بن معاوية ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٤٥/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

* * *

٢ - حديث معقل بن أبى الهيثم ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١/١٥٠،١٥١) ، وأبو داود (١٠) ، وابنُ ماجة (٣١٩) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٤/١) ، والخطيبُ فى « الموضح » (٤١١/٢-٤١٢) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (٧٣-٧٤) ، والبيهقىُّ (٩١/١) ، من طرق عن عمرو بن يحيى المازنىّ ، ثنا أبو زيد مولى الثعلبيين ، عن معقل بن أبى معقل الأسدىّ قال :

« نهى رسولُ الله صلى اللَّهُ عليه وعلى آله وسلَّم أن نستقبل القبلتين بغائطٍ أو بولٍ » .

وقد رواه عن عمرو بن يحيى المازنى جماعةٌ ، منهم : =

(١) وقع فى « التاريخ » : « ابن أبى معاوية » وهو خطأ . والصواب ما ذكرتُه .

(٢) وقع فى « التاريخ » : « ... عن عبد الله الحارثى أن ابن جزء الزبيدى قال .... » وهو خطأ .

= « سليمانُ بْنُ بلال ، والدارمىُّ ، وداودُ العطار ، وعبد العزيزُ بْنُ المختار ، ووهيب بن خالد . » .

وقد اختلف الرواة فى تسمية الصحابى هل هو : « معقل بن أبى معقل » أو « معقل بن أبى الهيثم » وكلاهما واحدٌ .

وقد ذكر هذ الاختلاف الدارقطنىُّ فى « العلل » .

(ج٥ / ق ١٢/١ - ٢) .

قال الحافظ فى « الفتح » (٢٤٦/١) :

« حديثٌ ضعيفٌ ، لأنَّ فيه راوياً مجهولاً » .

* * **قُلْتُ** : هو أبو زيد مولى الثعلبيين

فقد قال ابنُ المدينى :

« ليس بالمعروف »

أما قولُ النووى فى « المجموع » (٨٠/٢) : « إسنادُهُ جيدٌ ، ولم يُضعِّفْهُ أبو داود » فمردود بما سبق من التحقيق .

* * *

٣ - حديث أبى هريرة ، رضى اللَّهُ عنه .

* **قُلْتُ** : يأتى تخريجه إن شاء الله تعالى برقم (٤٠)

* * *

٤ - حديثُ سهل بن حنيفٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمد (٤٨٧/٣) حدثنا روح وعبد الرزاق ، قالا : أنا ابنُ جريجٍ ، قال : حدثنى عبد الكريم بنُ أبى المخارق ، أن الوليد بن مالك بن عبد القيس أخبره - وقال عبد الرزاق : « من عبد القيس » أن محمد بن قيس مولى سهل بن حنيفٍ - من بنى ساعدة - أخبره=

= أنَّ سهلاً أخبره أن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعثه ، قال : « أنت رسولى إلى أهل مكة ، قل : إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أرسلنى يقرأُ عليكم السَّلام ، ويأمركم بثلاثٍ : لا تحلفوا بغير الله ، وإذا تخليتم فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولا تستنجوا بعظم ولا ببعرةٍ » .

وأخرجه الدارمىُّ (١/١٣٥) والحاكم (٣/٤١٢) من طريق ابن جريج عن عبد الكريم به .

واقتصر الدَّارمىُّ على الفقرة الثانية ، والتى هى محلُّ الشاهد .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ ، كما قال الهيثمىُّ فى « المجمع » .

(١/٢٠٥ ، ٤/١٧٧) .

وعبد الكريم بن أبى المخارق ضعيفٌ

والوليد بن مالك ، ترجمه البخارىُّ فى « الكبير » (٤/٢/١٥٢) ، وابن أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٤/٢/١٧ - ١٨) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٧/٥٥٢) على عادته .

ولم يعبأ الحسينى بذلك ، ففى « التعجيل » (١١٥٥) :

« مجهولٌ غير مشهور »

ومحمد بن قيس ، كذلك ، قال فيه الحسينى (٩٦٩) :

« ليس بمشهور »

٥ - حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه .

* **قُلْتُ** : لم أقف عليه .

* * *

وفى الباب غير ما ذكر الترمذىُّ . =

= ٦ - **حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه .**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٧٣٥) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٣/١٠٣ - ١٠٤) من طريقين عن الواقدىّ ، ثنا عبد الحكيم بن عبد الله بن أبى فروة ، عن العباس بن سهلٍ ، عن أبيه مرفوعاً : « إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها » .

قال العقيلىُّ :

« عبد الحكيم بن عبد الله ، عن عباس بن سهلٍ ، لا يتابع عليه ، ولا يُعرفُ إلا بالواقدىّ .... وفى هذا الباب عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحاديث ثابتةٌ من غير هذا الوجه » .

* **قُلْتُ** : أما عبد الحكيم ، فقال الدارقطنىُّ :

« مُقِلٌّ ، يُعْتَبَرُ به »

ولخص الذهبىُّ عبارته ، فقال : « صويلح »

لكن علَّةُ الحديث هى الواقدىّ . واسمه محمد بن عمر فهو تالف .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٥) :

« فيه الواقدىُّ ، وهو ضعيفٌ » !!

وهذا تساهلٌ منه بلا ريب ، فقد كذَّبه جماعة من النُّقاد .

بل قال الهيثمىُّ فى موضعٍ آخر (٣/١٥٥) : « ضعيفٌ وقد وثق » !

وقد أفضتُ فى بيان حال الواقدى ، فى كتابى : « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ١٦٣) وهو مطبوعٌ والحمد لله .

* * *

= ٧ - **حديثُ أسامةَ بْنُ زيد ، رضى الله عنه .**

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » ، وعنه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (١٤٨٣/٤) من طريق عبد الكبير بن عبد المجيد ، ثنا عبد الله بنُ نافعٍ ، عن أبيه ، عن أسامة بن زيدٍ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم « نهى أن تستقبل القبلة بغائطٍ ، أو بولٍ » .

* **قُلْتُ** : وعبد الله بنُ نافعٍ أجمعوا على تضعيفه

وقد اختلف عليه فى إسناده

فرواه عبد الكبير بنُ عبد المجيد ، وأبو بكر الحنفيُّ كما تقدم .

ورواه ابنُ أبى فديك ، عنه ، عن أبيه نافعٍ أن عبد الله بن عمرو العجلانى حدث عبد الله بن عمر ، عن أبيه أنَّ رسول الله صلى اللَّهُ عليه وعلى آله وسلم نهى أن يستقبل القبلتين فى الغائط والبول » .

أخرجه يعقوب بنُ سفيان فى « المعرفة » (٣٢٩/١) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (١٢/١٧) ، وابنُ السكن - كما فى « الغوامض » (ص ٦٨٥ - ٦٨٦) لابن بشكوال - ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (١٤٨٣/٤) من طرقٍ عن ابن أبى فديك به .

قال ابْنُ السَّكنِ عقبه :

« لم يرو عمرو هذا عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير هذا الحديث ، وهو مما ينفرد به عبد الله بنُ نافعٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد عرفت حاله ، وهذا الاضطرابُ منه . والله أعلمُ .

* * *

٨ - حديثُ رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه .

أخرجه مالك (٢/١٩٣/١) عن نافعٍ ، عن رجلٍ من الأنصار ، =

= أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أنْ تستقبل القبلة لغائطٍ أو بولٍ .

* قُلْتُ : هكذا رواه يحيى بنُ يحيى عن مالك .

وخالفه ابنُ وهبٍ ، فرواه عن مالك ، عن نافعٍ ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه ..... فذكره . فزاد فى السند « عن أبيه » .

أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٢)

ووافقه الشافعيُّ ، فرواه عن مالك به فزاد فى السند « عن أبيه »

أخرجه الشافعيُّ فى « السنن المأثورة » (١١٣- رواية الطحاوى) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٦/١٢٦) وقال : « وهو الصوابُ إنْ شاء الله » .

* * *

الرُّخصَة فِى ذَلِكَ فِى الْبُيُوْتِ

٢٣ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَمِّهِ : وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ :

« لَقَدِ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا ، فَرَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ عَلَى لَبِنَتَيْنِ ، مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ المَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ » .

---

٢٣ - إسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* يحيى بنُ سعيدٍ ، هو الأنصاريُّ .

أخرج حديثه الجماعة ، وهو ثقةٌ متفقٌ على جلالته وإتقانه .

قال سعيد بنُ عبد الرحمٰن الجمحيُّ :

« ما رأيتُ أقربَ شبهاً بالزهريِّ ، من يحيى بن سعيد ، ولولاهما لذهب كثيرٌ من السنن » .

* محمدُ بْنُ يحيى بن حبان ، هو ابن منقذ بن عمرو ، أبو عبد الله المدنيُّ الفقيهُ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .

وثقهُ ابنُ معينٍ ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، وابنُ حبان .

* عمُّهُ : واسع بن حبان بن منقذ .

وثقه أبو زرعة ، والعجليُّ (١٩٢٥) ، وابنُ حبَّان (٤٩٨/٥) .

قال البغويُّ فى « معجم الصحابة » :

« فى صحبته مقالٌ » =

* * *

= والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٢٤٦/١ - ٢٤٧ فتح) ، والشافعيُّ فى « المسند » (ج١/ رقم ٦٥) وفى « السنن المأثورة » (١١٤ - رواية الطحاوى) ، وأبو داود (١٢) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤١٨) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤ - ٢٣٤) ، والبيهقىُّ (٩٢/١) والحازميُّ فى « الاعتبار » (ص٧٦) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٦٠/١) كلُّهُمْ من طريق مالكٍ ، وهذا فى « موطئه » (١٩٣/١ - ٣/١٩٤) ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر.

وقد رواه عن مالكٍ جماعةٌ من أعيان أصحابه منهم :

« الشافعيُّ ، وابنُّ وهبٍ ، والقعنبيُّ ، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ ، وأبو مصعب أحمد بن أبى بكر ، ويحيى بنُ يحيى ، وعبد الله بن يوسف » .

وتوبع مالك عليه .

تابعه جماعةٌ عليه ، منهم :

١ - يزيدُ بنُ هارون ، عن يحيى بن سعيد الأنصارى به .

أخرجه البخاريُّ (٢٥٠/١ - فتح) ، وابنُ ماجة (٣٢٢) ، والدَّارميُّ (١٣٦/١) ، وأحمدُ (٤١/٢) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٢) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٢٩٥ - زوائده) ، بزيادةٍ فى أوله ، والحاكم فى « علوم الحديث » (١٦٣) ، والبيهقىُّ (٩٢/١) .

٢ - سليمانُ بنُ بلالٍ ، عن يحيى

أخرجه مسلمٌ (١٥٣/٣) ، وأبو عوانة (٢٠١/١)

٣ - الأوزاعيُّ ، عن يحيى =

....

= أخرجه ابنُ ماجة (٣٢٢) .

٤ – هشيمُ بن بشير ، عن يحيى .

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) ، والطحاويُّ (٢٣٤/٤) ، والدَّارقطنىُّ (٦١/١) ، وابنُ عبد البر (٣٠٦/١) ، والبغويُّ (٣٦١/١) .

٥ – حفص بن غياث ، عن يحيى

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (١٥١/١) .

٦ – عبد الوهاب الثقفى ، عن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) .

٧ – أنس بنُ عياضٍ ، عن يحيى

أخرجه ابن عوانة (٢٠١/١) .

وأخشى أن يكون وقع سقطٌ فى السند ، فإنى لم أقف على ما يثبت رواية أنس بن عياض ، عن يحيى بن سعيد الأنصارىّ . والله أعلمُ .

وقد توبع يحيى بنُ سعيد الأنصارىّ . تابعه ثلاثة ممن وقفت عليهم :

١ – عبيد الله بن عمر ، عن محمد بن يحيى .

أخرجه البخاريُّ (٢٥٠/١ و ٢١٠/٦ فتح) ، ومسلمٌ (١٥٣/٣ – نووى) ، وأبو عوانة (٢٠٠/١ – ٢٠١) ، والترمذيُّ (١١) ، وأحمدُ (١٢/٢ ، ١٣) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٠) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٣١٢) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٦/١) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنَّة » (٣٥٩/١ ، ٣٦١) .

وقد رواه عن عبيد الله جماعةٌ ، منهم : =

= « أنسُ بْنُ عياض ، ويحيى القطان ، وعبد الرزاق ، وعبدةُ بْنُ سليمان ، ومحمد بْنُ بشر العبدى ، وعقبةُ بْنُ خالد » .

٢ - ابنُ عجلان ، عن محمد بن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) ، وابنُ عبد البر (١/٣٠٦) .

٣ - إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤١٥) ، والطحاويُّ (٤/٢٣٤) ، والمحامليُّ فى « الأمالى » (ق ٣) وعنه الخطيبُ فى « التلخيص » (١/١٧٨) من طريق وهيبٍ ، عن إسماعيل بن أمية ، ويحيى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمر ، ثلاثتهم عن محمد بن يحيى بن حبان به .

وقد رواه نافعٌ ، عن ابن عمر بنحوه .

أخرجه أحمدُ (٢/٩٩) ، والطرسوسى فى « مسند ابن عمر » (رقم ٦٤) من طريقين عن أيوب بن عتبة ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن نافعٍ به .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لأجل أيوب بن عتبة .

فقد ضعَّفه أحمدُ ، وابن معين فى رواية ، والمصنِّفُ ، ومسلمٌ ، وعلى ابن المدينى فى آخرين . ووثقه أحمدُ فى غير حديث يحيى بن أبى كثير .

وفى « الجرح والتعديل » (١/١/٢٥٣) عن أحمد قال :

« مضطربُ الحديث عن يحيى بن أبى كثير » .

وهذا الحديث من روايته عنه .

* * *

ثمَّ اعلم - وفقنى الله وإياك - أنَّ المذهب الراجح هو عدم =

= استقبال القبلة أو استدبارها سواء فى الصحراء أو فى البنيان لقوة الأدلة المانعة ، وقد فصَّلْتُ ذلك فى « النافلة » (٢٨٥) فارجع إليه هناك .

غير أننى رأيتُ – ختاماً لهذا الباب – أن أحقق بعض الأحاديث التى تجيز استقبال القبلة ، مع الجواب عن معنى الثابت منها . والله تعالىٰ المستعان .

١ – حديث جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنهما

أخرجه أبو داود (١٣) ، والترمذىُّ (٩) ، وابنُ ماجة (٣٢٥) وأحمد (٣/٣٦٠) ، وابنُ خزيمة (١/٣٤) ، وابنُ حبان (١٣٤) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣١) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٤) ، والدارقطنىُّ (١/٥٨ – ٥٩) ، والحاكمُ (١/١٥٤) وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/٢) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص – ٧٥) ، والبيهقىُّ (١/٩٢) من طريق محمد بن إسحٰق ، عن أبان بن صالحٍ ، عن مجاهدٍ ، عن جابر بن عبد الله ، قال :

« نهى نبىُّ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلة ببولٍ ، فرأيتُهُ قبل أن يقبض بعامٍ يستقبلها » .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ »

وكذا حسَّنه البزَّارُ – كما فى « التلخيص » (١/١٠٤) – ، والنووىُّ فى « شرح مسلمٍ » (٣/١٥٥) ، وفى « المجموع » (٢/٨٢) .

وذكر الحافظ فى « التلخيص » أن النووى توقف فيه ، لعنعنة ابن إسحٰق . =

= * * **قُلْتُ** : وقد صرَّح ابن إسحٰق بالتحديث عند أحمد ، وابن حبان ، وابن الجارود ، والدارقطنى ، والحاكم ، ولعلَّ النووى اطلع على ذلك بعدُ ، فحسَّنَهُ . والله أعلم .

وصححه البخاريُّ فيما نقله الترمذى ، وابنُ السكن

وقال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط مسلمٍ » ووافقه الذهبىُّ !!

وليس كما قالا ، فإن ابن إسحٰق ليس من شرط مسلمٍ كما سبق التنبيه عليه فى هذا الكتاب . وإنما هو حسنٌ فقط لأجل ابن إسحٰق وقد ضعَّفه بعضُهُمْ .

قال ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١/١٩٨) :

« وأمَّا حديثُ جابرٍ ، فإنه من رواية أبان بن صالحٍ ، وليس بالمشهور » .

وقال ابنُ عبد البرِّ فى « التمهيد » (١/٣١٢) :

« وليس حديثُ جابرٍ بصحيحٍ عنه ، فيُعرَّجُ عليه . لأنَّ أبان بن صالحٍ الذى يرويه ، ضعيفٌ » .

وقال ابن مفوز :

« وأمَّا الحديثُ فإنه انفرد به مُحمَّدُ بْنُ إسحٰق ، وليس هو ممن يُحتجُّ به فى الأحكام ، فكيف أن يعارض بحديثه الأحاديث الصحاح ، أو ينسخ به السنن الثابتة ؟! » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا قولُ ابن حزم وابن عبد البر ، فمردودٌ ، ولعله نتيجة ذهولٍ منهما .

فأبان بن صالح وثقهُ ابنُ معين ، وأبو حاتم ، وأبو زُرْعة ، والعجلىُّ=

....

= ويعقوبُ بنُ شيبة ، وابنُ حبان .
وقال النسائيُّ :
« لا بأس به » .
وقد نكت عليهما الحافظ فى « التهذيب » فقال :
« وهذه غفلةٌ منهما ، وخطأ تواردا عليه ، فلم يُضعِّفْ أبان هذا أحدٌ قبلهما » اهـ .
وكذلك أخطأ شمس الحق آبادى فيه ، فقال فى « عون المعبود » (٣٦٢/١١) تحت حديث : « لا مهديَّ إلا عيسى ..... » :
« والحديث ضعَّفه البيهقيُّ والحاكمُ وفيه أبان بن صالح ، وهو متروك » !!
والغريب أن ينقله صاحبُ « تحفة الأحوذىّ » (٤٨٤/٦) ويقرُّهُ عليهِ !!
وغالبُ ظنى أنهما أرادا : « أبان بن أبى عياش » فانقلب عليهما ، والله أعلمُ .
* **قُلْتُ** : وهذا الحديث مع ثبوته لا يعارض حديث أبى أيوب الأنصارى فى النهى عن استقبال القبلة واستدبارها . وقد أجاب العلماء بأجوبةٍ منها :
١ - أن هذه حكاية فعل لا عموم لها ، ولا يُعلم هل كان فى فضاءٍ أو بنيان ؟ وهل كان لعذْرٍ من ضيق مكان ونحوه ، أو اختياراً ؟ فلا يقدَّمُ على النصوص الصحيحة الصريحة بالمنع .
٢ - أنَّ حديث ابن عمر وحديث جابر ليس فيهما إلا مجرد الفعل ، وهو لا يعارض القول الخاص بالأمة . =

= وفى المسألة بسط ، ذكرتُهُ فى « النافلة » والحمد لله .

* * *

٢ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها

أخرجه ابنُ ماجة (٣٢٤) وابنُ أبى شيبة (١٥١/١) ، والبخاريُّ فى « الكبير » (١٤٣/١/٢) ، وأحمدُ (٢١٩،١٣٧/٦) ، والطيالسيُّ (١٥٤١) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٤/٤) ، والدَّارقطنُّى (٦٠-٥٩/١) ، وكذا ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣١١-٣١٠/١) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦١) ، وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ٢/١٢) ، والحازميُّ فى « الاعتبار » (ص - ٧٦) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن خالد الحذاء ، عن خالد بن أبى الصلت ، عن عراك بن مالك ، عن عائشة ، قالت : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قومٌ يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة ، فقال : « أراهم قد فعلوها ؟! استقبلوا بمقعدتى القبلة » .

وتابعه هشيم بن بشير ، عن خالد الحذاء به .

أخرجه ابن شاهين (ق٢/١٢) .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ منكرٌ ، كما قال الذهبيُّ فى « الميزان » فى ترجمة « خالد بن أبى الصلت »

وحكم عليه بالنكارة أيضاً شيخُنا الألبانيُّ - حفظه الله تعالى - فى « الضعيفة » (٩٤٧) فى بحثٍ قويٍّ ممتعٍ وأعلَّه بستٍّ عللٍ ، فانظرها لزاماً .

* * *

٣ - حديثُ ابن عمر ، رضى الله عنهما

أخرجه أبو داود (١١) ، وابن خزيمة (٣٥/١) ، وابنُ الجارود (٣٢) ، والدَّارقطنُّى (٥٨/١) ، والحاكم (١٥٤/١) ، وابنُ شاهين =

= فى « الناسخ والمنسوخ » (ق١٢/٢) ، والبيهقىُّ (١/٩٢) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص - ٧٧) من طريق الحسن بن ذكوان ، عن مروان الأصفر ، قال : رأيتُ ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ، ثمَّ جلس يبول إليها . فقلْتُ : يا أبا عبد الرَّحمٰن ! أليس قد نُهى عن هذا ؟ قال : بلى ، إنما نهى عن ذلك فى الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شىءٌ يستُرُك ، فلا بأس » .

قال الدَّارقطنىُّ :

« هذا صحيحٌ ، كلُّهُمْ ثقات » !

وقال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط البخارىِّ »[1] ووافقه الذَّهبىُّ !!

وقال الحازمىُّ :

« حديثٌ حَسَنٌ »

* **قُلْتُ** : أمَّا قول الحاكم فمتعقّبٌ من أوجه :

* **الأول** : أنَّ الحسن بن ذكوان فيه ضعفٌ .

ضعَّفه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتم ، والنسائىُّ ، وغيرُهُمْ .

ووثقه ابنُ حبان ، وقال ابنُ عدىٍّ :

« أرجو أنه لا بأس به »

وقال ابنُ معينٍ :

« كان قدريّاً »

فقال الساجى : =

(١) نقل البدر العينى فى « العمدة » (٢/٢٧٨) أن الحاكم قال : « على شرط مسلم » وردَّه بقوله : « غير صحيح لأن أبان راويه لم يخرج له مسلم شيئاً » كذا ، وفى « المستدرك » ما ذكرتُهُ أنا . فالله أعلمُ .

= « إنما ضعّفه لمذهبه »

* **قُلْتُ** : إن كان كذلك ، فهو غير قادحٍ على المذهب الراجح ، ولكن يظهر أن ابن معين لم يضعفه للمذهب ، فقد قال فيه : « صاحبُ الأوابد ، منكر الحديث » وقوله :

« صاحبُ الأوابد » جارٍ مجرى التعريف له ، لا أنه منكرُ الحديث بسبب أوابده . فتأمَّلْ .

* **الثانى** : أنَّ البخاريَّ لم يحتج بالحسن ، إنما أخرج له حديثاً واحداً متابعةً فى « كتاب الرقاق » (٤١٨/١١) من طريق يحيى القطان ، عنه ، عن أبى رجاء العطاردىّ .

قال الحافظُ فى « الفتح » (٤٤١/١١) :

« والحسن بن ذكوان تكلم فيه أحمدُ وابن معين وغيرهُما ، ولكن ليس له فى البخارىّ سوى هذ الحديث من رواية يحيى القطان عنه ، مع تعنته فى الرجال ، ومع ذلك فهو متابعةً » ا هـ .

* **الثالث** : أنَّ الحسن بن ذكوان كان مدلساً ، وقد عنعن الحديث .

قال الأثرمُ :

« قلتُ لأبى عبد الله – يعني : الإمام أحمد – ما تقولُ فى الحسن ابن ذكوان ؟ قال : أحاديثُهُ بواطلُ ! يروى عن حبيب بن أبى ثابتٍ و لم يسمع من حبيبٍ ، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطى » .

وكذلك قال أبو داود .

وأورد له ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (١٧٧٦/٥) فى ترجمة « عمرو بن خالد » حديثين عن حبيب بن أبى ثابتٍ ، فأسقط الحسن عمرو من الوسط وعمرو هذا كذَّابٌ كان يضع الحديث ، فتدليسه قبيحٌ جدّاً فلستُ أدرى لأىّ شيءٍ قال الدَّارقطنىُّ : =

= « ..... كلُّهُمْ ثقات » !

مع أنه صرّح فى «العلل» (ج١/ ق ٢/٧٦) بأنه « ضعيفٌ » عند إعلاله لحديث : « إنَّ لله مائة خلق ..... » .

وقد توسط الحازمىُّ فحسنه .

وقال الحافظ فى « الفتح » (٢٤٧/١) :

« سندٌ لا بأس به » !

كذا قال ! والسندُ عندى ضعيفٌ لما قدمتُ . والله أعلمُ .

وقال شيخُنا فى « الإرواء » (١٠٠/١) :

« حسنُ الإسناد »

والكلام كلُّه إنما يدور حول الحسن بن ذكوان ، مع أنه ضعَّفه فى « الضعيفة » (٩٣٦) ، وقال هناك :

« الحسنُ بنُ ذكوان ، مختلفٌ فيه أيضاً ، وقد ضعَّفه الجمهور . وقال أحمدُ : « أحاديثُهُ بواطيل »....... وقال ابنُ حجرٍ فى « التقريب » : صدوقٌ يخطىء ، وكان يدلسُ ، وقد عنعن » ا هـ .

* **قُلْتُ** : فمثله لا يُحسَّنُ حديثه منفرداً ، إنما فى المتابعات و لم أقف على من تابعه . والله أعلم .

نعم !

أخرج ابنُ ماجة (٣٢٣) ، والدَّارقطنىُّ (٦١/١) ، والحكيمُ الترمذىُّ فى « المنهيات » (ص - ١٢) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٩/١) ، والبيهقىُّ (٩٣/١) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص٧٨) من طريق عيسى الخياط ، قال : « قلتُ للشعبىِّ : أنا أعجبُ من اختلاف أبى هريرة وابن عمر . قال نافعٌ ، عن ابن عمر : دخلت=

= بيت حفصة ، فحانت منى التفاتةٌ فرأيتُ كنيف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مستقبل القبلة . وقال أبو هريرة : إذا أتى أحدُكُمُ الغائط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها . قال الشعبيُّ : صدقا جميعاً ، أما قول أبي هريرة ، فهو فى الصحراء . إنَّ لله عباداً ملائكة وجن يصلون ، فلا يستقبلهم أحدٌ ببول ولا غائط ، ولا يستدبرهم .
وأما كُنُفهم هذه ، فإنما هو بيتٌ يُبنى لا قبلة فيه » .
قال الدَّارقطنُّى :
« عيسى بن أبى عيسى الحناط ، وهو عيسى بن ميسرة ، ضعيفٌ » .
* **قُلْتُ** : وتركه مرةً ، وكذلك النسائُّى وغيْرُهُ .
والحديث ضعَّفه البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٣٦) وعزاه لابن عدى فى « الكامل » ، وكذلك رواه البيهقىُّ من طريقه ، ولكنى لم أجده فى ترجمة « عيسى » من « الكامل » . فالله أعلم .
ثمَّ لو صحَّ لم يكن فيه حجةٌ ، لأنه فهم من الشعبى وفَّق به بين القولين ، مع أنه لا تعارض عندنا بين الدليلين على نحو ما قدمنا ولبسط القول موضعٌ آخر . والله الموفق .

* * *

٤ – حديث أبى قتادة ، رضى الله عنه

أخرجه الترمذىُّ (١٠) ،والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ١٧٤) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٤) من طريقين عن ابن لهيعة ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، عن أبى قتادة ، أنه رأى النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول مستقبل القبلة . =

= قال الترمذىُّ : « وابنُ لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث ضعَّفه يحيى القطان وغيره من قبل حفظه » .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى عن أبى قتادة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابنُ لهيعة » .

* **قُلْتُ** : وابنُ لهيعة ضعيفُ الحفظ . وقد رواه عنه قتيبة أسدُ بنُ موسى وسعيد بن أبى مريم ، وهم ليسوا من قدماء أصحابه .

ثمَّ أبو الزبير ، مدلسٌ وقد عنعنه . والله أعلمُ .

ولذلك قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣١٢/١) :

« هو حديثٌ لا يُحتجُّ بمثله »

* * *

٥ - حديثُ عمار بن ياسر ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » - كما فى « المجمع » (٢٠٦/١) -، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٥٦٠/٢) من طريق جعفر بن الزبير ، عن القاسم الشامىّ ، عن عمار قال : « رأيتُ النبَّى صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد النهى يستقبل القبلة ويستدبرها » .

* **قُلْتُ** : وهذا حديث باطلٌ

وجعفر بن الزبير كذَّبه شعبةُ

وقال ابنُ معينٍ :

« ليس بثقةٍ » .

وقال البخارىُّ :

« تركوهُ » .

بَابُ
النَّهْيِ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِيْنِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢٤ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْمَاعِيْلَ - وَهُوَ القَنَّادُ - ، قَالَ : حَدَّثَنِى يَحْيَى بْنُ أَبِى كَثِيْرٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِى قَتَادَةَ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيْهِ ، أَنَّ رَسُوْلَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ ، فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ » .

---

٢٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ بِمَا بَعْدَهُ

* يحيى بْنُ دُرُست أبو زكريا البصرىُّ
أخرج له الترمذىُّ ، وابنُ ماجة
وثقهُ المصنِّفُ ، وروى عنه (١٦) حديثاً .
* أبو إسماعيل القناد ، اسمه إبراهيم بن عبد الملك
أخرج له الترمذىُّ أيضاً .
وثقه ابنُ حبان وقال : « يخطىء »
وقال المصنِّفُ :
« لا بأس به » .
وضعَّفه ابنُ معين ، والساجى ، والعقيلىُّ ولكنه لم يتفرد بالحديث ، فقد توبع .
وتأتى المتابعةُ فى الحديث القادم إنْ شاء الله .
* يحيى بن أبى كثير ، أبو نصر اليمامىُّ . =

= أخرج له الجماعةُ .

وهو ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه كان يرسلُ ويدلسُ .

ومن غُرر كلامه :

« لا يُسْتَطَاعُ العِلْمُ براحة الجسد »

أخرجه مسلمٌ فى « صحيحه » (١/٤٢٨) مع أنه ليس من موضوع كتابه . قال النوويُّ فى « شرح مسلم » (٥/١١٣) :

« جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال هذه الحكاية عن يحيى مع أنه لا يذكرُ فى كتابه إلا أحاديث النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم محضةً مع أنَّ هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة ، فكيف أدخلها بينها ؟! وحكى القاضى عياض رحمه الله عن بعض الأئمة أنه قال : سببه أن مسلماً رحمه الله تعالى أعجبه حسنُ سياق هذه الطرق التى ذكرها لحديث عبد الله بن عمر ، وكثرة فوائدها ، وتلخيص مقاصدها ، وما اشتملت عليه من الفوائد فى الأحكام وغيرها ، ولا نعلمُ أحداً شاركه فيها . فلما رأى ذلك أراد أن يُنبِّه من رغب فى تحصيل الرتبة التى يُنال بها معرفة مثل هذا ، فقال : طريقُهُ أن يكثر اشتغاله ، وإتعابُه جسمَهُ فى الاعتناء بتحصيل العلم » ا هـ .

وهو توجيه جيدٌ قوىٌّ . رحمه الله .

* عبد الله بن أبى قتادة هو الأنصاريُّ السلميُّ .

أخرج له الجماعة

ووثقه المصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبَّان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (١/٢٥٣ ، ٢٥٤ و ١٠/٩٢ فتح) ،=

....

= ومسلمٌ (٣/١٥٩ - نووى) ، وأبو عوانة (١/٢٢٠) ، وأبو داود (٣١) ، والترمذيُّ (١٥) ، وابنُ ماجة (٣١٠) ، والدَّارميُّ (١/١٣٧ - ١٣٨) ، وأحمدُ (٤/٣٨٣ و ٥/٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١) ، والحميديُّ (٤٢٨) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٧٨ ، ٧٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٣١ و ج٧/ رقم ٥٣٠٤) وابنُ المنذرى فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٩ ، ٣٢٤) ، وتمام الرازى فى « الفوائد » (رقم ١٤٩) ، والخطيب فى « التلخيص » (٢/٦١٢) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (١/١١٢ و ٧/٢٨٣ - ٢٨٤) وفى « الآداب » (رقم ٦٧٥) ، وكذا البغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٦٧ و ١١/٣٧١) من طرقٍ عن يحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »

وصرّح يحيى بن أبى كثير بالتحديث ، فانتفى تدليسه

وقد رواه عن يحيى خَلْقٌ من أصحابه ، منهم :

« الأوزاعى ، وهشام الدستوائى ، وشيبان ، ومعمر ، ووكيع ، وأيوب السختيانى ، والحجاج بن أبى عثمان ، وحربُ بْنُ شداد ، وأبان بن يزيد العطار » .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن : عائشة ، وسلمان ، وأبى هريرة ، وسهل بن حنيف » .

=

= **١ – حديثُ عائشة ، رضى الله عنها**

يأتى تخريجه برقم (١١٢) .

٢ – حديث سلمان ، رضى الله عنه

يأتى تخريجه برقم (٤١) .

٣ – حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه

يأتى برقم (٤٠) .

٤ – حديث سهل بن حنيف ، رضى الله عنه

قال المباركفورى فى « التحفة » (١/٧٨) :

« لم أقف عليه » .

* **قُلْتُ** : وكذلك ما وقفتُ عليه بعد البحث والتتبُع . فالله أعلمُ .

وفى الباب أيضاً :

٥ – حديث عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٤٠) من طريق مسدد ، ثنا حصين بن نمير ، ثنا سفيان بن حسين ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : قال رجلٌ من المشركين لعبد الله : إنى لأحسبُ أن صاحبكم علمكم كل شيءٍ ، حتى علمكم كيف تأتون الخلاء ! قال : إن كنت مستهزئاً فقد علمنا أن لا نستقبل القبلة بفروجنا ، وأحسبه قال : ولا نستنجى بأيماننا ، ولا نستنجى بالرجيع ، ولا نستنجى بالعظمِ ، ولا نستنجى بدون ثلاثة أحجار » . =

....

= قال البزَّارُ :

« لا نعلم رواه عن الحكم إلا سفيان ، ولا عن حصين إلا مسدد ، وإنما يُعرف من حديث عبد الرحمٰن عن سلمان . ورواه منصور عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن رجلٍ من الصحابة » .

وقال الهيثميُّ (١/٢٠٥) :

« رجاله موثقون »

وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى فى الحديث (٤١) .

* * *

٢٥ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِىِّ ، عَنْ وَكِيْعٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِى كَثِيْرٍ - ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِى قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيْهِ ، قَاْلَ : قال رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الخَلَاءَ ، فَلَا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ » .

---

٢٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* هنَّادُ بنُ السَّرِّى هو ابنُ مصعب ، أبو السرِّى الكوفىُّ .

أخرج له الجماعة إلا البخاريَّ ، فى « خلق الأفعال » .

وثقه المصنِّفُ ، وروى عنه (٧٤) حديثاً .

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوق » .

وأثنى عليه أحمد .

قال قتيبةُ بنُ سعيد :

« ما رأيتُ وكيعاً يُعظِّمُ أحداً ، تعظيمه لهنَّادٍ » .

* وكيع بنُ الجراح الرؤاسى ، الإمام ، العلمُ ، المفرد. أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ نبيلٌ ، جبل .

قال ابنُ معينٍ :

« والله ما رأيتُ أحداً يحدثُ لله تعالى غير وكيعٍ ، وما رأيتُ أحفظ منه ، ووكيع فى زمانه كالأوزاعىّ فى زمانه » .

* **قُلْتُ** : وقد روى خبراً منكراً كاد أن يُقتل به ، لولا أن خلَّصه سفيان بن عيينة . وانظره فى « السير » (٩/١٦٠) . =

....

= * هشام ، هو ابنُ أبى عبد الله الدستوائى .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حافظٌ

* * *

وقد مرّ تخريجه فى الحديث الماضى .

* * *

الرُّخْصَة فِى البَوْلِ فِى الصَّحْرَاءِ قَائِماً

٢٦ - أَخْبَرَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيْلُ ، قَاْلَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِى وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِماً .

---

٢٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* مؤمَّل بْنُ هشامٍ ، هو اليشكريُّ أبو هشامٍ البصريُّ .

أخرج له البخاريُّ ، وأبو داود

وثقهُ المصنِّفُ وروى عنه (٦) أحاديث ، وأبو داود ، ومسلمة بن قاسمٍ . وقال أبو حاتمٍ : « صدوقٌ » .

* وإسماعيل : هو ابن علية .

* وسليمان : هو الأعمش .

* * *

وقد تقدم الحديث برقم (١٨)

=

* * *

٢٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ ، أَنَّ حُذَيْفَةَ قَالَ : إِنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِماً .

---

٢٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* محمد بن بشار هو ابن عثمان ، أبو بكرٍ البصرىّ

كانوا يلقبونه بـ « بُندار » ومعناها : مَنْ فى يده القانون ، وهو أصلُ ديوان الخراج . وإنما قيل له ذلك ، لأنه كان بُنداراً فى الحديث ، جمع حديث بلده .

وقد أخرج له الجماعةُ .

وروى عنه المصنف (١٨٦) حديثاً وقال :

« صالحٌ لا بأس به »

ووثقه العجلىُّ ، وابن حبان ، ومسلمة بنُ قاسم

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ »

وقال الدارقطنىُّ :

« من الحفاظ الأثبات »

أمَّا ما حكاه الدورقىُّ عن ابن معينٍ أنه كان لا يعبأ بـ « بندار » ، ويستضعفه ، فمن الجرح المبهم الذى لا يعول عليه أمام التعديل القوىّ .

وقد قال الأزدىُّ :

« وليس قولُ يحيى والقواريرى مما يجرحه ، وما رأيتُ أحداً ذكره إلَّا بخيرٍ وصدقٍ » . =

....

= وقال الذهبيُّ فى « الميزان » يردُّ على ابن معين .

« قد احتجَّ به أصحاب الصحاح كلُّهم ، وهو حجةٌ بلا ريب »

أمَّا تكذيبُ الفلاس له ، فقد ردّه الذهبيُّ أيضاً بقوله :

« كذَّبه الفلاسُ ، فما أصغى أحدٌ إلى تكذيبه ، لتيقُّنهم أن بنداراً صادق أمين » .

* محمد ، هو ابن جعفر « غُنْدر » .

* * *

وانظر الحديث السابق .

* * *

٢٨ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ ، قَالَ أَنْبَأَنَا بَهْزٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، وَمَنْصُوْرٍ ، عَنْ أَبِى وَائِلٍ ، عنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشَى إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِماً .

قَالَ سُلَيْمَانُ فِى حَدِيْثِهِ :

« وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ »

وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْصُوْرٌ المسح .

---

٢٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* سليمانُ بن عبيد اللهِ هو ابن عمرو،أبو أيوبٍ البصريُّ أخرج له مسلمٌ .

وثقهُ المصنِّفُ وروى عنه ثلاثةُ أحاديث .

وكذلك وثقهُ ابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« صدوقٌ » .

وقال مسلمةُ بنُ قاسمٍ :

« لا بأس به » .

* بهزٌ هو ابنُ أسدٍ العمى ، أبو الأسود البصريُّ

أخرج له الجماعةُ .

وثقة يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « صدوقٌ » ، وابنُ سعد ، والعجليُّ ، فى آخرين .

قال أحمدُ :

« إليه المنتهى فى التثبُّت » .

* * *

وانظر سابقه .

البَوْلُ فِى البَيْتِ جَالِساً

٢٩ – أَخْبَرَنَا عَلِىُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شَرِيْكٌ ، عَنِ المِقْدَامِ ابْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِيْهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِماً ، فَلَا تُصَدِّقُوْهُ ، مَا كَانَ يَبُوْلُ إِلَّا جَالِساً » .

---

٢٩ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ لِغَيرِهِ

* شريك ، هو ابنُ عبد الله النخعى ، صدوقٌ سيىءُ الحفظ ، وقد رمى بالتدليس .

وقد ضعَّفه يحيى بنُ سعيد جدّاً .

وقال ابنُ المبارك :

« ليس حديثه بشىءٍ »

وقال الدَّارقطنُّى :

« ليس بالقوىّ »

وقال ابنُ معينٍ :

« ثقةٌ صدوقٌ ، إلَّا أنه يغلط ، وإذا خالف فغيرُهُ أحبُّ إلينا منه » .

وقال ابنُ سعدٍ :

« كان ثقةً ، مأموناً ، كثير الحديث ، يغلط » .

والكلامُ فيه طويلٌ ، حاصله أنه سيىء الحفظ .

فما أعجب قول الشيخ أبى الأشبال أحمد شاكر رحمه الله ، إذ قال فى « تخريج المسند » (٨/١٧٦) :

« وقد تكلَّم فيه بعضُهُمْ بغير حجَّةٍ ، إلَّا أنه كان يخطىء فى بعض=

= حديثه » !!

كذا قال ! وهو من تساهله المعروف لدى المشتغلين بالحديث وأىُّ حجةٍ هى أعظمُ من الجرح المفسر الذى وقع فى كلام كثيرٍ من الأئمة ، حتى قال يعقوب بن شيبة :

« ثقةٌ صدوقٌ ، سيىء الحفظ جدّاً »

وقال إبراهيمُ بنُ سعدٍ الجوهرىُّ :

« أخطأ شريك فى أربعمائة حديثٍ » .

فكيف يُقال : ليس مع من تكلَّم فيه حجةٌ[1]؟! اللَّهُمَّ غفراً !

* المقدامُ بْنُ شريحٍ هو ابنُ هانىءٍ .

أخرج له الجماعةُ إلا البخارىَّ فى « الأدب المفرد » .

وثقهُ أحمدُ ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، ويعقوبُ بنُ سفيان ، وابنُ حبان ، فى آخرين .

* وأبوهُ : شريحُ بْنُ هانىءٍ .

أدرك النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يرو عنه .

وذكره ابنُ سعدٍ فى الطبقة الأولى من تابعى أهل الكوفة .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، والمصنِّفُ ، وابنُ خراشٍ ، وقال : « صدوقٌ » .

* * *

والحديثُ أخرجه الترمذىُّ (١٢) ، وابنُ ماجة (٣٠٧) ، والطيالسىُّ (١٥١٥) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٢٣ - ١٢٤) ، =

---

(١) وقد أقرَّ الشيخ فى تعليقه على « المحلى » (٤/١٤٨) أنه كان سيىء الحفظ ! لكن تعليقه على المحلى قديمٌ فيما يبدو لى . ورأيه هو المزبور فى « تخريج المسند » . والله أعلمُ .

....

= والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٧٦/٤) من طرقٍ عن شريك النخعىّ ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة به .

وقد رواه عن شريك جماعةٌ ، منهم :

« ابنُ أبى شيبة ، والطيالسىُّ ، وعلىُّ بنُ حُجْرٍ ، وسويدُ بنُ سعيد ، وعبد الله بنُ صالحٍ ، وإسماعيل بْنُ موسىٰ السدىُّ » .

وقد توبع شريك . تابعه اثنان :

١ - سفيان الثورىّ ، عن المقدام

أخرجه أحمد (٢١٣،١٩٢،١٣٦/٦) ، وأبو عوانة (١٩٨/١) ، والحاكمُ (١٨١/١ ، ١٨٥) ، والبيهقىُّ (١٠١/١) من طرقٍ عنه .

٢ - إسرائيل بنُ يونس ، عن المقدام ، عن أبيه ، قال : سمعت عائشة تُقسم بالله ما رأى أحدٌ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبولُ قائماً منذ أنزل عليه القرآن » .

أخرجه الحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقىُّ (١٠١/١ - ١٠٢) من طريق عبيد الله بن موسى ، نا إسرائيل .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !

* **قُلْتُ** : بل هو على شرط مسلمٍ وحده ، والمقدامُ بن شريح وأبوه لم يخرج لهما البخارىُّ شيئاً فى « الصحيح » .

قال السيوطىُّ فى « زهر الرُّبى » (٢٦/١) : « قال الشيخ ولىُّ الدين : هذا الحديث فيه لينٌ ، لأن فيه شريكاً القاضى ، وهو متكلمٌ فيه بسوء الحفظ ، وقول الترمذىّ أنه أحسن شىءٍ فى هذا الباب =

= لا يدلُّ على صحته ، ولذلك قال فيه ابن القطّان : إنه لا يُقال فيه صحيح ، وتساهُل الحاكم فى التصحيح معروفٌ ، وكيف يكون على شرط الشيخين ، مع أن البخاريَّ لم يخرج لشريك بالكلية ، ومسلمٌ خَرَّج له استشهاداً ، لا احتجاجاً .... » اهـ .

* **قُلْتُ** : وفى هذا النقل أمور منها :

* **الأول** : أنى لم أظفر بالحديث فى « المستدرك » من طريق شريك البتة وقد فتشت قدر طاقتى ، فلم أظفر به ، فلا أدرى كيف وقع هذا ؟ .

* **الثانى** : قول الترمذىّ :

« حديثُ عائشة أحسنُ شيء فى الباب وأصحُّ »

يحتمل أمرين :

أ - أن الترمذىّ يقصد أن حديث عائشة أصحّ شيءٍ فى مسألة البول قائماً وقاعداً .

ب - أنه أصحُّ شيءٍ فى « البول قاعداً »

فأما الأوَّلُ ، فلا وجه له لأن حديث عائشة لا ينافى حديث حذيفة ، ونفيُها كان بحسب علمها ، وهذا ما فهمه المصنِّفُ أيضاً ، فبوّب عليه بقوله : « البول فى البيت » ، أما حديثُ حذيفة فكان فى الصحراء[1].

وأما الثانى ، وهو الأليق بمراد الترمذىّ فمعناه أن حديث عائشة =

(١) وفى « سنن ابن ماجة » (٣٠٩) أن سفيان الثورى عقب على حديث عائشة بقوله : « الرجل أعلمُ بهذا منها » .

= أصحُّ ما ورد فى البول قاعداً ، وهو متجه .
وقال النوويُّ فى « المجموع » (٨٤/٢) :
« إسنادُهُ جيدٌ ، وهو حديثٌ حسنٌ » .

* * *

قَال التِّرمِذِيُّ :
« وفى الباب عن عمر ، وبريدة ، وعبد الرَّحمٰن بن حسنة »

* * *

١ - حديث عمر ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٢٠) من طريق هشام بن يوسف ، عن ابن جريجٍ ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لا تبل قائماً »
قال ابنُ حبان :
« أخاف أن ابن جريج لم يسمع من نافعٍ هذا الخبر » .
* **قُلْتُ** : وقد صحَّ ظنُّه - كما قال البوصيرى
فقد رواه عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن عبد الكريم بن أبى أمية ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قال : « رآنى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أبولُ قائماً ، فقال : ياعمر ! لا تبل قائماً » فما بُلْت قائماً بعدُ .
أخرجه الترمذيُّ (١٧/١) معلقاً ، ووصله ابنُ ماجة (٣٠٨) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٤) ، وتمام فى « الفوائد » (١٤٨) ، والحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقىُّ (١٠٢/١) .
فظهر من هذا التخريج أن ابن جريج أسقط عبد الكريم بن أبى المخارق ، وهو ضعيفٌ ، وتركه بعضُهُمْ . =

= قال ابنُ المنذر : « هذا لا يثبُت » .

ثمَّ إن الحديث عند ابن حبان عن « ابن عمر » ، والمعروف أنه عن « عمر » فلا أدرى ، أهذا اختلافٌ فى السند ، أم وقع سقطٌ فى كتاب ابن حبان . فالله أعلمُ .

والحديث ضعَّفه النووى فى « المجموع » (٨٤/٢) .

قال الترمذيُّ :

« وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم ... وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث » .

يشير بذلك إلى أن الصواب وقفه .

فأخرجه ابنُ أبى شيبة (١٢٤/١) وابن المنذر فى « الأوسط » (٣٣٨/١) ، والبزار (ج١/ رقم ٢٤٤) ، والطحاويُّ فى « شرح الآثار » (٢٦٨/٤) من طُرُقٍ عن عبيد الله بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : « ما بُلْتُ قائماً ، منذ أسلمتُ » .

قال ابنُ المنذر : « ثبت عن عمر » .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٢٠٦/١) :

« رجالُهُ ثقات »

* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ .

ولكن أخرج ابنُ أبى شيبة (١٢٣/١) ، والطحاويُّ (٢٦٨/٤) من طريقين عن الأعمش ، عن زيد بن وهبٍ قال : رأيتُ عمر بال قائما .

زاد الطحاويُّ :

« فأنجح[1] ، حتى كاد يُصرع » . =

---

(١) يعنى : « مال » .

= وسندُهُ صحيحٌ ، ولا يُعلّ بتدليس الأعمش ، لأن شعبة رواه عنه عند الطحاوىّ . وقد ثبت عن شعبة قوله :

« كفيتكُمْ تدليس ثلاثة : الأعمش ، وقتادة ، وأبى إسحٰق السبيعى »

فظاهر الأثرين عن عمر التناقض .

وقد جمع بينهما بعضُ أهل العلم .

فقال ابنُ المنذر فى « الأوسط » (٣٣٨/١) :

« فقد يجوز أن يكون عمر إلى الوقت الذى قال فيه هذا القول[1] لم يكن بال قائماً ، ثمَّ بال بعد ذلك ، فرآه زيد بنُ وهبٍ ، فلا يكون حديثاه متضادين » .

وقال ذلك أيضاً الطحاوىُّ .

* * *

٢ - حديث بريدة ، رضى اللَّهُ عنه

أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (٤٩٦/١/٢) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٨٣/٢)- ، والبزَّارُ (ج١/ رقم ٥٤٧) من طريق سعد بن عبيد الله ، ثنا ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً : « ثلاثٌ من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته ، أو ينفخ فى سجوده » .

زاد البخارىُّ من رواية نصر بن على عن سعيد : « أربع من الجفاء ...... وأن يسمع المنادى ، ثمَّ لا يتشهد مثل ما يتشهد » .

قال البزَّارُ : =

(١) يعنى قوله : « ما بُلْتُ قائماً منذ أسلمتُ » .

= « لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، إلَّا سعيد ، ورواه عن سعيد عبدُ الله بنُ داود ، وعبد الواحد بنُ واصل » .

وقال الهيثميُّ فى « المجمع » (٨٣/٢) :

« رجال البزار رجالُ الصحيح »

وقال البدرُ العينى فى «العمدة » (١٣٥/٣) :

« إسنادُهُ صحيحٌ ، وقول الترمذىّ يُرد »

* **قُلْتُ** : وقول الترمذىّ أن حديث ابن بريدة : « غيرُ محفوظٍ » هو الصواب عندى ، كما يأتى . أمَّا البدر العينى - رحمه الله - فجرى على ظاهر السند وغفل عن العلة الحقيقية .

قال المباركفورىّ فى « التحفة » (٦٨/١) يردُّ على العينى :

« الترمذىُّ من أئمة هذا الشأن ، فقولُه : حديث بريدة فى هذا غير محفوظٍ يعتمدُ عليه ، وأما إخراج البزار حديثه بسندٍ ظاهره الصحة ، فلا ينافى كونه غير محفوظ » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيس . رحمه الله .

أمَّا علَّةُ الحديث فهى المخالفة

فقد خولف سعيد بن عبيد الله فيه

خالفه قتادةُ ، فرواه عن ابن بريدة ، عن ابن مسعودٍ أنه كان يقولُ : « أربعٌ من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، وصلاة الرجل والناس يمرون بين يديه ، وليس بين يديه شىءٌ يستُرهُ ، ومسحُ الرجل التراب عن وجهه وهو فى صلاته ، وأن يسمع المؤذن فلا يجيبه فى قوله » .

أخرجه ابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨١) بالفقرة الأولى فقط ، والبيهقىُّ (٢٨٥/٢) وقال : =

= « وكذلك رواه الجريريُّ ، عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود » اهـ.
وطريق الجريرى هذا أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » قال :
« وقال نصر : حدثنا عبد الأعلى عن الجريرىّ ، عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود نحوه » .
ونقل البيهقىُّ عن البخارىّ أنه قال :
« هذا حديثٌ منكرٌ ، يضطربون فيه »
* **قُلْتُ** : وقد مرّ وجهان لهذا الاصطراب :
الأول : أن سعيد بن عبيد الله رفعه .
الثانى : أن قتادة والجريرى خالفاه فى موضعين :
ا - أنهما أوقفاه .
ب - أنهما نقلاه من « مسند بريدة » إلى « مسند ابن مسعود »
وهما يترجحان على سعيد بن عبيد الله ، لاسيما وقد قال فيه الدارقطنىُّ : « ليس بالقوىّ ، يُحدِّثُ بأحاديث يسندها ويوقفها غيرُهُ » وهذا الحديث مثالٌ لذلك .
وقد أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١٢٤) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٠) من طريق عاصم بن أبى النجود ، عن المسيب بن رافع ، عن ابن مسعود قال : من الجفاء أن يبول قائماً .
ورجاله ثقات ، غير أنه منقطع بين المسيب وابن مسعود ، كما صرَّح بذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان .
والوجه الثالث : أنَّ كهمس بن الحسن رواه عن ابن بريدة من قوله ، ولم يذكر « ابن مسعودٍ » . =

= أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١٢٤) حدثنا وكيع ، عن كهمس .
وسندُهُ صحيحٌ ..
فالصواب فى الحديث الوقف ، وأنه ليس بمرفوعٍ . والله أعلم .

* * *

٣ - حديثُ عبد الرحمٰن بن حسنة ، رضى الله عنه

* **قُلْتُ** : يأتى فى الحديث القادم إن شاء الله تعالى .

* * *

البَوْلُ إِلَى السُّتْرَةِ يَسْتَتِرُ بِهَا

٣٠ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ أَبِى مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ حَسَنَةَ ، قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَفِى يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ ، فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَلَسَ خَلْفَهَا ، فَبَالَ إِلَيْهَا . فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ : انْظُرُوا ، يَبُوْلُ كما تَبُوْلُ المَرْأَةُ ! ، فَسَمِعَهُ فَقَالَ :

« أَوَ مَا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِب بَنِى إِسْرَائِيْلَ ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمْ شَىْءٌ مِنَ البَوْلِ قَرَضُوْهُ بِالْمَقَارِيْضِ ، فَنَهَاهُمْ صَاحِبُهُمْ ، فَعُذِّبَ فى قَبْرِهِ » .

---

٣٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* أبومعاوية هو الضرير ، واسمه محمدُ بْنُ خازمٍ
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .
قال أبو حاتمٍ :
« أثبتُ الناس فى الأعمش : سفيانُ ، ثمَّ أبو معاوية . ومعتمر بن سليمان أحبُّ إلَّى من أبى معاوية ، يعنى فى غير حديث الأعمش »
وقال ابنُ خراشٍ :
« صدوقٌ ، وهو فى الأعمش ثقةٌ » .
* زيدُ بْنُ وهبٍ ، هو الجُهنى ، أبو سليمان الكوفى
أخرج له الجماعةُ .
وثقه الأعمش ، وابنُ معين ، وابنُ خراشٍ ، وابن سعدٍ وغيرُهُمْ
أمَّا يعقوبُ بنُ سفيان ، فقال فى « المعرفة » (٢/٧٦٩) : « فى =

= حديثه خلل كثير » !!

وقد ردَّهُ الذهبيُّ فى « الميزان » (١٠٧/٢) فقال ، ونِعْم ما قال : « و لم يُصب الفسويُّ ... ثم ساق حديثا استنكره يعقوب وقال : فهذا الذى استنكره الفسويُّ من حديثه ، ما سُبق إليه ، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد ، ولا نفتحُ علينا فى زيد بن وهب خاصة باب الاعتزال ، فردوا حديثه الثابت عن ابن مسعود ، حديث الصادق المصدوق ، وزيد سيدٌ جليلُ القدر هاجر إلى النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقُبض وزيدٌ فى الطريق » اهـ

قال الحافظ فى « هدى السارى » (ص – ٤٠٤)

« وشذَّ يعقوبُ بنُ سفيان الفسوىّ ، فقال : « فى حديثه خلل كثير » ، ثمَّ ساق من روايته قول عمر فى حديثه : يا حذيفة ! بالله أنا من المنافقين .

قال الفسويُّ : هذا محالٌ . قُلْتُ : هذا تعنتٌ زائدٌ ، ولا بمثل هذا يُضعَّفُ الأثباتُ ، و لا تردُّ الأحاديثُ الصحيحة ، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر ، فلا يلتفتُ إلى هذه الوساوس الفاسدة فى تضعيف الثقات » . اهـ .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (٢٢) ، وابنُ ماجة (٣٤٦) ، وأحمدُ (١٩٦/٤)، وابنُ أبى شيبة (١٢٢/١ و ٣٧٥/٣)، وابنُ الجارود (١٣١)، والحميديُّ (٨٨٢) ، ويعقوب بن سفيان فى « تاريخه » (٢٨٤/١) ، وابنُ حبان (١٣٩) ، وابْنُ المنذر فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٨٣) ، والحاكم (١٨٤/١) ، والسهمى فى « تاريخ جُرْجان » (٤٩٢/١٢/١) ، والبيهقى فى « السنن » (١٠٤/١) ، وفى « عذاب القبر » (رقم ١٤٤) من طُرُقٍ عن الأعمش ، عن زيد =

= ابن وهبٍ ، عن عبد الرحمٰن بن حسنة فذكره .
قال الحافظ في « الفتح (١/٣٢٨) :
« هو حديثٌ صحيحٌ ، صحَّحه الدَّارقطنيُّ وغيرُهُ » .
وقال الحاكمُ :
« صحيحُ الإسناد ، ومن شرط الشيخين أن يبلغ »
وصرَّح به الذهبيُّ تصريحاً ، فقال :
« على شرطهما »
وقد رواه عن الأعمش جماعةٌ ، منهم :
« وكيع ، وأبو معاوية ، وسفيان ، وزائدة بنُ قدامة ، وعبيد الله بن موسىٰ ، وعبد الواحد بنُ زياد ، ويعلى بن عبيد » .
وقال ابنُ المنذر :
« خبرٌ ثابتٌ »
وله شاهدٌ من حديث أبي موسىٰ الأشعريّ ، رضي الله عنه .
أخرجه أحمدُ (٤/٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤١٤) ، والطيالسيُّ (٥١٩) ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٣) ، والحاكمُ (٣/٤٦٥ - ٤٦٦) ، والبيهقيُّ (١/٩٣) من طرقٍ عن شعبة ، ثنا أبو التياح ، سمعتُ رجلاً وصفه ، كان يكون مع ابن عباس قال : كتب أبو موسى إلى ابن عباسٍ إنك رجلٌ من أهل زمانك ، وإن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إن بني إسرائيل كان أحدُهُمْ إذا أصابه الشيءُ من البول ، قرضه بالمقاريض ، وإن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على دمثٍ - يعني:مكاناً ليناً - ، فبال فيه ، وقال : إذا بال أحدكم فليرتد لبوله » . =

....

= وتابعه حمادُ بنُ سلمة ، أخبرنا أبو التياح به .

أخرجه أبو داود (٣) ، والبيهقيُّ (١/٩٣ - ٩٤) وعندهما :

« لما قدم عبد الله بن عباس البصرة ، فكان يحدث عن أبى موسى ، فكتب عبد الله إلى أبى موسىٰ يسأله عن أشياء ، فكتب إليه أبو موسىٰ ..... فذكره بدون محلِّ الشاهد .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لجهالة شيخ أبى التياح وهو يزيد بن حميد .

ولكن له طريق آخر عن أبى موسىٰ .

أخرجه بحشل فى « تاريخ واسط » (ص - ١٤٥) قال : حدثنى عمر بن عثمان بن عاصم بن صهيبٍ ، قال : ثنا عمى علىُّ بنُ عاصمٍ ، قال : ثنا خالد الحذَّاء ، عن معاوية العنبرىّ أبى المورع ، عن أبى بردة ابن أبى موسىٰ ، عن أبى موسى الأشعرىّ ، قال : « رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول جالساً ، وقد جافى بين فخذيه حتى إنى لأرثى له من طول الجلوس ، ثم قام .... فقال : « صُب ، فصاحب بنى إسرائيل كان فى البول أشدَّ منكم ، كان إذا أصاب جسده شئٌ من بوله ، براهُ » وعزاه الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٩) للطبرانى فى « الكبير » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

علىُّ بن عاصم ، فيه ضعف من قبل حفظه ، وكان يخطىءُ ويُصرُّ على خطئه فتركه بعض الأئمة لذلك .

ومعاوية العنبرىُّ لم أقف له على ترجمة .

ولكن الحديث ثابتٌ عن أبى موسى الأشعرىّ . =

= ففى « صحيح البخارىّ » (١/٣٢٩ - ٣٣٠ فتح) وغيره من طريق منصور ، عن أبى وائلٍ قال : كان أبو موسىٰ الأشعرىُّ يُشدِّدُ فى البول ويقول : إن بنى إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه » .

هكذا رواه منصور عن أبى وائل ، عن أبى موسى موقوفاً .

قال أبو داود فى « سننه » (١/٢٧) :

« وقال عاصم ، عن أبى وائلٍ ، عن أبى موسىٰ ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : « جسد أحدهم » اهـ

يعنى بدل « ثوب أحدهم » .

ولم أقف على رواية عاصمٍ هذه موصولةً ، ولو صحَّ السند إليه لكان الحديث حسنا ، ويتقوى بما تقدم من الطرق . والله أعلمُ .

* * *

التَّنَزُّهُ مِنَ البَوْلِ

٣١ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِداً ، يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَرَّ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ ، فَقَالَ :

« إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيْرٍ ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنْ بَوْلِهِ ، وَأَمَّا هَذَا فَإِنَّهُ كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيْمَةِ » . ثُمَّ دَعَا بِعَسِيْبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ فَغَرسَ عَلَى هَذَا وَاحداً ، وَعَلَى هَذَا وَاحداً ، ثُمَّ قَالَ : « لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا » .

خَالَفَهُ مَنْصُوْرٌ :

رَوَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَاوُساً .

---

٣١ - إِسنادُهُ صَحِيْحٌ .

* مجاهد ، هو ابنُ جبرٍ المكى ، أبو الحجاج المخزومى .

أخرج له الجماعةُ . وهو ثقة ثبتٌ جبل .

قال قتادة :

« أعلمُ من بقى بالتفسير مجاهدٌ »

وقال مجاهدٌ :

« عرضتُ القرآن على ابن عباسٍ ثلاثين مرةً »

* طاوس ، هو ابنُ كيسانٍ ، أبو عبد الرحمٰن الحميريُّ .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، فحلٌ

وحسبُهُ قولُ ابن عباسٍ فيه :

« إنى لأظنُّ طاوساً من أهل الجنة »

=

= والحديث أخرجه البخاريُّ

(٣٢٢/١ و ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ، ٢٤٢ و ٤٦٩/١٠ فتح) ، ومسلم (٢٠٠/٣ - ٢٠١ نووى) ، وأبو عوانة (١٩٦/١) والمصنِّفُ (١٠٦/٤) ويأتى فى « كتاب الجنائز »-إن شاء الله - ، وأبو داود (٢٠) ، والترمذىُّ (٧٠) ، وابنُ ماجة (٣٤٧) ، والدارمىُّ (١٥٤/١) ، وأحمد (٢٢٥/١) ، ووكيع (٤٤٤) ، وهنَّادُ (٣٦٠ ، ١٣١٢) كلاهما فى « الزهد » ، وكذا ابنُ أبى شيبة (١٢٢/١ و ٣٧٥/٣،٣٧٦-٣٧٧) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٦٢٠) ، ويعقوبُ بنُ سفيان فى « المعرفة » (١٤٩/٣) ، والمروزىُّ فى « زوائد الزهد » (١٢٢٠،١٢٢١)، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٦)، وابنُ حبان (ج٥/ رقم ٣١١٨) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (١٣٠) ، وابنُ جريرٍ فى « تهذيب الآثار » (٨٩٨،٨٩٩ - مسند عمر)، والآجرىُّ فى « الشريعة » (٣٦٢) ، وأبو الشيخ فى « التوبيخ » (٢٠٢) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (١٠٤/١ و ٤١٢/٢) ، وفى « عذاب القبر » (رقم ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢) ، والجوزقانىُّ فى « الأباطيل » (٣٤٧) ، وأبو نُعيم فى « المستخرج » - كما فى « الفتح » (٣٢٢/١) - ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٧٠/١) من طرقٍ عن الأعمش ، قال : سمعتُ مجاهداً ، عن طاوس ، عن ابن عباسٍ فذكره .

ورواه عن الأعمش جماعة ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وعبد الواحد بن زياد ، وجرير بن عبد الحميد » .

وقد خولف الأعمش فى إسناده .

خالفه منصور بْنُ المعتمر ، فرواه عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ به =

= فسقط ذكرُ « طاوس » من السند .

أخرجه البخاريُّ (٣١٧/١ و ٤٧٢/١٠ - فتح) ، والمصنِّفُ (١٠٦/٤) فى « كتاب الجنائز » ، وأحمد (٢٢٥/١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٥) ، وابنُ جرير (٩٠١) ، والآجريُّ (٣٦١) ، والخرائطيُّ فى « مساوىء الأخلاق » (ج١/ ق ٢/٢٠) .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .... وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ ، ولم يذكر فيه : « طاوس » . ورواية الأعمش أصحُّ » .

* **قُلْتُ** : وكأنَّ الترمذيَّ تلقى هذا من البخارى .

فقال فى « العلل » :

« سألتُ محمداً أيهما أصحُّ ؟ فقال : رواية الأعمش أصحُّ » .

وترجيحُ البخارى رواية الأعمش ، لا يقتضى أن رواية منصور مرجوحة ، بدليل أنه أخرج الروايتين فى « صحيحه » .

قال الحافظ فى « الفتح » (٣١٧/١) :

« وإخراجُه - يعنى البخاريّ - له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ، فيُحمل على أنَّ مُجاهداً سمعه من طاوس ، عن ابن عباس ، ثمَّ سمعه من ابن عباسٍ بلا واسطةٍ ، أو العكس ، ويؤيدُهُ أنَّ فى سياقه عن طاوس زيادة على ما فى روايته عن ابن عباسٍ » . اهـ

وقد سبقه إلى مثل هذا الجمع بعضُ العلماء ، وهذا يقضى أنَّهُ أولى من الترجيح . وهو الصوابُ .

قال ابنُ حبان فى « صحيحه » (٥٢/٥) :

« سمع هذا الخبر مجاهد ، عن ابن عباس ، وسمعه من طاوس ، عن=

= ابن عباسٍ ، فالطريقان جميعاً محفوظان » اهـ .

وقال ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١٧٩/١) :

« وأمَّا روايةُ هذا الخبر مرة عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ ، ومرةً عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباسٍ ، فهذا قوةٌ للحديث ، ولا يتعلل بهذا إلَّا جاهلٌ أو مكابرٌ للحقائق ، لأنَّ كليهما إمامٌ ، وكلاهما صحب ابن عباس الصحبة الطويلة . فسمعه مجاهد من ابن عباسٍ ، وسمعهُ أيضاً من طاوس ، عن ابن عباسٍ ، فرواه كذلك ، وإلَّا فأىُّ شيءٍ مما يقدحُ فى الرواية ؟! وددنا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بدعوى فاسدة لهج بها قومٌ من أصحاب الحديث ، وهم فيها مخطئون عين الخطأ ، ومن قلَّدهم أسوأ حالاً منهم .... » اهـ .

وهذا كلام نفيس ، لولا حرارةُ الأنفاس !!

وقال بمثل ما تقدم البدر العينى فى « عمدة القارى » (١١٥/٣) ، والمباركفورى فى « تحفة الأحوذى » (٢٣٤/١ - ٢٣٥) ، وأحمد شاكر فى « شرح الترمذى » (١٠٤/١) وغيرهم .

ومما يدلُّ على صحة هذا الجمع أن الأعمش رواه أيضاً عن مجاهد ، عن ابن عباس ، مثلما رواه عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباسٍ .

أخرجه الطيالسىُّ (٢٦٤٦) ، وابنُ جرير فى « التهذيب » . (٩٠٠ - مسند عمر) ، وابنُ حبان (ج٥/ رقم ٣١١٩) ، والآجرىُّ فى « الشريعة » (٣٦٢) من طرق عن شعبة ، عن الأعمش به .

* * *

قال الترمذىُّ :

« وفى الباب عن أبى هريرة ، وأبى موسى ، وأبى بكرة ، وعبد الرحمٰن بن حسنة ، وزيد بن ثابتٍ » . =

....

= ١ - حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه

وله عنه طرقٌ :

١ - أبو حازمٍ ، عنه

أخرجه أحمد (٢/٤٤١) ، وابنُ أبى شيبة (٣/٢٧٦) والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٦) من طريق محمد بن عبيد ، ثنا يزيدُ بْنُ كيسان ، عن أبى حازمٍ ، عن أبى هريرة ، قال : مرَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قبرٍ فوقف ، فقال : « ايتونى بجريدتين » . فجعل إحداهما عند رأسه ، والأخرى عند رجليه . فقلنا : يا رسول الله ! أينفعه ذلك ؟!

قال : « لن يزال يخفف عنه بعضُ عذاب القبر ، مادام فيهما ندو »

وتابعه الوليد بنُ القاسم - وفيه مقالٌ - عن يزيد به .

أخرجه ابنُ جرير فى « التهذيب » (٩٠٣ - مسند عمر) .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ لأجل يزيد

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣/٥٧) :

« رجاله رجالُ الصحيح »

يعنى « صحيح مسلم » .

٢ - عبد الله بن الحارث ، عنه

أخرجه ابن حبان (١٤٠) من طريق المنهال بن عمرو ، عن عبد الله ابن الحارث ، عن أبى هريرة قال : كنا نمشى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فمررنا على قبرين ، فقام فقمنا معه ، فجعل لونه يتغير حتى رعد كُمُّ قميصه ! فقلنا : مالك يا نبىَّ الله ؟ قال : تسمعون ما أسمعُ ؟ قلنا : وماذاك يا نبىَّ الله ؟ قال : « هذان رجلان يُعذبان=

= فى قبورهما عذاباً شديداً فى ذنبٍ هينٍ قُلْنا : فيم ذاك ؟! قال : « أحدُهُما لا يستنزه من بوله ، وكان الآخر يؤذى الناس بلسانه ، ويمشى بينهم بالنميمة » . فدعا بجريدتين من جرائد النخل ، فجعل فى كلِّ قبرٍ واحدةً . قُلْنا : وهل ينفعُهم ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم ، يُخفف عنهما مادامتا رطبتين » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ جيدٌ

وعبدُ الله بْنُ الحارث الأنصاريّ وثقه أبو زرعة ، والنسائى ، وابنُ حبان . وقال أبو حاتمٍ : « يُكتب حديثُهُ » .

٣ – أبو الخنساء ، عنه

أخرجه البيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٥) من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن عبد العزيز بن صالح ، أن أبا الخنساء حدثه عن أبى هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه مرَّ بقبرين فأخذ سعفةً – أو جريدةً – فشقها ، فجعل أحدهما على أحد القبرين والشقة الأخرى على القبر الآخر .

قال ابن وهبٍ :

أرى أنه سُئل عن فعلته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « رجلٌ كان لا يتقى من البول ، وامرأةٌ كانت تمشى بين الناس بالنميمة ، فانتظر بهما العذابُ إلى يوم القيامة » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وأبو الخنساء مجهولٌ .

قال أبو زرعة الرازىُّ : =

= « لا أعرفُ أبا الخنساء إلا فى هذا الحديث ، ولا أعرف اسمه »
نقله عنه ابن أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣٦٧/٢/٤) .

ولأبى هريرة فى الباب حديثٌ آخر مرفوعاً :

« أكثر عذاب القبر من البول »

أخرجه ابنُ ماجة (٣٤٨) ، وأحمد (٣٢٦/٢، ٣٨٨، ٣٨٩) ، وابنُ أبى شيبة (١٢١/١) وابنُ خزيمة - كما فى « الفتح » (٣١٨/١) - ، وابنُ المقرى فى « معجمه » (ق ١٢٧/ ١) ، والحاكم (١٨٣/١) ، والدَّارقطنُّى (١٢٨/١) ، والآجرى فى « الشريعة » (٣٦٢، ٣٦٣) ، والبيهقىُّ (٤١٢/٢) وفى « عذاب القبر » (١٣٣) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٤/٢) ؛ والجوزقانى فى « الأباطيل » (٣٤٨) من طريق أبى عوانة ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

قال الدَّارقطنُّى :

« صحيحٌ » .

وقال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين ، ولا أعرفُ له علَّةً » ووافقه الذهبىُّ

وقال الجوزقانى :

«هذا حديثٌ حسنٌ مشهورٌ »

وقال البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (١/١٤٦) :

« هذا إسنادٌ صحيحٌ ، رجالُه عن آخرهم محتجٌ بهم فى الصحيحين » اهـ

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١٣٩/١) بعد ذكر تصحيح الحاكم :

« وهو كما قال » =

= وفى « فيض القدير » للمناوى (٢/٨٠) :

« وقال الضياء المقدسيُّ : سندُهُ حسنٌ . قال مغْلطاى : وما علم أن الترمذيَّ سأل عنه البخاريّ ، فقال : حديثٌ صحيحٌ » .

* **قُلْتُ** : وهو صحيحٌ كما تقدم

لكن قال أبو حاتمٍ :

« هذا حديثٌ باطلٌ » يعنى مرفوعاً

ذكره عنه ولدُهُ فى « العلل » (ج١/ رقم ١٠٨١)

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٤٥/١) :

« والحديث يرويه الأعمشُ ، واختلف عنه . فأسنده أبو عوانة ، عن الأعمش ، عن أبى هريرة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وخالفه ابنُ فُضيلٍ فوقفه . ويُشبه أنْ يكون الموقوفُ أصحَّ » .اهـ.

وترجيح أبى حاتم والدارقطنى[1] للموقوف فيه نظرٌ عندى ، لأن أبا عوانة أوثق من محمد بن فضيل بلا شك ، فلو سلكنا مسلك الترجيح لوجب تقديم روايته على رواية محمد بن فضيل . وكأنه لذلك لم يعبأ بهذا الإعلال أحدٌ ممن حكم على الحديث بالصحة .

وله طريقٌ آخر عن أبى هريرة مرفوعاً :

« استنزهوا من البول ، فإنَّ عامة عذاب القبر منه »

أخرجه الدارقطنىُّ (١/١٢٨) من طريق محمد بن الصباح السمان ، أنا أزهرُ بْنُ سعد السمان ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة به . =

(١) وقد حكم الدارقطنى بصحة المرفوع كما تقدّم .

= قال الدَّارقطنىُّ :
« الصواب مرسلٌ »
* **قُلْتُ** : ومحمد بن الصباح قال فيه الذهبىُّ :
« بصرىٌّ ، لا يُعرف ، وخبرُهُ منكرٌ »

* * *

٢ – حديثُ أبى موسىٰ الأشعرىّ ، رضى الله عنه

* **قُلْتُ** : مرَّ تخريجه فى الحديث السابق .

* * *

٣ – حديث عبد الرحمٰن بن حسنة ، رضى الله عنه

مرَّ برقم (٣٠)

* * *

٤ – حديث أبى بكرة الثقفى ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ ماجة (٣٤٩) وابنُ أبى شيبة (١/١٢٢ ، ٣/٣٧٦) ، وأحمد (٥/٣٩) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٧) من طريقين عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن جدِّه أبى بكرة قال : بينما أنا أمشى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ومعى رجلٌ ، ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمشى بيننا إذ أتى على قبرين . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنَّ صاحبى هذين القبرين ليعذبان الآن فى قبورهما ، فأيُّكُمْ يأتينى من هذا النخل بعسيب ؟ » . فاستبقتُ أنا وصاحبى ، فسبقتُهُ ، وكسرتُ من النخل عسيبا فأتيتُ به النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فشقه نصفين من أعلاهُ . فوضع على أحدهما نصفاً ، وعلى الآخر نِصْفاً ، وقال : « إنه يهون عليهما مادام فيها من بلوتهما شىءٌ ، إنهما ليعذبان فى الغيبة =

= والبول » .

والسياق للبيهقىّ .

ورواه عن الأسود بن شيبان وكيعٌ ، وأبو داود الطيالسىّ[1] وخالفهما جماعة ، فرووه عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن عبد الرحمٰن بن أبى بكرة ، عن أبيه فذكره بنحوه

من هؤلاء : « أبو سعيد مولى بنى هاشم ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله ابن أبى بكر العتكى ، والطيالسىّ أيضاً ، وسليمانُ بن حرب ، وعبد الصمد بن عبد الوارث » .

أخرجه أحمد (٥/٣٥-٣٦) والبخارىّ فى « الكبير » (١/٢/١٢٧) ، والطيالسىُّ (٨٦٧) ، والحربىُّ فى « الغريب » (٢/٦١٠) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢/٤٨٧) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (١/١٥٤) ، والبيهقىُّ (١٣٨) .

* **قُلْتُ** : وهذا الوجه أصحُّ من الأول ، لأن بحر بن مرار لم يسمع من أبى بكرة الثقفى .

ونقل البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٤٧) أن المزىَّ قال فى « الأطراف » : وهو الصواب » اهـ .

ولم أجد هذا الترجيح من المزىّ فى « التحفة » (٩/٣٨) ، فلا أدرى هل سقط ، أم هو وهمٌ من البوصيرىّ . وهو ترجيحٌ صحيحٌ على كل حالٍ . =

---

(١) ورواه من جهة الطيالسى هكذا البيهقىُّ . وكذلك وقع فى « علل الحديث » لابن أبى حاتم ولم أجد هذه الرواية فى « مسند الطيالسى » إنما وجدت الرواية الموصولة ، فلعلها فقدت فى جملة ما فقد من هذا المسند العظيم . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

= ثمَّ وجدتُ فى « علل الحديث » (ج١/ رقم ١٠٩٩) لابن أبى حاتمٍ أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال : « هذا - يعنى رواية مسلم بن إبراهيم وغيرُهُ ممن ذكرتهُ قبلُ - أصحُّ من حديث وكيع » . اهـ .

ولكن قال العقيليُّ :

« ليس بمحفوظٍ من حديث أبى بكرة إلا عن بحر بن مرار هذا ، وقد صحَّ من غير هذا الوجه » .

أما البدر العينى فقال فى « العمدة » (٣/١١٧) : « سندُهُ جيدٌ »

وقال الحافظ فى « الفتح » (١/٣٢١) : « إسناده صحيح » !

* **قُلْتُ** : وبحر بن مرار وثقه ابن معين . وقال النسائُّى :

« لا بأس به » .

ولكنه قال فى « الضعفاء » (ص - ٢٥) :

« نكرة ، تغير » فتغيَّر رأيهُ فيه

وكذلك تغير فيه رأى يحيى القطان

وضعَّفه أبو أحمد الحاكم ، وأبو العرب القيروانى ، وابنُ حبان ، والعقيليُّ . ووثقه ابنُ شاهين ، وابن خلفون .

وقال الذهبيُّ فى « الكاشف » (٥٤٥) :

« صدوق » !

وهو تساهلٌ ، وإلَّا فأين جرحُ الجارحين ، لا سيما وهو مفسرٌ من يحيى القطان ، فقد قال : « رأيتُهُ قد خلّط » . والله أعلم .

* * *

٥ - حديثُ زيد بن ثابتٍ ، رضى الله عنه

قال المباركفورى فى « التحفة » (١/٢٣٤) : =

= « لم أقف عليه »

* **قُلْتُ** : وقفتُ على حديثٍ لزيد بن ثابتٍ رضى الله عنه فيه عذاب القبر ، ولكن لم يذكر فيه علة حديث الباب ، فلا أدرى هل يقصده الترمذىُّ أم لا ؟ مع أنه يصلح أن يُكتب فى الباب على أحد معانى الحديث على ما هو معروفٌ عن الترمذىّ رحمه الله .

وهذا الحديث :

أخرجه مسلمٌ (٢٨٦٧) ، وأحمد (٥/١٩٠) ، وابنُ أبى شيبة (٣/٣٧٣) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٢٥٤) ، وابنُ أبى عاصمٍ فى « السُّنة » (٨٦٨) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٠٢) والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٥/١٦١ - ١٦٢) من طريق الجريرىّ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ ، عن زيد بن ثابتٍ ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم فى حائطٍ من حيطان المدينة فيه أقبُرٌ ، وهو على بغلته ، فحادت به ، وكادت أن تُلْقيه ! فقال : « من يعرف أصحاب هذه الأقبُر ؟ » . فقال رجلٌ : يا رسول الله ! قومٌ هلكوا فى الجاهلية . فقال : « لولا أن تدافنوا لدعوت الله عز وجلَّ أن يسمعكم عذاب القبر ...... » وساق حديثاً فيه طولٌ .

وقد رواه عن الجريرىّ : « ابنُ علية ، ويزيد بنُ هارون » . وخالفهما خالد بنُ عبد الله ، فرواه عن الجريرىّ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ فذكره .

فجعله من « مسند أبى سعيد الخدرى »

أخرجه عبد الله بنُ أحمد فى « السُّنة » (١٣٥٤) ، وابن حبان (٧٨٥) وخالد بنُ عبد الله الواسطىّ ثقةٌ ثبتٌ .

وقد توبع .

تابعه داود بن أبى هندٍ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ بنحوه .=

= أخرجه أحمدُ فى « المسند » (٣/٣ - ٤) ، وابنُهُ عبد الله فى « السُّنة » (١٣٨٣) ، والبزَّار (٨٧٢) ، وابنُ أبى عاصم فى « السُّنة » (٨٦٥) من طريق عبَّاد بن راشد ، عن داود بن أبى هندٍ .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه عن أبى سعيدٍ إلَّا بهذا الإسناد »

وقال الحافظ ابنُ كثيرٍ فى « تفسيره » (٤١٧/٤) :

« وهذا أيضاً إسنادٌ لا بأس به ، فإنَّ عباد بن راشد التميميَّ روى له البخاريُّ مقروناً ، ولكن ضعَّفه بعضُهُمْ » اهـ .

أما الحافظُ الهيثميُّ فقال فى « المجمع » (٤٨/٣) :

« رجالُهُ رجالُ الصحيح » !!

كذا قال : وعبَّاد ليس من رجال البخارىّ ، وإنما روى له مقروناً كما قال ابنُ كثير ، ومع ذلك فقد تكلموا فيه بكلام خلاصته أنه صدوقٌ له أوهامٌ ، كما قال الحافظ فى « التقريب » .

وقد خالفه مسلمةُ بنُ علقمة ، فرواه عن داود بن أبى هندٍ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ موقوفاً ولم يرفعه .

أخرجه عبد الله بنُ أحمد فى « السُّنة » (١٣٨٧) قال : حدثنى أحمد بن أيوب بن راشد البصرىّ ، حدثنا مسلمة بن علقمة به .

* **قُلْتُ** : أما أحمد بن أيوب ، فقد ذكره ابن حبان فى « الثقات » (١٩/٨) وقال : « ربما أغرب » . ومسلمة بن علقمة حاله قريبةٌ من حال عباد بن راشد ، والمرفوعُ أشبهُ . والله أعلمُ .

فيتحصل مما سبق أن رواية ابن علية أرجح لأنه سمع من الجريرى قبل أن يختلط بثمان سنين ، بخلاف خالد بن عبد الله الواسطى . فيظهر أن هذا الاختلاف من الجريرى نفسه ، واسمه سعيد بن إياس . والله أعلمُ .=

= * **قُلْتُ** : ومما لم يذكره الترمذيُّ رحمه الله :

* * *

٦ – حديثُ جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنهما

أخرجه البخاريُّ فى «الأدب المفرد» (٧٣٥)، وأبو يعلى فى« مسنده » (ج٤/ رقم ٢٠٥٠،٢٠٥٥،٢٠٦٦) من طريق أبى العوام عبد العزيز ابن ربيع الباهلى ، قال :حدثنا أبو الزبير محمد ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأتى على قبرين يُعذب صاحبهما ، فقال :

« إنهما لا يُعذَّبان فى كبير ، وبلى . أمَّا أحدهما فكان يغتابُ الناس ، وأما الآخر فكان لا يتأذى من البول » فدعا بجريدةٍ رطبةٍ – أو بجريدتين– ، فكسرهما ، ثمَّ أمر بكلِ كسرةٍ فغرست على قبرٍ . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « أما إنه سيُهوَّنُ من عذابهما ، ما كانتا رطبتين ، أو لم تيبسا » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ ، لولا تدليس أبى الزُّبير .

ولكن له طريقٌ آخرٌ .

أخرجه بحشل فى « تاريخ واسط » (٢٥٠) قال :

حدثنا موسى بن شبيب ، قال : ثنا عبيد الله بن موسى ، قال : ثنا إسرائيل ، عن الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن جابرٍ ، قال : دخل النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم حائطاً لأمِّ مبشر ، فإذا بقبرين ، فدعا بجريدة رطبةٍ فشقها ، ثمَّ وضع واحدةً على أحد القبرين ، والأخرى على القبر الآخر ، ثمَّ قال : « ترفه عنهما حتى تجفَّا » . قيل : يا رسول الله ! فى أىِّ شيءٍ يُعذَّبان ؟! قال : « أما أحدهما فكان يمشى بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يتنزهُ من البول » . =

= * **قُلْتُ** : ورجاله رجال الصحيح ، غير موسى بن شبيب ، فلم أعرفهُ . والله أعلمُ .

* * *

٧ - حديثُ أبى أمامة ، رضى اللَّهُ عنه

أخرجه أحمد (٥/٢٦٦)، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٨٦٩) من طريق أبى المغيرة ، ثنا معان بنُ رفاعة ، حدثنى على بن يزيد ، قال : سمعتُ القاسم أبا عبد الرحمٰن ، يحدِّثُ عن أبى أمامة قال : مرّ النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى يومٍ شديد الحرِّ نحو بقيع الغرقد ، قال : فكان الناس يمشون خلفه . قال : فلمَّا سمع صوت النعال وقر ذلك فى نفسه ، فجلس حتى قدمهم أمامه لئلا يقع فى نفسه من الكِبْرِ ، فلمَّا مرَّ ببقيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين . قال : فوقف النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم فقال : « مَنْ دفنتـم هاهنا اليوم ؟ » قالوا : يا نبىَّ الله ! فلان وفلان . قال : « إنَّهُما ليعذبان الآن ويُفتنان فى قبريهما » قالوا : يا رسول الله ! فيم ذاك ؟ قال : « أمَّا أحدهما فكان لا يتنزهُ من البول ، وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة » . وأخذ جريدةً رطبةً فشقَّها ، ثم جعل على القبرين . قالوا : يا رسول الله ! ولم فعلْتَ ؟ قال : « ليُخفَّفَنَّ عنهما » قالوا : يا نبىَّ الله ! وحتى متى يعذبهُما الله ؟ قال : « غيبٌ لا يعلمه إلا الله » قال : « ولولا تمريغ قلوبكم أو تزيدكم فى الحديث لسمعتم ما أسمع » .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣/٥٦) :

« فيه علىُّ بنُ يزيد ، وفيه كلام » !

وله طريقٌ آخر عن أبى أمامة ، بلفظٍ آخر وهو : =

= « اتقوا البول ، فإنه أوَّلُ ما يحاسبُ به العبدُ فى القبر »
أخرجه ابنُ أبى عاصم فى « الأوائل » (٩٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٦٠٥) من طريق الهيثم بن حميد ، عن رجُلٍ ، عن مكحولٍ ، عن أبى أمامة مرفوعاً .... فذكره .
وتابعه إسماعيل بن إبراهيم الترجمانى ، ثنا أيوب ، عن مكحولٍ ، عن أبى أمامة . أخرجه الطبرانىُّ (٧٦٠٧) .
فسمَّى الرجل المبهم « أيوب » .
قال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٤٢) :
« إسنادُهُ لا بأس به »
وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٩) :
« رجاله موثقون » !
وحسنه السيوطى فى « الجامع الصغير » (١٣١)
فتعقَّبه المناوىُّ فى « فيض القدير » (١/١٣١) بقوله :
« رمز المصنِّفُ لحُسْنه ، وهو أعلى من ذلك » !
ثمَّ نقل تقوية المنذرىّ ، والهيثمىّ
* **قُلْتُ** : كذا قالوا ! وهو وهمٌ منهم جميعاً لأنَّ أيوب هو ابن مدرك ، وهو متروكٌ . وقد صرَّح الهيثمىُّ نفسُهُ فى « المجمع » (٢/١٢٦) بأنه « كذابٌ » ، وقال فى موضعٍ آخر منه (٢/٦٤) : « منسوبٌ إلى الكذب »
ومن الأدلة على كذبه ، قولُ ابن حبان فى « المجروحين » (١/١٦٨) :
« روى عن مكحولٍ نسخةً موضوعةً ، ولم يرهُ » . =

= ٨ - **حديث أنسٍ ، رضى الله عنه**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٠٥٨) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٩١٨/٣) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٤٢) من طريق خليد بن دَعْلج ، عن قتادة ، عن أنسٍ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم مرَّ برجُلٍ يُعذَّبُ فى قبره من النميمة ، ومرَّ برجُلٍ يُعذب في قبره من البول » .

واقتصر البيهقىُّ على الفقرة الأولى منه .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٠٧/١) :

« فيه خليد بن دعلج ، ضعَّفوه ، إلَّا أبا حاتمٍ قال : صالحٌ وليس بالمتين ، وقال ابنُ عدىٍّ : عامة ما رواه تابعه عليه غيرُهُ » .

فى حين أنه قال فى موضعٍ آخر من « المجمع » (٣٧/٧) :

« متروكٌ » !!

ولكنه توبع .

تابعه أبو جعفر الرازى ، فرواه عن قتادة ، عن أنسٍ مرفوعاً ، ولكنه خالفه فى متنه[1]، فرواه بلفظِ :

« تنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه »

أخرجه الدارقطنىُّ (١٢٧/١) ، وقال :

« المحفوظ : مرسلٌ »

وقد صرَّح بذلك فى « العلل » (ج٢/ق ١/١١) فقال :

« وقيل عن أبى جعفر ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، ولا يصحُّ عنه ، والمرسلُ هو الصوابُ » اهـ . =

---

(١) وخالفه فى سنده أيضاً . فرواه عن قتادة مرسلاً .
ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ١/١١) .

= * **قُلْتُ** : وأبو جعفر الرازى ، كان سيىء الحفظ .
ولكن له طريق خيرٌ من هذا
أخرجه ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/ رقم ٤٢) قال : قال أبى : حدثنا أبو سلمة ، عن حمادٍ ، عن ثمامة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : « استنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر من البول » .
قال أبو حاتمٍ :
« مرسلٌ ، وهذا عندى أشبهُ »
وأبو سلمة هو التبوذكىُّ ، واسمه موسىٰ بن إسماعيل وهو ثقةٌ حافظٌ ،
ولكنه خولف فى سنده .خالفه حبانُ بن هلال ، وهو ثقةٌ ثبتٌ ، وحرمىُّ بن حفصٍ، وهو ثقةٌ، وإبراهيم بن الحجاج السامىُّ وهو ثقةٌ، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة ، عن ثمامة بن عبد الله بن أنسٍ ، عن أنسٍ مرفوعاً به .
ذكره ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » وقال :
« قال أبو زُرْعة : المحفوظ عن حماد ، عن ثمامة ، عن أنسٍ ، وقصَّر أبو سلمة » اهـ .
ورأىُ أبى زرعة هو ما نميلُ إليه لثقة من رواه عن حماد ، وهُمْ جماعة فالسندُ قوىٌّ . والله أعلمُ .
وللحديث طريقٌ آخر عن أنس .
أخرجه البيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٤١) من طريق أبى أُسامة الكلبى ، ثنا عبيد بنُ الصباح ، ثنا عيسى بن طهمان ، عن أنس بن مالكٍ ، قال : مرّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبرين لبنى النجار ، وهما يُعذبان بالنميمة والبول . فأخذ سعفةً فشقها باثنين . فوضع على هذا القبر شقةً ، وعلى هذا القبر شقةً ، وقال : « يُخفف =

= عنهما مازالتا رطبتين » .

* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .

وعبيدُ بنُ الصباح ، ضعَّفه أبو حاتمٍ[1].

ذكره عنه ولدُهُ فى « الجرح والتعديل » (٤٠٨/٢/٢) .

وعزاهُ الهيثميُّ (٢٠٨/١) لأحمد والطبرانى فى « الأوسط » ، وقال : « فيه عبيد بن عبد الرحمٰن ، وهو ضعيفٌ »

وعبيد بن عبد الرحمٰن هذا ، ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ (٤١٠/٢/٢) وقال : « روى عن عيسى بن طهمان ، روى عنه أبو أسامة الكلبى .... سألتُ أبى عنه فقال : لا أعرفُهُ ، والحديثُ الذى رواه كذبٌ » . اهـ

ففرق أبو حاتمٍ والذهبىُّ بين عبيد بن الصباح وعبيد بن عبد الرحمٰن ، وقد صرحت روايةُ البيهقىّ أن عبيد بن الصباح يروى عن عيسى بن طهمان ، وعنه أبو أسامة الكلبى ، فلعلهما واحدٌ. والله أعلمُ .

* * *

٩ - حديثُ يعلى بن سيابة ، رضى الله عنه

أخرجه أحمد (١٧٢/٤) واللَّفْظُ له ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٧٠٥) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن عاصم بن بهدلة ، عن حبيب بن أبى جبيرة ، عن يعلى بن سيابة قال : كنتُ مع النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، في مسيرٍ له ، فأراد أن يقضى حاجةً ، فأمر وديتين ، فانضمت إحداهما إلى الأخرى ، ثمَّ أمرهما فرجعتا إلى منابتهما ، وجاء بعيرٌ فضرب بجرانه إلى الأرض ، ثمَّ جرجر حتى ابتل ما حوله . فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « أتدرون=

---

(١) ووثقه البزار - كما فى « المجمع » (٣٢٠/٤) - ، والبزار نَفَسُهُ رخوٌ فى التوثيق .

= ما يقولُ البعير ؟ إنه يزعُمُ أنَّ صاحبه يريد نحرهُ ! » فبعث إليه النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : « أواهبُه أنت لى ؟ » فقال : يا رسول الله ! ما لى مالٌ أحبُّ إلَّى منه . فقال : « استوص به معروفاً » فقال : لا جرم ، لا أكرمُ مالاً لى كرامته يارسول الله . وأتى على قبر يُعذَّبُ صاحبُهُ ، فقال : « إنه يُعذَّبُ فى غير كبيرٍ . فأمر بجريدةٍ فوضعت على قبره ، فقال : « لعلَّهُ أنْ يُخفف عنه ما دامت رطبة » .

وفى رواية الطبرانىّ :

« ثمَّ أتى على قبرين يعذبُ صاحباهما ، فقال : « إنهما ليعذبان بأمرٍ غير كبير » وأخذ بجريدتين رطبتين فوضعهما على قبرهما ، ثم قال : « عسى أن يُخفف عنهما ما كانتا رطبتين » .

وأخرجه عبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٤٠٤) ، وأحمد (٤/١٧٢) ، وكذا ابنُ أبى شيبة (٣/٣٧٦) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٩) من طريق حمادٍ به مختصراً على محلِّ الشاهد فقط ، بمثل حديث أحمدٍ وقد رواه عن حمادٍ جماعة منهم :

« سليمانُ بنُ حربٍ ، وأبو سلمة الخزاعىّ ، وعفان بن مسلم ، وحجاج بن منهال ، وأبو عمر الضرير » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لجهالة حبيب بن أبى جبيرة .

وقد اختُلف فى اسمه ، وانظر « التعجيل » (١٧٣) .

ويعلى بن سيابة .

قال الحافظ فى « التعجيل » (١٧٣) :

« ويعلى بن مرة ، وهو الذى يقال : « ابن سيابة » بكسر =

= المهملة وتخفيف المثناة من تحت ، وبعد الألف موحدة ، وهى أُمُّهُ » .
وكذا فى « الإصابة » (٦/٣٥٣) .

وظاهر صنيع أحمد كذلك بدليل أنه جعل حديثه ضمن مسند « يعلى بن مرة » .

وكذا قال ابنُ عبد البر فى « الاستيعاب » (٢/٦١٥) .

ولكن فرَّق بينهما أبو حاتمٍ ، وابنُ قانعٍ ، والطبرانىّ .

وقال ابنُ حبان فى « الثقات » (٣/٤٤٠) :

« يعلى بن مرة .... ومن قال إنه يعلى بن سيابة ، فقد وهم »

ثمَّ قال فى ترجمة يعلى بن سيابة :

« يقال : إن له صحبةً »

* * *

١٠ – حديثُ يعلىٰ بن مرة ، رضى الله عنه

أخرجه البيهقىُّ فى « دلائل النبوة » (٧/٤٢) من طريق الصباح بن محارب ، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة ، عن أبيه ، قال : مررنا مع رسول الله على مقابر ، فسمعتُ ضغطةً فى قبرٍ ! فقلتُ يا رسول الله ! سمعتُ ضغطةً فى قبرٍ . قال : وسمعت يا يعلىٰ ؟! قلتُ : نعم . قال : « فإنَّهُ يُعذَّبُ فى يسيرٍ من الأمر » . قلت : وما هو – جعلنى الله فداك – ؟ قال : « كان رجلاً فتاناً يمشى بين الناس بالنميمة ، وكان لا يتنزه عن البول . قم يا يعلىٰ إلى هذه النخلة ، فائتنى منها بجريدةٍ » . فجئتُهُ بها فشقها باثنين ، فقال : « اغرس إحداهما عند رأسه ، والأخرى عند رجليه ، فلعلَّهُ أن يُرفَّه – أو يُخفف – عنه ما لم ييبس هاتان » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ ، وفى متنه نكارة.وعمر بن عبد الله=

= منكرُ الحديث كما قال أحمد وابن معين وأبو حاتمٍ والنسائىُّ . وقد تركه أبو حاتمٍ فى رواية ، والدَّارقطنىُّ .

* * *

١١ - حديثُ عبادة بن الصامت ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٤٦) قال : حدثنا خالد بن يوسف بن خالد ، ثنا أبى ، عن عمر بن إسحٰق ، عن عبادة بن الوليد بن عبادة ، عن أبيه ، عن جدِّه ، قال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن البول ؟

فقال : « إذا مسَّكُمْ شىءٌ فاغسلوهُ ، فإنى أظنُّ أن منه عذاب القبر » .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه عن عبادة إلَّا من هذا الوجه » .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٠٨/١) :

« فيه يوسف بن خالد السمتى ، ونُسب إلى الكذب » اهـ .

وابنُهُ خالد ضعَّفه الذهبىُّ ، والهيثمىُّ فى « المجمع » (٢١٨/٩) وذكره ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٩١٥/٣) .

فالسندُ ضعيفٌ جدًّا .

* * *

١٢ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها

* **قُلْتُ** : ويأتى تخريجه برقم (١٣٤٥) إنْ شاء الله تعالى .

* * *

١٣ - حديثُ أبى برزة الأسلمىِّ ، رضى الله عنه

أخرجه الخطيبُ فى « التاريخ » (١٨٢/١ - ١٨٣) ، ومن طريقه=

= الحافظُ فى « التغليق » (٢/٤٩٢) من طريق أحمد بن سيار ، ثنا الشاه ابن عمار ، قال : حدثنى أبو صالح سليمانُ بْنُ صالح الليثىُّ قال : نبأنا النضْر بنُ المنذر بن ثعلبة العبدىُّ ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة أن أبا برزة الأسلمىَّ كان يحدثُ أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرٍ وصاحبُهُ يُعذَّبُ ، فأخذ جريدة فغرسها إلى القبر ، وقال : « عسى أن يرفه عنه مادامت رطبةً » . فكان أبو برزة يوصى إذا أنا متُّ فضعوا فى قبرى معى جريدتين . قال : فمات فى مفازةٍ بين كرمان وقومس ، فقالوا : كان يوصينا أن نضع فى قبره جريدتين ، وهذا موضعٌ لا نُصيبُهما فيه . فبينما هم كذلك إذ طلع عليهم ركبٌ من قبل سجستان فأصابوا معهم سعفاً فأخذوا منه جريدتين ، فوضعوهما معه فى قبره .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وقتادة لم يسمع من أبى برزة .

قال أبو حاتم - كما فى « المراسيل » (ص - ١٧٥) - :

« لم يلق قتادة من أصحاب النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلَّا أنساً ، وعبد الله بن سرجس »

وكذلك قال أحمد بن حنبل ، ولكن قيل له :

« فابنُ سرجس ؟! فكأنه لم يره سماعاً »

والنضر بنُ المنذر لم أقف له على ترجمة .

* * *

١٤ - بريدة بن الحصيب ، رضى الله عنه

أخرجه البخارىُّ (٣/٢٢٢) معلقاً ، ووصله ابنُ سعدٍ (٧/٨) قال : أخبرنا عفانُ بنُ مسلم ، قال : حدثنا حمادُ بنُ سلمة ، قال :=

= أخبرنا عاصم الأحول ، قال : قال مورق : أوصى بريدةُ الأسلمى أن توضع فى قبره جريدتان . فكان مات بأدنى خراسان ، فلم توجد إلَّا فى جوالق حمّار » .
ورجاله ثقات ، وهو متصلٌ .

* * *

١٥ – حديثُ شفىّ بن ماتع الأصبحىّ ، رحمه الله

أخرجه ابنُ المبارك فى « الزهد » (٣٢٨ – زوائد نُعيم » ، وابنُ أبى الدُّنيا فى « الصمت » (ج١/ق ٢/٢١) ، وفى « ذم الغيبة » (ق ١/٦) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٧ رقم ٧٢٢٦) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (١٦٧/٥-١٦٨) ، وابنُ الأثير فى « أُسْد الغابة » (٣٩٩/٢-٤٠٠) ، وبقىُّ بن مخلدٍ فى « مسنده » ، وابنُ شاهين – كما فى « الإصابة » (٣٩٩/٣) – ، من طريق إسماعيل بن عياشٍ ، حدثنى ثعلبة بن مسلم الخثعمى ، عن أيوب بن بشير ، عن شفى بن ماتع الأصبحى مرفوعاً : « أربعةٌ يؤذون أهل النار على ما بهم من الأذى ، يسعون بين الحميم والجحيم ، يدعون بالويل والثبور . يقولُ أهلُ النار بعضهم لبعضٍ : ما بالُ هؤلاء قد آذونا على ما بنا من الأذى ؟! قال : فرجُلٌ مغلقٌ عليه تابوتٌ من جمرٍ ، ورجلٌ يجرُّ أمعاءَهُ ، ورجلٌ يسيلُ فوهُ قيحاً ودماً ، ورجلٌ يأكل لحمهُ . قال : فيُقال لصاحب التابوت ما بالُ الأبْعَدِ قد آذانا على ما بنا من الأذى ؟! قال : فيقول : إن الأبعد مات وفى عنقه أموالٌ إلى الناس ما نجدُ لها قضاءً أو وفاءً . ثم يقالُ للذى يجرُّ أمعاءَهُ : ما بالُ الأبْعَدِ قد آذانا على ما بنا من الأذى ؟! فيقال : إنَّ الأبعَدَ كان لا يبالى إن أصاب البول منه لا يغسلُهُ . ثمَّ يقال للذى يسيلُ فوه=

= قيحاً ودماً ما بالُ الأبْعَدِ قد آذانا على ما بنا من الأذى ، فيقول : إنَّ الأبْعَدَ كان يأكُل لحومَ الناس » .

زاد ابنُ أبى الدُّنيا : « بالغيبة ويمشى بالنميمة » .

قال المنذريُّ فى « الترغيب » (١/١٤٢ ، ٢/٦٠٦ ، ٣/٥٠٨) :

« إسنادُهُ ليِّنٌ » .

* **قُلْتُ** : وشفىُّ بن ماتعٍ مختلفٌ فى صحبته كما قال الطبرانىُّ وابْنُ الأثير ويظهر أن أبا نعيمٍ اعتمد صحبته ، ولكن جزم البخارىُّ ، وكذا أبو حاتمٍ ، وابنُ حبان بأنه تابعىٌّ . فالحديث ضعيفٌ لإرساله .

ثمَّ أيوب بن بشير العجلى ترجمه ابنُ أبى حاتم (١/١/٢٤٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهولُ الحال . وقد صرَّح الذهبىُّ بأنه مجهولٌ فى « الميزان » (١/٢٨٤) وفى « الضعفاء » وهو الصوابُ وإن ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٦/٥٨) .

والغريب أن يقول الحافظ فى « التقريب » : « صدوق » !

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٩) :

« رجاله موثقون »

فلعله يشير بهذا القول إلى ضعف التوثيق فى أيوب ، وإلا فالهيثمىُّ يعتدُّ بتوثيق ابن حبان ، بخلاف المعروف عند المحققين .

* * *

١٦ - حديثُ أبى رافعٍ ، رضى الله عنه

قال الحافظ فى « الفتح » (١/٣١٩) :

« وروى النسائىُّ[1] من حديث أبى رافعٍ بسندٍ ضعيف أن الذى =

(١) ولم أقف عليه فى « المجتبى » .

= أتاه بالجريدة بلالُ ، ولفظُهُ : « كنا مع النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى جنازةٍ إذ سمع شيئاً فى قبرٍ ، فقال لبلالٍ: ائتنى بجريدةٍ خضراء ....الحديث » وعزاه البدر العينى فى « العمـدة » (١١٧/٣) لأبى موسىٰ المدينى فى « الترغيب والترهيب » .

قال البدر العينى :

« ومنها حديث ميمونة ، ذكره ابنُ مندة فى « كتاب الطهارة » ومنها حديثُ عثمان رضى الله تعالى عنه عند اللَّالكائى » .

* * *

(**تنبيهات**)

* **الأوَّلُ** : ذهب بعض العلماء إلى أن وضع الجريدة على القبر من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم . منهم أبو سليمان الخطابى رحمه الله فقال فى « معالم السنن » (١٩/١ - ٢٠) :

« وأمَّا قولُه : « لعله يُخفف عنهما ما لم ييبسا » فإنه من ناحية التبرك بأثر النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم جعل مدة بقاء النداوة فيهما حدّاً لما وقعت به المسألةُ من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن فى الجريد الرطب معنى ليس فى اليابس . والعامةُ فى كثيرٍ من البلدان تفرش الخوص فى قبور موتاهم ، وأراهُمْ ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تعاطوه من ذلك وجهٌ ، والله أعلمُ » اهـ .

وقال الشيخُ أبو الأشبال رحمه الله فى « شرح الترمذىّ » (١٠٣/١) :

« وصدق الخطابىُّ ، وقد ازداد العامةُ إصراراً على هذا العمل الذى=

= لا أصل له ، وغلوا فيه ، وخصوصاً فى بلاد مصر تقليداً للنصارى ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتهادونها بينهم ، فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحيةً لهم ، ومجاملة للأحياء ، وحتى صارت عادة شبيهةً بالرسمية فى المجاملات الدولية ، فتجد الكبراء من المسلمين إذا نزلوا بلدةً من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه بـ « الجندى المجهول » ووضعوا عليها الزهور ، وبعضُهم يضع الزهور الصناعية التى لا نداوة فيها ، تقليداً للإفرنج ، واتباعا لسنن من قبلهم ، ولا ينكرُ عليهم العلماء أشباه العامة ، بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك فى قبور موتاهم ، ولقد علمتُ أنَّ أكثر الأوقاف التى تسمى أوقافاً خيرية موقوفٌ ريعها على الخوص والريحان الذى يوضع على القبور ، وكل هذه بدعٌ ومنكراتٌ لا أصل لها فى الدين ، لا مستند لها من الكتاب والسنة ، ويجبُ على أهل العلم أن ينكروها ، وأن يبطلوا هذه العادات ما استطاعوا » اهـ .

* **قُلْتُ** : وممن ذهب إلى الخصوصية شيخنا الألبانى حفظه الله تعالى ، فقال فى كتابه البديع « أحكام الجنائز » (ص/٢٠١ - ٢٠٢) : « ويؤيدُ كون وضع الجريد خاصاً به صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأن التخفيف لم يكن من أجل نداوة شقها أمورٌ :

١ - حديث جابر رضى الله عنه ، الطويل فى « صحيح مسلم »[(١)] وفيه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « إنى مررت بقبرين =

---

(١) (١٤٤/١٨ - ١٤٥ نووى) ، وأخرجه أبو يعلى (٤٣/٤ ، ٥٣) .

= يعذبان ، فأحببتُ بشفاعتى أن يُردَّ عنهما مادام الغصنان رطبين » .

فهذا صريحٌ فى أنَّ رفع العذاب إنما هو بسبب شفاعته صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ودعائه ، لا بسبب النداوة . وسواءٌ كانت قصة جابر هذه هى عين قصة ابن عباس المتقدمة كما رجحه العيني وغيرُهُ ، أو غيرها كما رجحه الحافظُ فى « الفتح » . أما على الاحتمال الأول ، فظاهرٌ . وأمَّا على الاحتمال الآخر فلأن النظر الصحيح يقتضى أنْ تكون العلةُ واحدةً فى القصتين للتشابه الموجود بينهما ، ولأن كون النداوة سبباً لتخفيف العذاب عن الميت مما لا يُعرف شرعاً ولا عقلاً ، ولو كان الأمر كذلك لكان أخف الناس عذاباً إنما هم الكفار الذين يدفنون فى مقابر أشبه ما تكون بالجنان لكثرة ما يزرع فيها من النباتات ، والأشجار التى تظلُّ مخضرةً صيفاً وشتاءً ! يُضاف إلى ما سبق أنَّ بعض العلماء كالسيوطى قد ذكروا أن سبب تأثير النداوة فى التخفيف كونها تسبِّحُ الله تعالى ، فإذا ذهبت من العود ويبُس انقطع تسبيحه ! فإنَّ هذا التعليل مخالفٌ لعموم قوله تبارك وتعالى : ﴿ **وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ، وَلَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ** ﴾ .

ب – فى حديث ابن عباس نفسه ما يشيرُ إلى أنَّ السرَّ ليس فى النداوة ، أو بالأحرى ليست هى السبب فى تخفيف العذاب ، وذلك قوله : « ثمَّ دعا بعسيب فشقه اثنين » يعنى طولاً . فإنَّ من المعلوم أن شقَّهُ سببٌ لذهاب النداوة من الشقِّ ويُبسه بسرعةٍ ، فتكون مدةُ التخفيف أقل مما لو لم يشق ، فلو كانت هى العلةُ لأبقاهُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بدون شقٍّ ، ولوضع على كل قبرٍ عسيباً أو نصفه على الأقلِّ ، فإذ لم يفعل دلَّ على أن النداوة ليست هى السبب ، وتعيَّن على أنها علامةٌ على مدة التخفيف الذى أذن الله به استجابةً لشفاعة نبيه =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما هو مصَرحٌ به فى حديث جابرٍ ، وبذلك يتفق الحديثان فى تعيين السبب ، وإن احتمل اختلافهما فى الواقعة وتعددها . فتأمل هذا فإنه شيءٌ انقدح فى النفس ، ولم أجد من نصَّ عليه أو أشار إليه من العلماء . فإنْ كان صواباً فمن الله تعالى ، وإن كان خطأً فهو منى ، وأستغفره من كل ما لا يرضيه .

جـ – لو كانت النداوة مقصودة بالذات ، لفهم ذلك السلفُ الصالح ولعلموا بمقتضاهُ ، ولوضعوا الجريد والآس ونحو ذلك على القبور عند زيارتها ، ولو فعلوا لاشتهر ذلك عنهم ، ثمَّ نقله الثقاتُ إلينا ، لأنه من التى تلفتُ النظر ، وتستدعى الدواعي نقله ، فإذ لم يُنْقل دلَّ على أنه لم يقع ، وأنَّ التقرُّب به إلى الله بدعةٌ ، فثبت المرادُ . وإذا تبين هذا ، سهل حينئذٍ فهم بطلان ذلك القياسِ الهزيلِ الذى نقله السيوطى فى « شرح الصدور » عمن لم يسمه : « فإذا خُفِّف عنهما بتسبيح الجريدة ، فكيف بقراءة المؤمن القرآن ؟! قال : وهذا الحديث أصلٌ فى غرس الأشجار عند القبور .

قلت : فيقالُ له : « ثبت العرش ثمَّ انقش » ، « وهل يستقيمُ الظلُّ والعودُ أعوجُ ؟ » ولو كان هذا القياس صحيحاً لبادر إليه السلفُ ، لأنهم أحرص على الخير منا . فدلَّ ما تقدَّم على أن وضع الجريد على القبر خاصٌ به صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، وأنَّ السرَّ فى تخفيف العذاب عن القبرين لم يكن فى نداوة العسيب بل فى شفاعة النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعائه لهما . وهذا مما لا يمكنُ وقوعُهُ مرةً أخرى بعد انتقاله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم إلى الرفيق الأعلى ، ولا لغيره من بعده صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، لأنَّ الاطلاع على عذاب القبر من=

= خصوصياته عليه الصلاةُ والسلامُ » اهـ .

ثمَّ أجاب عن وصية بريدة بن الحصيب رضى الله عنه بوضع جريدتين فى قبره بقوله : « قال الحافظُ فى « شرحه » : وكأنَّ بريدة حمل الحديث على عمومه ولم يره خاصاً بذينك الرجلين . قال ابنُ رشيدٍ : ويظهر من تصرُّف البخاريِّ أن ذلك خاصٌ بهما ، فلذلك عقبه بقول ابن عمر : إنما يُظلُّهُ عملُهُ .

* **قُلْتُ** : لا شك أنَّ ما ذهب إليه البخاريُّ هو الصوابُ لما سبق بيانُهُ ورأىُ بريدة لا حجة فيه ، لأَنَّهُ رأىٌ ، والحديث لا يدلُّ عليه حتى لو كان عاماً ، فإن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يضع الجريدة فى القبر ، بل عليه كما سبق ، وخيرُ الهدى هدىُ محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم » اهـ .

* * *

الثانى : قد اختلف العلماءُ ، هل الرجلان المذكوران فى حديث ابن عباسٍ رضى الله عنهما كانا مسلمين أو كافرين ؟!

قال الحافظُ فى « الفتح » (١/٣٢١) :

« قيل : كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المدينى واحتج بما رواه من حديث جابرٍ بسندٍ فيه ابن لهيعة : « أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرين من بني النجار هلكا فى الجاهلية فسمعهما يُعذبان فى البول والنميمة ..... » قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوىٍّ ، فمعناه صحيحٌ ، لأنهما لو كانا مسلمين لماكان لشفاعته إلى تيبُّس الجريدة معنى ، ولكنه لما رآهما يُعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه ، فشفع لهما إلى المدة المذكورة » اهـ . =

= ثمَّ قال الحافظُ :

« لكن الحديث الذى احتجَّ به أبو موسىٰ ضعيفٌ كما اعترف به ، وقد رواه أحمدُ بإسنادٍ صحيحٍ على شرط مسلمٍ وليس فيه سببُ التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة » اهـ .

فردَّ عليه البدر العينى - رحمه الله - فى « عمدة القارى » (١٢١/٣) بقوله :

« قلتُ : هذا من تخليط هذا القائل ! لأن أبا موسىٰ لم يُصرح بأنه ضعيفٌ ، بل قال : هذا حديثٌ حسنٌ وإنْ كان إسنادُهُ ليس بقويٍّ . ولم يعلم هذا القائلُ الفرق بين الحسن والضعيف ، لأن بعضهم عدَّ الحسن من الصحيح لا قسيمه ، ولذلك يُقال للحديث الواحد أنهُ : « حسنٌ صحيحٌ » ، وقال الترمذيُّ : الحسنُ ما ليس فى إسناده من يُتهم بالكذب . وعبد الله بن لهيعة المصريُّ لا يُتَّهمُ بالكذب ، على أن طائفة منهم قد صححوا حديثه ووثقوهُ ، منهم : أحمدُ رضى الله عنه » اهـ .

* **قُلْتُ** : قد تكلَّف العينى رحمه الله غاية التكلُّف فى ردِّه على الحافظ رحمه الله حتى أداه القول بأن يصف الحافظ - حامل راية الحديث - أنه لم يعلم الفرق بين الحسن والضعيف ! وقد أجبتُ عن اعتراضه بتوسُّعٍ فى « صفو الكدر فى المحاكمة بين العينى وابن حجر » وبرأتُ ساحة الحافظ . ولكنى أذكر هنا ما يتعلق بالمقام فقط . والله المستعان .

فأقولُ : ما استظهرهُ الحافظ من تخليط ابن لهيعة حقٌّ لا غبار عليه ، فقد روى هذا الحديث ثلاثةٌ ممن وقفتُ عليهم لم يذكر واحدٌ منهم « البول والنميمة » كما ذكر ابنُ لهيعة رحمه الله . منهم : =

= ١ – سفيان الثورى .

أخرجه ابنُ أبى داود فى « البعث » (١٣ – بتحقيقنا) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر» (٢٢٥) من طريقين عن سفيان الثورىّ ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حرثاً لبنى النجار ، فسمع أصواتهم يعذبون فى قبورهم ، فخرج مذعوراً ، فقال : « استعيذوا بالله من عذاب القبر » . وإسنادُهُ صحيحٌ .

٢ – ابنُ جريجٍ .

أخرجه أحمدُ (٢٩٦/٣) ، وعنه ابنُهُ فى « السُّنة » (١٣٦٠) حدثنا عبدُ الرزاق ، وهذا فى « مصنفه » (٦٧٤٢/٥٨٤/٣) أنا ابنُ جريجٍ ، قال : أخبرنى أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يقولُ : دخل النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوماً نخلاً لبنى النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بنى النجار ماتوا فى الجاهلية يعذبون فى قبورهم . فخرج رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فزعاً ، فأمر أصحابه أنْ تعوَّذوا من عذاب القبر » . وسندُهُ على شرط مسلمٍ .

٣ – موسىٰ بنُ عقبة .

أخرجه البزَّار (ج١/ رقم ٨٧١) من طريق ابن أبى الزناد ، عن موسىٰ بن عقبة ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نخلاً لبنى النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بنى النجار ماتوا فى الجاهلية يعذبون فى قبورهم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فزعاً ، فلم يزل يتعوذ من عذاب القبر .

وسندُهُ حسن .

فهؤلاء ثلاثةٌ من الأثبات ذكروا الحديث و لم يذكروا سبب التعذيب=

= وأنه من النميمة والبول كما ذكر ابنُ لهيعة ، وأعظمُ ما يعذبُ به هذا الكافر هو كفرُهُ بالله العظيم ، فهل يستقيم أن يترك التنبيه على هذا وأنه سبب عذابه ، ثم يقال : إنه يعذب من النميمة والبول ؟! هذا محالٌ

أمَّا قول العينى رحمه الله : « قال الترمذيُّ : الحسن ما ليس فى إسناده ..... إلخ » .

فالجوابُ : أنَّ مثل هذا لا يخفى على من هو أدنى من الحافظ علماً ، فضلاً عنه وهو العلم المفرد فى هذا الفن ، مع أن قول أبى موسى المدينى : « هو حديثٌ حسنٌ وإنْ كان إسنادُهُ ليس بقوىٍّ » يحتمل أكثر من توجيه . فيقال : لعله يقصد بقوله : « حديثٌ حسنٌ » الحسن اللُّغوى لا الاصطلاحى ، ويؤيدُهُ نقلُ الحافظ عنه : « هذا وإن كان ليس بقوىٍّ ، لكن معناه صحيح » . وإن اعترض على ذلك بأن الأصل فى الإطلاق هو إرادةُ المعنى الاصطلاحى ، فيحتمل أنه أراد أصل الحديث ، ولم يُرد هذه الجملة التى انفرد بها ابنُ لهيعة ، وهذا ظاهرٌ جدّاً - إنْ شاء الله تعالى - ، ولم يذكر العينى متابعات لابن لهيعة تؤيد دعواه ، مع حرصه على تعقب الحافظ وبيان خطئه عنده ، فدلَّ ذلك على أنها مجرد دعوى ، وهى لا تقبل فى محلِّ النزاع .

أما تقوية البدر العينى لابن لهيعة وترجيح توثيقه بغضِّ النظر عما قيل فيه فهذا كما يقولُ القائلُ : « تخديشٌ فى الرُّخام » !! وقد اضطرب رأى العينى فى ابن لهيعة وانظر هذه المواضع من « عمدة القارى » (٢٣٤/٦ ، ٢٣٥ و ٢١١/٩ ، ٢١٤ و ١٠٧/١٠ ، ٢٣٩ و ٢٣٤/١١ و ٤٤/٢٥) وانظر تمام البحث فى « صفو الكدر » وهو على وشك التمام والحمد لله .

=

= وجزم ابنُ العطار فى « شرح العمدة » بأنهما كانا مسلمين ، وقال : لا يجوزُ أنْ يقال إنهما كانا كافرين ، لأنهما لو كانا كافرين لم يدعُ لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائصه لبينهُ يعنى كما فى قصة أبى طالبٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهذا هو الحقُّ الذى لا محيد عنه - إنْ شاء الله تعالى - .

ورجحه الحافظ بقوله : « هو الجوابُ » .

ويدلُّ على أنهما كانا مسلمين عدَّةُ أمورٍ :

* **الأول** : أنهما مدفونان فى البقيع .

يدل عليه حديث أبى أمامة المتقدم ، وفيه : « فلمَّا مرَّ النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ببقيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين ...... الحديث » ومعلومٌ أن البقيع مقبرةٌ لأموات المسلمين .

* **الثانى** : أنهما قد دُفنا حديثاً فى زمان النبوة ، وليس فى عهد الجاهلية .

يدلُّ عليه حديث ابن عباسٍ المتقدم ، وفيه « مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبرين جديدين .... » وفى حديث أبى أمامة المتقدم ما يدلُّ على ذلك ، وهو قولهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « من دفنتم ههنا اليوم ؟ » .

* **الثالث** : يقوى كونهما كانا مسلمين ما جاء فى حديث أبى بكرة المتقدم وفيه : « ... يعذبان ، وما يعذبان فى كبير ... » و « بلى وما يعذبان إلا فى الغيبة والبول » قال الحافظُ : « فهذا الحصر ينفى كونهما كانا كافرين ، لأنَّ الكافر وإنْ عُذب على ترك أحكام الإسلام فإنه يُعذب مع ذلك على الكفر بلا خلافٍ » . =

= **التنبيه الثالثُ** : قولُهُ : « وما يعذبان فى كبير » ليس معناه أنهما يعذبان فى أمرٍ صغيرٍ .

قال البغويُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٧١) :

« معناه : أنهما لم يُعذبا فى أمرٍ كان يكبُر ويشُقُّ عليهما الاحتراز عنه ، لأنه لم يكن يشُقُّ عليهما الاستتار من البول ، وترك النميمة ، ولم يُرد أن الأمر فيهما هيِّنٌ غير كبيرٍ من الدين ، بدليل قوله : « وإنه لكبير » اهـ

وقد عدَّ المصنفون فى « الكبائر » كالذهبى وابن حجر الهيثمى الفقيه هذين الفعلين منهما . فقنا اللَّهم عذاب القبر إنك جوادٌ كريمٌ .

* * *

بَابُ
البَـوْلِ فِى الإِنَاءِ

٣٢ – أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الوَزَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَتْنِى حُكَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ ، عَنْ أُمِّهَا أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ ، قَالَتْ : « كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلى آلِهِ وَسَلَّمَ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ ، يَبُوْلُ فِيْهِ ، وَ يَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيْرِ » .

---

٣٢ – إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَسَنٌ بِمَا بَعْدَهُ .

* أيوبُ بن محمد الوزَّان أبو محمد الرقّى
أخرج له أبو داود ، وابنُ ماجة
روى عنه المصنِّفُ (١٠) أحاديث ، ووثقه هو وابنُ حبان
وقال يعقوبُ بنُ سفيان :
« لا بأس به » .
وقال الخطيبُ : « حديثُه كثيرٌ مشهورٌ » .
* حجاج ، هو ابن محمد الأعور .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .
أثنى عليه أحمدُ ، وكان يرفع أمرهُ جدّاً .
ووثقه ابنُ المدينى ، ومسلمٌ ، والنسائُّى ، والعجلىُّ فى آخرين .
وقيل : إنه اختلط ، ولا يصح ذلك .
وقد رأيتُ لبعض أفاضل عصرنا[1] وهماً شديداً فى هذا . =

---

(١) هو الشيخ عبد القادر بن حبيب السندى فى رسالته « الحجاب » .

= فذكر رواية لابن جرير من طريق حجاج الأعور ، عن ابن جريج ، ثمَّ قال : « إسنادُهُ ضعيفٌ جدّاً لثلاث عللٍ خطيرة ! ...

* **الثانية** : ضعف حجاج بن محمد الأعور المصيصى ، واختلاطه اختلاطاً فاحشاً . قال الإمامُ الذهبيُّ : قال إبراهيمُ الحربى : لما قدم حجاج بغداد آخر مرةٍ اختلط ، فرآه ابن معين يخلط ، وقال لابنه : لا تدخل عليه أحداً ، ولذا كان تلميذُهُ سنيد بن داود يُلقِّنُهُ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد أخطأ هذا الفاضل فى إطلاق الضعف على حجاج الأعور فقد قال الحافظ فى تلخيص حاله :

« ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه اختلط فى آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته »

وقال الذَّهبيُّ فى « الكاشف » (٩٥٢) :

« قال أحمدُ : ما كان أضبطه وأشدَّ تعاهده للحروف ، ورفع أمره جدّاً .

وقال أبو داود : « بلغنى أن ابن معين كتب عنه نحواً من خمسين ألف حديث ، توفى سنة (٢٠٦) » اهـ .

* **قُلْتُ** : ووثقه ابن المدينى ، والنسائىُ فى آخرين كما تقدَّم ، ولم أر أحداً أطلق فيه الضعف كَمَ فعل هذا الفاضل .

فإن قال : إنه اختلط .

قُلْنا : الاختلاط لا يعنى الضعف . وعندنا أبو إسحاق السبيعى كان اختلط ، وكذلك عطاء بنُ السائب وجماعةٌ آخرون ، ما يُقال فى أحدهم أنه ضعيفٌ ، وإنما يقال : « اختلط » . والفرقُ واضحٌ ذلك أن « الضعيفَ » ينزل حديثه مهما كان الراوى عنه ، بخلاف المختلط فإن حديثه يصحّ إن كان الراوى عنه ممن سمع منه حال الصحة .

ثمَّ إن الشيخ الفاضل قد هوّل حقاً فى وصف اختلاط حجاج ،=

= فقال : « اختلط اختلاطاً فاحشاً » !

فأنا حتى الساعة أُفتِّشُ فما وقعت بأحدٍ يُعتمد عليه قال هذه العبارة ..

هذا كلُّه على افتراض أنه اختلط ، فكيف ودعوى اختلاطه ضعيفة . إنما الصواب أنه تغيَّر فقط كما قال ابنُ سعد . والتغيُّر أمر يسيرٌ يحدث لمثل شعبة وسفيان وأكابر الحفاظ ولننظر فى دعوى الاختلاط .

نقل الشيخُ عبدُ القادر عن « ميزان الذهبيِّ » أنه قال : « قال إبراهيمُ الحربيُّ : لما قدم حجاجٌ ...... إلخ » .

* **قُلْتُ** : ولم يكن دقيقاً فى النقل ، إنما فيه : « روى إبراهيمُ الحربيُّ ، أخبرنى صديقٌ لى ، قال : لما قدم حجاج .... » والفرق بينهما شاسعٌ ، كما يأتى ذكرُهُ .

أما دعوى الاختلاط ، ففى « تهذيب الكمال » (٤٥٦/٥) :

« قال إبراهيمُ الحربيُّ : أخبرنى صديقٌ لى ، قال : لما قدم حجاجٌ الأعورُ آخر قدمةٍ إلى بغداد خلَّط ، فرأيتُ يحيى بن معين عنده ، فرآه يحيى خلَّط ، فقال لابنه : لا تُدْخِلْ عليه أحداً . قال : فلمَّا كان بالعشىّ دخل النَّاسُ ، فأعطوه كتاب شعبة ، فقال : حدَّثنا شعبة ، عن عمرو ابن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، عن عبد الله . فقال له رجلٌ : يا أبا زكريا ! علىُّ بْنُ عاصم حدَّث عن ابن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله ، عِبْتُمْ عليه ، وهذا حدَّث عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، فلم تعيبوا عليه ؟! قال : فقال لابنه : قد قُلْت لك » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا الفرقُ بين هذا النقل ونقل الشيخ عبد القادر فهو=

= أن الذى حكى هذه الحكاية صديقٌ لإبراهيم الحربىّ لا نعرف عينه ، ولا صفته ، فلا نعتدُّ بروايته . أمَّا الشيخُ عبدُ القادر فإنه ألصق الحكاية بإبراهيم الحربىِّ كأنه راويها !

ثمَّ على فرض أن صديق إبراهيم الحربى كان ثقةً ، لما كان فى الحكاية دليلٌ على أنه حدَّث حال الاختلاط . ذلك أن يحيى بن معين سمع من حجاجٍ شيئاً ، فرآه خلَّط فيه ، فقال لابنه لا تُدْخِلْ عليه أحداً .

ولكن الناس دخلوا فى العشىِّ ، فلم يُحدث إلَّا بذاك الإسناد الذى فيه : « عيسى بن مريم » ! فأنكرهُ الناسُ ، فقال يحيى لابنه : قد قلتُ لك . فالظاهر أن المجلس انقطع – كما قال الشيخ المعلمى فى « التنكيل » (١/٢٢٦) – وحجبوا حجاجاً حتى مات ، فلم يسمع منه أحدٌ فى الاختلاط .

ولذلك لم يذكر الذهبىُّ شيئاً عن اختلاطه أصلاً فيما ذكره فى « الكاشف » ونقلتُهُ قريباً .

ومما يؤكد هذا الفهم عن الذَّهبىِّ أنه ذكر حكاية الاختلاط فى « سير النبلاء » (٩/٤٤٩) وقال :

« قلتُ : كان من أبناء الثمانين ، وحديثُهُ فى دواوين الإسلام ، ولا أعلمُ له شيئاً أُنْكر عليه ، مع سعة علمه » .

* **قُلْتُ** : فهذا من الذهبىِّ يؤكدُ أن حجاجاً ما حدَّث بحديثٍ حال اختلاطه ، لذلك لم ينكر عليه شيئاً . وجرت العادةُ أن من حدَّث حال اختلاطه أنَّ ذلك يشيع ويُعْرفُ . ويدلُّ على أن دعوى الاختلاط واهيةٌ أنَّ الحفاظ الأكابر مثل أحمد ، وابن معين ، وابن المدينى ، والنسائىّ وغيرهم لم يذكروا هذا الاختلاط أصلاً ، ولم يروا ضرورة إلى أن =

= يشيعوا اختلاط حجاجٍ وبيان تاريخه بل كانوا يوثقونه ، لعلمهم أن ما بأيدى الناس من روايته كان فى حال تمام ضبطه .

وأمَّا ما قاله ذاك الرجل ليحيى بن معين فى عيبهم على علىِّ بن عاصم خطأه ، وتركهم العيب على حجاجٍ مع أن خطأه أفحش ، فوجهُهُ أنَّ علىَّ بن عاصمٍ كان كثير الخطأ ، فلم يكن هذا بأول غلط يقع منه ، وكانوا ينكرون عليه من قديمٍ ، ومع ذلك فكان فيه لجاجٌ ولا يرجع عن خطإٍ أخطأهُ ، وكان يحتقر الحفاظ ، فيكون أولى بالنكير الدائم . أما حجاجُ بن محمدٍ فمع ثقته وضبطه فلم يقع منه أمام الناس غير هذا الخطأ على ما يظهر مع سعة روايته ، فلم يستحقّ النكير . وهذا واضحٌ جلىٌّ .

فننفصل فى نهاية هذا البحث على إثبات ثقة حجاجٍ الأعور ، وأنه لم يختلط ، وإنما تغير فقط ، وهو تغيُّرٌ لا يضرُّ كما قال الذهبىُّ فى « السير » (٩/٤٤٩) .

أما تلقين سنيد له فلا يثبُتُ أيضاً . وسنيد كان ممن سمع من حجاجٍ قديماً حال حفظه وضبطه . والله أعلمُ .

* ابنُ جريجٍ ، اسمه عبد الملك بن عبد العزيز .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ لكنه مدلسٌ .

قال الدارقطنىُّ :

« تجنب تدليس ابن جريجٍ ، فإنه قبيحُ التدليس ، لا يدلسُ إلَّا فيما سمعه من مجروحٍ مثل إبراهيم بن أبى يحيى ، وموسى بن عبيدة وغيرهم » .

وقد ذكر الشيخ عبد القادر بن حبيب فى « رسالته فى الحجاب »=

= هذا النص عن الدارقطنىّ فى شأن ابن جريج ، وقال :

« وابنُ جريجٍ متهمٌ بتدليس التسوية الذى هو شرُّ أنواع التدليس »

فهذه هفوةٌ ظاهرة !

فمَنْ مِنَ النَّاسِ اتَّهم ابْنَ جريجٍ بأنه كان يدلسُ تدليس التسوية ؟! إنما كان يدلسُ التدليس المعتاد كالأعمش وغيره ، فإن صرَّح بالتحديث عن شيخه ، فلا كلام . وعليه جرى أئمةُ الحديث قديماً وحديثاً ، ولو كان يدلسُ التسوية لاحتجنا أن يصرح فى كل طبقات السند كما هو الشأن مع الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد ، ومحمد بن مصفى وغيرهم ولم يشترط أحدٌ هذا فى رواية ابن جريجٍ فيما أعلمُ .

* حكيمة بنْتُ أميمة لا تعرَفُ كما قال الحافظ فى « التقريب » .

وقال الذهبىُّ فى « الميزان » :

« تفرَّد عنها ابنُ جريجٍ » .

وهذا يدلُّ على أنها مجهولةُ العين .

ولا اعتداد بذكر ابن حبان لها فى « الثقات » (١٩٥/٤) .

* وأميمةُ بنتُ رقيقة صحابيةٌ وهى بنت عبد الله بن بجاد بن عمير .

وهى غير أميمة بنت رقيقة الثقفية .

والحديثُ أخرجهُ أبو داود (٢٤) ، وابنُ حبان (١٤١) ، والحاكم (١٦٧/١) ، والبيهقىُّ (٩٩/١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٨٨/١) من طُرُقٍ عن حجاج بن محمدٍ بسنده سواء .

قال الحاكمُ :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ، وسنةٌ غريبةٌ » . ووافقه الذهبىُّ !!

* **قُلْتُ** : وهذا من تساهلهما ، ولاسيما الذهبىِّ

= وقد تقدم ذكر علة الحديث وهى جهالة حكيمة بنت أميمة .
ومثلُهُ قول النووى فى « المجموع » (٢/٩٢) :
« رواه أبو داود ، والنسائى ، والبيهقىُّ ، ولم يُضعِّفُوهُ » !!

البَوْلُ فِى الطَّسْتِ

٣٣ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَزْهَرُ ، أَنْبَأَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنِ الأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « يَقُوْلُوْنَ إِنَّ النَّبِىَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْصَىٰ إِلَى عَلِيٍّ ؟ لَقَدْ دَعَا بِالطَّسْتِ لِيَبُوْلَ فِيْهَا ، فَانْخَنَثَتْ نَفْسُهُ ، وَمَا أَشْعُرُ ، فَإِلَى مَنْ أَوْصَىٰ ؟ » .

قَالَ الشَّيْخُ :

« أَزْهَرُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ السَّمَانُ » .

---

٣٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* أزهرُ هو ابنُ سعد السَّمان ، أبو بكر الباهلُّى البصرىُّ .

أخرج له الجماعة إلَّا ابن ماجة

وثقهُ ابنُ معينٍ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ شاهين

وقال ابْنُ معينٍ :

« لم يكُنْ أحدٌ أثبت من أزهر فى ابْنِ عونٍ » .

والغريبُ أن يورده أبو العرب الصيقلىُّ فى « الضعفاء » لأجل كلمة قالها الإمامُ أحمد فيه . قال : « ابنُ أبى عدىٍّ أحبُّ إلَّى من أزهر » .

قال الحافظ :

« ليس هذا بجرحٍ يوجبُ إدخاله فى الضعفاء » .

* ابنُ عونٍ ، هو عبد الله ، أبو عون البصرىُّ

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ جليلٌ .

وثقه أبو حاتم ، وابنُ سعدٍ ، والنسائىُّ وزاد : « مأمونٌ ثبتٌ » =

= والعجلىُّ ، فى آخرين .
وقال ابن معين :
« ثبتٌ » .
وقال ابن حبان :
« كان من سادات أهل زمانه عبادةً وفضلاً وورعاً ، ونُسُكاً ، وصلابةً فى السُّنة ، وشدةً على أهل البدع » .
وقال قُرَّةُ :
« كنا نَتعجَّبُ من ورع ابن سيرين ، فأنساناهُ ابنُ عونٍ » .
ومناقبُهُ كثيرةٌ جداً ، رحمه الله ورضى عنه .
* إبراهيمُ هو ابن يزيد النخعىُّ .
أخرج له الجماعةُ .
قال الأعمشُ :
« كان إبراهيمُ صيرفىّ الحديث » .
وأثنى عليه الأئمةُ خيراً ، ومات وهو مختفٍ من الحجاج .
* الأسود هو ابنُ يزيد النخعىُّ . خالُ إبراهيم .
وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، والعجلىُّ ، وابنُ حِبَّان .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٣٥٦/٥ و ١٤٨/٨ – فتح) ، ومسلمٌ (٨٩/١١ – نووى) والمصنِّفُ – ويأتى فى « كتاب الوصايا » (٢٤١/٦) ، والترمذىُّ فى « الشمائل » (٣٦٨) ، وابنُ ماجة (١٦٢٦) ، وأحمد (٣٢/٦) ، وابنُ خزيمة (٣٦/١ – ٣٧) ، وابنُ لمنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٧٤) ، والبيهقىُّ فى « السنن »=

= (١/٩٩) ، وفى « الدَّلائل » (٧/٢٢٦) من طرقٍ عن ابن عونٍ ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة به .

وقد رواه عن ابن عونٍ جماعةٌ منهم :

« أزهر السمان ، وابنُ عُلَيَّةَ ، وسليم بنُ أخضر ، وحمادُ بْنُ زيدٍ » .

قال النوويُّ فى « المجموع » (٢/٩٢) :

« هذا حديثٌ صحيحٌ » .

(**تنبيه**) أخرج الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٠٩٨) قال : حدثنا أحمدُ[1] ، قال : حدثنا إسحٰق بن إبراهيم البغوىُّ ، قال : حدثنا يحيى بنُ عبّاد أبو عباد ، قال : حدثنا يونس بن أبى إسحٰق ، عن بكر بن ماعز ، قال : سمعت عبد الله بن يزيد مرفوعاً : « لا يُنْقَعُ بولٌ فى طَسْتٍ فى البيت ، فإن الملائكة لا تدخُلُ بيتاً فيه بولٌ يُنْقع ، ولا تبولنَّ فى مغتسلك » . وأخرجه الحاكم أيضاً .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى عن ابن يزيد إلَّا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن عباد » .

* **قُلْتُ** : وهو صدوقٌ ، وقد تكلم فيه بعضُهم بما لا يضرُّهُ . وجوَّد إسناد هذا الحديث الشيخ ولىُّ الدين أبو زرعة بن العراقى فى « شرح سنن أبى داود » . وحسَّنَهُ الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٤) ، وسبقه المنذرىُّ إلى ذلك فى « الترغيب » (١/١٣٦) وقال الحاكمُ : « صحيحُ الإسناد » .

فهذا الحديث لا يتعارض مع حديث الباب ، لأن البول فى الطست أو الإناء ليلاً ثم إراقتُهُ بعد ذلك ليس فيه معنى النقع الذى يطولُ =

---

(١) هو أحمد بن زهير التسترىُّ ، وهو ثقة حافظ .

= مكثه ، فتزداد رائحتُه نتناً ، فيتأذى منه الحيُّ وقد ثبت عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » .

أخرجه الشيخان وغيرهما . ويأتى تخريجه فى « كتاب المساجد » إنْ شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَةِ البَوْلِ فِى الجُحْرِ

٣٤ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيْدٍ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنِى أَبِى ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، أَنَّ نَبِىَّ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَاْلَ :

« لَا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ فِى جُحْرٍ »

قَاْلُوا لِقَتَادَةَ :

وَمَا يُكْرَهُ مِنَ البَوْلِ فِى الجُحْرِ ؟

قَاْلَ :

يُقَالُ : إِنَّهَا مَسَاكِنُ الجِنِّ .

---

٣٤ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ

* معاذُ بْنُ هشام هو ابن أبى عبد الله الدستوائى البصرىُّ

أخرج له الجماعةُ

وثقهُ ابنُ معينٍ فى روايةٍ ، وابنُ قانعٍ وزاد : « مأمونٌ » وضعّفه ابنُ معين فى روايةٍ أخرى فقال :

« ليس بذاك القوىّ »

وقال مرةً :

« صدوقٌ وليس بحجةٍ »

ولخص ابنُ عدىٍّ حاله ، فقال :

« ولمعاذ عن أبيه ، عن قتادة حديثٌ كثيرٌ . وله عن غير أبيه أحاديث صالحة ، وهو ربما يغلطُ فى الشىء بعد الشىء ، وأرجو أنه صدوقٌ » .

* وأبوهُ ، هو هشام الدستوائىُّ الإمامُ العَلَمُ . =

= وقد وثقه خلْقٌ كثيرون .
قال الطيالسيُّ :
« هشام الدستوائى أميرُ المؤمنين فى الحديث » .
* قتادة ، هو ابنُ دعامة السدوسيُّ
أحدُ الجبال الرواسى فى الحفظ ، على تدليسٍ يقعُ منه
وقد تكلم أحمدُ فى سماعه من ابن سرجس .
ففى « المراسيل » (ص - ١٧٥) لابن أبى حاتم :
« قال أحمد : «ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من الصحابة غير أنسٍ .
قيل له : فابنُ سرجس ؟ فكأنه لم يره سماعاً »
أمَّا الحاكمُ ، فقد تغيّر اجتهادُهُ فى ذلك .
فقال فى « علوم الحديث » (ص - ١١١) :
« لم يسمع من صحابىٍّ غير أنسٍ » .
وقال فى « المستدرك » (١٨٦/١) :
« ولعلَّ متوهماً يتوهمُ أن قتادة لم يذكر سماعهُ من عبد الله بن سرجس ؟ وليس هذا بمستبعدٍ . فقد سمع قتادةُ من جماعةٍ من الصحابة ، لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول . وقد احتج مسلمٌ بحديث عاصمٍ ، عن عبد الله بن سرجس ، وهو من ساكنى البصرة » . اهـ .
وقد صحَّح سماعه أبو حاتم وأبو زرعة .
قال أبو حاتمٍ :
« لم يلْق أحداً من الصحابة غير أنسٍ ، وعبد الله بن سرجس » وأفاد الحافظ فى « التلخيص » (١١٦/١) أنَّ علىَّ بن المدينى أثبت سماعه منه ، وصححه ابنُ خزيمة وابنُ السكن وهو المترجح . =

= والحديث أخرجه أبو داود (٢٩) ، وأحمدُ (٨٢/٥) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٤) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٧) ، والحاكم (١٨٦/١) ، والبيهقىُّ (٩٩/١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٨٥/١) من طريق معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن ابن سرجس به .

قال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !

* **قُلْتُ** : يمنعُ من صحة الحديث عنعنةُ قتادة . فقد وصفه غيرُ واحدٍ بالتدليس ، ولم يصرح بتحديثٍ . وقد تقرر فى « الأصول » أنَّ المدلس إذا عنعن عن شيخٍ لا يرتابُ أحدٌ في سماعه منه ، فإنَّه لا يُقبلُ منه ، لاحتمال أنه دلَّسهُ عنه ، فكيف إذا كان فى سماعه من شيخه كلامٌ أصلاً ؟ فلا يطمئن القلب لتصحيح هذا الإسناد . والله أعلم .

وبما تقدَّم من التحقيق تعلم ما فى قول الشوكانى فى « السيل الجرار » (٦٦/١) : « إسنادُهُ صحيحٌ ، وكلُّ رجاله ثقات » !

وسبقه النووىُّ ، فقال فى « المجموع » (٨٥/٢) :

« حديثٌ صحيحٌ ، رواه أحمد ..... بالأسانيد الصحيحة » اهـ .

فقوله : « بالأسانيد الصحيحة » فيه نظر ، فليس له إلَّا هذا الإسناد عند من ذكرهم . وقد رأيتُ النووى - رحمه الله - يُكثر من هذه العبارة ، مع أن الإسناد واحدٌ ، فلينتبه لذلك .

وعزاه الهيثمىُّ (١١١/٨) للطبرانى وأحمد وقال :

« رجالُ أحمد رجال الصحيح »

وليس فى هذا تصحيحٌ للإسناد كما لا يخفى . =

النَّهْىُ عَنِ البَوْلِ فِى المَاءِ الرَّاكِدِ

٣٥ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِى الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَىٰ عَنِ البَوْلِ فِى المَاءِ الرَّاكِدِ .

---

٣٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* اللَّيْثُ بنُ سعدٍ ، الإمام المصريُّ العَلَمُ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو فحلٌ جدّاً .

وثقه ابنُ معين ، وأحمد وزاد : « ثبتٌ » والنسائىُّ ، وابنُ سعدٍ ، والعجلىُّ فى آخرين يطول ذكرُهُم .

وقال الشافعىُّ :

« اللَّيثُ أفقهُ من مالكٍ ، إلَّا أن أصحابه لم يقوموا به »

* أبو الزبير المكىُّ ، اسمه محمد بن مسلم بن تدرُس وهو ثقةٌ ، غير أنه كان مدلساً .

قال الذهبىُّ فى « الميزان » :

« وفى « صحيح مسلمٍ » عدة أحاديث مما لم يوضح أبو الزبير السماع من جابرٍ وهى من غير طريق الليث عنه ، ففى القلب منها شىءٌ » .

وسببُ ذلك ما حكاهُ سعيد بنُ أبى مريم ، عن الليث قال : « قدمتُ مكة ، فجئتُ أبا الزبير فدفع إلَّى كتابين . فانقلبتُ بهما ، ثمَّ قلتُ فى نفسى : لو عاودتُه فسألتُه هل سمع هذا كلَّهُ من جابرٍ ؟ . فقال : منه ما سمعتُ ، ومنه ما حُدِّثْتُ عنه ! فقلتُ : أعلم لى على ما سمعت ، فأعلم على هذا الذى عندى » . =

= وسندُ هذه الحكاية صحيحٌ .
قال ابنُ حزمٍ في « المحلى » (٣٩٦/٧) :
« فما لم يكن من رواية اللَّيْث عن أبي الزبير ، ولا قال فيْه أبو الزبير أنَّهُ أخبره به جابرٌ ، فلم يسمعه من جابرٍ بإقراره » .
وكرَّر ابنُ حزم هذا القول في مواضع من « المحلَّى »
انظر (١١/٩ و ٣٣/١٠) .

* * *

والحديث أخرجه مسلمٌ (١٨٧/٣ - نووى) وأبو عوانة (٢١٦/١) ، وابنُ ماجة (٣٤٣) ، وأحمدُ (٣٥٠/٣) وأبو عبيد في « كتاب الطهور » (ق ٢/١٨ - ١/١٩) وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٢٤٧) ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٥) ، والبيهقيُّ (٩٧/١) من طرقٍ عن اللَّيْث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابرٍ به .
وقد رواه عن الليث جماعةٌ ، منهم :
« قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن يحيى ، ويزيدُ بْنُ موهب ، ومحمدُ بْنُ رمح ، وعبد الله بن يزيد المقرى ، وشعيبُ بنُ الليث ، ويونس بنُ محمدٍ المؤدبُ ، وحجين بن المثنى » .
وقد توبع اللَّيثُ عليه . تابعه جماعةٌ :
١ - ابنُ لهيعة ، ثنا أبو الزبير به
أخرجه أحمد (٣٤١/٣)
٢ - محمد بن سوقة ، عن أبي الزبير
أخرجه أبو نُعيم في « الحلية » (١٤/٥) .
٣ - الأوزاعيُّ ، عنه

= أخرجه الخطيب فى « التاريخ » (٤/٢٥٢) .

٤ - عباد بن كثير ، عنه

أخرجه أبو نُعيم أيضاً (٨/٧٢) .

٥ - محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عنه

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١٨/٢ - ١/١٩) قال : نا يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن أبى ليلى به .

وابنُ أبى ليلى سيىء الحفظ جدّا .

وله شاهدٌ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، ويأتى برقم (٥٧) إنْ شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَة البَوْلِ فِى المُسْتَحَمِّ

٣٦ - أَخْبَرَنَا عَلِىُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ المُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله ، عَنِ الحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « لَا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ فِى مُسْتَحَمِّهِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ الوَسْوَاسِ مِنْهُ » .

---

٣٦ - إسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ حَسَنٌ

* أشعث هو ابنُ عبد الله الأعمى .

ووقع فى « المطبوعة » من « السنن » : « أشعث بن عبد الملك » وهو خطأ لا أدرى ممن ؟ فقد رأيتُهُ بذات السند فى نسخةٍ مخطوطةٍ للسنن وفيها : « أشعث بن عبد الله » ، وهو كذلك عند من أخرج الحديث . والله أعلمُ .

وثقه ابنُ معينٍ ، والنسائىُّ .

وقال أحمدُ : « لا بأس به » .

وقال البزَّارُ :

« ليس به بأسٌ ، مستقيمُ الحديث »

أمَّا العقيلىُّ ، فإنه أورده فى « الضعفاء » (١/٢٩) وقال :

« فى حديثه وهمٌ »

فردَّهُ الذهبىُّ بقوله :

« قولُ العقيلىِّ « فى حديثه وهم » ، ليس بمُسلَّمٍ إليه ، وأنا أتعجب كيف لم يُخرج له البخارىُّ ومسلمٌ » .

* الحسن ، هو البصرىُّ ، الإمامُ الزاهدُ العَلَمُ . =

= أخرج له الجماعة ، وأثنى عليه كافةُ الناس .
غير أنه كان مدلساً .
ولم أر أحداً تكلم فى سماعه من عبد الله بن المغفل ، وقد صرَّح أحمدُ وأبو حاتمٍ بسماعه منه ، كما فى « المراسيل » (ص - ٤٥) غير أنه لم يصرح بسماعٍ .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (٢٧) ، والترمذيُّ (٢١) ، وابنُ ماجة (٣٠٤) ، وأحمد (٥٦/٥) ، والبخاريُّ فى « التاريخ الصغير » (٢٣/٢) ، وابنُ أبى شيبة (١١٢/١) وعبد الرزَّاق (٩٧٨) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٥) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٢٥٢) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٨) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٢٩/١) ، والحاكم (١٦٧/١ ، ١٨٥) ، والبيهقىُّ (٩٨/١) ، والضياء فى « المختارة » ، من طرق عن معمر ، عن أشعث ابن عبد الله ، عن الحسن ، عن عبد الله بن المغفل[1] به .
قال الترمذيُّ :
« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه مرفوعاً ، إلَّا من حديث أشعث بن عبد الله »
قال الحافظ فى « الفتح » (٥٨٨/٨) : =

(١) وأخرجه البخاريُّ (٥٨٧/٨ - فتح) معلقاً ووصله ابنُ أبى شيبة (١١٢/١) والحاكم (١٨٥/١) من طريقين عن قتادة ، عن عقبة بن صهبان ، قال : سمعتُ عبد الله بن المغفل يقول : « البول فى المغتسل يأخذ منه الوسواس » . وسنده صحيحٌ موقوف . وقد رواه عن قتادة شعبة ، وسعيد بن أبى عروبة . وصححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبيُّ .

= « وتُعُقِّبَ - يعنى الترمذىّ - بأن الطبرىَّ أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن أيضاً . وهذا التعقُّبُ واردٌ على الإطلاق ، وإلَّا فإسماعيل ضعيفٌ » اهـ .

وقال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !

* **قُلْتُ** : لا ، وأشعث لم يخرج له مسلمٌ شيئاً ، وأما البخارىُّ فأخرج له تعليقاً ، فلا يكون على شرط واحدٍ منهما .

وقال النووىُّ فى « المجموع » (٩١/٢) :

« حديثٌ حسنٌ »

* * *

قال الترِّمذىُّ :

« وفى الباب عن رجُلٍ من أصحاب النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

* **قُلْتُ** : يأتى تخريجه برقم (٢٣٨) إن شاء الله تعالى .

وله شاهدٌ أيضاً من حديث عبد الله بن يزيد .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٠٩٨) عنه وفيه : « .... ولا تبولن فى مغتسلك » .

وسندُهُ حسنٌ كما قال المنذرىُّ فى « الترغيب » ، والهيثمىُّ فى « المجمع » ، وجوَّد إسناده أبو زرعة بن العراقى فى « شرح سنن أبى داود » . وانظر الحديث (رقم ٣٣) فقد مرّ فيه الكلام على هذا الحديث ، والحمد لله .

السَّلَامُ عَلَى مَنْ يَبُوْلُ

٣٧ - أَخْبَرَنَا مَحْمُوْدُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ وَقَبِيْصَةُ ، قَالَا : أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَبُوْلُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » .

---

٣٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* محمود بْنُ غيلان ، أبو أحمد المروزيُّ الحافظ ، نزيلُ بغداد أخرج له الجماعة ، غير أبي داود .

وثقهُ المصنِّفُ ، وروى عنه (٧٩) حديثاً ، وابنُ حبان ، ومسلمة ابنُ قاسمٍ .

وقال أحمدُ :

« أعرفُهُ بالحديث ، صاحبُ سُنَّةٍ ، قد حُبس بسبب القرآن »

* زيد بنُ الحُباب هو ابن الريان .

أخرج نه مسلمٌ ، وأصحابُ السنن .

وثقهُ ابنُ معين ، وعليُّ بنُ المديني ، وأحمدُ بنُ صالح ، والعجليُّ في آخرين أمَّا قولُ ابن معين :

« كان يقلبُ حديث الثوريّ »

فقد أجاب عنه ابنُ عديٍّ بقوله (١٠٦٦/٣) :

« والذى قاله ابنُ معين أن أحاديثه عن الثورى مقلوبة إنما له عن الثورى أحاديثُ تشبه بعض تلك الأحاديث ، تستغربُ بذلك الإسناد ، وبعضُه يرفعه ، ولا يرفعه غيرُهُ ، والباقى عن الثورى ، وعن غير =

= الثورى مستقيمةٌ كلُّها » .

* قبيصة هو ابنُ عقبة بن محمد ، أبو عامر الكوفىُّ .

أخرج له الجماعةُ

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

وقد تكلموا فى روايته عن الثورىّ .

قال ابنُ معين :

« قبيصة ثقةٌ فى كل شيءٍ ، إلَّا فى حديث سفيان ، فإنه سمع منه وهو صغير » .

وقال حنبلُ :

« قلتُ لأبى عبد الله – يعنى الإمام أحمد – فما قصةُ قبيصة فى سفيان ؟ فقال : كان كثير الغلط. قلتُ: فغيرُ هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبطُ.

وقال الفريابى :

« رأيتُ قبيصة عند سفيان صغيراً »

وقال صالحُ بنُ محمدٍ :

« تكلموا فى سماعه من سفيان »

* **قُلْتُ** : أمَّا سماعُهُ من سفيان وهو صغيرٌ ، فقد حكى قبيصةُ عن نفسه أنه جالس سفيان ،وهو ابنُ ست عشرة سنة ، فمثله لا يكون صغيراً إذا قيس بغيره ، وصحةُ السماع إنما تقاس باعتبار التمييز كما عليه الجمهور . وقد حكى الخطيبُ فى « الكفاية » أنه سُئل عن صحة سماع الصغير ، فقال : إذا عقل وضبط . فذُكر له عن رجلٍ أنه قال : لا يجوز سماعُهُ حتى يكون له خمس عشرة سنة ، لأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ردَّ البراء وابن عمر ، لأنه استصغرهما يوم بدر ، فأنكر =

= هذا القول ، وقال : بئس القولُ ! فكيف يصنع بسفيان ، ووكيع ونحوهما .

وأسند الخطيبُ أيضاً عن ابن معين أنه اعتبر صحة السماع عندما يبلُغُ خمس عشرة سنة .

وقد قال أبو حاتمٍ :

« لم أر من المحدثين من يحفظ ، ويأتى بالحديث على لفظٍ واحدٍ لا يُغيِّرُهُ سوى قبيصة وأبى نُعيم فى حديث الثورىّ » .

وناهيك بهذا القول من مثل أبى حاتمٍ .

وقال الفضل بن سهلٍ الأعرجُ :

« كان قبيصة يحدثُ بحديث الثورىّ على الولاء[1] درساً درساً حفظاً »

وقد احتج الجماعةُ بحديث قبيصة عن سفيان ، وهذا يدلُّ على عدم اعتبار هذا جرحاً ، وهو الحقُّ .

وكأنَّ المصنِّفَ - رحمه الله - قرن قبيصة وزيداً لأجل هذا الكلام .

* * *

* الضحاك بن عثمان هو ابنُ عبد الله بن خالد الأسديُّ

أخرج له مسلم وأصحابُ السنن .

ووثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ المدينى ، وأبو داود ، ومصعبُ الزبيريُّ ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

وقال أبو زرعة : « ليس بالقوىّ »

وقال أبو حاتمٍ :

« يُكتبُ حديثُهُ ولا يحتجُّ به ، وهو صدوقٌ » . =

---

(١) أى متتابعاً .

= وللحديث طرقٌ عن نافعٍ .

١ - الضحاك بن عثمان ، عنه

أخرجه مسلمٌ (٤/٦٥ - نووى) ، وأبو عوانة (١/٢١٦) ، وأبو داود (١٦) ، والترمذيُّ (٩٠) ، (٢٧٢٠) ، وابنُ ماجة (٣٥٣) ، والشافعيُّ فى « الأم » (١/٥١) ، وابنُ خزيمة (١/٤٠) ، وابنُ الجارود (٣٨) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/٨٥) ، والسَّهْميُّ فى « تاريخ جُرْجان » (ص - ١٤٩) ، والبيهقيُّ (١/٩٩) من طرقٍ عن سفيان ، عن الضحاك بن عثمان به .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن الثورى جماعةٌ ، منهم :

« عبيدُ اللَّهُ بنُ موسىٰ ، وأبو أحمد الزبيرى واسمه محمد بن عبد الله ابن الزبير ، وعبد الله بن نمير ، وقبيصة ، وزيد بنُ الحباب ، ومحمد بن يوسف بن واقد » .

٢ - محمد بن ثابت العبديُّ ، عنه .

أخرجه أبو داود (٣٣٠) ، والطيالسيُّ (١٨٥١) ، وابنُ حِبَّان فى « المجروحين » (٢/٢٥١) ، والطحاويُّ (١/٨٥) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ٥٤٠) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٤/٣٩) ، والدارقطنيُّ (١/١٧٧) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٦/٢١٤٥ - ٢١٤٦) والبيهقيُّ فى « السنن » (١/٢٠٦) ، وفى « المعرفة » (١/٤٦٠ ، ٤٦١) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (١٣/١٣٦ - ١٣٧) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٢/١١٦) من طرقٍ =

= عن محمد بن ثابتٍ ، قال : أخبرنا نافعٌ ، قال : انطلقتُ مع ابن عمر فى حاجةٍ إلى ابن عباسٍ . فقضى ابنُ عمر حاجته . فكان من حديثه يومئذٍ أنْ قال : مرَّ رجلٌ على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم فى سكَّةٍ من السكك ، وقد خرج من غائطٍ أوبولٍ ، فسلَّم عليه ، فلم يردَّ عليه . حتى إذا كاد الرجلُ أنْ يتوارى فى السكَّة ضرب بيده على الحائط ، ومسح بهما وجهه ، ثمَّ ضرب ضربة أخرى ، ثمَّ مسح ذراعيه . ثمَّ ردَّ على الرجل السلام ، وقال : « إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ » .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ منكرٌ ، وفيه التيمم ضربتان .

وآفته محمد بن ثابت العبديُّ .

ضعّفه ابنُ معين . فقال له الدُّوْرى :

« أليس قد قلت مرةً : ليس به بأس ؟ قال : ما قلت هذا قطُّ »

وقال أبو داود :

« سمعتُ أحمد بْن حنبلٍ يقولُ : روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم » .

وقال ابنُ داسة :

« قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت فى هذه القصة على « ضربتين »، عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ورووه فعل ابن عمر » .

وقال أبو حاتمٍ :

« روى حديثاً منكراً » يعنى هذا .

وقال ابنُ معين :

« يُنكرُ عليه حديث ابن عمر فى التيمم لا غير » .

وقال البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (١/١/٥٠ - ٥١) :

« يُخالف فى بعض حديثه .... روى عن نافع ، عن ابن عمر =

= مرفوعٌ فى التيمم ، وخالفه أيوبُ وعبيد الله والناس ، فقالوا : عن نافعٍ ، عن ابن عمر فعله » .

وقال أبو زرعة :

« هذا خطأ ، و الصوابُ موقوفٌ »

حكاه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/رقم ١٣٦) .

وقد تجلَّد البيهقىُّ رحمهُ اللَّهُ حقَّ الجلادة فى ردِّ إعلال الحفاظ لهذه اللَّفظة المنكرة ، وقد ناقشتُهُ فى « النافلة » (رقم ٢٨٨) وهو قيد الطبع .

٣ - يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عنه

أخرجه أبو داود (٣٣١) وابنُ حبان (١٩١) ، والدَّارقطنىُّ (١٧٧/١) ، والبيهقىُّ (٢٠٦/١) من طريق حيوة بن شريح ، عن ابن الهاد ، أنَّ نافعاً حدَّثهُ عن ابن عمر قال : أقبل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم من الغائط ، فلقيهُ رجلٌ عند بئر جمل ، فسلَّم عليه ، فلم يردَّ عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، حتى أقبل على الحائط ، فوضع يده على الحائط ، ثمَّ مسح وجهه ويديه ، ثمَّ ردَّ رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم على الرجل السَّلَامَ .

٤ - أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمٰن ، عنه

أخرجه ابنُ الجارود (٣٧) ، والبزَّارُ فى « مسنده » - كما فى « نصب الراية » (٦/١) ومن طريقه عبدُ الحق الأشبيلى فى « الأحكام » ، والسرَّاج فى « مسنده » ، والخطيبُ فى « التاريخ » (١٣٩/٣) من طريق أبى بكر بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر أن رجلاً مرّ برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يهريق الماء ، فسلَّم عليه الرجلُ ، فردَّ عليه رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثمَّ=

= قال : « إذا رأيتنى هكذا فلا تُسلِّمْ علىَّ ، فإنك إن تفعل ، لا أردُّ عليك السلام » زاد السرَّاجُ : « إنه لم يحملنى على السلام عليك إلا إنى خشيتُ أن تقول : سلمتُ عليه ، فلم يردَّ علىَّ السلام » .

قال عبدُ الحق الأشبيلى :

« وأبو بكر هذا - فيما أعلمُ - هو ابنُ عمر بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب . روى عنه مالك وغيرُهُ ، ولا بأس به ، ولكن حديث الضحاك بن عثمان أصحُّ ، فإن الضحاك أوثق من أبى بكرٍ هذا ، ولعلَّ ذلك كان فى موطنين » اهـ .

فتعقبه ابنُ القطان فى « الوهم والإيهام » بقوله :

« من أين له أنه هو، ولم يصرح فى الحديث باسمه واسم أبيه وجدّه؟ ».

* **قُلْتُ** : الصوابُ مع عبد الحقّ ، واعتراضُ ابن القطان لا محلّ له ، وقد وقع نسبه عند ابن الجارود وأبى العباس السرَّاج .

وسندُ هذا الحديث حسنٌ ، والله الموفق .

قال الترمذىُّ : « وفى الباب عن المهاجرين قنفد ، وعبد الله بن حنظلة ، وعلقمة بن الفغواء ، وجابرٍ ، والبراء » .

١ - حديث المهاجر بن قنفد ، رضى الله عنه

يأتى تخريجُهُ - إنْ شاء الله - فى الحديث القادم .

* * *

٢ - حديث عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه

أخرجه أحمدُ (٥/٢٢٥) من طريق محمد بن المنكدر ، عن رجُلٍ ، عن عبد الله بن حنظلة الراهب ، أن رجُلاً سلَّم على النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم وقد بال ، فلم يرُدَّ عليه ، حتى قال بيده إلى الحائط .

يعنى تيمم . =

= * **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ ، لأجل الرجل الذى لم يُسم .

٣ - حديث علقمة بن الفغواء ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٨/ رقم ٣) ، والطحاوىُّ ، والدارقطنىُّ - كما فى « الإصابة » (٢٦٧/٤) - ، من طريق جابرٍ الجعفىّ ، عن عبد الله بن محمد بن أبى بكر بن عمرو بن حزمٍ ، عن عبد الله بن علقمة بن فغواء ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أهراق الماء فنكلِّمُهُ ، فلا يكلِّمُنا ، ونُسلِّم عليه فلا يرد علينا حتى يأتى منزلَهُ ، فيتوضأ وضوءه للصلاة . قلنا : يا رسول الله ! نُكلِّمُك فلا تُكلِّمُنا ، ونسلم عليك فلا ترد علينا . قال : حتى نزلت آية الرخصة ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ** ﴾ .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٧٦/١) :

« فيه جابر الجعفىُّ ، وهو ضعيفٌ » !

* **قُلْتُ** : وقد اتُّهم بالكذب .

* * *

٤ - حديثُ جابر بن عبد الله رضى اللَّهُ عنهما

أخرجه ابنُ ماجة (٣٥٢) وأبو يعلى - كما فى « زوائد البوصيرى » -، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٥٧٤/٧) ، والخطيبُ فى « تلخيص المتشابه » (٢/٧٦٦) ، وابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/ رقم ٦٨) من طرق عن عيسى بن يونس ، ثنا هشام بنُ البريد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابرٍ أنَّ رجلاً مرَّ بالنبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فسلَّم عليه ، فقال : « إذا رأيتنى على هذه الحال ، فلا تُسلِّمْ علىَّ ، فإنَّك إنْ فعلت ، لم أرد عليك » . =

= وقد رواه عن عيسى بن يونس جماعةٌ منهم :
« سويد بنُ سعيد ، ومحمد بْنُ مهران ، ونصرُ بنُ عليٍّ ، والحكمُ ابْنُ موسى » .
قال أبو حاتمٍ :
« لا أعلمُ روى هذا الحديث أحدٌ غير هاشم بن البريد »
وكذلك قال ابنُ عديٍّ .
* **قُلْتُ** : أمَّا هاشم ، فقد وثقه ابنُ معين ، وأحمدُ فى روايةٍ ، والعجليُّ ، وابنُ حبان ، وقال الدارقطنيُّ : « مأمونٌ » .
أمَّا قولُ الجوزجانى :
« كان غالياً فى سوء مذهبه »
فيعنى به التشيع ، وقولُ الجوزجانى فى أهل الكوفة غير مقبولٍ منه ، ومع ذلك فقد هوَّل فى مقالته ، فلم يك غالياً .
وقد قال أحمدُ :
« كان فيه تشيُّعٌ قليلٌ » .
وهذا الحديثُ حسنٌ لأجل الكلام الذى فى عبد الله بن محمد بن عقيل .
قال البوصيريُّ فى « مصباح الزجاجة » (١/١٤٨) :
« هذا إسنادٌ حسنٌ » .

* * *

٥ – حديث البراء بن عازبٍ ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » عنه ، أنه سلَّم على النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فلم يرد عليه السلام حتى فرغ .
قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/٢٧٦) : =

= « فيه مَنْ لم أعرفهُ »

* **قُلْتُ** : ومما لم يذكره الترمذيُّ - رحمه الله - :

٦ - حديث جابر بن سمرة ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٢/ رقم ١٩٤٥) ، وفى « الأوسط » من طريق الفضل بن أبى حسَّان ، ثنا عمرو بن حماد ، ثنا أسباط بن نصر ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة ، قال : دخلتُ على النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فسلمتُ عليه ، فم يرد علَّى ثمَّ قام فدخل بيته فتوضأ ، ثمَّ خرج إلَّى فقال : « وعليكم السلامُ ، وعليكم السلامُ » .

قال الطبرانيُّ :

« تفرد به الفضل بن أبى حسان » .

قال الهيثميُّ (١/٢٧٦) :

« ولم أجد من ذكره » .

* **قُلْتُ** : وفى سماك بن حرب مقالٌ ، من جهة حفظه .

* * *

٧ - حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ ماجة (٣٥١) حدثنا هشام بن عمار ، ثنا مسلمة بن عليٍّ ، ثنا الأوزاعيُّ ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ، قال : مرّ رجلٌ على النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فسلَّم عليه فلم يردَّ عليه ، فلمَّا فرغ ضرب بكفيه الأرض فتيمم ، ثمَّ ردّ عليه السلام .

قال البوصيرىّ :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف مسلمة بن عليٍّ . قال فيه البخاريُّ=

= وأبو زرعة :

« منكر الحديث » . وقال الحاكمُ : يروى عن الأوزاعىّ والزبيدى المنكرات والموضوعات » .

* **قُلْتُ** : وهشام بنُ عمار فى حفظه ضعفٌ . فالسندُ واهٍ .

* * *

٨ - حديثُ ابن عباس ، رضى الله عنهما

يأتى تخريجه برقم (٣١١) إن شاء الله تعالى .

* * *

رَدُّ السَّلَامِ بَعْدَ الوُضُوْءِ

٣٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، قَالَ أَنْبَأَنَا سَعِيْدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الحَسَنِ ، عَنْ حُضَيْنٍ أَبِى سَاسَانَ ، عَنِ المُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُوْلُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَدَّ عَلَيْهِ .

---

٣٨ - حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* معاذ بنُ معاذٍ هو ابنُ نصر بن حسَّان ، أبو المثنى البصريُّ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .
أطنب أحمدُ فى الثناء عليه .
ووثقه يحيى القطان ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والنسائيُّ فى آخرين .

* حُضين أبو ساسان ، هو ابنُ المنذر بن الحارث
أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة
ووثقهُ النسائيُّ ، والعجليُّ .
وقال ابنُ خراش :
« صدوقٌ » .
وقال أبو أحمد العسكريُّ :
« لا أعرفُ حضيناً بالضاد غيره » .
وحكى مُغُلْطاى أنه قيل فيه : « بالصاد » المهملة .
قال العراقيُّ :
« وفيه نظرٌ » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (١٧) ، وابنُ ماجة (٣٥٠) ، =

= وأبو الحسن بنُ سلمة فى « زوائده على ابن ماجة » ، وأحمدُ (٤/٣٥٤ و ٥/٨٠) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٠٦) ، وابنُ حبان (١٨٩ ، ١٩٠) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٨٥) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ٧٨١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، وأبو الشيخ فى « أخلاق النبّى) (٧٤) ، والبيهقىُّ (١/٩٠) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٢/١١٦ - ١١٧) ، والمزىُّ فى « التهذيب » (ج٣/ لوحة ١٣٧٩) ، من طرقٍ عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن حضين ، عن المهاجر به.وقد رواه عن سعيدٍ جماعةٌ ، منهم :

« معاذ بنُ معاذ ، وعبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى ، وعبدُ الوهاب بنُ عطاءٍ ، وروحُ بْنُ عبادة ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بنُ زريع » .

قال الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (١/٥) : « إنه معلولٌ .. أمَّا كونُهُ معلولاً فقال ابنُ دقيق العيد فى « الإمام » : سعيد بنُ أبى عروبة قد اختلط بآخره ، فيراعى فيه سماع من سمع قبل الاختلاط . قال ابنُ عدىٍّ : قال أحمدُ بنُ حنبلٍ : يزيدُ بنُ زريع سمع منه قديماً ، قال : وقد رواه النسائىُّ من حديث شعبة عن قتادة به ، وليس فيه : « إنه لم يمنعنى ... إلخ » ورواه حماد بن سلمة ، عن حميدٍ وغيره ، عن الحسن ، عن المهاجر منقطعاً ، فصار فيه ثلاثُ عللٍ » . اهـ .

* **قُلْتُ** : والجوابُ من وجوهٍ :

الأوَّلُ : أمَّا اختلاطُ سعيدٍ ، فلا يضرُّ فقد رواه عنه قدماءُ أصحابه ، مثل يزيد بن زريع ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وعبد الأعلى .

ومع ذلك فقد توبع . تابعه اثنان :

=

= ١ - شعبة ، عن قتادة به .

أخرجه الحاكم (١٦٧/١) ، وقال :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىِّ !

* قُلْتُ : فيه نظرٌ ، وحضين أبو ساسان لم يخرج له البخاريُّ وقد زال تدليسُ قتادة برواية شعبة عنه .

وفى « صحيح أبى عوانة » (٣٨/٢) :

« قال شعبةُ : كان همتى من الدُّنيا شفتى قتادة ! ، فإذا قال : « سمعتُ » كتبتُ ، وإذا قال : « قال » تركتُ » .

ثمَّ اعلم أن النسائىَّ لم يخرج طريق شعبة هذا كما ذكر ابنُ دقيق العيد رحمه الله .

فقد قال الحافظُ فى « النكت الظراف » (٥١٤/٨) :

« وقع فى أصولنا من « سنن النسائى » رواية ابن السُّنى « شعبة » ، وهو تصحيفٌ » اهـ .

وقال أبو زرعة بن العراقى فى « الأطراف » (ص - ١٧٤) :

« فى أصولنا من « سنن النسائى الصغرى » رواية ابن السُّنى « شعبة » وفى رواية ابن الأحمر وابن حيويه « سعيد » وهو الصوابُ » .

فيبدو أن الآفة من نسخة ابن دقيق العيد رحمه الله .

٢ - هشام الدستوائى ، عن قتادة .

أخرجه الدَّارمىُّ (١٩٠/٢) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ٧٨٠) من طريق معاذ بن هشام ، حدثنى أبى ، فذكره .

وقال ابنُ معين : =

= « أثبتُ الناس فى قتادة : سعيد بنُ أبى عروبة ، وهشام الدستوائى ، وشعبةُ . فمن حدثك من هؤلاء بحديثٍ عن قتادة ، فلا تبال أنْ لا تسمعه من غيره » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد رواه الثلاثة عنه ، والحمدُ لله تعالى .

الوجه الثانى : قوله : « وليس فيه : إنه لم يمنعنى ...... إلخ » .

* **قُلْتُ** : هذه الجملة ثابتةٌ فى رواية شعبة عن قتادة ، عند الحاكم وقد ذكرها أيضاً يزيْدُ بن زريعٍ ، وعبد الأعلى ، وروح بنُ عبادة ، ومحمد بن جعفر ، وعبد الوهابِ بنُ عطاء جميعهم عن سعيدٍ ، فيبدو أن التقصير من معاذ بن معاذ ، وهو لا يضرُّ البتة ، ومن التكلُّفِ جعل مثل هذا الأمر علَّة .

الوجه الثالث : ذكر فيه الاختلاف على الحسن البصرىّ .

فقد خولف قتادة .

خالفه حميد الطويل، فرواه عن الحسن ، عن المهاجر بن قُنْفد به فسقط ذكرُ « حضين » من السند .

أخرجه أحمدُ (٥/٨٠ - ٨١) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ٧٧٩) ، والطحاوىُّ (١/٨٥) من طريق حماد بن سلمة ، ثنا حميدٌ به .

وتابعه يونسُ بن عبيد ، عن الحسن ، عن المهاجر به .

أخرجه الدارقطنىُّ فى « حديث أبى الطاهر الذهلىّ » (٦٩) .

وروايةُ قتادة أرجح عندى لاتصالها ، ولعلَّ الحسن كان يسقط حضيناً تدليساً منه لأجل العلو ، والله أعلمُ .

* **قُلْتُ** : فثبت مما ذكرتُ أن الحديث سالمٌ من العلة بحمد الله .=

= فإن قلت : لم يصرح الحسن بسماعه من حضين أبى ساسان ؟
فقد أجاب شيخُنا الألبانى عن ذلك ، فقال فى « الصحيحة » (٨٣٤) : « الظاهر أن المراد من تدليسه إنما هو ما كان من روايته عن الصحابة دون غيرهم ، لأنَّ الحافظ فى « التهذيب » أكثر من ذكر النقول عن العلماء فى روايته عمن لم يلقهُمْ ، وكلهم من الصحابة ، فلم يذكروا ولا رجلاً واحداً من التابعين روى عنه الحسن و لم يلقه . ويشهد لذلك إطباق جميع العلماء على الاحتجاج برواية الحسن عن غيره من التابعين ، بحيث أنى لا أذكرُ أن أحداً أعلَّ حديثاً ما من روايته عن تابعيٍّ لم يصرح بسماعه منه ، هذا ما ظهر لى فى هذا المقام ، والله سبحانه أعلمُ » اهـ .
* **قُلْتُ** : قول الشيخ : « .... عمن لم يلقهم وكلهم من الصحابة .... إلخ » فيه نظرٌ ، لأن الحسن إذا روى عمن لم يلقه أخذ حكم « المنقطع » كما قال الذهبىُّ فى « الميزان » فى ترجمة « الحسن » ، وأحدُ أنواع التدليس أن يدلس الراوى عن شيخه الذى لقيه وسمع منه ، ما لم يسمع منه .
أمَّا ذكرُ إجماع العلماء ، فإنى أفرقُهُ ، و لم أقف على أحدٍ من السَّالفيْن ذكر الإجماع ، مع رسوخ قدم شيخنا فى هذا العلم . فالله أعلمُ .
هذا :
وقد أعلَّهُ الزيلعىُّ بعلةٍ أخرى ، فقال (١/٦) :
« أنَّه – أى الحديث – معارضٌ . فروى البخارىُّ ومسلمٌ من حديث كريب ، عن ابن عباسٍ قال : بتُّ ليلةً عند خالتى ميمونة زوج النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، فاضطجعت فى عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى طولها . فنام =

= عليه السلام حتى إذا انتصف اللَّيْلُ - أو قبله أو بعده بقليلٍ - استيقظ ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ، ثمَّ قرأ العشر الخواتيم من سورة « آل عمران » ، ثمَّ قام إلى شنٍّ معلقةٍ ، فتوضأ منها فأحسن وضوءه ... الحديث ، ففى هذا ما يدلُّ على جواز ذكر اسم الله وقراءة القرآن مع الحدث » اهـ .

* قُلْتُ : أمَّا المعارضة التى ادعاها الزيلعىُّ - رحمه الله - ففيها نظرٌ ، لأن النوم فى حقه عليه الصلاةُ والسلامُ ليس بناقضٍ للوضوء ، وهذا من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بخلاف غيره ، يدلُّ على هذا قولُهُ - بأبى هو وأمى - : « تنام عيناى ، ولا ينام قلبى » .

أخرجه أحمدُ (٢٥١/٢ ، ٤٣٨) ، وابنُ خزيمة (٢٩/١ - ٣٠) ، وابنُ حبان (٢١٢٤) ، وابنُ الجارود (١٢) ، من حديث أبى هريرة بسندٍ صحيحٍ .

وأصرحُ منه ، قولُ عائشة : يا رسول الله ! أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : « يا عائشة ! إنَّ عينىَّ تنامان ، ولا ينامُ قلبى » أخرجه البخارىُّ (٣٣/٣ - فتح » ، ومسلمٌ (٥٠٩/١) ، وأبو عوانة (٣٢٧/٢) ، وأبو داود (١٣٤١) ، والمصنِّفُ (٢٣٤/٣) ويأتى فى « كتاب قيام اللَّيْل » - ، وأحمد (٣٦/٦،٧٣،١٠٤) وابنُ خزيمة (٣٠/١) ، وابنُ حبان (ج٤/ رقم ٢٤٢١) ، والبيهقىُّ (١٢٢/١ و ٤٩٦/٢ و ٦٢/٧) وفى « الدلائل » (٣٧١/١ - ٣٧٢) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤/٤ - ٥) من طريق مالك ، وهو فى « موطئه » (٩/١٢٠/١) عن سعيد المقبرى ، عن أبى سلمة ، عن عائشة به .

وله شاهدٌ من حديث ابن عباسٍ قال : أقبلت يهودُ إلى رسول الله=

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالوا : يا أبا القاسم إنا نسألك عن أشياء ...... الحديث . وفيه : قالوا : ما علامة النبى ؟ قال : « تنام عيناه ، ولا ينامُ قلبهُ » أخرجه النسائيُّ فى « عشرة النساء » (١٨٧) ، والترمذيُّ (٣١١٧) مختصراً ببعضه ، وأحمدُ (١/٢٧٤) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٢٤٢٩) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (٤/٣٠٤ - ٣٠٥) من طريق بكير بن شهاب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسٍ به .

قال الترمذيُّ : « حسنٌ غريبٌ » .

وقال أبو نُعيم :

« غريبٌ من حديث سعيد ، تفرد به بُكير » .

* **قُلْتُ** : وبكيرٌ وثقه ابنُ حبان . وقال أبو حاتمٍ : « شيخٌ » وقال الذهبيُّ : « صدوقٌ » . فحديثه حسنٌ .

وقد اختُلف فى إسناده ، ولا مجال للتفصيل هنا .

فالحاصلُ من هذا أنْ لا معارضة بين الحديثين كما قال الزيلعيُّ ، ثمَّ جوابٌ آخر ، فعلى التسليم بالتعارض ، فهذا فى الظاهر فقط ، ويمكن الجمع بينهما بأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز . والله أعلم .

فثبت أنَّ حديث الباب صحيحٌ .

وقال النووى فى « المجموع » (٢/٨٨) وفى « الأذكار » (ص - ٢٢) :

« حديثٌ صحيحٌ ، رواه أبو داود ..... بأسانيد صحيحة » .

وقولُهُ : « بأسانيد صحيحة » وَهَمٌ منه - رحمه الله - فليس له عندهم إلَّا إسنادٌ واحدٌ . والله الموفقُ . =

النَّهْىُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالْعَظْمِ

٣٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرو بْنِ السَّرْحِ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِى يُوْنُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِى عُثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ الْخُزَاعِىِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَسْتَطِيْبَ أَحَدُكُمْ بِعَظْمٍ ، أَوْ رَوْثٍ .

---

٣٩ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* أحمد بنُ عمرو بن السرح ، أبو طاهر المصرىُّ
أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة .
روى عنه المصنِّفُ (٤٨) حديثاً ، ووثقهُ هو وعلىُّ بنُ الحسن ، وابنُ يونُس .
وقال أبو حاتمٍ :
« لا بأس به » .
* يونُس هو ابنُ يزيد . ومرت ترجمته فى الحديث رقم (٩) .
* أبو عثمان بن سنة الخزاعىّ .
قال الذهبىُّ :
« ما أعرف روى عنه غير الزهرىّ » .
فهو بهذا يشيرُ إلى جهالته . وهو الصوابُ .
وقال الحافظُ فى « التقريب » :
« مقبولٌ » !
يعنى فى المتابعة . =

= وهذا الحديثُ تفرَّد به المصنِّفُ دون الخمسة من هذا الوجه .
وهو صحيحٌ لأجل شواهده .
وأخرج الدارقطنُّى (١/٥٦) من طريق ابن وهبٍ ، حدثنى موسى ابنُ علىٍّ ، عن أبيه ، عن ابن مسعود أن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أن نستنجى بعظمٍ حائلٍ ، أو روثةٍ ، أو حممةٍ .
قال الدارقطنُّى :
« علىُّ بنُ رباح لا يثبت سماعه من ابن مسعودٍ ، ولا يصحُّ » .
ولكن له طريقٌ آخر .
أخرجه الدارقطنُّى (١/٥٥ - ٥٦) أيضاً من طريق هشام بن عمار نا إسماعيل بن عياش ، نا يحيى بن أبى عمرو السيبانى ، عن عبد الله بن فيروز الديلمىّ ، عن عبد الله بن مسعودٍ فذكره .
قال الدارقطنُّى :
« إسنادٌ شامىٌّ ليس بثابتٍ » .
* **قُلْتُ** : لعلَّ ذلك من هشام بن عمار ، فكان فى حفظه ضَعْفٌ وستأتى شواهدُ لهذا الحديث ، عند تخريج الحديث الآتى إن شاء الله تعالى .

* * *

النَّهْىُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالرَّوْثِ

٤٠ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِى ابْنَ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِى القَعْقَاعُ ، عَنْ أَبِى صَالِحٍ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الوَالِدِ أُعَلِّمُكُمْ ، إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الخَلَاءِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرْهَا ، وَلا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَنَهَى عَنِ الرَّوْثِ وَالرِّمَّةِ » .

---

٤٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* محمدُ بنُ عجلان المدنىُّ ، أبو عبد الله .

أخرج له أصحابُ السنن .

وعلّق له البخارىُّ ، وروى له مسلمٌ فى المتابعات .

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وأبو زرعة ، والمصنِّفُ ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان فى آخرين .

وقال يحيى القطان ، عن ابن عجلان :

« كان سعيد المقبرىُّ يحدثُ عن أبيه ، عن أبى هريرة ، وعن أبى هريرة فاختلط علىَّ ، فجعلتُها كلّها عن أبى هريرة » .

قال ابنُ حبان فى « الثقات » (٣٨٧/٧) :

« وقد سمع سعيد المقبرىُّ من أبى هريرة ، وسمع من أبيه عن أبى هريرة ، فلمَّا اختلط على ابن عجلان صحيفتُهُ ولم يميز بينهما ، اختلط فيها وجعلها كلها عن أبى هريرة ، وليس هذا مما يهى الإنسانُ به ، لأن الصحيفة=

= كلها فى نفسها صحيحةٌ . فما قال ابنُ عجلان : عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبى هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه . وما قال : عن سعيدٍ ، عن أبى هريرة فبعضُها متصلٌ صحيحٌ وبعضُها منقطعٌ لأنه أسقط أباه منها ، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلَّا بما يروى الثقات المتقنون عنه ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبى هريرة ، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً فى البعض ، لأنَّ الكُلَّ لم يسمعه سعيد من أبى هريرة ، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيسٌ جدّاً . رحمه الله .

وقد اتَّهمهُ الطحاويُّ بالتدليس فى « المشكل » (١/١٠٠ ، ١٠١) ونقل الحافظُ كلامه فى « الفتح » (١٣/٢٢٧) ولم يتعقبه ! مع أنه لم يذكر شيئاً من ذلك فى « التقريب » ، وذكر العلائيُّ عن ابن أبى حاتمٍ أنه كان يدلسُ .

ويُفهم هذا من صنيع الذهبىّ فى « الميزان » فقد قال (٣/٦٤٧) : « وقد روى عنه عن أنسٍ، فما أدرى هل شافه أنساً، أم دلَّسَ عنه » اهـ.

ثمَّ رأيتُ الذهبىَّ صرّح بذلك تصريحاً ، فقال فى « منظومة المدلسين » :

عبادٌ منصورٌ قُلِ ابْن عجلان   وابنُ عبيدٍ يونسُ ذو الشان

وهو قد صرَّح بالتحديث من القعقاع . فلله الحمدُ .

* القعقاعُ هو ابنُ حكيمٍ الكنانىُّ المدنىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلَّا البخارىَّ ففى « الأدب المفرد »

ووثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ حبان .   =

= وقال أبو حاتمٍ :
« ما بحديثه بأسٌ » .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (٨) ، وابنُ ماجة (٣١٣) ، والدَّارميُّ (١٣٨/١) وأحمدُ (٢٤٧/٢ ، ٢٥٠) ، وأبو عوانة فى « صحيحه » (٢٠٠/١) ، والشافعيُّ فى « مسنده » (ج١/ رقم ٦٤) ، والحميديُّ (٤٣٤/٢ - ٤٣٥) ، والحربيُّ فى « الغريب » (٦٧/١) بآخِرِهِ ، وابن خزيمة (٤٣/١-٤٤) ، وابنُ حبان (١٢٨) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (٣٤٤/١ ، ٣٥٥) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) ، وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/١-٢) ، والبيهقيُّ (٩١/١ ، ١٠٢ ، ١١٢) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٥٦/١) من طرقٍ عن ابن عجلان ، عن القعقاع ، عن أبى صالحٍ ، عن أبى هريرة به .

وقد رواه عن ابن عجلان جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« ابنُ المبارك ، ويحيى القطَّان ، وابنُ عيينة ، وروحُ بنُ القاسم ، وصفوان بن عيسى ، والليث بن سعد ، وحيوة بن شريح ، ووهيب ، وعبد الرحمٰن بن عبد الله بن دينار ، و آخرون » .

وقد توبع ابنُ عجلان .

تابعه سهيلُ بنُ أبى صالح ، عن القعقاع بسنده سواء مرفوعاً بلفظ :

« إذا جلس أحدكم على حاجته ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » .

فذكره هكذا مختصراً . =

....

= أخرجه مسلمٌ (١/٢٢٤/٢٦٥) ، وأبو عوانة (١/٢٠٠) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص - ٧٢)

وقال النووىُّ فى « المجموع » (٢/٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢) :
« حديثٌ صحيحٌ ...... رواه أبو داود والشافعىُّ وغيرهما بأسانيد صحيحة » !!

* **قُلْتُ** : كذا قال ! وليس له إلَّا إسنادٌ واحدٌ عندهم !

* * *

النَّهْىُ عَنِ الاكْتِفَاءِ فِى الاسْتِطَابَةِ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ

٤١ – أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ أَنْبَأَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَيُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الخِرَاءَة ؟! قَالَ : أَجَلْ ، نَهَانَا أَنْ نَّسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ بِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ نَسْتَنْجِى بِأَيْمَانِنَا ، أَوْ نَكْتَفِى بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ .

---

٤١ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* عبد الرحمٰن بن يزيد هو ابنُ قيسٍ النخعيُّ ، أبو بكرٍ الكوفُّى. أخرج له الجماعةُ .

ووثقهُ ابنُ معين ، وابنُ سعدٍ ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان ، والدارقطنىُّ .

* * *

والحديثُ أخرجه مسلمٌ (٣/١٥٢ – نووى) ، وأبو عوانة (١/٢١٧) ، وأبو داود (٧) ، والترمذىُّ (١٦) ، وابنُ ماجة (٣١٦) ، وأحمدُ (٥/٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩) ، وابنُ خزيمة (١/٤١) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٥٠ ، ١٥٢) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٣٤٩،٣٥٥)، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٢٩) ، والدَّارقطنىُّ (١/٥٤) ، والبيهقىُّ (١/٩١ ، ١٠٢ ، ١١٢) من طرقٍ عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن سلمان به .

وتابعه منصور بنُ المعتمر ، عن إبراهيم به . =

= أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (٢١٧/١ - ٢١٨) ، وابنُ ماجة ، والطيالسيُّ (٦٥٤) ، والبيهقيُّ (١١٢/١) ، فى آخرين .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الدَّارقطنيُّ :

« إسنادُهُ صحيحٌ » .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن عائشة ، وخزيمة بن ثابت ، وجابرٍ ، وخلَّاد بن السائب ، عن أبيه » .

* * *

١ - حديث عائشة رضى الله عنها

يأتى برقم (٤٤) إنْ شاء الله تعالىٰ

٢ - حديث خزيمة بن ثابتٍ ، رضى الله عنه

أخرجه أبو داود (٤١) وعنه البيهقيُّ (١٠٣/١) ، وابنُ ماجة (٣١٥) واللَّفْظُ لَهُ ، وأحمدُ (٢١٣/٥) ، والحميديُّ (٤٣٣) ، وابنُ أبى شيبة (١٥٤/١) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٧٢٣ ، ٣٧٢٥ ، ٣٧٢٦) من طرقٍ عن هشام بن عروة ، عن أبى خزيمة عمرو بن خزيمة ، عن عمارة بن خزيمة ، عن أبيه مرفوعاً :

« فى الاستنجاء ثلاثةُ أحجارٍ ، ليس فيها رجيعٌ » .

وقد رواه عن هشام جماعة من أصحابه ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وأبو أسامة ، وابنُ نُمير ، وعبدة بنُ سليمان ، ومحمدُ بنُ بشر » .

وخالفهم سفيانُ بنُ عيينة، فرواه عن هشامٍ، عن أبى وجزة ، عن =

= عمارة بن خزيمة ، عن أبيه به .
فجعل شيخ همامٍ « أبا وجزة » بدل « أبى خزيمة » .
أخرجه الحميدىُّ (٤٣٢) ، والشافعىُّ فى « مسنده » (١/٢٥) ومن طريقه البغوىُّ فى « شرح السنة » (١/٣٦٥) ، والطبرانىُّ (ج٤/٣٧٢٤) وعند الطبرانىّ :
« قيل لسفيان : إنهم يقولون : « أبو خزيمة » ؟ قال : لا ، إنما هو « أبو وجزة » الشاعر » .
* **قُلْتُ** : كذا قال ابنُ عيينة ! ، وقد رواه محمد بنُ الصباح عنه كما رواه وكيع وغيرُهُ كما عند ابن ماجة ، فيكون الاختلاف فيه من ابن عيينة نفسه .
قال البيهقىُّ فى « المعرفة » :
« هكذا قال سفيانُ : « أبو وجزة » ، وأخطأ فيه ، وإنما هو « أبو خزيمة » واسمه عمرو بن خزيمة . كذلك رواه الجماعةُ عن هشامٍ .
ثمَّ أسند عن علىٍّ بن المدينى قال : « قال سفيانُ : فقلتُ : أيش أبو وجزة ؟ قالوا : شاعر هٰهنا ، فلم آته » قال علىٌّ : إنما هو أبو خزيمة ، واسمه عمرو بن خزيمة ، ولكن هكذا قال سفيان .
قال علىٌّ : « والصوابُ عندى : عمرو بن خزيمة » . اهـ مختصراً .
وقد اختُلف فى إسناده على ألوانٍ أخرى ذكرتُها فى « مسيس الحاجة » (٣١٥) الراجح منها حديث وكيع ومن معه . وهكذا رجح أبو زرعة الرازى - رحمه الله - كما فى « العلل » (ج١/ رقم ١٣٩) لابن أبى حاتمٍ .
قال النووى فى « المجموع » (٢/١٠٤) : =

= « لم يضعِّفْهُ أبو داود ولا غيرُهُ » !

* **قُلْتُ** : عمرو بن خزيمة فيه لينٌ ، ولم يوثقه سوى ابنُ حبان (٧/٢٢٠) ، والحديث صحيحٌ لشواهده الكثيرة . والله أعلمُ .

* * *

٣ - حديث جابر ، رضى الله عنه

أخرجه أحمدُ (٣/٤٠٠) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٥٥) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٩٧) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٧٦) ، والبيهقىُّ (١/١٠٣ - ١٠٤) من طريق الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن جابرٍ مرفوعاً : « إذا استجمر أحدكم ، فليستجمر ثلاثاً » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ صحيحٌ .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢١١) :

« رجالُه ثقات » .

وقد رواه عن الأعمش : « أبو معاوية ، والثورىُّ ، وعيسى بن يونس ، وجرير » ورواه أبو الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً بلفظ :

« إذا استجمر أحدكم ، فليوتر » . وهذا أعمُّ من اللَّفظ السابق.أخرجه مسلمٌ (٢٣٩/٢٤)، وأبو عوانة (١/٢١٩)، وأحمد (٣/٢٩٤) من طريق عبد الرزاق ، وهذا فى « مصنفه » (ج٥/ رقم ٩٨٠٤) أخبرنا ابنُ جُريج ، أخبرنى أبو الزبير ، أنه سمع جابراً فذكره.وتابعه ابنُ لهيعة ، ثنا أبو الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً :

« إذا تغوَّط أحدكم ، فليمسح ثلاث مراتٍ » .

أخرجه أحمد (٣/٣٣٦) حدثنا حسنٌ ، ثنا ابنُ لهيعة .

=

* * *

= ٤ - حديث خلاد بن السائب ، عن أبيه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٧/ رقم ٦٦٢٣) من طريق حماد بن الجعد ، ثنا قتادة ، حدثنى أبى خلاد الجهنى ، عن أبيه السائب ، مرفوعاً : « إذا دخل أحدكم الخلاء فليتمسح بثلاثة أحجارٍ » .

قال الهيثميُّ (٢١١/١) :

« فيه حمادُ بنُ الجعد ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

* **قُلْتُ** : وقوله فى السند : « عن أبى خلاد » أُراه خطأ ، ولعلَّ « أبى » هنا مقحمة من الناسخ .

وقد توبع حماد بنُ الجعد .

تابعه يزيد بنُ سنان الرهاوى ثنا يحيى بن أبى كثير ، عن ابن خلاد[1]، عن أبيه بمثله .

أخرجه الطبرانُى (٦٦٢٤) من طريق محمد بن يزيد بن سنان ، ثنا أبى ومحمد بن يزيد وأبوه ضعيفان ، والوالد أضعفُ الرجلين .

وأخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٧١٧) من طريق ابن أخى ابن شهاب الزهرى ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرنى ابن خلاد ، أن أباه سمع النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « إذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرارٍ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ فى الشواهد .

وفى سند « الأوسط » يحيى بن علّى بن عبد الحميد ، ترجمه ابن أبى حاتمٍ (١٧٥/٢/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

---

(١) كذا ! والصواب « خلاد » .

الرُّخصَة فِى الاسْتِطَابَةِ بِحَجَرَيْنِ

٤٢ – أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِى إِسْحٰقَ ، قَالَ : لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ الأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ يَقُوْلُ : أَتَى النَّبِىُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الغَائِطَ ، وَأَمَرَنِى أَنْ آتِيَه بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ . فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ ، وَالْتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً ، فَأَتَيْتُ بِهِنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ : « هٰذِهِ رِكْسٌ » .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ :

« الرِّكْسُ : طَعَامُ الجِنِّ » .

---

٤٢ – إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* أحمدُ بنُ سليمان ، هو أبو الحسين الرهاوىُّ الجزرىُّ .

لم يرو له أحدٌ من الجماعة سوى المصنف .

قال فى « التهذيب » (٣٢١/١) :

« روى عنه النسائىُّ ، فأكثر » .

* **قُلْتُ** : روى عنه (١٠٨) حديثاً ، وقال عنه :

« ثقةٌ مأمونٌ ، صاحبُ حديثٍ » .

وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٥٣/١/١) :

« أدركتُهُ ولم أكتب عنه ، وكتب إلَىَّ ببعض حديثه ، وهو صدوقٌ ثقةٌ » وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٣٥/٨) وقال :

« كان صاحب حديثٍ ، يحفظُ » . =

= * أبو نُعيم ، هو الملائىُّ الكوفىُّ ، الفضلُ بنُ دُكين
أخرج له الجماعةُ ، وهو إمامٌ حافظٌ ، جليلُ القدر جدّاً .
قال أبو عبيد الآجرىُّ :
« قلتُ لأبى داود : كان أبو نُعيمٍ حافظاً ؟ قال : جدّاً » .
وقال أحمدُ :
« أو نُعيم أثبتُ من وكيعٍ » .
وقال ابنُ معين :
« ما رأيتُ أحداً أثبت من رجلين : أبى نُعيم ، وعفان » .
وقال يعقوب الفسوىُّ :
« أجمع أصحابُنا أنَّ أبا نعيمٍ كان غايةً فى الإتقان » .
وممَّا يدلُّ على تمام حفظه - رحمه الله - ما أخرجه ابنُ حبان فى كتابه « المجروحين » (١/٣٣) عن أحمد بن منصور الرمادى قال : « كنا عند أبى نعيم نسمعُ من أحمد بن حنبلٍ ، ويحيى بن معين . قال : فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبى نعيم ، وأدخل فى خلالها ما ليس من حديثه ، وقال : أعطه بحضرتنا حتى يقرأ . وكان أبو نُعيم إذا قعد للتحديث فى تيك الأيام كان أحمدُ على يمينه ، ويحيى على يساره . فلمَّا خفَّ المجلسُ ناولته الورقة ، فنظر فيها كلها ثمَّ تأملنى ، ونظر إليها ثمَّ قال وأشار إلى أحمد بن حنبل : أمَّا هذا فآدب من أن يفعل هذا ، وأمَّا أنت فلا تفعلن ! ، وليس هذا إلَّا من عمل هذا !! ، ثمَّ رفس يحيى رفسةً رماه إلى أسفل السرير ! وقال : علَّى تعمل ؟! فقام إليه يحيى وقبله ، وقال : جزاك الله عن الإسلام خيراً ، مثلكُ يحدّثُ ، إنما أردتُ أن أُجربك » .
وساق الخطيبُ فى « تاريخه » (١٢/٣٥٤) هذه القصة عن الرمادىّ=

= بنحو ما هنا ، وفيها : « .... فرفس يحيى بن معين ، فرمى به من الدُّكان ، وقام فدخل داره . فقال أحمدُ ليحيى : ألم أمنعك من الرجل وأُقُلْ لك إنه ثبتٌ ؟! قال - يعنى يحيى - : والله لرفستُهُ أحبُّ إلَّى من سفرى !! » .

* **قُلْتُ** : هكذا فليكن الإتقانُ ! ، رحمه الله تعالى .

* زهيرُ ، هو ابنُ معاوية بن حُدَيْجٍ ، أبو خيثمة الكوفىُّ .

أخرج له الجماعة .

قال المصنِّفُ :

« ثقةٌ ثبتٌ »

ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « متقنٌ » والعجلىُّ وزاد : « مأمون » .

وقال أحمد بنُ حنبلٍ :

« زهيرُ فيما روى عن المشايخ ثبتٌ . بَخٍ بَخٍ . وفى حديثه عن أبى إسحٰق لينٌ ، سمع منه بأخرةٍ » .

وكذا قال أبو زرعة وأبو حاتمٍ ، ولكنَّ زهيراً لم يتفرد به ، بل توبع كما يأتى قريباً - إنْ شاء اللَّهُ تعالى .

* عبد الرحمٰن بنُ الأسود ، هو ابنُ يزيد النخعىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ جليلٌ .

وثقهُ ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ خراشٍ ، والعجلىُّ ، فى آخرين .

قال الحافظُ :

« وقع فى « شرح البخارىّ » لابن التين تبعاً للداودى أنَّ عبد الرحمٰن ابن الأسود الذى أخرج البخارىُّ حديثه « لا يستنجى بروثٍ » عن=

= أبيه عن ابن مسعود فى الاستجمار هو عبد الرحمٰن بن الأسود بن عبد يغوث ! وهو وهمٌ ، فإنَّ هذا روى عن أبيه ، وهو الأسود بن يزيد التابعيُّ المشهورُ ، وأمَّا الأسود بن عبد يغوث فمات كافراً بمكة إما قبل الهجرة وإمَّا بعدها » اهـ .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (١/٢٥٦ - فتح) ، وابنُ ماجة (٣١٤) ، وأحمدُ (١/٤١٨) ، وأبو يعلىٰ فى « مسنده » (ج٩/ رقم ٥١٢٧ ، ٥٣٣٦) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٩٦) والبزار فى « المسند » (ج١/ ق ٢/١٣٧) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥٣) ، والبيهقىُّ (٢/٤١٣) من طرقٍ عن زهير بن معاوية، عن أبى إسحٰق، قال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمٰن ابنُ الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود به .

وقد رواه عن زهيرٍ جماعةٌ منهم :

« يحيى القطان ، وأحمد بنُ يونس ، ويحيى بن آدم ، والحسن بن موسىٰ ، وأبو نُعيم ، وعمرو بن مرزوق ، وعمرو بن خالد الحرانى ، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحرانيُّ » .

وخالفهم أبو داود الطيالسيُّ ، فرواه فى « مسنده » (٢٨٧) قال : حدثنا زهيرٌ ، عن أبى إسحٰق قال : ليس أبو عبيدة حدثنى ، ولكنه عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود .

فسقط ذكر الأسود بن يزيد .

ولعلَّ هذا الوهم من الطيالسيِّ ، فقد قال أبو بشر يونسُ بنُ حبيب راوى المسند : « أظنُّ غير أبى داود يقول : عن عبد الرحمٰن بن =

= الأسود عن أبيه » .

ثمَّ رأيتُ أن الطيالسىَّ رواه كما رواه الجماعة .

فأخرجه أحمدُ (٤٥٠/١) عنه ، حدثنا زهيرُ ، حدثنا أبو إسحٰق ، قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبدُ الرحمٰن بنُ الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله به .

فإن قُلْتَ : فيكونُ الوهمُ من يونس بن حبيب ، وأحمد بنُ حنبل أثبتُ منه وقد رواه عن الطيالسىِّ كما رواه الجماعة .

فيقالُ : أمَّا أن أحمد بن حنبل أثبت من يونس بن حبيب ، فنعم ، ولكن ما عقب به يونس بعد رواية الحديث يُبين لنا أنه تلقاه هكذا من الطيالسىِّ . وهذا واضحٌ جلِّى . فلعلَّ هذا الاختلاف يكون من الطيالسىِّ نفسه ، وهو مع كونه ثقة ، إلا أنه كان يغلط أحياناً . والله أعلمُ .

وقد خولف زهيرٌ فيه .

خالفه إسرائيل بن يونس ، فرواه عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن ابن مسعود به .

أخرجه الترمذىُّ (١٧) ، وأحمدُ (٣٨٨/١ ، ٤٦٥) وابنُ الجوزىّ فى « التحقيق » (١١٧) ، والطبرانىُّ (٩٩٥٢) فتكلَّم بعضُ أهل العلم فى هذا الاختلاف .

قال الترمذىُّ عقب حديث إسرائيل هذا :

« وهكذا روى قيسُ بنُ الربيع هذا الحديث ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله ، نحو حديث إسرائيل .

وروى مَعْمَرُ ، وعمار بن رُزيق عن أبى إسحٰق ، عن علقمة ، عن =

عبد الله ، وروى زهيرُ ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وروى زكريا بن أبى زائدة ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وهذا حديثٌ فيه اضطراب ... قال : سألتُ عبد الله بن عبد الرحمٰن - يعنى الدارمىّ - : أىُّ الروايات فى هذا الحديث عن أبى إسحٰق أصحُّ ؟ فلم يقض فيه بشىءٍ . وسألتُ محمداً - يعنى البخارىَّ - عن هذا فلم يقض فيه بشىءٍ ، وكأنه رأى حديث زهير ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله أشبه ، ووضعه فى كتابه « الجامع » . قال : وأصحُّ شىءٍ فى هذا عندى حديثُ إسرائيل وقيس عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله ، لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبى إسحٰق من هؤلاء ، وتابعه على ذلك قيسُ بنُ الربيع . قال : وزهيرُ فى أبى إسحٰق ليس بذاك ، لأنَّ سماعه منه بآخرةٍ » اهـ .

وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/ رقم ٩٠) :

« سمعتُ أبا زرعة يقولُ فى حديث إسرائيل ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم استنجى بحجرين ، وألقى الروثة . فقال أبو زرعة : اختلفوا فى هذا الإسناد فمنهم من يقولُ : عن أبى إسحٰق، عن الأسود ، عن عبد الله . ومنهم من يقولُ : عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن عبد الله .

ومنهم من يقولُ عن أبى إسحٰق ، عن علقمة ، عن عبد الله . والصحيح عندى حديث أبى عبيدة ، والله أعلمُ ، وكذا يروى إسرائيلُ - يعنى عن أبى إسحٰق - ، عن أبى عبيدة . وإسرائيل أحفظُهُمْ » اهـ .

=

= وقد ذكر الدَّارقطنيُّ الحديث فى « كتاب التتبُّع » (ص ٣٣٠ - ٣٣٤) فقال: « وأخرج البخاريُّ عن أبى نُعيم ، عن زهيرٍ ، عن أبى إسحٰق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبدُ الرحمٰن بن الأسود، عن أبيه ، عن عبد الله قال : أتيتُ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحجرين وروثةٍ ..... الحديث .

قال : وقال إبراهيم بنُ يوسف عن أبيه ، عن أبى إسحٰق حدثنى عبد الرحمٰن بنُ الأسود ، عن أبيه بهذا . قال : تابعهما أبو حماد الحنفىُّ وأبو مريم ، عن أبى إسحٰق . وكذلك قال الحمانىُّ ، عن شريك . وقيل : عن منجاب ، عن يحيى بن أبى زائدة ، عن أبيه عن أبى إسحٰق كذلك .

وقال يزيد بن عطاء ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه ، وعلقمة . وقال علىُّ بنُ صالحٍ ، ومالك بنُ مغولٍ ، وابنُ جريجٍ ، وزكريا من رواية سلمة بن رجاءٍ عنه ، ويوسف بنُ أبى إسحٰق من رواية أبى جنادة عنه، وشريك من رواية منجاب عنه عن أبى إسحٰق، عن الأسود ، عن عبد الله . وقال الثورىُّ ، وإسرائيل ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله . وقال حسنُ بنُ قتيبة ، عن يونس بن أبى إسحٰق ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى الأحوص . وقال زكريا بنُ أبى زائدة من رواية أبى كريبٍ عن عبد الرحيم وإسحٰق الأزرق ، وإسماعيل بن أبان عنه ، ومن رواية سهل بن عثمان عن أبيه يحيى ، عنه ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن عبد الله . وقيل : عن ابن عيينة ، عن أبى إسحٰق كذلك .

وقال أبو سنان : عن أبى إسحٰق ، عن هبيرة بن يريم ، عن عبد الله . وقال مَعْمرُ ، وشعبةُ ، وورقاء ، وسليمان بنُ قرم ، وعمار بن =

= رزيق ، وإبراهيمُ بنُ الصائغ ، وعبدُ الرحمٰن بنُ دينارٍ ، وأبو شيبة ، ومحمد بنُ جابرٍ ، وصباحُ بنُ يحيى المزنىّ ، وروحُ بنُ مسافر ، وشريك من رواية إسحٰق الأزرق عنه ، وإسرائيل من رواية عباد بن ثابتٍ وخالدٍ العبدىّ عنه ، عن أبى إسحٰق ، عن علقمة بن قيسٍ ، عن عبد الله .
عشرة أقاويل عن أبى إسحٰق .

أحسنها إسناداً الأوّل : الذى أخرجه البخارىُّ ، وفى النفس منه شيءٌ ، لكثرة الاختلاف عن أبى إسحٰق . والله أعلمُ » .

وقال الحاكم فى « علوم الحديث » (ص - ١٠٩) :

« قال علىُّ بنُ المدينى: وكان زهيرُ وإسرائيل يقولان: عن أبى إسحٰق أنه كان يقولُ : ليس أبو عبيدة حدثنا ، ولكن عبدُ الرَّحْمن بنُ الأسود ، عن أبيه ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى الاستنجاءِ بالأحجار الثلاثة . قال ابنُ الشاذكونى : ما سمعتُ بتدليسٍ قط أعجب من هذا ولا أخفى ! قال : أبو عبيدة لم يحدثنِي ولكن عبدُ الرحمٰن عن فلانٍ وفلانٍ ولم يقل حدثنى ، فجاز الحديث وسار » اهـ .

* **قُلْتُ** : فالحديثُ متكلَّمٌ فيه من ثلاثة أوجهٍ :

* **الأوَّلُ** : الاختلاف على أبى إسحٰق السبيعى فيه .

* **الثانى** : الاضطراب .

* **الثالث** : التدليسُ .

والجوابُ من وجوهٍ :

أولاً : أمَّا الاختلاف على أبى إسحٰق فى إسناده ، فهو واقعٌ .

وقد مرّ وجهان لذلك ، وهما حديث زهير ، وحديث إسرائيل .

الثالث : أن مَعْمر بن راشد يرويه عن أبى إسحٰق ، عن علقمة ، عن ابن مسعودٍ بنحو حديث الباب . =

= أخرجه أحمدُ (١/٤٥٠)، والبزار فى « مسنده » (ج١/ ق ١/١٣٥) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣١٢) ، والدارقطنىُّ (١/٥٥) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر .

قال البزارُ :

« كذا قال معمر ، عن أبى إسحٰق ، عن علقمة فى هذا الحديث » .

ولكن لم يتفرد به معمر .

فتابعه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان ، عن أبى إسحٰق به أخرجه الدَّارقطنىُّ (١/٥٥) ولكنها متابعةٌ لا يُفرح بها ، لأن إبراهيم هذا متروكٌ .

ثمَّ إن أبا إسحٰق لم يسمع من علقمة شيئاً .

صرَّح بذلك العجلىُّ .

وقد روى البيهقىُّ فى « سننه » (٨/٧٦) أن رجلاً قال لأبى إسحٰق : « إنَّ شعبة يقول : إنك لم تسمع من علقمة ؟ قال : صدق » .

ولكن روى حفص بنُ غياث ، عن داود بن أبى هندٍ ، عن الشعبىِّ ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً : « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فإنه زادُ إخوانكم من الجنِّ » .

وهذا يقوى رواية أبى إسحٰق .

أخرجه النسائىُّ فى « السنن الكبرى » (ج١/ ق ٢/٤) ، والترمذىُّ (١٨) ، وأبو عوانة (١/٢١٨ - ٢١٩) ، والحكيمُ الترمذىّ فى « المنهيات » (ص١٤ - ١٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنَّة » (١/٣٦٣ - ٣٦٤) ولكن قال الترمذىُّ :

« وقد روى هذا الحديث إسماعيلُ بنُ إبراهيم وغيرُهُ ، عن داود بن=

= أبى هندٍ ، عن الشعبى ، عن علقمة ، عن عبد الله أنه كان مع النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة الجنِّ .... الحديث بطوله . فقال الشعبىُّ : إن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فإنه زادُ إخوانكم من الجنِّ » . وكأن رواية إسماعيل أصحُّ من رواية حفص بن غياث » اهـ .

وقد رجح الدارقطنىُّ ذلك، فقال فى « العلل » (ج١/ق ١٦٢/٢) :

« يرويه داود بنُ أبى هندٍ ، عن الشعبىِّ ، عن علقمة ، عن عبد الله . ورواهُ عنه جماعةٌ من الكوفيين والبصريين . أمَّا البصريون فجعلوا قوله : « وسألوه الزاد ... إلى آخر الحديث » من قول الشعبى مرسلاً . وأما يحيى بنُ أبى زائدة وغيرُهُ من الكوفيين ، فأدرجوه فى حديث ابن مسعود ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم . والصحيحُ قولُ من فصله ، فإنَّه من كلام الشعبىِّ مرسلاً » . اهـ .

* **قُلْتُ** : والذى يترجح لدىَّ خلاف ما ذهبا إليه . وبيانُه :

أنَّ إسماعيل بن عُليَّة روى هذا الحديث عن داود بن أبى هندٍ ، عن الشعبىِّ ، عن علقمة ، قال : قلتُ لابن مسعود رضى الله عنه : هل صحب النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة الجنِّ منكم أحدٌ ؟ قال : ما صحبه منا أحدٌ ، ولكن قد افتقدناه ذات ليلة بمكة ، فقُلْنا : اغتيل أو استُطير ، ما فُعل به ؟! فبتنا بشر ليلةٍ بات بها قومٌ ، حتى إذا أصبحنا ، أو كان فى وجه الصبح ، إذا نحن به يجيىءُ من قبل حراء ، قال : فذكروا له الذى كانوا فيه ، فقال : أتانى داعى الجنِّ ، فأتيتُهم ، فقرأتُ عليهم . فانطلق فأرانا أثرهم ، وأثر نيرانهم . =

= قال الشعبيُّ : وسألوه الزاد ، وكانوا من جنِّ الجزيرة . فقال : كُلُّ عظمٍ يُذكر اسمُ الله عليه يقعُ فى أيديكم أوفر ما كان لحماً ، وكُلُّ بعرةٍ ، أو روثةٍ علفٌ لدوابكم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « فلا تستنجوا بهما ، فإنهما زادُ إخوانكم من الجنِّ » .

أخرجه مسلمٌ (١٥٠/٤٥٠) ، والترمذيُّ (٣٢٥٨) والسياقُ له ، وأحمدُ (٤١٤٩) .

وتابع ابن عُليَّة عليه ، يزيد بنُ زريع ، عن داود به

أخرجه أبو عوانة (٢١٩/١) .

وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا بن أبى زائدة فى رواية أحمد عنه فى « مسنده » (٤١٤٩) .

ولكن لم ينفرد حفص بن غياث بوصل هذا الكلام وجعله من كلام ابن مسعود . فقد تابعه عبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى ، عن داود به أخرجه مسلمٌ ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٨٢) ، والبيهقيُّ (١٠٨/١ - ١٠٩) وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، فى رواية زياد بن أيوب عنه فى « صحيح ابن خزيمة » .

وهم قد وصلوا الحديث ، فهو زيادةٌ منهم ، لا سيما وهم من الحفاظ الأثبات ، وكأنَّ مسلماً لم يعبأ بهذا الإعلال فأودع رواية عبد الأعلى فى « صحيحه » ، وهو تصرفٌ مستقيمٌ .

* * *

الرابع .

أنَّ أبا سنان ، سعيد بن سنان يرويه عن أبى إسحٰق ، عن هبيرة بن يريم ، عن عبد الله بن مسعودٍ به .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥٧) من طريق=

= طريق الصباح بن محارب ، عن أبى سنان .

والصباحُ صدوقٌ ربما خالف . وسعيد بنُ سنان وإن كان ثقةً ، لكن قال ابنُ عديٍّ : « ولعله إنما يهم فى الشيء بعد الشيء » .

وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف ذكرها الدَّارقطنيُّ – رحمه الله – كما مرّ فى كلامه السابق .

وهذا الاختلاف هو الذى جعل الترمذىّ يعل الحديث بالاضطراب، وهو:

الوجه الثانى :

فيقال : قد اضطرب الرواة فى تعيين شيخ « أبى إسحٰق » فى هذا الحديث .

فمرة يجعلونه : « عبد الرحمٰن بن الأسود » ، ومرة : « علقمة » ، ومرةً : « أبو عبيدة » ، ومرةً : « عبد الرحمٰن بن يزيد » ، ومرةً : « هبيرة بن يريم » . قالوا : فهذا الاضطراب يُشعر بخفة ضبط الرواة ، وهو موجبٌ للضعف .

فيقالُ : الاضطرابُ هو : أن يروى الحديث على أوجُهٍ مختلفةٍ متقاربةٍ .

ثمَّ إن الاختلاف قد يكون من راوٍ واحدٍ ، بأنْ رواهُ مرةً على وجهٍ ، ومرةً على وجهٍ آخر مخالفٍ له ، أو يكونُ أزْيَدَ من واحدٍ بأنْ رواهُ كلُّ جماعةٍ على وجهٍ مخالفٍ للآخر . والاضطرابُ موجبٌ لضعف الحديث لأنه يُشعر بعدم ضبط رواته ، ويقع فى الإسناد والمتن كليهما .

ثمَّ إنْ رُجِّحتْ إحدى الروايتين على الأخرى بحفظ راويها ، أو كثرة صحبته ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالحكمُ للراجحة ، ولا يكونُ الحديث مضطرباً . =

= والناظر إلى الطرق السابقة ، يجزم بترجيح حديث زهير ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعودٍ ، والتى اختارها المصنِّفُ - رحمه الله - وأودعها البخاريُّ فى « صحيحه » وقد قال الدارقطنىُّ فيما تقدم :

« وأحسنُها إسناداً الأَوَّلُ الذى أخرجه البخاريُّ ، وفى النفس منه شيءٌ ، لكثرة الاختلاف عن أبى إسحٰق » .

* **قُلْتُ** : وما فى النفس يزول - إنْ شاء الله - بما يأتى من البراهين .

ويترجحُ حديثُ زهير بن معاوية على حديث إسرائيل بن يونس بثلاثة أمورٍ :

الأول : أنَّ حديث زهيرٍ متصلٌ ، وحديث إسرائيل منقطعٌ ، وذلك أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على رأى العلماء المحققين كأبى حاتمٍ الرازى ، والنسائى ، والترمذىّ ، وابن سعدٍ ، وابن حبان ، والبيهقىِّ فى آخرين ، خلافاً للبدر العينى رحمه الله ، فإنه زعم فى « عمدة القارى » (٢/٣٠٢) أن أبا عبيدة سمع من أبيه ، وذكر فى ذلك أشياء فيها نظرٌ لا يخفى على المتأمل . وقد ناقشته طويلاً فى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٦) فلا داعى لإعادة القول . ولا يشكُّ أحدٌ فى تقديم المتصل على المنقطع .

الثانى : أن ظاهر سياق زهير ، يشعرُ أن أبا إسحٰق كان يرويه أولاً عن أبى عبيدة عن أبيه ، ثمَّ رجع عن ذلك وصيرهُ عن عبد الرحمٰن ابن الأسود ، عن أبيه . فهذا صريحٌ فى أن أبا إسحٰق كان مستحضراً للسندين جميعاً عند إرادة التحديث ، ثمَّ اختار طريق عبد الرحمٰن=

....

= وأضرب عن طريق أبى عبيدة ، فإمَّا أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبى عبيدة ، أو كان سمعه منه ، وحدَّث به عنه ، ثمَّ عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فيكونُ الإسنادُ منقطعاً ، فأعلمهم أنَّ عنده فيه إسناداً متصلاً ، أو كان حدث به عن أبى عبيدة مدلساً له ، ولم يكن سمعه منه . قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٣٤٩) : فعدول أبى إسحٰق عن التحديث بحديث أبى عبيدة ترجيحٌ لحديث عبد الرحمٰن بن الأسود الذى رواه زهيرُ بنُ معاوية .

الثالث : أن زهيراً قد توبع . تابعه جماعةٌ منهم :

١ - يوسف بن أبى إسحٰق ، عن أبيه أبى إسحٰق به .

أخرجه البخارىُّ مُعلَّقاً (١/٢٥٦ فتح) عن إبراهيم بن يوسف ، عن أبيه .

وإبراهيمُ هذا لينه النسائىُّ وغيرُهُ .

وقال أبو حاتمٍ : « حسنُ الحديث ، يُكتبُ حديثُهُ » .

وقال ابنُ عدىٍّ :

« له أحاديثُ صالحةٌ ، وليس بمنكر الحديث ، يُكتب حديثُهُ »

ووثقه ابن حبان (٨/٦١) .

فمثله يُحسَّنُ حديثه كما هنا - فى المتابعات - .

٢ - شريك بن عبد الله النخعىِّ ، عن أبى إسحٰق به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥٤) من طريق يحيى الحمانى عنه عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .

وهذا إسنادٌ حسنٌ فى المتابعات . =

= ٣ ، ٤ - أبو حمادٍ الحنفى ، وأبو مريم ، كلاهما عن أبى إسحٰق به ذكره الدارقطنىُّ فيما تقدم من كلامه .

٥ - زكريا بنُ أبى زائدة ، عن أبى إسحٰق .

أخرجه الطبرانىُّ (ج١٠/ رقم ٩٩٥٥) من طريق يحيى بن زكريا ، عن أبيه ، عن أبى إسحٰق به .

وسندُهُ صحيحٌ ، ولكن خولف فيه يحيى بنُ زكريا .

خالفه عبدُ الرحيم بنُ سليمان ، فرواه عن زكريا ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن ابن مسعودٍ .

فجعل شيخ أبى إسحٰق هو : « عبد الرحمٰن بن يزيد » .

أخرجه الطبرانىُّ أيضاً (٩٩٥٦).

ويحيى بن زكريا أثبت من عبد الرحيم بن سليمان وأتقن ، لاسيما فى حديث أبيه . والله أعلمُ .

ويضافُ إلى ما تقدم أن ليث بن أبى سليم ، تابع أبا إسحٰق على روايته عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود

أخرجه أحمدُ (٤٠٥٣) ، وأبو يعلىٰ (ج٩/ رقم ٥١٨٤) والبزَّارُ فى « مسنده » (ج١/ ق ١٣٧/ ١ - ٢) ، والطبرانىُّ (ج١٠/ رقم ٩٩٥٩) من طرقٍ عن ليثٍ به .

وقد رواه عن ليثٍ : « محمد بنُ فُضيل ، وجرير ، وجعفر بنُ الحارث » .

وتابعهم زائدةُ بنُ قدامة ، عن ليثٍ به .

أخرجه الطبرانىُّ (ج١٠/ رقم ٩٩٥٨ ، ٩٩٥٩) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٣٥٥) ورواه عن زائدة : « يحيى بن أبى بكير =

= ومعاوية بن عمرو » .

وخالفهما حسين بنُ عليٍّ ، فرواه عن زائدة ، عن ليثٍ ، عن محمد ابن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن أبيه ، عن ابن مسعودٍ .

أخرجه أبو يعلىٰ (ج٩/ رقم ٥٢٧٥) .

وحسين بنُ عليٍّ كان ثقةً ثبتاً ، وكان من أروى الناس عن زائدة ، فيظهرُ لى أن هذا الاختلاف هو من ليث بن أبى سليم لضعف حفظه ، وذلك لثقة من روى عنه الوجهين ، وإنْ كُنَّا نرجح الوجه الأول لاتفاق الجماعة عليه ، عن ليثٍ .

قال الحافظُ فى « هدى السارى » (٣٤٩) :

« وليث ، وإنْ كان ضعيف الحفظ ، فإنه يُعتبرُ به ويُستشهدُ ، فيُعرف أن له من رواية عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه أصلاً » .اهـ

* **قُلْتُ** : فقد اتفق أبو إسحٰق ، وليث على جعل الحديث عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .

وخالفهما فراتٌ القزازُ ، فرواه عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن علقمة ، عن ابن مسعودٍ .

فجعل شيخ عبد الرحمٰن هو « علقمة » بدل « الأسود بن يزيد » .

أخرجه الطبرانىُّ (٩٩٦٠) ، والبزَّارُ (ج١/ ق ٢/١٣٥) من طريق زياد بن الحسن بن فرات ، عن أبيه ، عن جدِّه فرات .

والحسنُ بنُ زيادٍ ، قال أبو حاتم : « منكرُ الحديث » .

وقال الدَّارقطنىُّ :

« لا بأس به ، ولا يُحتجُّ به » .

وأبوه ، وإن تكلم فيه أبو حاتمٍ أيضاً ، فهو خيرٌ من ولده ، فقد=

= وثقه ابنُ معين ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » .

فلا يُعتدُّ بهذا الوجه فى المخالفة . والصواب ما رواه أبو إسحٰق وليث بن أبى سليم . والله تعالى الموفق .

ثمَّ أمرٌ رابعٌ : وهواختيار البخارىّ - رحمه الله - حديث زهير ، وإعراضه عن حديث إسرائيل . والبخارىُّ إمامُ الصنعة ، وحامل لوائها .

هذا : وقد رجح الترمذىُّ حديث إسرائيل بعدة مرجحاتٍ ننظرُ فيها ثمَّ نعقب عليها . ويمكن إجمالُها فيما يأتى :

ا - أنَّ إسرائيل بن يونس أحفظ لحديث إسرائيل من زهيرٍ وغيره .

ب - أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

جـ - أن سماع إسرائيل من أبى إسحٰق كان قديماً قبل الاختلاط ، أما سماعُ زهيرٍ فبعد الاختلاط .

* **قُلْتُ** : والجواب من وجوهٍ .

* **الأوَّلُ** : أن إسرائيل كان أحفظ لحديث جدِّه ، فهذا صحيحٌ فقد كان « عكاز جدِّه » - كما قال الذهبى فى « السير » (٧/٣٥٩) - بيد أنَّ المتابعات ترجح حديث زهير ، بالإضافة إلى ما تقدم ذكرُهُ .

* **الثانى** : أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

فيقال : أمَّا قيسُ ، فأعدلُ قولٍ فيه ، هو قول أبى حاتم :

« محلُّهُ الصدقُ ، وليس بقوىٍّ ، يُكتب حديثُهُ ولا يُحتجُّ به »

وشريك النخعىُّ أقوى منه مع الكلام الذى فيه . وشريك قد تابع زهيراً كما مرّ ، مع بقية المتابعات ، فأين قيسٌ منهم ؟!

* أمَّا قول الترمذىّ - رحمه اللَّهُ - أن سماع إسرائيل من جدِّه =

= قديمٌ ، فلا يُسلَّمُ له .

فقد قال أحمدُ :

« إسرائيلُ ، عن أبى إسحٰق فيه لِيْنٌ ، سمع منه بأخرةٍ » .

وقال أيضاً :

« إذا اختلف زكريا وإسرائيلُ ، فإن زكريا أحبّ إلى فى أبى إسحٰق ، ثمَّ قال : ما أقربهما ، وحديثُهُما فى أبى إسحٰق لينٌ ، سمعا منه بأخرةٍ » .

وقال ابنُ معينٍ :

« زكريا ، وزهير ، وإسرائيلُ حديثهم فى أبى إسحٰق قريبٌ من السواء » .

فثبت بذلك أن إسرائيل سمع من أبى إسحٰق بعد اختلاطه ، فلا وجه لترجيحه على زهيرٍ . وهذا واضحٌ جدّاً .

* **قُلْتُ** : فنخلصُ مما سبق إلى القول بأنَّ حديث زهيرٍ أرجح ، فنقدمه على حديث إسرائيل ، فينتفى الاضطرابُ بالترجيح كما أسلفنا ، لأن الاختلاف على الحفاظ فى الحديث لا يوجبُ أن يكون مضطرباً إلَّا بشرطين - كما يقولُ الحافظُ :

أحدهما : استواءُ وجوه الاختلاف ، فمتى رُجح أحد الأقوال قُدِّمَ ، ولا يُعلُّ الصحيحُ بالمرجوح .

ثانيهما : مع الاستواء أن يتعذر الجمعُ على قواعد المحدثين ، ويغلبُ على الظنِّ أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه ، فحينئذٍ يُحكمُ على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك . وهنا يظهرُ عدم استواء وجوه الاختلاف على أبى إسحٰق فيه ، لأنَّ الروايات المختلفة عنه ، لا يخلو إسنادٌ منها من مقالٍ غير =

= الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير ، وعن إسرائيل ، مع أنه يمكنُ رد أكثر الطرق إلى رواية زهيرٍ » . اهـ .

ثمَّ اعلم أنَّ ترجيح أبى زرعة لحديث إسرائيل ، فهو بالنسبة لما ساقه من طرق ، وليس فيها طريق زهير . وهذا يظهرُ بأدنى تأمُّلٍ .

* * *

أمَّا الوجه الثالث : فزعمُ الشاذكونى أن أبا إسحٰق دلَّس هذا الحديث . فالجوابُ عنه من وجوهٍ :

الأول : أنَّ الشاذكونى - واسمه سليمان بن داود - كان ضعيفاً مطروحاً حتى قال فيه البخاريُّ : « هو أضعف عندى من كلِّ ضعيفٍ » ، فلا يُقبل قولُهُ . وليس له بينة على ما يقول إلا مجرد لفظٍ يحتمل أكثر من وجهٍ .

الثانى : أن البخاريَّ عقب بعد الحديث برواية يوسف بن أبى إسحٰق، عن أبيه ، قال : حدثنى عبد الرحمٰن بنُ الأسود . فزالت ريبة التدليس .

ولكن يمكن للمعترض أن يقول : ما أورده البخاريُّ إنما يفيد فى المتابعات ، أمَّا فى إثبات سماع راوٍ من آخر ففيه نظر ، لاسيما وإبراهيم ابن يوسف متكلمٌ فى حفظه ، فمثله قد يخطىء فيجعل العنعنة تصريحاً بالسماع . فلا يعولُ عليه فى هذا البحث .

فالجوابُ من وجهين :

أ- قال ابنُ دقيق العيد - رحمه الله - كما فى « نصب الراية » (٢١٦/١ - ٢١٧) : « وذكْرُ البخاريِّ لرواية إبراهيم بن يوسف لعضد رفع التدليس ، مما يقتضى أنَّه في حيز من ترجح به . ويؤيِّدُ=

= ذلك أنَّ ابْنَ أبى حاتمٍ قال : سمعتُ أبى يقولُ : يُكتبُ حديثُهُ ، وهو حسنُ الحديثِ » .

ب – وما قاله الإسماعيلىُّ فى « مستخرجه » بعد أن روى الحديث من طريق يحيى القطَّان عن زهير ، من أنَّ هذا مما لم يدلسه أبو إسحٰق قال : « لأن يحيى القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهيرٍ ، ما ليس بسماعٍ لشيخه » .

قال الحافظُ :

« وكأنَّهُ عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى ، والله أعلمُ » .

(**تنبيه**) قال الحافظ فى « الفتح » (١/٢٥٨) :

« قوله : « هذا ركس » كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف ، فقيل : هى لغةٌ فى « رجس » بالجيم . ويدلُّ عليه روايةُ ابن ماجة وابن خزيمة فى هذا الحديث ، فإنها عندهما بالجيم . وقيل الركسُ الرجيعُ . ردٌّ من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة . قاله الخطابىُّ وغيرُهُ والأولى أنْ يقال : ردٌّ من حالة الطعام إلى حالة الرَوث . وقال ابنُ بطَّال : لم أر هذا الحرف فى الُّلغة ، يعنى : « الركس » بالكاف .

وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناهُ : الردُّ ، كما قال تعالى : ﴿ **أُرْكِسُوا فيها** ﴾ أى رُدُّوا ، فكأنَّهُ قال : هذا ردٌّ عليك . انتهى ، ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء ، يُقال : رَكَسَهُ رَكْساً ، إذا ردَّهُ . وفى رواية الترمذىّ : هذا ركسٌ ، يعنى نجساً . وهذا يؤيِّدُ الأول . وأغرب النسائىُّ فقال عقب هذا الحديث : الركسُ طعام الجنِّ ، وهذا إن ثبت فى الَّلغة فهو مريحٌ من الإشكالِ » . اهـ . =

....

= ※ **قُلْتُ** : الذى يظهرُ لى أنَّ النسائىَّ لم يرد المعنى اللُّغوىّ ، وإنما أراد معنى ما ورد فى بعض الأحاديث التى تقدم ذكرها أن الروث طعامُ الجنِّ . فهذا مرادُهُ . والله أعلمُ .

※ ※ ※

بَابُ
الرُّخْصَةِ فِى الاسْتِطَابَةِ بِحَجَرٍ وَاحِدٍ

٤٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا جَرِيْرٌ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ ، عَنْ هِلاَلِ بْنِ يَسَافٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« إِذَا اسْتَجْمَرْتَ ، فَأَوْتِرْ » .

---

٤٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ، وَيَأْتِى بِرَقَم (٨٩) .

* هلالُ بنُ يسافٍ ، ويقال : « أساف » ، والأول أشهرُ ، هو الأشجعيُّ ، الكوفيُّ .

أخرج له الجماعة ، إلَّا البخارىّ تعليقاً ، وهو ثقةٌ .

وثقهُ ابنُ معين ، وابنُ سعد ، والعجلىُّ ، وابنُ حبَّان .

* * *

والحديثُ أخرجه الترمذىُّ (٢٧) ، وابنُ ماجة (٤٠٦) ، وأحمدُ (٣١٣/٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠) ، والحميدىُّ (٨٥٦) ، والطيالسىُّ (١٢٧٤) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٣٤ /٢) ، وابنُ أبى شيبة (٢٧/١) ، ويعقوب بنُ سفيانُ فى « المعرفة » (٣٣٤/١) ، وابنُ حبان (١٤٩) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٧/ رقم ٦٣٠٦ ، ٦٣٠٧ ، ٦٣٠٨ ، ٦٣٠٩ ، ٦٣١٠ ، ٦٣١١ ، ٦٣١٢ ، ٦٣١٣ ، ٦٣١٤ ، ٦٣١٥) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣١٥) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١٢١/١) ، والبيهقىُّ فى « المعرفة »=

= (١/٢٨٣ - ٢٨٤) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (١/٢٨٦) ، وفى « الموضح » (٢/٧٢ ، ١٦٣ ، ٣٠٣) من طرقٍ عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن سلمة بن قيس به .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن منصور بن المعتمر جماعةٌ ، منهم :

« سفيان الثوريُّ ، وجرير بن عبد الحميد ، وابن عيينة ، ومعمر بن راشد ، وحماد بن زيد ، وأبو الأحوص ، وشعبة ، وزائدةُ بنُ قدامة ، وقيسُ بنُ الربيع ، وأبو عوانة وضاح » .

(**تنبيه**) هذا الحديث عزاه الحافظ فى « التلخيص » (١/١١١) لأصحاب السنن ، وقد علمت من التخريج أن أبا داود - منهم - لم يروه . فكُنْ منه على ذُكْرٍ . والله الموفق .

* * *

الاجْتِزَاءُ فِى الاسْتِطَابَةِ بِالحِجَارَةِ دُونَ غَيْرِهَا

٤٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيْزِ بْنُ أَبِى حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيْهِ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْطٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الغَائِطِ ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَلْيَسْتَطِبْ بِهَا ، فَإِنَّهَا تَجْزِى عَنْهُ » .

---

٤٤ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* عبد العزيز بنُ أبى حازم ، هو أبو تمام المدنىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، ووثقهُ المصنِّفُ ، وابنُ نمير ، والعجلىُّ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان ، وغيرُهُمْ .

وقال أبو حاتمٍ :

« صالحُ الحديث » .

* أبوه ، هو سلمةُ بنُ دينارٍ ، أبو حازمٍ المدنىُّ .

وثقهُ أحمدُ ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، والعجلِّى ، وابنُ خزيمة فى آخرين .

* مسلمُ بنُ قُرْط ، لا يُعرفُ كما قال الذهبىُّ .

قال الحافظُ فى « التهذيب » :

« هو مقلٌّ جدّاً ، وإذا كان مع قلة حديثه يخطىءُ ، فهو ضعيفٌ » .

وقد أطلق الحافظ عليه الضعف لخطئه اعتماداً على قول ابن حبان الذى نقله عنه الحافظ وهو « يخطىء » ولكنى لم أجد هذه العبارة فى « الثقات » (٧/٤٤٧) فالله أعلمُ .

=

= ولما ذكره الحافظ فى « التقريب » قال : « مقبولٌ » !
وكان الصواب أن يقول « ضعيفٌ » كما قال فى « التهذيب » .

* * *

أخرجه أبو داود (٤٠) ، والدَّارمىُّ (١/١٣٧/٦٧٦) والبخارىُّ فى « الكبير » (٤/١/٢٧١) ، وأحمدُ (٦/١٠٨،١٣٣) ، وأبو يعلىٰ (ج٧/ رقم ٤٣٧٦) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/١٢١) ، والدَّارقطنىُّ (١/٥٤ - ٥٥) ، والبيهقىُّ (١/١٠٣) من طرقٍ عن أبى حازمٍ ، عن مسلم بن قُرْط ، عن عروة ، عن عائشة به .

وقد رواه عن أبى حازم : « ولده عبد العزيز ، ويعقوب بن عبد الرحمٰن ، وهشام بن سعد » .

قال الدَّارقطنىُّ :

« إسنادُهُ صحيحٌ » !

وذكر الحافظ فى « التهذيب » أَنَّ الدَّارقطنىَّ حسَّنَهُ .

ونقل النووىُّ فى « المجموع » (٢/٩٣ ، ٩٦) عن الدارقطنىّ ، قال :

« إسنادُهُ حسنٌ صحيحٌ » !

* **قُلْتُ** : كذا قال الدارقطنىُّ ، وفيه نظر لجهالة مسلم بن قرط كما تقدم ذكرُهُ .

ولكن للحديث شواهدٌ ، منها حديثُ سلمان الفارسىّ رضى الله عنه وقد مرَّ تخريجُهُ برقم (٤١) .

ومنها حديثُ أبى أيوب الأنصارىّ رضى الله عنه مرفوعاً :

« إذا تغوَّط أحدُكُمْ فليتمسح بثلاثة أحجارٍ ، فإن ذلك كافيه »=

....

= أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٤٠٥٥) ، وفى « الأوسط » (٣٣ - مجمع البحرين) من طريق عثمان بن أبى سودة ، عن أبى شعيب الحضرمىّ ، عن أبى أيوب .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢١١) :

« رواه الطبرانىُّ ..... إلَّا أن أبا شعيبٍ صاحب أبى أيوب لم أر فيه تعديلاً ولاجرحاً » . اهـ .

فحديثُهُ حسنٌ فى الشواهد .

وقد مرت أحاديثُ أخرى فى هذا المعنى . والله الموفقُ .

* * *

الاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ

٤٥ – أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا النَّضْرُ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِى مَيْمُوْنَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُوْلُ : كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ ، أَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعِى نَحْوِى إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ ، فَيَسْتَنْجِى بِالْمَاءِ .

---

٤٥ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* النضرُ هو ابنُ شُميلٍ المازنىُّ ، أبو الحسن البصرىُّ .
أخرج له الجماعة . وهو ثقةٌ .
وثقهُ ابنُ معين ، وابنُ المدينى ، والمصنِّفُ ، وأبو حاتمٍ فى آخرين .
وقال العباسُ :
« كان أروى الناس عن شعبة » .

* عطاء بن أبى ميمونة ، أبو معاذٍ ، مولى أنس
أخرج له الجماعةُ ، إلَّا الترمذىّ .
وثقهُ ابنُ معين ، وأبو زرعة ، والمصنِّفُ ، ويعقوب الفسوىُّ .
وقال أبو حاتمٍ :
« صالحٌ ، لا يُحتجُّ به ، وكان قدرياً » .

* **قُلْتُ** : إنْ كان عدم الاحتجاج به بسبب القدر ، ففيه نظرٌ ، لأنَّ ذلك غير قادحٍ على الراجح ، وإن كانت بسبب أخطاءٍ وقعت منه كما قال ابنُ عدىٍّ ، فيبدو أن خطأه لم يكن كثيراً ، وقد احتج به الشيخان .
=

= وقال الجُوْزجَانى :

« كان رأساً فى القدر » .

فأنكره الذهبىُّ ، وقال :

« بل هو قدرىٌّ صغيرٌ » !

* * *

والحديثُ أخرجه البخارىُّ (١/٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٥٧٥ - ٥٧٦ - فتح) ، ومسلمٌ (٣/١٦٢ نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٥) ، والدارمىُّ (١/١٣٨) ، وأحمد (٣/١١٢ ، ١٧١) ، والطيالسىُّ (٢١٣٤) والبغوى فى « مسند ابن الجعد » ، (١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٢) ، وابنُ خزيمة (١/٤٦) ، وابنُ حبان (٢/٥٠٩/١٤٢٩) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٥٢) وابنُ الجارود (٤١) ، وابنُ أبى شريح فى « جزء بيبى » (٧٧) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٥/٢٠٠٥) ، والبيهقىُّ (١/١٠٥) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١/٩٦ - ٩٧) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٨٩) ، والذهبىُّ فى « الدينار » (٣٧) وفى « السير » (١١/٤٩٠) من طرق عن شعبة ، عن عطاء بن أبى ميمونة ، عن أنسٍ .

وقد رواهُ عن شعبة جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« غُندر، ووكيع، وروح بن القاسم ، وأبو داود الطيالسىُّ ، وأبو الوليد الطيالسىُّ ، ويزيد بنُ هارون، ووهبُ بنُ جريرٍ، وعبد الصمد العنبرىُّ، وسالم بن قتيبة ، وعلىُّ بن المدينى ، والأسود بن عامر ، وسليمان بن حربٍ » .

وتابع شعبة عليه ، خالدٌ الحذاءُ ، عن عطاء بن أبى ميمونة . =

= أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة ، وأبو داود (٤٣) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٢٠) ، وأبو القاسم البغوى فى « مسند ابن الجعد » (١٣١٠) من طرقٍ عن خالد الحذاء به .

* * *

٤٦ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُعَاذَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيْبُوا بِالْمَاءِ ، فَإِنِّى أَسْتَحْيِيْهُمْ مِّنْهُ . إِنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ » .

---

٤٦ - حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* أبو عوانة ، اسمه الوضاح بن عبد الله اليشكرىّ .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ثبتٌ إذا حدَّث من كتابه ، فإن حدَّث من حفظه فربما وهم . وقد وثقه فحولُ الأئمة .

ولكن قال ابنُ المدينى :

« كان أبو عوانة فى قتادة ضعيفاً ، لأنَّه كان قد ذهب كتابُهُ » .

ولكنه توبع كما يأتى إن شاء الله .

* معاذة ، هى بنت عبد الله العدوية ، أم الصهباء .

قال ابنُ معين :

« ثقةٌ حجةٌ » .

وذكرها ابنُ حبان فى « الثقات » (٥/٤٦٦) وقال :

« كانت من العابدات . وكانت تقولُ : صحبتُ الدُّنيا سبعين سنة ، فما رأيتُ فيها قرة عين قط » .

* * *

أخرجه الترمذىُّ (١٩) قال : حدثنا قتيبةُ ، ومحمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب البصرىُ ، قالا : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن معاذة ، عن عائشة به . =

= وتابعه همام بن يحيى ، عن قتادة بإسناده سواء .

أخرجه أحمدُ (٩٥/٦ ، ١٢٠ ، ١٣٠) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/رقم ٣١٩) ، وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٥٨٩) .

وكذا سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١٥٢/١) وأحمد (٢٣٦/٦) ، وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٥١٤) ، والبيهقىُّ (١٠٥/١ - ١٠٦) .

وكذا أبان بن يزيد العطار ، عن قتادة .

أخرجه أحمد (١١٤/٦) حدثنا سويد بن عمرو ، ثنا أبان وقد توبع قتادة .

تابعه يزيد بن أبى يزيد الرشك ، عن معاذة به .

أخرجه أحمد (١١٣/٦) حدثنا يونس ، ثنا أبان ، عن قتادة ، ويزيد الرشك ، عن معاذة .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال النووىُّ فى « المجموع » (١٠١/٢) :

« حديثٌ صحيحٌ » .

* **قُلْتُ** : وقد صرَّح قتادة بالتحديث فى روايةٍ لأحمد (١٣٠/٦) .

قال الدَّارقطنىُّ فى « العلل » (ج٥/ق ٢/١٠٢ - ١/١٠٣) وقد سئل عن هذا الحديث :

« اختُلف فى رفعه على معاذة . فرواه قتادةُ عن معاذة ، واختُلف عنه فى رفعه . فرفعه مَعْمر ، وحمادُ بنُ يزيدٍ ، عن أيوب ، عن أبى **قلابة** ، عن معاذة ،عن عائشة ، ورفعه إبراهيم بنُ طهمان عن أيوب . =

= ورواه يزيدُ الرشك ، واختُلف عنه - فرفعه أبانُ العطار ، وعبد الله ابن شوذب ، عن يزيد الرشك . ورفعه شعبةُ وحمادُ بنُ زيدٍ عنه .
ورواه عاصم الأحول ، عن معاذة ، عن عائشة موقوفاً أيضاً .
ورواهُ ابنُ حسانٍ ، واختُلف عنه . فرواه عمرُ بنُ المغيرة ، عن هشام ابن حسَّانٍ ، عن عائشة بنت عرار(؟) ، عن معاذة ، عن عائشة ، ورفعه إلى النبيِّ صلى الله عليه و على آله وسلم . وتابعه زائدةُ ، عن هشام بن حسَّان ، على إسناده إلَّا أنَّه وقفه عن عائشة . ورواه عبدُ الله بنُ رجاء المكيُّ ، عن هشام ، عن معاذة ، عن عائشة مرفوعاً . وأسقط منه « عائشة بنت عرار » . ووقفه إسحٰقُ بنُ سويد ، عن معاذة ، ورفعُهُ صحيحٌ . ورواه يحيى بنُ أبي كثيرٍ ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً . وكذلك الأوزاعي ، عن أبي عمار ، عن عائشة » . اهـ .
وكذلك رجح أبو زرعة المرفوع ، فقال - كما في « علل الحديث » (ج١/ رقم ٩١) لابن أبي حاتمٍ :
« حديثُ قتادة مرفوعٌ أصحُّ . وقتادةُ أحفظُ ، ويزيد الرشك ليس به بأسٌ » .

* * *

قال الترمذيُّ :
« وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجليّ ، وأنس ، وأبي هريرة » .

* * *

أولاً : حديثُ جرير بن عبد الله ، رضي اللَّهُ عنه

* **قُلْتُ** : يأتي تخريجهُ برقم (٥١) إنْ شاء الله .

* * *

ثانياً : حديث أنسٍ ، رضى الله عنه

مرَّ تخريجه برقم (٤٥) . =

= **ثالثاً : حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه**
يأتى - إنْ شاء الله - برقم (٥٠) .

* * *

النَّهْىُ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِيْنِ

٤٧ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيْلُ بْنُ مَسْعُوْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِى قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِى قَتَادَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِى إِنَائِهِ ، وَإِذَا أَتَى الخَلَاءَ فَلَا يَمسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ ، وَلَا يَتَمَسَّحْ بِيَمِيْنِهِ » .

---

٤٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* إسماعيلُ بنُ مسعودٍ ، هو الجحدريُّ ، أبو مسعودٍ البصريُّ لم يخرج له من الجماعة سوى المصنِّفُ ، وروى عنه (١٤٨) حديثاً ووثقه هو ، وابنُ حبان .

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ » .

* خالد ، هو ابنُ الحارث بن عُبيد بن سليمان ، أبو عثمان البصريُّ أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ثبتٌ .

وثقه ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وأبو حاتمٍ ، والترمذيُّ فى آخرين .

وقال أحمدُ :

« إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة » .

* وهشام هو الدستوائى .

* ويحيى ، هو ابنُ أبى كثير .

* * *

وقد مرَّ تخريجُهُ برقم (٢٤) فانظره .

٤٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الإِنَاءِ ، وَأَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ ، وَأَنْ يَسْتَطِيْبَ بِيَمِيْنِهِ .

---

٤٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهريُّ البصريُّ
أخرج له الجماعة ، حاشا البخاريّ .
وثقهُ المصنِّفُ وروى عنه (٢٦) حديثاً . وكذا وثقه ابنُ حبان ، والدَّارقطنيُّ ، وقال : « قليلُ الخطأ » .
وقال أبو حاتم :
« صدوقٌ » .

* عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد بن الصلت الثقفى ، أبو محمد .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقة ، وما ضرَّهُ اختلاطه كما يأتى .
وثقه ابن معين ، والعجليُّ ، وابنُ سعدٍ وقال : « فيه ضعفٌ » !
أما ابنُ أبى حاتم فترجمه فى « الجرح والتعديل » (٣/١/٧١) وجعله اثنين فترجم مرة لعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت ، ومرة لـ « عبد الوهاب الثقفى » ثم قال : «سألت أبى عنه ، فقال : مجهولٌ»!
فتعقبه الذهبيُّ بأنهما واحدٌ ، وقال :
« وأما الثقفيُّ فثقةٌ مشهورٌ » .
وقد تكلم بعض العلماء فيه من جهة أنه اختلط . =

= قال ابنُ معين :
« اختلط بأخرةٍ » .
وقال عمرو بنُ عليٍّ :
« اختلط حتى كان لا يعقلُ ، وسمعتُه وهو مختلط يقولُ : حدثنا محمد ابن عبد الرحمٰن بن ثوبان ، باختلاطٍ شديد » .
وقال عقبةُ بنُ مكرمٍ :
« اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين » .
وكذا قال أبو داود والعقيليُّ أنه تغير
عقب الذهبى فى « السير » (٩/٢٣٩) بقوله :
« لكن ما ضَرَّهُ تغيُّرُهُ ، فإنه لم يحدث زمن التغير بشيءٍ » .
ومستندُ الذهبى فى ذلك ما رواه العقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ١٣٠/٢) بسندٍ صحيح إلى أبى داود قال : جرير بن حازم ، وعبد الوهاب الثقفى تغيرا ، فحُجب الناسُ عنهم » .
وقد ساق العقيليُّ حديثاً تفرد به عبد الوهاب ، فتعقبه الذهبى فى « الميزان » بقوله : « الثقفيُّ لا يُنكر له إذا تفرد بحديثٍ، بل وبعشرةٍ ».
* أيوب ، هوابن تميمة السختيانى ، أبو بكر البصريُّ
وهو من أقران يحيى بن أبى كثير ، الذى روى عنه هذا الحديث .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة نبيل ، أحدُ الفحول .
قيل لأحمد :
« تقدم أيوب على مالكٍ ؟ قال : نعم ! »
وقال وهب لمالكٍ :
« ليس أحدٌ أحفظ عن نافع من أيوب ؟ » فتبسم ! =

= وقال مالكٌ :

« كنا ندخل على أيوب السختيانى ، فإذا ذكرنا له حديث رسول الله صلى الله عليه و على آله وسلم ، بكى حتى نرحمه » .

ومن غُرر كلامه :

« ما صدق عبدٌ قط ، فأحبَّ الشُهْرة » .

وقد وثقهُ الجمع ، ولا أعلم لأحدٍ فيه جرحة

وقد قال أبو حاتمٍ : « ثقةٌ لا يُسأل عن مثله » .

* * *

وقد سبق تخريج الحديث ، فانظر ما قبله .

* * *

٤٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، وَشُعَيْبُ بْنُ يُوْسُفَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ وَالأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ الْمُشْرِكُوْنَ : إِنَّا لَنَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمُ الخِرَاءَةَ ؟!

قَالَ : أَجَلْ ، نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِيْنِهِ ، وَيَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ ، وَقَالَ : « لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُوْنِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » .

---

٤٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* شعيب بن يوسف ، هو أبو عمرو النسائيُّ

لم يخرج له أحدٌ من الجماعة سوى المصنِّفُ

روى عنه المصنف (١٩) حديثاً وقال : « ثقةٌ مأمونٌ » .

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ » .

وقال أبو زرعة الرازى :

« ثقةٌ ، قدم علينا ، وكان صاحب حديثٍ » .

* * *

وقد تقدم تخريجُهُ برقم (٤١) .

* * *

بَابُ
دَلْكِ اليَدِ بِالأَرْضِ بَعْدَ الاسْتِنْجَاءِ

٥٠ – أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ المَخْرَمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شَرِيْكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيْرٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، فَلَمَّا اسْتَنْجَى دَلَكَ يَدَهُ بِالأَرْضِ .

---

٥٠ – إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ

* محمد بن عبد الله بن المبارك المخرميُّ ، أبو جعفر البغداديُّ
أخرج له البخاريُّ ، وأبو داود
روى عنه المصنِّفُ (٦٥) حديثاً ووثقهُ هو وأبو حاتمٍ ، والدَّارقطنيُّ ، وابنُ حبان ، ومسلمة بن قاسمٍ ، وابنُ ماكولا .
* إبراهيم بن جرير ، تأتى ترجمته فى الحديث القادم إنْ شاء الله .
* أبو زرعة ، هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجليُّ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .
وثقهُ ابنُ معين ، وابنُ خراشٍ ، وزاد : « صدوق » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٤٥) ، وابنُ ماجة (٣٥٨) ، وأحمدُ (٢/٣١١ ، ٤٥٤) ، وابنُ حبان (١٣٨) ، والبيهقيُّ (١/١٠٦ – ١٠٧) من طريق شريك النخعى ، عن إبراهيم بن جرير ، عن أبى زرعة ، عن أبى هريرة به . =

= ووقع عند « أبى داود » السند هكذا : « .... إبراهيم بن جرير ، عن المغيرة ، عن أبى زرعة ، عن أبى هريرة » . فوجد « المغيرة » فى الإسناد خطأ ، وقد ذكر شارح سنن أبى داود دلائل على ذلك ، فراجع بحثه فى ذلك (١/٦٧ - ٦٨) .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ فيه ضعفٌ من أجل شريك النخعى ، **فقد** كان سيىء الحفظ .

أما الشيخ أبو الأشبال رحمه الله فصحح هذا الإسناد كما فى « شرح المسند » (١٥/٢٣٩) ، وإنما صححه جرياً منه على أن شريك النخعى ثقةٌ ! وقد أشرنا إلى خطأ ذلك فى الحديث (٢٩) فراجعهُ .

وقال النووى فى « المجموع » (٢/١٠٢) :

« ولم يضعفه أبو داود ، ولا غيرُهُ وإسنادُهُ صحيحٌ إلَّا أن فيه شريك بن عبد الله القاضى ، وقد اختلفوا فى الاحتجاج به » !

وقد اختلف على إبراهيم بن جرير فى إسناده ، وانظر الحديث القادم .

* * *

٥١ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَبَّاحِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ - يَعْنِى ابْنَ حَرْبٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ البَجَلِىُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ جَرِيْرٍ ، عَنْ أَبِيْهِ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى الخَلَاءَ ، فَقَضَى الحَاجَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا جَرِيْرُ ! هَاتِ طَهُوْراً » فَأَتَيْتُهُ بِالْمَاءِ فَاسْتَنْجَى بِالْمَاءِ ، وَقَالَ بِيَدِهِ ، فَدَلَكَ بِهَا الأَرْضَ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ :

« هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيْثِ شَرِيْكٍ ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ » .

---

٥١ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ لِانْقِطَاعِهِ .

* أحمدُ بن الصباح ، هو النهشليُّ ، أبو جعفر الرازى

أخرج له البخاريُّ وأبو داود .

لم يرو عنه المصنِّفُ سوى هذا الحديث .

وقد وثقهُ هو ، وابنُ حبان ، وزاد هذا : « يُغرب على استقامته » .

* شعيب بن حرب ، هو المدائنى أبو صَالحٍ البغداديُّ .

أخرج له البخاريُّ ، وأبو داود .ووثقهُ ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، وابن سعدٍ ، والدَّارقطنيُّ ، وابنُ حبان ، فى آخرين .

وفى « الضعفاء » للبخارى :

« شعيب بن حرب منكرُ الحديث ، مجهولٌ » .

قال الحافظ :

« والظاهر أنه غيرُهُ » . =

= * **قُلْتُ** : هو غيرُهُ يقيناً ، وقد فرَّق بينهما الذهبيُّ .

* أبان بن عبد الله البجلىُّ ، أخرج له أصحاب السنن .

ووثقه أحمد ، وابن معين ، وابن نمير ، والعجلىُّ .

قال ابنُ عديٍ :

« هو عزيز الحديث ، عزيز الروايات ، ولم أجد له حديثاً منكر المتن أذكرُهُ ، وأرجو أنه لا بأس به » .

أما النسائىُّ المصنِّفُ ، فقال :

« ليس بالقوى » .

وهذا تليينٌ هينٌ .

أمَّا ابنُ حبان فقد غلا فى جرحه ، فقال :

« كان ممن فحُش خطؤه ، وانفرد بالمناكير » !!

* إبراهيمُ بن جرير بن عبد الله البجلىُّ .

أخرج له أبو داود ، وابنُ ماجة . وهو صدوقٌ

قال ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وأبو داود :

« لم يسمع من أبيه » .

وقال ابنُ سعد ، وإبراهيم الحربى فى « كتاب العلل » :

« ولد بعد موت أبيه » .

وقال ابنُ عديٍّ :

« يقولُ فى بعض رواياته : حدثنى أبى ، ولم يُضَعَّفْ فى نفسه ، وإنما قيل : إنه لم يسمع من أبيه ، وأحاديثه مستقيمةٌ تُكتب عنه »

فتعقبه الحافظُ بقوله :

« إنما جاءت روايتُهُ عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق داود ابن عبد الجبار عنه . وداود ضعيفٌ ، وقد نسبه بعضهم للكذب » .=

* * *

= والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٥٩) ، والدارميُّ (١٣٩/١) ، وكذا ابن خزيمة (ج١/رقم ٨٩) ، والبيهقيُّ (١٠٧/١) من طرق عن أبان بن عبد الله ، عن إبراهيم بن جرير ، عن أبيه .

وقد رواه عن أبان جماعة منهم :

« شعيب بن حرب ، وأبو نُعيم الفضل بنُ دكين ، ومحمد بن يوسف ، ومحمد بن عبيد الله أبو عثمان الكوفى » .

وخالفهم أبو أحمد الزبيرى وأبو داود ، ومحمد بن يوسف فرووه عن أبان بن عبد الله ، حدثنى مولى لأبى هريرة ، سمعت أبا هريرة فذكره بنحوه

فجعل الحديث من « مسند أبى هريرة » .

أخرجه أحمد (٣٥٨/٢) ، والدارميُّ (١٣٨/١ - ١٣٩) ، والبيهقيُّ (١٠٧/١) وابنُ عديّ فى « الكامل » (٣٧٩/١) عن أبى يعلى ، وهو فى « مسنده » (ج١٠/ رقم ٦١٣٦) .

فإمَّا أن يكون الاختلاف فيه من أبان ، أو يكون له فيه شيخان والله أعلم .

وقد اختلف شريكٌ النخعى وأبان بن عبد الله فى هذا الحديث على إبراهيم بن جرير . فرجح المصنِّف حديث أبان .

قال ابنُ المواق :

« معنى كلام النسائى أن كون الحديث من « مسند جرير » أولى من كونه من « مسند أبى هريرة » ، لا أنه حديث صحيحٌ فى نفسه ، فإن إبراهيم بن جرير لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله يحيى بن معين ... » اهـ .

وقال الشيخُ ولِيُّ الدين ابن العراق : =

....

= « وفى ترجيح النسائى رواية أبان على رواية شريك نظرٌ ، فإن شريكاً أعلى وأوسع رواية وأحفظ ، وقد أخرج له مسلمٌ فى « صحيحه »[1] ، ولم يُخرج لأبان المذكور . مع أنه اختلف عليه فيه، فرواه الدارقطنيُّ والبيهقيُّ من طريقين عنه ، وعن مولى لأبى هريرة ، عن أبى هريرة ، وهذا الاختلاف على أبان مما يُضعِّفُ روايتهُ ، على أنه لا يمتنع أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان ، أحدهما عن أبى زرعة ، والآخر عن أبيه ، وأن يكون لأبان فيه إسنادان أحدهما عن إبراهيم بن جرير ، والآخر عن مولى لأبى هريرة » . اهـ .

* **قُلْتُ** : وما ذهب إليه ابنُ العراقى هو الذى أميلُ إليه ، لاسيما إذا أضيف إلى حديث شريك ، ما رواه أبان عن مولى لأبى هريرة ، عن أبى هريرة . وهو أحد أوجه الخلاف على أبان فيه . والله تعالى أعلم .

* * *

(١) هذا يوهمُ أن مسلماً احتج بشريك ، وهذا غيْرُ صحيحٍ ، لأن مسلماً أخرج له فى الشواهد والمتابعات ، وبهذا يظهر أن تفضيل شريك على أبان من هذه الجهة لا يجدى . والله أعلم .

تمَّ بحمد الله تعالى الجزءُ الأوَّلُ
من « بذل الإحسان » ، ويتلوه
الجزء الثانى وأوله : أخبرنا هنادُ بنُ
السريّ ،.. والله أسأل أن يتقبله
منى بقبولٍ جميلٍ ، وأن ينفع
به إنه ولى ذلك والقادر عليه .

وكتبه
أبو إسحٰق الحوينى الأثرى

* * *

تم صف وتجهيزات هذا الجزء فى مطبعة الحرمين
٧٢ ش مصر والسودان - القاهرة - مصر ت : ٨٢٠٣٩٢
والحمد لله رب العالمين



فهارس بذل الإحسان

١ - الآيات القرآنية .
٢ - الأحاديث النبوية .
٣ - غريب الحديث .
٤ - الآثار .
٥ - شيوخ النسائي .
٦ - رجال الإسناد .
٧ - الموضوعات والفوائد .



فهرس الآيات القرآنية

« فهرس الحديث »

١١- « أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً » . حذيفة ٢٦ ٢٥٠

١٢- « إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم أتى سباطة قوم فبال قائما » . حذيفة ٢٧ ٢٥١

١٣- « إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم، إذا
ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا
يستدبرها ولا يستنج بيمينه ، وكان يأمر
بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة » . أبو هريرة ٤٠ ٣٤٤

١٤- « إنا لا - أو لن - نستعين على العمل
من أراده ولكن اذهب أنت » . أبو موسى ٤ ٥٠

١٥- « إن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم
توضأ ، فلما استنجى دلك يده بالأرض » . أبو هريرة ٥٠ ٣٩١

١٦- « إن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم
مشى إلى سباطة قوم فبال قائما » . حذيفة ٢٨ ٢٥٣

١٧- « إنهما يعذبان ، وما يعذبان فى كبير ،
أما هذا فكان لا يتنزه من بوله ، وأما هذا فإنه
كان يمشى بالنميمة ... لعله يخفف عنهما ما لم
ييبسا » . ابن عباس ٣١ ٢٦٨

١٨- « أو ما علمت ما أصاب صاحب بنى
إسرائيل، كانوا إذا أصابهم شيء من البول
قرضوه بالمقاريض ، فنهاهم صاحبهم فعذب
فى قبره » . عبد الرحمن ابن حسنة ٣٠ ٢٦٣

١٩- « خمس من الفطرة : الختان ، وحلق
العانة ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار ، وأخذ
الشارب » . أبو هريرة ١١ ١٤٠

٢٠- « خمس من الفطرة : قص الشارب ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار، والاستحداد، والختان » .	أبو هريرة	١٠	١٣٨
٢١- « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يستنُّ ، وطرف السواك على لسانه وهو يقول عأ عأ » .	أبو موسى	٣	٤٥
٢٢- « السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب » .	عائشة	٥	٥٣
٢٣- سلم المهاجر على النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فلم يرد عليه حتى توضأ ، فلما توضأ رد عليه » .	المهاجر بن قنفد	٣٨	٣٣٥
٢٤- «الفطرة خمس: الاختتان، والاستحداد، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط » .	أبو هريرة	٩	١٢٢
٢٥- « الفطرة : قص الأظفار ، وأخذ الشارب ، وحلق العانة » .	ابن عمر	١٢	١٤١
٢٦- « قد أكثرت عليكم فى السواك » .	أنس بن مالك	٦	٦٦
٢٧- « كان إذا أراد الحاجة أبعَدَ »	عبد الرحمن بن أبى قراد	١٦	١٧٤
٢٨- « كان إذا ذهب المذهب أبعد » .	المغيرة بن شعبة	١٧	١٧٧
٢٩- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا دخل الخلاء أحمل أنا وغلام معى إداوة من ماء فيستنجى بالماء » .	أنس بن مالك	٤٥	٣٧٩
٣٠- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم إنى أعوذ بك من الخبث والخبائث » .	أنس بن مالك	١٩	١٩٥

الحديث	الراوي		
٣١- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » .	حذيفة	٢	٣٧
٣٢- « كان للنبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدح من عَيْدان يبول فيه ، ويضعه تحت السرير » .	أميمة بنت رقيقة	٣٢	٣٠٤
٣٣- « كان يبدأ النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا دخل بيته ، بالسواك » .	عائشة	٨	١١٩
٣٤- « كنت أمشى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانتهى إلى سباطة قوم ، فبال قائما ، فتنحيت عنه فدعانى ، وكنت عند عقبيه حتى فرغ ، ثم توضأ ومسح على خُفّيه » .	حذيفة	١٨	١٨٧
٣٥- « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غرّبوا » .	أبو أيوب الأنصارى	٢١	٢١٥
٣٦- « لا يبولن أحدكم فى جُحْر » .	عبد الله بن سَرْجس	٣٤	٣١٤
٣٧- « لا يبولن أحدكم فى مستحمه ، فإن عامة الوسواس منه » .	عبد الله بن مغفل	٣٦	٣٢١
٣٨- « لقد ارتقيت على ظهر بيتنا ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته » .	عبد الله بن عمر	٢٣	٢٣٠
٣٩- « لولا أن أشق على أمتى ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .	أبو هريرة	٧	٦٨
٤٠- « مر رجل على النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد السلام » .	ابن عمر	٣٧	٣٢٥

٤١- « مُرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء ، فإنى أستحييهم منه ، إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يفعله » .	عائشة	٤٦	٣٨٢
٤٢- « من حدثكم أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال قائما فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا جالساً » .	عائشة	٢٩	٢٥٤
٤٣- « من لم يأخذ من شاربه فليس منا »	زيد بن أرقم	١٣	١٤٣
٤٤- « نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو نستنجى بأيماننا ، أو نكتفى بأقل من ثلاثة أحجار » .	سلمان	٤١	٣٤٨
٤٥- « نهى أن يتنفس فى الإناء ، وأن يمس ذكره بيمينه ، وأن يستطيب بيمينه » .	أبو قتادة	٤٨	٣٨٧
٤٦- « نهى أن يستطيب أحدكم بعظم أو روْث » .	عبد الله بن مسعود	٣٩	٣٤١
٤٧- « نهانا أن يستنجى أحدنا بيمينه ويستقبل القبلة . وقال : لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار » .	سلمان	٤٩	٣٨٩
٤٨- « نهى عن البول فى الماء الراكد » .	جابر	٣٥	٣١٨
٤٩- « وقّت لنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وحلق العانة ، ونتف الإبط ، أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة » .	أنس بن مالك	١٤	١٥٨
٥٠- « يا جرير ! هات طهوراً ، فأتيته بالماء واستنجى بالماء . وقال بيده ، فدلك بها الأرض » .	جرير	٥١	٣٩٣

فهرس غريب الحديث

الكلمة	الحديث/رقم الصفحة	المعنـــى
ـــ إداوة	٣٧٩/٤٥	ـــ إناء صغير من جلد يُتَّخذ للماء .
ـــ انخنث	٣١١/٣٣	ـــ انخنث أى انكسر وانثنى ، لاسترخاء أعضائه عند الموت .
ـــ الدَّرَقة	٢٦٤/٣٠	الحَجَفَةُ ، وهى تُرْس من جلود ، ليس فيه خشب ولا عقب (اللسان) .
ـــ ركس	٣٥٣/٤٢	ـــ هو شبيه المعنى بالرجيع .
ـــ الرِّمّة	٣٤٤/٤٠	ـــ العَظْم البالى ، نهى عنها لأنها ربما كانت مَيْتة وهى نجسة ، أو لأن العظم لا يقوم مقام الحجَر لملاسته .
ـــ رَوْث	٣٥٣،٣٤٢/٤٢،٣٩	ـــ رجيع ذوات الحوافر .
ـــ سُباطة	١٨٨/٢٨،٢٦،١٨ ٢٥٣،٢٥١	الموضع الذى يُرمـى فيـه التـراب والأوساخ .
ـــ عأ عأ	٤٦/٣	
ـــ عسيب	٢٦٩/٣١	ـــ جريدة من النخل .
ـــ عَيْدان	٣٠٤/٣٢	العَيْدان : قدح من خشب ، ينقر ليحفظ ما يُجعل فيه . ومنه الحديث : « كان للنبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدح من عيدان يبول فيه » والعَيْدانة : النخلة الطويلة ، وجمعها عَيْدانُ .
ـــ قلصت	٥١/٤	ـــ انْزَوَتْ ، شمّرت ونقصت .

ـــ الكرابيس	٢١٣/٢٠	ـــ جمع كِرْباس وهو القُطْن .
ـــ المقاريض	٢٦٤/٣٠	ـــ القَرْض : القطع والمقاريض آلة القطع .
ـــ وديتين	٢٨٧/٣١	مثنّى وَدِيَّة ، وهى صغار النَّخْل .
ـــ يشوص	٣٨/٢	يَدْلُكُ أسنانه وينقّيها ، وقيل : هو أن يستاك من سُفْلٍ إلى عُلْو ، وأصل الشَّوْص : الغَسْل .

فهرس الآثار

فهرس شيوخ النسائى

١٤- على بن حُجْر (هو ابن إياس السعدى) . (١٣)،(١٧)،(٢٩)
(٣٦)

١٥- على بن خَشْرَم (هو ابن عبد الرحمن بن عطاء ، أبو الحسن) . (٨)

١٦- عمران بن موسى (هو ابن حيان ، أبو عمر البصرى) . (٦)

١٧- عمرو بن على (هو ابن بحر بن كُنَيْز أبو حفص البصرى) . (٤)،(١٦)،(٣٣)،
(٤٩)

١٨- قتيبة بن سعيد (هو ابن جميل بن طريف ، أبو رجاء البغلانى) . (١)،(٢)،(٧)،
(١٤)،(٢٣)،(٣٥)
(٤٤)،(٤٦)

١٩- محمد بن بشار (هو ابن عثمان أبو بكر البصرى). (٢٧)،(٣٨)

٢٠- محمد بن سلمة (هو ابن عبد الله بن أبى فاطمة المرادىّ أبو الحارث المصرى) . (٢٠)

٢١- محمد بن عبد الأعلى (هو الصنعانى البصرى) (٥)،(١٠)

٢٢- محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمىّ أبو جعفر البغدادى . (٥٠)

٢٣- محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبى عبد الرحمن المكّى . (١١)

٢٤- محمد بن منصور (هو ابن ثابت بن خالد الخزاعى أبو عبد الله الجوّار) . (٢١)

٢٥- محمود بن غيلان ، أبو أحمد المروزى الحافظ نزيل بغداد . (٢٧)

٢٦- مُؤمَّل بن هشام ، هو اليشكرى أبو هشام البصرى . (٢٦)

٢٧- هنّاد بن السّرِىّ (هو ابن مصعب أبو السّرى الكوفى) . (٢٥)،(٣٠)، (٣١)

٢٨- يحيى بن دُرُسْتَ ، أبو زكريا البصرى . (٢٤)

٢٩- يعقوب بن إبراهيم (هو ابن كثير بن زيد ، أبو يوسف الدَّوْرَقى) . (٢٢)،(٤٠)

فهرس رجال السند

فهرس الموضوعات والفوائد

الصفحة

تم بحمد الله المنان

الجزء الأول من بذل الإحسان بتقريب سنن النسائى

أبى عبد الرحمن

تنبيه للقارىء الكريم :

كان فى النية إعداد فهارس فنية شاملة لهذا الكتاب غير أنه قد حالت ظروف دون إكمالها على الوجه المطلوب ، فآثرنا إرجاءها لأجل قريب بإذن الله تعالىٰ ، مكتفين بما أوردناه هاهنا .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات



جمع تصويرى * تجهيزات * طباعة
٧٢ شارع مصر والسودان
حدائق القبة - القاهرة
☎ : ٨٢٠٣٩٢



بتقريب

سنن النسائي أبي عبد الرحمن

تأليف

أبي إسحق الحويني الأثري

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥

□ الطبعة الأولى للكتاب □

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي

١٤ ش سويلم من ش الهرم خلف مسجد الأنصار الطالبية ت : ٨٦٨٦٠٥

بسم الله الرحمٰن الرحيم

إنَّ الحَمْد للّه تعالى نحمدُهُ ، ونستعينُ به ونستغفرُهُ ، ونَعُوْذُ باللَّه تعالى من شُرور أنفُسنا ، وسيئات أعمالنا ، مَنْ يَهْد اللَّهُ تعالى ، فلا مُضلَّ له ، ومن يُضْلِلْ فلا هَادى له . وأشهدُ أن لا إلٰه إلَّا اللَّهُ وحده لا شريك لَهُ ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ .

أمَّا بَعْــــدُ :

فإنَّ أصْدَقَ الحديث : كتابُ اللَّه تعالى ، وأُحْسنَ الهَدْى ، هدىُ محمدٍ صلى اللَّهُ عليه وآله وسلم ، وشرَّ الأمور محدثاتُها ، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وكلَّ ضلالة فى النار .

فهذا هو الجُزْءُ الثَّانِى من « بَذْل الإحسان » ، أُقدِّمُهُ للباحثين ، بعد أنْ ظلَّ حبيس المطبعة نحو عام ، بَلْ أكْثَرُ ، ولولا لطفُ اللَّه تعالى ، لطال أمدُهُ وتأخَّر ، وذلك بسبب حَرْب الخليج التى زكا أُوَارُها ، واشتدَّ ضرامُها ، فللَّه الأمرُ من قبلُ ومن بَعْدُ .

وقد أودعتُ فيه ما نمى إليه علمى ، وبلغه فهمى ، وكابَدْتُ فيه من الجُهْد ، ما أكلُ تقديره لأهلِ العلم بالنَّقْد ، وفى كُلِّ هذا أحاولُ أن أتجنَّبَ – مَا استطعتُ – التقصيرَ فيما اشتَرطْتُهُ على نفسى أن يكون كتاباً جامعاً عملياً لشتات ما تفرَّق فى هذا الفنّ .

ذلك أننى لم أَدَعْ مسألةً – إلَّا ما ندَّ عَنِّى – تمرُّ بى إلَّا قَلَّبْتُ فيها وجوه النَّظر ، وأطَلْتُ فيها التأمُّل والسَّهر ، فكم من ليالٍ أنفقْتُها فى تصويب تحريف

حديثٍ أو غابرٍ ، أو تقويم تصحيفٍ ، يمرُّ عليه القارىءُ مُرُوْرَ العَابر ، حتى إنَّه ليهونُ أنْ يكتبَ المرءُ عِدَّة صفحاتٍ ، من حُرِّ اللَّفظ وشريف المعنى ، فيكونُ أخفَّ عليه من تصويب تحريفٍ ، يستتبعُهُ العَنَاءُ المعَنَّى ، والنَّصبُ المَنصَّب ومع كلِّ ذلك ، بقيت أشياءُ للمُتعقِّبِ ، مع حرصى على إتقان عملى تقريباً لطُلَّابه ، ولكن صدق القائلُ[1] : لو عُوْرِضَ كتابٌ سَبْعين مرَّةً لوجد فيه خَطأً ، أبى اللَّهُ أن يكون كتابٌ صحيحاً غيرُ كتابِهِ .

فَقَد وَقَعَ لى فى الجُزْء الأَوَّلِ قليلٌ من الأَوْهَام ، بعضُها من سَبْق القلمِ ، وبعضُها ممَّا ندَّ عن الفهم ، وبعضُها بسبب ما وقعَ فى النَّصِّ مِنْ عِوَجٍ . أمَّا الزِّياداتُ فِى التَّخْرِيجاتِ ، والفَوَائِدُ والتَّعْليقاتُ ، فَحَدِّثْ عن ذلك ولا حَرَج ، بحيثُ لو أَوْدَعتُها كتاباً ، لجاءَ فى مجلدٍ لطيفٍ ، فَأَنَا أُنَبِّهُ على بَعْضِها[2] ، وَأُوْدِعُ باقيه فى المُسْتَدركِ الَّذى سَأَجْعَلُهُ فى خَاتِمةِ الجُزْءِ

---

(١) هو المُزَنى ، صاحب الشافعى رحمهما اللَّهُ تعالى .

(٢) ومن الظاهر من هذا البعض ما يلى :

الأول : أننى فى (٢٠٩/١) بعد قول الإمام أحمد (هو وهم) .

* **قلت** : (وعلة ذلك أن قتادة بصرى ولما دخل معمر البصرة .... إلخ) فقد سبق قلمى فى هذه العبارة وإلا فالذى رواه عن معمر هو عبد الرزاق فما دخل أهل البصرة هنا !!

وإنما صواب العبارة : وعلة ذلك أن قتادة بصرى ، وقد قال ابن معين : إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه ، إلا عن الزهرى وابن طاووس ، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا ، فهذا الحديث من أوهام معمر – رحمه الله – .

الثانى : (٢١٨/١) أن قلت : وسنده صحيح لكن قال أبو حاتم ... ولم يظهر لى وجه الخطأ .... إلخ .

* **قلت** : ثم علمت وجه الخطأ وهو أن إبراهيم بن سعد يرويه عن الزهرى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية عن أبى أيوب .

أخرجه الطبرانى فى الكبير والطحاوي فى الشرح وابن عدى (٢٤٧/١) فقد خالف =

الثَّالِثِ – إنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى – ، وَكَذَلِكَ فى كُلِّ جُزْءٍ ، أَجْعَلُ فى آخِرِهِ ذَيْلاً عَلَى الجُزْءِ السَّابِقِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ العِبَرِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ البَشَرِ ثُمَّ إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُشِيرَ إلى شَىءٍ ، أَلْمحتُ إليه فى مُقدِّمة الجُزْء الأَوَّلِ ، وَأَجْعَلُهُ أَصْلاً ، يَكونُ عليه المُعَوَّلُ ، ذَلِك أَنَّ بَعْضَ مَنْ يُنْسَبُ إلى العِلْم عنْدَ العَوَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ عِنْدَ العُلَمَاءِ الأَعْلَامِ ، لَمَّا اطَّلَعَ عَلَى الجُزْءِ الأَوَّلِ من كِتَابِى هَذَا ، أَنْكَرَ صَنِيعى ، وَقَرْطَمَ الكَلَامَ ، وَجَعَلَهُ جُذَاذاً ، وَصَار يَهْذِى كَالمَحْمُوم ، ويتكلَّمُ بِكلامٍ غَيْرِ مَفْهومٍ ، ويقولُ : أَيُّ شيءٍ يُفِيْدُهُ النَّاسُ مِنْ ذِكْرِ اختلافِ الطُّرُقِ ، وَمَا عَمَلُ هَذَا وَأَمْثَالِهِ ، وَعِلْمُ الحدِيْثِ نَضجَ ثمَّ احْتَرَقَ ؟!! ، ثُمَّ رَدُّهُ عَلَى العُلَمَاءِ بِدَعْوَى التعقُّبِ ، شَهْوَةٌ خفيَّةٌ ، وَتَرْكُهُ إلَىَّ أعْجَبُ ، عَلَى أنَّ هَذَا وَأَمْثَالَهُ لَو كَانَ لابُدَّ لَهُ أَنْ يشْتَغِل بالعِلْمِ ، فَعَلَيْهِ بتحقيقِ « جَامِعِ العُلُوْمِ » ، وَ « كلمة الإخْلَاصِ » أَوْ غَيْرِهَا من كُتُبِ ابْنِ رَجَبٍ !! وَأَيُّ شَيءٍ مِنَ العِلْم لَدَى المُتَأَخِّرِيْنَ لَمْ يَكُنْ عِنْد المُتَقَدِّمِيْنَ ، فَيَأْكُلُونَ لُحُوْمَهُم وَهِى مسمومةٌ ، بِدَعوى التَّحْقِيق ، وَمَا هُوَ إِلَّا حبُّ الظُّهوْرِ ، الَّذِى يَقْصِمُ الظُّهُوْرَ ! فَلَمَّا بَلَغَنِى قَوْلُهُ الَّذى يُعِيْدُ فِيه وَيُبْدِى – وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ قَبْل عَشْرِ سِنِينَ – ، عَلِمتُ أَنَّ الاشْتِغَالَ بتَفْهِيمِ أمثالِهِ لا يُجْدى ، فلا يُنْكرُ هَذَا العِلْمَ وَالتبحُّرَ فِيْهِ

= إبراهيم بن سعد عامة أصحاب الزهرى إذ رووه عنه عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبى أيوب بينما إبراهيم بن سعد جعل شيخ الزهرى فيه هو عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، وقد نبه على ذلك ابن عدى عند تخريجه للحديث ... والله أعلم .

الثالث : فى (٣٤٣/١) قلت : لعل ذلك من هشام بن عمار فكان فى حفظه ضعف .

* **قلت** : لم يتفرد به هشام بل تابعه حيوة بن شريح ، قال : حدثنا ابن عياش به . أخرجه أبو داود (٣٩) والبيهقى (١٠٨/١ ، ١١٠) وحديث الباب الذى هو برقم (٣٩) أخرجه الطحاوى فى شرح المعانى (١٢٣/١) من طريق ابن وهب . أخبرنى يونس بسنده سواء .

إلَّا مَنْ بِضَاعَتُهُ مُزْجَاةٌ ، وَمَنْ جَهِل شيئاً عَادَاهُ ، فَلَا حَول وَلَا قُوَّةَ إِلَّا باللَّه ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ : إِنَّ عِلْمَ الحَدِيْثِ نَضجَ ثُمَّ احْتَرَقَ ، لَا يَكَادُ يَجْرِى عَلَى خُفٍّ وَلَا حَافِرٍ ، وَصَدَقَ القائِلُ : كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ للآخِر ، والعِبَارَةُ تَحْتَملُ مَعْنَى غَيْرَ هَذَا مَزبورٌ فِى الدَّفَاتِرِ ، لكنَّهُ أَوْرَدهُ مَوْرِدَ الذَّمِّ لأَهْلِهِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَقْوَلَ قَوْلاً - لِيَتعلَّمَ بِه - فَيَخْرُجَ مِنْ جَهْلِهِ .

فَإِنَّ الحُكْمَ على ما فى الصُّدُورِ دَفِينٌ ، لَيْسَ مِن شِيْمَةِ أَصْحَابِ الدِّيْنِ والوَرَعِ الثَّخِيْنِ ، وَلَوْ كَانَ تَبْيِينُ الخَطأ من الصَّوَابِ ، يُعدُّ لَوْناً مِن الاغْتِيابِ ، فَلَا نَعْلَمُ أَحَداً من النَّاسِ إِلَّا جَانَفَهُ ، وَارتَكَبَهُ وَقَارَفَهُ ، وَإِنَّما هَذَا مَذْهَبٌ لِبَعْض الخَامِلِيْنَ ، فَهُوَ بالرَّدِّ قمينٌ ، فَإِنَّ مُنَاقَشَةَ العُلَماءِ مِنَ السَّالِفِيْنَ أَوِ المُعَاصِرِيْنَ فِى بَعْضِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَيْسَ حَطَّاً عَلَيْهم ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُوْنَ غيبةً مُحَرَّمَةً ، وَكَيْف يَكُوْنُ تعقُّبنا لِكُبَرَاءِ شُيُوخِنَا وَأَئِمَّتِنَا ، وعُلَمَاءِ سَلَفِنَا طَعْناً عَلَيهِم وَبِهِمْ ذُكِرْنا ، وَبِشُعَاعِ ضِيَائِهِمْ تَبَصَّرْنَا ، وَباقْتِفَاءِ وَاضِحِ رُسُوْمِهِمْ تَمَيَّزْنَا ، وَبِسُلُوكِ سَبِيْلِهِمْ عَنِ الهَمَجِ تَحَيَّزْنَا ، بَلْ مَنْ أَنْعَمَ النَّظَرَ وَأَعْمَلَ الفِكْرَ ، وَجَدَ أَنَّ بَيَانَ مَا أَهْمَلُوا ، وتَسْدِيْدَ مَا أَغْفَلُوا هُوَ غَايَةُ الإِحْسَانِ إِلَيهِمْ ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةَ يومَ وَضَعُوا الكُتُبَ ، أَوْ تَكَلَّمُوا فى العِلْمِ ، إِنَّما كَانُوا يُرِيدُوْنَ بَيَانَ وَجْه الحقِّ ، فَإِذَا أَخْطَأَ الوَاحِدُ مِنْهُمْ ، كَانَ هَذا نَقِيْضَ مَا أَحَبَّ وَقَصَدَ ، فَالتَّنبيهُ عَلَى خَطَئِهِ مِنْ أَجْلِ إِعَادَةِ الأَمْرِ إِلى قَصْدِهِ وَمَحْبُوبِهِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْه ، - والعِلْمُ رَحِمٌ بَيْنَ أَهْلِهِ - ، إِذْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الأَئمَةِ مَعْصُوْمَاً مِنَ الزَّلَلِ ، وَلَا آمِناً مِنْ مُقَارَفَةِ الخَطَلِ ، وَإِنْ كَانَ مَا يُتعقَّبُ بِهِ عَلَيهِمْ لَا يُسَاوِى شَيْئَاً فِى جَنْبِ مَا أَحْرَزُوْهُ مِنَ الصَّوَابِ ، فَشَكَرَ اللَّهُ مَسْعَاهُمْ ، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مَأْوَاهُمْ ، وَأَلْحَقَنَا بِهِمْ بِوَاسِعِ إِحْسَانِهِ وَمَنِّهِ ، وَحَسْبُنا أَنْ نَسُوْق عَلَى كلِّ مسأَلةٍ دليلَهَا

العلميَّ حَتَّى لا نُرمَى بسُوْءِ القَصْدِ ، أَوْ بِشَهْوَةِ النَّقْدِ .

وَأَنَا عِندَمَا نَبَّهتُ عَلَى أَشْيَاءَ رَكِبَ فيْهَا بَعْضُ المُتَقَدِّمِيْنَ أَو المُتَأَخِّرِيْنَ خِلَافَ الصَّوابِ ، وَتجلَّد بَعْضُهم فيها ، حَتَّى ضَاقَ عَطَنُهُ عَنْ تَحْرِيْرِ الجَوَابِ ، مَا كُنْتُ بِطَاعِنٍ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ ، وَلَا قَاصِدٍ بِذَلِكَ تَنْدِيْدَاً لَهُ ، وَإِزْرَاءً عَلَيْهِ ، وَغَضَّاً مِنْهُ ، بَل اسْتِيضَاحاً لِلصَّوابِ ، وَاسْتِرْبَاحاً للثَّوابِ ، مَعَ وَافِرِ التَّوْقِيرِ لَهُمْ والإِجْلَالِ ، إِذْ « مَا نَحْنُ فِيمَنْ مَضَى إِلَّا كَبَقْلٍ فِي أُصُوْلِ نَخْلٍ طُوَالٍ »[1] وَأَنَا مَع وَضْعي هَذَا الكتابَ ، مَا أُبَرِّئُ نَفْسي وَلا كتابِي من الخَطَأِ الَّذى لا يكادُ يَخْلو منه تَصْنِيفٌ ، ولا يخلُصُ من تَوَغُّلِهِ تأليفٌ ، وَأَنَا أعوذُ باللَّهِ – بارىءِ النَّسَم – ، مِنْ كُلِّ مَا طَغَى فيه القَلَمُ ، وَجَرَى مِنِّي عَلَى الوَهَم وَأعوذُ بِهِ من كُلِّ متكلِّف يتتبَّعُ فيه علىَّ العَثَرَاتِ ، وَيُحْصِي مَا وَقَعَ فِيْه من الفَلَتَاتِ ، وَجُلُّ هَمِّهِ إِظْهَارُ الغَلَطَاتِ ، وطىُّ الحَسَنَاتِ ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ لَا يُخْطِىءَ فِي شىءٍ مِنَ الْعِلْمِ لَمَا حَصُلَ لَهُ مُرَادُهُ مَهْمَا فَعَلَ وَهَيْهَات ، فَلَيْس إلى العِصْمَةِ مِنَ الْخَطَأِ سَبِيلٌ ، إلاَّ بتفضُّلِ رَبِّ الأَرْضِ وَالسَّمواتِ . بَلْ إِنِّي أَعْتَرِفُ فيه بكمالِ القُصُوْرِ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الصَّفْحَ عَمَّا جَرَى به القلمُ بهذه السُّطُوْرِ ، وأقولُ لِلنَّاظِرِ فِي كِتَابي هَذَا : لَا تَأْخُذَنَّ فِي نَفْسِك عَلَيَّ شَيْئاً وَجَدْتَهُ فِيْهِ مُغَايِرًا لِفَهْمِكَ ، فَإِنَّ الفُهُومَ قَدْ تَخْتَلِفُ ، وَلَقَلَّمَا تَتَفِقُ العُقُوْلُ كُلُّهَا وَتَأْتَلِفُ ، وَلَوْلَا اخْتِلَافُ الأَنْظَارِ لَبَارَتِ السِّلَعُ ، وَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعُ ، فَإِنْ رُمْتَ الوُقُوْفَ عَلَى زَلَّةٍ لِي فِي مِثْلِ هَذَا العَمَلِ الَّذى هُوَ كَالْبَحْرِ العَيْلَم ، فَلَا شَكَّ أَنَّكَ وَاجِدٌ ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُسْتَحْيَا مِنْهُ ، بَلْ هُوَ مِنَ المَحَامِدِ ، وَالسَّعِيْدُ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ ، وَحُسِبَتْ سَقَطَاتُهُ ، وَأَحْصُوا عَلَيْهِ هَنَاتِهِ لِأَنَّ هَـٰذَا يَدُلُّ عَلَىٰ نُدْرَتِها بِجَنْبِ حَسَنَاته وَالْجَوَادُ يَكْبُو ، وَالنَّارُ – بَعْد أَوارِهَا – تَخْبُو ،

---

(١) هذا قول أبي عمرو بن العلاء ، رواه عنه الخطيب فى مقدمة « موضح الأوهام » (١/٥) .

وَالصَّارِمُ يَنْبُـو ، وَالفَتَى قَدْ يَصْبُـو . وَلَا يَخْفَى عَلَيكَ أَنَّ التَّعَقُّبَ عَلَى الكُتُبِ الطَّوِيْلَةِ سَهْلٌ بِالنِّسْبَةِ لتَأْلِيفها ، وَوَضْعِهَا وَتَرْصِيْفِهَا ، كَمَا يُشَاهَدُ فِي الأَبْنِيَةِ القَدِيْمَة ، والهَيَاكِلِ العَظِيْمَة ، حَيْثُ يَعْتَرِضُ عَلَى بَانِيْهَا مَنْ عَرى فَنَّهُ القوى والقُدر ، بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى وَضْعِ حَجَرٍ عَلَى حَجَرٍ ! فَهَذَا جَوَابِى ، عَمَّا وَرَدَ فِي كِتَابِى ، فَلَرُبَّما كَانَ اعْتِراضُكَ بَعْدَ هَذا البَيَانِ مِنْ تجاهُلِ العَارِفِ ، وَإِلا فَلا يَخْفَاكَ أَنَّ الزُّيُوْفَ تَدْخُلُ عَلَى أَعْلَى الصَّيَارِفِ ، أَمَّا إِنْكَارُ المُشَارِ إِلَيْه أَنْ يَكُوْنَ عِنْدَ المُتَأَخِّرِ مَا لَيْسَ عِنْدَ المُتَقَدِّم ، فَتِلْكَ شِنْشِنَةٌ نَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَم !! ، وَكَمَا يَقُوْلُ ابْنُ قُتَيْبَةَ – رَحِمَه اللَّهُ – : « قَدْ يَتَعَثَّرُ فِي الرأْيِ جِلَّةُ أَهْلِ النَّظَرِ ، وَالعُلَمَاءُ المُبَرَّزُوْنَ ، الخَائِفُوْنَ لِلَّهِ الخَاشِعُوْنَ . وَلَا نَعْلَمُ أَن اللَّهَ تَعَالى أَعْطَى أَحَداً مَوْثِقاً مِنَ الغَلَطِ وَأَمَانًا مِنَ الخَطَأِ ، فَنَسْتَنْكِفُ لَهُ مِنْهُ ، بَلْ وَصَلَ عِبَادَهُ بالعَجْزِ ، وَقَرَنَهُمْ بِالحَاجَةِ ، وَوَصَفَهُمْ بِالضَّعْفِ ، وَلَا نَعلَمُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْماً دُونَ قَوْمٍ ، وَلَا وَقَفَهُ عَلَى زَمَنٍ دونَ زَمَنٍ بَلْ جَعَلَهُ مُشْتَرَكاً مَقْسُوْمَاً بَيْنَ عِبَادِهِ ، يَفْتَحُ للآخِرِ مِنْهُ مَا أَغْلَقَهُ عَنِ الأَوَّلِ ، وَيُنَبِّهُ المُقِلَّ مِنْهُ عَلَى مَا أَغْفَلَ عَنْهُ المُكْثِرُ ، وَيُحْيِيهِ بِمُتَأَخِّرٍ يَتَعَقَّبُ قَوْلَ مُتَقَدِّمٍ ، وَتَالٍ يَعْتَرِضُ عَلَى مَاضٍ ، وَأَوْجَبَ عَلَى كُلِّ مَنْ عَلِمَ شَيْئاً مِنَ الحَقِّ أَنْ يُظْهِرَهُ وَيَنْشُرَهُ ، وَجعَلَ ذَلِك زَكَاةَ العِلْمِ ، كَمَا جَعَلَ الصَّدَقَةَ زَكَاةَ المَالِ » . اهـ .

وَصَدَقَ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ إذ قَالَ فِي « الكَامِلِ » ، وَهُوَ القَائِلُ المُحِقُّ : لَيْسَ لِقِدَمِ العَهْدِ يُفَضَّلُ القَائِلُ ، وَلَا لِحِدْثَانِهِ يُهْتَضَمُ المُصِيْبُ ، وَلكن يُعْطى كلُّ ما يَسْتَحِقُّ . اهـ .

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فى مُقَدِّمَة « المُسْتَقصى فى أَمْثَال العَرَب » :« وَكَأَنِّى بِالعَالِمِ المُنْصِفِ قَدِ اطَّلَعَ عَلَيْهِ فَارْتَضاهُ ، وَأَجَالَ فِيْهِ

نَظْرَةَ ذِى علقٍ ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إلى حُدُوْثِ عَهْدِهِ وَقُرْبِ ميلادِهِ ، لأَنَّهُ إنَّمَا يَسْتَجِيْدُ الشَّئ وَيَسْتَرْذِلُهُ لِجَوْدَتِهِ وَرداءَتِهِ فِى ذَاتِهِ ، لَا لِقِدَمِهِ وَحُدُوْثِهِ وَبِالجَاهِلَ المَشطِ قَدْ سَمِعَ بِهِ ، فَسَارَعَ إلى تَمْزِيْقِ فَرْوَتِهِ ، وَتَوْجِيْهِ المُعَابِ إلَيْهِ ، وَلَمَّا يَعْرِف نَبْعَهُ من غَرَبِهِ ، وَلا صَقرهُ من خَرَبه ، ولا عَجَمَ عُوْدَهُ ، وَلَا نَفضَ تَهَائِمَهُ وَنُجُوْدَهُ ، وَالَّذِى غَرَّهُ مِنْهُ أَنَّهُ عَمَلٌ مُحْدَثٌ لَا عَمَلٌ قَدِيْمٌ ، وَحَسِبَ أَنَّ الأَشْيَاء تُنْقَدُ أَوْ تُبْهَرَجُ لأَنَّها تَلِيْدَةٌ أَوْ طَارِفَةٌ .

وَلِلّه دَرُّ مَنْ يَقُوْلُ :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّى كِرَامُ عَشِيْرَتِى

فَلَا زَالَ غَضْبَانَاً عَلَىَّ لِئَامُها » .

* **قُلْتُ** : وَتَعْقِيبى يَكُوْنُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أ ــ إِمَّا أَنْ أَكُوْنَ مُصِيْبَاً فِى قَوْلِى ، فَمَا المَانِعُ أَن يُقْبَلَ الصَّوَابُ مِنِّى ؟ .

ب ــ وَإِمَّا أَنْ أَكُوْنَ مُخْطِئاً ، فَعَلَى المُعْتَرِضِ أَنْ يُبَيِّن ذَلِكَ بالدَّلِيْلِ ، فَلَيْسَ قَوِيْمَاً ، وَلَا فِى مِيْزَانِ العَدْلِ كَرِيْماً أَنْ يُقْبَلَ القَوْلُ مِنْ إِنْسَانٍ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ قَدِيْمٌ ، وَأَنْ يُرَدَّ عَلَى المُصِيْبِ قَوْلُهُ لَكَوْنِهِ حَدِيْثًا !

وَقَدْ أَجَادَ ابْنُ شَرَفِ القَيْرَوَانِيُّ (ت : ٤٦٠ هـ) إِذْ قَاَلَ :

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى المُعَاصِرَ شَيْئَاً ... وَيَرَى لِلأَوَائِلِ التَّقْدِيْمَا

إِنَّ ذَاكَ القَدِيْمَ كَاْنَ حَدِيثَاً ... وَذَاكَ الحَدِيْث سَيَبْقَى قَدِيْمَا

وَمَعَ مَا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالى بِهِ مِنَ الصَّوَابِ ، وَأَجْرَاهُ عَلَى يَدَىَّ بَيْنَ دَفَّتَىْ هَذَا الكِتَابِ ، فَلَا أَفْخَرُ بَعَمَلِى وَلَا أَزْهُو بِهِ فِى الآفَاقِ ، مَعَاذَ اللَّهِ ! وَهَلْ بَقِى مَعَ النَّاسِ اليَوْمَ مِنَ العِلْمِ - إِذَا ذُكِرَ الأُوَّلُ - إِلاَّ فَضْلُ بُزَاقٍ ؟!

وَقَدْ - وَاللَّهِ - أَنْفَقْتُ عَلَيْهِ النَّفِيْسَ وَالغَالِ ، وَكَابَدْتُ فِـ مِن

المَشقَّةِ ، مَا يَطُوْلُ بِهِ المَقَالُ ، حَتَّى فُتِحَتْ سَمَاءُ يُسْرِهِ ، فَكَانَتْ أَبْوَابَاً ، وَزُحْزِحَتْ جِبَالُ عُسْرِهِ ، فَكَانَتْ سَرَابَاً .

وَإِنِّي لَأَرجُو أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ مَنَارَ هَذَا الكِتَابِ ، وَيَنْفعَ بِعُلُوْمِهِ الزَّاخِرَةِ ، وَأَنْ يُثِيْبَنِي بِهِ جَمِيْلَ الذِّكْرِ فِي الدُّنْيَا ، وَجَزِيْلَ الأَجْرِ فِي الآخِرَةِ ، وَأَنْ يَكُوْنَ مِنَ الثَّلاثِ الَّتِي يَنْقطِعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ إِذَا مَاتَ إِلَّا مِنْهَا ، وَأَنْ أَنَالَ بِهِ الدَّرَجَاتِ بَعْدَ الوَفَاةِ بِانْتِفَاعِ كُلِّ مَنْ عَمِلَ بِعُلُوْمِهِ ، أَوْ نَقَلَ عَنْهَا ، ضَارِعَاً إِلَى مَنْ يَنْظُرُ مِنْ عَالِمٍ فِي عَمَلِي ، أَنْ يَسْتُرَ عِثَارِي وَزَلَلِي ، وَيَسُدَّ بِسَدَادِ فَضْلِهِ خَلَلِي[1] .

وَاللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ زَادَاً إِلى حُسْنِ المَصِيْرِ إِلَيْهِ ، وَعَتَادَاً إِلى يُمْنِ القُدُوْمِ عَلَيْهِ ، إِنَّهُ بِكُلِّ جَمِيْلٍ كفيلٌ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ .

قَالَهُ بِلسَانِهِ

وقَيَّدَهُ بِبَنَانِهِ

راجى عَفْوَ رَبِّهِ الغَفُوْر

أَبُو إِسْحَـٰقَ الحُوَيْنِيُّ الأَثَرِيُّ

عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

رجب الفرد / ١٤١١هـ

---

(١) وهذا هو اللائق بأهل العلم والفضل ، فإن الرفق فى إسداء النصح إلى المخالف من أعظم الدوافع إلى قبول الحق ، وقد كنت ارتكبتُ ما يخالف هذا المنهج مع الأخ نجم عبد الرحمن خلف ، فأغلظتُ له فى النصح فى مقدمتى لكتاب « الصمت » لابن أبى الدنيا، فإنى أعتذر له عن كل شيء لا تعلُّق له بالمعنى العلمى، وقد اعتذرت له قبل ذلك وبلغه ، وها أنا أعتذر له علناً ، برجاء أن تطيب نفسُهُ ، فيقبل عذرى ، أمَّا الشدَّةُ فيحسنُ أن تكون مع المكابر الذى يدفع برأيه الفاسد فى نحر النصوص واللَّهُ المستعان .

● **تنبيه** : عَتَبَ عليَّ بعضُ الأَحْبَاب ، وَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الرِّضَى مِنْهُمْ – وَلَا مِنِّي – ما كتبهُ الأَخُ أَبُو عَبْد الرَّحمن الأثرى فِي إِهْدَائِهِ لى كتابَ « صِفَةِ المُنَافِق » للفريابى فَقَدْ خَلَعَ عَلَيَّ من صفاتِ الكَمَالِ ، وَجَمِيْلِ الخِصَالِ ما ليس فيَّ عُشْرُ مِعْشَارِهِ . وَإِلى هؤُلاءِ الأَحْبَاب أَقُوْلُ :

لَقَدْ أَنْكَرْتُ هَذَا عَلى الأَخ أَشَدَّ الإنْكَار ، وقُلْتُ لَهُ : لو قِيْلَ هَذَا الكَلَامُ لأَمْثَال البُخَارِيِّ لَاسْتَكْثَرَهُ بَعْضُ النَّاس عَلَيْه ، وَمَا قُلْتَهُ فِيَّ – وَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّك صَادِقُ النِّيَّة فِيْهِ – هُوَ بِعَيْنِهِ الهِجَاءُ عَنْ طريق المَدْحِ !! ، فإِنَّ الكلامَ إذا لم يُصَادِفْ مَحِلاً ، لَمْ يَكُنْ إلَّا ذَمّاً ، وَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُبَدِّلَهُ بَعْد مَا نَشَدْتُهُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُغَيِّرَهُ ، فَأَبَى وزعم لى أن تَغْيِيرَهُ بغير اخْتيارِهِ خِيَانَةٌ ، فكتبتُ بِدُوْن عِلْمه حاشيةً فى آخر مقدِّمَتِهِ للكتاب أَسْتَنْكِرُ صَنِيْعَهُ ، وَأَعُوْذُ بِاللَّهِ مِنْ مَشْيَخةٍ قَبْلَ الأَوَانِ ، لستُ لَهَا بِأَهْلٍ .

وَقَدْ كَانَ هَذَا خُلُق أَهْلِ العِلْمِ ، وَنَحنُ عَلَى دَرْبِهِمْ سَائِرُوْنَ ولَستُ أَنْسَى مَا وَقَعَ لِى مَعَ شَيْخِنَا الإمامِ حَسَنَةِ الأَيَّامِ ، نَاصرِ الدِّيْنِ الأَلْبَانِيِّ ، حفظَهُ اللَّهُ ، وَمَتَّعَ بِهِ ، لَمَّا أهديتُهُ « كتاب البعث » لابْنِ أَبِى دَاوُدَ ، وكانَ النَّاشِرِ كَتَبَ عَلى لَوْحَةِ الكِتَابِ « خرَّج أحاديثه الشَّيْخُ الحُوَيْنِيُّ السَّلَفِيُّ » ، قَالَ لِى : مَا هَذَا ؟ وَأَشَارَ إلى كَلِمَةِ « الشَّيْخِ » ، فَاعْتَذَرتُ عَنْهَا بِأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ صُنْعِى ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ ، وَوَاللَّهِ لَقَد عَظُمَ الشَّيْخ بَعْدَها فِي عَيْنِي ، وَقَدْ كَانَ – قَبْلُ – مَكَانُهُ فِي القَلْبِ كَذَلك مِنِّى ، وحَسْبُك أَنَّه مَعَ شَهَادَةِ النَّابِهِيْنَ لَهُ بالإِمَامةِ فِى هَذَا الفَنِّ ، لَمْ يَكتُبْ عَلَى لَوْحَةِ كتُبه إِلَّا اسْمَهُ المُجَرَّدَ ، مَعَ أَنَّ غَيْرَهُ – مِمَّنْ قَوْلُهُم بِجَانِبِ قَوْلِهِ كصَرِيرِ بَابٍ ، أَوْ طَنِيْنِ ذُبَابٍ ، يَكْتُبُ عَلَى كُتُبه : « تأْلِيفُ الإِمَامِ الحَافِظِ الفقيه الأصولى النظارِ المُجْتَهد ... » زَاعِمَاً أَنَّه من التَّحدُّثِ بِنعْمةِ اللَّه تعالى ، وَهُنَا

تَزِلُّ الأَقْدَام ، وتَكْثُر الأَوْهَامُ .

وأمَّا قولُ الأخ فى شأنى : « بل ما نظنُّ أنه - هو - قد رأى مثل نفسه » فمعاذ اللّهِ أن يكون رأيى فى نفسى كذلك ، وأنا الحقيق بقول القائل :

واللّهِ ! لو علموا قبيح سريرتى   لأبى السلامَ علىَّ من يلقانى
ولأعرضوا عنى وملُّوا صحبتى   ولبئتُ بعد كرامةٍ بهوان

فواللّه ! ما ظننتُ بنفسى خيراً ، وأنَّى يأتِى منها ؟! بل يوجَدُ - بحمد اللّه - فى هذه الأمة من أساطين العلماء ، وسادة الزهاد والورعين مالا تصلُ قامتى إلى قدم واحدٍ منهم ، فكيف يقال « ما رأى مثل نفسه » ، إلا إن كان للعبارة تتمةٌ كأن تكون : « فى التفريط واقتراف الذنب » أو نحوها .

وأعوذ باللّه من شر نفسى وسيء عملى .

﴿ ربنا أغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلاً للذين آمنوا ... ﴾ .

وَبِالجُمْلَةِ : فَإِنِّى أُنْكِرُ مَا ذَكَرَهُ أُخُونَا فِى إِهْدَائِهِ لِى ، لأَنَّهُ لَمْ يُصَادِفْ مَحِلاً ، وَقَدْ رَأيتُ بَعْضَ النَّاس نَسَبَ إلَىَّ فى بعض تَحْقيقاتِهِ أَقْوالاً لَمْ أَقُلْهَا ، وَلَمْ تَخْطُر لِى على بَالٍ ، فَأُقَرِّرُ هُنَا أَنَّنِى غَيْرُ مَسْئُولٍ عَنْ مَدْحِ مادحٍ ، أَوْ وَهَمِ وَاهِمٍ ، إِنَّما أُسْأَلُ عَمَّا نَطَقَ بِهِ لِسَانِى ، وَخَطَّهُ بَنَانِى ، وَاللّهُ المُسْتَعَانُ ، وعَلَيْهِ التكْلانُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّة إِلَّا بِهِ .

* * *

٤٤ – بَاْبُ
التَّوْقِيْتِ فِى المَاْءِ

٥٢ – أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِىِّ ، وَالحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ، عَنْ أَبِى أُسَامَةَ ، عَنِ الوَلِيْدِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْن جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيْهِ ، قَاْلَ : سُئِلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ المَاْءِ وَمَا يَنُوْبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسِّبَاعِ ، فَقَاْلَ :
« إِذَا كَاْنَ المَاْءُ قُلَّتَيْنِ ، لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ » .

---

٥٢ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .. ويأتى برقم (٣٢٨) .
* الحسينُ بْنُ حريث هو ابْنُ الحسن بْنِ ثابت ، أبو عمَّار المروزىُّ أخرج له الجماعة إلا ابن ماجة .
وثقهُ المصنِّفُ ، وابنُ حبان ، ومسلمة بن قاسم فى « الصلة » .
* أبو أسامة ، هو : حمَّادُ بنُ أسامة بن يزيد القرشى ، الكوفىّ أخرج له الجماعة .
قال أحمدُ :
« كان ثبتاً ، ما كان أثبته ! ، لا يكادُ يُخطىء » .
ووثقه ابنُ معين ، وابنُ سعدٍ ، والعجلىُّ فى آخرين .
فالعجبُ من الأزدىِّ ، أوردهُ فى « الضعفاء » ثُمَّ حكى عن سفيان بن وكيع أنه قال :
« إنى لأعجبُ كيف جاز حديثُ أبى أسامة ، كان أمرُهُ بيِّناً ، وكان =

= من أسرق الناس لحديث جيِّدٍ » اهـ .

وحكى الذهبيُّ فى « الميزان » أن الأزديَّ نقل هذا الكلام عن سفيان الثوريّ فلعله قصد سفيان بن وكيع فسبق قلمُهُ ، وعلى كل حالٍ فلم يُبال الذهبيُّ به ، وقال :

« أبو أسامة لم أوردْهُ لشيءٍ فيه ، ولكن ليُعرف أنَّ هذا القول باطلٌ » .

* **قُلْتُ** : وهذا حقٌّ ، ولا يُقبل من سفيان بن وكيع هذا القول فى أبى أسامة ، فقد كان ضعيفاً ، ومن المعروف أن جرح الضعيف للثقة مردودٌ كما صرّح به النقاد كابن حبان والذهبيِّ والعسقلانى وغيرهم .

والأزديُّ أيضاً ، فضعيفٌ ، وكان ذلق اللسان .

قال الذهبيُّ فى « السير » (١٣/٣٨٩) يُعلِّقُ على تضعيف الأزديّ للحارث ابن محمد :

« **قُلْتُ** : هذه مجازفة ! ليت الأزديَّ عرف ضعف نفسه » وقال فى مكان آخر منه (١٦/٣٤٨) :

« وعلى الأزدى فى كتابه «الضعفاء » مؤاخذات ، فإنَّهُ ضعَّف جماعة بلا دليل ، بل قد يكونُ غيرُه قد وثقهم » .

وقد قال ابن حبان :

« من المحال أن يجرح العدلُ بكلام المجروح » .

مع أنه قد يظهر للأزدىّ من العذر ما لا يظهر لسفيان بن وكيع ، وذلك أن عادة المصنفين فى « الضعفاء » أنهم قد يوردون الثقة لأجل أيِّ مغمزٍ فيه ، كما يفعلُ ابنُ عديٍّ والعقيلى وغيرهما ، وإن كان ما أوردوه ليس بجرحٍ ، والله أعلمُ . =

....

= * الوليدُ بنُ كثيرٍ هو أبو محمدٍ المدنىُّ المخزومىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ جليلٌ .

وثقه ابنُ معين ، وابنُ راهويه ، وأبو داود ، وعيسى بنُ يونس ، وإبراهيمُ ابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان .

وقال الساجىُّ :

« صدوقٌ ، ثبتٌ ، يُحتجُّ به » .

وأغربَ أبو بكر بنُ العربى - رحمه الله - فقال فى « أحكام القرآن » (٣/١٤٢٠) :

« وقال الشافعىُّ بحديث القلتين ، ورواه عن الوليد بن كثير حُسْنَ ظَنٍّ به ، وهو مطعون فيه ، والحديث ضعيفٌ » .

كذا قال !! ولم يُصِبْ ، لأننا لم نجد أحداً طعن على الوليد بن كثير إلاَّ ابْنَ سعدٍ ، فقال : « كان له علمٌ بالسيرة والمغازى ، وله أحاديث ، وليس بذاك » .

فهذا جرحٌ مبهم لا يعول عليه مع ثبوت التوثيق الصادر من أئمةٍ هم أمكن من ابن سعدٍ فرادى ، فكيف وهم مجتمعون ، ولو قصد ابنُ العربى رحمه الله أن أىَّ راوٍ تُكُلِّم فيه فهو مطعون عليه ، فلن يسلم من ذلك أحد ، مع أن عبارته تشعر أن الأكثرين جرحوا الوليد بن كثير ، وليس ثَمَّ إلاَّ ابنُ سعد فيما وقفت عليه .

أما قول الساجى وأبى داود : « كان إباضياً » فهذا لا يضرُّه مع ثبوت صدقه وضبطه . والله الموفق .

* محمَّدُ بْنُ جعفرٍ هو ابنُ الزبير بْنِ العوَّام المدنىُّ . =

= أخرج له الجماعةُ .

وثقه الدارقطنىُّ ، وأثنى عليه ابن إسحـٰق .

وقال ابنُ سعدٍ :

« كان عالماً ، وله أحاديثُ » .

* عبد الله بن عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمـٰن المدنىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلاَّ ابْنَ ماجة .

وثَّقه المصنِّفُ ، وأبو زرعة ، ووكيع ، وابنُ سعدٍ ، والعجلىُّ ، وابنُ حبَّان .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (٦٣) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (١٤٤/١) ، وعبدُ بن حميدٍ فى « المنتخب » (٨١٧) وعنه ابن الجوزى فى « التحقيق » (٧/٩/١) ، وابن جريرٍ فى « التهذيب » (١١٠٦ - مسند ابن عباس) ، وابنُ حبان (١١٨) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٢٦٦/٣) وابن الأعرابى فى « معجمه » (ج٧/ق١٣٤/١) ، والدارقطنى (١٣/١ - ١٤) ، والحاكمُ (١٣٢/١ - ١٣٣) ، والبيهقىُّ (٢٦٠/١ ، ٢٦١) ، والضياء فى « المختارة » (ج ٧١/ق ٢/٥٠١) والجوزقانى ، فى « الأباطيل » (٣٢١) ، من طرقٍ عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر ، عن عبد الله - المكبر - ، عن ابن عمر به وقد رواه عن أبى أسامة - هكذا - خَلْقٌ ، منهم :

« إسحـٰق بنُ راهويه ، وأبو بكر ، وعثمان ابنا أبى شيبة ، ومحمد بن العلاء ، ويعقوب بنُ إبراهيم الدورقىُّ ، وأبو عبيدة بنُ أبى السفر ، ومحمد ابنُ عبادة ، وحاجبُ بنُ سليمان ، وهارون بن عبد الله ، وأحمدُ بنُ جعفر =

= الوكيعى ، والحسين بنُ حريث ، وهنَّادُ بنُ السَّرِىِّ ، والحسنُ بنُ علىّ ابن عفان ، وعبدُ بن حميدٍ ، وموسىٰ بن عبد الرحمـٰن الكندى » .

قال الحاكمُ :

« هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ، فقد احتجا جميعاً بجميع رواته ، ولم يُخرجاه ، وأظنُّهما - والله أعلمُ - لم يخرجاهُ لخلافٍ فيه على أبى أسامة على الوليد بنِ كثير » . اهـ .

وصحَّحُه الشافعى وأحمد وأبو عبيد وابنُ خزيمة ، وابنُ حبان ، والطحاوىُّ ، والدارقطنىُّ ، وابن دقيق العيـد[1] - كما فى « طبقـات الشافعية » (٢٤٥/٩) - لابن السبكىّ ، والعلائىُّ فى جزءٍ مفردٍ لهُ ، والحافظ ابن حجر والشوكانى ، وشمس الحق آبادى ، والمباركفورى ، وأحمد شاكر ، والألبانى فى آخرين وجوّدهُ ابنُ معين - كما يأتى -

وقال ابن حزم فى « المحلى » (١٥١/١) :

« صحيحٌ ثابتٌ ، لا مغمز فيه » .

وقال الجوزقانى :

« هذا حديثٌ حسنٌ » .

وحسَّنهُ النووىُّ فى « المجموع » (١١٢/١) ، وابنُ تيمية فى « الفتاوى » (٤١/٢١) وقال : « وأمَّا حديثُ القلتين فأكثرُ أهل العلم بالحديث على أنه حديثٌ حسنٌ يُحتجُّ به .

وقال ابنُ مندة :

« على شرط مسلم » ! .

=

(١) وذكر الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (١٠٥/١) عنه أنه ضعّفه فى « الإمام » فلعله رجع إلى التصحيح ، وابنُ السبكى يذكر أشهر آراء صاحب الترجمة . والله أعلم .

....

= كذا ، والصواب أنه على شرط الشيخين جميعاً كما قال الحاكمُ .

* **قُلْتُ** : وقولهم هذا هو الصوابُ ، لا ريب فى ذلك ، ولكن خالف بعض الأئمة ، فضعَّفوا هذا الحديث .

قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٣٥/١) :

وأمَّا ما ذهب إليه الشافعيُّ[1] من حديث القُلَّتين ، فمذهبٌ ضعيفٌ من جهة النظر ، غيرُ ثابتٍ من جهة الأثر ، لأنه حديثٌ تكلَّم فيه جماعةٌ من أهل العلم بالنقل » . اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد صنَّف أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسيُّ - رحمه الله - جزءاً ردَّ فيه ما ذكره ابنُ عبد البر[2] وغيرُهُ ، ولم أرهُ .

ويمكن إجمال ما ذكروه من الطعن فيما يلى :

١ - أنَّ الحديث مضطربُ السَّند .

وذلك أن مداره على الوليد بن كثير ، فقيل عنه ، عن محمد بن جعفر ابن الزبير ، وقيل : عنه ، عن محمد بن عباد بن جعفر . وتارة يروى عن =

---

(١) وقال أبو بكر بنُ العربىّ فى « أحكام القرآن » (١٤٢٥/٣) :

« ألا ترى أن الشافعىّ تعلق بحديث القلتين ، وجعله تقديراً ، وخفى عليه أن الحديث ليس بصحيح » اهـ .

وقال أيضاً فى « عارضة الأحوذى » (٨٤/١) :

« وحديث القلتين مداره على مطعون عليه أو مضطرب فى الرواية » .

وكذا قال أبو محمد على بن زكريا المنبجى فى « اللباب فى الجمع بين السنة والكتاب » (٩٠/١ - ٩١) ، وليس فيه شيءٌ من التحرير ، وسيأتى الجوابُ مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(٢) ذكر ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فى « الفتاوى » (٤١/٢١ - ٤٢) .

....

= عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر .

قالوا : وهذا اضطرابٌ يقدح فى صحة السند ، فإن الثقات المتقنين لا يقع منهم مثلُ هذا ، فدلَّ ذلك علىٰ أن الرواة لم يحكموه.

٢ - أنَّهُ مضطربُ المتن أيضاً .

فإن فى بعض ألفاظه :

« إذا كان الماء قُلَّتين » .

وفى بعضها :

« إذا بلغ الماء قدر قُلَّتيْن أو ثلاثٍ » .

والذين زادوا هذه الَّلفظة ليسوا بدون من سكت عنها .

ومنهم من يقولُ :

« إذا بلغ الماءُ أربعين قُلَّةً » .

فهذا اضطرابٌ يوجبُ ضعف الحديث .

٣ - أنَّهُ مُعَلٌّ بالوقف .

فأوقفه مجاهدٌ على ابن عمر . واختلف فيه عليه .

وقد اختلف فيه على عبيد الله أيضاً ، رفعاً ووقفاً . ورجح شيخا الإسلام أبو الحجاج المزى ، وأبو العباس ابن تيمية وقفه ، وسبقهما البيهقىُّ فى « سننه » وقفه من طريق مجاهد ، وجعله الصواب .

٤ - أنَّهُ شاذٌّ .

قالوا :

« أمَّا الشذوذ ، فإن هذا حديثٌ فاصل بين الحلال والحرام ، والطاهر والنجس ، وهو فى المياه كالأوسق فى الزكاة ، والنُّصب فى الزكاة ، فكيف =

= لا يكون مشهوراً شائعاً بين الصحابة ينقله خلَفٌ عن سلفٍ ، وحاجة الأمة إليه أعظم من حاجتهم إلى نصاب الزكاة ؟! فإن أكثر الناس لا تجب عليهم زكاة ، والوضوء بالماء الطاهر فرضٌ على كل مسلم ، فيكون الواجبُ نقل هذا الحديث كنقل نجاسة البول ووجوب غَسْله ، ونقل عدد الركعات ، ونظائر ذلك . ومن المعلوم أنَّ هذا لم يروه غير ابن عمر ، ولا عن ابن عمر غير عبيد الله وعبد الله ، فأين نافعٌ ، وسالمٌ ، وأيوبُ ، وسعيدُ بن جبير ؟ وأين أهلُ المدينة وعلماؤهم عن هذه السُّنَّة التي مخرجُها من عندهم ، وهم إليها أحوجُ الخلْق لعزة الماء عندهم ؟!! .... فأيُّ شذوذٍ أبلغُ من هذا؟ » .

* **قُلْتُ** : والجوابُ عمَّا ذكروه من وجوهٍ :

* **الأَوَّلُ** : أنَّ ما وقع فى سنده من الاختلاف فغيرُ قادحٍ فى صحَّته ، كما يأتى .

وقد رواهُ من تقدَّم ذكرُهم ، عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبد الله -- المكبر -- ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

وقد اختلف على محمد بن جعفر فيه .

فرواه جمعٌ عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عنه ، عن عبيد الله -- المصغَّر -- ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

فصار شيخُ محمد بن جعفر هو « عبيدُ الله » المصغر ، لا « عبد الله » المكبَّر .

أخرجه المصنِّف ، ويأتى برقم (٣٢٨) ، والدارمىُّ (١٥٢/١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٩٢) ، وابنُ حبَّان (١١٨) ، والطحاوىُّ فى =

....

= « شرح المعانى » (١/١٥) ، وفى « المشكل » (٣/٢٦٦) .

وقد رواه عن أبى أسامة - هكذا - جمْعٌ ، منهم :

« يحيى بن حسَّان ، ومحمد بن عبد الله بن المبارك المخرميُّ ، وموسىٰ بن عبد الرحمن المسروق ، وابنُ أبى شيبة ، وأبو الأزهر حوثرة بن محمد البصريُّ » .

وقد توبع الوليدُ بْنُ كثيرٍ ، عن محمد بن جعفر ، عن عبيد الله - المصغر - عن أبيه .

فتابعه : محمد بنُ إسحـٰق ، حدَّثنى محمَّدُ بْنُ جعفرٍ به .

أخرجه أبو داود (٦٤) ، والترمذيُّ (٦٧) ، وابنُ ماجة (٥١٧) ، والدارميُّ (١/١٥٢) ، وأحمد (٢/٢٧) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٤٤) ، وابن جرير فى « التهذيب » (١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٥ مسند ابن عباسٍ) وأبو يعلى (ج٩/ رقم ٥٥٩٠) ، والطحاويُّ فى « الشرح » (١/١٥) ، وفى « المشكل » (٣/٢٦٦) ، والدارقطنيُّ (١/١٩ ، ٢١) ، والحاكمُ (١/١٣٣) ، والبيهقيُّ (١/٢٦١) والضياء فى « المختارة » (ج٧١/ ق٥٠٥/١) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٢/٥٨) وابنُ الجوزى فى « التحقيق » (١/٩/٦) .

وهذا سندٌ حسنٌ ، وصرَّح ابنُ إسحـٰق بالتحديث عند ابن جريرٍ ، والدَّارقطنىِّ .

وقد رواه عن ابن إسحٰق جماعة منهم :

« يزيد بنُ هارون ، وعبدة بن سليمان ، ويزيد بن زريع ، وابنُ المبارك ، وسعيد بن زيد - أخو حماد بن زيد - ، وعبد الرحيم بنُ سليمان الكندى ، وأبو معاوية الضرير ، وحمادُ بنُ سلمة ، وعبد الله بنُ نمير ، وإبراهيم بنْ =

....

= سعدٍ ، وعباد بنُ عباد المُهلبى ، وسلمة بنُ الفضل ، وجرير بن عبد الحميد ، وسفيان الثورى ، وأحمد بن خالد الوهبى ، وزهيرُ بن حربٍ وزائدة بنُ قدامة » .

واختلف عن ابن إسحٰق فيه على ألوانٍ :

أ ــ **فيرويه المغيرةُ بنُ سقلاب** ، عنه ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً .

أخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٦/٢٣٥٨) .

وهذا منكرٌ ، والمغيرةُ ضعّفه الدارقطنيُّ ، وقال ابنُ عدىّ : « عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وقال الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢/٢٨) .

« هو وهمٌ ، والصواب : عن ابن إسحٰق ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه » . اهـ .

ب ــ ويرويه عبد الوهاب بن عطاء ، عنه ، عن الزهرىّ ، عن سالمٍ ، عن أبيه مرفوعاً .

أخرجه ابنُ حبان فى «الثقات» (٨/٤٧٦-٤٧٧) عن عليّ بن الحسن بن بيان، والدارقطنيُّ (١/٢١) عن عليّ بن سلمة كلاهما عن عبد الوهاب به. وخالفهما يحيى بن أبى طالب ، فرواه عن عبد الوهاب ، عن ابن إسحٰق ، أنّه بلغه أن النبىَّ ﷺ قال .. ولم يذكر إسناده .

ذكره الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج ٢ / ق ٢/٤٨ - ١/٤٩) .

قال ابنُ حبان :

«هذا خطأ فاحشٌ ، إنما هو محمد بنُ إسحٰق ، عن جعفر بن الزبير عن =

....

= عبيد الله بن عمر ، عن أبيه . وقال عثمان – يعنى : ابن حرزاذ – : لم يُحدِّث عبد الوهاب هكذا إلاَّ بالرقة » اهـ .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ٢ / ق ٢/٢٨) :

« وقيل : عن عبد الوهاب بن عطاء ، عن ابن إسحٰق ، عن الزهرىّ ، عن سالمٍ ، عن أبيه ، وهو وهمٌ أيضاً » . اهـ .

وقد خولف عبد الوهاب فيه ، وهو :

* **اللَّوْنُ الثالث** : فخالفه إسماعيلُ بنُ عيَّاش ، فرواه عن ابن إسحٰق ، عن الزهرىّ ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبى هريرة مرفوعاً .

فجعل شيخ الزهرىِّ هو : « عبيد الله » بدل « سالمٍ » ، ونقل الحديث من « مسند ابن عمر » إلى « مسند أبى هريرة » .

أخرجه الدارقطنىُّ (٢١/١) من طريق محمد بن وهبٍ ، عن إسماعيل ، وقال :

« كذا رواهُ محمد بنُ وهبٍ ، عن إسماعيل بن عيَّاش بهذا الإسناد . والمحفوظ : عن ابن عيَّاش ، عن محمد بن إسحٰق ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه » .

* **قُلْتُ** : والعُهدةُ – عندى – على إسماعيل بن عياش ، لأن ابْنَ عيَّاش إذا روى عن أهل الحجاز جاء بالمناكير ، وشيخه فى الحديث ابنُ إسحٰق ، وهو مدنىٌّ ، فالاضطرابُ من هنا .

والذى يترجحُ من هذا الاختلاف الوجه الذى اتفق عليه الحفاظ وهو ابنُ إسحٰق ، عن محمد بن جعفر ، عن عبيد الله ، عن أبيه . =

* * *

....

= وتوبع محمد بن جعفر أيضاً .

فتابعه عاصمُ بنُ المنذر ، قال : دخلتُ مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بستاناً فيه مقراةُ ماءٍ ، فيه جلدُ بعيرٍ ميِّتٍ ، فتوضَّأ منه ، فقُلتُ له : أتتوضأُ منه ، وفيه جلدُ بعيرٍ ميت ؟! فحدَّثني عن أبيه ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم ، قال : « **إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث** » .

أخرجه أبو داود (٦٥) وابن الجارود (٤٦) والطيالسيّ (١٩٥٤)[1] ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج١ / رقم ١٨٩) ، والطحاويُّ في « الشرح » (١٦/١) ، والدارقطنيُّ (٢٢/١) ، والبيهقيُّ (٢٦٢/١) والضياء في « المختارة » (ج ٧١ / ق ٢/٥٠٤) جميعاً من طريق حماد بن سلمة ، ثنا عاصمُ بنُ المنذر به .

وروى لفظ الحديث هكذا عن حمادٍ جماعةٌ ، منهم :

« موسى بن إسماعيل ، وعفان بن مسلم ، والطيالسيُّ ، ويزيد بنُ هارون ، وعبيد الله بن محمد العيشي ، والعلاء بنُ عبد الجبار ، ويعقوب بن إسحٰق الحضرميُّ ، وبشر بنُ السريّ » .

وخالفهم آخرون ، فرووه عن حماد بن سلمة بسنده سواء ، بلفظ : « إذا بلغ الماء قُلَّتين أو ثلاثاً لم يحمل الخبث » .

هكذا على الشك .

من هؤلاء :

« وكيع بن الجراح ، وأبو سلمة التبوذكيّ[2] ، ويزيد بن هارون ، =

---

(١) وعنده : « عن عاصم بن المنذر قال : كنا مع ابني لابن عمر ... » وهذا المبهم هو : عبيد الله بن عبد الله بن عمر .

(٢) هو موسى بن إسماعيل .

....

= وعفان بن مسلم ، وإبراهيم بن الحجاج ، وهُدْبة بنُ خالدٍ ، وكامل بن طلحة ، وزيد بن الحباب ، وعبيد الله بن محمد **العيشى** » .

أخرجه ابن ماجة (٥١٨) ، وأبو الحسن بن سلمة فى « زوائده عليه » ، وأحمد (٢/٢٣ ، ١٠٧) ، وعبدُ بن حميد فى « المنتخب » (٨١٨) ، وأبو عبيد القاسم بن سلاَّم فى « كتاب الطهور » (ق ١/١٩) ، وابنُ جرير فى « التهذيب » (١١١٢ ، ١١١٣ - مسند ابن عباس) ، والدارقطنىُّ (١/٢٢) ، والحاكمُ (١/١٣٤)، والبيهقىُّ (١/٢٦٢) ، وابنُ الجوزى فى « التحقيق » (١/١١/٨ ، ٩) .

* **قُلْتُ** : وهذا الاختلاف - عندى - من حماد بن سلمة ، فإنَّهُ وإن كان ثقةً ، إلاَّ أنه تغيَّر فى آخر عمره - رحمه الله - ، وإنما جعلنا الاختلاف منه دون غيره ، لأنَّ الذين رووا عنه الوجهين جماعةٌ ، وفيهم حُفَّاظٌ أثبات ، منهم يزيد بن هارون ، وعفان بنُ مسلم ، وعبيد الله بن محمد العيشى ، وأبو سلمة التبوذكى ، فإنهم رووه باللَّفظين معاً عن حمادٍ ، فدلَّ أن الاختلاف منه دون غيره . والله أعلمُ .

هذا :

وقد خولف حمَّادُ بْنُ سلمة .

خالفه حمَّادُ بْنُ زيدٍ ، فرواه عن عاصمٍ بن المنذر .

عن أبى بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه موقوفاً غير مرفوع.

ذكره الدارقطنىُّ فى « سننه » .

فخالفه فى موضعين :

الأول : فى وقفه .

الثانى : فى شيخ عاصم بن المنذر . =

....

= وأشار إلى الموضع الأول من الاختلاف أبو داود فى « سننه » فقال : « حماد بن زيد وقفه عن عاصم » .

فظاهر صنيع أبى داود أنَّ حماد بن زيد رواه بنفس رواية حماد بن سلمة لكن خالفه فى رفعه وحماد بن سلمة إنما يرويه عن أبى داود عن عاصم بن المنذر ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر لا عنْ أبى بكر بن عبيد الله . فاللهُ أعلمُ بمراده من ذلك .

وكذلك رواه إسماعيلُ بْنُ عُليَّة ، عن عاصمٍ ، عن رجُلٍ لم يُسمِّهِ ، عن ابن عمر موقوفاً .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (١/١٤٤) ، وابنُ جرير فى « التهذيب » (١١٠٤ – مسند ابن عباس) .

قال عباسُ بنُ محمد الدُّوْرى – كما فى « تاريخ ابن معين » (٤/٢٤٠) – :

« سمعتُ يحيى وسئل عن حديث حماد بن سلمة ، عن عاصم بن المنذر ، عن أبى بكر[1] عبيد الله بن عبد الله بن عمر ... فقال : هذا خَيِّرُ الإسناد – أو قال يحيى : هذا جيدُ الإسناد – . قيل له : فإن ابن عُليَّة لم يَرْفَعْهُ . قال يحيى : وإنْ لم يحفظه ابنُ عُليَّة ، فالحديثُ جَيِّدُ الإسناد ، وهو أحسنُ

(١) وقع فى « التاريخ » : « عن أبى بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر » كذا ! ولعل لفظة « ابن » زائدة ، وصوابه « عن أبى بكر عبيد الله » لأن « أبا بكر » كنيةُ عبيد الله ، والذى جعلنى أميلُ إلى ذلك أن حماد بن سلمة إنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن المنذر ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، أمَّا حماد بن زيد فهو الذى يرويه عن عاصم بن المنذر ، عن أبى بكر بن عبيد الله . فإن ثبت أنَّ النصَّ صحيحٌ ، فيكون اختلافاً آخر على حماد بن سلمة . والله أعلمُ .

= من حديث الوليد بن كثير[1] » اهـ .

* قُلْتُ : وهذا الترجيحُ من يحيى صحيحٌ ، لأنَّ من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ ، وعندى أنَّهُ لا اختلاف بين الروايتين فى الرَّفع والوقف ، ومما يدلُّ على ذلك أن حمَّادَ بْنَ سلمة قد رواه موقوفاً أيضاً .

أخرجه الطحاوىُّ فى « الشرح » (١٦/١) قال : حدثنا ربيعُ المؤذِّنُ ، ثنا يحيى بن حسَّان ، ثنا حماد بنُ سلمة به موقوفاً على ابن عمر .

وهذا سندٌ صحيحٌ .

وربيعٌ هذا ، هو ابن سليمان المرادىُّ تلميذُ الشافعىِّ وراوية كتبه ، وهو ثقةٌ مأمونٌ ، ويحيى بن حسان ثقةٌ متفق عليه .

* قُلْتُ : فيظهر من هذا التحقيق أن محمد بن جعفر بن الزبير، يرويه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر - المصغر - ، عن أبيه .

وقد اختُلف على الوليد بن كثير فيه .

فرواه أبو أسامة ، عنه ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله - المُكبَّر - ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

فصار شيخُ الوليد بن كثير هو : « محمد بن عباد بن جعفر » لا « محمد ابن جعفر بن الزبير » .

أخرجه أبو داود (٦٣) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٤٤) ، وابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج ١ / رقم ٩٦) ، وابنُ حبان (١١٧) ، وابنُ الأعرابىّ فى « معجمه » (ج ١ / ق ٢/٧) ، وابن جرير فى « التهذيب » (١١٠٨) ، والدارقطنىُّ (١٥/١ ، ١٦) ، والحاكم (١٣٣/١) ، والبيهقىُّ (٢٦٠/١ ، ٢٦١) .

---

(١) وهو يقصد حديث الوليد بن كثير فى بئر بضاعة كما صرح عباس الدورى عقب كلام ابن معين وكذا الحاكم على ما نقله العلائىُّ فى « جزئه » (ق ٢/٨) .

= وقد رواه عن أبى أسامة - هكذا - جماعةٌ من أصحابه ، منهم :
« أبو بكر وعثمان ابنا أبى شيبة ، والحسنُ بنُ عليّ بن عفان ، ومحمد بن عثمان الوراق ، وحجاجُ بنُ حمزة ، ومحمد بن سعيد القطان ، والحميديُّ ، وأحمد بنُ زكريا بن سفيان الواسطيُّ ، ومحمد بن حسَّان الأزرق ، ويعيشُ ابنُ الجهم ، وأبو مسعود أحمدُ بنُ الفرات ، ومحمد بن الفضيل البلخيُّ ، ومحمد بن عثمان بن كرامة ، وأحمدُ بْنُ عبد الحميد الحارثيُّ ، وسفيان بنُ وكيع ، والحسين بنُ عليّ بن الأسود ، وعليُّ بنُ شعيب ، وعليُّ بنُ محمد بن أبى الخصيب » .
وتابعهمُ الشافعيُّ ، قال : أخبرنا الثقةُ ، عن الوليد بن كثير ، بسنده سواء .
أخرجه فى « مسنده » (ج ١ / رقم ٣٦) وفى « الأم » (٤/١) ومن طريقه الحاكمُ فى « المستدرك » (١٣٣/١) وقال :
« الثقةُ : هو أبو أسامة بلا شكٍّ فيه » .
وقد نظر أهل العلم فى هذا الاختلاف ، فمنهم من رجَّحَ ، ومنهم من جمع .
فممَّنْ رجَّح ، أبو داود السجستانيُّ - صاحبُ السُّنن .
فقال فيها : « وقال عثمانُ والحسنُ بنُ عليّ : « عن محمد بن عباد بن جعفر ، وهو الصوابُ » .
وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج ١ / رقم ٩٦) :
« قُلْتُ لأبى : إن حجاج بْنَ حمزة حدَّثنا عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، فقال : عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر مرفوعاً . فقال أبى : محمد بن عباد بن جعفر ثقةٌ ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقةٌ، والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبهُ» اهـ.
وقال ابنُ مندة - كما فى « نصب الراية » (١٠٦/١) - :
« اختُلف على أبى أسامة ، فرُوى عنه عن الوليد بن كثير ، عن محمد =

....

ابن عباد بن جعفر ، وقال مرةً : عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وهو الصوابُ » اهـ .

* قُلْتُ : فرجَّح أبو حاتم والخطابى ويأتى ردُّ العلائىّ عليه ، وابنُ مندة رواية : « محمد بن جعفر بن الزبير » ، ورجح أبو داود رواية : « محمد بن عباد بن جعفر » ، وليس يصار إلى الترجيح إلاَّ مع عدم إمكان الجمع ، والجمعُ ممكنٌ ، بل هو الراجح يقيناً .

فقد رواه شعيب بن أيوب ، عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر ومحمد بن عباد ، عن عبد الله - المكبر - ابن عبد الله بن عمر ، عن أبيه .

أخرجه الدَّارقطنىُّ (١/١٨) ، والحاكمُ (١/١٣٣) ، والبيهقىُّ (١/٢٦٠ - ٢٦١) قال الدَّارقطنىُّ :

« فلما اختُلف على أبى أسامة فى إسناده ، أحببنا أن نعلم مَنْ أتى بالصواب ، فنظرنا فى ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ثمَّ أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر ، فصح(١) القولان جميعاً ، عن أبى أسامة ، وصحَّ أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وعن =

---

(١) علَّق أبو بكر بن العربى رحمه الله على كلام الدارقطنىّ فقال فى « أحكام القرآن » (١٤٢٠/٣) : « وقد رام الدارقطنىُّ على إمامته أن يصحح حديث القلتين فلم يستطع ، واغتصَّ بجُريعة الذقن فيها ، فلا تعويل عليه » . اهـ .

* قُلْتُ : فإن لم يكن التعويل على الدارقطنىّ وأمثاله فعلى من يكون ؟ .

وكلام الدارقطنىّ رحمه الله جارٍ على الأصول ، وهو دالٌّ على تبحره وتسنمه ذروة هذا الفن ، وأبو بكر بن العربىّ مع جلالته ، لا يجرى فى مضمار الدارقطنىّ وأمثاله ، فرحمهما الله وغفر لهما .

= محمد بن عباد بن جعفر جميعاً ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، فكان أبو أسامة مرة يُحدث به عن الوليد عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ومرة يُحدث به عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن عباد بن جعفرٍ ، والله أعلم ». اهـ.

وقال الحاكمُ :

« هذا خلاف لا يوهنُ هذا الحديث ، فقد احتجَّ الشيخان جميعاً بالوليد ابن كثير ، ومحمد بن عباد بن جعفر (.....)[1] وإنما قرنه أبو أسامة إلى محمد بن جعفر ثمَّ حدَّث به مرةً عن هذا ، ومرةً عن ذاك .. ثمَّ قال بعد رواية شعيب بن أيوب :

---

(١) هنا سقطٌ من « المستدرك المطبوع » ثمَّ وجدتُه والحمد لله .

ففى « ذيل الميزان » (٦٤٧) للحافظ العراق فى ترجمة محمد بن عباد بن جعفر ، قال : « تكلَّم فيه الحاكم فى « المستدرك » عقب حديث القلتين ، فقال : احتج الشيخان جميعاً بالوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن الزبير ، قال : فأمَّا محمد بن عباد بن جعفر فغيرُ مُحتجّ به ، وإنما قرنه أبو أسامة إلى محمد بن جعفر ، ثُمَّ حدَّث به مرة عن هذا ، ومرةً عن ذاك . وقد تعقبه البيهقىُّ فى « الخلافيات » فقال : « قولُ شيخنا رحمه الله فى محمد ابن عباد بن جعفر أنه غير محتجٍ به سهوٌ منه ، فقد أخرج البخارىُّ ومسلم حديثه فى غير القلتين فى الصحيح ، فاحتجا به » . اهـ .

قال الحافظ العراق :

« قلتُ : إن أراد الحاكمُ أنه غيرُ محتج به فى « الصحيحين » فهو وَهَمٌ فقد احتجا به فى حديثه عن جابرٍ فى النهى عن صوم يوم الجمعة ، واحتج به البخارىُّ فى حديثه عن ابن عباسٍ فى نزول قوله تعالى : ﴿ **ألا إنهم يثنون صدورهم** ﴾ ، واحتج به مسلمٌ فى حديث له عن ابن عمر وحديثٍ له عن أبى هريرة وغير ذلك وإن أراد أنه غير محتجٍ به مطلقاً فليس كذلك ، فقد وثقه ابنُ معين وأبو زرعة ، وأبو حاتمٍ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان ، وروى عنه الأئمةُ : الزهرىُّ وابنُ جريج والأوزاعىُّ ، ولم أر لغير الحاكم فيه جرحاً ، وعلى تقدير أن يكون الحاكمُ أراد أنه غير محتجٍ به فى « الصحيحين » فلا ينبغى أن يكون تضعيفاً لأنَّ جماعةً من الثقات لم يحتج بهم الشيخان ، ولم يُتكلم فيهم بجرحٍ . والله أعلم » . اهـ .

....

= « قد صحَّ وثبت بهذه الرواية صحةُ الحديث ، وظهر أن أبا أسامة ساق الحديث عن الوليد بن كثير عنهما جميعاً ، فإن شعيب بن أيوب ثقةٌ مأمونٌ وكذلك الطريق إليه » .

ونقل البيهقيُّ فى « المعرفة » عن الحاكم قوله :

« الحديثُ محفوظٌ عنهما جميعاً أعنى : عبيد الله وعبد الله ، كلاهما رواه عن أبيه » وقال : وذهب إليه كثيرٌ من أهل الرواية .

وقال الحافظُ العلائيُّ فى « جزءٍ له فى تصحيح هذا الحديث » (ق٢-٣) ، بعد أن ساق بعض الطرق :

« فقد ثبت بهذه الطرق عنهم روايةُ الحديث عن أبى أسامة على الوجهين جميعاً ، وذلك يُفيد كونه عند أبى أسامة عنهما جميعاً وإلاَّ لما اختلف الرجلُ الواحدُ فى ذلك ، خصوصاً ابنا أبى شيبة فى حفظهما وإتقانهما .

وقد حكى الترمذيُّ فى « كتاب العلل » له أنه سأل الإمام أبا عبد الله البخاريَّ رحمه الله عن حديث : « **أفطر الحاجم والمحجوم** »[1] وما فيه من الاضطراب ، فإن جماعة رووه عن أبى قلابة ، عن أبى أسماء ، عن ثوبان ورواه آخرون عن أبى قلابة عن أبى الأشعث ، عن شداد بن أوس . فقال البخاريُّ : كلاهما عندى صحيحٌ لأن يحيى بن أبى كثير رواه عن أبى قلابة على الوجهين فروى الحديثين جميعاً .

قال الترمذيُّ : وهكذا ذكروا عن علىّ بن المدينى ، يعنى أنه صحح الحديثين جميعاً لكون يحيى بن أبى كثير رواهما عن أبى قلابة . نعلم بهذا أن =

(١) حديثٌ صحيحٌ ، وقد خرجته تخريجاً وافياً فى « جنة المرتاب بنقد المغنى عن الحفظ والكتاب » (ص ٣٧٣ - ٣٩٨) . ولى فيه جزءٌ مفردٌ ، لعلَّهُ ينشر قريباً إنْ شاء الله تعالى .

....

= الراوى الواحد إذا كان ضابطاً متقناً وروى الحديثين على الوجهين المختلف فيهما أنَّ كلا منهما صحيحٌ . ثُمَّ نقولُ قد روى شعَيبُ بن أيوب الصريفينى هذا الحديث عن أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، ومحمد بن جعفر بن الزبير جميعاً كلاهما عن عبد الله بن عبد الله بن عمر . أخرجه كذلك الحاكم فى « مستدركه » وقال : شعَيبٌ ثقةٌ مأمونٌ ، وكذلك رواه الدارقطنىُّ ووثق شُعَيباً أيضاً ، فثبت بذلك أن الحديث عند أبى أسامة عنهما جميعاً ، وإنما كان يرويه تارة عن أحدهما ، وتارةً يجمع بينهما . ولا يُعترضُ على هذا بما رُوى عن أبى داود أنَّه قال : « إنى لأخاف الله فى الرواية عن شعيب بن أيوب » لأنه قد روى عنه فى « سننه » ، ولو كان كذلك لم يرو عنه ولم يضعِّفْهُ وكلامه هذا محتمل[1] ، وقد ذكره ابنُ حبان فى « كتاب الثقات » ومثلُ هذا فى الحديث كثيرٌ .. =

(١) قُلْتُ : وقول العلائى : ولو كان كذلك لم يرو عنه ، فيه نظر ، لأن أبا داود تكلم فى رواةٍ كثيرين وأخرج لهم فى « سننه » ، وربما يكون قول أبى داود إنما كان لأن شعيب بن أيوب ولى القضاء ، ولأن القاضى لابد أن يتلبس بشىءٍ من المظالم فكان بعض العلماء يتورع فيترك الرواية عنه . وقد ذكر ابن أبى خيثمة فى تاريخه قال : خرجنا إلى مكة فقلت لأبى : عمن أكتب ؟ فقال : لا تكتب عن أبى مصعب واكتب عمَّن شئت ، هذا مع أن أبا مصعب وهو أحمد بن أبى بكر راوى الموطأ من الثقات الفحول ، ولم يدر الذهبىُّ وجهاً سائغاً لهذه القولة ، بينما قال الحافظ فى « التهذيب » (١/٢٠) : « يحتمل أن يكون مراد أبى خيثمة دخولُه فى القضاء أو إكثاره من الفتوى » . ومثله ما ورد فى ترجمة أحمد بن إسحق بن زيد أنَّ أبا بكر المروذى قال : قيل لأحمد : كتبت عنه ؟ قال : لا ، تركتُه على عمدٍ . قيل له : أيش أنكرت عليه ؟ قال : كان عندى إنْ شاء الله صدوقاً ، ولكنى تركتهُ من أجلِ ابن أكثم ، دخل له فى شىءٍ . والأمثلةُ على ذلك كثيرة . فلو صحَّ أن أبا داود تكلَّم فى شعيب بن أيوب لذلك ، فهو غير قادحٍ بلا ريبٍ ، وليس فى العبارة ما يقتضى جرحاً ، وهى مجملة غير مفسرة ، فالعمل على التعديل المحقق . والله الموفق .

....

= فمثل ذلك حديثُ أبى هريرة : « مثل المهجر إلى الجمعة كالمهدى بدنة .. الحديث » رواه سفيان بن عيينة وغيرهُ عن الزهرىّ ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة ورواه (....)[1] وغيرُهما عن الزهرىّ ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبى هريرة . ورواه معمر بن راشد ويونس بنُ يزيد وغيرهُما عن الزهرىّ ، عن أبى عبد الله الأغر ، عن أبى هريرة . وقال شعَيبُ ابنُ أبى حمزة وغيرهُ : عن الزهرىّ ، عن أبى سلمة وعن الأغرّ كلاهما عن أبى هريرة ، ورواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرىّ ، عن الثلاثة جميعاً : سعيد بن المسيب ، وأبى سلمة بن عبد الرحمن ، وأبى عبد الله الأغر ، فيثبتُ بذلك صحة كل الأقوال ، وأنَّ الزهرىَّ كان سمعه من الثلاثة ، فتارة يجمع بينهم ، وتارة يرويه عن اثنين ، وأخرى عن واحدٍ فقط ، والكل صحيحٌ ، وكذلك حديثُ القلتين . وقد ظنَّ الإمام أبو سليمان الخطابى أنَّ إحدى الروايتين غلطٌ ، وجعل الصحيح من حديث أبى أسامة كونه عنده عن محمد بن جعفر بن الزبير لما رأى محمد بن إسحٰق بن يسار قد رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وأنَّ من قال فيه : « محمد بن عباد بن جعفر » فقد غلط ، وليس الأمر كذلك لما قد تبين من كونه عند أبى أسامة عنهما جميعاً ، وأيضاً قد تقدَّم أنَّ كُلا من الروايتين ، رواهما عدد كثير من الأثبات المتقنين عن أبى أسامة ، والغلطُ عليهم بعيدٌ ، بل لو انفرد واحدٌ بروايته كذلك دون سائر الرواة أمكن أنْ يقال : إنَّهُ وهم فيه . ومثالُ ذلك ما روى عبيد الله بن محمد بن عائشة هذا الحديث عن أبى أسامة عن محمد بن إسحٰق عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ولم يتابعه على قوله : « محمد بن إسحٰق » أحدٌ ، إنما سائر الرواة عن أبى أسامة قالوا فيه : عن الوليد بن كثير فالذى =

---

(١) غير واضح بالأصل .

. . . .

= يظهرُ - واللهُ أعلمُ - أنَّ هذه الرواية غلط ، وإنْ كان ابنُ عائشة ثقة . وكونه عند أبي أسامة عن الوليد وابن إسحٰق معاً مُمْكناً نردها برواية بضعة وعشرين نفساً من الثقات عن أبي أسامة بخلاف ذلك ، واللهُ أعلمُ » اهـ .

* قُلْتُ : وهو تحقيقٌ نفيسٌ غالٍ ، جزاه الله خيراً .

وقال الحافظُ في « التلخيص » (٢٨/١) :

« إنَّ هذا ليس اضطراباً قادحاً ، فإنه على تقدير أن يكون الجميعُ محفوظاً ، انتقالٌ من ثقةٍ إلى ثقةٍ ، وعند التحقيق ، الصوابُ أنه عن الوليد ابن كثير ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر - المكبر - ، وعن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر - المصغر - ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم » اهـ .

فتعقَّبهُ الشيخ أبو الأشبال في « شرح الترمذي » (٩٩/١) بقوله :

« وما قاله من التحقيق غيرُ جيِّدٍ ، والذي يظهر من تتبُّع الروايات أنَّ الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن عباد بن جعفر، وأنهما كلاهما روايا‌ه عن عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر» . اهـ

* قُلْت : وما قاله أبو الأشبال حقٌّ ، يظهر ذلك مما تقدَّم من التحقيق . رحمه الله ورضي عنه .

لكن قوله : إنهما روياه عن عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر ، إنْ أراد أنَّ محمد بن عباد بن جعفر رواه عن عبيد الله بن عمر وهو ظاهرُ عبارته فقد وهم ، إنما يرويه محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله - المُكبَّر - وحده كما حققتهُ ، أمَّا محمد بن جعفر بن الزبير فيرويه عنهما جميعاً . واللهُ الموفقُ .

فهذا هو الجواب عن دعوى أنه مضطرب السند .

....

= * **الوجه الثانى** : أنَّ ما وقع فى متنه من الاختلاف لا يضرُّ ، وبالترجيح يزول الاضطراب .

فرواية : « **إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً** » هكذا على الشكِّ فقد حققنا أنه من حماد بن سلمة ، وأنه كان قد تغيرَّ فى آخر عمره ، ولا ريب عندنا أن الحديث بلفظ « القلتين » أقوى للمتابعات السابقة وقال البيهقىُّ (١/٢٦٢) :

« ورواية الجماعة الذين لم يَشُكُّوا أولى » .

أما لفظ : « أربعين قلَّةً » فباطلٌ .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٦/٢٠٥٨) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٣/٤٧٣) ، والدارقطنىُّ (١/٢٦) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (ج١ / رقم ٣٢٠) ، وابنُ الجوزىّ فى « الموضوعات » (٢/٧٧) وفى « التحقيق » (١/١٢/١٠) من طريق القاسم بن عبد الله العمرى ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابرٍ مرفوعاً : « **إذا بلغ الماء أربعين قُلَّةً ، فإنه لا يحملُ خَبَثاً** » .

قال ابنُ عدىّ :

« وهذا ، بهذا الإسناد ، بهذا المتن لا أعلمُ يرويه غير القاسم ، عن ابن المنكدر ، وله عن ابن المنكدر غير هذا من المناكير » .

وقال الدارقطنى : « كذا رواه القاسم العمرى عن ابن المنكدر عن جابر ، ووهم فى إسناده ، وكان ضعيفاً كثير الخطأ » .

وقال البيهقىُّ فى « السنن » (١/٢٦٢) :

« فهذا حديثٌ تفرد به القاسم العمرىُّ هكذا ، وقد غلط فيه وكان ضعيفاً فى الحديث ، جرحه أحمد بن حنبل ، ويحيى بنُ معين ، والبخارىُّ وغيرُهم من الحفاظ . وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ قال : سمعتُ أبا علىٍّ الحافظ يقول : حديث محمد بن المنكدر ، عن جابرٍ ، عن النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم =

....

= خطأ ، والصحيحُ : محمد بن المنكدر ، عن عبد الله بن عمرو قوله » .

وقال ابن الجوزيّ :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم ، والمتهَمُ بالتخليط فيه : القاسم بْنُ عبد الله العمريُّ . قال العقيليُّ : قال عبد الله بن أحمد : سألتُ أبي عنه فقال : أف ! أف ! ليس بشيء » .

* قُلْتُ : وتركه أبو حاتم والنسائيُّ .

وقال البخاريُّ :

« سكتوا عنه » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

بل كذَّبهُ أحمد وابنُ معين : وبه أعله ابن عبد الهادى فى « التنقيح » (ق٤/٢).

وقد خالفه سفيان الثوريُّ ، فرواه عن ابن المنكدر ، عن عبد الله بن عمرو ، موقوفاً عليه .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٤٤/١) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/١٩) وابن جرير فى « التهذيب » (١٠٨٧ ، ١٠٨٨ – مسند ابن عباس) ، والعقيليُّ (٤٧٣/٣) ، والدارقطنيُّ (٢٧/١) ، والبيهقى (٢٦٢/١) . وتابعه روح بن القاسم ، عن ابن المنكدر .

أخرجه ابن جرير (١٠٨٩) ، والدارقطنيُّ ، والبيهقيُّ .

وكذا معمر ، عن ابن المنكدر .

أخرجه ابن جرير (١٠٩٥) ، والدارقطنيُّ ، والبيهقيُّ .

وخالفهم أيوب السختيانى ، فرواه عن ابن المنكدر ، ولم يتجاوزه .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٤٤/١) ، وابن جرير (١٠٩٠) ، والعقيليُّ (٤٧٣/٣) ، والبيهقيُّ . =

....

= وأظنُّ أنَّ هذا من أيوب - رحمه الله - ، فكثيراً ما يأخذ بالأقل ، وقد أوقف أحاديث كثيرة هيبةً وورعاً رفعها الحفاظ الأثبات . فالصواب فيه الوقفُ . والله أعلمُ . وانظر (ص ٧٦)

وله شاهدٌ عن أبى هريرة ، قال :

« إذا كان الماء أربعين غَرْباً ، لم يفْسدْهُ شيءٌ » .

أخرجه ابنُ جرير فى « التهذيب » (١٠٩١) من طريق ابن المبارك ، أخبرنا سعيد بن أبى أيوب ، قال : حدثنا بشير بن عمرو الخولانى ، عن عكرمة ، عن أبى هريرة .

ورجالُه ثقات .

وأخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/١٩) ومن طريقه الخطيبُ فى « التلخيص » (٢/٦٧٩) قال : ثنا ابنُ أبى مريم ، عن ابن لهيعة ، قال : ثنا يزيد بنُ أبى حبيب ، عن سليمان بن سنان المزنىِّ ، عن عبد الرحمٰن بن أبى هريرة ، عن أبى هريرة وتابعه بشرُ بنُ السرىِّ ، عن ابن لهيعة به .

أخرجه الدارقطنى (٢٧/١) .

وخالفهما عبد الله بن المبارك فقال : أخبرنا ابنُ لهيعة ، قال : حدثنى يزيد ابنُ أبى حبيب ، عن عمرو بن حريث ، عن أبى هريرة قال : « لا يُجنب أربعين دلواً شيءٌ » .

أخرجه ابنُ جرير (١٠٩٢) .

وتابعه عمرو بن طارق ، عن ابن لهيعة به .

أخرجه أبو عبيد (ق ٢/١٩) .

....

= * **قُلْتُ** : فهذا الاختلاف فى إسناده هو من ابن لهيعة ، ورواية ابن المبارك عنه أصلحُ ، لأنه من قدماء أصحابه .

وعمرو بن حريث لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهولُ الحال . والله أعلمُ .

وأخرجه ابنُ جرير (١٠٩٣) عن ابن المبارك أيضاً ، عن ابن لهيعة ، قال : حدثنى يزيدُ ، أنَّ ابْنَ عباسٍ ، قال : « الحوضُ لا يغتسلُ فيه الجنُبُ ، إلاَّ أن يكون أربعين غرباً » .

وأخرجه ابن جرير أيضاً (١٠٩٤) عن ابن المبارك ، أخبرنا ابنُ لهيعة عن خالد بن أبى عمران ، قال : سمعتُ محمد بن كعب القُرظى يقول : « إذا كان الماء أربعين غرباً ، فلا بأس » .

فهذا الاختلاف على ابن لهيعة فى سنده يُشعر أنه لم يضبطه ، حتى وإن كان الراوى عنه ابن المبارك .

وقد قال ابنُ حبان فى « المجروحين » (٧٥/١) :

« ورأيتُ فى القديم[1] أشياء مدلَّسةً ، وأوهاماً كثيرةً تدلُّ على قلة مبالاةٍ كانت فيه قبل احتراق كتبه » .

ولو عوَّلْنا على طريق عكرمة ، عن أبى هريرة ، لم يكنْ فيه حجّةٌ فى مخالفة الحديث المرفوع ، إذ هو رأىٌ واجتهادٌ .

ولذا قال البيهقُى (٢٦٣/١) :

« وابنُ لهيعة غيرُ محتجّ به ، وقولُ من يوافق قوله من الصحابة قولَ =

---

(١) أى فى قديم حديثه .

= رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى أن يُتَّبع ، وبالله التوفيق » . اهـ .
وقال الحافظ العلائى فى « جزء فى تصحيح حديث القلتين » (ق٩) :
« فثبت أن الحديث[1] مرفوعاً ليس بصحيحٍ ، ولا يجوز الاحتجاج به .
وأما ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، فهو ما رواهُ عبد الله بن لهيعة ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن سليمان بن سنان ، عن عبد الرحمٰن ابن أبى هريرة ، عن أبيه قال : « إذا كان الماء أربعين قُلَّةً لم يحمل خبثاً » .
وابنُ لهيعة ضعيفٌ لا تقومُ به الحجةُ . قال الدارقطنىُّ : خالفه غيرُ واحدٍ رووه عن أبى هريرة : « أربعين غرباً » ومنهم من قال : « أربعين دلواً » ، فلم يصح عن أبى هريرة قوله : « أربعين قلةً » ، ولو صحَّ ذلك لم يكن معارضاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلَّم ، وليس أبو هريرة من رواة حديث القلتين حتى يُعلَّل الحديث بقوله عند من يقول بأن مخالفة الصحابىِّ الراوى للحديث يؤثر فيه . فثبت صحةُ حديث ابن عمر فى اشتراط بلوغ الماء قلتين فى دفع النجاسة . قال الإمام أبو سليمان الخطابى : الحديث صحيحٌ احتج به الشافعىُّ ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ ، وإسحٰق بن راهويه ، وأبو عبيد ويحيى وآخرون غيرُهم . وممن صحَّحهُ الإمام أبو جعفر الطحاوىُّ الحنفىُّ و لم يعترض على سنده بشيءٍ وإنما اعترض عليه بحمل مقدار القلتين ، وأنه ليس له حد محدودٌ ، والجواب عن ذلك موضعُهُ غير هذا ، والله أعلمُ » اهـ .
* **قُلْتُ** : فحاصلُ البحث أن اللَّفْظ الثابت هو لفظُ حديث الباب ، وما دون ذلك لم يثبت فينتفى الاضطراب رأساً ، والحمد لله على التوفيق . =

---

(١) يعنى حديث : « إذا بلغ الماء أربعين قُلَّةً » .

....

= * **الوجهُ الثالثُ : أنَّهُ مُعلٌّ بالوقف .**

قالوا : « إنَّ مجاهد بن جبرٍ أوقفه على ابن عمر ، ومجاهدُ ثقةٌ ثبتٌ ، وقد رجح وقفه البيهقىُّ والمزىُّ وابن تيمية » .

فالجواب أن يقال :

روى هذا الحديث معاوية بن عمرو ، قال : نا زائدةُ بْنُ قدامة ، عن ليثٍ ، عن مجاهد ، عن ابن عمر موقوفاً : « إذا كان الماء قُلَّتين ، لم يحمل خبثاً » .

أخرجه الدارقطنىُّ (١/٢٣) ، والبيهقىُّ (١/٢٦٢) .

وخالفه محمد بن كثير المصيصى ، فرواه عن زائدة بسنده سواء إلاَّ أنه رفعه .

أخرجه الدارقطنىُّ أيضاً ، وقال :

« الموقوفُ هو الصواب » .

وقال فى « العلل » (ج٢/ ٢/٢٨) :

« والموقوف أصحُّ » .

* **قُلْتُ** : وليس معنى قوله « أصحُّ » أنه صحيحٌ ، ففى السندِ ضعْفٌ ، وليثُ بْنُ أبى سُلَيْمٍ فيه مقالٌ معروفٌ .

وقد خالفه أبو إسحٰق السبيعى ، فرواه عن مجاهدٍ ، ولم يتجاوزْهُ .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (١/١٤٤)، وأبو القاسم البَغَوىُّ فى « مسند ابن الجعد » (ج٢/ رقم ٢٢٠١) من طريق شريك النخعى ، عن أبى إسحٰق .

وشريكٌ فيه مقالٌ ، ولكن تابعه سفيانُ الثَّوْرى ، عن أبى إسحٰق به . =

....

= أخرجه ابنُ جرير فى « التهذيب » (١١٠٢) .

وقد توبع أبو إسْحٰق .

تابعه ولدُهُ يونس قال : سمعْتُ مجاهداً يقولُ : « إذا كان الماء قُلَّتين ، لم يُنجِّسْهُ شيءٌ » .

أخرجه أبو عبيد فى « الطهور » (ق ٢/١٩) ، وابنُ جرير (١١٠٣)

وخالفهم لوط ، فرواه عن أبى إسْحٰق ، عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ قال : « إذا كان الماء قلتين ، لم يحمل نجساً » .

أخرجه ابنُ جرير (١١٠١)[1] ، والدارقطنىُّ (٢٥/١) ، والبيهقى (٢٦٢/١) من طريق ابن جريج ، أخبرنى لوط به .

* **قُلْتُ** : ولوط هذا لعلَّه ابن يحيى ، فإن يكُنْهُ فهو تالف لا يوثق به ليس بثقةٍ ، تركه أبو حاتمٍ وغيرهُ .

وقال ابنُ عديٍ : « شيعىٌّ محترقٌ » .

فهذا اختلافٌ على مُجاهدٍ ، الراجح منه أنه من قوله ، والموقوف فيه ضعفٌ ، فكيف يُعارضُ حديث عبيد الله وأخيه بمثل هذا ؟!!

ثُمَّ اعلم أنَّ قول من قال : « إن البيهقىَّ رجح وقفه » فيه تدليسٌ أو غفلة ، لأنه يوهم بهذا القول أن البيهقىَّ يرجح أن الموقوف على مجاهد أرجح من حديث عبيد الله المرفوع !! =

---

(١) وقع فى « تهذيب الآثار » : « ... عن أبى إسْحٰق ، عن محمدٍ ، عن ابن عباس » و « محمد » إنما تصحَّف عن « مجاهد » يقيناً ، ولذلك لم يترجم له الأستاذ محمود شاكر ؛ وكنت أظنُّ أن يتفطَّن إليه ، والغريبُ أنه قال : « وأبو إسْحٰق لم أستطع أن أتحقق من يكون » !! وهو السبيعى بلا تردُّدٍ . والله الموفق .

....

= وليس كذلك . إنما رجح البيهقىُّ أن الحديث المرفوع من طريق مجاهد لا يصحُّ والموقوف هو الصواب كما ذكرنا ذلك قبل ، وقلنا : ليس معنى قوله : « هو الصواب » أنه صحيحٌ .

ولو سلمنا - جدلاً - أن موقوف مجاهدٍ صحيحٌ ، ولزمنا الترجيحُ لرجحنا حديث عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، لأنه أولى فى أبيه وأخصُّ به من مجاهدٍ ، فكيف وقد تابعه أخوهُ عبدُ الله ؟!!

* * *

* الوَجْهُ الرَّابِعُ : فقولهم : « إنه شاذٌّ » .

فالجوابُ : أنه ليس بشاذّ ، وقد قال الشافعىُّ رحمه الله « ليس الشاذُّ أن ينفرد الثقةُ برواية الحديث ، بل الشاذُّ أن يروى خلاف ما رواه الثقات » .

فيقال لهم : أين السبيل إلى معرفة من هو أوثق من ابن عمر ويروى حديثاً خلاف روايته ؟! ولن يجدوا إليه سبيلاً .

وأما قولُهم : « إن صحة السند لا تستلزمُ صحة المتن المروى به »[1] . =

(١) وهذا القولُ استغلهُ بعضُ الجهلة بعلم الحديث فى عصرنا أسوأ استغلال ومنهم الشيخ محمد الغزالى المصرى ، فإنه يأتى على كل حديث لا يوافق هواه وإن كان فى « الصحيحين » ، وإسنادُهُ فى غاية القوة ، ولم يتكلم عالمٌ فى الدُّنيا عليه بشىءٍ ، فيقول : هذا باطلٌ وإن كان سندُهُ صحيحاً ، لأن صحة السند لا تستلزم صحة المتن !! وجهل المشار إليه أنَّ الذى يُعلُّ الحديث بهذا النوع من الإعلال لابد أن يكون ناقداً بصيراً ، أمضى عمره فى هذا الفن بحيث اختلط بشحمه ولحمه ، فتصير له ملكةٌ فيه ، هذا مع الورع والخوف من الله ، أمَّا المذكور فقد علمنا أنه متخلفُ النظر فى هذا العلم ، فاقدٌ لأسباب الفلاح فيه ، وقد بينتُ شيئاً يسيراً من بضاعته فى العلم فى « طليعة =

= فهذا صحيحٌ ، ولكن قال العلماءُ : إذا قال عالمٌ ناقدٌ يُرجع إلى قوله إنَّ هذا السند صحيحٌ ، فهذا إعلامٌ بصحة المتن أيضاً ، وإلاَّ ففيه إهدارٌ لأهمية الإسناد ، وهذا الحديث قد حكم بصحة إسناده ومتنه جماعةٌ من أعيان العلماء تقدم ذكرهم .

وأما قولُهم : « أين نافعٌ ، وسالمٌ ، وأيوبُ ... » ففى غاية العجب ، فما من واحدٍ من هؤلاء وغيرهم إلاَّ تفرَّد عن بعض الصحابة بسُنَّةٍ لا يشاركه فيها أحد .

وقد تفرَّد الزهرىُّ بنحوٍ من ستين سُنَّةٍ ، لم يروها غيرُهُ وعملت بها الأمة ، ولم تَرُدَّها بتفَرُّده .

ولا نذهبُ بعيداً فى ضرب الأمثال ، فحديث « **إنما الأعمال بالنيات** » تفرد به عمر بنُ الخطاب رضى الله عنه ، ولم يروه عنه إلاَّ علقمةُ بنُ وقاصٍ ، ولا عن علقمة إلاَّ محمد بن إبراهيم التيمىّ ، ولا عن محمدٍ إلاَّ يحيى ابنُ سعيد الأنصارىّ . =

= سمط اللآلى » وسيأتى الكتابُ فى جزئين يفضحان بجلاء علم هذا المتسور لمنبر الاجتهاد مع عرائه عن مؤهلاته .

فله من الأقوال الفاسدة ، والآراء الكاسدة ما يستحقُّ عليه التعزير الشديد ، والحجْرَ المديد ، هذا مع سلاطةٍ فى اللسان ، وصلابةٍ فى العناد ، نسأل الله الصون من الغواية ، والسلامة فى النهاية ، وهو حسبُنا ونعم الوكيل . ويرى القارىء أننى قد قسوتُ ، فأقول : نعم ، غير أننى لم أتجن عليه ، ولكل مقامٍ مقال .

وصدق المتنبى إذ يقول (٢/١١) :

ووضع الندى فى موضع السيف بالعُلا

مُضرٌّ ، كوضع السيف فى موضع الندى .

....

= وقال الإمام أحمد : « مدار الإسلام على ثلاثة أحاديث .. » فذكره منها . وكذا قال جماعةٌ من العلماء كأبى داود وغيره .

فهل يُقال : أين سائر الصحابة حتى يتفرد عمر بهذا الحديث الجليل ، الذى يحتاج إليه فى جميع أبواب العلم ؟!

وفى « صحيح البخارى » (٩/١) قال علقمة : سمعتُ عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المنبر يخطب .. فهذا يُبين أن هذا الحديث سمعه جمع غفيرٌ فهذا أدعى لانتشاره ، فكيف تفرد به علقمة دون أولئك ؟!

أم ترى أن الجميع كان نائماً إلا علقمة فسمعه ، أم لم يكن فى المسجد أحدٌ غيرُهُ ؟! تالله إن هذا لعجبٌ عجابٌ .

ثُمَّ أين أصحابُ علقمة حتى يتفرد به محمد بن إبراهيم التيمى ، وأين أصحاب التيمى حتى يتفرد به يحيى بنُ سعيد الأنصارى ؟!

ولو طردنا هذا القول الفاسد لأدانا إلى طرح الكثير من السنن ثُمَّ إن هذا القول يؤدى إلى رد رواية الثقة العدل بدون موجبٍ لردِّها ، وسوء ظنٍ به من غير حجةٍ ناهضةٍ ، فنعوذ بالله من التحكُّمِ والاعتساف ، وقلة الإنصاف .

واعلم أن الإعلال بهذه الطريقة ، هو شنشنةٌ قديمة عهدناها من أهل الأهواء إذا أعوزتهم الحجةُ ، وضاق عطنُهم أمام خصومهم .

وقد قال ابن القيم – رحمه الله – فى « إغاثة اللَّهْفان » (٤٤١/١) عند مناقشة من طعن فى حديث ابن عباس فى المطلقة ثلاثاً :

« وقد ردَّهُ آخرون بمسلكٍ أضعف من هذا كلِّه فقالوا : هذا حديثٌ لم =

....

= يروه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاَّ ابن عباسٍ وحدهُ ، ولا عن ابن عباسٍ إلاَّ طاووس وحده .

قالوا : فأين أكابرُ الصحابة وحفاظُهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم ، الذى الحاجةُ إليه شديدةٌ جدّاً ؟ فكيف خفى هذا على جميع الصحابة وعرفه ابنُ عباسٍ وحده ؟ وخفى على أصحاب ابن عباس كلِّهم ، وعلمه طاووس وحده ؟!! وهذا أفسدُ من جميع ما تقدَّم ، ولا تردُّ أحاديثُ الصحابة وأحاديثُ الأئمة الثقات بمثل هذا . فكم من حديثٍ تفرد به واحدٌ من الصحابة ، لم يروه غيرُهُ ، وقبلته الأمة كلهم ، فلم يردَّهُ أحدٌ منهم ، وكم من حديث تفرَّد به من هو دون طاووس بكثير ، ولم يردَّهُ أحد من الأئمة . ولا نعلمُ أحداً من أهل العلم قديماً وحديثاً قال : إن الحديث إذا لم يروه إلاَّ صحابيٌّ واحدٌ لم يُقبل ، وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم فى ذلك أقوالٌ ، ولا يُعرف لها قائل من الفقهاء ... ثُمَّ قال : ثُمَّ إن هذا القول لا يمكنُ أحداً من أهل العلم ولا من الأئمة ولا من أتباعهم طرده ، ولو طردوه لبطل كثيرٌ من أقوالهم وفتاويهم . والعجبُ أن الرادِّيْن لهذا الحديث بمثل هذا الكلام قد بنوا كثيراً من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة ، انفرد بها رواتُها ، لا تعرف عن سواهم ، وذلك أشهر وأكثر من أن تُعدَّ » اهـ .

● **قلت** : فظهر من التحقيق أن حديث القلتين لم يُعلّ بعلة حقيقية ، هذا من جهة ثبوته أما من جهة الاستدلال به فعليه اعتراضات كثيرة والجواب عنها ممكنٌ وقد أودعت ذلك فى جزء لى حول هذا الحديث اسمه « درء العبث عن حديث إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » ولعلى أنشره قريباً إن شاء الله .

- ٤٥ -

تَرْكُ التَّوْقِيْتِ فِي المَاْءِ

٥٣ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ[1] ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ أَعْرَابِيَّاً بَاْلَ فِي المَسْجِدِ ، فَقَاْمَ إِلَيْهِ بَعْضُ القَوْمِ ، فَقَاْلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« لَا تُزْرِمُوْهُ » .

فَلَمَّا فَرَغَ ، دَعَا بِدَلْوٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ .

* قَاْلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ :

« يَعْنِي : لَا تَقْطَعُوا عَلَيْهِ » .

---

٥٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* حمادٌ : هو ابنُ زيد .

* ثابت ، هو ابنُ أسلم البُنانى ، أبو محمدٍ .

أخرج له الجماعة ، وكان من أئمة المسلمين وسادتهم علماً وعملاً .

وثقه المصنِّف ، والعجلىُّ ،وثبَّته أحمد وأبو حاتم .

وحسبه تزكيةً ، قولُ أنسٍ رضى الله عنه :

« إن للخير أهلاً ، وإن ثابتاً هذا من مفاتيح الخير » . =

---

(١) وقع فى بعض النسخ المطبوعة : « حماد بن ثابت » !! وهو خطأ نتج عن تصحيف ، فليتفطن إلى هذا ، ثم اعلم أن أعلى الأسانيد عند النسائى ما كان بينه وبين النبى ﷺ أربعة أنفس ، وليس فى السنن حديث ثلاثىٌّ قط ، والله أعلم .

= رواه حماد بن زيد ، عن أبيه ، عن أنسٍ .
وسندُهُ صالحٌ .
وللحديث طرقٌ عن أنسٍ ، رضى الله عنه .
*** ١ - ثابتٌ ، عنه .**
أخرجه البخاريُّ (١٠/٤٤٩ - فتح) ، ومسلمٌ (٣/١٩٠ - نووى) ، وأبو عوانة (١/٢١٤ - ٢١٥) ، وابنُ ماجة (٥٢٨) ، وأحمد (٣/٢٢٦) ، وكذا عبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (رقم ١٣٨١) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم ٢٩٦) ، وأبو يعلى (ج٦/ رقم ٣٤٦٧) ، والبيهقىُّ (٢/٤٢٧ - ٤٢٨) من طرقٍ عن حماد بن زيد[1] ، عن ثابتٍ .
وقد رواه عن حمادٍ جماعةٌ من أصحابه ، منهم :
« قتيبةُ بنُ سعيدٍ ، وأحمدُ بنُ عَبْدَة ، وسليمانُ بنُ حربٍ ، ويونسُ بنُ محمدٍ ، وإسحٰقُ بنُ أبى إسرائيل ، ومحمدُ بنُ الفضل ، وعمرو بنُ عونٍ ، وحامد بن عمرو البكراوىُّ » .
*** ٢ - إسحٰقُ بنُ عبد الله بن أبى طلحة ، عنه .**
أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٢ - فتح) ، ومسلمٌ (٣/١٩٠ نووى) ، =

---

(١) وظنَّ بعضُهم أنه حماد بن سلمة ، لأنه راوية ثابت البنانى ، فنقول : بل هو ابنُ زيد ، وقد روى أيضاً عن ثابت ، والحجة فى ذلك أن قتيبة بن سعيد إنما يروى عن ابن زيد لا « ابن سلمة » فإنه ما لحقه كما صرّح بذلك الذهبىُّ فى « السير » (٧/٤٦٥) فقد ذكر قتيبة من « المختصين بحماد بن زيد » مع جماعة آخرين ثم قال : « فإذا رأيت الرجل من هؤلاء الطبقة قد روى عن حمادٍ وأبهمه علمت أنه « ابن زيد » وأنَّ هذا لم يدرك حماد بن سلمة » اهـ .

= وأبو عوانة (١/٢١٤) ، وأحمدُ (٣/١٩١) والبزار في « مسنده » (ج٢/ق ٢/٥١) ، وابن خزيمة (ج١/ رقم ٢٩٣) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٣٩٨) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (ص٧٠ - ٨١،٧١) والطبرانيُّ في « الأوسط » (ج١/ق ١/٣٠٨) ، والطحاويُّ في « شرح المعاني » (١/١٣) ، وابنُ حزمٍ في « المحلى » (١/١٠١) ، والبيهقيُّ (٢/٤١٢ - ٤١٣ و ١٠/١٠٣) ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (٢/٤٠٠) .

ورواه عن إسحٰق :

« همام بنُ يحيى ، وعكرمةُ بن عمَّار » .

قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن إسحٰق بن عبد الله بن أبي طلحة إلا عكرمة بن عمار وهمام بن يحيى » .

* **٣ - يحيى بنُ سعيد الأنصاريُّ ، عنه .**

ويأتي في الحديث القادم - إنْ شاء الله تعالٰى - .

* **٤ - سالم بن أبي الجعد ، عنه .**

فأخرج أبو يعلى (ج٦/ رقم ٣٦٢٦) حديث ابن مسعودٍ - ويأتي قريباً - قال : جاء أعرابيٌّ فبال في المسجد ، فأمر النبيُّ صلى الله عليه وسلم بمكانه فاحتُفر ، وصُبَّ عليه دلوٌ من ماءٍ . قال الأعرابيُّ : يا رسول الله ! المرء يُحب القوم ولمَّا يعملُ بعملهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « **المرء مع من أحبَّ** » .

ثم قال أبو يعلى بعده (٣٦٢٧) :

حدثنا أبو هشام ، حدثنا أبو بكرٍ ، حدثنا منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن أنسٍ ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم مثله . =

= ففهم الهيثميُّ - رحمه الله - أن قوله « مثله » يعنى حديث ابن مسعودٍ برمته ، فأورده فى « المجمع » (٢٨٦/١) فى « باب فى الأرض تصيبُها النجاسة » وقال : « وروى أبو يعلى عقبه بإسنادٍ رجاله رجال الصحيح عن أنسٍ ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : مثله » اهـ .

* **قُلْتُ** : ولا يظهر لى ما فهمه الهيثميُّ رحمه الله ، وإنما قول أبى يعلى « مثله » يقصد به آخر الحديث ، وهو قول النبى صلى الله عليه وسلم : « **المرء مع من أحبَّ** » دون أوله لأمورٍ :

* **الأول** : أنه لا يحفظ « الحفر » فى حديث أنسٍ كما يأتي .

* **الثانى** : أنَّ الحافظ ابن حجر ذكر حديث ابن مسعود فى « المطالب العالية » (ج١/ رقم ١٦) وعزاه لأبى يعلى ولم يذكر عن « أنسٍ » شيئاً فى باب « إزالة النجاسة » .

* **الثالث** : أن آخر الحديث هو المحفوظ من حديث سالم عن أنسٍ .

فقد أخرجه أحمد (٢٠٧/٣ ، ٢٥٥) قال : حدثنا أسودُ بنُ عامرٍ ، ثنا أبو بكر بن عياش ، عن منصور ، عن سالم بن أبى الجعد ، عن أنسٍ قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى حتى انتهى إلى المسجد قريباً منه ، قال : فأتاهُ شيخٌ - أو رجلٌ - قال : متى الساعةُ يا رسول الله ؟! قال : « **وما أعددت لها** ؟ » فقال الرجل : والذى بعثك بالحق ما أعددت لها من كثير صلاةٍ ولا صيامٍ ، ولكنى أحبُّ الله ورسوله . قال : « **فأنت مع من أحببت** » . وأخرجه ابن الأبار فى « معجمه » (ص ٧٠ - ٧١) عن أحمد ابن عبد الجبار العطاردى ، نا أبو بكر بن عياش به . =

= وتابعه شعبة ، وجرير بن عبد الحميد ، والأعمش[1] ، عن منصورٍ به .
أخرجه البخاريُّ (١٣ / ١٣١ - فتح) ومسلمٌ (٢٦٣٩ / ١٦٤) ، وأحمدُ (٣ /١٧٢ ، ٢٠٨) ، والطيالسيُّ (٢١٣١) ، وأبو يعلى (ج٦/ رقم ٣٦٣١ ، ٣٦٣٢) .

وقد توبع منصور .

تابعه عمرو بن مرة ، عن سالم به .

أخرجه البخاريُّ (١٠/٥٥٧ - فتح) ومسلمٌ (٢٦٣٩) ، والبيهقيُّ فى « شعب الإيمان » (ج٣/ رقم ١٣١٦) .

وأخرجه البزار فى « مسنده » (ج٢/ق ١/١١٩) وأبو نعيم فى « المحبين » كما فى « الفتح » من طريق السميدع بن وهب ، نا شعبة ، عن منصور وعمرو بن مرة قالا : نا سالم بن أبى الجعد ، عن أنسٍ به .

وقال البزار :

« وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن شعبة ، عن عمرو ومنصور عن سالم عن أنس إلاَّ السميدع ، ورواه غيرُ السميدع عن شعبة ، عن منصور وحده عن سالم عن أنسٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : والسميدع صدوق ، أكثر جدّاً عن شعبة .

وقال ابن حبان فى « الثقات » (٨/٣٠٣) : « ربما أغرب » .

فهذا يدلُّ على أن حديث سالم بن أبى الجعد ، عن أنسٍ ليس فيه قصة البائل فى المسجد . والله أعلمٌ .

---

(١) وكذا أخرجه أبو عوانة فى « صحيحه » من رواية الأعمش ، عن سالم واستغربه . كذا قال الحافظ فى « الفتح » (١٠/٥٦٠) .

٥٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبِيْدَةُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : بَالَ أَعْرَابِيٌّ فِي المَسْجِدِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ ، فَصُبَّ عَلَيْهِ .

---

٥٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* عبيدةُ - بفتح أَوَّلِهِ - هو ابنُ حميد بن صهيب التيميّ ، أبو عبد الرحمن الكوفيُّ الحذَّاءُ .

قال ابنُ حبان فى « الثقات » (١٦٣/٧) :

« لم يكن بحذَّاءٍ ، كان يجالسُ الحذائين ، فنُسب إليهم » .

وثقه ابنُ معينٍ فى روايةٍ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ عمار ، وكذا الدارقطنيُّ ، وابنُ حبان ، وعثمانُ بنُ أبى شيبة ، وابنُ شاهين ، وابنُ نُمير .

وقال ابنُ معين ، والنسائيُّ ، والعجليُّ :

« لا بأس به » .

وقد أحسن الثناء عليه الإمامُ أحمدُ ، ورفع أمره جدّاً ، وقال : « ما أحسن حديثه ، وما أدرى ما للناس وله ... كان قليل السقط ، وأما التصحيفُ ، فليس نجدُه عنده » .

أما قولُ يعقوب بن شيبة :

« لم يكن من الحفاظ المتقنين » .

فليس هذا بجرحٍ ، ومعناه : لم يبلغ أعلى درجات الضبط ، وهذا لا ينفى أن يكون حافظاً ضابطاً .

وأمَّا قولُ الساجى :

« ليس بالقوىّ » .

فجرحٌ مجملٌ ، لا يُعبأ به أمام التوثيق المحقق ، وقد أثنى على عبيدة =

....

= المتقدمون على الساجى فى العلم والطبقة ، وكأنَّ الساجى أخذ هذا الجرح من قول ابن معين : « عابوا عليه أنه يقعُدُ عند أصحاب الكتب » يعنى أنه قد يأخذُ منهم ، فيقعُ منه التصحيف .

وهذه الدعوى ، ردَّها الإمام أحمدُ - رحمه الله - فقال :

« ما أدرى ! ما للناس وله ... وأمَّا التصحيف فليس نجدُه عنده » .

وضعّفه عبدُ الحق الأشبيلى ، لروايته حديث تقدير صلاة النبى صلى الله عليه وسلم فى الشتاء والصيف بالأقدام .

وقد أجاب عن ذلك الذهبىُّ .

فقال فى « الميزان » (٢/٢٥) :

« وإنما لينُ الخبر من شيخه أبى مالكٍ الأشجعىِّ ، عن كثير بن مدرك » !

* قُلْتُ : كذا قال الذهبىُّ رحمه الله ! وفى قوله نظرٌ يأتى تفصيلُهُ فى الحديث (٥٠٣) إنْ شاء الله تعالى ، فانتظره .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (١/٣٢٤ - فتح) ، ومسلمٌ (٣/١٩٠ نووى) وأبو عوانة (١/٢١٣ - ٢١٤) والبزار (ج٢/ ق ٣٩/٢ - ٤٠/١) وأحمدُ (٣/١١٤ ، ١٦٧)[1] ، والدارمىُّ (١/١٥٤) ، ومن طريقه برهان الدين التنوخى فى « نظم اللآلى فى المائة العوالى» (ق ٢٥/١)، وعبد الرزاق =

---

(١) وقع فى « المسند » (٣/١١٤) : « حدثنا عبد الله حدثنى أبى ، ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى ... الخ » .

وقد سقط من الإسناد شيخ الإمام أحمد فإنه لم يلحق الأنصارى ، ولعله رواه عن يحيى ابن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، فاختلط على الناسخ . والله أعلمُ .

= فى « المصنف » (ج١/ رقم ١٦٦٠) ، وأبو يعلى (ج٦/ رقم ٣٦٥٢ ، ٣٦٥٤) ، والخرائطيُّ فى « المكارم » (٧٣) ، والطحاويُّ فى « الشرح » (١٣/١) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١٠١/١) ، والبيهقيُّ (٤٢٧/٢) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد الأنصاريّ ، عن أنسٍ به .

وقد رواه عن يحيى الأنصاريّ جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« يحيى بن سعيد القطان ، ويزيدُ بنُ هارون ، وجعفر بن عون ، وعبدُ العزيز بْنُ محمد الدراورديُّ ويعلى بن عبيد ، وإبراهيمُ بن محمدٍ ، وابنُ المبارك » .

وتابعهم سفيان بنُ عيينة ، ثنا يحيى بن سعيد ، عن أنسٍ به .

أخرجه الترمذيُّ (١٤٨) ، والشافعيُّ فى « الأم » (٥٢/١) ، وأحمد (١١٠/٣ - ١١١) ، والحميديُّ (١١٩٦) ، وأبو عوانة فى « صحيحه » (٢١٤/١) ، والبيهقيُّ (٤٢٧/٢) من طرق عن سفيان .

ورواه عن سفيان جماعةٌ من ثقات أصحابه ، منهم :

« الشافعيُّ ، وأحمد ، والحميديُّ ، وسعيد بن عبد الرحمٰن المخزوميُّ » .

وخالفهم عبد الجبار بنُ العلاء ، فرواه عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنسٍ أنَّ أعرابيّاً بال فى المسجد ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « **احفروا مكانه ، ثُمَّ صبوا عليه ذنوباً من ماءٍ** » .

فتفرَّد بذكر « الحفر » .

أخرجه الدارقطنيُّ[1] - كما فى «نصب الراية » (٢١٢/١) - من طريق =

---

(١) لم أجده فى « سننه » ويبدو أنه رواه فى « العلل » . والله أعلم مع أن صنيع البدر العينى فى « العمدة » (١٢٥/٣) يومئ أنه رواه فى « سننه » .

....

= عبد الجبار بن العلاء ، وقال :

« وهم عبدُ الجبار على ابن عيينة ، لأن أصحاب ابن عيينة الحفاظ رووه عنه عن يحيى بن سعيد بدون « الحفر » وإنما روى ابنُ عيينة هذا عن عمرو ابن دينار عن طاووس أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال : « **احفروا مكانه** » مرسلاً » اهـ .

* **قُلْتُ** : فاختلط على عبد الجبار بن العلاء المتنان جميعاً ، ودخل عليه حديثٌ فى حديث .

وقد أخرجه عبد الرزاق فى « مصنفه » (ج١/ رقم ١٦٥٩) عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس مرسلاً .

وتابعه إبراهيم بن بشار ، ثنا ابنُ عيينة به .

أخرجه الطحاويُّ (١٤/١) حدثنا بكار بنُ قتيبة ، ثنا إبراهيم بنُ بشار وكذا تابعهما سعيد بن منصور ، عن ابن عيينة به .

ذكره الحافظ فى « التلخيص » (٣٧/١) وقال بعد أن ذكر توهيم الدارقطنىّ لعبد الجبار بن العلاء :

« وهذا تحقيقٌ بالغٌ ، إلاَّ أنَّ هذه الطريق المرسلة مع صحة إسنادها إذا ضُمَّتْ إلى أحاديث الباب أخذتْ قوة » .

كذا قال هنا ، بينما قال فى « الفتح » (٣٢٥/١) فقال :

« والآخران مرسلان . أخرج أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل بن مقرن ، والآخران من طريق سعيد بن منصور من طريق طاووس ورواتهما ثقات وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقاً ، وكذا من يحتج به إذا اعتضد مطلقاً ، والشافعيُّ إنما يعتضد عنده إذا كان من رواية كبار التابعين ، =

= وكان من أرسل إذا سمى ، لا يسمى إلا ثقةً ، وذلك مفقودٌ فى المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما ، والله أعلم » اهـ .

أمَّا مرسل عبد الله بن معقل بن مقرن ، فقد :

أخرجه الدارقطنىُّ (١٣٢/١) ، والبيهقىُّ (٤٢٨/٢) ، وابنُ الجوزى فى « التحقيق » (٦٠/٤٢/١) جميعاً عن أبى داود ، وهذا فى « سننه » (٣٨١) وفى « المراسيل » (ق ١/٧) من طريق جرير بن حازم ، قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن ، قال : صلى أعرابىٌّ مع النبى صلى الله عليه وسلم بهذه القصة[1] ، قال فيه : وقال - يعنى النبى صلى الله عليه وسلم : « **خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه ، وأهريقوا على مكانه ماءً** » .

قال أبو داود : « وهو مرسلٌ . ابْنُ معقلٍ لم يدرك النبىَّ صلى الله عليه وسلم » اهـ .

وقال الخطابىُّ :

« هذا الحديث ذكره أبو داود وضعّفه ، فقال : مرسل » .

فتعقَّبه البدرُ العينى فى « عمدة القارى » (١٢٥/٣) :

« لم يقل أبو داود : هذا ضعيفٌ ، وإنما قال : مرسلٌ »[2] اهـ .

* **قُلْتُ** : ولا طائل تحت هذا التعقُّب ، لأن الخطابى لم ينسب المقالة لأبى داود باللَّفظ ، إنما بالمعنى ، لأن المرسل من قسم الحديث الضعيف ، =

---

(١) يعنى قول الأعرابى : ارحمنى ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً .

(٢) وإنما جرَّ العينى إلى هذا التعقُّب أنه من الأحناف ، وهم يحتجون بالمرسل ، وهذا بخلاف ما عليه الجماهير من أهل الحديث . والله الموفق .

....

= فهو يقول : وهو ضعيفٌ حيث قال فيه : مرسل ، كما لو قلت : وهذا الحديث ضعّفه الترمذى فقال : « غريبٌ » . والله أعلمُ .

وقال ابنُ الجوزى فى « التحقيق » :

« قال الدارقطنيُّ : عبد الله بن معقل تابعيٌّ ، فهو مرسلٌ . وقال أحمد ابن حنبل : هذا حديثٌ منكرٌ . وقال أبو داود السجستانى : وقد روى مرفوعاً ولا يصحُّ » اهـ .

* قُلْتُ : أخشى أنْ يكون ابنُ الجوزى وهم فى ذكر قول أحمد هنا ، وإنما قاله أحمد فى حديث ابن مسعود الآتى قريباً إنْ شاء الله ، كما قال الحافظ فى « التلخيص » (٣٧/١) .

وحديث معقل مع إرساله ، فإن عبد الملك بن عمير قال فيه أحمد : « مضطربُ الحديث جدّاً مع قلة روايته » .

وقال ابنُ معين :

« مُخلط » .

وقال أبو حاتم :

« لم يوصف بالحفظ » .

فأهابُ تقوية مرسل طاووس بمرسل عبد الله بن معقل ، وأما الحديثان الموصولان فلا يصحُّ واحدٌ منهما ، فنرى أنَّ ذكر « الحفر » غير محفوظ ، والله أعلمُ .

* * *

٥٥ - أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نصرٍ ، قَالَ : أَنْبأنَا عَبْدُ اللهِ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَساً يَقُوْلُ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى المَسْجِدِ فَبَالَ ، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ . فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اتْرُكُوْهُ » .

فَتَرَكُوْهُ حَتَّى بَالَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِدَلْوٍ فَصُبَّ عَلَيْهِ .

---

٥٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* سوَيْد بْنُ نصرٍ ، هو ابْنُ سويد المروزيُّ أبو الفضل الطوسانيُّ ويُعرف بـ « الشاة » .

وثقهُ المصنِّفُ ، وابن حبان فى « الثقات » (٨/٢٩٥) وزاد : « وكان متقناً » ، ومسلمةُ بنُ قاسمٍ .

روى عنه المصنف (٢١٠) حديثاً .

مات سنة أربعين ومائتين وهو ابنُ إحدى وتسعين سنة كما قال البخاريُّ ، رحمه الله ورضى عنه .

* عبدُ الله ، هو ابْنُ المبارك بْنِ واضح ، أبو عبد الرحمن الحنظليُّ .

شيخ الإسلام ، عالمُ زمانه ، وأميرُ الأتقياء فى وقته ، المجاهدُ ، السخيُّ ، علمُ الأعلام .

وهو أكبرُ من أن ينبه عليه مثلى ، وإنما أتبرَّكُ بذكر شيءٍ من ترجمته .

قال إبراهيم بْنُ عبد الله بن الجنيد :

« سمعتُ ابن معين ، وذكروا عبد الله بن المبارك . فقال رجلٌ : إنَّه لم يكن حافظاً !!. فقال ابن معين : كان عبد الله - رحمه الله - مستثبتاً ، ثقةً ، وكان عالماً صحيح الحديث ، وكانت كتبه التى يُحدث بها عشرين =

= ألفاً ، أو واحداً وعشرين ألفاً » .

وقال العباسُ بن مصعب :

« جمع عبد الله بن المبارك الحديثَ ، والفقه ، والعربية ، وأيام الناس ، والشجاعة ، والتجارة ، والسخاء ، والمحبة عند الفرق » .

* **قُلْتُ** : وكان شاعراً مُجيداً ، قوالاً بالحق ، قائماً به .

قال محمد بن إبراهيم بن أبي سُكينة :

« أملى عليَّ ابنُ المبارك سنة سبع وسبعين ومائة ، وأنفذها معي إلى الفضيل بن عياض من طرسوس :

يَا عَابِدَ الحَرَمَيْنِ لَوْ أَبْصَرْتَنَا
لَعَلِمْتَ أَنَّكَ فِي العِبَادَةِ تَلْعَبُ

مَنْ كَانَ يَخْضِبُ جِيْدَهُ بِدُمُوْعِهِ
فَنحُوْرُنَا بِدِمَائِنَا تَتَخَضَّبُ

أَوْ كَانَ يُتْعِبُ خَيْلَهُ فِي بَاطِلٍ
فَخُيُوْلُنَا يَوْمَ الصَّبِيْحَةِ تَتْعَبُ

رِيْحُ العَبِيْرِ لكُمْ وَنَحْنُ عَبِيرُنَا
رَهَجُ السَّنَابِكِ وَالغُبَارُ الأَطْيَبُ

وَلَقَدْ أَتَانَا مِنْ مَقَالِ نَبِيِّنَا
قَوْلٌ صَحِيْحٌ صَادِقٌ لَا يَكْذِبُ

لَا يَسْتَوِي وَغُبَارُ خَيْلِ اللهِ فِي
أَنْفِ امْرِئٍ وَدُخَانُ نَارٍ تَلْهَبُ =

....

= هَـذَا كِتَـابُ اللهِ يَنْطِـقُ بَيْنَنَـا

لَيْسَ الشَّهِيْدُ بِميِّتٍ ، لَا يَكْذِبُ

قال : فلقيتُ الفضيل بكتابه فى الحرم ، فقرأه وبكى ، ثُمَّ قال : صدق أبو عبد الرحمن ونصح » اهـ .

* * *

٥٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمنِ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الوَاحِدِ ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الوَلِيْدِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيد الله بْنِ عَبْدِ الله ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي المَسْجِدِ ، فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ . فَقَالَ لَهُمْ رَسُوْلُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« دَعُوْهُ ، وَأَهْرِيْقُوا عَلَى بَوْلِهِ دَلْوَاً مِنْ مَاْءٍ ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِيْنَ ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِيْنَ » .

---

٥٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* عبدُ الرحمٰن بْنُ إبراهيم ، هو ابن عمرو بن ميمون أبو سعيد الحافظ المعروف بـ « دُحيم » من سادة أهل الشام .

أخرج له الجماعةُ ، إلاَّ مسلماً والترمذىّ .

عنى بهذا الشأن حتى فاق الأقران ، وجرَّح وعدَّل ، وصحَّح وعلل .

وثقهُ أبو حاتم ، والمصنِّفُ وزاد : « مأمونٌ » ، والعجلى ، والدارقطنىُّ .

وقال أبو داود :

« حجةٌ » .

وأثنى عليه أحمدُ وقال :

« هو عاقل ركين » .

روى عنه المصنف ثمانية أحاديث .

* عمر بنُ عبد الواحد ، هو ابنُ قيس السلمىُّ أبو حفص الدمشقىُّ .

أخرج له أبو داود وابنُ ماجة .

وثقهُ دُحيم ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان فى آخرين . =

. . . .

= وقال ابنُ قانعٍ :

« صالحٌ » !

* الأوزاعيُّ[1] هو :

عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد ، أبو عمرو .

شيخ الإسلام ، وعالم أهل الشام وفقيهُهم .

حديثه فى الكتب الستة ، وفى دواوين الإسلام ، وقد أطبق الجمع على توثيقه والاحتجاج بحديثه .

قال أبو مسهر :

« ما رُئِىَ الأوزاعيُّ باكياً قطُّ ، ولا ضاحكاً حتى تبدو نواجذُه ، وإنما كان يتبسم أحياناً كما روى فى الحديث ، وكان يُحيى الليل صلاة ، وقرآناً ، وبكاءً . وأخبرنى بعض إخوانى من أهل بيروت أنَّ أمه كانت تدخل منزل الأوزاعيِّ وتتفقد موضع مصلاهُ ، فتجده رطباً من دموعه فى الليل » !

وروى ابنُ أبى حاتم فى « مقدمة الجرح والتعديل » (ص ١٨٥) بسنده إلى عبد الحميد بن أبى العشرين قال : قلت لمحمد بن شعيب بن شابور : أنشدك الله ومقامك بين يديه لقيت أفقه فى دين الله من الأوزاعيِّ ؟ قال : اللَّهم لا . قال : قلتُ : فأورع منه ؟ قال : لا . قلتُ : فأحلم منه ؟ قال : لا وكان مالكٌ شديد التعظيم له ، وأخذ الثورى بخطام دابته يسُلُّهُ من الزحام !! » . =

---

(١) وقد أفرد له شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر الحنبلى كتاباً فى ترجمته سمَّاهُ : « محاسن المساعى فى مناقب أبى عمرو الأوزاعى » ذكر فيه الكثير الطيب عن الإمام رحمه الله .

= فهذا والله من بركة العلم والعمل به .

وروى ابنُ أبى حاتم (ص٢١٠) بسنده الصحيح أن رجلاً قال لسفيان الثورى : يا أبا عبد الله ! رأيتُ كأنَّ ريحانة قلعت من الشام – أراه قال – فذهب بها فى السماء .

قال سفيان : إنْ صدقت رؤياك ، فقد مات الأوزاعىُّ !

فجاءه نعىُ الأوزاعىِّ فى ذلك اليوم سواء .

ومن غرر كلامه :

« عليك بآثار من سلف ، وإنْ رفضك الناسُ ، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول ، فإنَّ الأمر ينجلى وأنت على طريق مستقيم » .

وقال أيضاً .

« ما أكثر عبدٌ ذكر الموت ، إلاَّ كفاه اليسير من العمل ، ولا عرف عبدٌ أنَّ منطقه من عمله ، إلاَّ قلَّ لغطُهُ » .

وكان قوَّالاً للحق ، آمراً بالمعروف ، وله مواقفُ محمودةٌ مع بعض الولاة الظلمة ، فرحم الله الأوزاعىَّ ورضى عنه ، وأين فى الناس مثلُ الأوزاعىِّ ؟!

* محمد بْنُ الوليد ، هو ابنُ عامر الزبيدىّ ، أبو الهذيل الحمصىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلاَّ الترمذىَّ .

وثقهُ ابن المدينى ، وأبو زرعة ، والمصنِّفُ ، والعجلىُّ ، وابنُ سعدٍ ، ودُحيم ، وابنُ حبان فى آخرين .

* عبيد الله بن عبد الله هو : ابنُ عتبة بن مسعود الهذلى ، أبو عبد الله المدنىُّ ، أحدُ فقهاء المدينة السبعة . =

....

= أخرج له الجماعةُ .

وثقهُ أبو زرعة ، وقال :

« مأمونٌ ، إمامٌ » .

وقال العجليُّ :

« تابعيٌّ ثقةٌ ، رجلٌ صالحٌ ، جامعٌ للعلم ، وهو معلم عمر بن عبد العزيز » .

وقال الطبريُّ :

« كان مقدَّماً في العلم والمعرفة بالأحكام والحلال والحرام ، وكان مع ذلك شاعراً مُجيداً » .

وقال ابنُ عبد البر :

« لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا فيما علمت فقيهٌ أشعر منه ، ولا شاعرٌ أفقه منه » .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٣ و ١٠/٥١٥ - فتح) ، وأحمدُ (٢/٢٨٢) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٩٧) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٣٩٦ ، ١٣٩٧) والبزار (ق ١/١٥١) وابن عبد البر في « التمهيد » (١/٣٣٠ - ٣٣١) والطبراني في « مسند الشاميين » (ق ٣٤٤ ، ٥٩٩) ، وابنُ حزم في « المحلى » (٤/٢٤٧) ، والدارقطني في « العلل » (ج٢/ ق ٢/١٣٤) ، والبيهقي (٢/٤٢٨) من طرق عن الزهريّ ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة به . =

....

= ورواه عن الزهرى هكذا جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« شعيب بن أبى حمزة ، ويونس بن يزيد ، ومحمد بن الوليد الزبيدى والنعمان بن راشد »[1] .

وخالفهم[2] سفيانُ بنُ عيينة ، فرواه عن الزهرىّ ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة .

فجعل شيخ الزهرى : « ابن المسيب » بدلاً من « عبيد الله بن عبد الله » .

أخرجه أبو داود (٣٨٠) ، والترمذىُّ (١٤٧) ، والشافعىُّ فى « مسنده » (ص ٢٠ - ٢١) ، وفى « الأم » (٥٢/١) ، والحميدىُّ (٩٣٨) ، وأحمد (٢٣٩/٢) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٩٨) ، وأبو يعلى (ج١٠/ رقم ٥٨٧٦) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (١٤١) ، والبيهقىُّ (٤٢٨/٢) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٧٩/٢) ، والدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢/١٣٤) . =

(١) وتابعهم أيضاً صالح بن أبى الأخضر ، فرواه عن الزهرىّ ، عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة عن أبى هريرة به .
فزاد : « أبا سلمة » .
أخرجه الدارقطنىّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢/١٣٤) من طريق عبد الغفار بن عبيد الله ، ثنا صالح بن أبى الأخضر به .
وصالحٌ هذا فى حفظه مقال .

(٢) وخالفهم أيضاً معمر بن راشد فرواه عن الزهرىّ ، عن سعيد بن المسيب أن أعرابياً بال فى المسجد ... الحديث .
أخرجه الدارقطنىُّ فى « العلل » من طريقين عن عبد الرزاق ثنا معمر به .

....

= قال الترمذيُّ :
« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .
ولم يتفرد به ابنُ عيينة ، فقد توبع .
تابعه سفيانُ بنُ حسين[1] ، عن الزهرى بمثله .
وسفيان بن حسين إنما يُضعَّفُ فى الزهرىّ خاصةً ، ولكن رواية ابن عيينة تؤيد روايته .
واعلم أن هذا ليس من اختلاف التضاد ، بل هو اختلاف تنوُّعٍ ، والزهرى إمام حافظٌ واسعُ الرواية ، فلا مانع أنْ يرويه مرةً عن سعيد بن المسيب ، ومرةً عن عبيد الله بن عبد الله .
وكأنَّ ابن عيينة كان يُثبِّتُ روايته ، عندما قال :
« ثنا الزهريُّ ، كما أقولُ لك لا نحتاج فيه إلى أحدٍ ، قال : أخبرنى سعيد ابنُ المسيب ، عن أبى هريرة » .
ذكره عنه الحميديُّ فى « مسنده » .
وروى البيهقيُّ عن ابن المدينى قال : ثنا سفيانُ ، قال : أحفظُ ذلك من كلام الزهرىّ ، عن سعيدٍ ، عن أبى هريرة » .
وقال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١/٣٣١) بعد أن أشار إلى ذلك :
« وكلُّ ذلك صحيحٌ ، لأنه ممكن أن يكون الحديث عند ابن شهاب عن عبيد الله وسعيد وأبى سلمة . فحدَّث به مرة عن هذا ، ومرةً عن هذا ، =

---

(١) وقع فى إسناد ابن خزيمة « سفيان بن حصين » - بالصاد - ومن عجبٍ أن المحقق قال : « فى الأصل : سفيان بن حسين ، والتصحيح مما ورد فى بداية الإسناد » . وهذا التصحيح الذى أشار إليه خطأ والصواب بالسين لا بالصاد . والله أعلم

....

= ومرةً عن هذا ، وربما جمعهم ، وهذا موجودٌ لابن شهابٍ ، معروفٌ له ، كثيرٌ جدّاً » اهـ .

وللحديث طريقٌ آخر .

يرويه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبى هريرة أنه قال :

« إن رجلاً من الأعراب قال : اللهم ارحمنى ومحمداً ، ولا ترحم معنا أحداً ! فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « **لقد تحجرت واسعاً** » قال : ثُمَّ قام الأعرابىُّ فبال فى ناحية المسجد ، فهَمَّ به أناسٌ ، فأمر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم . فقال : « **صُبُّوا عليه ، فإنما بُعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين** » .

أخرجه البزار فى « مسنده (ج٢ / ق ٢/٤٠) وأبو بكر الشافعىُّ فى « الغيلانيات » (ج٧ / ق ١/٩٦) من طريق محمد بن أبى حفصة ، عن ابن شهاب ، عن أبى سلمة .

* **قُلْتُ** : ومحمد بن أبى حفصة ، وثقه ابن معين فى رواية وابن حبان وقال : « يخطىء » .

وقال ابن المدينى :

« ليس به بأسٌ » .

ولكن ضعّفه يحيى القطان ، والنسائىُّ .

وقال ابنُ عدى :

« هو من الضعفاء الذين يُكتب حديثُهم » .

ولكنه لم يتفرد به .

فتابعه يونس بن يزيد ، عن الزهرىّ بسنده سواء . =

....

= أخرجه ابنُ حبان (ج٣/ رقم ٩٨٧) ، وابنُ مندة فى « التوحيد » (١٩٤) .

من طريق ابن وهب ، حدثنا يونس به .

وتابعه شعيب بن أبى حمزة ، عن الزهرىّ به .

أخرجه البخارىُّ (١٠/٤٣٨) .

وكذا الزبيدى عن الزهرىّ به .

أخرجه المصنفُ ، ويأتى برقم (١٢١٦) فى « كتاب السهو » .

وخالفهم معمر بن راشد ، فرواه عن الزهرىّ ، عن عبيد الله أو عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة أنَّ أعرابياً بال فى المسجد ... فذكر الحديث . فشكَّ فى الراوى عن أبى هريرة .

أخرجه الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢ / ق ٢/٣٤) قال : حدثنا النيسابورى ثنا أحمد بن منصور ، ثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر .

* **قُلْتُ** : ولكن رواه إسحٰق بن إبراهيم الدَّبرى ، عن عبد الرزاق فى « مصنفه » (ج١/ رقم ١٦٥٨) ، عن معمر ، عن الزهرىّ ، عن عبيد الله ابن عبد الله أن أعرابياً بال فى المسجد ... وذكر الحديث بطوله ، ولم يذكر « أبا سلمة » .

ولا أدرى ممن هذا الاختلاف .

وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف ذكرها الدارقطنىّ .

هذا :

وقد توبع ابنُ شهاب الزهرى .

فتابعه محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة بنحوه . =

....

= أخرجه ابنُ ماجة (٥٢٩) ، وأحمد (٥٣٠/٢) ، وابنُ أبى شيبة (١٩٣/١) ، وابنُ حبان (ج٣/ رقم ٩٨٥ و ج٤/ رقم ١٤٠٢) ، والخرائطىُّ فى « مكارم الأخلاق » (٧٤) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٨٥/١) وسنده حسنٌ .

وقد رواه عن محمد بن عمرو جماعةٌ من أصحابه منهم :

« يزيد بن هارون والثورى ، وعلىُّ بن مسهر ، وعبدة بن سليمان ، والفضل بنُ موسى » .

ووقع عند الخرائطى :

« فقال الأعرابىُّ بعد أن فقه : فقام إلىَّ - بأبى وأمى - فلم يسُبَّ ولم يضرب ، ولم يؤنِّبْ » .

* قال الترمذىُّ :

« وفى الباب عن عبد الله بن مسعود ، وابن عباس ، وواثلة بن الأسقع » .

* **حديثُ ابنِ مسعود ، رضى الله عنه .**

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » (ج ٦/ رقم ٣٦٢٦) والطحاوى فى « شرح المعانى » (١٤/١) ، والدارقطنى (١٣١/١-١٣٢) وعنه ابن الجوزى فى « التحقيق » (٦١/٤٣/١) من طريق أبى هشام الرفاعى ، عن أبى بكر ابن عياش ، ثنا سمعان بن مالك المالكىّ ، عن أبى وائل ، عن عبد الله بن مسعودٍ ، قال : جاء أعرابىٌّ فبال فى المسجد ، فأمر النبىُّ صلى الله عليه وسلم بمكانه ، فاحتُفر وصُبَّ عليه دلوٌ من ماءٍ .

وعند أبى يعلى وغيره :

« فقال الأعرابىُّ : يا رسول الله ! المرء يحبُّ القوم ولما يعمل بعملهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **المرءُ مع من أحبَّ** » .

= قال البيهقى (٢/٤٢٨) : « ليس بصحيحٍ » .
وقال الدارقطنيُّ :
« سمعان مجهولٌ » .
وقال أبو زرعة :
« سمعان بن مالكٍ ليس بالقوىِّ » .
وقال ابن أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ٣٦) :
« سمعتُ أبا زرعة يقول : حديث سمعان فى بول الأعرابى حديث ليس بقوىٍّ »[1] .
وحكى الحافظ فى « التلخيص » (١/٣٧) عن أحمد أنه قال :
« حديثٌ منكرٌ » .
وعن أبى حاتمٍ أيضاً أنه قال :
« حديثٌ لا أصل له »[2] .
وضعّفه الهيثميُّ فى « المجمع » (١/٢٨٦ و ٢/١١) ، والحافظُ فى « الفتح » (١/٣٢٥) . وضعّفه ابنُ الجوزى بأبى هشام الرفاعى وهو محمد ابنُ يزيد ، ونقل فيه قول البخارى وحده ، ولم ينصف فى النقل .

*** حديثُ ابنِ عبَّاسٍ ، رضى الله عنهما :**

أخرجه أبو يعلى (ج٤/ رقم ٢٥٥٧) والضياء فى « المختارة » (ق ١/٣٦٣) ، والبزار (ج١/ رقم ٤٠٩) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١١٥٥٢) والسياق له من طريق إسماعيل بن أبى أويس ، حدثنى أبى ، عن ثور بن زيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أنه قال : أتى النبىَّ صلى الله عليه وسلم أعرابىٌّ فبايعه فى المسجد ، ثُمَّ انصرف ، فقام ففحج ، ثمَّ بال . فَهَمَّ الناسُ به ، فقال النبىُّ صلى الله عليه وسلم : « **لا تقطعوا على الرجل بوله** » .=

---

(١) هذا لفظ « العلل » . ونقل شمس الحق آبادى فى « التعليق المغنى » (١/١٣٢) أن ابن أبى حاتم نقل فى « العلل » عن أبى زرعة أنه قال : « حديثٌ منكرٌ » وكذا نقل عنه ابن الجوزى فى « التحقيق » فالله أعلمُ .
(٢) ونقله عنه ابن الجوزى أيضاً .

= ثُمَّ قال : « **ألست بمسلم** » ؟ قال : بلى . قال : « **ما حملك على أنْ بُلْت فى مسجدنا** » ؟ قال : والذى بعثك بالحق ما ظننتُه إلاَّ صعيداً من الصعدات ، فبُلْت فيه !! فأمر النبىُّ صلى الله عليه وسلم بذنوبٍ من ماءٍ ، فصُبَّ على بوله .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢/١٠ - ١١) :

« رجالُه رجالُ الصحيح » !!

* **قُلْتُ** : كذا ! وأبو أويس واسمه عبد الله بن عبد الله بن أويس فيه ضعْفٌ ، ولم يخرج له البخارىُّ شيئاً ، وأما مسلمٌ فمتابعة وليس احتجاجاً ، والله أعلم .

وهذا السند جيدٌ فى المتابعات .

* **حديثُ واثلة بْنِ الأسقع ، رضى الله عنه :**

أخرجه ابنُ ماجة (٥٣٠) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٢/ رقم ١٩٢) من طريقين عن عبيد الله بن أبى حميدٍ ، ثنا أبو المليح ، عن واثلة بن الأسقع ، قال : جاء أعرابىٌّ إلى النبىِّ صلى الله عليه وسلم فقال : اللَّهُمَّ ! ارحمنى ومحمداً ، ولا تشرك فى رحمتك إيانا أحداً فقال : « **لقد حظرت واسعاً ، ويحك أو ويلك** » ! قال : ففشج[1] يبولُ ! قال أصحابُ النبى صلى الله عليه وسلم : مه ! . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **دَعُوْهُ** » ثُمَّ دعا بِسَجْلٍ من ماءٍ ، فصُبَّ عليه .

وعزاه الحافظُ فى « التلخيص » (١/٣٧) لأحمد ، ولم أجده ، فالله أعلمُ =

---

(١) الفَشْجُ : هو تفريجُ ما بين الرجلين .

....

= قال البوصيرى فى « الزوائد » (١/٢١٢) .

« فيه عبيد الله الهذلىُّ ، قال الحاكمُ : يروى عن أبى المليح العجائبَ ، وقال البخارىُّ : منكرُ الحديث » اهـ .

* **قُلْتُ** : فالسَّنَدُ واهٍ . والله أعلم .

وفى الباب أيضاً عن :

* **أبى ليلى ، رضى الله عنه :**

أخرجه الدُّولابى فى « الكنى » (١/٥١) قال : حدثنا محمد بن عوف ، قال : ثنا محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، قال : حدثنى أبى ، قال : حدثنى ابنُ أبى ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن أبيه عبد الرحمن بن أبى ليلى ، قال : كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم ، فجاء الحسنُ بنُ علىٍّ ، فبال ، فقال : « **ابنى ابنى ! لا تقطعوا بوله** » فتركه حتّى قضى بوله ، ثُمَّ دعا بماءٍ فصبَّهُ على بوله .

* **قُلْتُ** : وهذا سند رجاله موثقون ، غير محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، فإنه كان ردىء الحفظ .

ثُمَّ قوله : « ... عن أخيه عيسى عن أبيه عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : كنا ... إلخ » فيه تصحيف ، فيظهرُ لى أن الصواب : « ... عن أبيه عبد الرحمن ، عن أبى ليلى ... » لأمرين :

الأول : أن عبد الرحمن بن أبى ليلى لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، ولفظ الحديث أنه قال : « كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم » .

الثانى : أن الدولابى روى هذا الحديث فى ترجمة «أبى ليلى» والله أعلم . =

= ثُمَّ رأيتُه - بَعْدُ - فى « الآحاد والمثانى » (ج٢/ ق ١/٤٦) لابن أبى عاصم ، قال : حدثنا أبو بكر - يعنى : ابن أبى شيبة - ، نا وكيع ، عن ابن أبى ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن أبيه عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن جدِّه أبى ليلى رضى الله عنه ... وذكر الحديث .

فيبدو أن قوله : « عن جدِّه » سقط من كتاب الدولابى ، أو تصحَّف على الوجه الذى ذكرتُه قبلُ . والحمد لله على توفيقه .

* **حديث أم سلمة ، رضى الله عنها :**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ٢/٨٣) قال : حدثنا محمد ابن حنيفة الواسطىُّ ، قال : وجدتُ فى كتاب جدى بخطه ، عن هشيم ، عن يونس عن الحسن ، عن أمه ، عن أم سلمة أنَّ الحسن أو الحسين بال على بطن النبىِّ صلى الله عليه وسلم ، فذهبوا ليأخذوه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : «**لا تزرموا ابنى ولا تستعجلوه**» فتركوه حتى قضى بوله، فدعا بماءٍ فصبه عليه

قال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن يونس إلاَّ هشيم ، تفرَّد به محمد بن ماهان » .

* **قُلْتُ** : ومحمد بنُ ماهان يظهر أنه القصبانى ، بيّض له الذهبىُّ فى « الميزان » ، ونقل الحافظ فى « اللسان » (٣٥٧/٥) أنه قال « **مجهول** » ، ثمَّ ذكر الحافظ أن ابن حبان ذكر فى « الثقات » محمد بن ماهان السمسار بغدادىٌّ يروى عن أبى نعيم ، فكأنه يرجح أن القصبانى هو السمسار فالله أعلمُ ، ولو ثبت أنهما اثنان فهما من طبقة واحدة .

ولكن علة السند هى شيخ الطبرانى، فقد قال الدارقطنىُّ « ليس بالقوىّ» .
والله أعلمُ .

٤٦ - بَابُ
المَاءِ الدَّائِمِ

٥٧ - أَخْبَرَنا إسْحَـٰقُ بْنُ إبْرَاهِيْمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَوْفٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُوْلِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« لَا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدائِمِ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنهُ » .

قَالَ عَوْفٌ :

« وَقَالَ خِلَاسٌ : عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ » .

---

٥٧ - إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* عوف : هو ابنُ أبى جميلة العبدىُّ الأعرابىُّ ، أبو سهل البصرىّ .

أخرج له الجماعةُ .

وثقه أحمدُ وقال : « صالحُ الحديث » ، وابنُ معين ، والمصنِّفُ وزاد : « ثبتٌ » ، وابن سعدٍ وزاد : « كثير الحديث » ، وابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« صدوقٌ صالحٌ » .

أمّا ما رُمى به من البدعة ، فلا يضرُّه فى روايته ما دام ثقةً أميناً ضابطاً ، على نحو ما فصَّلْتُه فى « الإمعان » ، ولله الحمدُ .

* محمد : هو ابنُ سيرين الأنصارىُّ ، الإمامُ العلم ، والثقةُ النبيلُ . =

....

= وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، والعجليُّ ، وابنُ سعدٍ وقال : « كان ثقةً ، مأموناً ، عالياً ، رفيعاً ، إماماً كثير العلم ، ورعاً » .

وقال هشام بنُ حسَّان :

« حدَّثني أصدقُ من أدركتُه من البشر : محمد بنُ سيرين » .

وقال مورقُ العجليُّ :

« ما رأيت أحداً أفقه في ورعه ، ولا أورعُ في فقهه من محمد بن سيرين » وكان - رحمه الله - أشهر الناس تعبيراً للرؤيا .

ومن عجيب تعبيره ، ما رواه هشام بنُ حسَّان ، قال :

« قصَّ رجلٌ على ابن سيرين ، فقال : رأيتُ كأن بيديّ قدحاً من زجاجٍ فيه ماءٌ ، فانكسر القدح وبقي الماءُ ! فقال له : اتق الله فإنك لم تر شيئاً . فقال : سبحان الله ! قال ابنُ سيرين : فمن كذب عليَّ . ستلد امرأتك وتموت ، ويبقى ولدُها . فلمَّا خرج الرجلُ قال : والله ! ما رأيتُ شيئاً . فما لبث أن وُلد له ، وماتت امرأتُه » .

أخرجه ابنُ عساكر في « تاريخه » (ج١٥ / ل ٤٥٢ - ٤٥٣) .

قال الذهبيُّ في « السير » (٤/٦١٨) .

« قد جاء عن ابن سيرين في التعبير عجائبُ يطول الكتابُ بذكرها ، وكان له في ذلك تأييدٌ إلهيٌّ » اهـ .

* **قُلْتُ** : ولا يصحُّ الكتابُ المنسوبُ إليه في تفسير الأحلام ، فكُنْ على ذُكْرٍ من هذا ، أيدك الله تعالى . =

* * *

....

= واعلم أن لهذا الحديث طرقاً كثيرة عن أبى هريرة رضى الله عنه .

* أولاً : محمدُ بنُ سيرين عنه .

ثُمَّ له عن ابن سيرين طرقٌ منها :

١ - عوف الأعرابى ، عنه .

أخرجه أحمدُ (٢/٤٩٢) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٢٤٨) ، وابنُ المقرى فى « معجمه » (ق ١٣٩/٢) والإسماعيلى فى « معجمه » (ق ٩٦/٢) وعنه الخطيب فى « تاريخه » (١٠/١٠٥) ، والبيهقى (١/٢٣٨ - ٢٣٩) .

وقد رواه عن عوف جماعةٌ منهم :

« عيسى بنُ يونس ، ومحمد بن جعفر ، وروح بنُ عبادة ، والنضرُ بنُ شُميل » .

٢ - هشام بنُ حسَّان ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٢٨٢/٩٥) ، وأبو داود (٦٩) ، والدارمىُّ (١/١٥٢) ، وأحمدُ (٢/٣٦٢) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١٩/١) ، وأبو يعلى (ج١٠/ رقم ٦٠٧٦) والبزار (ج٢/ ق ٢٧٥/٢) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/١٤) ، والبيهقىُّ (١/٢٣٨) .

وقد رواه عن هشام - هكذا - جماعةٌ منهم :

« زائدة بنُ قدامة ، وعبد الله بن يزيد وعبد الأعلى الصنعانى ، وجرير ابن عبد الحميد ، وعبد الله بنُ بكر السهمىُّ ، ويونُس » .

وخالفهم ابنُ عُليَّة ، فرواه عن هشام بسنده سواء ، لكن وقفه على أبى هريرة .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (١/١٤١) . =

. . . .

= وذكر الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٢٩) أن هشيماً رواه عن هشام بن حسَّان موقوفاً .

ويُمكن الجمعُ بصحة الموقوف والمرفوع ، لثقة من روى الوجهين جميعاً ، ولو سلكنا مسلك الترجيح لرجحنا الرواية المرفوعة ، لتتابع الثقات عليها . والله أعلمُ .

٣ - أيوب السختيانى ، عنه .

أخرجه المصنِّفُ فى أول كتاب « الغسل والتيمم » ويأتى - إنْ شاء الله تعالى - برقم (٤٠٠) ، والبيهقىُّ (٢٣٩/١) من طريق سفيان بن عيينة ، عن أيوب به موقوفاً على أبى هريرة رضى الله عنه .

قال المصنِّفُ بعدها :

« قال سفيان : قالوا لهشام - يعنى : ابن حسَّان - : إن أيوب إنما ينتهى بهذا الحديث إلى أبى هريرة ؟ فقال : إن أيوب لو استطاع أن لا يرفع حديثاً ، لم يرفعه » اهـ .

* **قُلْتُ** : ومقصود هشام أنَّ وقف أيوب لا يضرُّ رفع غيره ، إنْ ثبت الرفع بطريق آخر قوىٍّ . وإنما كان أيوب يفعل ذلك هيبة وخشية :

وقد رواه ابنُ عيينة ، عن أيوب فرفعه .

أخرجه الحميديُّ فى « مسنده » (ج٢/ رقم ٩٧٠) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٦٦) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١٣٩/١) .

وتابعه معمرُ بنُ راشد ، عن أيوب .

أخرجه أحمد (٢٦٥/٢) والبزار (ج٢/ ق ١/٢٦٦) ، وأبو عوانة فى « صحيحه » (٢٧٦/١) ، وابن الجارود فى « المنتقى » (٥٤)، وابنُ حزمٍ =

....

= (١٣٩/١) جميعاً عن عبد الرزاق ، وهذا فى « مصنَّفه » (ج١/ رقم ٣٠٠) عن معمر به .

وتابعهما أيضاً الحارث بن عمير ، عن أيوب .

أخرجه الدُّولابى فى « الكُنى » (٣٩/٢) .

والحارث بن عمير وثقه ابن معين وأبو حاتم ، والمصنف ، وأبو زرعة وقال حماد بن زيد :

« من ثقات أصحاب أيوب » .

ونقل ابن الجوزى عن ابن خزيمة أنه كذَّبه .

وقال ابنُ حبان :

« كان ممن يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعة » .

وقال الحاكم :

« روى عن حميد الطويل وجعفر بن محمدٍ أحاديث موضوعة » .

ورجح الذهبىُّ فى « الميزان » ضعْفَهُ .

وقال فى « المغنى » (١٢٤٥):

« أنا أتعجَّبُ كيف خرَّج له النسائىُّ » !

* **قُلْتُ** : سيأتى الكلام عنه مفصَّلاً فى موضعه إنْ شاء الله تعالى . ولا بأس بحديثه ، لا سيما وقد توبع ، ويبعُد أن يكون كذاباً ، بل كان يخطىء ، ويُفحش فى الخطأ أحياناً . ولربما يكون بريئاً من الوهم ، ويكون ممن دونه . والله أعلمُ .

وكذا رواه ابنُ عليَّة ، عن أيوب مرفوعاً .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ١/٢٦٦) حدثنا يحيى بن حبيب بن عربى =

....

= نا إسماعيل بن إبراهيم به .

فهؤلاء أربعة رفعوا الحديث عن أيوب .

وذكر الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٢٩) أن عبد الوهاب الثقفى رواه عن أيوب موقوفاً .

وليس هذا بقادحٍ ، لما علمنا أن أيوب لم يكن رفَّاعاً ، بل يكون الحديث عنده مرفوعاً ، ويرويه موقوفاً ، وسيأتى مثال لذلك فى الحديث رقم (٦٣) فانظره غير مأمورٍ .

٤ – سليمانُ بنُ أبى سليمان ، عنه .

أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (١١١١/٣) من طريق الخصيب بن ناصح ، ثنا سليمان بن أبى سليمان القافلانى ، بيَّاع الأقفال ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً .

وهذا سندٌ ضعيفٌ ، لضعف القافلانى .

ضعّفه أحمدُ ، وابن معين ، وابن المدينى .

بل تركه النسائىُّ .

وقال ابنُ عدىّ :

« لا أرى بأحاديثه بأساً ، إذا روى عنه ثقةٌ » .

والذى روى عنه الخصيبُ بنُ ناصحٍ ، وكان يخطىء كما قال ابنُ حبان .

٥ – يونس بن عبيد ، عنه .

أخرجه ابنُ عدىٍ (١٥٦٤/٤) والبزار (ج٢/ ق ٢/٢٦٧) من طريق عبد الله بن عيسى، عن يونس، عن ابن سيرين، عن أبى هريرة مرفوعاً[1] =

---

(١) ولفظ البزار : « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال فى الماء الدائم » .

....

= وقال :

« لا يرويه عن يونس ، عن ابن سيرين غير عبد الله بن عيسى » .

* **قُلْتُ** : قال فيه النسائيُّ :

« ليس بثقةٍ » .

وقال أبو زرعة :

« منكرُ الحديث » .

وقال ابنُ عديّ :

« يروى عن يونس وداود بن أبى هندٍ ما لا يوافقه عليه الثقاتُ » .

٦ - سلمة بن علقمة ، عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١٤١) حدثنا ابنُ عُليَّة ، عن سلمة بن علقمة ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة قوله .

ووقع فى « المصنف » : « سلمة عن علقمة » ! وهو تصحيفٌ .

٧ - عبد الله بن عون ، عنه .

أخرجه الطحاوى فى « شرح المعانى » (١/١٤) والطبرانى فى « الأوسط » (ج١/ ق ٢/١٧٤) عن عبد الله بن يزيد المقرىء ، قال سمعتُ ابن عون يحدث عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال : نُهى - أو نهى - أن يبول الرجل فى الماء الدائم أو الراكد ، ثُمَّ يتوضأ منه أو يغتسل منه .

قال الطبرانى : « لم يجوده عن ابن عون إلا المقرىء » .

وتابعه أزهر بن سعد السمان ، عن ابن عون به .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ٢/٢٦٩) حدثنا جوثرة بن محمد ، نا أزهر به . وسنده صحيح .

....

= **٨ - عمران بن خالد ، عنه .**

أخرجه أبو بكر الشافعيُّ فى « الغيلانيات » (ج ٤/ق ١/٦٠) من طريق محمد بن أبان ، ثنا عمران بن خالد عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً .

وسندهُ ضعيف .

وعمران بن خالد الخزاعى ضعّفه أبو حاتم - كما فى « الجرح والتعديل » (٢٩٧/١/٣) . وقال ابن حبان : « لا يجوز الاحتجاجُ به » .

٩ - خالدُ الحذَّاء ، عنه .

أخرجه ابنُ الأعرابى فى « معجمه » (ج ٤/ق ٢/٦٥) من طريق علىِّ بنِ عاصمٍ ، نا خالد ، عن ابن سيرين به مرفوعاً .

وهذا سندٌ رجاله ثقات غير علىّ بن عاصم ، كان ردىء الحفظ ، يستصغر الأكابر .

١٠ - يحيى بن عتيق ، عنه .

ويأتى فى الحديث القادم إن شاء الله .

* * *

ثانياً : هَمامُ بن مُنَبِّه ، عن أبى هريرة .

أخرجه مسلم (٩٦/٢٨٢) ، وأبو عوانة (٢٧٦/١) ، والترمذىُّ (٦٨) ، وأحمدُ (٣١٦/٢) ، وعبد الرزاق فى « المصنف » (ج/١ رقم ٢٩٩) ، وابن الجارود فى « المنتقى » (٥٤) ، والبيهقىُّ (٩٧/١ ، ٢٣٨) وفى « السنن الصغرى » (رقم ٦٦) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٦٦/٢) ، والذهبىُّ فى « معجم شيوخه » (ق ١/٩٤) من طريق معمر بن راشد ، عن همَّامٍ به.

....

= ثالثاً : الأعرج ، عن أبى هريرة .

أخرجه البخاريُّ (١/٣٤٦ - فتح) ، والمصنِّفُ ويأتى برقم (٣٩٨) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١٨/٢ - ١/١٩) والطبرانى فى « مسند الشاميين » (ق ٦٤١) من طريق أبى الزناد ، عن الأعرج . وعزاه الزيلعيُّ فى « نصب الراية » (١/١١٢) لمسلمٍ من هذا الوجه فوهم .

وقد رواه عن أبى الزناد :

« شعيب بن أبى حمزة ، ومحمد بن عجلان » .

وخالفهما سفيان بن عيينة ، فرواه عن أبى الزناد ، عن موسىٰ بن أبى عثمان ، عن أبيه ، عن أبى هريرة أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم نهى أن يُبال فى الماء الراكد ، ثُمَّ يغتسل منه .

أخرجه المصنِّفُ ويأتى برقم (٢٢١ ، ٣٩٩) ، وأحمدُ (٢/٣٩٤ ، ٤٦٤) ، والشافعيُّ فى « الأم » (١/٩) ، والحميديُّ (٩٦٩) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٦٦) ، وابن حِبان (ج٢/ رقم ١٢٥١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٤) ، والطحاوى (١/١٤) ، والبيهقى (١/٢٥٦) .

قال الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ١/٤٧) :

« يرويه أبو الزناد واختلف عنه فرواه ابنُ عجلان ومالك بن أنس عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة . ورواه ابنُ عيينة عن أبى الزناد عن موسىٰ بن أبى عثمان ، عن أبيه ، عن أبى هريرة ، ويشبهُ أنْ يكون ابنُ عيينة حفظه » اهـ .

* قُلْتُ : وترجيحُ الدارقطنيِّ رواية ابن عيينة فيه نظرٌ من وجوهٍ : =

....

= **الأول** : أنَّ الذين رووا الحديث عن أبى الزناد عن الأعرج جماعةٌ ، وهم أثبت من ابن عيينة ، ولا شك أنَّ العدد الكثير أولى بالحفظ من واحدٍ .

الثانى : أنَّ أبا الزناد توبع عليه عن الأعرج .

تابعه ابنُ لهيعة وعبد الله بن عيَّاش كلاهما عن الأعرج .

أخرجه الطحاوىُّ .

الثالث : أنه قد اختلف على ابن عيينة فيه .

فرواه محمَّدُ بْنُ عبد الله بن يزيد ، وأبو أحمد الزبيرىّ ، والثورىُّ ، وعبدُ الله بْنُ الوليد ، ومؤملُ بْنُ إسماعيل ، والشافعىُّ ، والحميدىُّ ، وعبدُ الرحمن بْنُ أبى الزناد ، وعبدُ الجبار بْنُ العلاء ، وحامدُ بْنُ يحيى البلخى ، والفضلُ بنُ دُكين جميعُهُمْ عن ابن عيينة ، عن أبى الزناد عن موسى ابن أبى عثمان ، عن أبيه ، عن أبى هريرة .

وخالفهم الشافعىُّ وسعيد بن عبد الرحمن المخزومى كلاهما عن ابن عيينة ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة .

أخرج الأول الإسماعيلى فى « المستخرج » - كما فى « الفتح » (١/٣٤٦) ، والثانى ابنُ خزيمة فى « صحيحه » .

فهذا يُبين أن سفيان بن عيينة كان يرويه على الوجهين ، فيترشح منه صحة الروايتين جميعاً ، وأن لأبى الزناد فيه شيخين والله أعلم .

* * *

رابعاً : أبو السائب مولى هشام بن زهرة ، عن أبى هريرة .

أخرجه مسلمٌ (٣/١٨٨ - ١٨٩ نووى) ، وأبو عوانة (١/٢٧٦) ، =

....

= والمصنِّفُ ويأتى برقم (٣٣١) ، وابنُ ماجة (٦٠٥) ، وأبو عبيد (ق ١/١٩) ، وابن خزيمة (٤٩/١ - ٥٠) ، وابن حبان (ج٢/ رقم ١٢٤٩) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٥٦) ، والطحاويُّ (١٤/١) ، والدارقطنيُّ (٥١/١ - ٥٢) ، وابنُ حزم فى « المحلى » (٢١١/١ ، ٤٠/٢ - ٤١) والبيهقى (٢٣٧/١) من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج ، عن أبى السائب مولى هشام بن زهرة عن أبى هريرة مرفوعاً : « لا يغتسل أحدكم فى الماء الدائم وهو جُنب » فقال كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناوُلاً .

وتابعه موسىٰ بنُ أعين ، عن عمرو بن الحارث به .

أخرجه أبو عوانة فى « صحيحه » .

* * *

خامساً : عجلانُ المدنىُّ ، عن أبى هريرة .

أخرجه أبو داود (٧٠) ، وابنُ ماجة (٣٤٤) ، وأحمد (٤٣٣/٢) ، وابنُ أبى شيبة (١٤١/١) ، وأبو عبيد (ق ٢/١٨) وفى « الغريب » (٢٢٥/١) ، والحربىُّ فى « الغريب » (١١٣٩/٣) ، وابن حبان (ج٢/ رقم ١٢٥٤) ، وابنُ حزمٍ (٤١/٢) ، والبيهقىُّ (٢٣٨/١) .

* * *

سادساً : حميدُ بْن عبد الرحمٰن ، عنه .

أخرجه أحمد (٣٤٦/٢) والبزار (ج٢/ ق ١/٢٣٨) من طريق أبى عوانة ، عن داود بن عبد الله الأودىّ ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى ، عن =

= أبى هريرة مرفوعاً « لا يبولن أحدكم ... » الحديث .

وهذا سندٌ صحيحٌ ، ولكن اختُلف فى صحابيه وفى متنه أيضاً وانظر تفصيل ذلك فى الحديث رقم (٢٣٨) .

* * *

سابعاً : خلاس ، عنه .

أخرجه أحمدُ (٢/٢٥٩) ، والإسماعيلى فى « معجمه » (ق ٢/٩٦ - ١/٩٧) ، وابنُ المقرى فى « معجمه » (ق ٢/١٣٩) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (١٠/١٠٥) .

من طرق عن عوف ، عن خلاس به .

وأخرجه أحمدُ (٢/٤٩٢ ، ٥٢٩) عن عوف عن خلاس وابن سيرين معاً ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

* * *

ثامناً : أبو سلمة بْنُ عبد الرحمٰن ، عنه .

أخرجه العقيلى فى « الضعفاء » (١/٢٤٢) من طريق الحسن بن محمد البلخيِّ ، قال : حدثنا محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة قال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يُبال فى الماء الراكد .

قال العقيلىُّ :

« الحسن بن محمد منكرُ الحديث ... والحديث غير محفوظ لا يُتابع عليه ، وقد روى عن أبى هريرة بإسنادٍ صحيحٍ » اهـ . =

* * *

....

= تاسعاً : عطاءُ بْنُ ميناء ، عنه .

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٩٤) ، وابنُ حبان (ج٤/ رقم ١٢٥٦) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/ ١٤) من طريق يونس بن عبد الأعلى ، أخبرنا أنس بن عياضٍ ، عن الحارث بن أبى ذباب ، عن عطاء بن ميناء ، عن أبى هريرة مرفوعاً فذكره وفيه : « أو يشربُ منه » .

وتابعه ابنُ وهب ، أخبرنا أنس بن عياض به .

أخرجه البيهقيُّ (١/ ٢٣٩) .

* * *

عاشراً . أبو مريمَ ، عنه .

أخرجه أحمد (٢/ ٢٨٨) واللَّفظ لَهُ ، وابنُ أبى شيبة (١/ ١٤١) والبزار (ج٢/ ق ١/٢٣١) من طريق زيد بن الحباب ، قال : أنا معاويةُ بنُ صالحٍ ، قال : سمعتُ أبا مريم يذكر عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال فى الماء الراكد ، ثُمَّ يتوضأ منه .

ولفظُ ابن أبى شيبة .

« لا يبول أحدكم فى الماء الراكد ، ثُمَّ يتوضأ منه » .

وتابعه حماد بن خالد ، ثنا معاويةُ بنُ صالح به .

أخرجه أحمدُ (٢/ ٥٣٢) .

وكذا أسد بن موسى ، ثنا معاوية بن صالح :

أخرجه الطبرانى فى « مسند الشاميين » (ق ٣٧٩) .

وسندهُ جيِّدٌ . =

= وأبو مريم معروف بكُنيته . وثقه العجليُّ .
وقال أحمدُ .
« رأيتُ أهل حمصٍ يُحسنون الثناء عليه » .

* * *

حادى عشر : أبو المهزم ، عنه .

أخرجه الحكيمُ الترمذيّ فى « المنهيات » (ص – ٩) قال :
حدثنا الجارود بنُ معاذ ، نا عمر بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، عن أبى المهزم ، عن أبى هريرة قال : نُهى أن يُبال فى الماء الراكد ثم يغتسل فيه ، أو يتوضأ منه .
ثم قال أبو هريرة رضى الله عنه : وليبُل فى الماء الجارى إنْ شاء .
* **قُلْتُ** : وسندهُ ضعيفٌ جدّاً .
وعمر بن هارون البلخىُّ واهٍ ، كذبه ابن معين وغيرهُ .
وأمّا قوله : « وليبُل فى الماء الجارى » فهذا يؤخذ بدلالة المفهوم من حديث الباب .
وقد فهم هذا أبو عوانة ، فبوّب فى « صحيحه » على حديث جابر الذى مضى برقم (٣٥) بقوله (١/٢١٥) :
« بيان حظر البول فى الماء الراكد ، والدليلُ على إباحة البول فى الماء الجارى » ، وكذا قال الطحاوىُّ وغيرهُ .

● [تنبيه] :
أخرج الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٧٧٠) قال : حدثنا =

= أحمدُ ، قال : حدثنا المتوكل بن محمد بن سورة ، قال : حدثنا الحارث بن عطية ، عن الأوزاعيّ ، عن أبي الزبير ، عن جابرٍ ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الجارى .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعيّ ، إلاَّ الحارث » .

* **قُلْتُ** : أما الحارث ، فقد وثقه ابن معين وغيره وقال ابن حبان :

« ربما أخطأ » .

وشيخ الطبرانى هو أحمد بن محمد بن أبى موسى الأنطاكيّ ولم أجد له ترجمة ، ولعله أحمد بن عبيد الله أبو الطيب الدارى الأنطاكى ، فقد ذكره الخطيب فى « التاريخ » (٢٥٢/٤) وذكر له هذا الحديث[1] ، وهو يرويه عن المتوكل بن أبى سورة بسنده سواء . فهذا يرجح أنه هو لكن الخطيب لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والمتوكل بن أبى سبرة لم أهتد إليه .

فالغريب أن يقول الهيثميُّ فى « المجمع » (٢٠٤/١) :

« رجاله ثقات » !!

وأغربُ منه قول المنذرى فى « الترغيب » (١٣٦/١) :

« رواه الطبرانى فى « الأوسط » بإسنادٍ جيدٍ » !!

ثُمَّ متن هذا الحديث منكر ، والمحفوظ عن جابر : « نهى أن يبال فى الماء الراكد » . والله أعلم .

---

(١) ولكن وقع فى متنه : « فى الماء الراكد » وأرجح أنه تصحيف وصوابه الجارى ، وكنت جعلته فى تخريج الحديث رقم (٣٥) فينقل . والله الموفق .

٥٨ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيْلُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَتِيْقٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيْرِيْنَ ، عَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَاْلَ : قَاْلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« لَا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاْءِ الدَّائِمِ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ » .

* قَاْلَ أَبُـو عَبْدِ الرَّحْـمٰنِ :

« كَاْنَ يَعْقُوْبُ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الحَدِيْثِ ، إِلاَّ بِدِيْنَارٍ » !!

---

٥٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* إسماعيلُ : هو ابنُ عُلَيَّة .

* يحيى بن عتيق ، الطفاويُّ البصريُّ .

أخرج له مسلم وأبو داود ، وعلَّق له البخاريُّ .

وثقه أحمد ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّف ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان وزاد : « وكان ورعاً متقناً » .

والحديث أخرجه البزار (ج٢/ ق ٢/٢٧٣) والطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ٢/٢٩٢) والخطيبُ فى « التاريخ » (١٩٣/٩ - ٢٧٨/١٤) ، وفى « الكفاية » (ص ١٥٦) من طريق يعقوب بن إبراهيم به .

ووقع عند الخطيب :

« قال أبو بكر بن أبى داود : غرمتُ على هذا الحديث ثلاثة دنانير حتى سمعته منه - يعنى من يعقوب » !

ورواه الخطيب من طريق أبى بكر بن أبى داود، ومحمد بن محمد بن =

= سليمان بن الحارث ، ومحمد بن هارون بن حميد المجدر ، وأحمد بن عبد الله بن سابور ، ويحيى بن صاعد ، وصالح بن أبى مقاتل قالوا : ثنا يعقوب بن إبراهيم .

قال أبو عمرو الدراج :

« كل واحدٍ من هؤلاء الشيوخ ذكر أنه سمع هذا الحديث من يعقوب بثلاثة دنانير » !!

وأخرجه ابنُ عدى فى « الكامل » (١٨٥٨/٥) من طريق عليّ بن عبدة المكتب ، ثنا ابنُ علية به وقال :

« وهذا لم يُحدث به عن ابن عُليَّة من الثقات غير يعقوب الدورقى ... ... وكان يعقوب يأخذُ على هذا الحديث ديناراً سرقه منه عليُّ ابن عبدة هذا » .

وقد فصَّلْتُ البحث حول أخذ الأجرة على التحديث فى « الإمعان » والحمد لله على توفيقه .

وقال البزار :

« لا نعلم رواه إلاَّ ابنُ عُليَّة ، عن يحيى » .

وقال الطبرانيُّ :

« لم يرو هذا الحديث مرفوعاً عن ابن علية إلاَّ السرى بن عاصم ويعقوب الدورقىُّ » .

* * *

٤٧ - بَابْ
مَــاءِ البَحْــرِ

٥٩ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ سَلَمَةَ ، أَنَّ المُغِيْرَةَ بْنَ أَبِى بُرْدَةَ - مِنْ بَنِى عَبْدِ الدَّارِ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُوْلُ : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ :

يَا رَسُوْلَ اللهِ ! إِنَّا نَرْكَبُ البَحْرَ ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا القَلِيْلَ مِنَ المَاءِ ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا ، أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ البَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« هُوَ الطَّهُوْرُ مَاؤُهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » .

---

٥٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ . ويأتى برقم (٣٣٢ ، ٤٣٥٠) .

* صفوان بنُ سليم المدنىُّ ، أبو عبد الله القرشىُّ .

أخرج له الجماعةُ .

وثقه أبو حاتم ، والمصنِّفُ ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان ، ويعقوب بن شيبة وزاد : « ثبتٌ مشهور بالعبادة » .

وقال أحمدُ :

« ثقةٌ من خيار عباد الله الصالحين » .

وقال أيضاً : =

....

= « هذا رجلٌ يُستسقى بحديثه ، وينزلُ القطرُ من السماء بذكره » .

وقال أنسُ بنُ عياض .

« رأيت صفوان ، ولو قيل له : غداً القيامةُ ، ما كان عنده مزيدٌ » !

وقال ابنُ عيينة .

« حلف صفوان أنْ لا يضع جنبه بالأرض حتى يلقى الله ، فمكث على ذلك أكثر من ثلاثين سنة » .

* سعيد بن سلمة المخزومى ، من آل ابن الأزرق .

أخرج له أصحابُ السنن .

وثقهُ المصنِّف ، وابن حبان .

* المغيرة بن أبى بردة الكنانىُّ .

أخرج له أصحابُ السنن .

وثقهُ المصنِّف ، وابنُ حبان .

وقال أبو داود :

« معروفٌ » .

وقال أبو بكر المالكى فى « رياض النفوس » (ص ٨٠ - ٨١) :

« من أهل الفضل ، معدودٌ فى التابعين » .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ فى « التاريخ الكبير » (٤٧٨/١/٢) ، وأبو داود (٨٣) ، والترمذىُّ (٦٩) ، وابنُ ماجة (٣٨٦ ، ٣٢٤٦) ، والدارمىُّ (١٥١/١ - ١٥٢) ، والشافعىُّ فى « المسند » (ص ٧) ، وفى =

....

= « الأم » (٣/١) ، وأحمد (٢٣٧/٢ ، ٣٦١) ومحمد بن الحسن فى « موطئه » (رقم ٤٦) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٠) وابن أبى شيبة (١٣١/١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١١١) ، وابنُ حبان (١١٩) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٤٣) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ١٥٧ ، ١٥٨) ، والدارقطنىُّ (٣٦/١) ، والحاكمُ فى « المستدرك » (١٤٠/١ - ١٤١) ، وفى « علوم الحديث » (ص - ٨٧) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (٣/١ و ٢٥٢/٩) ، وفى المعرفة (١٥٠/١ - ١٥١) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (١٣٩/٧ و ١٢٩/٩) ، وفى « التلخيص » (٢/٧٢٣) ، وابن بشكوال فى « الغوامض » (ص - ٥٥٥) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (ج١/ رقم ٣٣١) ، وابن الجوزىّ فى « التحقيق » (٤/٨/١) ، والذهبىُّ فى « معجم شيوخه الكبير » (ق ١/١١٢) ، والمزىُّ فى « تهذيب الكمال » (٤٨١/١٠) جميعاً من طريق مالكٍ ، وهو فى « موطئه » (١٢/٢٢/١) عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ، أنَّ المغيرة بن أبى بردة ، أخبره أنَّه سمع أبا هريرة ... فذكره .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن مالك جَمْعٌ من أصحابه ، منهم :

« الشافعىُّ ، وعبدُ الرحمن بنُ مهدىّ ، وعبدُ الله بْنُ مسلمة القعنبىُّ ، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ ، وبشر بن عمر ، وعبد الله بنُ يوسف التنيسىُّ ، ومعنُ ابن عيسى ، وهشامُ بنُ عمار ، ومحمد بنُ المبارك ، ويحيى بن يحيى ، وإسحٰقُ بنُ عيسى ، وأبو سلمة التبوذكىُّ ، وعبد الله بنُ وهبٍ ، =

....

= وأبو مصعب ، وحماد بنُ خالد ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وأحمد بنُ إسماعيل المدنى ، وسويد بنُ سعيد » .

وقد توبع مالكٌ عليه .

تابعه إسحٰق بنُ إبراهيم ، وعبدُ الرحمن بْنُ إسحٰق كلاهما عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة بن أبى بردة ، عن أبى هريرة به .

أخرجه الحاكم (١٤١/١) ، والبيهقُّى فى « المعرفة » (١٥٣/١) .

قال الحاكم :

« قد رويت فى متابعات الإمام مالك بن أنس فى طرق هذا الحديث عن ثلاثةٍ ليسوا من شرط هذا الكتاب ، وهم : عبد الرحمٰن بن إسحٰق ، وإسحٰق بن إبراهيم المزنى ، وعبد الله بن محمد المقدميُّ » .

* **قُلْتُ** : وعبد الرحمٰن بنُ إسحٰق يُضعَّفُ من قبل حفظه ، وهو حسن الحديث كما قال أبو حاتم ، لا سيما فى المتابعات ، وإسحٰق بن إبراهيم هو ابن سعيد المزنى الصواف ضعيفٌ يُقبل حديثُه فى المتابعات أيضاً ، وعبد الرحمن بن إسحٰق خيرٌ منه .

وخالفهم أبو أويس ، فرواه عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ، عن أبى بردة بن عبد الله ، عن أبى هريرة به .

أخرجه أحمد (٣٩٢/٢ - ٣٩٣) حدثنا حسين ، حدثنا أبو أويس فخالفهم فجعل شيخ سعيد بن سلمة هو : « أبو بردة بن عبد الله » .

ورواية مالك ومن معه أرجح .

وأبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، ابن عم مالك ، وليس بحجةٍ ، لكثرة وهمه وسوء حفظه . =

....

= وقد توبع صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة .

تابعه الجلاح أبو كثير ، عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة ابن أبى بردة ، أنه سمع أبا هريرة ..

أخرجه الحاكم (١/١٤١) ، والبيهقىُّ (١/٣) ، وفى « المعرفة » (١/١٥٤) من طريق عبيد بن عبد الواحد بن شريك ، ثنا يحيى بن بكير ، حدثنا الليث ، عن يزيد بن أبى حبيب ، حدثنى الجلاح به .

وقد اختلف على الليث فيه .

فرواه قتيبة بنُ سعيد ، عنه ، عن الجلاح ، عن المغيرة ، عن أبى هريرة به.

أخرجه أحمد (٢/٣٧٨) ، والدُّولابى فى « الكنى » (٢/٩٠) فخالف يحيى ابنُ بكير قتيبة بْنَ سعيد فى موضعين :

الأول : أنه جعل شيخ الليث هو : « يزيد بن أبى حبيب » ، بينما جعله قتيبةُ : « الجلاح » .

الثانى : أنه جعل شيخ الجلاح : « سعيد بن سلمة » ، بينما جعله قتيبةُ : « المغيرة بن أبى بردة » .

قال شيخُنا الألبانى أيَّدهُ الله فى « الصحيحة » (٤٨٠) :

« وهذا الاختلاف كما يبدو لأول وهلة إنما هو بين قتيبة بن سعيد ، ويحيى ابن بكير ، ولو ثبتت هذه المخالفة عن يحيى لكانت مرجوحة ، لأنَّه دون قتيبة فى الحفظ والضبط ، فقد أطلق النسائىُّ فيه الضعف ، وتكلَّم فيه غيرُهُ ، لكن قال ابنُ عدىّ : « هو أثبت الناس فى اللَّيث » ، وهذا القول اعتمده الحافظ فى « التقريب » : « ثقةٌ فى اللَّيث » ، وقال فى قتيبة : « ثقةٌ ثبتٌ » ، وإذا تبين الفرق بين الرجلين ، فالنفس تطمئن لرواية قتيبة المتفق على ثقته =

....

= وضبطه ، أكثر من رواية يحيى بن بكير المختلف فيه ، ولو أن عبارة ابن عدى تعطى بإطلاقها ترجيح روايته عن الليث خاصة على رواية غيره عنه ، ومع ذلك فإن فى ثبوت هذا السياق عن يحيى نظرٌ ، لأنَّ الراوى عنه عبيد ابن عبد الواحد بن شريك فيه كلام .... » اهـ .

* **قُلْتُ** : وفى كلام شيخنا نظرٌ ، لأنَّه رجَّح رواية قتيبة من وجهين :

أ – أنه أثبت من يحيى بن بكير .

ب ـــ أن الراوى عن يحيى بن بكير فيه مقال .

أمَّا عن الأمر الأول ، فنعم . قتيبةُ أثبتُ من يحيى ، لكن يُردُّ على ذلك بأمرين :

الأول : أن ضَعْفَ يحيى بن بكير إنما هو فى غير الليث ، وقد قال ابنُ عدى : « هو أثبت الناس فى الليث » .

فهو من هذه الجهة لا يقل عن قتيبة ، بل قد يزيد .

الثانى : أنَّ يحيى بن بكير لم يتفرد به .

فتابعه عبدُ الله بن صالح ، حدَّثنى اللَّيث به .

أخرجه البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٤٧٨/١/٢) ، وعنه البيهقُّى فى « المعرفة » (١٥٥/١) .

وعبدُ الله بنُ صالح هو كاتب اللَّيث ، لازمه عشرين سنة ، مختلفٌ فيه ، وهو حسنُ الحديث كما قال أبو زرعة ، وحدُّهُ إذا لم يخالف .

وتابعه أيضاً أبو النضر هاشمُ بْنُ القاسم ، عن اللَّيث .

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٠) قال : ثنا أبو النضر ويحيى بن بكير ، عن اللَّيث به . =

= وهاشم بن القاسم ثقةٌ مأمون .
وثقهُ ابنُ معين ، وابنُ المديني ، وابنُ سعد ، وأبو حاتم ، وابنُ قانع .
وقال أحمد :
« أبو النضر شيخُنا من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر » .
ورجحه على وهب بن جرير .
الأمرُ الثاني : أنَّ عبيد بن عبد الواحد لم يتفرد به كما هو ظاهر ، فقد تابعه أبو عبيد القاسم بن سلاَّم ، وهو ثقةٌ حافظ .
لذلك لا نشك في ترجيح رواية يحيى بن عبد الله بن بكير .
ويعضدها أيضاً رواية عمرو بن الحارث ، فقد رواه عن الجلاح عن سعيد ابن سلمة ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة به .
أخرجه البخاريُّ في « التاريخ الكبير » (٤٧٨/١/٢) ، والبيهقيُّ في « المعرفة » (١٥٥/١) .
وقد اختلف على يزيد بن أبي حبيب فيه .
فقد رواه عنه الَّليث بنُ سعدٍ على الوجه السابق .
وخالفه محمدُ بنُ إسحٰق .
فرواه عن يزيد بن أبي حبيب ، عن الجلاح ، عن عبد الله بن سعيد المخزوميِّ ، عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .
أخرجه الدارميُّ (١٥١/١) ، والبيهقيُّ في « المعرفة » (١٥٦/١) من طريق محمد بن سلمة ، ثنا ابنُ إسحٰق به .
وأخرجه البخاريُّ في « التاريخ » أيضاً من طريق محمد بن سلمة ، ثنا ابنُ إسحٰق به ، إلاَّ أنه لم يذكر : « والد المغيرة » . =

....

= وتابعه على ذلك عبد الرحمٰن بن مغراء ، ثنا ابنُ إسحٰق به .
أخرجه البخاريُّ أيضاً .
وهذا يدلُّ على أن محمد بن إسحٰق لم يُجوِّدْهُ .
أما روايةُ المغيرة عن أبيه ، فقد قال ابن حبان فى « الثقات » (٥/٤١٠) :
« من أدخل بينه وبين أبى هريرة أباه ، فقد وهم » .
* **قُلْتُ** : وهذا يردُّ على الرافعى قوله : « رواه بعضُهم عن المغيرة ، عن أبيه ، عن أبى هريرة ، ولا يوهم إرسالاً فى الإسناد للتصريح فيه بسماع المغيرة من أبى هريرة ، يعنى فرواية هذا البعض من المزيد فى متصل الأسانيد » اهـ .
نقله الزرقانى عنه فى « شرح الموطأ » (١/٥٢) .
ووجه آخر من الاختلاف على ابن إسحٰق .
فأخرجه البخاريُّ فى « الكبير » (٢/١/٤٧٨ - ٤/١/٣٢٣) ، والبيهقيُّ فى « المعرفة » (١/١٥٦) عن سلمة ، ثنا ابنُ إسحٰق ، عن يزيد ، عن اللجلاج ، عن سلمة ، عن المغيرة بن أبى بردة ، عن أبى هريرة به .
وقد أخطأ فى قوله : « اللجلاج » ، وصوابه « الجلاح » .
ولذا قال الذهبيُّ فى « معجم شيوخه الكبير » (ق ١/١١٢) ، فى ترجمة : « فائد بن رضوان العجلونى » :
« ورواه ابنُ إسحٰق عن يزيد بن أبى حبيب ، فاضطرب فيه على أقوالٍ ولم يُتْقِنْهُ » اهـ .
وقد ذكر الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٦٧/٢) أن محمد بن إسحٰق ، رواه عن يزيد بن أبى حبيب ، عن الجلاح ، عن المغيرة ، عن أبى هريرة ولم يذكر : « سعيد بن سلمة » ، وقال : =

....

= « وكذلك رواه الليث بن سعد عن الجلاح نفسه عن المغيرة بن أبى بردة ، عن أبى هريرة ، لم يذكر سعيد بن سلمة » اهـ .

* **قُلْتُ** : فينظر حينئذٍ فى الراوى عنه .

* * *

ثُمَّ اعلم أنَّ هذا الحديث قد صحَّحه جماعةٌ من أهل العلم بأتى ذكرُهم إنْ شاء الله تعالى .

وقد أعلَّهُ بعضُهم .

قال الزيلعيُّ فى « نصب الراية » (١/٩٦ - ٩٧) :

« قال الشيخُ تقيُّ الدين[١] فى « الإمام » : وهذا الحديث يُعلُّ بأربع علل :

* **أحدها** : جهالة سعيد بن سلمة ، والمغيرة بن أبى بردة ، وقالوا : لم يرو عن المغيرة بن أبى بردة إلاَّ سعيد بن سلمة ، ولا عن سعيد بن سلمة ، إلا صفوان بن سليم .

* **الثانية** : أنهم اختلفوا فى اسم سعيد بن سلمة . فقيل : هذا وقيل : عبد الله بن سعيد ، وقيل : سلمة بن سعيد .

* **الثالثة** : الإرسال .

قال ابنُ عبد البر : ذكر ابنُ أبى عمرو الحميدىّ ، والمخزوميُّ عن ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن المغيرة بن أبى بردة ، أنَّ ناساً من بنى مدلج أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم .... الحديث . قال : وهذا مرسلٌ =

---

(١) هو ابنُ دقيق العيد رحمه الله .

= لا يقوم بمثله حجةٌ . ويحيى بن سعيد أحفظ من صفوان بن سليم وأثبت من سعيد بن سلمة .

قال الشيخ : وهذا مبنيٌّ على تقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه ، وهو مشهور فى الأصول .

* الرابعة : الاضطراب . فوقع فى رواية محمد بن إسحٰق . عبد الله بن سعيد ، عن المغيرة بن أبى بردة ، عن أبيه ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم . وأما رواية يحيى بن سعيد ، فقيل : عنه ، عن المغيرة ابن أبى بردة ، عن رجلٍ من بنى مدلج ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، هذه رواية أبى عبيد القاسم بن سلاَّم عن هشيم ، عن يحيى ، ورواه بعضُهم عن هشيمٍ ، فقال فيه : « المغيرة بن أبى برزة »[1] .. وقيل فيه : عن المغيرة ابن عبد أنَّ رجلاً من بنى مدلجٍ أتى النبى صلى الله عليه وسلم . وقيل : عن عبد الله بن المغيرة بن أبى بردة ، أنَّ رجلاً من بنى مدلجٍ ، وفى رواية : عبد الله بن المغيرة ، عن رجلٍ من بنى مدلجٍ . وقيل : عن عبد الله بن =

---

(١) قال البخارىُّ : « وهم – يعنى : هشيماً – فيه ، وهشيم يهم فى الإسناد » .
نقله عنه الترمذىُّ فى « العلل الكبير » (١/١٣٦) ، ولكن اعترضه ابنُ دقيق العيد فقال : وهذا الوهم إنما يلزم هشيماً إذا اتفقوا عليه فيه ، فأما وقد رواه أبو عبيد عن هشيم على الصواب ، فالوهم ممن رواه عن هشيم » اهـ .

* **قُلْتُ** : بشرط أن يكون الراوى عن هشيم أقل ضبطاً من أبى عبيد وغيره ، فإن كان ثقة حافظاً ، فقد يترجح أن الوهم من هشيم ، فإذا كان ممن يهم فى الإسناد ، فلا مانع أن يرويه مرة على الصواب ومرة على الخطأ . والله تعالى أعلم .

[تنبيه] كلامُ البخارىّ هذا نقله البيهقىُّ فى « المعرفة » (١/١٥٨) عن الترمذىّ وعزاه إليه ، ووهم فى ذلك ، فإنما نقله الترمذى عن البخارى . والله الموفق .

= المغيرة ، عن أبيه ، عن رجلٍ من بنى مدلجٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : والجوابُ من وجوهٍ : -

* **الأوَّلُ** : أنَّ سعيد بن سلمة ليس بمجهول[1] ، فقد روى عنه صفوان ابن سليم والجلاح أبو كثير ، وقد ثبتت رواية الجلاح كما مرَّ قريباً ، وهذا كافٍ فى رفع جهالة العين ، وقد شكك شيخُنا[2] فى رواية الجلاح ، وعلى فرضٍ أنها لا تثبت ، فلا يخدش فى البحث فقد اختار ابنُ القطان الفاسىُّ فى كتابه « بيان الوهم والإيهام » ، وصحَّحه الحافظ ابنُ حجر - كما فى « فتح المغيث » (١/٢٩٥) للسخاوىّ - أنَّ ثبوت تعديل الراوى الذى لم يرو عنه إلاَّ واحدٌ إذا زكَّاهُ أحدُ أئمة الجرح والتعديل ، وهذا موافق لصنيع البخارىّ ومسلم فى « صحيحيهما » فقد خرَّجا لجماعةٍ من هذا الصنف ،منهم حصين بن محمد الأنصارىُّ ، فقد اتفقا على الإخراج عنه ، وقد تفرَّد الزهرىّ بالرواية عنه ، وزيد بن رباح المدنى ، أخرج له البخارىُّ ، وتفرَّد مالكُ بنُ أنس عنه ، وجابر بن إسماعيل الحضرمىُّ ، أخرج له مسلمٌ ، تفرّد عنه عبد الله بن وهبٍ ، وهكذا فى آخرين .

فإذا تقرَّر ذلك ، فسعيد بن سلمة ، قد روى عنه صفوان بن سليم ، ووثقهُ النسائىُّ ، وابنُ حبان .

وقد توبع سعيد بن سلمة ، عن المغيرة . =

---

(١) خلافاً لابن عبد البر ، فقد قال فى « التمهيد » (١٦/٢١٧) : « هو مجهولٌ لا تنوم به حجةٌ عندهم » اهـ .

(٢) فى « الصحيحة » (٤٨٠) وذلك بناءً على ترجيح رواية قتيبة ، وقد مر تحرير هذا البحث قريباً .

....

= تابعه الجلاح أبو كثير ، عن المغيرة ، عن أبي هريرة ... فذكره .
وقد مرَّ ذكره قريباً .
وتابعه يزيد بنُ محمد القرشي ، عن المغيرة .
أخرجه البخاريُّ فى « التاريخ » (٤/٢/٣٥٧) ، والحاكم (١/١٤٢) ، والبيهقىُّ (١/٤) ، وفى « المعرفة » (١/١٥٧) من طريق ابن أبى مريم ، أخبرنى يحيى بن أيوب ، حدثنى خالد بن يزيد ، أن يزيد بن محمد القرشى ، حدَّثه عن المغيرة به .
ولكنَّ يزيد هذا مجهولٌ .
وقد ذكر الحاكمُ أن يحيى بن سعيد الأنصارى ، تابع سعيد بن سلمة ولكن الذى وقفتُ عليه أنه خالفه ، كما يأتى ذكره .
* وأمَّا المغيرة بنُ أبى بردة ، فقد روى عنه جماعةٌ - كما فى « التهذيب » (١٠/٢٥٦) للحافظ ، ووثقه النسائيُّ ، وابنُ حبَّان .
وقال أبو داود :
« معروفٌ » .
وقال ابنُ دقيق العيد فى « الإمام » (ج١/ ق ٨/٢) :
« هذا مع كونه معروفاً من غير هذا الحديث فى مواقف العدو ، فى الحروب بالمغرب » اهـ .
وقد صحح حديثه ابنُ خزيمة ، وابن حبان ، وابنُ المنذر ، والطحاويُّ ، والحاكم والبيهقىُّ ، وابنُ حزمٍ فى آخرين يأتى ذكرهم إن شاء الله ، ومعنى هذا أنه عندهم فى حيِّز من تقبل روايته . والله أعلم .
* الثانى : أن الاختلاف فى اسم سعيد بن سلمة ليس بعلةٍ قادحةٍ ،=

....

= وقد وهم فيه عبد الرحمن بن إسحٰق ، فإنه هو الذى رواه بالشك كما فى « علل الدارقطنى » (ج٣/ ق ١/٦٧) ، والصوابُ أنه : « سعيد بنُ سلمة » كما قال مالكٌ ، وهو أجلُّ من كل من خالفه وأتقنُ ، فالمصير إلى روايته . والله أعلمُ .

* **الثالث** : أمَّا الإرسال .

فقال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٢٢٠/١٦) :

« أرسل يحيى بن سعيد الأنصاريُّ هذا الحديث عن المغيرة بن أبى بردة ، لم يذكر : « أبا هريرة » . ويحيى بن سعيد أحدُ الأئمة فى الفقه والحديث ، وليس يُقاسُ به سعيد بن سلمة ولا أمثالُه ، وهو أحفظ من صفوان بن سليم ، وفى رواية يحيى بن سعيد لهذا الحديث ما يدلُّ على أنَّ سعيد بن سلمة لم يكن بمعروف من الحديث عند أهله » اهـ .

* **قُلْتُ** : قد اختلف على يحيى بن سعيد الأنصاريّ فى هذا الحديث اختلافاً عظيماً كما يأتى قريباً إن شاء الله .

وأمَّا ما ذكره ابنُ عبد البر من الإرسال هو أحدُ وجوه الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصارى فى إسناده ، فلا أرى أنْ تُعلّ رواية سعيد بن سلمة به ، وكأنه لذلك لم يلتفت أحدٌ من الذين صحَّحوا الحديث لمثل تعليل ابن عبد البر . والله أعلم .

وقد قال ابنُ دقيق العيد فى « الإمام » (ج١/ ق ٢/٨) :

« وتقديم الأحفظ المُرسِلِ على المُسْنِد الأقل حفظاً ، وهذا الأخير إذا ثبتت عدالة المسند غير قادح على المختار عند أهل الأصول » اهـ .

* **الرابعُ** : أمَّا الاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصارى فعظيم . =

....

= وقد ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٦٧/٢ - ٦٨/١) فقال :

« رواه يحيى بن سعيد الأنصارىُّ ، واختلف عنه . فرواه هشيم[1] عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، عن المغيرة بن أبى بردة ، عن رجلٍ من بنى مُدْلجٍ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال شعبة : عن يحيى بن سعيد ، عن المغيرة ، عن رجل من قومه ، عن رجلٍ سأل النبى صلى الله عليه وسلم . وقال حماد بن سلمة[2] ، عن يحيى ، عن المغيرة بن عبد الله ، عن أبيه ، عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم . وقال ابنُ عيينة[3] ، عن يحيى ، عن المغيرة ابن عبد الله أو عبد الله بن المغيرة أنَّ ناساً من بنى مُدْلجٍ سألوا النبى صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عيينة : عن يحيى ، عن المغيرة بن عبد الله ، عن أبيه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أو عبد الله بن المغيرة أنَّ ناساً من بنى مُدلج سألوا النبى صلى الله عليه وسلم . وقال يحيى القطان : عن يحيى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن رجل من بنى مُدْلجٍ أنَّ رجلاً منهم سأل النبى صلى الله عليه وسلم . وقال حماد بن زيد[4] : عن يحيى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبيه ، عن رجلٍ من بنى مدلج اسمه عبد الله ، عن النبى صلى الله عليه وسلم . وقال روحُ بنُ القاسم : عن يحيى ، عن المغيرة بن عبد الله =

(١) أخرجه أبو عبيد (ق ١/٣٠) ، والحاكم (١٤١/١) ، والبيهقىُّ فى « المعرفة » (١٥٧/١ - ١٥٨) .

(٢) أخرجه الحاكم (١٤١/١ - ١٤٢) ، وابن أبى عاصم فى « الآحاد والمثانى » (ق ٢/٣١٣) ، والبيهقى فى « المعرفة » (١٦٠/١) .

(٣) أخرجه البيهقى فى « المعرفة » (١٥٨/١) ، وعبد الرزاق (ج١/ رقم ٣٢١) ، وابن عبد البر فى « التمهيد » (٢١٩/١٦) .

(٤) أخرجه البيهقى فى « المعرفة » (١٥٩/١) .

....

= أو عبد الله بن المغيرة ، عن رجلٍ من بنى مدلج ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال بحر بن كنيز السقاء : عن يحيى بن عبد الله بن المغيرة ، عن أبى بردة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم . وقال يزيد بن هارون[1] : عن يحيى عن عبد الله بن المغيرة بن أبى بردة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم . ورواه زفر بن الهذيل[2] ، عن يحيى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن بعض بنى مدلج ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ورواه عبد الجبار بن عمر الأيلى ، عن عبد الله بن سعيد ، وإسحق بن أبى فروة ، عن المغيرة بن أبى بردة ، عن عبد الله المدلجى[3] عن النبى صلى الله عليه وسلم » اهـ .

* **قُلْتُ** : ومما لم يذكره الدارقطنىُّ رحمه الله ما رواه سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة بن أبى بردة أن رجلاً من بنى مدلجٍ قال : سألت النبى صلى الله عليه وسلم .

أخرجه البيهقىُّ فى « المعرفة » (١٥٨/١ - ١٥٩) وذكره الحاكم فى « المستدرك » (١٤٢/١) عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبيه .

وأخرج البيهقى فى « المعرفة » (١٥٩/١) كذلك رواية أبى خالد وابن فضيل ، وابن أبى زائدة ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن رجل من بنى مدلجٍ ، أن رجلاً سأل النبى صلى الله عليه وسلم =

---

(١) أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٠) حدثنا يزيد بن هارون به .

(٢) أسنده الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ٣/ق ١/٦٨) .

(٣) أخرجه ابن بشكوال فى « الغوامض » (ص ٥٥٦) .

....

= عن ماء البحر .

وأخرجه ابن أبى شيبة (١٣٠/١) عن عبد الرحيم بن سليمان عن يحيى ابن سعيد كرواية ابن فضيل .

قال البيهقىّ فى « المعرفة » عقب ذكر هذا الاختلاف :

« وهذا الاختلاف يدلُّ على أنه لم يحفظ كما ينبغى ، وقد أقام إسناده مالك ابن أنس ، عن صفوان بن سليم . وتابعه على ذلك الليثُ بنُ سعد ، عن يزيد ، عن الجلاح أبى كثير ، ثم عمرو بن الحارث عن الجلاح ، كلاهما عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة بن أبى بردة ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فصار الحديث بذلك صحيحاً كما قال البخارىُّ فى رواية أبى عيسى عنه . والله أعلم » اهـ .

* **قُلْتُ** : فيظهر أن هذا الاضطراب إنما يؤثر فى رواية يحيى بن سعيد خاصةً ، أمَّا رواية سعيد بن سلمة فسالمةٌ منه بحسب ما قدمت ، وبالله تعالى التوفيق .

* * *

ثُمَّ اعلم أنَّ للحديث طرقاً أخرى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، منها :

١ - سعيدُ بْنُ المسيب ، عنه .

فأخرجه الدَّارقطنىُّ (١٥/٣٧/١) ، والحاكم (١٤٢/١) من طريقين عن إسحٰق بن إبراهيم بن سهمٍ ، ثنا عبد الله بن محمد القدامى ، ثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهرىّ ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « **هو الطهور ماؤُهُ ، الحلُّ ميتَتُهُ** » وسكت عنه الحاكمُ والذهبىُّ . =

....

= * **قُلْتُ** : فهذا منكرٌ وعبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى أحدُ الضعفاء أتى عن مالكٍ وغيره ببلايا .

ذكره ابنُ عدى فى « الكامل » (٤/١٥٧١) وقال :

« عامة حديثه غير محفوظ ، وهو ضعيفٌ على ما تبين لى من رواياته واضطرابه فيها ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكرهُ » . اهـ وإبراهيم بنُ سعد ، فتكلم صالح جزرة فى حديثه عن الزهرىّ لأنه سمع منه وهو صغير ، وفى المسألة بحثٌ سأذكرهُ فى هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمٰن ، عنه .

فأخرجه الحاكم (١/١٤٢) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢/١٣٢) من طريق سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقى ، ثنا محمد بن غزوان ، قال : حدثنا الأوزاعىّ ، عن يحيى بن أبى كثير[1] ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة قال : سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء بماء البحر ، فقال :

« **هو الحلُّ ميتتهُ ، الطهور ماؤه** » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيف منكرٌ .

ومحمد بن غزوان ، قال أبو زرعة :

« منكرُ الحديث » .

وقال ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢/٢٩٩) : =

---

(١) وتابعه يحيى بن عباد ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .
ذكره الدارقطنىّ فى « العلل » (ج٣/ ق ١/٦٨) فقال : « ورواه يعقوب بن عطاء بن أبى رباح ، عن يحيى بن عباد به » ويعقوب ضعّفه أحمد وابن معين . وقال أبو حاتم : « ليس بالقوى » .

= « شيخٌ من أهل الشام ، يقلبُ الأخبار ، ويسند الموقوف ، لا يحل الاحتجاج به » .

وفى « لسان الميزان » (٥/٣٣٨) :

« قال ابنُ عساكر : نقلتُ من خطِّ أبى الحسين الرازى أن محمد بن غزوان روى عن الأوزاعىّ حديثاً منكراً » اهـ .

وهو يعنى هذا الحديث .

* **قُلْتُ** : والصوابُ أن يكون محمد بن غزوان هذا عِلَّةُ الحديث ، فإنى رأيت العقيلى أوردهُ فى ترجمة : « سليمان بن عبد الرحمن الدمشقىّ » . وأُورد فيه قول ابن معين : « ليس بالمسكين بأسٌ ، إذا حدَّث عن المعروفين » .

فهذا يُبين لنا أن العهدة تكون من بعض المجاهيل أو الضعفاء الذين يُحدث عنهم سليمانُ ، لا مِنْهُ ، فأرى أنه برىءٌ من عهدة هذا الحديث ؛ والله أعلمُ .

وقد اختلف فيه على الأوزاعىّ ، وعلى يحيى بن أبى كثير .

فأما الاختلاف على الأوزاعىّ ، فقد رواه مبشر بن إسماعيل ، عنه : حدثنى عبد الله بن عامر ، عن صفوان بن سليم مرسلاً ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

أخرجه العقيلىُّ أيضاً فى ترجمة « سليمان بن عبد الرحمن » .

وهذا أولى من رواية محمد بن غزوان ، لأنَّ مبشر بن إسماعيل ثقةٌ تكلَّم فيه ابن قانعٍ بلا حُجَّةٍ ، كما قال الذهبىُّ .

ثُمَّ هو متابعٌ .

تابعه الوليد بنُ مسلمٍ ، عن الأوزاعىِّ به . =

....

= ذكره الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٦٧) .

وخالفهما البابلُتى ، فرواه عن الأوزاعىّ ، عن عبد الله بن عامر عن النبى صلى الله عليه وسلم .

فأسقط « صفوان بن سليم ، وأبا هريرة » .

أخرجه الدارقطنيُّ فى « العلل » أيضاً .

* **قُلْتُ** : والبابْلُتِّى - بموحدتين ولامٍ مضمومة ، ومثناةٍ ثقيلة - هو : يحيى بن عبد الله بن الضحاك ، ابنُ امرأة الأوزاعىّ ، طعنوا فيه وفى سماعه من الأوزاعىّ ، فالتعويل على رواية مبشر بن إسماعيل وهى مرسلة أو معضلة . والله أعلم .

أما الاختلاف على يحيى بن أبى كثير ، فقد مرّ وجهٌ .

ووجهٌ آخر .

فرواه ابن عيينة ، عن يحيى بن أبى كثير ، قال : سُئل المغيرة بن عبد الله (ابن عبد)[1] ، أنَّ ناساً من بنى مُدْلج ... فذكره .

أخرجه عبد الرزاق فى « المصنَّف » (ج٤/ رقم ٨٦٥٧) عن ابن عيينة .

وخولف ابن عيينة فيه .

خالفه معمرُ بنُ راشد ، فرواه عن يحيى بن أبى كثير ، قال : سُئل النبى صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر ، فقال : « **هو الحلُّ ميتتُهُ ، الطهور ماؤهُ** » .

هكذا أعضله . =

---

(١) كذا فى « المصنَّف » واستشكله المحقق ولم يستطع تقويمه ، والصوابُ : « أو عبد الله بن المغيرة » كما فى « علل الدارقطنىّ » (ج٣/ ق ١/٦٨) والله أعلمُ .

....

= أخرجه عبد الرزاق أيضاً (٨٦٥٦) عن معمر .

وأخرجه عبد الرزاق (ج١/ رقم ٣١٨) عن معمر ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « ماءان لا ينقيان من الجنابة : ماءُ البحر ، وماء الحمام » .

قال معمر : سألتُ يحيى عنه بعد حينٍ ، فقال : قد بلغنى ما هو أوثق من ذلك أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئل عن ماء البحر ، فقال : « **ماء البحر طهورٌ ، وحلٌ ميتتُهُ** » .

وقد خولف معمر فى هذا .

خالفه هشام الدستوائى ، فرواه عن يحيى بن أبى كثير ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن أبى هريرة قال : « ماءان لا يجزئان من غسل الجنابة : ماء البحر وماء الحمام » .

فجعله : « عن أبى هريرة » .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١٣١/١) حدثنا ابنُ عُليَّة ، عَنْ هشامٍ .

* **قُلْتُ** : أمَّا الذين صحّحوا الحديث ، أو وافقوا على تصحيحه فجمع غفيرٌ ، أذكر بعضه .

١ - الإمام البخارىّ .

قال الترمذىُّ فى « العلل الكبير » (١٣٦/١) :

« وسألتُ محمداً عن حديث مالكٍ .... فقال : هو حديثٌ صحيحٌ » .

فنقله ابنُ عبد البرِّ فى « التمهيد » (٢١٨/١٦) عن الترمذىِّ ، وقال :

« لا أدرى ما هذا من البخارىّ رحمه الله ؟! ، ولو كان عنده صحيحاً ، لأخرجه فى « مصنَّفه الصحيح » عنده ، ولم يفعل . لأنه لا يُعوِّل =

= فى « الصحيح » إلاَّ على الإسناد » اهـ .

* قُلْتُ : كذا ! وفيه نظرٌ ، فلا يلزم البخارىّ فى كل حديث صحَّحه أن يودعه فى جامعه « الصحيح » .

فقد قال إبراهيمُ بن معقل النسفىُّ :

« سمعتُ البخارىَّ يقول : ما أدخلتُ فى كتابى « الجامع » إلاَّ ما صحَّ ، وما تركتُ من الصحيح حتى لا يطول » اهـ .

وقال الإسماعيلى عنه :

« لم أُخرِّجْ فى هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركتُ من الصحيح أكثر » اهـ .

وقد صحَّح البخارىُّ عشرات ، بل مئات الأحاديث ولم يودعها فى « صحيحه » ، وقد استوفيتُ قسماً كبيراً منها فى كتابى « درء العبث عن حديث إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » وقد قال الحافظ العلائى فى « جزء فيه تصحيح حديث القلتين » (ق ٣/٢) وهو يجيب عن أدلة الطاعنين فى صحته ، قال : « فإن قيل : فلم تركا - يعنى : الشيخين - إخراجه ، إذا لم يكن هذا - يعنى الاختلاف - مؤثراً ؟ قلنا : الذى عليه أئمة أهل الفن قديماً وحديثاً أنَّ ترك الشيخين إخراجَ حديثٍ لا يدلُّ على ضعفه ، ما لم يصرح أحدٌ منهم بضعفه ، أو جرح رواته ، ولو كان كذلك لما صحَّ الاحتجاج بما عدا ما فى « الصحيحين » ، وقد صحَّ عن كل واحدٍ منهما أنه لم يستوعب فى « كتابه الصحيح » من الحديث كُلِّه ولا الرجال الثقات ، وقد صحح كلُّ واحدٍ منهما أحاديثَ سُئل عنها وليست فى كتابه » . اهـ

ثُمَّ رأيتُ ابن دقيق العيد - رحمه الله - أجاب بمثل ذلك .

....

= فقال فى « الإمام » (ج١/ ق ٢/٨) يردُّ على ابن عبد البر :

« هذا غيرُ لازمٍ ، لأن صاحبى « الصحيحين » لم يلتزما إخراج كل صحيح عندهما » اهـ .

٢ – الترمذىُّ . قال :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

٣ – ابنُ خزيمة ، بإخراجه فى « صحيحه » وسكوته عن تعليله .

٤ – ابنُ حبان . لأنه أخرجه فى « صحيحه » وقد صرَّح بأنه « صحيحٌ » فى « المجروحين » (٢٩٩/٢) فى ترجمة « محمد بن غزوان » .

٥ – أبو جعفر العقيلىُّ .

فقال فى « الضعفاء » (١٣٢/٢) بعد ما أشار إلى حديث مالكٍ .

« وهو الصوابُ » .

٦ – ابنُ المنذر ، فقال : « ثابتٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

٧ – أبو جعفر الطحاوىُّ .

٨ – أبو سليمان الخطابى .

٩ – أبو محمد ابن حزم .

١٠– ابنُ مندة .

١١– ابنُ عبد البر .

وقد صحَّحه لاعتبار آخر ، فقال فى « التمهيد » :

« وهو عندى صحيحٌ ، لأنَّ العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به ، ولا يخالفُ فى جملته أحدٌ من الفقهاء » اهـ .

١٢– الدارقطنىُّ .

قال فى « العلل » (ج٣/ ق ٦٨/١) . =

= « وأشبهها بالصواب قولُ مالكٍ ومن تابعه عن صفوان بن سليم » اهـ .

١٣- الحاكم فى « المستدرك » .

١٤- البيهقىُّ .

قال فى « المعرفة » (١/١٥١ - ١٥٢) :

« هذا حديثٌ أودعه مالك بن أنس « كتاب الموطأ » ، وأخرجه أبو داود وجماعةٌ من أئمة الحديث محتجين به ، وقال أبو عيسى الترمذىُّ : سألتُ محمد بن إسماعيل البخارىَّ عن هذا الحديث ، فقال : حديث صحيح ، وإنما لم يخرجه البخارىُّ ومسلم بن الحجاج فى « الصحيحين » لاختلافٍ وقع فى اسم سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبى بردة ....

ثم قال (١/١٦٠) :

« هذا الاختلاف يدلُّ على أنه لم يحفظ كما ينبغى ، وقد أقام إسناده مالك ابن أنس ، عن صفوان بن سليم ، وتابعه على ذلك الليث بنُ سعدٍ ، عن يزيد ، عن الجلاح أبى كثير ، ثُمَّ عمرو بن الحارث ، عن الجلاح كلاهما عن سعيد بن سلمة ، عن المغيرة بن أبى بردة ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فصار الحديث بذلك صحيحاً كما قال البخارىُّ فى رواية أبى عيسى عنه والله أعلمُ » اهـ .

وله كلامٌ فى « السنن » يُعضد ذلك .

١٥- عبد الحق الأشبيلى .

١٦- أبو محمد البغوىُّ .

١٧- أبو الفرج ابن الجوزى فى « التحقيق » .

١٨- الجوزقانى .

قال فى « الأباطيل » :

« هذا حديثٌ حسنٌ لم نكتبه إلاَّ بهذا الإسناد ، وهو إسنادٌ متصلٌ » .

= ١٩- ابنُ الأثير .

قال الشوكانى فى « نيل الأوطار » (١/١٤) :

« وقال ابنُ الأثير فى « شرح المسند » : هذا حديث صحيحٌ مشهور أخرجه الأئمة فى كتبهم ، واحتجوا به ، ورجاله ثقات » اهـ .

٢٠- ابنُ دقيق العيد .

٢١- ابن العربى فى « أحكام القرآن » (٣/١٤٢٥) وفى « عارضة الأحوذى »[١] (١/٨٧) .

٢٢- النووى . قال فى « المجموع » (١/٨٢) :

« هذا حديثٌ صحيحٌ » .

٢٣- المنذرى كما فى « مختصر سنن أبى داود » (١/٨١) .

٢٤- ابن تيمية - كما فى « الفتاوى » (٢١/٢٦) .

٢٥- ابن القيم كما فى « زاد المعاد » (٤/٣٩٤) .

٢٦- ابن كثير ، فقد احتجَّ به فى موضعين من « تفسيره » (٣/١٢ ، ٩١) . وقال فى موضع ثالثٍ (٦/١٢٦) :

« إسنادُهُ جيدٌ » .

٢٧- ابنُ الملقن .

فقال فى « البدر المنير » - كما فى « نيل الأوطار » (١/١٤) - :

« هذا الحديث صحيحٌ جليلٌ مروى من طرقٍ حضرنا منها تسعٌ ثُمَّ ذكر ما عُلل به الحديث ، ودفعه » .

---

(١) قال فيها : « وهو حديث مشهورٌ ولكن فى طريقه مجهولٌ ، وهذا الذى قطع بـ « الصحيحين » عن إخراجه، وأصلُ مالكٍ أنَّ شهرة الحديث بالمدينة تغنى عن صحة سنده وإن لم يتابع عليه » اهـ .

....

= ٢٨- الحافظ ابنُ حجر .
كما فى « التلخيص الحبير » (١/٩ - ١٢) .
٢٩- عبد الرؤوف المناوى - كما فى « الفتح السماوى » (رقم ٤٧٤) .
٣٠- ابنُ الهمام الحنفى ، فقد لخَّص فى « فتح القدير » (٦١/١) بحث ابن دقيق العيد .
٣١- الصنعانى - كما فى « سبل السلام » .
٣٢- الشوكانى - كما فى « نيل الأوطار » (١٤/١ - ١٦) .
وقال فى « السيل الجرار » (٤١/١) :
« حديثٌ صالحٌ للاحتجاج به ، وله طرق كثيرةٌ قد صحَّح الحفاظُ بعضها » اهـ .
٣٣- شمس الحق العظيم آبادى - كما فى « عون المعبود » (١٥٤/١) .
٣٤- المباركفورى فى « تحفة الأحوذى » (٢٣٠/١) .
٣٥- الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر .
٣٦- شيخنا الألبانى .
* **قُلْتُ** : ولو أنى تتبعت ، لأحرزت المزيد ، وفيما ذكرتُه كفايةٌ ، والحمدُ لله على التوفيق .

* * *

قال الترمذىُّ :
« وفى الباب عن جابر ، والفراسىِّ » .
* **أولاً : حديث جابر بن عبد الله ، رضى الله عنهما .**
أخرجه ابنُ ماجة (٣٨٨) ، وأبو الحسن بنُ سلمة فى « زوائده على ابن

....

= ماجة » ، وابنُ خزيمة (١/٥٩) ، وابنُ حبان (١٢٠) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٨٧٩) ، والدارقطنىُّ (١/٣٤) ، والحاكمُ[1] ، والبيهقىُّ (١/٢٥٣ - ٢٥٤ و ٩/٢٥٢) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٩/٢٢٩) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (١٤/٣٩٨) ، وابنُ الجوزى فى « التحقيق » (١/٨/٥) جميعُهم عن أحمد بن حنبل ، وهو فى « مسنده » (٣/٣٧٣) ، وفى « العلل » (٢/١٢٦) حدثنا أبو القاسم بن أبى الزناد ، قال : حدثنى إسحٰق بن حازم ، عن عبيد الله بن مقسم ، عن جابر بن عبد الله أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم سئل عن ماء البحر ، فقال : « **الحلُّ ميتتُهُ ، الطهورُ ماؤهُ** » .

قال أبو علىّ بن السكن :

« حديث جابر أصحُ ما روى فى هذا الباب » .

وقال الترمذىُّ فى « العلل الكبير » (١/١٣٨) :

« سألتُ محمداً عن حديث أحمد بن حنبل ... فذكره ، فقال : لا أعرفه إلا من حديث أبى القاسم بن أبى الزناد[2] . قلتُ : رواه غير أحمد بن حنبل ؟ قال : نعم » .

وقال الحافظُ فى « الدراية » (ص ٥٤) : « إسنادُه لا بأس به » .

* **قُلْتُ** : وأبو القاسم بن أبى الزناد وثقه أحمدُ وأثنى عليه ، وابنُ حبان . وقال ابن معين : « لا بأس به » .

فالسند قوىٌّ .

---

(١) كذا عزاه الحافظ فى « التلخيص » (١/١١) للحاكم من طريق عبيد الله بن مقسم عن جابر ، ولمْ أجده فى « المستدرك » من هذا الطريق إنما من طريق أبى الزبير عن جابر كما يأتى فالله أعلم .

(٢) وقع فى « الكتاب » : « ... أبى القاسم عن ابن أبى الزناد » وزيادةُ « عن » خطأ .

= ولكن نقل ابنُ التركمانى فى « الجوهر النقى » (٢٥٣/١) عن ابن مندة قال : « إن هذا الحديث لا يثبتُ » !

فلا وجه لما قاله ابنُ مندة - رحمه الله - ، إلاَّ أن يعنى الاختلاف الذى وقع فى إسناده ، ولا وجه له أيضاً .

فقد خولف أبو القاسم بن أبى الزناد .

خالفه عبدُ العزيز بنُ عمران بن أبى ثابتٍ ، فرواه عن إسحٰق بن حازم ، عن وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله ، عن أبى بكرٍ مرفوعاً به .

فخالفه فى موضعين :

الأول : أنه جعل شيخ إسحٰق بن حازم : « وهب بن كيسان » .

الثانى : أنه نقل الحديث من مسند « جابر » إلى مسند « أبى بكر الصديق » .

أخرجه الدارقطنى (٣٤/١) وقال :

« عبد العزيز بن عمران ليس بالقوىّ » .

* **قُلْتُ** : هو بالترك أولىٰ ، فقد تركه النسائىُّ وأبو زرعة .

وضعّفه الترمذى والذهلى وزاد : « جدّاً » .

وقال ابنُ معين :

« ليس بثقة » .

وقال أبو حاتم :

« ضعيفُ الحديث منكرُ الحديث جدّاً . يُكتب حديثُه على الاعتبار » .

وهناك علَّةٌ أخرى .

فقال ابن التركمانى :

« قال عبد الحق فى « أحكامه » : إسحٰق بن حازم شيخٌ مدنىٌّ ، ليس بالقوىّ » .

=

= * **قُلْتُ** : وهذا خطأ منه ، فقد وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وكذا ابنُ حبان ، وابنُ شاهين .

وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

وقال أبو داود :

« ليس به بأس » .

فلا أدرى مستند عبد الحق فى تضعيفه ، إلَّا أن يكون الحديث الذى أورده المزى فى « التهذيب » لإسحٰق بن حازم فى ترجمته ، ويرويه ابنُ جريج ، عن إسحٰق بن حازم ، عن حرام بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبيه فى النهى عن جعل المنديل والقمامة فى البيت فإنه مقعد الشيطان .

* **قُلْتُ** : وهذا الحديث أخرجه عبدُ بن حميد[1] فى « المنتخب » (١١٠٨) من طريق يحيى بن أيوب ، حدثنا حرام بن عثمان ، عن ابني جابر عن أبيهما وساق حديثاً طويلاً .

فبرىء إسحٰق بن حازم من عهدته ، لذلك فلم يصب المزى رحمه الله فى وضع هذا الحديث فى ترجمة إسحٰق ، فلو لم نجد له متابعاً فتعصيب =

---

(١) ذكر الحافظ هذا الحديث فى « المطالب العالية » (٢٦٢٢) ونقل المحقق عن البوصيرى قوله : « رواه أبو داود فى سننه والنسائى فى اليوم والليلة مختصراً وسكت على إسناده وفيه حرام بن عثمان والرواية عنه حرام كما قال الشافعى » اهـ فإن كان النقل عن البوصيرى صحيحاً فقد أخطأ ، فلم يرو أحد من الأئمة الستة شيئاً لحرام بن عثمان قط . والله الموفق .

= الحناية برقبة حرام بن عثمان أولى فإنه متروكٌ .

وقال الشافعيُّ وابن معين :

« الرواية عن حرام حرامٌ » !

وقد أورد الذهبى هذا الحديث فى ترجمة حرام فأصاب والله أعلم .

وللحديث طريقٌ آخر عن جابر .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٢/ رقم ١٧٥٩) ، والدارقطنيُّ (٣٤/١) ، والحاكمُ (١٤٣/١) من طريق المعافى بن عمران ، عن ابن جريج ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً به .

قال الحافظ فى « التلخيص » (١١/١) :

« إسنادهُ حسنٌ ، إلاَّ ما يُخشى من التدليس »[(١)] .

وقد توبع ابنُ جريج .

تابعه مبارك بن فضالة ، عن أبى الزبير ، عن جابر به .

أخرجه الدارقطنيُّ .

ومبارك يدلسُ أيضاً .

*** ثانياً : حديث الفراسيّ ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ ماجة (٣٨٧) من طريق يحيى بن بُكير ، حدثنى الليث بن سعد ، عن جعفر بن ربيعة ، عن بكر بن سوادة ، عن مسلم بن مخشى ، عن ابن الفراسيّ ؛ قال : كنت أصيدُ وكانت لى قربة أجعل فيها ماء ، وإنى =

---

(١) وسبقه شيخُه ابنُ الملقن فقال فى « البدر المنير » (ج١/ ق ١/٧) : « وهذا سندٌ على شرط الصحيح إلا أنه يخشى أن يكون ابن جريج لم يسمعه من أبى الزبير فإنه مدلسٌ ، وأبو الزبير مدلسٌ أيضاً وقد عنعنا فى هذا الحديث » اهـ .

= توضأت بماء البحر ، فذكرتُ ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « **هو الطهور ماؤه ، الحل ميتتُهُ** » .

وأخرجه البيهقيُّ ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٢٢٠/١٦) من هذا الوجه لكن فيه : « عن الفراسىّ » .

وأخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/٣٠) من طريق يحيى بن أيوب ، عن جعفر بن ربيعة ، وعمرو بن الحارث ، عن بكر بن سوادة ، عن أبى معاوية مسلم بن مخشى ، عن الفراسىّ ... فذكره .

قال الترمذىّ فى « العلل الكبير » (١٣٧/١) :

« سألتُ محمداً عن حديث ابن الفراسى فى ماء البحر ، فقال : هو مرسلٌ ، ابن الفراسى لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، والفراسى له صحبة » اهـ .

* **قُلْتُ** : ويبدو أن هذا الاختلاف قديمٌ .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٢٣/١) :

« فعلى هذا ، كأنَّهُ سقط من الرواية : « عن أبيه » أو أن قول « ابن » زيادة ، فقد ذكر البخاريُّ أن مسلم بن مخشى لم يدرك الفراسىّ نفسه ، وإنما يرويه عن ابنه ، وأن الابن ليست له صحبة » اهـ .

فهو ضعيفٌ كيفما كان ، لأنه يدور بين الانقطاع والإرسال .

وقال البوصيرى فى « الزوائد » :

« رجال هذا الإسناد ثقات إلاَّ أن مسلماً لم يسمع من الفراسى ، إنما سمع من ابن الفراسى ، ولا صحبة له » اهـ .

نقل الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (٩٩/١) عن عبد الحق الأشبيلى فى =

= « أحكامه » قوله :

« حديث الفراسيّ هذا لم يروه فيما أعلم إلاَّ مسلم بن مخشى ، ومسلم ابن مخشى لم يرو عنه فيما أعلم إلا بكر بن سوادة » اهـ .

فتعقبه ابنُ القطانّ فى « الوهم والإيهام » بقوله :

« وقد خفى على عبد الحق ما فيه من الانقطاع ، فإن ابن مخشى لم يسمع من الفراسيّ ، وإنما يرويه عن ابن الفراسيّ عن أبيه »[1] اهـ .

* قُلْتُ : وفى الباب عن أبى بكر الصديق ، وعلى بن أبى طالب ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عباس ، وعقبة بن عامر رضى الله عنهم .

*** ثالثاً : حديث أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ حبان فى « المجروحين » (٣٥٥/١) من طريق السرى بن عاصم بن سهل ، عن محمد بن عبيد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عمرو بن دينار ، عن أبى الطفيل ، عن أبى بكر الصديق مرفوعاً : « **هو الطهور ماؤهُ ، الحلُّ ميتتهُ** » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، ورفعُه منكرٌ .

وآفته السرى بن عاصم .

قال ابنُ حبان :

«كان ببغداد، يسرقُ الحديث، ويرفع الموقوفات لا يحلُّ الاحتجاج به» اهـ.

وقد رواه جماعةٌ عن عبيد الله بن عمر به موقوفاً .

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٣٠/٢) ، وابنُ أبى شيبة =

(١) كذا ، ولم أقف على رواية ابن الفراسى ، عن أبيه .

= (١٣٠/١) ، والدارقطنىُّ فى « السنن » (٣٥/١) ، وفى « العلل » (ج١/ ق ١/١٧) ، والبيهقىُّ (٤/١) من طرق عن عبيد الله بن عمر ، أخبرنى عمرو ابن دينار ، عن أبى الطفيل ، عن أبى بكرٍ قال : « **هو الحلال ميتتُهُ ، الطهور ماؤهُ** » .

قال الدارقطنىُّ :

« **الموقوفُ أصحُّ** » .

وكذا صحح الوقف ابنُ حبان .

وقال الذهبىُّ فى « مهذب سنن البيهقى » (٢٦/١) « هذا سندٌ صحيحٌ » .

وكذا نقله عنه الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (٩٩/١) .

* **قُلْتُ** : وقد مرّ وجهٌ من الاختلاف فى هذا الحديث فى « حديث جابر » فيما مضى . والله الموفق .

* **رابعاً : حديث علىّ بن أبى طالبٍ ، رضى الله عنه .**

أخرجه الدارقطنىُّ (٣٥/١) ، والحاكم (١٤٢/١) من طريق الحسين بن علىّ بن أبى طالب ، عن أبيه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر فقال : « **هو الطهور ماؤه ، الحلُّ ميتتُهُ** » .

قال الحافظ فى « التلخيص » (١٢/١) :

« هو من طريق أهل البيت ، وفيه من لا يُعرف » .

* **خامساً : حديث أنسٍ رضى الله عنه .**

أخرجه عبد الرزاق (ج١/ رقم ٣٢٠) ، والدارقطنىُّ (٣٥/١) من =

= طريق أبان بن أبى عياش ، عن أنسٍ مرفوعاً .

قال الدارقطنىُّ : « أبان بن أبى عياش متروكٌ » .

*** سادساً : حديث عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .**

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٠) ، والدّارقطنىُّ (٣٥/١) وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٤١٨/٦) من طريق المثنى بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً : « **ميتةُ البحر حلال ، وماؤه طهور** » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

والمثنى بن الصباح ضعيفٌ ، وكان اختلط .

ولكن تابعه الأوزاعىُّ ، عن عمرو بن شعيب به .

أخرجه الحاكم (١٤٣/١) .

لكن قال الحافظ فى « التلخيص » (١٢/١) :

« ووقع فى رواية الحاكم : « الأوزاعىّ » بدل « المثنى » وهو غير محفوظٍ » .

*** سابعاً : حديثُ ابْنِ عباس ، رضى الله عنهما .**

أخرجه الدارقطنىُّ (٣٥/١) ، والحاكم (١٤٠/١) من طريق حماد بن سلمة ، عن أبى التياح ، نا موسى بن سلمة عن ابن عباسٍ رضى الله عنهما قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر فقال : « **ماء البحر طهور** » .

قال الدارقطنىُّ : =

= « والصواب موقوفٌ » .

وقال الحافظ فى « التلخيص » (١/١١) :

« رواتُه ثقات ، لكن صحَّح الدارقطنىُّ وقفه » .

أما الحاكم فقال :

« صحيحٌ على شرط مسلمٍ »[1] ووافقه الذهبىُّ .

*** ثامناً : حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه .**

أخرجه أبو عبيد (ق ٣٠/٢) ثنا أبو الأسود ، عن ابن لهيعة ، عن جعفر ابن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن شماسة ، عن عقبة بن عامر أنه قال مثله : « **هو الطهورُ ماؤه ، الحلُّ ميتتُهُ** » .

* **قُلْتُ** : وهذا موقوفٌ ، رجاله ثقات إلا ابن لهيعة ، ففيه مقالٌ معروفٌ . والله أعلمُ .

* * *

(١) ذكر الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (٩٨/١) أن الحاكم سكت عنه ، فلعل النقص كان فى نسخته . والله أعلم .

٤٨ - بَابُ
الوُضُــوْءِ بِالثَّلْجِ

٦٠ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيْرٌ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيْرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ سَكَتَ هُنَيْهَةً . فَقُلْتُ : بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُوْلَ اللهِ ! مَا تَقُوْلُ فِي سُكُوْتِكَ بَيْنَ التَّكْبِيْرِ وَالقِرَاءَةِ ؟ قَالَ :

« أَقُوْلُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ . اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ ، كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالمَاءِ وَالبَرَدِ » .

---

٦٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ . ويأتى برقم (٣٣٤ ، ٨٩٥) .

* جرير : هو ابنُ عبد الحميد .

* عمارة بنُ القعقاع بن شبرمة الكوفيُّ .

أخرج له الجماعةُ .

وثقهُ ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ ، ويعقوب بن سفيان ، وابن حبان وغيرُهم .

وقال أبو حاتم : =

....

= « صالحُ الحديث » .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (٢/١٨٨ - ١٩١ فتح) ، ومسلمٌ (٥٩٨) ، وأبو عوانة (٢/٩٨) ، وأبو داود (٧٨١) ، وابن ماجة (٨٠٥) ، والدارميُّ (١/٢٨٣ - ٢٨٤) ، وأحمد (٢/٢٣١ ، ٤٩٤) ، وابنُ أبي شيبة (١٠/٢١٣ - ٢١٤) والسراج في « مسنده » (ج٥ / ق ٧٩/ ١ - ٢) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٤٦٥ و ج٣/ رقم ١٥٧٩ ، ١٦٣٠) ، وابنُ حبان (ج٥/ رقم ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ، ١٧٧٨) والبزار (ج٢/ ق ١/٢٦١) ، وابنُ الجارود (٣٢٠) ، وأبو يعلى (ج١٠/ رقم ٦٠٨١ ، ٦٠٩٧ ، ٦١٠٩) ، والبيهقيُّ (٢/١٩٥) ، وابنُ حزمٍ في « المحلى » (٤/٩٦) ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (٣/٣٩ - ٤٠) ، من طرق عن عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة .

وقد رواه عن عمارة جماعة منهم :

« جرير بن عبد الحميد ، وعبد الواحد بن زياد ، ومحمد بن فضيل ، وسفيان الثوري »[1] .

قال البزار :

« وهذا الحديث لا نعلم رواه إلاَّ أبو هريرة ، ولا نعلمُ رواه عنه إلاَّ أبو زرعة » .

* * *

(١) روايته عند المصنف وتأتي برقم (٨٩٤) .

٤٩ – الوُضُوْءُ بِمَاءِ الثَّلْجِ

٦١ – أَخْبَرَنَا إِسْحٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا جَرِيْرٌ ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيْهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُوْلُ :

« اللَّهُمَّ اغسِلْ خطَايَاى بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّ قَلْبِى مِنَ الخطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ » .

---

٦١ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ . ويأتى برقم (٣٣٣) ومُطوَّلاً برقم (٥٤٦٦) وكذا رقم (٥٤٧٧) .

والحديث أخرجه البخارىُّ (١١/١٧٦ ، ١٨١ فتح) ، ومسلم (٥٨٩) وأبو داود (١٥٤٣) مختصراً ، والترمذىُّ (٣٤٩٥) ، وابنُ ماجة (٣٨٣٨) ، وأحمد (٦/٥٧ ، ٢٠٧) ، وابنُ أبى شيبة (١٠/١٨٩ ، ٢١٢) والسراج فى « مسنده » (ج٥/ ق ٢/٧٥) وأبو يعلى (ج٧ / رقم ٤٤٧٤) و (ج٨/ رقم ٤٦٦٥) ، والحاكم (١/٥٤١) ، والبيهقىُّ (١/٥) من طرقٍ عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيح » .

وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذه السياقة » ووافقه الذهبىُّ (!) .

....

= * قُلْتُ : وقد وهم فى استدراكه عليهما ، على نحو ما ذكرتُه مفصلاً فى إتحاف الناقم » ولله الحمدُ .

وقد رواه عن هشام بن عروة جماعةٌ منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وعيسى بن يونس ، وعبدة بن سليمان ، ووهيب ، وابن نمير ، وعلىٌّ بن مسهر ، وجرير بن عبد الحميد » .

* * *

٥٠ - بَـابُ
الوُضُـوءِ بماءِ البَرَدِ

٦٢ - أَخْبَرَنِى هَارُوْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ حَبِيْبِ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، قَاْلَ : شَهِدْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُوْلُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّى عَلَى مَيِّتٍ ، فَسَمِعْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُوْلُ :

« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ » .

---

٦٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ . ويأتى برقم (١٩٨٣ ، ١٩٨٤) .

* هارون بن عبد الله بن مروان البغدادى أبو موسى المعروف بـ « الحمال » .

أخرج له الجماعةُ ، إلاَّ البخاريَّ .

قال أبو حاتم والحربىُّ :

« صدوق » .

ووثقه المصنِّفُ ، وابن حبان .

وقال المروذىُّ .

« قلتُ لأبى عبد الله : أكتبُ عنه ؟ قال : إى والله » . =

= وقال الحربى :

« لو كان الكذبُ حلالاً ، تركه تنزُّهاً » .

* معن : هو ابن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعى أبو يحيى المدنى . أخرج له الجماعةُ .

أثنى عليه أبو حاتم ، وابنُ معين .

وقال ابنُ سعد :

« كان ثقةً كثير الحديث ، ثبتاً ، مأموناً » .

ووثقه ابنُ حبان وقال :

« كان هو الذى يتولى القراءة على مالك » .

وقال الخليلى :

« قديم متفق عليه ، رضى الشافعيُّ بروايته » .

* معاويةُ بن صالحٍ هو ابن حدير ، أبو عبد الرحمٰن الحمصى . أخرج له الجماعة .

وثقه ابن مهدى ، وأبو زرعة ، والمصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ ، والبزَّارُ وغيرُهم .

وكان يحيى بْنُ سعيد لا يرضاه .

وقال يعقوبُ بْنُ شيبة :

« قد حمل الناسُ عنه ، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف ، ومنهم من يضعفه » .

* قُلْتُ : أمَّا تضعيفُه مطلقاً فلا وجه له ، ولعل من تكلم فيه فبسبب إفرادات تقع فى حديثه ، فالصواب الحكمُ بما يليقُ بالحال . والله أعلمُ . =

....

= وقد توبع معاويةُ على هذا الحديث كما يأتى إنْ شاء الله تعالى .

* حبيبُ بنُ عدى ، أبو حفص الحمصىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلاَّ البخاريَّ ففى « الأدب المفرد » .

وثقهُ المصنِّف ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان .

* جبير بن نفير بن مالك بن عامر ، أبو عبد الرحمٰن - ويقالُ : أبو عبد الله - الحمصىُّ .

أخرج له الجماعة ، إلاَّ البخاريَّ ففى « الأدب المفرد » .

وثقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، والمصنِّف ، ودُحَيْم ، وابن سعد ، وابنُ خراشٍ ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان .

* * *

والحديث أخرجه مسلمٌ (٧/٣٠ - ٣١ نووى) ، والمصنِّف ويأتى برقم (١٩٨٤) ، وأحمد (٦/٢٣) ، وابنُ أبى شيبة (٣/٢٩١ و ١٠/٢١٤) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٨/ رقم ٧٨ ، ٧٩) وفى « مسند الشاميين » (ق ٤٠٧) ، والبيهقىُّ (٤/٤٠) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٥/٣٥٦) من طرقٍ عن معاوية بن صالح ، عن حبيب بن عبيد ، عن جبير بن نفير ، عن عوف بن مالك .

وقد خولف معاوية بن صالح فيه .

خالفه عصمة بن راشد ، فرواه عن حبيب بن عبيد ، عن عوف بن مالك .

فسقط ذكر « جبير بن نفير » .

= أخرجه ابنُ ماجة (١٥٠٠) قال حدثنا يحيى بنُ حكيمٍ ، ثنا أبو داود الطيالسيُّ ، ثنا فرج بنُ فضالة ، حدثنى عصمةُ بْنُ راشد به .

* **قُلْتُ** : كذا رواه شيخُ ابْنِ ماجة عن الطيالسيِّ .

وخالفه يونس بن حبيب فرواه عن الطيالسيِّ ، وهذا فى « مسنده » (٩٩٩) قال : حدثنا الفرج بن فضالة ، عن أبى بكر بن أبى مريم ، عن حبيب بن عبيد ، عن عوف بن مالك .

فزاد فى الإسناد « أبا بكر بن أبى مريم » بين الفرج بن فضالة ، وعصمة ابن راشد .

ويونس بن حبيب وإن كان ثقةً ، فيحيى بن حكيم أوثق منه ، وليس على أحدهما عهدةُ هذا الاختلاف ، لا سيما وقد قال عقب روايته لهذا : « ورأيتُ هذا الحديث فى موضع آخر عن أبى داود ، عن الفرج بن فضالة ، قال : حدَّثنى عصمة بن راشد ، عن حبيب بن عبيد ، عن عوف » فيظهرُ لى أن هذا الاختلاف من الفرج بن فضالة ، لأن جماعة من النقاد ضعّفوهُ ، وهو كذلك .

فيستغرب أن يشير الحافظ فى « النكت الظراف » (٢١٢/٨) إلى هذا الاختلاف ، ثم يقول : « فيحتمل أن يكون لفرجٍ فيه شيخان ، أو أحدُ القولين وهمٌ » .

فإنما يَرِدُ الاحتمال الأول لإمام حافظ ، ولا يرِدُ لضعيفٍ رديءِ الحفظِ مثل فرج بن فضالة[1] . =

(١) وقال الحافظ فى « الفتح » (٢٨٥/١٠ - ٢٨٦) فى حديثٍ آخر : « وشذَّ عمر بن =

= نعم توبع فرج . تابعه إسماعيل بن عياش عن عصمة بن راشد وأبى بكر ابن أبى مريم معاً عن حبيب بن عبيد ، عن عوف . أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج١٨/ رقم ١٠٨) ولكن قيل إن فرج بن فضالة إنما سمعه من إسماعيل بن عياش ، ولم يسمعه من عصمة بن راشد ، فلو صحَّ هذا فهو ينفى الاحتمال الأول ، فلعل التصريح بالتحديث الواقع فى « سنن ابن ماجة » من سوء حفظ فرج . ثم أبو بكر بن أبى مريم ضعيفٌ وهاه بعضهم ، وعصمة ابن راشد مجهولٌ فالمحفوظ رواية معاوية بن صالح ، عن حبيب ، عن جبير ابن نفير ، عن عوف وهذا يدل على أن حبيباً لم يسمعه من عوف هذا : ولمعاوية بن صالح فيه شيخٌ آخر .

فإنه يرويه عن عبد الرحمٰن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، عن عوف .

أخرجه مسلمٌ ، والترمذىُّ (١٠٢٥) ، وأحمدُ (٦/٢٨) ، وابن الجارود فى « المنتقى » (٥٣٨)[١] ، والبيهقىُّ (٤/٤٠) .

وقد توبع معاوية بن صالح على هذا الوجه .

تابعه أبو حمزة الحمصىُّ عيسى بنُ سليم ، عن عبد الرحمٰن بن جبير به .

أخرجه مسلمٌ ، والمصنِّفُ ويأتى برقم (١٩٨٣) وأبو أحمد الحاكمُ فى « الكنى » (ج/٧ ق ٢/١١٥) ، والرُّويانىُّ فى « مسنده » (ج ٢٤/ق ١/١٢٠) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٨/ رقم ٧٦، ٧٧)، =

= عامر .. فلو كان ضابطاً لقلنا : سمعه أبو عثمان من كتاب عمر ، ثم سمعه من عثمان ابن عفان » اهـ .

وقد استخدم هذه القاعدة مراراً فى (الفتح) وغيره .

(١) وكنت قد خلطت بين هذه الطرق فى « تخريجى عليه » فالعمدة على ما هنا ، والله الموفق .

= والبيهقىُّ (٤/٤٠) .

فكأن لمعاوية فيه شيخين .

وقد توبع جبير بن نفير .

تابعه سليم بن عامر ، عن عوف بن مالك به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « مُسْند الشَّاميين » (ق ٧٩) من طريق صفوان بن صالح ، ثنا الوليد بن مسلم ، ثنا ابن جابر ، عن سليم بن عامر .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، لأن الوليد بن مسلم لم يصرح بالتحديث فى كل السند .

وسليم بن عامر لم يلق عوف بن مالك كما قال أبو حاتم على ما فى « الجرح والتعديل » (٢/١/٢١١) لولده عبد الرحمٰن .

* * *

* **قُلْتُ** : وفى الباب عن عبد الله بن أبى أوفى ، وسمرة بن جندب رضى الله عنهما .

* **أما حديث ابن أبى أوفى** ، فيأتى تخريجه (برقم ٤٠٢) .

* **حديث سمرة بن جندب رضى الله عنه** .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٧/ رقم ٦٩٥٠) من طريق محمد بن أبى نعيم الواسطى ، ثنا محمد بن يزيد ، ثنا إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن سمرة ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ :

« اللَّهم باعدنى من ذنوبى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، ونقِّنى من خطيئتى كما نقيت الثوب الأبيض من الدَّنس » . =

....

= قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢/١٠٦) .

« إسنادُهُ حسنٌ » !!

* **قُلْتُ** : كذا ! وإسماعيل بن مسلم المكىُّ ضعيفٌ ، والغريبُ أن الهيثمىّ - رحمه الله - صرح بضعفه فى مواضع من « المجمع » ، وانظر مثلاً(١/٢٦٤ و ٤/٣٥ ، ٥٩ و ١٠/١٨) ، بل وصرّح فى (٥/٩٤) بأنه « متروك » !!

والعلّةُ الثانية أن الحسنَ البصرىَّ لم يلْق سمُرة رضى الله عنه .

صرّح بذلك يحيى بنُ معين - كما فى « المراسيل » (ص ٣٣) لابن أبى حاتم ، ولو سلمنا أنه لقيه ، فهو مدلِّسٌ وقد عنعنه ، فأنَّى للسَّند الحسنُ ؟!! .

ولكن له طريقٌ آخر .

أخرجه الطبرانىُّ أيضاً (ج٧/ رقم ٧٠٤٨) من طريق مروان بن جعفر السمرىّ ، ثنا محمَّد بْنُ إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة ، ثنا جعفر ابن سعد بن سمرة ، عن خبيب بن سليمان بن سمرة ، عن أبيه ، عن سمرة مرفوعاً : « إذا صلى أحدُكم فليقل : الَّلهُمَّ باعد بينى وبين خطيئتى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، الَّلهُمَّ أعوذُ بك أن تصدَّ عنى وجهك يوم القيامة ، الَّلهُمَّ نقنى من خطيئتى كما نقيت الثوب الأبيض من الدَّنس ، الَّلهمُ أحينى مسلماً وأمتنى مسلماً » .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢/١٠٦) :

« إسنادُهُ ضعيفٌ » .

وقال الذهبىُّ فى « الميزان » (٤/٨٩) فى ترجمة مروان بن جعفر : « له =

= نسخةٌ عن قراءة محمد بن إبراهيم فيها ما يُنكر » .

ثُمَّ ذكر هذا الحديث .

ولكن تابعه يوسف بن خالد ثنا جعفر بن سعد به .

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٥٢٣) .

ويوسف بن خالد كذبه ابن معين وقال : « خبيثٌ عدو الله تعالى » .

وقال مرةً :

« زنديقٌ لا يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ » .

وقال أبو حاتم :

« ذاهبُ الحديث ، أنكرتُ قول ابن معين فيه : « زنديقٌ » حتى حمل إلَيَّ كتاباً قد وضعه فى التجهُّم ، ينكرُ فيه الميزانَ والقيامة ، فعلمتُ أنَّ ابْنَ معينٍ لا يتكلَّمُ إلاَّ عن بصيرة وفَهْم » .

وكذبه أيضاً عمرو بن علىّ ، وأبو داود .

واتهمه ابن حبان بوضع الحديث .

ومروان بن جعفر خير منه بلا شك .

ومحمد بن إبراهيم بن خبيب ترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١٨٦/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وجعفرُ بْنُ سعد بن سمرة ترجمه ابن أبى حاتم (٤٨٠/١/١) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذا خبيبُ بْنُ سليمان (٣٨٧/٢/١) وأبوه سليمان بن سمرة (١١٨/١/٢) لم يحك فيهما شيئاً .

٥١ - سُؤْرُ الكَلْبِ

٦٣ - أَخْبَرَنا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِى الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « إِذَا شَرِبَ[1] الكلب فِى إِنَاءِ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » .

---

٦٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١/٢٧٤ - فتح) ، ومسلمٌ (٢٧٩/٩٠) ، وأبو عوانة (١/٢٠٧) وأبو داود - فى رواية أبى الحسن بن العبد عنه - كما فى « طرح التثريب » (٢/١١٩) - والشافعى فى الأم (١/٦) وأحمد ، (٢/٤٦٠) وابنُ الجارود (٥٠) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٢٧) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٢/٧٣) وابن الجوزى فى « التحقيق » (١/٣٨/٥٣) جميعاً عن مالكٍ ، وهو فى « موطئه » (١/٣٤/٣٥) عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة به .

وقد رواه عن مالك بهذا اللَّفْظ جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« الشافعىُّ وقتيبة ، وعبد الله بن يوسف ، ويحيى بن يحيى ، وابنُ وهبٍ ، وابن مهدى ، وأبو مصعبٍ ، وإسحٰقُ بنُ عيسى ، وروح بن عبادة » . =

---

(١) وذكره الزركشى بلفظ : « إذا لغب » وهو لفظٌ غريبٌ جدّاً ، لم أقف عليه مع كثرة طرق الحديث ، ولم يذكره غير الزركشى كما فى « العدة » للصنعانى (١/١٤٢) .

= قال ابنُ عَبْد البرِّ فى « التَّمْهيد » (١٨/٢٦٤) :

« هكذا يقولُ مالكٌ فى هذا الحديث : « إذا شرب الكلب » ، وغيرهُ من رواة حديث أبى هريرة هذا بهذا الإسناد وبغيره على تواتر طرقه وكثرتها عن أبى هريرة وغيره ، كلُّهم يقول : « إذا ولغ الكلبُ » ، ولا يقولون ، « شرب الكلبُ » ، وهو الذى يعرفه أهل اللُّغة » اهـ .

وقال الإسماعيلى فى « صحيحه » ما معناه :

« إن مالكاً قد انفرد عن الكُلِّ بهذه اللَّفظة » .

وكذا قال ابنُ مندة .

* **قُلْتُ** : هذا يوهمُ أن أصحاب مالكٍ اتفقوا فى رواية هذا اللَّفظ عنه ، وليس كذلك .

فقد رواه روح بنُ عبادة[1] ، عن مالكٍ بسنده سواء ، فقال :

« إذا ولغ الكلبُ .. » .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٦٤) .

وتابعه إسماعيلُ بنُ عمر ، عن مالك .

أخرجه الإسماعيلىُّ فى « صحيحه » - كما فى « نصب الراية » (١/١٣٣) - من طريق أبى عبيد القاسم بن سلام ، وهذا فى « كتاب الطهور » (ق ٢٦/١) . =

---

(١) تقدم أن روح بن عبادة رواه عن مالك بلفظ : « إذا شرب » عند ابن الجارود ، وقد رواه عن روح على الوجهين محمد بن يحيى مما يدلُّ أنه تلقاهُ عن مالكٍ هكذا ، وكذا تلقاهُ مالكٌ عن أبى الزناد ، فكلا اللَّفظين صحيحٌ ، وإن كان لفظ الولوغ أشهر . والله أعلم .

....

= وكذا رواه أبو على الحنفى ، عن مالك .

أخرجه الدّارقطنىُّ فى « المواطآت » - كما فى « الفتح » (١/٢٧٥) ، وذكره أبو العباس أحمدُ بْنُ طاهرٍ الدَّانى فى « أطراف الموطأ » - كما فى « طرح التثريب » (٢/١٢٠) - . فالأولى أن يُقال : إن أبا الزناد كان يحدثُ به على الوجهين لتقاربهما فى المعنى ، لأن مالكاً روى عنه اللّفظين .

وعكس أبو عوانة المقالة !

فقال بعد أن رواه بلفظ : « إذا شرب » :

« كذا قال أصحاب أبى الزناد ، إلاَّ سفيان فإنه قال : إذا ولغ » !

هكذا قال !! وهو خطأ كما يأتى بيانُهُ إنْ شاء الله تعالى .، ولعلَّهُ يكونُ من النُّسَّاخ .

وقد تابع مالكاً عن أبى الزناد بهذا اللّفظ : - « إذا شرب » - جماعةٌ منهم :

١ - ورقاءُ بْنُ عُمَرَ ، عن أبى الزناد .

أخرجه أبو بكر الجوزقىُّ فى « كتابه » .

وورقاء ثقةٌ ، ولكنى لا أدرى : هل صحَّ السند إليه أم لا ؟ فإنى لم أقف عليه .

٢ - المغيرةُ بْنُ عبد الرحْمٰن ، عن أَبِى الزناد .

أخرجه أبو يعلى - كما فى « الفتح » (١/٢٧٥)[1] - وعنه أبو الشيخ الأصبهانىُّ فى « الجزء الثالث من العوالى » - كما فى « نصب الراية » =

(١) ولم أقف عليه فى مسنده المطبوع . فالله أعلمُ .

= (١٣٣/١) – من طريق سعيد بن عبد الجبار ، عن المغيرة بن عبد الرحمٰن .

وسندُهُ جيدٌ ، وسعيدُ بْنُ عبد الجبار هو ابْنُ يزيد القرشيُّ وثقه ابنُ حبان ، والخطيبُ .

وقال أبو حاتم :

« صدوقٌ » .

والمغيرةُ بْنُ عبد الرحمٰن المدنيُّ ، وثقه ابنُ حبان .

وقال أحمد وأبو داود .

« ليس به بأسٌ » .

وقال النسائيُّ .

« ليس بالقويّ » .

وهذا تليينٌ هيِّنٌ ، يشعر أنه ليس من الأَثْبَات .

٣ – عبد الرحمٰن بن أبي الزناد ، عن أبيه .

أخرجه ابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٢٧) من طريق ابن وهبٍ ، عنه وسندهُ حسنٌ .

٤ – شعيب بن أبي حمزة ، عن أبي الزناد .

أخرجه الطبرانيُّ فى « مسند الشاميين » (ق ٦٤٠) حدثنا أبو زرعة الدمشقيُّ ، ثنا عليّ بن عياش ، ثنا شعيبٌ به .

وسندهُ صحيحٌ .

* **قُلْتُ** : فهذه المتابعاتُ لمالكٍ ترجحُ أن أبا الزنادِ كان يرويه باللفظين . فقول الإسماعيلى : إن مالكاً انفرد عن الكل بهذه اللفظة لا يصح ، وكذا قول ابن عبد البر وابن مندة .

وذكر ابنُ مندة أن جعفر بن ربيعة تابع أبا الزناد عليه . =

= وقد ورد هذا اللَّفظُ فى بعض الروايات عن هشام بن حسَّان ، عن ابن سيرين ، وسيأتى تحقيقُه قريباً إنْ شاء الله .

وقد اختُلف على مالكٍ فى إسناده .

فرواه جميعُ من ذكرنا ، عن مالكٍ ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

وخالفهم يعقوبُ بْنُ الوليد المدنىُّ ، فرواه عن مالكٍ ، عن سهيل بن أبى صالح ، عن أبيه ، عن أبى هريرة موقوفاً :

« إذا ولغ الكلب فى الإناء ، غُسل سبع مرات » .

أخرجه الإسماعيلى فى « معجمه » (ج١/ ق ٢/٤٨) قال : حدثنا محمد ابن زياد وابن عدى (٢٦٠٦/٧) حدثنا القاسم المقرى ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٢٦٣/١٨) من طريق أبى القاسم البغوى قالوا : حدثنا أحمد بن منيعٍ ، قال : حدثنا يعقوب بن الوليد به .

* قُلْتُ : وهى مخالفةٌ ساقطةٌ لا يُفرح بها .

ويعقوبُ بنُ الوليد قال فيه أحمد :

« كان من الكذَّابين الكبار ، يضعُ الحديث » .

وكذبه أيضاً يحيى بنُ معين ، وأبو حاتم - كما فى « الجرح والتعديل » (٢١٦/٢/٤) لولده عبد الرحمٰن .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٣٨) :

« وهم - يعنى : يعقوب - فيه على مالكٍ ، والصواب : عن مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة » .

وقال ابنُ عبد البر (٢٦٣/١٨) : =

....

= « ليس بمحفوظ لمالك بهذا الإسناد ... وهذا عندى خطأٌ فى الإسناد لا شك فيه ، والله أعلمُ » .

* * *

ثُمَّ اعلم - علَّمنى الله وإياك - أنه قد رواه جماعةٌ آخرون عن أبى الزناد غير مالكٍ ، منهُم :

*** ١ - سفيانُ بْنُ عُيَينةَ ، عن أبى الزناد .**

أخرجه الشافعىُّ فى « المسند » (ص ٧ - ٨) ، وفى « الأم » (٦/١) ، وأحمد (٢٤٥/٢) ، والحميدىُّ (٩٦٧) وابن الجارود (٥٢) من طريق سفيان ابن عيينة به بلفظ :

« إذا ولغ الكلبُ فى إناء أحدكم ، فليغسله سبع غسلات » .

وتابعهم عبدُ الجبار بن العلاء ، نا سفيان به بلفظ :

« طهوُر إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلبُ أنْ يغسله سبع مرات » .

أخرجه ابن خزيمة (ج١/ رقم ٩٦) .

*** ٢ - هشامُ بنُ عروة ، عن أبى الزناد .**

أخرجه ابنُ حبان (ج٤/ رقم ١٢٩٤) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢٦٣٤/٧) ، من طريق عبد الله بن أحمد بن موسى وعبدان ، كليهما عن عقبة بن مكرم ، عن يونس بن بكير ، عن هشام بن عروة به ، بلفظ :

« إذا ولغ الكلبُ فى إناء أحدكم ، فاغْسلُوهُ سَبْعَ مرَّاتٍ » .

وتابعهما إسحـٰق بْنُ زيادٍ الأُبلى ، ثنا عقبةُ به ، وزاد :

« أحسبه قال : إحداهُنَّ بالتراب » . =

....

= أخرجه البزار[1] (ج١/ رقم ٢٧٧) .

قال الهيثميُّ :

« قُلْتُ : هو فى « الصحيح » خلا قوله : إحداهن ، لم يروه هكذا إلاَّ يونس » .

* **قُلْتُ** : فهذا يوهم أن الزيادة من يونس ، وليس كذلك ، فقد رواها عنه عبدانُ وغيره بدونها ، فيظهر لى أنها من شيخ البزار إسحٰق بن زياد .

وقد ذكره ابن حبان فى « الثقات » (١١٩/٨) .

ويُحتمل أن يكون ذلك من يونس ، كأن يذكرها مرةً ، ويقصر عنها تارةً . مع قوة الأمر الأول مع أن هذه الزيادة ثابتة ، كما يأتى .

وقد توبع يونس بن بكير .

تابعه إسماعيلُ بنُ عياشٍ ، عن هشام بن عروة به .

أخرجه الدارقطنيُّ (٦٥/١) وقال : « صحيحٌ » ، وابنُ المقرى فى « معجمه » (ق ١/٥٣) والخطيبُ فى « التاريخ » (١٢٨/٤) من طريق عبد الوهاب بن نجدة ، وخالد بن عمرو عَنْ إسماعيل به .

* **قُلْتُ** : ووقع عند ابن المقرى : « خالد بن أبى الأخيل الحمصيُّ » ، وهو خالد بن عمرو السلفيُّ أبو الأخيل ، وقد كذّبه جعفر الفريابى ، ووهَّاهُ ابنُ عدىّ ، وضعّفه الدارقطنيُّ ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال : « ربما أخطأ » ، وكان حقُّه أن يُحوَّل . =

---

(١) وقال – كما فى « البحر الزخار » (ج٢/ ق ٢/٢٠١) : « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن عروة ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، إلاَّ يونس بن بُكير » .

....

= وخالفهُما عبدُ الوهاب بن الضحاك ، فرواه عن إسماعيل ، عن هشام بسنده سواء ، لكن بلفظ :

« يُغْسَلُ ثَلاَثَاً ، أَوْ خَمْسَاً ، أَو سَبْعَاً » .

أخرجه الدارقطنيُّ وعنه ابن الجوزى فى « التحقيق » (١/٤٠/٥٨) وقال الدارقطنيُّ :

« تفرَّد به عبد الوهاب عن إسماعيل ، وهو متروكُ الحديث ، وغيرُه يرويه عن إسماعيل بهذا الإسناد : « فاغسلوه سبعاً » ، وهو الصواب » اهـ .

وقال أيضاً فى « العلل » (ج٣/ ق ٢٦/١) :

« وحدَّث بهذا الحديث عبد الوهاب بن الضحَّاك - وكان ضعيفاً - عن إسماعيل بن عيّاش ، عن هشام بن عروة ، عن أبى الزناد عن الأعرج ، عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم : « إذا ولغ الكلب فليغسل سبعاً ، أو خمساً ، أو ثلاثاً » . وخالفه غيره ، فرواه عن إسماعيل بن عياش بهذا الإسناد وقال : « فليغسله سبعاً » ولم يزد على ذلك ، وهو الصوابُ » اهـ .

وقال البيهقيُّ (١/٢٤٠) :

« وهذا ضعيفٌ بمرَّةٍ . عبد الوهاب بن الضحاك متروك . وإسماعيل بن عياش لا يحتجُّ به خاصةً إذا روى عن أهل الحجاز ، وقد رواه عبد الوهاب ابن نجدة ، عن إسماعيل ، عن هشام ، عن أبى الزناد : « فاغسلوه سبع مرات » كما رواه الثقات »[١] اهـ .

وقال ابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١/٣٣٣) : =

(١) وضعّفه العراقى فى «طرح التثريب » (٢/١٢٤) .

....

= « تفرَّد بهذا عبدُ الوهاب . قال العقيليُّ : متروك الحديث ، وابنُ عيَّاش قد سبق ضعفُه » .

وقال الجوزقانى فى « الأباطيل » (٢٥٥) :

« تفرَّد به عبد الوهاب بن الضحاك ، عن إسماعيل ، وهو متروكُ الحديث ، وغيره يرويه عن إسماعيل بهذا الإسناد : « فاغسلوه سبعاً » وهو الصواب ، ورواه أحمدُ بنُ خالد بن عمرو الحمصيُّ ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن عياش بهذا الإسناد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « فاغسلوه سبع مرات » وهذا أشبهُ بالصواب ، مع أن إسماعيل بن عياش ضعيفٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وذكرُهُم لإسماعيل بن عيَّاش فى معرض تعليلهم للحديث فيه نظرٌ ، فإن عبد الوهاب بن نجدة وغيره ، رووه عن إسماعيل ، عن هشام بن عروة - وهو حجازيٌّ - على الاستقامة ، فدلَّنا ذلك على أن العُهدة ليست على إسماعيل هنا ، بل على عبد الوهاب بن الضحاك وحده لأمرين .

* **الأوَّلُ** : أنه الأضعف ، بل كذَّبه أبو حاتم ، فتعصيب الجناية برقبته أولى .

* **الثانى** : أن إسماعيل قد توبع عليه . والله أعلم .

وأما تضعيف الجوزقانى وابن الجوزى لإسماعيل بن عياش فليس بشيء ، لأنه صدوق فى نفسه ، وإنما ضعفه فى روايته عن غير أهل بلده .

وقد تقدَّم أنه رواه عن أبى الزناد أيضاً : المغيرةُ بْنُ عبد الرَّحمٰن ، وورقاءُ ابْنُ عمر ، وأبو عليٍّ الحنفيُّ ، وشعيب بن أبى حمزة .

وذكر ابنُ مندة - كما فى « نصب الراية » (١٣٢/١) - أنه قد رواه عن أبى الزناد أيضاً موسى بْنُ عُقْبة . =

= فهؤلاء سبعةُ أنفسٍ يروون الحديث عن أبى الزناد .

* * *

وللحَدِيْثِ طُرُقٌ أُخْرَى عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ رَضِىَ الله عَنْهُ .

* **أولاً : محمَّدُ بْنُ سيرِيْنَ ، عَنْهُ .**

وَلَهُ عن ابْنِ سيرِيْنَ طرقٌ ، مِنْهَا :

* **١ - هشامُ بْنُ حسَّانٍ ، عنه .**

أخرجه مسلمٌ (٩١/٢٧٩) ، وأبو عوانة (٢٠٧/١ - ٢٠٨) ، وأبو داود (٧١) ، وأحمدُ (٢٦٥/٢ ، ٤٢٧ ، ٥٠٨) ، وعبد الرزاق (ج١/ رقم ٣٣٠) ، وابنُ أبى شيبة (١٧٣/١ ، ٢٠٣/١٤ - ٢٠٤) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٢٦) والبزار (ج٢/ ق ٢/٢٧٥) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٩٥) ، وابنُ حبان (ج٤/ رقم ١٢٩٧) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١١٠/١) ، والبيهقىُّ (٢٤٠/١) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (٣٥٦) وابن الجوزى فى « التحقيق » (٥٤/٣٨/١) عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً .

« طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلبُ ، أنْ يغسله سبع مرَّاتٍ ، أولاهنَّ بالتراب » واللَّفْظ لمسلم .

ورواه عن هشام بن حسان جماعةٌ ، منهم :

« ابنُ عُليَّة ، وزائدةُ بنُ قدامة ، وعبد الرزاق ، وعبد الله بن بكر السهمىُّ ، وعبد الأعلى الصنعانىُّ ، ويزيدُ بْنُ هارون »[١] . =

(١) وخالفهم سعيد بن عامر الضُبعى ، فرواه عن هشام بسنده سواء موقوفاً على أبى هريرة =

....

= وتابعهم محمد بن مروان ، عن هشام بن حسان بلفظ :

« إذا شرب الكلبُ من الإناء ... » =

= رضى الله عنه .

أخرجه الطحاوى فى « المشكل » (٢٦٨/٣) حدثنا بكار ، ثنا سعيد بن عامر . قال الطحاوى : فقال قائل : كيف تقبلون هذا من حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم وقد رواه هشام بن حسان عن محمد بن سيرين فأوقفه على أبى هريرة لم يتجاوز به إلى النبى صلى الله عليه وسلم .

فكان جوابُنا له فى ذلك بتوفيق الله تعالى وعونه : أن أيوب فوق هشام فى الجلالة والثبت فزيادته عليه ما زاده عليه فى إسناد هذا الحديث مقبولة ، وقرةُ وإن لم يكن فوق هشام فى الثبت والحفظ ، ولكنه لم يكن دونه فى ذلك ، مع أن محمد بن سيرين قد كان إذا أوقف أحاديث أبى هريرة فسئِل عنها : أهى عن النبى صلى الله عليه وسلم يقول : كل حديث أبى هريرة عن النبىّ صلى الله عليه وسلم » اهـ .

* **قُلْتُ** : وجوابُ الطحاوى رحمه الله لا يخلو من نظر ، فلا حاجةَ إلى الترجيح بين هشام بن حسان وأيوب السختيانى ، فقد رواه جمعٌ عن هشام مرفوعاً ، لا سيما وقد رواه غير واحدٍ عن أيوب موقوفاً أيضاً ولو ألقى الطحاوىُّ التبعة على سليمان بن عامر لكان أولى ، فقد قال أبو حاتم : « كان فى حديثه بعضُ الغلط » .

ثم رأيت أن بكاراً خولف فيه .

خالفه عبد الله بنُ محمدٍ ، فرواه عن سعيد بن عامر بسنده سواء غير أنه رفعه .

أخرجه البيهقى فى « السنن الصغرى » (١٧٦) من طريق أحمد بن سليمان بن الحسن الفقيه ، نا عبد الله بن محمد به .

* **قُلْتُ** : وأحمد بن سليمان هو أبو بكر النجاد شيخُ الحنابلة خاتمة أصحاب أبى داود السجستانى ، صدوق .

وعبد الله بن محمد ، أستبعدُ أن يكون ابنَ أبى شيبة ، فيظهر أن النجاد لم يلحقه . وفى الرواة عن سعيد بن عامر : « أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن أبى قريش » فلو ثبت أنه ثقةٌ ، فيُحمل على الوجهين أعنى أنه صحيحٌ مرفوعاً وموقوفاً . والله أعلمُ

. . . .

= أخرجه ابن خزيمة (ج١/ رقم ٩٧) قال : حدثنا جميلُ بنُ الحسن ، نا أبو همام - يعنى محمد بن مروان .

* **قُلْتُ** : وجميلُ بنُ الحسن ، ذكره ابنُ حبان فى « **الثقات** » (١٦٤/٨) وقال : « يُغرب » .

ووثقه مسلمة بنُ قاسم .

ووقع فيه عبدان الأهوازى ، فقال :

« كان كذّاباً ، فاسقاً ، فاجراً » !

قال ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٥٩٤/٢) :

« لم أسمع أحداً يتكلَّمُ فيه غير عبدان . وهو كثيرُ الرواية ... وعنده عن أبى همام الأهوازى غرائبُ ، وعن غيره .

ولا أعلمُ له حديثاً منكراً ، وأرجو أنه لا بأس به ، إلاَّ عبدان فإنه نسبه إلى الفسق ، وأما فى باب الرواية فإنه صالحٌ »[1] اهـ .

ومحمد بن مروان العقيلىُّ ، فيه لينٌ .

وقد وقع فى سند ابن خزيمة أن كنيته : « **أبو همام** » وكذا فى « الثقات » وفى « الكامل » وغيرها . وقد ذكروا له فى كتب التراجم كنية أخرى ، وهى « أبو بكر » ، فالله أعلم . =

---

(١) وإنما نسبهُ عبدانُ إلى الفسق لما حكاه ابنُ عدىّ ، قال : « قال عبدان : سمعتُ ابن معاذ يحكى عن آخر ، عن امرأةٍ زعمت أن جميلاً تعرّض لها وراودها ، فقالت له : اتق الله ! فقال : إنه ليأتى علينا الساعة يحلُّ لنا فيها كلُّ شىءٍ !!

قال الحافظ فى « التهذيب » (١١٤/٢) : « فكأن هذا مرادُ عبدان بأنه فاسقٌ يكذب ، ولكن يؤثر قول المرأة فيه مع كونها مجهولة ؟!!

....

= فيظهر من هذا أن هذا اللفظ غير مشهورٍ[1] من رواية هشام بن حسان ، والمعروفُ من روايته : « إذا ولغ » .

نعم ! لم يتفرد به محمد بن مروان .

فتابعه عبد الرزاق ، عن هشام بن حسَّان بلفظ :

« إذا شرب » .

أخرجه ابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٢٨) قال :

حدثنا إسحٰق ، عن عبد الرزاق به .

وإسحٰق هو ابنُ إبراهيم الدَّبرى .

ولكن يعكر على هذه الرواية أنَّ الدَّبرى رواه عن عبد الرزاق فى « مصنفه » بلفظ : « إذا ولغ » .

وكذلك رواه أبو عوانة عن الدَّبرى .

ورواه أحمد عن عبد الرزاق بلفظ : « إذا ولغ » .

فلعلَّ الوهم من عبد الرزاق ، لأن الدَّبرى رواه عنه على الوجهين ، وقد قال الذهبىُّ فى « السير » (٤١٧/١٣) مدافعاً عن الدَّبرى :

« والرجلُ ، فقد سمع كتباً فأداها كما سمعها ، ولعل النكارة فيه من شيخه ، فإنه أضرَّ بأخرةٍ . فالله أعلم » اهـ .

ويحتمل أن يكون عبد الرزاق رواه باللَّفظين ، فتتقوى رواية محمد بن مروان . والله أعلم بحقيقة ذلك .

---

(١) ثم رأيتُ البدر العينى صرَّح ، بذلك فى « عمدة القارى » (٣ / ٣٩) فلله الحمدُ .

....

= ٢ - أيوبُ السختيانيُّ ، عن ابن سيرين .

أخرجه الترمذيُّ (٩١) ومن طريقه ابن الجوزى فى « التحقيق » (٦٦/٤٥/١) قال : حدثنا سوار بن عبد الله العنبريُّ[١] ، حدثنا معتمر بنُ =

---

(١) أعلَّهُ ابنُ الجوزىّ - رحمه الله - بعلَّةٍ غريبةٍ جدّاً ، فقال : « فيه سوَّار . قال سفيان الثوريُّ : ليس بشيء » ، وقد غلط فى هذا غلطاً فاحشاً كما قال الحافظ فى « التهذيب » (٢٦٩/٤) ، فإنَّ شيخ الترمذى وثقه النسائيُّ وابنُ حبان ، وقال أحمد : « ما بلغنى إلا خيراً » ، ولا يحفظ لسفيان الثورى فى سوَّار هذا - شيخ الترمذى قولٌ . كيف ؟ وقد مات الثورى قبل أن يولد سوار هذا بعشرين سنة ، وإنما قال سفيانُ هذا فى سوار ابن عبد الله بن قدامة وهو جدُّ شيخ الترمذى فلهذا كان غلطُه فاحشاً .

ونقل الزيلعيُّ فى « نصب الراية » (١٣٥/١) عن ابن دقيق العيد أنه قال فى « الإمام » : « هذا وهمٌ فاحشٌ ، فإنَّ سواراً هذا - شيخ الترمذى - هو : سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة ، مات سنة خمس وأربعين ومائتين وروى عنه أبو داود والنسائى وخلق ، وقال النسائى : ثقة وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وسوَّار الذى جرحه سفيان هو : سوَّار بن عبد الله بن قدامة متقدم الطبقة . اهـ وأخذ صاحب « التنقيح » هذا الكلام برمته فنقله فى « كتابه » متعقباً على ابن الجوزى من غير أن يعزوه لقائله » اهـ .

* قُلْتُ : وفى كلام الزيلعىِّ - رحمه الله - نظرٌ من وجهين :

* الأول : أن لفظ ابن دقيق العيد فيه اختلاف عما نقله الزيلعيُّ عنه .

فقد قال فى « الإمام » (ج١/ق ٢/٥٦) :

« وأما ما اعترض به أبو الفرج ابن الجوزى على هذا الحديث وقد رواه من جهة الترمذىّ عن «سوار بن عبد الله العنبرىّ » عن المعتمر ، فأجاب بأن « سوار » قال سفيان الثورى : ليس بشىء ، فهذا الذى اعترض به أبو الفرج ليس بشىء ، لأن « سوار » الذى قال فيه سفيان هذا غير « سوَّار » الذى روى عنه الترمذىّ ، ذاك « سوّار بن عبد الله بن قدامة » متقدمٌ فى الطبقة ، وشيخ الترمذىّ مات سنة خمسٍ وأربعين ومائتين فيما قيل » اهـ .

=

....

= سليمان ، سمعتُ أيوب يحدث عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « يُغْسلُ الإناءُ إذا ولغ فيه الكلبُ سبع مرَّات - أولاهنَّ أو أخراهن بالتراب - ، وإذا ولغت فيه الهرَّةُ غُسل مرةً » .

وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »[1] .

وأخرجه الطحاويُّ فى « المشكل » (٣/٢٦٧ - ٢٦٨) من طريق سوار ابن عبد الله شيخ الترمذىّ - لكنه قال فيه : « أولاهنَّ بالتراب » ولم يشُك .

وكذا رواه المقدمىّ ، عن المعتمر .

أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/٢١) مع الزيادة . =

= * الثانى : أن كلام ابن عبد الهادى فى « التنقيح » يختلف عما ذكره ابنُ دقيق العيد .

فقال فى « التنقيح » (ق ١/٢١) :

« وتضعيف المؤلف - يعنى ابن الجوزى - للطريق الأولى بأن سفيان قال فى « سوار » ليس بشيءٍ ، وهمٌ فاحشٌ ، وأما قول سفيان إنما هو فى جدِّ شيخ الترمذىّ ، وشيخ الترمذىّ هو « سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله التميمى العنبرىُّ أبو عبد الله البصرىّ القاضى ابن القاضى ابن القاضى ، روى عنه يحيى القطان وجماعةٌ ، وروى عنه أبو داود ، والترمذىُّ والنسائىُّ وخلق . قال أحمد بن حنبل : « ما بلغنى عنه إلاَّ خيراً » وقال النسائىّ : « ثقة » وذكره ابن حبان فى « كتاب الثقات » .

* قُلْتُ : وبمقارنة كلام ابن عبد الهادى مع كلام ابن دقيق العيد لا يظهر تشابهٌ ، فكيف يُقال : نقله برمته ؟!

ثُمَّ اعلم أن هذا الكلام لم يُذكر فى الجزء الأول المطبوع من « تنقيح التحقيق » ، فلا أدرى كيف حدث هذا ؟

(١) وقال البزار فى « البحر الزخار » (ج٢/ ق ١/٢٦٥) : « ورواه عن أيوب المعتمرُ ، وزاد قصة الهر ورفعه ، وغير المعتمر يجعل غسل الهرِّ مرة من قول أبى هريرة ، على أن قرة قد أسنده » اهـ .

....

= فأخشى أنْ يكون هذا من المعتمر بن سليمان ، فهو وإنْ كان ثقةً لكن قال فيه ابنُ خراشٍ :

« صدوق يخطىء إذا حدَّث من حفظه ، وإذا حدَّث من كتابه فهو ثقةٌ » .

ورواية « أولاهنَّ » أرجح لما يأتى .

وقد اختُلف فيه .

فرواه مسدد بن مسرهد ، حدثنا المعتمر ، عن أيوب به موقوفاً .

أخرجه أبو داود (٧٢) .

وتابعه محمد بن عبيد ، ثنا حماد بنُ زيدٍ ، عن أيوب به موقوفاً .

أخرجه أبو داود ، والدارقطنىُّ (٦٤/١) وقال :

« صحيحٌ موقوفٌ » .

ولا خلاف بين الروايتين ، وكان أيوب يُمسك عن رفع الحديث أحياناً كما يأتى .

وقد رواه على الشكِّ أيضاً سفيان بنُ عيينة ، عن أيوب .

أخرجه الشافعىُّ فى « المسند » (ص – ٨) ، وفى « الأم » (٦/١) ، والحميدىُّ (٩٦٨) ، وأبو عوانة (٢٠٨/١) ، والبيهقىُّ (٢٤١/١) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (١٥٨/٩) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٧٣/٢ – ٧٤) بلفظ : « أولاهنَّ أو أخراهنَّ بالتراب » .

ووقع عند الحميدىّ .

« أو إحداهن » بالحاء المهملة والدال .

ولكن رواه بغير شكٍ بلفظ : « أولاهنَّ » جماعةٌ آخرون عن أيوب =

....

= السختيانى ، منهم :

أ - معمر بنُ راشد .

أخرجه عبد الرزاق (ج١/ رقم ٣٣١) ، وأحمد (٢/٢٦٥) والبزار (ج٢/ ق ١/٢٦٥) ، وأبو عوانة (١/٢٠٨) . وسندهُ صحيح على شرطهما .

ولكن ليس فى رواية أحمد ذكرٌ للتراب أصلاً ! وأرجح أنَّ هذا هو لفظ هشام بن حسَّان ، عن ابن سيرين . لأن الإمام أحمد ذكر الطريقين معاً بلفظ واحدٍ ، لا أنَّ رواية معمر ليس فيها ذكرٌ للتراب . والله أعلمُ .

ب - سعيدُ بنُ أبى عروبة .

أخرجه أحمدُ (٢/٤٨٩) قال : ثنا محمد بن جعفر قال : وسئل عن الإناء يلغ فيه الكلب قال : ثنا سعيد .... إلخ .

وأخرجه البزار (ج٢/ ق ١/٢٦٥ ، ٢) حدثنا محمد بن الوليد القرشى نا محمد بن جعفر به .

جـ - ابنُ عُليَّة ، عن أيوب ، ولكنه أوقفه .

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٢٦) ثنا إسماعيل بن إبراهيم يعنى ابن علية . وقال :

« والذى عندنا أنه مرفوعٌ ، ولكن أيوب كان ربما أمسك عن الرفع » .

* **قُلْتُ** : فرواية « أولاهنَّ » تترجح لتتابُع الثقات عليها .

٣ - الأوزاعىُّ ، عن ابن سيرين .

أخرجه الدارقطنىُّ (١/٦٤) ، والبيهقىُّ (١/٢٤٠) وفى « السنن =

....

= الصغرى » (١٧٥) من طريق بشر بن بكر ، نا الأوزاعيُّ ، عن ابن سيرين به وفيه :

« أولاهنَّ بالتراب » .

قال الدَّارقطنيُّ :

« الأوزاعيُّ دخل على ابن سيرين فى مرضه ، ولم يسمع منه » .

وقال ابن حبان فى « الثقات » (٧/٦٣) :

« قد روى عن ابن سيرين نسخةً ، رواها عنه بشر بن بكر التنيسى ، ولم يسمع الأوزاعيُّ من ابن سيرين شيئاً » .

٤ - قتادة ، عن ابن سيرين .

أخرجه الدارقطنيُّ (١/٦٤) والبزار (ج ٢/ق ٢٧١/٢) ، وابن عدىّ فى « الكامل » (٢/٦٣٠ - ٦٣١) من طريق الحكم بن عبد الملك ، عن قتادة ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرات ، والسابعةُ بالتراب » .

قال ابنُ عدىّ :

« لا أعلم يرويه عن قتادة غير الحكم » .

* **قُلْتُ** : والحكم ضعيفٌ ، ولكن لم يتفرد به كما قال ابنُ عدىّ . بل تابعه أبان بن يزيد العطار ، حدثنا قتادة ، أن محمد بن سيرين حدَّثه ، عن أبى هريرة مرفوعاً فذكره .

أخرجه أبو داود (٧٣) والبزار (ج٢/ ق ٢٧١/٢) ، والدارقطنيُّ (١/٦٤) ، والبيهقىّ (١/٢٤١) من طريق موسى بن إسماعيل ، عن أبان .

قال الدارقطنيُّ :

....

= « صحيحٌ » .

وأبان بنُ يزيد العطار ثقةٌ حجةٌ .

وتابعهما خليد بن دعلج ، عن قتادة .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ٢/٢٧١) .

وتابعهم سعيد بن بشير ، عن قتادة بسنده سواء .

لكن قال فيه : « « الأولى بالتراب » .

أخرجه البزار والدارقطنيُّ وقال :

« صحيحٌ »[١] .

* قُلْتُ : ومقصود الدارقطنّى - والله أعلمُ - أنَّ هذه اللَّفظة صحيحة من وجوهٍ أخر ، وإلا فسعيد بن بشير ضعيفٌ خاصة فى قتادة ، ولكنه لم يتفرّد به .

فتابعه سعيد بنُ أبى عروبة ، عن قتادة ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرَّات ، أولاهنَّ بالتراب » .

أخرجه المصنِّفُ (١٧٧/١ - ١٧٨) ويأتى برقم (٣٣٩) من طريق عبدة ابن سليمان ، عن سعيد بن أبى عروبة .

وقد خولف عبدةُ فى إسناده .

خالفه خالد بنُ يحيى الهلالى ، فرواه عن سعيد بن أبى عروبة ، عن =

(١) وقد ذكر الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٢٥) أن سعيد بن بشير رواه عن قتادة ، عن ابن المسيب عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلاً، وقال : « ووهم فيه » يعنى سعيد ابن بشير .

....

= قتادة ، عن الحسن ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « **طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلبُ ، أنْ يُغسل سبع مرَّاتٍ ، الأُولى بالتراب** » .

أخرجه الدارقطنىُّ (٦٤/١) .

فجعل شيخ قتادة هو « الحسن » بدل « ابن سيرين » .

وروايةُ عبدة بن سليمان أرجحُ من غير شكٍّ ، لأمرين :

* **الأول** : المتابعات السابقة .

* **الثانى** : أنه أثبت الناس فى سعيد بن أبى عروبة .

أما خالدُ بنُ يحيى ، فذكره ابنُ عدىٍّ فى « **الكامل** » (٨٨٢/٣) وقال : « ولخالد هذا غير ما ذكرتُ من الحديث إفرادات وغرائب عمن يُحدِّث عنه ، وليس بالكثير ، وأرجو أنه لا بأس به ، لأنى لم أر فى حديثه متناً منكراً » اهـ .

وقال الذهبىُّ فى « الميزان » .

« صويلح » .

فمثلُه يقبل حديثه بشرط عدم المخالف ، ويبدو أن غالب أخطائه فى الأسانيد ، كما يومى إليه كلام ابن عدى .

ومما يدلُّ على اضطراب خالد بن يحيى فى إسناده أنه رواه أيضاً عن يونس ابن عبيد ، عن الحسن ، عن أبى هريرة به .

وسيأتى قريباً إن شاء الله تعالى .

فالصوابُ رواية عبدة بن سليمان ، لاسيما وقد توبع .

تابعه عبدُ الوهاب بنُ عطاء ، عن سعيدٍ به ، إلاَّ أنه قال : « أولاها أو السابعة بالتراب » والشكُّ من سعيدٍ . =

= أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/٢١) .

ورواية عبدة أرجح فى نظرى ، لتثبته فى سعيد بن أبى عروبة والله أعلمُ .

وراوه عبد الأعلى ، عن سعيد بن أبى عروبة به إلاَّ أنه قال : « آخره بالتراب » .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ٢/٢٧١) حدثنا محمد بن المثنى وعمرو بن عيسى الضبعى قالا : نا عبد الأعلى .

وقد اختلف على قتادة فيه .

فرواه سعيدُ بنُ أبى عروبة ، وأبان بن يزيد العطَّار ، وسعيد بن بشير ، والحكمُ بنُ عبد الملك ، عن قتادة ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة .

وخالفهم هشام الدستوائى ، فرواه عن قتادة ، عن خلاس ، عن أبى رافع ، عن أبى هريرة مرفوعاً وفيه :

« أولاهنَّ بالتراب » .

أخرجه المصنِّفُ ويأتى برقم (٣٣٨) ، والدارقطنُّى (١/٦٥) ، والبيهقُّى (١/٢٤١) .

* قُلْتُ : وهشام الدستوائى من أثبت الناس فى قتادة ، فكأن قتادة كان يرويه على الوجهين . والله أعلمُ .

ولذلك قال الدَّارقطنى :

« صحيحٌ » .

أمَّا البيهقُّى - رحمه الله - فقال :

« هذا حديثٌ غريبٌ إنْ كان حفظه معاذٌ ، فهو حسنٌ » اهـ .

فكأنَّهُ أعلَّهُ ، ولا وجه لاستغرابه فيما يظهرُ لى ، وقد صحَّحه =

....

= الدارقطنيُّ كما مرَّ آنفاً . والله أعلمُ .

٥ - يونس بن عبيد ، عن ابْنِ سيرين .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ٢٦٨/ ١)، والطبرانيُّ في « **الأوسط** » (ج٢/ رقم ١٣٤٨) ، وابنُ أبي شريح في « جزء بيبى » (رقم ١٥) ، والذهبيُّ في « تذكرة الحفاظ » (٧٧٧/٢) من طريقين عن محمد بن بشار ، حدثنا إبراهيم بن صدقة ، عن يونس بن عبيد به ، وفيه :

« أولاهنَّ بالتراب » وعند البزار : « أولاهنَّ أو أخراهنَّ » .

قال البزار :

« وهذا الحديث رواه بُندار هكذا ، ورواه غيرهُ عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة ، وعن هشام عن محمد ، عن أبي هريرة ، ولا نعلم رواه عن يونس إلا إبراهيم بن صدقة » اهـ .

« لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا إبراهيم ، تفرَّد به بُندار » .

* **قُلْتُ** : كلهم ثقات ، إلاَّ إبراهيم هذا .

فقال أبو حاتم :

« شيخٌ » .

وقال ابنُ الجنيد :

« محله الصدقُ » .

فالسندُ جيدٌ ، والحمد لله على التوفيق .

وقد خولف إبراهيم بن صدقة فيه .

خالفه خالد بن يحيى الهلالي ، فرواه عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . =

....

= أخرجه الدارقطنيُّ فى « سننه » (١/٦٤) ، وفى « حديث أبى الطاهر الذُّهْلى » رقم (٩٨) .

وقد مرّ الكلام فى خالد بن يحيى .

ورواية إبراهيم بن صدقة أشبهُ . والله أعلمُ .

٦ – قُرَّةُ بْنُ خالدٍ ، عن ابن سيرين .

أخرجه ابنُ المقرى فى « معجمه » (ق ٢/٥) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٣/٢٦٧) ، وفى « الشرح » (١/١٩ ، ٢١) ، والدارقطنىُّ (١/٦٤) ، والحاكمُ (١/١٦٠) وابن حزم فى « المحلى » (١/١١٧) وابن الجوزى فى « التحقيق » (١/٤٥ – ٤٦/٦٧) من طريق الضحاك بن مخلد أبى عاصمٍ النبيل ، عن قرة بن خالد بلفظ :

« طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلبُ أن يُغسل سبع مرَّاتٍ ، الأولى بالتراب ، والهرةُ مثل ذلك » .

قال الدارقطنىُّ :

« هذا صحيحٌ » .

وقال الطحاوى : « وهذا حديثٌ متصلُ الإسناد » .

وقال الحاكمُ :

« صحيحُ الإسناد على شرط الشيخين ... وإنما تفرَّد به أبو عاصمٍ وهو حجةٌ » اهـ .

٧ – عبدُ الله بْنُ عونٍ ، عن ابن سيرين .

أخرجه ابنُ عدىٍّ (٢/٧٩٩) وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ج٢/ق ٢/٢٠) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (١١/١٠٩) والسِّياقُ له من طريق =

= حفص بن واقد ، حدثنا ابن عون به بلفظ : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلبُ سبع مرات ، أولاهنَّ بالتراب ، والهرُّ مرةً » .

وذكرُ « التراب » و « الهرّ » لم يقع فى رواية ابن عدىّ .

قال ابنُ عدىّ :

« وهذه الأحاديث - وهذا منها - أنكرُ ما رأيتُ لحفص بن واقد ... وحديث ابن عون ، لا يرويه عنه غير حفص بن واقد ... ولم أر لحفصٍ أنكر من هذه الأحاديث » .

٨ - سالمُ الخياط ، عن ابن سيرين .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٩٥٠) قال : حدثنا أحمدُ ، قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا زهيرُ بن محمد ، عن سالم الخياط ، قال : سمعتُ ابن سيرين عن أبى هريرة مرفوعاً فذكره وفيه :

« أولها بالتراب » .

* **قُلْتُ** : وشيخ الطبرانىّ هو أحمد بن يحيى الحلوانى وثقه غيرُ واحدٍ كما فى « تاريخ بغداد » (٥/٢١٢ - ٢١٣) .

وعمرو هو ابن أبى سلمة التنيسى ، وهو صدوقٌ ولكن وقعت منه أوهامٌ فى حديثه ، لاسيما عن زهير بن محمدٍ .

وانظر ما مضى من الجزء الأول (ص ٢٨) من هذا الكتاب .

٩ - حبيبُ بْنُ الشهيد ، عن ابن سيرين .

ذكره أبو داود فى « سننه » (٧١) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٨/٢٦٥) وفيه : « أولاهنَّ بالتراب » .

=

= **١٠ – عوفُ بْنُ أبى جميلة ، عن ابن سيرين .**

أخرجه أبو طاهر المخلص فى « الفوائد » (ج ٤/ ق ١/١٧١) من طريق أبى زيد النحوىّ ، ثنا عوف بسنده سواء وفيه :

« أولاهنَّ بالتراب » .

وهذا سندٌ صحيحٌ .

وأبو زيد النحوىّ هو سعيد بن أوس بن ثابت .

وثقهُ صالحُ جزرةُ ، وقال أبو حاتم : « صدوقٌ » .

١١ – مُجاعةُ بنُ الزبير ، عن ابن سيرين .

أخرجه ابنُ عدىّ (٢٤٢٠/٦) .

ومجاعةُ قال فيه أحمدُ : « لم يكن به بأسٌ فى نفسه » .

وضعّفه الدارقطنىُّ . فيُمشَّى حديثه فى المتابعات .

١٢ – عمران بن خالد ، عن ابن سيرين .

أخرجه البزار (ج٢/ق ١/٢٧٤) قال : حدثنا بشر بن معاذ العقدىُّ ، نا عمران بن خالد ، عن محمد بن سيرين به مرفوعاً و لم يذكر « التراب » .

* **قُلْتُ** : ورجالُه ثقات إلاَّ عمران بن خالد الخزاعىَّ .

فقد ضعَّفه أبو حاتم – كما فى « الجرح والتعديل » (٢٩٧/١/٣) .

وقال ابنُ حِبَّان :

« لا يجوزُ الاحتجاجُ به » .

* **ثانياً : همَّامُ بْنُ منبهٍ ، عن أبى هريرة .**

أخرجه مسلمٌ (٩٢/٢٧٩) ، وأبو عوانة (٢٠٨/١) ، وأحمدُ =

= (٣١٤/٢) ، وابنُ حبان (ج٤/ رقم ١٢٩٥) وابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٦٧/١٨) وابنُ المنذر (ج١/ رقم ٢٢٩) والبيهقىّ (٢٤٠/١) جميعاً عن عبد الرزاق ، وهو فى « مصنَّفه » (ج١/ رقم ٣٢٩) عن معمر ، عن همام ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ، أن يُغسل سبع مرات » .

* * *

* ثالثاً : عبدُ الرَّحمٰن بْنُ أبى عمرة ، عن أبى هريرة .

أخرجه أحمدُ (٣٦٠/٢ ، ٤٨٢) من طريقين عن فليح بن سليمان ، عن هلال بن عليّ ، عن عبد الرَّحمٰن بن أبى عمرة ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا استجمر أحدكم فليوتر ، وإذا ولغ الكلبُ فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات ، ولا يمنع فضل ماءٍ ليمنع به الكلأ ، ومن حق الإبل أن تحلب على الماء يوم وردها » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ لا بأس به فى المتابعات .

وفليحُ بنُ سليمان ، فأغلبُ النقاد على تليينه ، وبقيةُ رجاله ثقات . والله أعلم .

ثُمَّ رأيتُ شيخنا الألبانى قال فى « الإرواء » (٦١/١) :

« وسندهُ صحيح على شرط الشيخين » !

كذا ، فكأنه لم يستحضر ما قيل فى فليح بن سليمان ، وقد رجح الشيخُ تضعيفه فى « الضعيفة » (٧٥٥) .

وقال فى « الضعيفة » (١١٧٧) أيضاً بعد ذكر تصحيح الحاكم لحديث =

....

= على شرط الشيخين ، قال :

« وفى صحته نظر ، فإن فُليحاً هذا وإن كان من رجال الشيخين ، ففيه كلام كثير » اهـ .

والصوابُ ما ذكره شيخُنا نفسُه فى « الصحيحة » (٥٩) فقال عن فليح :

« وهو مختلفٌ فيه ، وقد ضعّفه جماعةٌ ومشّاهُ بعضُهم ، واحتج به الشيخان فى « صحيحيهما » والراجح عندنا أنه صدوقٌ فى نفسه ، وأنه يخطىء أحياناً ، فمثله حسن الحديث إن شاء الله ، إذا لم يتبين خطؤه » اهـ .

* * *

*** رابعاً : عبيد مولى حنين ، عن أبى هريرة .**

أخرجه أحمدُ (٣٩٨/٢) قال : ثنا سليمان ، ثنا إسماعيلُ ، أنا عتبةُ بن مسلمٍ مولى بنى تميم ، عن عبيد بن حنين مولى بنى رزيق به .

وهذا سندٌ قوى .

وسليمان هو ابن داود ، أبو أيوب الهاشمىُّ وهو ثقةٌ .

وإسماعيل هو ابن جعفر بن أبى كثير المدنى .

وعتبة بن مسلم . أخرج له البخارىُّ ، ووثقه ابنُ حبان .

* * *

*** خامساً : عبدُ الرحمٰن بْنُ أبى كريمة ، عن أبى هريرة .**

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٢٦) ، وأبو طاهر المخلص فى « الفوائد » (ج٤/ ق ٢/١٥٩) ، والذهبىُّ فى « تذكرة الحفاظ » (٧١٧/٢) من طريق محمد بن سليمان لوين ، نا الوليد بن أبى ثور ، عن السُّدى ، عن أبيه ، عن أبى هريرة مرفوعاً به . =

= وتابعه محمد بن بكار ، ثنا الوليد بن أبى ثور به .
أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢٥٣٨/٧) وقال :
« وهذا عن السُّدى ، لا يرويه غير الوليد » .
* **قُلْتُ** : وهو ضعيفٌ ، بل لعلَّهُ واهٍ . .
فقد كذبه محمد بن عبد الله بن نمير ، وقال أبو زرعة :
« فى حديثه وهاء » . وقال ابنُ معين : « ليس بشىء » .
وقال أبو حاتم : « يكتب حديثهُ ، ولا يحتجُّ به » .
وعبد الرحمٰن بن أبى كريمة والد السُّدى مجهول الحال .
لذا قال الذهبىُّ : « هذا إسنادٌ غريبٌ عالٍ » .

* * *

*** سادساً : الحارثُ بْن عبد الرَّحمن ، عن عمِّه ، عن أبى هريرة .**
أخرجه أبو يعلى (ج١٢/ رقم ٦٦٧٨) قال : حدثنا محمد بن عباد المكىُّ ، حدثنا حاتم ، عن الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى ذباب ، عن عمه ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب ... الحديث » .
وهذا سندٌ لا بأس به فى المتابعات .
وعمُّ الحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب ، فقد اختُلف فى اسمه فقيل : « الحارث » وقيل : « عياض » ، وبه ذكره الحافظُ فى « الإصابة » (ج٥/ رقم ٦١٣٢) وقال :
« ذكره ابن مندة فى « الصحابة » .
وذكره أيضاً ابنُ الأثير فى « أسد الغابة » (١٦٤/٤) وأفاد أن أبا نعيم =

= ذكره فى « الصحابة » والله أعلمُ .

* * *

*** سابعاً : أبو سلمة بْنُ عبد الرحمٰن ، عنه .**

ويأتى برقم (٦٥) .

* * *

*** ثامناً : ثابتٌ مولى عبد الرحمٰن بن زيد ، عنه .**

ويأتى فى الحديث القادم .

* * *

*** تاسعاً وعاشراً : أبو صالح وأبو رزين ، عنه .**

ويأتى برقم (٦٦) .

* * *

*** حادى عشر . عقبة بن أبى الحسناء اليمانى[١] ، عنه .**

ذكره الدارقطنىّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٢٥) وقد يكون الراوى عنه هو فرقد السبخى ، فإن كان كذلك فهو ضعيفٌ ، ولكن وقع فى « كتاب ابن أبى حاتم » أنه فرقد بن الحجاج ، وترجم له (٨٢/٢/٣) وقال : «روى =

(١) ترجمه البخارىُّ فى « الكبير » (٤٣٢/٢/٣) ، وابنُ أبى حاتم (٣٠٩/١/٣ - ٣١٠) وابنُ حبان فى « الثقات » (٢٢٥/٥) . ونقل ابن أبى حاتم عن أبيه أنه قال : « شيخ » . وعقبةُ هذا لم يذكره المزىّ فى « التهذيب » ضمن الرواة عن أبى هريرة فيستدرك عليه . ولست أقصد بالاستدراك أنه قصَّر ، فلست أظن أنه قصد الاستقصاء .

= عن عقبة بن أبى الحسناء ... سألت أبى عنه فقال : شيخٌ » .

وكذا ترجمه البخارى (١٣١/١/٤) ، وابنُ حبان (٣٢٢/٧) وأثبتوا روايته عن عقبة بن أبى الحسناء .

* * *

* **ثانى عشر : يحيى بن سيرين عنه .**

أخرجه البزار - كما فى « تقريب الأسانيد » (١٣١/٢ - الطرح) للعراق ، ويأتى لفظه فى التنبيه الثالث إن شاء الله تعالى .

* * *

* **ثالث عشر : عطاء بن يسار ، عنه .**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ ق ١/٢١٧ ، ق ٢/٣٠٥) من طريقين عن إسماعيل بن عياش ، قال : نا إبراهيم بن محمد ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فلا يجعل فيه شيئاً حتى يغسله سبع مرات » .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا إبراهيم بن محمد تفرد به إسماعيل بن عياش » .

* **قُلْت** : وهذا سندٌ واهٍ جدّاً .

وإبراهيم بن محمد هو ابن أبى يحيى الأسلمى ، كذَّبه غير واحدٍ من أهل المدينة منهم مالكٌ ، وتركه آخرون .

وإسماعيل بن عياش إذا حدَّث عن المدنيين جاء بالمناكير ولكن العلة =

= الأولى أقوى . والله الموفق .

* **قُلْتُ** : كلُّ هؤلاء التابعين رووه عن أبى هريرة ، فاتفقوا على أن يُغسل من ولوغ الكلب سبع مرَّاتٍ .

وخالفهم عطاء بنُ أبى رباح ، فرواه عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرَّاتٍ » .

أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢/٧٧٦) ، وعنه الجوزقانى فى « الأباطيل » (ج١/ رقم ٣٥٤) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١/٣٣٢ - ٣٣٣) من طريق الحسين بن علىّ الكرابيسى ، ثنا إسحٰق الأزرق ، ثنا عبد الملك بن أبى سليمان ، عن عطاء به .

قال ابنُ عدىّ :

« هذا لا يرويه غير الكرابيسى مرفوعاً إلى النبى صلى الله عليه وسلَّم ، وعلى ما ذكر فى متنه من الإهراق والغسل ثلاث مراتٍ » .

وقال الجوزقانى :

« هذا حديثٌ منكرٌ ، لم يرفعه عن إسحٰق الأزرق غير الكرابيسى بهذا الإسناد ، وهو ضعيفٌ لا يُحتجُّ به ، والأصلُ فى هذا الحديث موقوفٌ » .

وقال ابنُ الجوزىّ :

« هذا حديثٌ لا يصحُّ ، لم يرفعه عن إسحٰق غير الكرابيسى ، وهو ممن لا يُحتجُّ بحديثه ، وأصل هذا الحديث أنه موقوفٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد أخطأ الكرابيسى فى رفعه كما قال هؤلاء الحفاظ .

وخالفه سعدانُ بْنُ نصرٍ ، فرواه عن إسحٰق الأزرق بسنده موقوفاً =

....

= على أبى هريرة .

أخرجه الدَّارقطنُى (٦٦/١) وقال :

« هذا موقوفٌ ، ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » .

وسعدان بن نصر ، ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٣٠٥/٨) وقال أبو حاتم وابنه: «صدوق»- كما فى « الجرح والتعديل » (٢/١/٢٩٠- ٢٩١).

وتابعه عمرُ بْنُ شَبَّةَ ، ثنا إسحٰق الأزرق بإسناده نحوه موقوف .

أخرجه ابنُ عدىّ أيضاً وقال : « لا أدرى ذكر فيه الإهراق والغسل ثلاث مرَّاتٍ أم لا » .

وقد ذكر الجوزقانى فى « الأباطيل » (٣٦٦/١) أن عمر بن شبة رواه عن إسحٰق الأزرق بإسناده موقوفاً ، ولم يذكر عنه : « فليرقه » ولا ذكر « فليغسله ثلاثاً » .

وقد توبع إسحٰق الأزرق به موقوفاً .

تابعه أسباطُ بن محمدٍ ، عن عبد الملك به .

أخرجه الدارقطنُى (٦٦/١) . وأسباطٌ ثقةٌ ، تكلموا فى حديثه عن الثورى ، وليس هذا منه .

وتابعهُ عبدُ السَّلام بنُ حربٍ ، عن عبد الملك به .

أخرجه الطحاوىُّ فى « الشرح » (٢٣/١) .

لكن قال ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١١٤/١) :

« إنما روى ذلك الحبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيفٌ » .

* **قُلْتُ** : وهذا من ابن حزمٍ رحمه الله تخديشٌ فى الرُّخام كما يقول هو لخصومه ، لأمرين :

=

= * **الأول** : أنَّ عبد السلام ثقةٌ .

قال أبو حاتم :

« ثقةٌ صدوقٌ » .

وناهيك بمثل هذا من أبى حاتمٍ مع تعنته ، وأنه ممن يغمز الراوى بالغلطة والغلطتين[1] .

وقال الترمذىُّ :

« ثقةٌ حافظٌ » .

وقال العجلىُّ :

« ثقةٌ ثبتٌ » .

وقال الدارقطنىُّ :

« ثقةٌ حجَّةٌ » .

ووثقه ابن معين ، وقال هو والنسائىُّ :

« ليس به بأسٌ » زاد ابنُ معين : « يُكتبُ حديثُهُ » .

وقال ابْنُ سعدٍ :

« كان به ضعْفٌ فى الحديث » .

وقال يعقوب بْنُ شيبة :

« ثقةٌ فى حديثه لين » .

وقال العجلىُّ :

---

(١) قال الذهبىُّ فى « سير النبلاء » (١٣/٢٦٠) :

« إذا وثَّق أبو حاتمٍ رجلاً فتمسَّكْ بقوله ، فإنه لا يوثِّقُ إلاَّ رجلاً صحيح الحديث » اهـ .

....

= « ... والبغداديون يستنكرون بعض حديثه ، والكوفيون أعلمُ به » .

* **قُلْتُ** : فهذا ما قيل فى عبد السلام بن حرب ، وجانب المعدلين أقوى بلا ريب ، لأن الجرح مبهمٌ غير مفسر فى كلام أغلبهم ، ولم يأخذ عليه البغداديون شيئاً ذا بالٍ ، والكوفيون أعلمُ به كما قال العجلىُّ وعبد السلام كوفىٌّ ، وقد قال ابن معين - كما فى « السير » (٨/٣٣٦) - : « ثقةٌ ، والكوفيون يوثقونه » .

وقد عرفنا وجه استنكار من استنكر عليه بعض حديثه .

ففى « سير النبلاء » (٨/٣٣٦) للذهبىّ :

« قال علىُّ بنُ المدينى : وقد كنت أستنكر بعض حديثه ، حتى نظرتُ فى حديث من يكثرُ عنه ، فإذا حديثُهُ مقاربٌ عن مغيرة والناس ، وذلك أنه كان عسراً ، فكانوا يجمعون غرائبه فى مكانٍ ، فكنتُ أنظرُ إليها مجموعة فأستنكرها » اهـ .

فظهر أن الاستنكار وقع بسبب جمع الغرائب كلها فى مكانٍ واحدٍ ، والغرائب تكثر فيها المناكير، وقد كانوا يجمعونها للمذاكرة والإغراب ونحو ذلك ، والله أعلَمُ .

* **الثانى** : أنَّ عبد السلام لم يتفرَّدْ به ، فقد توبع .

تابعه إسحٰق الأزرق وأسباطُ بن محمدٍ فيما مضى .

وتابعه أيضاً ابنُ فُضيل ، عن عبد الملك به .

أخرجه الدارقطنىُّ (١/٦٦) .

وإنما أعلَّ بعض الحفاظ هذا الحديث بتفرُّد عبد الملك بن أبى سليمان .

قال البيهقىُّ فى «كتاب المعرفة»- كما فى «نصب الراية» (١/١٣١)-: =

....

= « تفرَّد به عبدُ الملك من بين أصحاب عطاء ، ثُمَّ عطاء من بين أصحاب أبى هريرة . والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء ، وأصحاب أبى هريرة يروونه : « سبع مرَّاتٍ » ، وعبد الملك لا يقبلُ منه ما يخالفُ الثقات ، ولمخالفته أهل الحفظ والثقة - فى بعض رواياته - تركه شعبة بنُ الحجاج ، ولم يحتج به البخاريُّ فى « صحيحه » وقد اختُلف عليه فى هذا الحديث ، فمنهم من يرويه عنه مرفوعاً ، ومنهم من يرويه من قول أبى هريرة ، ومنهم من يرويه عنه من فعله . ثم قال : وقد اعتمد الطحاوى على الرواية الموقوفة فى نسخ حديث « السبع » ، وأنَّ أبا هريرة لا يخالف النبيَّ صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عنه ، وكيف يجوز ترك رواية الحفاظ الأثبات من أوجهٍ كثيرةٍ لا يكونُ مثلها غلطاً برواية واحدٍ قد عرف بمخالفة الحفاظ فى بعض أحاديثه » اهـ .

* قُلْتُ : وقد ثبت فيما مضى أن أبا هريرة أفتى بالغسل سبعاً بإسنادٍ كالشمس فى رابعة النهار ، ولا شك أن قول أبى هريرة الموافق للسنة أولى من قوله المخالف لها .

وقد قال الحافظُ فى « الفتح » (٢٧٧/١) :

« قد ثبت أنه - يعنى أبا هريرة - أفتى بالغسل سبعاً ، ورواية من روى عنه موافقة فُتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيثُ الإسناد ومن حيث النظر . أمَّا النظر فظاهرٌ ، وأما الإسناد فالموافقه وردت من رواية حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عنه .

وهذا من أصحِّ الأسانيد ، وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبى سليمان ، عن عطاء ، عنه . وهو دون الأول فى القوة بكثير » اهـ . =

....

= فتعقبه البدرُ العينى فى « العمدة » (٣/٤١) بقوله :

« أجيب بأن قوله : « ثبت أنَّ أبا هريرة أفتى بالغسل سبعاً » يحتاجُ إلى البيان ، ومجرد الدعوى لا تُسمع ، ولئن سلمنا ذلك فقد يحتمل أن يكون فتواه بالسبع قبل ظهور النسخ عنده ، فلما ظهر أفتى بالثلاث . وأمَّا دعوى الرجحان فغير صحيحةٍ لا من حيث النظر ولا من حيث قوة الإسناد ، لأن رجال كلٍّ منهما رجالُ الصحيح كما بيَّنَّاهُ عن قريب » اهـ .

* **قُلْتُ** : وجوابُ البدر العينى ضعيفٌ متهافت ، وكذلك هو فى غالب ما تعقَّب به الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى كما ظهر لى بجلاءٍ أثناء تصنيفى لكتاب « صفو الكدر فى المحاكمة بين العينى وابن حجر » .

وبيانُه من وجوهٍ :

* **الأول** : قال العينى : إن قول الحافظ : ثبت أنَّ أبا هريرة أفتى بالغسل سبعاً يحتاج إلى دليل : وهذا عجبٌ ، فقد ذكر الحافظ الإسناد إلى أبى هريرة ، وهو : حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة .

وقد أخرجه أبو داود والدارقطنى من طريقين عن حماد بن زيد به .

وقال الدارقطنىُّ :

« صحيحٌ موقوفٌ » .

ورواه المعتمرُ بْنُ سليمان ، عن أيوب . وكذا ابن علية عن أيوب أخرج الأول أبو داود ، والثانى أبو عبيد فى « كتاب الطهور » وقد مضى ذكر ذلك كلِّه .

فهل يُقال بعد ذلك : إن قوله « ثبت » يحتاج إلى دليل ؟!! =

....

= * **الثانى** : قول العينىُّ : « ولئن سلَّمْنا ذلك فقد يحتمل أن يكون فتواه ... إلخ » .

فكان الواجبُ عليه أن لا يلجأ إلى الاحتمال هنا ، لا سيما وقد قال العلماء : إن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولو عكس عليه خصمُهُ هذا الاحتمال باحتمالٍ مغاير لما قدر على الردِّ .

والعجيبُ أن العينى ذكر بعد ذلك قول الحافظ : « وتعقّب بأن الأمر بقتلها - يعنى الكلاب - كان فى أوائل الهجرة ... » .

فقال العينى (٣/٤٢) :

« أجيب بأن كون الأمر بقتل الكلاب فى أوائل الهجرة يحتاج إلى دليلٍ قطعىٍ » .

فهذا الجواب يلزم العينى أيضاً .

* **الثالث** : أمَّا قوله : « لأن رجال كل منهما رجال الصحيح » .

فالجواب أن رجال « الصحيح » ليسوا على درجةٍ واحدةٍ من القوة ، بل هناك تفاوت بينهم فى الحفظ والثقة ، فلا يُعقل أن نسوى بينهم لمجرد أن لهم رواية ، فى « الصحيح » ولذا فجواب البدر العينى غيرُ ناهضٍ .

وسيأتى شىءٌ من أجوبة البدر مع الردِّ عليها قريباً إن شاء الله .

* * *

قال الترمذىُّ :

« وفى الباب عن عبد الله بن المغفل » .

* **قُلْتُ** : سيأتى تخريجُه برقم (٦٧) . =

= وفى الباب أيضاً مما لم يذكره الترمذيُّ :

* **أوَّلاً : حديث عليّ بن أبي طالبٍ ، رضى الله عنه .**

أخرجه الطبرانيُّ فى الأوسط (ج٢/ ق ١/٢٠٠) والدارقطنيُّ فى « السنن » (٦٥/١) ، وفى « المؤتلف والمختلف » (٨٣٠/٢) ، وابنُ الجوزى فى « التحقيق » (٥٧/٣٩/١) من طريق الجارود بن يزيد ، عن إسرائيل ، عن أبى إسحٰق ، عن هبيرة ، عن علىٍ مرفوعاً : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات ، إحداهنَّ بالبطحاء » .

قال الطبرانيُّ : « لم يرو هذا الحديث عن أبى إسحٰق إلاَّ الجارود ولا يروى عن علىٍ إلاَّ بهذا الإسناد » اهـ .

قال الدارقطنيُّ :

« الجارود هو ابن أبى يزيد ، متروكٌ » .

* **قُلْتُ** : فيستغربُ حقّاً أن يقول ابنُ المُلقِّن فى « خلاصة البدر المنير » (ق ٢/٨) : « رواه الدارقطنيُّ من حديث علىٍ بإسناد حسنٍ عندى » !!

فهل سها عن قول الدارقطنيّ عقب الحديث ؟

والجارود هذا تركه النسائيُّ أيضاً .

وقال أبو داود :

« غيرُ ثقةٍ » .

بل كذبه أبو أسامة وأبو حاتم .

وقال الهيثميُّ فى « المجمع » (٢٨٦/١) :

« رواه الطبرانيُّ فى « الأوسط » من طريق الجارود ، عن إسرائيل ، =

= والجارود لم أعرفه » !

كذا قال : وكأنَّه ذهولٌ منه ، أو أنه لم يفطن إليه فذكر شيخه ، ولا يكادُ الهيثميُّ يفعل هذا . وإلا فقد ذكر الهيثميُّ فى موضع آخر من « المجمع » (٢٥٩/٢) الجارود بن يزيد وقال : « متروكٌ » .

* * *

* **ثانياً : حديثُ ابْنِ عُمَرَ ، رضى الله عنهما .**

أخرجه ابن ماجة (٣٦٦) قال : حدثنا محمد بن يحيى ، ثنا ابنُ أبى مريم ، أنبأنا عبيد الله بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر ؛ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرَّاتٍ** »[1] .

قال شيخنا فى « الإرواء » (٦٢/١) :

« سندهُ صحيحُ » .

* **قُلْتُ** : كذا رواه شيخ ابن ماجة محمد بن يحيى الذهلىّ .

وخالفه يحيى بن أيوب العلاَّف ، فرواه عن سعيد بن أبى مريم ، ثنا عبد الله بن عمر - المكبر - عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ١٢/ رقم ١٣٣٥٧) .

وتابعه علىُّ بن سهل بن المغيرة ، حدثنا ابنُ أبى مريم ، نا عبد الله - يعنى المكبر - به . =

(١) وهذا الحديث مما فات البوصيرى فلم يذكره فى زوائد ابن ماجة على الكتب الخمسة وهو على شرطه إذ لم يخرجه أحدٌ منهم .

....

= أخرجه ابنُ الأعرابى فى « معجمه » (ج١١/ ق ٢/٢٢٧) .

وعبد الله العمرى – المكبر – مختلفٌ فى الاحتجاج بحديثه ، بخلاف أخيه عبيد الله فإنه ثقةٌ حافظٌ .

فلا أدرى من الواهمُ .

ولم يتفرَّد به الذهلىّ .

فرواه نصر بنُ علىّ ، حدثنا عبدُ الأعلى ، عن عبيد الله بن عمر – المصغر – ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطنىُّ فى « المؤتلف » (١٤٢٠/٣) ، وعنه الخطيبُ[1] فى « تاريخه » (٣٦/٤) .

وسنده صحيحٌ ، فلعلَّه كان يروى على الوجهين .

ثُمَّ رأيتُ المزى رحمه الله ذكر هذا الحديث فى « تحفة الأشراف » (١٠٨/٦) فى باب « عبد الله العمرى ، عن نافع ، عن ابن عمر » وعزاه إلى ابن ماجة ، ثُمَّ قال : « وقع فى بعض النُّسخ : « عن عبيد الله » وهو وهمٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : ولئن قضينا بالوهم على رواية ابن ماجة ، فهل نقضى بها على رواية الدارقطنّى ؟؟ محلُّ نظرٍ .

وأخرجه ابنُ أبى شيبة (١٧٣/١) قال : حدثنا حماد بنُ خالد ، عن العمرى ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً عليه .

وأخرجه عبد الرزاق (ج ١/ رقم ٣٣٨) عن عبد الله العمرى ، عن =

---

(١) ذكر الخطيبُ عقب الحديث أن أبا عبد الله الزنجانى راوى الحديث عن نصر بن على قال : « حضر إبراهيم بن أورمة هذا المجلس فقال : يا أبا عمرو لا ترووه فليس له أصلٌ ، فلا أدرى رواه بعدُ أم لا ؟! » .

= نافع ، عن ابن عمر أنه كان يكره سؤر الكلب .
والعمريُّ فيه ضعف ، ولكن تابعه أخوه عبيد الله بن عمر .
أخرجه عبد الرزاق أيضاً (٣٣٩) عن الثورى ، عن عبيد الله بمثله .

* * *

* **ثالثاً : حديثُ ابْنِ عبَّاسٍ ، رضى الله عنهما .**

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٧٨) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١١٥٦٦) وابنُ عدى فى « الكامل » (١/٢٣٥) من طرق عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلبُ فى الإناء أن يغسل سبع مرَّاتٍ » .

قال البزارُ :

« لا نعلمه يروى عن ابن عبَّاس إلاَّ بهذا الإسناد ... وإبراهيم مشهورٌ مدنى ، وداود كذلك ، وعكرمة تُكُلِّم فيه ، ولا نعلم أحداً ترك حديثه إلاَّ مالكٌ » .

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٨٧) :

« فيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة ، وثقه أحمدُ واختلف فى الاحتجاج به » .

* **قُلْتُ** : العلَّةُ عندى هى رواية داود بن الحصين عن عكرمة .

فقد قال ابنُ المدينى : « ما روى داود عن عكرمة فمنكَرٌ » .

فهذا وصفٌ ثابتٌ ، أمَّا إبراهيم فقد يزول الكلام عن روايته بمتابعةٍ =

= مثلاً . والله أعلمُ .

وقد صحَّ عن ابن عباس أنه قال :

« إذا ولغ الكلب فى الإناء ، فاغسله سبع مرار ، فإنه رجسٌ ، ثمَّ اشرب منه وتوضأ » .

ذكره ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٨/٢٦٨) فقال :

« ذكر المروزى قال : أخبرنا أبو كامل ، قال : حدَّثنا أبو زرعة ، عن أبى حمزة ، قال : سمعتُ ابن عباسٍ يقول : فذكره » .

* * *

[تنبيهات] :

* الأوَّل :

حكى ابنُ القاسم عن مالكٍ أنه ضعّف هذا الحديث مراراً ، وقال : هذا الحديث ما أدرى ما حقيقته ؟!

ذكره ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٨/٢٧٠) .

قال العراقى فى « طرح التثريب » (٢/١٢٢) :

« ما أدرى ما وجه ضعْفِهِ ، وقد أنكر مالكٌ على أهل العراق ردَّهُمْ لحديث المُصرَّاة ، وهو بهذا الإسناد من رواية أبى الزناد عن الأعرج ، عن أبى هريرة . فروى ابنُ وهبٍ[1] ، عن مالكٍ أنه قال : وهل فى هذا الإسناد لأحدٍ مقالٌ ؟ وصدق رحمه الله . وقد قال البخارىُّ : إن هذا الإسناد =

---

(١) ذكر ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٨/٢٧٠) أنَّ مالكاً قال هذا حين بلغه أن أبا حنيفة وغيره من أهل العراق يردون حديث المصراة .

....

= أصحُّ أسانيد أبي هريرة » اهـ .

* **قُلْتُ** : قد لاحظتُ أن ابن القاسم يروى عن مالكٍ أكثر أقواله المخالفة للأحاديث الثابتة ، فلا أدرى كيف وقع هذا ؟ وقد علَّل بعضُ المعاصرين أن ذلك راجع إلى كون أن ابن القاسم كان صاحب رأيٍ ، ولم يكن صاحب حديث كما قال مسلمة بنُ قاسم ، كذا !! ، ولا يخلو من نظرٍ ، إلاَّ إن كان لا ينقل نصَّ مالكٍ ، إنما ينقل فهمه . والله أعلم .

* **الثانى** :

قال الشيخ محمود شلتوت فى « الفتاوى » (ص ٨٦ – ٨٧) :

« وقد فهم كثيرٌ من العلماء أنَّ العدد فى الغسل مع الترتيب مقصودان لذاتهما ، فأوجبوا غسل الإناء سبع مرّاتٍ ، كما أوجبوا أنْ تكون إحداهنَّ بالتراب ، ولكن الذى نفهمُهُ هو الذى فهمه غيرُهُم من العلماء وهو أن المقصود من العدد مجرد الكثرة التى يتطلبُها الاطمئنان على زوال أثر لعاب الكلب من الآنية ، وأن المقصود من التراب استعمال مادةً مع الماء من شأنها تقوية الماء فى إزالة ذلك الأثر ، وإنما ذكر التراب فى الحديث لأنه الميسور لعامة الناس ، ولأنه كان هو المعروف فى ذلك الوقت مادةً قويةً فى التطهير ، واقتلاع ما عساه يتركه لعاب الكلب فى الإناء من جراثيم ، ومن هنا نستطيع أن نقرر الاكتفاء فى التطهير المطلوب بما عرفه العلماء بخواص الأشياء من المطهرات القوية ، وإنْ لم تكن تراباً ، ولا من عناصرها الترابُ » اهـ .

* **قُلْتُ** : هكذا فليكن الاجتهادُ فى مخالفة النصِّ !!

والغسل سبعاً واجبٌ ، وقد حُكى عن أبى حنيفة ، والثورىّ ، والليث ابن سعد أنهم قالوا : يُغسل بلا حدٍّ ، ولا حُجَّة لأحدٍ مع قول النبى =

....

= صلى الله عليه وسلم ، وإنما قالوا ذلك لأنه وقع فى بعض طرق حديث أبى هريرة : « فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً » وقد بينّا قبل ذلك أن سنده ضعيفٌ جداً لتفرُّد عبد الوهاب بن الضحاك به عن إسماعيل بن عيَّاش .
وكذلك حديث عطاء عن أبى هريرة موقوفاً فى الغسل ثلاث مرَّاتٍ ، تكلَّم فيه الحفاظ على نحو ما ذكرتُه قبلُ .

ثُمَّ إن العدد لا يحتمل التأويل ، فكما أنه لا يعقل إذا سمعنا قول الله تعالى ﴿ **الزانية والزانى فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة** ﴾ (٢٤/٢) أن نقول : المقصود ليس المائة ، بل ما تبلغ به العقوبة ، فيجلد ثمانين أو دونها ، أو مائة وعشرين مثلاً .

أمّا عدم اشتراط التراب فى الغسل فهو رأىٌ فى مقابلة النص ، وهو فاسد الاعتبار ، وقد استدلَّ العلماء برواية : « أولاهنَّ بالتراب » على اشتراط التتريب فى نجاسة الكلب ، وهو قول الشافعىِّ وأحمدَ وإسحٰق وأبى عبيد ، وأبى ثور ، والطبرى ، وأكثر الظاهرية ، وذهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعىّ إلى أنه لا يجب التتريب ، وإنما الواجبُ الماء فقط ، واحتج بعضهم فى أنه لا يجب التتريب فى الغسل من ولوغ الكلب أنَّ مالكاً لم يذكره فى روايته لهذا الحديث ، وهذا جوابٌ ضعيفٌ متهافتٌ لأن ذكر التراب حفظه محمد ابن سيرين وأبو رافع عن أبى هريرة ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ .

وقد قال ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١١١/١) :
« ولا يجزىءُ بدل التراب غيرهُ ، لأنهَ تعدٍ لحدِّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ .

وقال ابنُ دقيق العيد فى « شرح العمدة » (١٦١/١ - ١٦٢) :

....

= « وقوله : « بالتراب » يقتضى تعيينه ، وفى مذهب الشافعىّ قولٌ ، أو وجهٌ ، أنَّ الصابون والأشنان والغسلة الثامنة تقوم مقام التراب بناءً على أن المقصود بالتراب زيادة التنظيف ، وأن الصابون والأشنان يقومان مقامه فى ذلك . وهذا عندنا ضعيفٌ ، لأنَّ النصَّ إذا ورد بشىءٍ مُعيَّن ، واحتمل معنًى يختصُّ بذلك الشىء لم يجُزْ إلغاء النصِّ ، وإطراح خصوص المعين فيه ، والأمر بالتراب وإنْ كان محتملاً لما ذكروه وهو زيادةُ التنظيف ، فلا نجزم بتعيين ذلك المعنى فإنه يزاحمهُ معنى آخر ، وهو الجمع بين مطهرين أعنى الماء والتراب ، وهذا المعنى مفقودٌ فى التراب والأشنان . وأيضاً فإن هذه المعانى المستنبطة إذا لم يكن فيها سوى مجرد المناسبة ، فليست بذلك الأمر القوىّ ، فإذا وقعت فيها الاحتمالات ، فالصواب اتباعُ النصِّ . وأيضاً فإنَّ المعنى المستنبط إذا عاد على النصِّ بإبطالٍ أو تخصيصٍ ، فمردودٌ عند جميع الأصوليين » اهـ .

وقال النووى فى « شرح مسلم » (٣/١٨٥) :

« ولا يقوم الأشنان والصابون مقام التراب على الأصحِّ » اهـ .

وقال المرداوى فى « الإنصاف » (١/٣١٠) :

« الصحيحُ من المذهب - يعنى الحنبلى - اشتراطُ التراب » اهـ .

فقد يكون عذرُ مالك أنه كان يعتقد طهارة الكلب ، فكان يرى أن الغسل مندوبٌ فقط وأن السبع أمرٌ تعبدىٌّ ، فلم يشترط التتريب ولا إيجاب الغسلات السبع . والله أعلمُ .

* **الثالث :**

قال البيهقىُّ فى « المعرفة » : =

....

= « ومحمد بن سيرين ينفرد بذكر التراب فيه من حديث أبى هريرة » .

وقال أيضاً فى « السنن » (٢٤١/١) بعد أن رواه من طريق أبى رافع ، عن أبى هريرة :

« حديثٌ غريبٌ ، إنْ كان حفظه معاذٌ فهو حسنٌ ، لأن التراب فى هذا الحديث لم يروه ثقةٌ غيرُ ابْنِ سيرين » .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٢٣/١) معلقاً :

« فأشار إلى تعليله » .

قال الحافظ العراقى :

« قلتُ : تابعه عليه أخوهُ يحيى بنُ سيرين فيما رواه البزَّارُ ، وقال : « أولاهنَّ أو أخراهنَّ بالتراب » .

* **قُلْتُ** : ورواه الحسن عن أبى هريرة كما مرّ ذكرُه ولكن الحسن لم يسمع من أبى هريرة إلا أحرفاً يسيرة ، وهو مدلسٌ ولم يصرح بالتحديث .

* **الرَّابِعُ** :

ادعى بعضُ الأحناف أنَّ الأمر بالغسل سبعاً كان عند الأمر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نُسخ الأمر بالغُسل .

قال الحافظُ فى « الفتح » (٢٧٧/١) :

« وتُعُقِّب بأنَّ الأمر بقتلها كان فى أوائل الهجرة ، والأمر بالغسل متأخرٌ جدًّاً ، لأنه من رواية أبى هريرة وعبد الله بن مغفل ، وقد ذكر ابن مُغفَّلٍ أنه سمع النبىَّ صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل ، وكان إسلامُه سنة سبعٍ كأبى هريرة ، بل سياقُ مسلمٍ ظاهرٌ فى أنَّ الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب » اهـ . =

....

= فتعقَّبه البدر العينى فى « العمدة » (٤٢/٣) بقوله :

« أُجيب بأنَّ كون الأمر بقتل الكلاب فى أوائل الهجرة يحتاج إلى دليلٍ قطعيٍ ، ولئن سلمنا ذلك فكان يُمكن أن يكون أبو هريرة قد سمع ذلك من صحابىٍ أنه أخبره أن النبى عليه الصلاة والسلام لما نهى عن قتل الكلاب نسخ الأمر بالغسل سبعاً من غير تأخيرٍ ، فرواه أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم لاعتماده على صدق المروى عنه ، لأن الصحابة كلّهم عدولٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : لم أظفر بدليلٍ صريح فى أن الأمر بقتل الكلاب كان فى أوائل الهجرة ، وقائلُ هذه المقالة هو ابنُ حزمٍ .

فقد قال فى « المحلى » (١١٥/١) :

« وقال بعضُهم : إنما كان هذا إذ أمر بقتل الكلاب ، فلما نُهى عن قتلها نُسخ ذلك . ثم قال : وهذا كذبٌ بحتٌ لوجهين :

أحدهما : لأنه دعوى فاضحة بلا دليلٍ ، وقفو ما لا علم لقائله به وهو حرامٌ .

الثانى : أنَّ ابن المغفل روى حديث النهى عن قتل الكلاب ، والأمر بغسل الإناء منها سبعاً فى خبرٍ واحدٍ معاً ، وأيضاً فإن الأمر بقتل الكلاب كان فى أول الهجرة ، وإنما روى غسل الإناء منها سبعاً أبو هريرة وابن مغفلٍ وإسلامُهُما متأخرٌ » اهـ .

ولكن المستغرب أن يطلب البدر العينى - رحمه الله - دليلاً قطعياً على كون الأمر بقتل الكلاب كان فى أوائل الهجرة ، ثم يبدى احتمالاً ضعيفاً مردوداً فى أنَّ أبا هريرة سمع نسخ الأمر بالغسل من صحابىٍ آخر . =

....

= وقد ثبت عن أبى هريرة عند ابن ماجة وغيره – ويأتى تخريجُه فى الحديث رقم (٦٦) – من رواية أبى رزين ، قال : رأيتُ أبا هريرة يضرب جبهته بيده ، ويقول : يا أهل العراق ! أنتم تزعمون أنّى أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون لكم المهنأُ وعلىَّ الإثمُ ؟! أشهدُ لسمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « **إذا ولغ الكلبُ فى إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرَّاتٍ** » .

وفى المسألة طول ، ذكرته فى « تقريب النائى لتراجم أبواب النسائى » يسرَّ الله إتمامه بخيرٍ .

*** الخامِسُ :**

ضعّف بعضُ مصنفى الحنفية الرواية التى ذُكر فيها « التراب » بهذا الاضطراب من كونها : « أولاهنَّ » أو « أُخراهنَّ » أو « إحداهُنَّ » أو « السابعة » أو « الثامنة » ، فقال : إن هذا الاضطراب يقتضى طرح ذكر « التراب » رأساً ، وكذا قال صاحب « المفهم » : إنَّ هذه الزيادة مضطربةٌ .

قال العراقى فى « الطرح » (٢/١٢٩ – ١٣٠) :

« وفيما قالاه نظرٌ ، فإن الحديث المضطرب إنما تتساقطُ الروايات إذا تساوت وجوه الاضطراب ، أمَّا إذا ترجح بعض الوجوه ، فالحكمُ للرواية الراجحة ، فلا يقدح فيها رواية من خالفها كما هو معروفٌ فى علوم الحديث ، وإذا تقرَّر ذلك ، فلا شكَّ أنَّ رواية « أولاهُنَّ » أرجح من سائر الروايات ، فإنه رواها عن محمد بن سيرين ثلاثةٌ : هشام بن حسَّان ، وحبيب بنُ الشهيد ، وأيوب السختيانى ، وأخرجها مسلمٌ فى « صحيحه » من رواية

....

= هشام ، فتترجحُ بأمرين : كثرة الرواة ، وتخريج أحد الشيخين لها ، وهما من وجوه الترجيح عند التعارض . وأمَّا رواية « أخراهنَّ » بالخاء المعجمة والراء فلا توجد منفردة مسندة فى شيءٍ من كتب الحديث إلاَّ أنَّ ابن عبد البر ذكر فى « التمهيد » أنه رواها خلاس ، عن أبى هريرة ،... إلاَّ أنها رويت مضمومةً مع أُولاهنَّ كما سيأتى ، وأمَّا روايةُ « السابعة بالتراب » فهى وإنْ كانت بمعناها فقد تفرَّد بها عن محمد بن سيرين : قتادةُ ، وانفرد بها أبو داود ، وقد اختلف فيه على قتادة . فقال أبانُ عنه هكذا ، وهى روايةُ أبى داود . وقال سعيد بن بشير عنه « الأولى بالتراب » فوافق الجماعة ، رواه كذلك الدارقطنىُّ فى « سننه » ، والبيهقىُّ من طريقه ، وهذا يقتضى ترجيح رواية « أُولاهُنَّ » لموافقته للجماعة . وأما رواية « إحداهُنَّ » ، بالحاء المهملة والدال ، فليست فى شيءٍ من الكتب الستة ، وإنما رواها البزار . وأما رواية : « أولاهُنَّ أو أخراهنَّ » ، فقد رواها الشافعىُّ ، والبيهقىُّ من طريقه بإسنادٍ صحيح ، وفيه بحثٌ أذكرهُ . وهو أنَّ قوله : « أولاهُنَّ أو أخراهُنَّ » لا تخلو إما أنْ تكون مجموعةً من كلام الشارع ، أو هو شكٌّ من بعض رواة الحديث . فإن كانت مجموعةً من كلام النبىِّ صلى الله عليه وسلم فهو دالٌّ على التخيير بينهما ، ويترجح حينئذٍ ما نصَّ عليه الشافعىُّ رحمه الله من التقيُّد بهما ، وذلك لأن من جمع بينهما معه زيادةُ علم على من اقتصر على الأولى أو السابعة ، لأنَّ كلاً منهنّ حفظ مرةً فاقتصر عليها ، وحفظ هذا الجمع بين الأولى والأخرى فكان أولى . وإنْ كان ذلك شكّاً من بعض الرواة ، فالتعارُضُ قائمٌ ، ويُرجع إلى الترجيح فتترجح الأولى كما تقدَّم . وممَّا يدلُّ على أن ذلك شك من بعض الرواة لا من كلام الشارع قول الترمذىّ فى =

....

= روايته : « أولاهُنَّ أو قال : أخراهُنَّ بالتُّراب » فهذا يدلُّ على أن بعض الرواة شكَّ فيه فيترجح حينئذٍ تعيين الأولىٰ ، ولها شاهدٌ أيضاً من رواية خلاس ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة » .

* * *

٦٤ - أَخْبَرَنِى إِبْرَاهِيْمُ بْنُ الحَسَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِى زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ ، أَنَّ ثَابِتاً مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُوْلُ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِى إِنَاءِ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » .

---

٦٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* إبراهيمُ بنُ الحسن ، هو ابن الهيثم الخثعميُّ ، أبو إسحٰق المصيصيُّ .
أخرج له أبو داود ، وابن ماجة فى « التفسير » .
وثقهُ المصنِّفُ ، وابن حبان .
وقال أبو حاتم :
« صدوقٌ » .

* حجاج : هو ابنُ محمدٍ الأعور .

* زيادُ بنُ سَعْدٍ : هو ابنُ عبد الرحمٰن الخرسانيُّ ، أبو عبد الرحمن .
أخرج له الجماعةُ .
وثقهُ أحمدُ ، وابن معين ، وابنُ المدينى ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والمصنِّفُ ، والعجلى ، وابن حبان فى آخرين .

* ثابتٌ هو ابنُ عياض الأحنف ، مولى عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطَّاب .
أخرج له البخاريُّ ومسلمٌ ، وأبو داود . =

....

= وثقهُ المصنِّفُ ، وأحمدُ بنُ صالحٍ ، وابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« لا بأس به » .

وقال ابنُ المديني :

« معروفٌ » .

* * *

والحديث أخرجه أحمد (٢٧١/٢) قال : حدثنا عبد الرزاق ، وهذا في « مصنَّفه » (ج١/ رقم ٣٣٥) أنا ابنُ جريجٍ ، بسنده سواء .

* * *

٦٥ – أَخْبَرَنِى إِبْرَاهِيْمُ بْنُ الحَسَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِى زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ هِلَالُ بْنُ أُسَامَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ يُخْبِرُ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

---

٦٥ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* هلالُ بنُ أُسامة : هو ابنُ عليٍّ . ويُقال : هلال بن أبى ميمونة .

أخرج له الجماعةُ .

وثقهُ ابنُ حبان ، والدارقطنُّى ، ومسلمة بنُ قاسمٍ .

وقال المصنِّفُ :

« لا بأس به » .

وقال أبو حاتم :

« شيخٌ يُكتبُ حديثهُ » .

* * *

أخرجهُ أحمد (٢٧١/٢) قال : حدَّثنا عبد الرزاق ، وهذا فى « مصنَّفه » (ج١ / رقم ٣٣٥) أنا ابنُ جريجٍ بسنده سواء .

[**تنبيه**] : وقع فى « المسند » : « هزال بنُ أسامة » !

وهو تصحيفٌ ، صوابُه : « هلال » . =

* * *

٥٢ – الأَمْرُ بِإرَاقَةِ مَا فِي الإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيْهِ الكَلْبُ

٦٦ – أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي رَزِيْنٍ وَأَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ ، فَلْيُرِقْهُ ، ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ » .

* قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَـٰنِ :

« لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابعَ عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ عَلَى قَوْلِهِ : فَلْيُرِقْهُ » .

---

٦٦ – إسْنَادُهُ صَحِيْح ويأتي برقم (٣٣٥) .

* عليُّ بنُ مُسْهرٍ ، أبو الحسن الكوفيُّ الحافظُ .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .

وثقه ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وأبو زرعة وزاد : « صدوق » .

وابنُ سعد وزاد : « كثير الحديث » والعجليُّ وقال :

« قرشيٌّ من أنفسهم كان ممن جمع الحديث والفقه ، صاحبُ سنةٍ » .

وقال أحمدُ :

« صالحُ الحديث ، أثبت من أبي معاوية » .

وقال أيضاً :

« كان قد ذهب بصرُهُ ، فكان يحدثهم من حفظه » ، وهذا يحتمل أن

= يكون جرحاً وقد لا يحتمل ، كأن يكون تقريراً لحاله[1] . والله أعلمُ .

* أبو رزين ، هو : مسعودُ بْنُ مالكٍ .

أخرج له الجماعةُ ، إلا البخاريَّ ففى « الأدب المفرد » .

وثقهُ أبو زرعة ، والعجليُّ ، وابنُ حبان .

* * *

أخرجه مسلمٌ (٨٩/٢٧٩) ، وأبو عوانة (٢٠٧/١) ، وأحمد (٢٥٣/٢) ، وابنُ خزيمة (٩٨/١) والبزار (ج٢/ ق ١/٢٥٤) وعنده زيادة ، وابن الجارود (٥١) ، وابن حبان (ج٤/ رقم ١٢٩٦) ، والطبرانيُّ فى « الأوسط » (٩٣/١) ، والدارقطنيُّ (٦٣/١ - ٦٤) والبيهقى (١٨/١ ، ٢٣٩ ، ٢٥٦) ، وابن حزمٍ فى « المحلى » (١١٠/١) وابن الجوزى فى « التحقيق » (٥٥/٣٨/١) جميعاً عن الأعمش ، عن أبى رزين وأبى صالح ، عن أبى هريرة .

قال الدارقطنيُّ : « صحيحٌ » . ونقل ابن الجوزى عنه : « إسنادٌ حسنٌ ، ورواته كلهم ثقات » وكذا نقل الحافظ فى « التلخيص » (٢٣/١) .

قال الطبرانيُّ :

« لم يروه عن الأعمش مجموعاً عن أبى صالح وأبى رزين إلاَّ عبد الرحمن ابن حميد » .

* **قُلْتُ** : كلا ، لم يتفرَّدْ به عبدُ الرَّحمـٰن بْنُ حميد ، بل تابعه علىُّ بنُ =

(١) وقد قال العراقى فى « طرح التثريب » (١٢٢/٢) : « وما علمت أحداً تكلم فيه » .

....

= مسهر ، وإسماعيلُ بنُ زكريا ، وعبدُ الواحد بْنُ زياد ، وأبو معاوية ، جميعهم يرويه عن الأعمش ، عن أبى رزين وأبى صالح معاً عن الأعمش .

وتابعهم أبان بن تغلب ، فرواه عن الأعمش بسنده سواء ولكنه خالفهم فى متنه فقال : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرات » .

أخرجه الحمامى[1] فى « حديثه » (ق ١/٥٨) من طريق حسان بن إبراهيم ، عن أبان بن تغلب به ، وقال :

« هذا حديث غريبٌ من حديث أبان بن تغلب ، تفرَّد به حسَّان بن إبراهيم » اهـ .

* **قُلْتُ** : وحسَّانُ بْنُ إبراهيم ، وإن وثقهُ ابن معين وأحمدُ إلاَّ أن ابن عدىّ قال : « قد حدث بأفرادات كثيرةٍ ، وهو عندى من أهل الصدق ، إلاَّ أنه يغلط فى الشىء ، وليس ممن يُظن به أنه يتعمد فى باب الرواية إسناداً أو متناً ، وإنما هو وهمٌ منه » .

وقال العقيلى : « فى حديثه وهمٌ » .

ووثقه ابن حبان وقال : « ربما أخطأ » .

فلعلَّ ما وقع فى المتن من غرابةٍ يكون من جهته .

ثُمَّ وجدت الطبرانىَّ رواه فى « الصغير » (٢/٦٠ - ٦١) وفى « الأوسط » (ج٢/ ق ١٨٣/ ١ - ٢) من طريق حسان بن إبراهيم ، عن أبان بن تغلب ، عن الأعمش ، عن أبى رزين وحده عن أبى هريرة مرفوعاً فذكر الحديث وفيه : « ... أن يغسله سبع مرات » =

---

(١) هو أبو الحسن على بن أحمد بن عمر الحمامى كان صدوقاً فاضلاً . انظر « السير » (٤٠٢/١٧) .

....

= وقال :

« لم يروه عن أبان بن تغلب إلا حسَّان بن إبراهيم » .

ففيه اختلاف فى السند حيث لم يذكر « أبا صالحٍ » وفى المتن فلا أدرى من أين هذا الاختلاف .

وأخرجه أحمدُ (٤٨٠/٢) ، والطيالسىُّ (٢٤١٧) والطحاوىُّ فى « الشرح » (٢١/١) ، وابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٦٧/١٨) من طريق الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة به .

وتابعه سهيل بن أبى صالح ، عن أبيه به .

أخرجه أبو عوانة (٢٠٩/١) .

ورواه عن الأعمش : « شُعبةُ ، وحفص بن غياث » .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٣٨) :

« هو صحيحٌ » .

وأخرجه ابنُ ماجة (٣٦٣) ، وأحمدُ (٤٢٤/٢) ، وابنُ أبى شيبة فى « مصنَّفه » (١٧٣/١ و ٢٠٤/١٤) ، وابنُ عبد البر (٢٦٦/١٨ - ٢٦٧) ، وابنُ عساكر فى « تاريخه » (٧٨/٧) فى ترجمة « أحمد بن عمر الأصبهانى » من طريق الأعمش ، عن أبى رزين ، عن أبى هريرة به .

ورواه عن الأعمش : « أبو معاوية ، وأبو أُسامة » .

فيظهرُ أن الأعمش كان يجمعهما تارةً ، ويفرقهما أخرى . والله أعلمُ .

وقول المصنِّف - رحمه الله - أن علىَّ بن مسهر تفرد بلفظة : « فليرقه ». وافقه عليه جماعة . =

. . . .

= قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٢٧٣/١٨) :

« أمَّا هذا اللَّفظ فى حديث الأعمش « فليهرقه » ، فلم يذكره أصحابُ الأعمش الثقات مثل شعبة وغيره » اهـ .

وقال ابنُ مندة :

« لا تُعرف عن النبى صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه إلاَّ عن علىّ ابن مسهر بهذا الإسناد » اهـ .

وقال حمزةُ الكنانى :

« هى غير محفوظة » .

* **قُلْتُ** : علىُّ بنُ مسهر ثقةٌ ، وتفرده محتملٌ ، ولذلك اعتمده مسلم فى « صحيحه » ، وقبل زيادته العراقىُّ فى « طرح التثريب » (١٢١/٢ - ١٢٢) .

قال الحافظ فى « الفتح » (٢٧٥/١) :

« وقد ورد الأمر بالإراقة أيضاً من طريق عطاء عن أبى هريرة مرفوعاً . أخرجه ابن عدى ، لكن فى رفعه نظر ، والصحيحُ أنه موقوف » اهـ .

* **قُلْتُ** : أخرجه ابنُ عدى (٧٧٦/٢) وعنه الجوزقانى فى « الأباطيل » (٣٥٤) من طريق الحسين بن على الكرابيسى ، ثنا إسحٰق الأزرق ثنا عبد الملك ، عن عطاء عن (أبى هريرة)[١] مرفوعاً :

« إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات » .

وهذا منكرٌ وقد خولف الكرابيسى فيه . =

---

(١) وقع فى المطبوعة : « عن الزهرى » !!

....

= خالفه عمر بن شبه ، وسعدان بن نصر فروياه عن إسحٰق الأزرق بسنده سواء موقوفاً .

أخرجه ابنُ عدى ، والدارقطنىُّ (٦٦/١) وقال :

« لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » .

وقد تقدم ذكرُ ما فيه .

وأخرجه الدارقطنىُّ (٦٤/١) من طريق حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة : فى الكلب يلغُ فى الإناء ، قال : يهراق ويغسل سبع مرات » .

وقال :

« موقوفٌ صحيحٌ » .

وكذا صححه الحافظ فى « الفتح » (٢٧٥/١) .

فهذا المعتمد ، بخلاف حديث عبد الملك عن عطاء كما قدَّمتُ . والله الموفق .

* * *

٥٣ - بَــابُ
تَعْفِيْرِ الإِنَاءِ الَّذِى وَلَغَ فِيْهِ الكَلْبُ بِالتُّرَابِ

٦٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِىُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِى التَّيَّاحِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفاً ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُغَفَّلِ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الكِلَابِ ، وَرَخَّصَ فِى كَلْبِ الصَّيْدِ وَالغَنَمِ ، وَقَالَ :

« إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِى الإِنَاءِ ، فَاغْسِلُوْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَعَفِّرُوْهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ » .

---

٦٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْح . يأتى (برقم ٣٣٦ ، ٣٣٧) .

* أبو التياح : هو يزيدُ بنُ حميد الضُّبعى .

أخرج له الجماعة .

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والمصنِّف، وابنُ سعد، والحاكم وزاد: «مأمون».

وقال أحمد :

« ثبتٌ ، ثقةٌ ثقةٌ » .

وقال ابن المدينى :

« معروفٌ » .

* مطرِّف ، هو ابنُ عبد الله بن الشخير ، أبو عبد الله البصرىُّ .

أخرج له الجماعةُ .

وثقهُ ابنُ سعدٍ ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان . =

....

= أخرجه مسلمٌ (٣/١٨٣ - نووى) ، وأبو عوانة (١/٢٠٨) ، وأبو داود (٧٤) ، وابنُ ماجة (٣٦٥/ ٣٢٠٠ - ٣٢٠١) ، والدارميُّ (١/١٥٣ - ١٥٤) ، وأحمدُ (٤/٨٦ ، ٥/٥٦) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٧٤ ، و ١٤/٢٠٤) ، والحربيُّ فى « الغريب » (١/١٩٣) ، وابنُ حبان (ج٤/ رقم ١٢٩٨) وابن الجارود (٥٣) والرويانى فى « مسنده » (ج ٢٧/ ق ١/١٦١) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/٢٣) وابن مندة - كما فى « عمدة القارى » (٣/٤١) - ، والدارقطنيُّ (١/٦٥) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١/١١٠) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٨/٤٠٤ و ١٤/٢٢٧ و ١٨/٢٦٦) ، والبيهقيُّ (١/٢٤١ - ٢٤٢ ، ٢٥١) وابن عدى (٣/١٢٦١) وابن الجوزى فى « التحقيق » (١/٣٨ - ٣٩/٥٦) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (٣٥٧) والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١١/٢٣٣) من طرق عن شعبة ، عن أبى التياح ، عن مطرف ، عن عبد الله بن المغفل[١] به .

قال الدارقطنيُّ :

« صحيحٌ » .

وكذا قال الجوزقانيُّ .

وقال ابنُ مندة :

« إسنادُهُ مجمعٌ على صحته » . =

---

(١) وقال ابن الجوزى : « انفرد بإخراجه البخاريُّ » كذا ، فكأنه سبق قلم إنما انفرد به مسلم ، كما ترى . والله أعلمُ . ثُمَّ رأيتُ - بعدُ - أن الحافظ وَهَّم ابن الجوزى فى ذلك كما فى « التلخيص » (١/٢٤) .

....

= وقد رواه عن شعبة جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« خالد بن الحارث ، ومحمد بن جعفر ، ومعاذ بن معاذ ، ويحيى القطان ، وأبو النضر ، وشبابة بن سوار ، ووهب بن جرير ، وعثمان بن عمر ، وسعيد بن عامر ، وبهز بْن أسد ، وسليمان بن حرب » .

وخالفهم سويدُ بن عبد العزيز ، فرواه عن شعبة عن يزيد بن خمير ، عن مطرف بن الشخير ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدى (١٢٦١/٣) وقال :

« وأخطأ سويد على شعبة فى إسناد هذا الحديث فى موضعين أو تعمد ، إذ هو فى حال الضعف حيث قال : « عن يزيد بن خمير » وقال : « عن عبد الله بن عمر » . وإنما هو : « عن يزيد بن حميد أبى التياح البصرى »، ويزيد بن خمير شامىّ ، وإنما هو عن عبد الله بن مغفل لا عن ابن عمر ... وهكذا رواه أصحابُ شعبة عنه ، وهو الصوابُ » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا الأمر بقتل الكلاب ، فهو ثابتٌ فى أحاديث أخر ، وقد فصلت ذلك فى « مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجة » (٣٢٠٢) يسرَّ الله إتمامه بخيرٍ .

* * *

٥٤ - سُؤْرُ الهِرَّةِ

٦٨ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَـٰقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ ذَكَرَتْ كَلِمَةً مَعْنَاهَا فَسَكَبْتُ لَهُ وَضُوْءَ ، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ فَشَرِبَتْ مِنْهُ ، فَأَصْغَى لَهَا الإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ .

قَالَتْ كَبْشَةُ : فَرَآنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ . فَقَالَ : أَتَعْجَبِيْنَ يَا ابْنَةَ أَخِي ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : إِنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِيْنَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ » .

---

٦٨ - إسنادُهُ حَسَنٌ . يأتي برقم (٣٤٠) .

* إسحـٰق بن عبد الله بن أبي طلحة هو ابن زيد بن سهل الأنصاري المدنيُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيل .

وثقه ابنُ معين وزاد : « حجةٌ » ، وأبو زرعة ، والمصنِّف ، وابنُ حبان ، وغيرُهم .

وكان مالكٌ يثني عليه ، ولا يُقدم عليه أحداً ..

* حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية الزرقية ، أم يحيى المدنية . =

= أخرج حديثها أصحابُ السنن ، وروت عن خالتها كبشة بنت مالك ، وروى عنها زوجها إسحٰق ، وولدهُ يحيى ، وروايته فى « سنن أبى داود » (٥٠٣٦) .

وأجمع الرواة عن مالك فى نسبها : « ... بن رفاعة » ، إلا زيد بن الحباب ، ويحيى بن يحيى .

فأما زيد بن الحباب ، فقال : « ... ابن رافع » .

كذا رواه أبو بكر بن أبى شيبة[1] ، عن زيد . وكذا كل من رواه عن أبى بكر بن أبى شيبة ، وأخطأ فيه زيد بن الحباب .

وتابعه الواقدى عند ابن سعد وهو متروك .

وأما يحيى بن يحيى فرواه عن مالكٍ ، فقال : « حميدة بنت أبى عبيدة بن فروة » .

قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣١٨/١) :

« هكذا قال يحيى ، ولم يتابعه أحد على قوله ذلك ، وهو غلطٌ منه ، وإنما يقولُ الرواة للموطأ كلُّهم : « ابنة عبيد بن رفاعة » . =

---

(١) تصرّف محقق كتاب « ابن أبى شيبة » فى النص فأفسده . ففى (٢٣٣/١٤) قال فى الحاشية : « فى الأصل : رافع » يشير إلى أنه خطأ ، ولذلك صحح ما فى الأصل فجعله « رفاعة » ولم يفطن إلى أن زيد بن الحباب أخطأ فيه كما قال ابنُ عبد البر . وكذا فى « سنن ابن ماجة » وقع فى نسبها : « رفاعة » مع أنه من طريق ابن أبى شيبة فأظنه خطأ من ناسخٍ أو طابعٍ والله تعالى أعلمُ . وقد رواه الحسن بن علىّ بن عفان عن زيد بن الحباب عن مالك مثل رواية الجماعة . أخرجه الحاكم . فإن صحَّ ذلك فلعل الخطأ ممن دون زيد بن الحباب . والله أعلم .

....

= وذكرها ابنُ حبان فى « الثقات » .

* كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية .

أخرج حديثها أصحاب السنن .

وهى زوجة عبد الله بن أبى قتادة .

كذلك قال سائر الرواة عن مالك فى هذا الحديث : « وكانت تحت ابن أبى قتادة » إلا ابن المبارك ، فرواه عن مالك به .

فقال : « كبشة امرأة أبى قتادة » .

قال ابن عبد البر :

« هو وهمٌ منه »[1] . =

---

(١) وتابعه عبد الرزاق فى « مصنفه » (ج١/ رقم ٣٥٣) عن مالك فقال : « وكانت عند أبى قتادة » ، وتصرف محقق الكتاب فى النص فأفسده .
فقال : « فى الأصل : عن أبى قتادة ... فلذا زدت كلمة « ابن » .
وقد ذكر السيوطى فى « تنوير الحوالك » (٤٦/١) أن رواية عبد الرزاق فيها : « كانت تحت أبى قتادة » .
وذكرها ابنُ الأثير فى « أسد الغابة » (٢٤٩/٧) وقال : « كبشة بنت كعب امرأة أبى قتادة » وعزاه لأبى موسى الأصبهانى ، وبدأ نقل السند من عند إسحٰق بن عبد الله ، فلا أدرى من الذى رواه عن مالك .
وقال الترمذىُّ : وقد روى بعضُهم عن مالك وكانت عند أبى قتادة ، والصحيح ابن أبى قتادة .
ولا شك أنَّ الصواب : « كانت تحت ابن أبى قتادة » كما جزم بذلك الدارقطنىُّ فى « المؤتلف والمختلف » (١٩٧١/٤) .
ثم اختلف فى ابن أبى قتادة مَنْ هو ؟ . =

....

= ورواه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/٢٦) ثنا ابن أبى مريم ، وإسحٰق بن عيسى عن مالك بسنده وفيه : « وكانت تحت أبى قتادة ، أو ابن أبى قتادة » هكذا على الشكِّ[1] ، ولا أدرى ممن ؟ .

فقد رواه إسحٰق بن عيسى عن مالك فقال : « وكانت تحت ابن أبى قتادة » كما عند أحمد والدارقطنىِّ .

وابن أبى مريم هو سعيد بن الحكم ثقةٌ حجةٌ ، فالله أعلمُ ومما يؤيد قول الجماعة رواية ابن سعد وفيها : « قالت كبشة : زارنا أبو قتادة » .

ويؤيد رواية الجماعة أيضاً قول أبى قتادة لها : « أتعجبين يا ابنة أخى » ولا يحسن تسمية الزوجة باسم المحارم كما قال السيوطى فى « تنوير الحوالك » (٤٦/١) .

قال ابنُ حبان : =

= فقال ابنُ سعد فى « الطبقات » (٩٢/٨) : « تزوجها ثابت ابن أبى قتادة » ونقله الحافظ فى « الإصابة » (٩٢/٨) وأقره عليه ، وذكر المزى وتبعه الحافظ فى « التهذيب » أنها كانت تحت عبد الله بن أبى قتادة وكذا وقع فى رواية همام بن يحيى عن إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة كما فى رواية البيهقى (٢٤٥/١) .

(١) قال السيوطى فى « تنوير الحوالك » : ووقع فى « الأم » للشافعى : وكانت تحت ابن أبى قتادة أو أبى قتادة ، الشكُّ من الربيع . كذا وقع فى الأصل ، قال الرافعى : وفى نسبة الشك إلى الربيع شبهة لأن أبا نعيم عبد الملك بن محمد بن عدى روى عن الحسن ابن محمد الزعفرانى عن الشافعى عن مالك الحديث وقال فيه كذلك وهذا يوهم أن الشك من غير الربيع . وفى رواية عبد الرزاق عن مالك وكانت عند أبى قتادة وهذا يصدق على التقديرين ، قال : والواقع ما رواه الأكثرون الأول وكذلك رواه الربيع عن الشافعىّ من غير شك فى موضعٍ آخر » اهـ .

= « وكبشة لها صُحبة » .

وتبعه الزبير بن بكار ، وأبو موسىٰ الأصبهانى وأقرهم الحافظ فى « التهذيب » ، وفى « الإصابة » (٩٢/٨) .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٧٥) ، والترمذيُّ (٩٢) ، وابنُ ماجة (٣٦٧) والدارميُّ (١٥٣/١) ، وأحمد (٣٠٣/٥ ، ٣٠٩) ، والشافعيُّ فى « المسند » (ص - ٩) ، وفى « الأم » (٨/١) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/٢٦) ، وعبد الرزاق فى « مصنفه » (ج١/ رقم ٣٥٣) ، وابنُ أبى شيبة (٣١/١ و ٢٣٢/١٤ - ٢٣٣) ، وابنُ سعد فى « الطبقات » (٤٧٨/٨) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٠٤) ، وابنُ حبان (١٢١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٢٦) ، والطحاويُّ فى « المشكل » (٢٧٠/٣) وفى « شرح المعانى » (١٨/١ - ١٩) ، وابن الجارود فى « المنتقى » (٦٠) ، وابن مندة فى « صحيحه » - كما فى « نصب الراية » (١٣٧/١) - ومحمد بن الحسن فى « موطئه » (رقم ٩٠) ، والدارقطنيُّ (٧٠/١) ، والحاكم (١٥٩/١ - ١٦٠) ، والبيهقيُّ (٢٤٥/١) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣١٩/١) ، وابن حزم فى « المحلى » (١١٧/١) ، والبغويُّ فى « شرح السنة » (٦٩/٢) ، وابن الجوزىّ فى « التحقيق » (٦٣/٤٤/١) ، جميعاً عن مالكٍ ، وهو فى « موطئه » (١٣/٢٢/١) من طريق إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن حميدة بنت عبيد ، عن كبشة بنت كعب بن مالك ، عن أبى قتادة به .

وقد رواه عن مالك جماعةٌ من أصحابه منهم : =

= « الشافعيُّ ، وابنُ وهبٍ ، والقعنبيُّ عبد الله بنُ مسلمة ، ومعن بن عيسى ، وزيد بن الحباب ، ومطرف بن عبد الله ، وعبد الله بن نافع ، والحكم بن مبارك ، وإسحٰق بن عيسى ، وأحمد بن إسماعيل السهميُّ ، والواقدى ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وحماد بن خالد الخياط ، ويحيى بن يحيى ، وعبد الرزاق ، وأبو مصعب ، وسعيد بن الحكم بن أبى مريم » .

وقد توبع مالكٌ عليه .

تابعه حسين المعلم ، عن إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أم يحيى ، عن خالتها كبشة بنت كعب ، عن أبى قتادة بنحوه .

أخرجه إسحٰق بن راهويه فى « مسنده » — كما فى « النكت الظراف » (٢٧٢/٩) — والبيهقيُّ (٢٤٥/١) ، وأبو يعلى — كما فى « التلخيص » (٤١/١) وأم يحيى : هى حميدة بنت عبيد امرأة إسحٰق بن عبد الله كما قال أبو حاتم وأبو زرعة فى « العلل » (ج١/ رقم ١٢٦) لابن أبى حاتم ، وكذا قال الدارقطنيُّ فى « العلل » ، والبيهقىّ .

وكذا تابعه همام بن يحيى ، عن إسحٰق به .

أخرجه البيهقيُّ (٢٤٥/١) .

وكذا رواه يونس بن عبيد ، عن إسحٰق .

ذكره الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ١/٦١) .

وتابعهم هشام بن عروة ، واختلف عليه فيه .

فرواه ابنُ جريج ، عنه عن إسحٰق ، عن امرأته ، عن أمها[1] ، عن أبى قتادة بنحوه . =

(١) كذا وقع فى « المخطوطة » ويمكن تأويله بأن الخالة بمنزلة الأم كما فى الحديث الصحيح .

....

= أخرجه عبد الرزاق (ج١/ رقم ٣٥٢) عن ابن جريج .

وأخرجه الدارقطنيُّ فى « الأفراد » من طريق ابن جريج وقال : « صحيحٌ من حديث هشام بن عروة ، عن إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، غريب من حديث ابن جريج عن هشام » .

كذا فى « أطراف الغرائب » (ق ٢/٢٨١) لابن القيسرانى[١] .

وكذلك رواه ابنُ نمير ، عن هشام بن عروة بمثل رواية ابن جريج وخالفهما أبو معاوية ، فرواه عن إسحٰق – من بنى زريق – عن أبى قتادة .

وكذا رواه عبد الله بن إدريس ، وعبد الله بن داود الخريبى ، عن هشام ، عن إسحٰق ، عن أبى قتادة .

ذكر ذلك الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ١/٦١ – ٢) .

ورواه وكيع ، عن هشام وعلىّ بن المبارك ، عن إسحٰق ، عن امرأة عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبى قتادة مرفوعاً : « الهرُّ من الطوافين عليكم أو من الطوافات » .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/٣٢) حدثنا وكيعٌ به .

* **قُلْتُ** : فهذا الاختلاف على هشام أظنُّهُ منه ، لثقة من روى عنه والله أعلمُ .

وقد رواه سفيانُ بْنُ عيينة ، عن إسحٰق فلم يُقم إسناده . =

---

(١) وأخرجه الدارقطنيُّ أيضاً فى « الأفراد » من طريق الدراوردىّ ، عن أسيد بن أبى أسيد ، عن أبيه ، أن أبا قتادة كان يصغى الإناء للهرة ... فذكره .

قال شيخنا فى « الإرواء » (١/١٩٣) : « وأبو أسيد اسمه يزيد ولم أجد له ترجمة ، وبقية رجاله ثقات » .

....

= فأخرجه أحمد (٥/٢٩٦) ، والحميدىُّ (٤٣٠) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢٦/٢) قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، حدثنى إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، حدثتنى امرأة عبد الله بن أبى قتادة[1] أن أبا قتادة كان يأتيهم ... فذكره بنحوه .

فنقص سفيان ذكر امرأةٍ من الإسناد .

ولكن رواه نصر بن علىٍّ ، عن ابن عيينة ، عن إسحٰق ، عن امرأة أبى قتادة - أو عن امرأةٍ ، عن امرأة أبى قتادة ، عن أبى قتادة .

قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢/٦١) :

« فإن كان ضبط هذا عن ابن عيينة ، فقد أتى بالصواب » اهـ .

ثم ساق الدارقطنىُّ بعض وجوه الاختلاف فى الإسناد وقال : « وأحسنها إسناداً ما رواه مالك ، عن إسحٰق ، عن امرأته ، عن أمها ، عن أبى قتادة ، وحفظ أسماء النسوة وأنسابهن ، وجوّد ذلك ، ورفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم » اهـ .

* **قُلْتُ** : وكذا قال العلماء ، إن أصحَّ الروايات هى رواية مالك رحمه الله .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، وقد جوَّد مالك هذا الحديث عن إسحٰق ابن عبد الله بن أبى طلحة ، ولم يأت به أحدٌ أتمَّ من مالكٍ » اهـ .

وقال العقيلى فى « الضعفاء » (١٤٢/٢) :

« إسنادٌ ثابتٌ صحيحٌ » . =

---

(١) وقع فى « مسند أحمد » : « عبد الله بن أبى طلحة » كذا ! وصوابه : « عبد الله بن أبى قتادة » ووقع عند أبى عبيد : « إسحٰق ، عن امرأةٍ ، عن أبى قتادة » .

....

= وقال الدارقطنيُّ :

« صحيحٌ » .

وقال الحاكم :

« هذا حديثٌ صحيحٌ ، ولم يخرجاه ، على ما أصَّلاهُ فى تركه غير أنهما قد شهدا جميعاً لمالك بن أنس أنه الحكم فى حديث المدنيين . وهذا الحديث مما صحَّحه مالك ، واحتج به فى الموطأ » ووافقه الذهبىُّ .

« وصحَّحه البخارىُّ » .

وصحّحه النووى فى « المجموع » (١/١٧١) ونقل عن البيهقىّ أنه قال :

« إسنادُهُ صحيحٌ » .

وأمَّا ابنُ مندة فأعلَّهُ .

قال ابنُ دقيق العيد فى « الإمام » (ق ٥٩/ ١ - ٢) :

« و أمَّا ابنُ مندة فخالف فى التصحيح ، فإنه لما أخرج الحديث فى « صحيحه » بالاتفاق والاختلاف . قال : وأمُّ يحيى اسمُها حُميدة ، وخالتُها كبشة ، ولا يُعرف لهما روايةٌ إلَّا فى هذا الحديث ، ومحلُّها محلُّ الجهالة ، ولا يثبُتُ هذا الخبر من وجه من الوجوه وسبيلُهُ المعلولُ » .

فأجاب ابنُ دقيق العيد بقوله :

« فجرى ابنُ مندة على ما اشتهر عن أهل الحديث أنه من لا يروى عنه إلَّا راوٍ واحدٌ فهو مجهولٌ ، ولعلَّ من صحَّحه اعتمد على كون مالكٍ رواه وأخرجه مع ما عُلم من تشدده ، وتحرزه فى الرجال . قرأت بخط الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر وروايته فى سؤالات أبى زرعة » قال : سمعتُ الإمام أحمد بن حنبل يقول : مالكٌ إذا روى عن رجلٍ لم يعرف فهو =

= حجةٌ ...... وروى طاهر بن خالد بن نزار عن أبيه ، عن سفيان بن عيينة أنه ذكر مالك بن أنس فقال : كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ، ولا يُحدث إلَّا عن ثقات الناس ، وما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موت مالك بن أنس ، وهذا اللَّفظ الذى لسفيان أعمُّ من كلام أحمد الذى قبله ، مع احتمال كلام أحمد لموافقته .. وذكر بشر بن عمر الزهرانى قال : سألت مالك بن أنس عن رجلٍ ، فقال : هل رأيتهُ فى كتبى ؟ قلتُ : لا . قال : لو كان ثقةً لرأيته فى كتبى ، وهذا يُفهم منه أن كل من فى كتبه ثقة ، وإنْ كان قد شغَّب فى هذا بعضُ المتأخرين ، لأنه لا يلزم من كون كل ثقةٍ فى كتابه أنْ يكون كل من فى كتابه ثقة ، إلَّا أنَّ هذا يبطل فائدة هذا الكلام بالنسبة إلى السائل ، لأنه لو كان فى كتابه غير ثقة لم يدل وجوده فى كتابه على أنه ثقة ، وكلام مالك يدلُّ على أنه أحاله فى الثقة على وجوده فى كتابه ، وبالجملة فإن سلكت هذا الطريق فى تصحيح هذا الحديث أعنى الاعتماد على تخريج مالك له وإلا فالقول ما قال ابن مندة ، وقد ترك الشيخان إخراجه فى « صحيحيهما » اهـ .

ونقل ابنُ الملقن فى « خلاصة البدر المنير » (١/ ٢٠) كلام ابن مندة ثم دفعه ، وقال :

« والعجب من الشيخ تقى الدين كيف تابعه فى « الإمام » على هذه المقولة » .

* **قُلْتُ** : وسرُّ تعجُّبِ ابنِ الملقِّن من ابْنِ دقيق العيد أنه تابع ابن مندة فى الحكم على حميدة وكبشة بالجهالة ، وقد ذكرتُ قبل ذلك أن حميدة بنت عبيد روى عنها اثنان . وذكر ابنُ الملقن أنه روى عنها ثلاثة ، وذكرها ابنُ =

....

= حبان فى « ثقاته » ، وخرّج مالكٌ حديثها فى الموطأ ، فلا نحكم عليها بالجهالة .

وأما كبشة ، فهى صحابيه ، فلا يضرُّ الجهل بها .

وأمَّا قولُ ابْنِ مندة عن حميدة :

« ولا يعرف لها ذكر إلَّا فى هذا الحديث » .

فمتعقَّب بأن أبا داود أخرج فى « سننه » (٥٠٣٦) لها حديثاً آخر من طريق ابنها يحيى بن إسحٰق عنها عن أبيها مرفوعاً :

« تشمت العاطس ثلاثاً ، فإن شئت أن تشمته ، وإن شئت فكُفَّ » .

وذكر الحافظُ فى « التلخيص » (٤٢/١) أنَّ لها حديثاً ثالثاً رواه أبو نعيم فى « معرفة الصحابة » .

ولذلك قال الزركشى فى « المعتبر » (ص ٢٣٠) :

« صحَّحه الترمذىُّ ، وتكلَّم فيه ابنُ مندة بما بان فيه عدمُ تأثيرِهِ ، كما ذكرتُه فى « الذهب الإبريز »[1] اهـ .

ثم اعلم أن للحديث طرقاً أخرى عن أبى قتادة .

فيرويه عنه ابنه عبد الله بن أبى قتادة :

فأخرجه البيهقىُّ فى « سننه » (٢٤٦/١) عن عبد الواحد بن زياد ، ثنا الحجاج ، عن قتادة بن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه ، قال : كان أبو قتادة يصغى الإناء للهرِّ فيشربُ ، ثمَّ يتوضأُ به ، فقيل له فى ذلك ، فقال : ما صنعتُ إلَّا ما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعُ . =

(١) هو كتاب « الذهب الإبريز فى تخريج أحاديث فتح العزيز » .

= وتابعه معمرُ بْنُ سليمان الرقّى ، ثنا حجاجٌ به لكن بلفظ :

« أنه وضع له – يعنى أبا قتادة – وضوء ، فولغ فيه السنور ، فأخذ يتوضأ . فقالوا : يا أبا قتادة ! قد ولغ فيه السنور . فقال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « **السنور من أهل البيت ، وإنه من الطوافين أو الطوافات عليكم** » .

أخرجه أحمدُ (٣٠٩/٥) حدثنا معمر بن سليمان به .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢١٧/١) :

« رجاله ثقات ، غير أنَّ فيه الحجاج بن أرطاة ، وهو ثقةٌ مدلسٌ » .

* **قُلْتُ** : حجاج بن أرطاة ، صدوق ، فى حديثه بعضُ الغلط ، أشهر ما نقموا به عليه كان التدليس ، ولم يصرح بتحديثٍ ، وقتادةُ الواقع فى السند هو ابن عبد الله بن أبى قتادة كما بيّن ذلك عبد الواحد بن زياد[1] فى رواية البيهقىّ .

فترجمه البخارىُّ فى « الكبير » (١٨٧/١/٤) ، وابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١٣٥/٢/٣) ، وابنُ حبان فى « الثقات » (٣٤١/٧) ولم يذكروا عنه راوياً إلا الحجاج بن أرطاة . فهو مجهولٌ على هذا الرَّسْم ، فيستدرك بهذا على الهيثمّى فى قوله : « رجاله ثقات » .

وأعتقد أن الهيثمىَّ – رحمه الله – ظنَّ أن « قتادة » الواقع فى السند هو ابن دعامة السدوسى ، لأن شيخ أحمد لم ينسبه ولم يذكر العلماء أن لقتادة ابن دعامة رواية عن عبد الله بن أبى قتادة فالله تعالى أعلمُ بذلك . =

(١) أشار إلى ذلك البخارىُّ فى « تاريخه » .

....

= وأخرجه أبو طاهر المُخلص فى « فوائده » (ج١١/ ق ٢/٢٢٠) قال : حدثنا إسماعيل بن العباس ، ثنا أحمدُ بن منصور بن سيار ، ثنا عكرمة بن قتادة بن يحيى بن عبد الله بن أبى قتادة الأنصارىّ ، حدثنى أبى : قتادةُ بْنُ يحيى بن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه ، عن أمه ، عن عبد الله بن أبى قتادة أنَّ أبا قتادة دعا ذات يومٍ بوضوءٍ ، وكبشة بنتُ كعب واقفةٌ ، فأجازت به هرةٌ ، فأصغى إليها الإناء ، فتعجبت كبشةُ ، فقال : كأنك تعجبت يا ابنة أخى ، سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول : « **هى من الطوافين أو الطوافات عليكم** » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

فإسماعيل بن العباس هو أبو علىّ الوراق . حدَّث عن ابن عرفة وطبقته . ترجمه الخطيبُ فى « تاريخه » (٣٠٠/٦) ونقل توثيقه عن الدارقطنىّ . وأحمد ابن منصور هو الرماديُّ ، ثقةٌ من رجال ابن ماجة .

وعكرمةُ بنُ قتادة ترجمه ابنُ أبى حاتم (١١/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً . وأبوهُ : قتادة بن يحيى ، لم أجد له ترجمة ويحيى بن عبد الله ابن أبى قتادة ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٢٨٥/٢/٤) ، وابنُ أبى حاتم (١٦٠/٢/٤ - ١٦١) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أره فى « الثقات » لابن حبان .

وأمُّهُ هى كبشة بنت كعب .

وله طريق آخر عن عبد الله بن أبى قتادة .

يرويه يحيى بن أبى كثير ، عنه ، عن أبى قتادة أنه كان يتوضأ فمرت به هرَّةٌ فأصغى إليها ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : =

....

= « **إنها ليست بنجسة** » .

أخرجه البيهقيُّ (٢٤٦/١) من طريق عفان ، عن[1] همام ، ثنا يحيى بن أبى كثير به .

قال البيهقيُّ .

« وقد رواه الشافعيُّ عن الثقة ، عن يحيى بن أبى كثير » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ صحيحٌ ، لولا تدليسُ يحيى بن أبى كثير .

فالله تعالى أعلم .

وله طريق آخر عن أبى قتادة ، رضى الله عنه .

يرويه كعب بن عبد الرحمن ، عن جدِّه أبى قتادة ، قال : رأيتُه يتوضأُ فجاء الهرُّ ، فأصغى له حتى شرب من الإناء . فقلتُ : يا أبتاه ، لم تفعل هذا ؟ قال : كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يفعلُهُ ، أو قال : « **هى من الطوافين عليكم** » .

أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١٩/١) من طريق قيس بن الربيع ، عن كعبٍ به .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وقيسُ بنُ الربيع ، فيه مقالٌ .

وكعب بن عبد الرحمن بن أبى قتادة ، ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٢٢٥/١/٤ - ٢٢٦) وقال : =

---

(١) وقع فى « المطبوعة » « عفان بن همام » ! وهو تصحيفٌ بلا ريب والصواب كما أثبت . والله الموفق .

....

= « كعب بن عبد الرحمن بن أبى قتادة ، عن أبيه . قال عبد الله بن محمد ، عن أبى داود ، عن محمد بن درهم . وقال عبد الله ، عن شبابة ، عن محمدٍ ، عن كعب بن عبد الرحمن : الأنصارى ، عن جده أبى قتادة .

وقال أبو سعيد عبد الرحمن : عن محمد ، عن كعب بن عبد الرحمن عن أبيه ، عن أبى قتادة ، قال : مرّ النبىُّ صلى الله عليه وسلم بأناسٍ من الأنصار يبنون مسجداً ، فقال : أوسعوه تملأوه » .

وقد اختُلف على محمد بن درهم فى نسب عبد الرحمن والد كعب فرواه زيدُ بْنُ الحُباب ، وعلىُّ بن عاصم ، وحجاجُ بْنُ منهال وغيرُهُمْ عن محمد ابن درهمٍ ، عن كعب بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى قتادة أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم دخل على قومٍ من الأنصار يبنون مسجداً ... الحديث » .

أخرجه البخارىُّ فى « التاريخ الكبير » (٢٢٦/١/٤) ، وابنُ خزيمة (ج٢/ رقم ١٣٢٠) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٦٥/٤) ، والبيهقىُّ (٤٣٩/٢) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٢٦٨/٥) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١/١ - ٦٧٢/٤) .

وتابعهم الطيالسىّ ، أنبأ محمد بن درهم ، عن كعب بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى قتادة به .

أخرجه البيهقىُّ (٤٣٩/٢) عن يحيى بن أبى طالب ، ثنا أبو داود الطيالسىّ .

* قُلْتُ : كذا روى يحيى بن أبى طالب ، عن الطيالسىّ .

وخالفه يونس بن حبيب ، فرواه عن الطيالسىّ ، وهذا فى « مسنده » (٥ - ٦) حدثنا محمد بن درهم الأسدى ، قال : حدثنى كعب بن =

. . . .

= عبد الرحمٰن الأسدى ، عن ابن أبى قتادة ، عن أبيه ... فذكره .

وكعب بن عبد الرحمٰن فى رواية هؤلاء ، هو ابن كعب بن مالك ، وكذا فى رواية يحيى بن أبى طالب عن الطيالسىّ وأما رواية يونس بن حبيب ، عن الطيالسىّ ، فيظهر لى أنها تلتقى مع رواية يحيى بن أبى طالب فى أنه كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، لأنّ كعب بن مالك « أسدى » بخلاف « أبى قتادة الأنصارى » لكن الخلاف بينهما فى شيخ كعب هل هو « ابن أبى قتادة » أم « عبد الرحمٰن بن كعب » .

أمّا عبد الله بن محمد[1] ، فرواه عن الطيالسىّ ، عن محمد بن درهم عن كعب بن عبد الرحمٰن الأنصارى عن جدّه أبى قتادة .

أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (٤/١/٢٢٥ - ٢٢٦) .

فيقتضى هذا أن كعباً هو ابن عبد الرحمٰن بن أبى قتادة .

وكذلك رجح البخارى ففرق بينه وبين كعب بن عبد الرحمٰن بن كعب ابن مالك ، وكذا فعل ابنُ حبان ، فترجم لكعب بن عبد الرحمن بن أبى قتادة ، فى « الثقات » (٥/٣٣٥) وقال : « يروى عن جدّه ، إنْ كان سمع منه ، روى عنه محمد بن درهم » .

وترجم لكعب بن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك فى موضع آخر (٧/٣٥٥) وقال : « من أهل المدينة ، يروى عن أبيه ، روى عنه عتاب بن محمد بن شوذب » . =

---

(١) لا أدرى هل هو ابن أبى شيبة ، أم عبد الله بن محمد المسندى ، فهما معاً من شيوخ البخارى ، وكلاهما يروى عن الطيالسىّ وعن شبابة بن سوار ، وعلى كل حال فكلاهما ثقة . والله أعلم .

....

= أما ابن أبى حاتم فذكر فى « كتابه » (١٦٢/٢/٣) أنه « كعب بن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك » ، وذكر حديث المسجد والاختلاف فيه ؛ ولم يترجم لـ « كعب بن عبد الرحمٰن بن أبى قتادة » .

ويرجح ما فعله ابنُ أبى حاتم ، صنيعُ الطبرانىّ .

فقد أخرج الحديث فى « معجمه الكبير » (ج١٩/ رقم ١٨٠ ، ١٨١) وجعله فى « مسند كعب بن مالك »[1] ، ولكن يستدرك عليه أن المحفوظ كون الحديث من « مسند أبى قتادة » وليس من « مسند كعب بن مالك » كذا رجح الدارقطنىُّ كما فى « تاريخ بغداد » (٢٦٩/٥) ، والذهبىُّ فى « الميزان » (٥٤١/٣) وهو ظاهر صنيع ابن أبى حاتم فى « الجرح » =

(١) كذا رواه قيس بن الربيع وطلق بن غنام ، عن محمد بن درهم ، عن كعب بن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك ، عن أبيه ، عن جدّه .

وكذا أخرجه ابنُ عدىّ (٢٢٠٦/٦) عن عثمان بن أبى شيبة ثنا طلق بن غنام ، عن قيس بن الربيع ، عن محمد بن درهم ، عن كعب بن عبد الرحمٰن بن مالك عن جده كعب بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم مرّ على نفرٍ من الأنصار وهم يحصبون مسجداً ... الحديث .

* **قُلْتُ** : كذا وقع فى « المطبوعة » – وهى كثيرة التحريف لا يوثق بها البتة – « .. طلق ابن غنام عن قيس » . وهذا خطأ ، صوابه عندى ، عن طلق بن غنام وقيس ، لأن الطبرانى رواه من طريق عثمان بن أبى شيبة ، ثنا طلق بن غنام ، ثنا محمد بن درهم وكذلك كعب بن عبد الرحمٰن لا يرويه عن جدّه ، ولكن المحفوظ أنه يرويه عن أبيه عن جده . فقد سقط ذكر « أبيه » من السند والجملة فالحديث ضعيفٌ والله أعلم

ونقل الخطيب فى « تاريخه » (٢٦٩/٥) عن الدارقطنىّ قال : « محمد بن درهم ضعيف والحديث غير ثابت » وقال ابن الجوزى : « لا يصحُّ » وكذا يعرف من صنيع العقيلى والله أعلم .

= (١٦٢/٢/٣) . وبالجملة ، فأخشى أن يكون قيس بن الربيع أخطأ في قوله : « عن كعب بن عبد الرحمن ، عن جدّه أبي قتادة » .

فإن كان حفظه ، فقد شكك ابن حبان في سماعه من جدّه ، والله تعالى أعلم بحقيقة ذلك .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفي الباب عن عائشة ، وأبي هريرة » .

* * *

* **أولاً : حديثُ عائشة ، رضي الله عنها .**

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٧٥) ، والدارقطنيُّ (١/٦٦ - ٦٧) ، وابنُ شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ج٢/ ق ١/٢١٥) والخطيب في « الموضح » (١٩٣/٢) من طريق عبد الله بن سعيد المقبريّ ، عن أبيه ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمرُّ به الهرُّ ، فيصغي له الإناء ، فيشرب منه ، فيتوضأ بفضله » .

قال الهيثميُّ في « المجمع » (٢١٦/١) :

« رواه البزار والطبرانيُّ في « الأوسط » ورجاله موثقون » !!

فتعقَّبه أحدهم فكتب على هامش النسخة :

« بل في رجال البزار مندلُ بْنُ عليّ وهو ضعيفٌ » !

* **قُلْتُ** : ومندلُ بن عليّ مع ضعفه فقد توبع ؛ تابعه يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وهو أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة رحمهما الله تعالى . =

....

= ولكن العلَّة التى فاتت الهيثمىَّ هى عبد الله بن سعيد المقبرى ، فإنه متروكٌ كما قال أحمد ، والبخارى ، وغيرهما . وقال النسائىُّ : « ليس بثقةٍ » .

ولكنه لم يتفرَّدْ به .

فيرويه عبد الحميد بن عمران بن أبى أنس ، عن أبيه ، عن عروة عن عائشة .. فذكر نحوه .

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٧٦) والدارقطنىُّ (١/ ٧٠) ، وعنه ابن الجوزى فى « التحقيق » (١/ ٤٥/ ٦٥) عن الواقدى محمد بن عمرٍ ، ثنا عبد الحميد به .

وقال البزَّارُ :

« لا نعلم روى عمران عن عروة إلَّا هذا » .

* قُلْتُ : وسندُهُ ساقطٌ ، والواقدىُّ تالفٌ[1] .

وأخرجه الطحاوىُّ (١/ ١٩) من طريق خالد بن عمرو الخراسانى ، قال : ثنا صالح بن حسَّان ، قال : ثنا عروة بن الزبير ، عن عائشة بنحوه .

وسندُهُ ضعيفٌ جدًّاً .

وخالد بن عمرو أظنه الأموىُّ ، متروكٌ اتهمه صالح جزرة ، وابنُ عدىّ بالوضع . وصالح بن حسَّان .

تركه النسائىُّ وأبو نُعيم . =

---

(١) قال الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (١/ ١٣٣) : « والواقدىُّ فيه مقالٌ » !! كذا ، وهو تليين هيِّنٌ يشعر بأن الجرح فيه غير مؤثر ، والحق غير ذلك فقد كذبه جماهير النقاد ، ولكن موقف الأحناف من الواقدى معروف ، حتى قال ابن الهمام : « والواقدى حسن الحديث عندنا » !!

= وضعّفه أحمد وابن معين وأبو داود والدارقطنىُّ .

وقال البخارى وأبو حاتم :

« منكرُ الحديث » .

وله طريق آخر عن عائشة .

يرويه الدراوردىُّ ، عن داود بن صالح ، عن أمّه أنَّ مولاةً لها أهدت إلى عائشة صحفة هريسة ، فجاءت بها وعائشةُ قائمةٌ تصلى ، فأشارت إليها عائشةُ أنْ ضعيها ، فوضعتها . وعند عائشة نسوةٌ ، فجاءت الهرَّةُ فأكلت منها أكلةً - أو قال : لقمة - ، فلما انصرفت ، قالت عائشة للنسوة : كُلْنَ . فجعلن يتقين موضع فم الهرَّة ، فأخذتها عائشةُ فأدارتها ثم أكلتها ، وقالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **إنها ليست بنجسٍ ، إنها من الطوافين والطوافات عليكم** » وقد رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها .

أخرجه أبو داود (٧٦) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢٦/٢ - ١/٢٧) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٦٦) ، والدارقطنىُّ (٧٠/١) والطحاوىُّ فى « المشكل » (٢٧٠/٣) ، والبيهقىُّ (٢٤٦/١ - ٢٤٧) والمزىُّ فى « تهذيب الكمال » (٤٠٣/٨) من طرق عن عبد العزيز ابن محمد الدراوردىّ به .

وهو عند بعضهم مختصرٌ .

قال الدارقطنىُّ :

« رفعه الدراوردىّ عن داود بن صالح ، ورواه عنه هشام بن عروة ووقفه على عائشة » .

=

= وقال فى « العلل » (ج٥/ ق ١٠٤/١) :

« يرويه داود بن صالح التمار ، واختلف عنه . فرواه عبد العزيز بن محمد الدراوردىّ ، عن داود بن صالح ، عن أمه ، عن عائشة ، (موقوفاً)[١] .

واختُلف عن هشام بن عروة . فرواه عن داود بن صالح ، عن أمه ، عن عائشة موقوفاً . واختُلف عن هشام . فقال عيسى بن يونس وأبو أسامة ، عن هشام ، عن داود ، عن أمه . وقال علىٌّ بن مسهر وأبو معاوية ويحيى ابن سعيد الأمويُّ ، عن هشام عن داود بن صالح ، عن جدَّته ، عن عائشة . ولم يختلف عن هشامٍ فى إيقافه على عائشة » اهـ .

* **قُلْتُ** : وسندهُ ضعيفٌ لجهالة أم داود بن صالح .

قالَ الطحاويُّ فى « المشكل » :

« ليست من أهل الروايات التى يؤخذُ مثل هذا عنها ، ولا هى معروفةٌ عند أهل العلم » .

وقال الحافظ فى « التلخيص » (٤٢/١) : « قال الدارقطنيُّ : تفرد برفعه داود بن صالح[٢] ، وكذا قال الطبرانى والبزار ، وقال : لا يثبت » اهـ .

وقال صاحبُ « آثار السنن » (ص - ١١) : « إسنادُهُ حسنٌ » !! وفيما تقدم ردٌّ عليه .

وله طريق ثالث عن عائشة :

ترويه صفيَّةُ بنتُ شيبة ، عن عائشة مرفوعاً : =

---

(١) كذا فى « المخطوطة » والصواب : « مرفوعاً » .

(٢) كذا ، والذى قاله الدارقطنى : « رفعه الدراوردى عن داود بن صالح » ونقل فى « نصب الراية » (١٣٣/١) عن الدارقطنى قال : « تفرّد به عبد العزيز الدراوردى عن داود بن صالح عن أمه بهذه الألفاظ » اهـ .

= « إنها ليست بنجس ، هي كبعض أهل البيت » . يعني الهرَّة .

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٠٢) ، والدارقطنيُّ (١/٦٩) ، والعقيليُّ في « الضعفاء » (٢/١٤١) والحاكم (١/١٦٠) ، والبيهقيُّ (١/٢٤٦) ، وابنُ الجوزيّ في « التحقيق » (١/٤٥/٦٤) من طريق سليمان بن مسافع ، عن منصور بن صفية ، عن أمه ، عن عائشة .

قال الحاكم :

« إسنادٌ صحيحٌ »[1] . ووافقه الذهبيُّ !!

* **قُلْتُ** : وهو عجبٌ ، لا سيما من الذهبيّ ، فإنَّهُ ذكر سليمانَ بْنَ مُسافعٍ في «الميزان» وقال: « لا يُعرفُ . أتى بخبرٍ منكرٍ » وهو يعني به هذا.

وتعقَّبه الحافظ في « اللِّسان » (٣/١٠٦) فقال :

« وليس فيه نكارةٌ ، كما زعم المصنِّفُ » اهـ .

وأظنُّ أنَّ النكارة التي عناها الذهبيُّ ليست في معنى الحديث ، بل لأن سليمان بن مسافع مع كونه لا يُعرف فإنَّه رفع الحديث فقد خالفه عبد الملك ابن مسافع الحجبي ، فرواه عن منصور ، عن أُمِّه ، عن عائشة قالت : « الهرَّةُ ليست بنجسةٍ ، إنَّها من عيال البيت » . موقوفٌ .

أخرجه العقيليُّ (٢/١٤٢) وقال :

« هذا أولى »[2] . =

---

(١) ونقل شمس الحق آبادى في « التعليق المغني » (١/٧٠) أن الحاكم قال : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، وأظنه نقله من « نصب الراية » (١/١٣٤) .

(٢) وزعم محقق « الضعفاء » أن ابن حجر تعقَّب العقيلي في قوله ، وهذا خطأ ، وإنما ابنُ حجر تعقب الذهبيَّ .

....

= يعنى من حديث سليمان بن مسافع المرفوع ، فلعلَّ الذهبيَّ تابع العقيليّ فى ترجيحه ، والله أعلمُ .

وله طريقٌ رابعٌ عن عائشة .

أخرجه ابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ج٢/ ق ٢/٢١) من طريق أبى يوسف القاضى ، عن أبى حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الشعبىِّ ، عن عائشة ، رضى الله عنها أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ذات يومٍ ، فجاءت الهرَّةُ فشربت من الإناء ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرب منه ما بقى .

* **قُلْتُ** : وفيه ضعْفٌ وانقطاعٌ .

قال ابن معين والحاكم :

« الشعبى لم يسمع من عائشة » .

وقال الحافظ فى « التلخيص » (٤٢/١) :

« فيه انقطاعٌ » .

وقد مرّ منذ قليلٍ أن أبا يوسف يرويه عن عبد الله بن سعيد المقبرى ، فلعلَّ هذا من الاختلاف على أبى يوسف فى إسناده . والله أعلم .

وطريقٌ خامسٌ[1] . أخرجه ابنُ عدىّ (١٨٨٢/٥) عن عبد الله بن شقيق عن عائشة بنحوه . وسنده ضعيفٌ . والله أعلم .

---

(١) وله طريقٌ سادسٌ :
تزويه عمرة بنت عبد الرحمن عنها .
ويأتى تخريجُه فى الحديث رقم (٧٢) .

....

= * ثانياً : حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٦٩) ، وابنُ خزيمة (ج٢/ رقم ٨٢٨) ، والحاكمُ (١/٢٥٤ - ٢٥٥) ، وأبو طاهر المُخلِّص فى « الفوائد » (ج١٢/ ق ١/٢٧٤) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٤/١٥٨٦) من طريق أبى علىّ الحنفى[1] عبيد الله بن عبد المجيد ، نا عبد الرحمٰن بن أبى الزناد ، عن أبيه ، عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً : « الهِرَّةُ لا تقطعُ الصلاة ، لأنها من متاع البيت » .

وتابعه مهدى بن عيسى ، ثنا ابنُ أبى الزناد بسنده سواء .

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٥٨٤) حدثنا فردوس الواسطىُّ[2] ، ثنا مهدى ابن عيسى .

قال الحاكمُ :

« هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلمٍ ، لاستشهاده بعبد الرحمٰن بن أبى الزناد مقروناً بغيره » .

* قُلْتُ : كذا قال ! والصواب أنه ليس على شرط مسلم لأنه استشهد =

(١) هذه كنية عبيد الله بن عبد المجيد ، ووقع فى « ابن ماجة » : « أبو بكر الحنفى » ولا أدرى من السبب فى هذا ، والمعروف أن كنية عبيد الله هى « أبو علىّ » . ولعلَّ فى العبارة سقطاً وهو : « وهو أخو أبو بكر الحنفى » والله أعلم .

(٢) وفردوس الواسطىّ لم أجد له ترجمة فى « تاريخ واسط » ولا غيره من الكتب التى عندى ، ولكنه لم يتفرَّد به .

فقد تابعه أبو غسَّان ، نا مهدى ، عن ابن أبى الزناد ، عن أبيه ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « الهِرَّةُ من متاع البيت » .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ١/١٨٥) نا غسَّان به .

= بابن أبى الزناد ولم يحتج به ففيه مقالٌ معروفٌ ، ولعلَّ الذهبيَّ لم يوافقه ، لأنه قال : « قد استشهد (م) بابن أبى الزناد ، ولم ينقل عبارة الحاكم التى فيها ذكر التصحيح كعادته ، فلا أدرى أوافقه واختصر العبارة ، أم أنه قصد موافقة الحاكم على هذه الجزئية دون التصحيح ؟

وقد ذكر ابنُ خزيمة علَّةً للحديث ، فقال :

« إن صحَّ الخبرُ مسنداً ، فإن فى القلب من رفعه » .

ثم رواه من طريق ابن وهبٍ ، عن ابن أبى الزناد بسنده موقوفاً وقال :

« ابنُ وهبٍ أعلمُ بحديث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد » .

* **قُلْتُ** : فجعل ابن خزيمة العلة من عبيد الله بن عبد المجيد ، وأرى أن العلة هى من ابن أبى الزناد ، لأن مهدى بن عيسى قد تابع أبا علىّ الحنفى عليه ، وهو وإن كان مجهول الحال كما قال ابن القطان إلَّا أنه يصلحُ فى المتابعات ، ويؤيِّدُهُ أن ابن عدىّ أورد الحديث فى ترجمة ابن أبى الزناد .

وله طريق آخر عن أبى هريرة .

فأخرجه ابن عدى (٧٩٤/٢) من طريق حفص بن عمر العدنى ، ثنا الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « الهِرُّ من متاع البيت » .

وقال بعد أن سرد أحاديث أخرى :

« وهذه الأحاديث عن الحكم بن أبان يرويها عنه حفص بن عمر العدنى ، والحكمُ بنُ أبان وإن كان فيه لينٌ ، فإن حفصاً هذا ألينُ منه بكثير ، والبلاء من حفصٍ ، لا من الحكم » اهـ .

* **قُلْتُ** : لم يتفرَّدْ به حفصٌ ، فقد تابعه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن =

. . . .

= أبيه ، قال : حدثنى أبى ، عن عكرمة ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « الهرُّ من متاع البيت » .

أخرجه البزار (ج٢/ ق ١/١٩٦) حدَّثنا سلمةُ بْنُ شبيب ، نا إبراهيمُ به . وقال :

« هذا الحديث لا نعلمه رواه عن عكرمة ، عن أبى هريرة إلَّا الحكمُ بنُ أبان ، ولا رواه عنه إلَّا إبراهيمُ بن الحكم . وإبراهيمُ بْنُ الحكم ليس بالحافظ ، فى حديثه لِيْنٌ ، وإنْ كان قد روى عنه جماعة » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقول البزار : « ولا رواه عنه إلا إبراهيم » متعقَّبٌ برواية ابن عدى . وأمَّا إبراهيم بن الحكم فقد تركوه ، وقلَّ من مشَّاهُ كما قال الذهبىُّ . وقد ذكر عباس العنبرىُّ أن هذه الأحاديث كانت فى كتاب إبراهيم مراسيل ، ليس فيها « ابنُ عباسٍ » ولا « أبو هريرة » يعنى أحاديث أبيه عن عكرمة ، فوصلها .

[**تنبيه**] :

ذكر المباركفورى فى « تحفة الأحوذىّ » (٣٠٩/١ - ٣١٠) أنَّ حديث أبى هريرة الذى عناه الترمذىُّ ، هو ما أخرجه الدارقطنىُّ بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتى دار قومٍ من الأنصار ودونهم دارٌ ، فشقَّ عليهم ، فقالوا : يا رسول الله ! تأتى دار فلان ، ولا تأتى دارنا ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « **لأن فى داركم كلباً** » قالوا : فإن فى دارهم سِنَّوراً : فقال : « **السنَّور سبعٌ** » .

* **قُلْتُ** : أخرجه أحمد (٤٤٢/٢) ، وابنُ أبى شيبة (٣٢/١) ، والطحاوىّ فى « المشكل » (٢٧٢/٣) ، والدارقطنىُّ (٦٣/١) ، والحاكم =

....

= (١/١٨٣) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٣/٣٨٦ - ٣٨٧) ، وإسحٰق بن راهويه فى « مسنده » - كما فى « نصب الراية » (١/١٣٥) - ، والبيهقىُّ (١/٢٥١ - ٢٥٢) وابن الجوزى فى « الواهيات » (١/٣٣٤) من طريق عيسى بن المسيب[1] ، عن أبى زرعة ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

قال الحاكم :

« هذا حديث صحيحٌ ولم يخرجاه ، وعيسى بن المسيب تفرَّد عن أبى زرعة إلَّا أنه صدوق ، ولم يجرح قطُّ »[2] !!

فتعقبه الذهبىُّ بقوله :

« قال أبو داود : ضعيفٌ ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوىّ » .

وكذا تعقبه العراقى فى « طرح التثريب » (٢/١٢٣) .

وقال الدارقطنىُّ :

« تفرَّد به عيسى بن المسيب ، عن أبى زرعة وهو صالحُ الحديث » .

وقال العقيلىُّ : « لا يتابعه إلَّا من هو مثله أو دونه » .

* **قُلْتُ** : خالفه أبو نعيم .

=

---

(١) وقع فى « المشكل » : « عيسى بن يونس » !! والنسخة سقيمة .

(٢) نقل صاحب « التعليق المغنى » (١/٦٣) عبارة الحاكم هكذا : « حديث صحيح ولم يخرجاه . وعيسى هذا ليس بالقوى تفرد عن أبى زرعة .... إلخ » وعبارة « ليس بالقوى » زيادة وهى لا تتسق مع مراد الحاكم وقال الحافظ فى « التعجيل » (ص ٣٢٨/ رقم ٧٤٠) :

« جازف الحاكم فى « مستدركه » وأخرج حديثه وصححه وقال : لم يُجرح قط . كذا قال » اهـ .

. . . .

= قال أبو زرعة الرازى :

« لم يرفعه أبو نعيم ، وهو أصحُّ وعيسى ليس بقوىّ » .

ذكره ابنُ أبى حاتم عنه فى « العلل » (ج١/ رقم ٩٨) .

* **قُلْتُ** : وواضحٌ أنَّ الحديث ليس هو مراد الترمذىّ ، لأن الترمذىّ ذكره كشاهدٍ فى أن سؤر الهرة ليس بنجس ، وهذا الحديث احتج به الأحناف مع ضعفه على كراهة سؤر الهرَّة لأنها من السباع ، وبوَّب عليه ابن أبى شيبة بقوله : « من قال : لا يجزىء ويغسل منه الإناء » يعنى من سؤر الهرَّة .

وقد بوّب ابنُ ماجة على ذلك بقوله :

« باب الوضوء بسؤر الهرَّة والرخصة فى ذلك » . والله أعلمُ .

* * *

* **قُلْتُ** : وفى الباب مما لم يذكره الترمذىُّ :

* **ثالثاً : حديث أنسٍ ، رضى الله عنه .**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (١/٢٢٧ - ٢٢٨) ، وعنه أبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (٢/٧١) من طريق جعفر بن عنبسة الكوفى ، حدثنا عمر ابن حفص المكىُّ ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدِّه علىِّ بن الحسين ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرضٍ بالمدينة يقالُ لها : بَطْحان ، فقال :

« **يا أنس ! اسكب لى وضوءً** » فسكبتُ له ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته ، أقبل إلى الإناء وقد أتى هِرٌّ فولغ فى الإناء ، =

....

= فوقف له رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وقفةً حتى شرب الهرُّ ، ثمَّ توضأ ، فذكرتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الهِّر ، فقال :

« **يا أنس ! إنَّ الهرَّ من متاع البيت ، لن يقذر شيئاً ، ولن يُنجِّسهُ** » .

قال الطبرانُّى :

« لم يروه عن جعفر إلا عمر بن حفص ، ولا روى عن علِّى بن الحسين عن أنس حديثاً غير هذا » اهـ .

قال الهيثمُّى فى « المجمع » (٢١٦/١) :

« فيه حفص بن عمر وثقه ابنُ حبان ، وقال الذهبُّى : لا يُدرى من هو » .

* **قُلْتُ** : ويظهر أنَّ الذهبَّى أخذ هذا من ابن القطان الفاسى .

فقد قال فى « بيانُ الوهم والإيهام » (ج١/ق ٢/٢٢٥) بعد أن ذكر حديثاً أخرجه الدَّارقطنُّى (٣٠٤/١) من طريق جعفر بن عنبسة ثنا عمر بن حفص المكىّ فى الجهر بالبسملة ، قال :

« عِلَّتُهُ الجهلُ بحال عمر بن حفص المكىّ ، بل لا أعرفُه مذكوراً فى مظانِّ ذكره وذكر أمثاله . قال : وكذلك راويه عنه جعفر بن عنبسة » . اهـ مختصراً .

ولكنى رأيتُ البيهقَّى روى فى « سننه » (٩/٢ - ١٠) حديثاً آخر لعمر ابن حفص المكىّ عن ابن جريج فى باب « من طلب باجتهاده جهة الكعبة » ثم قال: « تفرَّد به عمرُ بْنُ حفص المكُّى ، وهو ضعيفٌ لا يُحتجُّ به »[1] =

(١) ثُمَّ رأيته فى « نصب الراية » (٣٤٧/١) نقل كلام البيهقى وزاد : « والحمل فيه عليه » =

= فكان يمكن أن يستدرك على ابن القطان بتضعيف البيهقىّ له لولا أنه قال : « فى مظانّ ذكره وذكر أمثاله »[1] .

وذكر ابنُ الجوزى فى « التحقيق » (٣٠٩/١) حديث البسملة المتقدم وقال :

« يرويه عمر بن حفص وأجمعوا على ترك حديثه » اهـ .

وأقرَّه عليه ابنُ عبد الهادى فى « التنقيح » (ق ١٠٠/٢) .

وهذا عندى وهمٌ من ابْن الجوزىِّ ، فإن الذى تركوا حديثه هو « عمر ابن حفص أبو حفص العبدى » الذى يروى عن ثابت البنانى وأبان بن أبى عياش وغيرهما .

وقد فرَّق الذهبىُّ بينه وبين « عُمَرَ بْنِ حفص المكىِّ » الذى يروى عن ابن جريج .

وأمَّا قولُ الهيثمىّ : « وثقه ابنُ حبَّانَ » .

فقد ذكر فى « ثقاته » (١٧٤/٧) : « حفص بن عمر ، أبو حفص المكىّ . يروى عن سالم ، روى عنه هاشم بن القاسم » .

فإن كان هو ، فيستدرك بذلك على ابن القطان ، والله أعلمُ .

والراوى عنه جعفر بن عنبسة جهله ابنُ القطان كما تقدَّم .

ورأيتُ فى « دلائل النبوة » (٤٢٧/٢) للبيهقىّ فى باب « عرض النبى صلى الله عليه وسلم نفسه على قبائل العرب » أنه روى حديثاً من طريق =

= وهذه الجملة ليست موجودة فى المطبوعة من « السنن » . والله أعلمُ .

(١) مع أن تضعيف البيهقىّ لا ينافى تجهيل ابن القطان ، فإن المجهول إذا انفرد بشىء خولف فيه فيضعف به عند النقاد . والله أعلمُ .

....

= أبى محمد جعفر بن عنبسة الكوفى ، وقال :

« إسنادٌ مجهولٌ » .

فهذا يلتقى مع حكم ابن القطان .

وذكر الحافظ فى « اللّسان » (١٢٠/٢) أن الطوسى ذكره فى رجال الشيعة وقال : « ثقةٌ » .

* **قُلْتُ** : الطوسى[1] الرَّافضىُّ ليس بعمدةٍ ، وكان يسبُّ السَّلف ؛ وهو يحتاجُ إلى من يزكيه . فالله المستعان .

وبالجملة فالحديثُ ضعيفٌ . والله أعلمُ .

* * *

*** رابعاً : حديثُ جابر بْنِ عبد الله ، رضى الله عنهما .**

أخرجه ابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ج٢/ ق ٢/٢١٥) من طريق سلمة بن عبد الملك العوصى ، قال : حدَّثنا أبو الحسن – يعنى علّى بن صالح – ، عن محمد بن إسحٰق ، عن صالح ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضعُ الإناء للسنور ، فيلغ فيه ثُمَّ يتوضأ من فضله » .

* **قُلْتُ** : وسنده ضعيف لتدليس محمد بن إسحٰق .

وصالح هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف ، لكنه لم يدرك جابراً فيما يظهر ، فنقل فى « التهذيب » (٣٨٠/٤) : « ذكره ابن حبان فى =

(١) وهو محمد بن الحسن بن علىّ أبو جعفر الطوسى . له ترجمة فى « لسان الميزان » (١٣٥/٥) .

= « الثقات » وقال : روى عن أنس إنْ كان سمع منه »[1] .

* قُلْتُ : ومات أنس على الراجح سنة (٩٣هـ) ، فلأن يكون لم يسمع من جابر أولى ، لأنه مات سنة (٧٣) وأقصى ما قيل فى وفاته (سنة ٧٨) .

* * *

*** خامساً : حديثُ علىِّ بْنِ أبى طالب ، رضى الله عنه ، موقوفٌ .**

أخرجه الخطيب فى « تلخيص المتشابه » (١/٥٨) من طريق يحيى بن مسلم أبى الضحاك ، عن أبيه ، عن أبى سعيد الجابرى ، أنَّ علياً سئل عن سؤر الهرِّ يشربُ من الإناء ، قال :

« لا بأس بسؤر الهرِّ » .

وفى سنده ضعفٌ .

* * *

(١) عبارة ابن حبان فى « الثقات » (٤٥٤/٦) : « وقد قيل : إنه سمع من أنس بن مالك » .

٥٥ - بَـابُ
سُؤرِ الحِمَارِ

٦٩ - أَخبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ اللهِ بْنِ يَزِيْدَ ، قَالَ : حَدَّثَنا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنسٍ ، قَالَ : أَتَانَا مُنَادِى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللهَ وَرَسُوْلَهُ يَنْهَاكُمْ عَنْ لُحُوْمِ الحُمُرِ ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ » .

---

٦٩ - إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ، وسيأتى برقم (٤٣٤٠) .

* سفيان : هو ابن عيينة .
* أيوب : هو ابن تميمة السختيانى .
* محمد : هو ابن سيرين .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٤٦٧/٧ - فتح) ، ومسلم (٩٤/١٣ - نووى) ، وأحمد (١١١/٣) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٠٥/٤) ، والبيهقىُّ (٣٣١/٩) من طريق سفيان بن عيينة بسنده سواء بلفظ أطول من هذا . ولفظ البخارىّ :

« صبَّحنا خيبر بُكرةً ، فخرج أهلُها بالمساحىِّ ، فلما بَصُروا بالنبى صلى الله عليه وسلم قالوا : محمدٌ والله ! محمدٌ والخميسُ .

فقال النبىُّ صلى الله عليه وسلم : « **الله أكبرُ ، خربت خيبر ، إنا إذا** =

....

= نزلنا بساحة قومٍ فساء صباح المنذرين » ، فأصبنا من لحوم الحمر ، فنادى منادى النبى صلى الله عليه وسلم : « إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر ، فإنها رجسٌ » .

وقد رواه عن ابن عيينة جماعةٌ من أصحابه منهم :

« صدقة بن الفضل ، وابن أبى عمر ، والشافعىّ ، وأحمد بن حنبل » .

وقد توبع ابنُ عيينة .

تابعه عبد الوهاب الثقفى ، ومعمر بن راشد ، وحماد بن زيد .

أخرجه البخارىُّ (٤٦٧/٧ - ٤٦٨ و ٦٥٣/٩ - ٦٥٤ فتح) ، وابنُ ماجة (٣١٩٦) ، وأحمدُ (١٦٤/٣) ، وعبد الرزاق (ج٤/ رقم ٨٧١٩) ، وابنُ حبان (ج٧/ رقم ٥٢٥٠) ، والطحاوىُّ (٢٠٥/٤) ، وابن حزمٍ فى « المحلى » (٤٠٦/٧) ، والبيهقىُّ (٣٣١/٩) .

وتوبع أيوبُ السختيانىُّ .

تابعه هشامُ بْنُ حسَّان ، عن ابْنِ سيرين به .

أخرجه مسلمٌ (٩٤/١٣) ، والدَّارمىُّ (١٤/٢) ، وأحمدُ (١١٥/٢ ، ١٢١) ، وابنُ أبى شيبة (٧٤/٨ و ٤٦٧/١٤) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج٥/ رقم ٢٨٢٨) ، والطحاوىُّ (٢٠٦/٤) ، وابنُ عبد البرّ فى « التمهيد » (١٢٧/١٠) .

* **قُلْتُ** : وله شواهدُ كثيرةٌ يأتى ذكرُهَا فى « كتاب الصيد والذبائح » إنْ شاء الله تعالى .

* * *

٥٦ - بَـابُ
سُؤرِ الحَائِضِ

٧٠ - أَخبَرَنا عَمْرو بْنُ عَلِيٍ ، قَالَ : حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّحمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عن المِقْدَام بْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِيْهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِىَ الله عَنْهَا ، قَالَتْ : كُنْتُ أَتعَرَّقُ الْعَرْقَ ، فَيضعُ رَسُوْلُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاهُ حَيْثُ وَضَعْتُ ، وَأَنَا حَائِضٌ ، وَكُنْتُ أَشْرَبُ مِنَ الإِنَاءِ ، فَيضعُ فَاهُ حَيْثُ وَضَعْتُ وَأَنَا حَائِضٌ .

---

٧٠ - **إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ** ، ويأتى برقم (٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩) .

* عبد الرحمن : هو ابنُ مهدىّ .

* سفيان : هو ابن سعيد الثورىّ .

والحديث أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢٥/١) ومسلمٌ (٣/٢١٠ - ٢١١ نووى) والمصنِّفُ فى « عشرة النساء » (رقم ٢٣٤) ، وأبو عوانة (٣١١/١) ، وأبو داود (٢٥٩) ، وابنُ ماجة (٦٤٣) ، وأحمد (٦٢/٦ ، ٦٤ ، ١٢٧ ، ١٩٢ ، ٢١٠ ، ٢١٤) وعبد الرزاق فى « المصنف » (ج١/ رقم ٣٨٨) والحميدى (١٦٦) ، والطيالسىُّ (١٥١٤) ، وابنُ خزيمة (٥٨/١) ، وابن حبان (ج٢/ رقم ١٣٥٧ ، ١٣٥٨) وابن المنذر فى «الأوسط» (ج١/ رقم ٢١٣) والدَّارمىُّ (١٩٧/١ - ١٩٨) ، والبيهقىُّ =

....

= (٣١١/١ - ٣١٢) والبغوىُّ الكبير فى « مسند ابن الجعد » (رقم ٢٣٧٤) ، وأبو موسى المدينى فى « اللطائف » (ق ١/١٨ ق ١/٣٨) والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١٣٤/٢) وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٠٠/١ ، ١٣٦) من طرق عن المقدام بن شريح ، عن أبيه ، عن عائشة بــه .

وقد رواه عن المقدام جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« سفيان الثورى ، وشعبة ، وإسرائيل بن يونس ، ومسعر بن كدام ، ويزيد بن المقدام ، وشريك النخعىُّ ، والأعمش » .

* * *

٥٧ - بَـابُ
وُضُوْءِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيْعَاً

٧١ - أَخْبَرَنِى هَارُوْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ . (ح) .

وَالحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ - ، عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، قَاْلَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَاْلَ : كَاْنَ الرِّجَاْلُ وَالنِّسَاْءُ يَتَوَضَّئُوْنَ فِي زَمَانِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيْعَاً .

---

٧١ - **إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ** . ويأتى برقم (٣٤٢) .

* معنٌ : هو ابنُ عيسى بْنِ يحيى بن دينار الأشجعيُّ .

أخرج له الجماعةُ .

وكان من أوثق الناس فى مالك .

بل قدَّمهُ أبو حاتم على ابنِ وهبٍ فى مالك .

أمَّا قولُ أحمدَ :

« ما كتبتُ عنه شيئاً » فليس بجرحٍ ، إنَّما هو إخبارٌ منه بأنه لم يكتب عنه شيئاً .

* ابنُ القاسم : هو عبدُ الرَّحْمَٰن صاحبُ مالكٍ .

أخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً ، وأبو داود فى « المراسيل » . =

....

= وثقه ابن معين وزاد : « ثقة » ، وأبو زرعة ، والنسائى والحاكم وقالا : « مأمونٌ » ، وابنُ حبان وزاد : « كان خيِّراً فاضلاً ممن تفقه على مالك ، وفرَّع على أصوله وذبَّ عنها ، ونصر من انتحلها » .

ووثقه الخطيبُ ، ومسلمة بْنُ قاسم ، والخليلىُّ وغيرُهم .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (١/٢٩٨ - فتح) ، وأبو داود (٧٩) ، وابنُ ماجة (٣٨١) ، والشافعىُّ فى « الأم » (١/٨) ، ومحمد بن الحسن فى « موطئه » (رقم ٣٥) وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٠٣٣) ، وأحمد (٢/١١٣) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٠٥) ، وابن حبان (ج٢/ رقم ١٢٦٢) ، والبيهقىُّ (١/١٩٠) وابن عبد البر فى « التمهيد » (١٤/١٦٣) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٢/٢٥ - ٢٦) جميعاً من طريق مالك ، وهو فى « موطئه » (١/٢٤/١٥) عن نافعٍ ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن مالك جماعةٌ من أصحابه منهم :

« الشافعىُّ ، وابنُ وهب ، والقعنبىُّ ، وأبو مصعبٍ ، ومحمَّدُ بْنُ الحسن ، وعبدُ الله بْنُ يوسف ، وعبدُ الرحمن بْنُ مهدى ، وهشامُ بْنُ عمَّارٍ » .

وقد تابع مالكاً جماعةٌ منهم :

١ - أيوبُ السختيانىُّ ، عن نافعٍ .

أخرجه أبو داود (٧٩) ، وأحمد (٢/٤) ، وأبو القاسم البغوىّ فى « مسند ابن الجعد » (٣١٣٤ ، ٣١٣٥ ، ٣١٣٦) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٠٥) ، وابن عبد البر فى « التمهيد » (١٤/١٦٥) . =

....

= ورواه عن أيوب :

« حمَّادُ بْنُ زيدٍ ، وابنُ عُليَّة ، ويزيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، وعبدُ الوارث بْنُ سعيدٍ ، والحارثُ بْنُ نَبْهَان » .

٢ - عبيدُ الله بْنُ عمر .

أخرجه أبو داود (٨٠) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/١٨) ، وأحمد (١٠٣/٢ ، ١٤٢) وابن خزيمة (ج١/ رقم ١٢٠ ، ١٢١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٥٨) والحاكم (١٦٢/١) وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٢٦٠) والدارقطنى (٥٢/١) ، والبيهقُّى (١٩٠/١) وفيه : « من الإناء الواحد » .

ورواه عن عبيد الله بن عمر :

« يحيى القطان ، ومحمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، وعبدُ الله بْنُ نُمير ، ومُعْتمِرُ بْنُ سُلَيمانَ ، وعلىُّ بْنُ مُسْهرٍ ، وأبو خالد الأحمر سليمانُ بْنُ حيَّانَ » .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرطهما ولم يخرجاه بهذا اللفظ » ووافقه الذهبى .

وقد وهم فى استدراكه على البخارى ، إلَّا ما كان من أمر هذه اللفظة الزائدة . والله أعلم .

٣ - صخرُ بن جويرية .

أخرجه أبو القاسم البغوىّ فى « مسند ابن الجعد » (٣١٣٢) .

٤ - يونسُ بْنُ يزيد .

أخرجه البيهقُّى (١٩٠/١) . =

....

= **٥ - عبدُ الله بْنُ عمر .**

أخرجه عبدُ الرزَّاق (ج١/ رقم ٤٠٠) ، والبيهقيُّ (١/١٩٠) .

٦ ، ٧ - أسامةُ بْنُ زيد ، والحجَّاجُ بْنُ أرطاة ، عن نافعٍ .

أخرجه البزَّارُ (ج٢/ ق ٩/١) .

* * *

٥٨ - بَــابُ
فَضْلِ الجُنُبِ

٧٢ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ مَعَ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الإِنَاءِ الوَاحِدِ » .

---

٧٢ - **إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ** . ويأتى برقم (٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ - ٢٣٦ ، ٣٤٤ ، ٤١١ - ٤١٤) .

أخرجه البخارىُّ (١/٣٦٣ - فتح) ، ومسلم (٤/٢ ، ٣ ، ٤) ، وأبو عوانة (١/٢٩٤ - ٢٩٥) ، وابنُ ماجة (٣٧٦) ، والدارمىُّ (١/١٥٧) ، ومالك (١/٤٤ - ٦٨/٤٥) ، والشافعىُّ فى « مسنده » (ص - ٩) ، وأحمدُ (٦/١٢٧ ، ١٧٣ ، ١٩٩) وابن أبى شيبة (١/٣٥) والحميدى (١٥٩) ، والطيالسى (١٤٣٨) ، وأبو إسحاق الحربى فى الغريب (٢/ ٣٤٦) وعبد الرزاق (جـ ١/رقم ١٠٢٧) وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٥٤٦) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٥٧) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١١٩٨) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (١/٢٩٦) ، وابن عبد البر فى « التمهيد » (٨/١٠٠) ، والطحاوىُّ (١/٢٤ - ٢/٥٠) ، والطبرانى فى « الأوسط » (رقم ٣٧٨ ، ١٢٠٠ - المطبوع) وكذا (ج ٢/ق ١/١٨٢) بزيادة فى أوله ، وأيضاً فى « مسند الشاميين » (ق ٥٤٨) ، وتمام الرازى فى « الفوائد » (٢١٢) ، والبيهقىُّ (١/١٨٧ ، ١٩٣) ، والذهبىُّ فى « المعجم المختص » (ق ٣٢/١ - ٢) من طرق عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة . =

....

= وقد رواه عن الزهرىّ جماعة منهم :

« مالك[١] ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة[٢] ، وابن أبى ذئب ، ومعمر بن راشد ، والأوزاعى ، وجعفر بن برقان ، وأيوب بن موسى وإسحٰق بن راشد ، والقعنبىُّ ، وابنُ جريج وعبدُ الرحمٰن بْنُ نمر اليحصبى »[٣] .

وخالفهم إبراهيم بن سعد ، فرواه عن الزهرىّ ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة .

فجعل شيخ الزهرى هو « القاسم » بدل « عروة » .

أخرجه النسائىُّ - كما فى « أطراف المزىّ » (١٢/٢٨٥) - ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٤١٢) وابنُ عدى (١/٢٤٧) ، وابن عبد البر (٨/١٠١) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٤١٢) ، وأبو بكر الشافعىّ فى « الغيلانيات » (ج٦/ ق ٢/٧٨ - ١/٧٩) والبيهقى (١/١٩٤) من طرق عن إبراهيم بن سعد به .

وقد رواه عن إبراهيم :

« إسحٰقُ بْنُ منصور ، وحفصُ بْنُ عمر ، وعبدُ العزيز بْنُ أبى سلمة ، ومُحمَّدُ بْنُ عثمان العثمانىُّ ، وسليمانُ بْنُ داود الهاشمىُّ » . =

(١) ولفظه مختصرٌ ، ليس فيه : « فى الإناء الواحد » .

(٢) وقع عند أبى يعلى حدثنا محمد بن عباد المكىّ حدثنا سفيان قال : سمعتُه من الزهرىّ والله كما أخبرتك .

(٣) وقد روى عن الزهرى صحيفة طويلة ذكرها الطبرانى فى « مسند الشاميين » (ق ٥٤٨ - ٥٥٤) .

....

= قال الطبرانيُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن الزهريِّ ، عن القاسم ، إلا إبراهيمُ » .

قال الحافظ فى « الفتح » (١/٣٦٣) :

« كذا رواه أكثر أصحاب الزهرى - يعنى عنه عن عروة - وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائيُّ ، ورجح أبو زرعة الأول ، ويُحتمل أن يكون للزهرى شيخان ، فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى » اهـ .

* قُلْتُ : وما رجحَهُ أبو زرعة رحمه الله تعالى - كما فى « العلل » (ج١/ رقم ١٥٩) لابن أبى حاتم - هو الراجح عندى - لأن الاحتمال الذى أبداه الحافظ - رحمه الله - إنما يَرِدُ إن كان الراوى عن الزهرى ثبتاً فيه . ولكن الراوى عنه هو إبراهيم بن سعد ، وهو وإن كان ثقةً ، إلَّا أن صالح جزرة تكلم فى روايته عن الزهرى خصوصاً ، وذكره ابنُ عدى فى « الكامل » وساق له أحاديث خالف فيها أصحاب الزهرى المتقنين .

وأشار إلى ذلك ابنُ عديّ ، فقال :

« وهذا الحديث يرويه إبراهيمُ بْنُ سعدٍ ، عن الزُّهريِّ ، عن القاسم ، عن عائشة ، وأصحابُ الزهريّ خالفوه فرووه عن الزهريّ ، عن عروة ، عن عائشة » .

ثُمَّ رأيتُ الدارقطنيَّ - رحمه الله - أشار إلى رجحان ما رجحه أبو زرعة وهو الذى اخترناه والحمد لله .

فقال رحمه الله فى « العلل » (ج٥/ ق ١/٢٤) :

« خالفهم إبراهيمُ بْنُ سعدٍ ، فرواه الزهريُّ ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، والقولُ قولُ من قال : عن عروة » اهـ . فالحمد لله على التوفيق . =

= وقد توبع الزهريُّ ، عن عروة ، فتابعهُ :

١ - هشامُ بْنُ عروة ، عن أبيه .

أخرجه البخاريُّ (٣٧٤/١ - فتح) مختصراً ، وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٠٣٤) ، وأحمد (١٣٠/٦ - ١٣١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١١٩ ، ٢٣٩) ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٤٢٩ ، ٤٤٨٤ وج٨/ رقم ٤٧٢٦ ، ٤٨٩٥) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١١٩١) والحاكم (١٦٩/١) والطحاوى (٢٦/١) ، وابن أبى داود فى « مسند عائشة » (٤ ، ٧١) وابن المنذر (ج١/ رقم ٢١٠) ، والطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٢٤٨) ، وابنُ أبى شريح فى « جزء بيبى » (رقم ١١٤) وابن عدى (٧٥٣/٢) ، والبيهقيُّ (١/ ٣١ ، ١٧٥ ، ١٨٨) .

وقد رواه عن هشام جماعةٌ منهم :

« حماد بن زيد ، وعمر بن علىٍّ ، وعبيد الله بن عمر وهشام بن حسَّان ، وجرير بن حازم ، وأبو معاوية ، وأبان العطار ، وابن المبارك ، وهمام بن يحيى ، ومالك ، ووكيع ، ومعمر ، وابن نمير ، وعبدة بن سليمان ، وعيسى بن يونس ، وشعبة ، وحماد بن سلمة » .

وتابعهم عبدُ الرحمٰن بْنُ أبى الزِّناد عن هشام به وزاد :

« وكان له - صلى الله عليه وسلم - شعرٌ فوق الجمة ودون الوفرة » .

أخرجه الترمذيُّ (١٧٥٥) .

وأخرجه أيضاً فى « الشمائل » (٢٠) وكذا أبو داود (٤١٨٧) ، وابن ماجة (٣٦٣٥) ، وأحمد (١٠٨/٦ ، ١١٨) وابن عدى (١٥٨٦/٤) ، والطحاويُّ فى « المشكل » (٣٢١/٤) من طرقٍ عن ابن أبى الزناد بالزيادة =

= فقط[1] .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه ، وقد رُوى من غير وجهٍ عن عائشة أنها قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، ولم يذكروا فيه هذا الحرف : « وكان له شعر فوق الجمة ودون الوفرة » وعبد الرحمٰن بن أبي الزناد (ثقةٌ)[2] ، كان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه » اهـ .

وقال ابْنُ عديّ :

« لا أعلمُ روى هذا الحديث عن هشام غير ابن أبي الزناد » .

* **قُلْتُ** : وَتَفردُ ابْنِ أبي الزناد ضعيفٌ .

٢ - أبو بكر بْنُ حفص ، عن عروة .

أخرجه البخاريُّ (١/٣٧٤ - فتح) والطحاوى (١/٢٤) ، والبيهقيُّ (١/١٨٧ - ١٨٨) .

٣ - تميمُ بْنُ سلمة ، عن عروة .

أخرجه أحمدُ (٦/٢٣٠) حدثنا أبو معاوية ثنا الأعمش ، عن تميم بن سلمة بـه .

وسندُهُ صحيحٌ . =

(١) اللفظ عند أبي داود وغيره يخالف لفظ حديث الترمذى ، وقد وفق بينهم الحافظ وغيرُهُ . وانظر « تحفة الأحوذى » (٥/٤٤٤ - ٤٤٥) ، والفتح (١٠/٣٥٨) .

(٢) فى « تحفة الأحوذى » (٥/٤٤٤) : « ثقةٌ حافظ » وليس عنده : « وكان مالكٌ ... إلخ » .

....

= وقد خولف أبو معاوية فى إسناده .

خالفه أبو إسحٰق الفزاريُّ ، فرواه عن الأعمش ، عن شقيق بن سلمة ، عن عروة ، عن عائشة به .

فصار شيخُ الأعمش هو : « شقيق بن سلمة » بدل « تميم بن سلمة » .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج١/ ق ١/١٩٨) قال : حدثنا الحسين ابن السميدع ، قال : نا موسىٰ بن أيوب النصيبى ، قال نا أبو إسحٰق الفزارى به .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن الأعمش ، عن شقيق ، عن عروة إلا أبو إسحٰق الفزارى ، تفرد به موسىٰ بن أيوب » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ رجالُه ثقات .

والحسين بن السميدع ، شيخُ الطبرانىّ وثقهُ الخطيبُ كما فى « تاريخه » (٥١/٨) ، وموسىٰ بن أيوب النصيبى ، أبو عمران الأنطاكي وثقه العجليُّ وابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« صدوق » .

وأبو إسحٰق الفزارى الإمام العلم صاحب السير .

واسمه إبراهيم بن محمد بن الحارث ثقة حافظ .

أثنى عليه الجمع ، إلَّا أن ابن سعدٍ بعد الثناء عليه قال :

« كان كثير الخطأ فى حديثه » !

كذا ! وابنُ سعد ليس بعمدةٍ إذا خالف، وهاك العلماء الكبار لم يذكر =

....

= واحدٌ منهم ما ذكره ابنُ سعدٍ ، ولا قريباً منه .

ورواية شقيق بن سلمة أبي وائل عن عروة عزيزة جدّاً ، وهي من رواية الأكابر عن الأصاغر .

ولم أر أحداً ذكر لشقيق روايةً عن عروة .

وهذا دليلٌ على ندرتها ، فالله أعلمُ .

* * *

وللحديث طرقٌ أخرى كثيرةٌ عن عائشة رضى الله عنها وقد مرَّ وجهٌ :

٢ - الأسودُ ، عنها .

أخرجه البخاريُّ (١/٤٠٣ - فتح) ، وأبو عوانة (١/٣٠٩) ، وأبو داود (٧٧) وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٠٣١) والطحاوى (١/٢٦) ، وأحمد (٦/١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٠) وابن حبان (ج٢/ رقم ١٣٦١ ، ١٣٦٤) ، ويعقوب بن سفيان فى « المعرفة والتاريخ » (٢/٦٣٧) والبغوى فى « شرح السنة » (٢/١٣١) ، وابنُ أبى شيبة فى « مصنفه » (١/٣٥) ، من طريق منصور ، عن إبراهيم النخعى ، عن الأسود بن يزيد ، عن عائشة[1] به .

---

(١) وعزاه المزِّى فى « الأطراف » لـ « صحيح مسلم - فى كتاب الطهارة » ، ولم أجده فيه بعد البحث والتتبُّع ، وقد عزاه لـ « مسلم » من هذا الوجه البغويُّ فى « شرح السنة » (٢/١٣١) بعدما رواه من طريق البخارى ، وأظنُّ البغوى قصد الاتفاق على أصله من هذا الوجه ، وليس على كل لفظه ، والله أعلمُ .

فقد قال الحافظ فى « النكت الظراف » (١١/٣٦٩) : « قال بعضُهم : ليس هو عند مسلم فى « الطهارة » ، فليحرر » اهـ .

وقال ولىُّ الدين ابن العراق فى « الأطراف بأوهام الأطراف » (ص - ٢١٧) : =

....

= وزاد البخاريُّ وأحمدُ :

« وكان يأمرنى فأتزر ، فيباشرنى وأنا حائض ، وكان يُخرج رأسه إلَّى وهو معتكفٌ ، فأغسله وأنا حائض » .

وقد أخرج هذه الزيادة أيضاً من هذا الوجه :

البخاريُّ (٢٧٤/٤) ، ومسلم (٢٩٣/١) ، وأبو عوانة (٣٠٩/١) ، وأبو داود (٢٦٨) والمصنِّفُ ويأتى برقم (٢٨٦ ، ٣٧٤) ، وفى « العشرة » (رقم ٢٣٣ ، ٢٤٢) ، والترمذيُّ (١٣٢) ، وابنُ ماجة (٦٣٦) ، وأحمد (١٣٤/٦ ، ١٧٤ ، ١٨٩) ، وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٢٣٧) وأبو القاسم البغوى فى « مسند ابن الجعد » (٩٠٧) وابن الجارود (١٠٦) ، والطيالسيُّ (١٣٧٥) ، والطحاوى فى « شرح المعانى » (٣٦/٣) ، والبيهقيُّ (٣١٠/١) ، وابنُ عدى فى « الكامل » (٦٤٩/٢ ، ٢٤٠٥/٦) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٦٦/٣) .

قال الترمذيُّ :

حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن منصور[1] :

« سفيان الثورى ، وشعبة ، وأبو عوانة ، وجرير بن عبد الحميد » .

ورواه حجاج بن نصير عن شعبة فخالف فيه .

أخرجه ابن عدى (٦٤٩/٢) . =

= « لم أره فى « صحيح مسلم » هنا ، فليراجع » اهـ .

(١) وتوبع منصور . تابعه الحكم بن عتيبة ، عن إبراهيم النخعى به .
أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٥/١) .

....

= ويأتى تفصيل ذلك فى الحديث (٢٨٦) إن شاء الله تعالى .

* قُلْتُ : ويظهر لى أنه حديث واحد ، فرَّقه المخرجون له بحسب الفقه الذى فيه . والله أعلمُ .

٣ - **القاسم بن محمد ، عنها .**

أخرجه البخاريُّ (٣٧٣/١ - فتح) ، والإسماعيلى فى « مستخرجه » ، ومسلمٌ (٥/٤ - ٦ نووى) ، وأبو عوانة (٢٨٤/١) والطحاويُّ (٢٦/١) ، وأبو بكر الشافعى فى « الغيلانيات » (ج٦/ ق ١/٧٩ - ٢) والذهبى فى « معجمه الكبير » (ق ١/٣١) ، وفى « المعجم المختص » (ق ١/٢١) ، وابنُ نقطة فى « التقييد » (٢٧٠/٢) من طرقٍ عن أفلح بن حميد ، عن القاسم به .

ورواه عن أفلح : « القعنبيُّ ، وإسحٰقُ بْنُ سليمانَ ، وابْنُ وهبٍ ، وابنُ أبى فُدَيْك ، وحَمَّادُ بْنُ زيدٍ .

وتابعه عبَّادُ بْنُ منصور ، عن القاسم .

أخرجه الطيالسيُّ (١٤٢١) ، وأبو بكر الشافعيُّ فى « الغيلانيات » (ق ١/٧٩) .

وكذا عبد الرحمٰن بن القاسم ، عن أبيه .

أخرجه البخاريُّ (٣٧٤/١) ، والمصنِّفُ ويأتى (برقم ٢٣٣) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٥٠) ، وابن حبان (ج٢/ رقم ١٢٥٩ ، ١٢٦١) ، والطيالسيُّ (١٤١٦) وابنُ عدى (٢١٢١/٦) ، وأبو بكر الشافعى فى « الغيلانيات » (ق ٢/٧٩) وعنه الخطيب فى « التلخيص » (١/٣١٨) .

ورواه عن عبد الرحمٰن بن القاسم: «شعبةُ بن الحجاج، وعلىُّ بن ميسر»=

....

= وزاد عمرو بن مرزق وغيرهُ فى روايته عن شعبة قال :

« فأعجبنى هذا الحديث لأنه قال فيه : من الجنابة » .

وزاد علىٌّ بن ميسر فى روايته : « من إناء واحدٍ ليس الماء بالكثير » .

وقد اختلف فى إسناده ومتنه .

أمَّا فى إسناده فقد رواه جعفر بن الزبير ، عن القاسم ، عن أبى أمامة ، عن عائشة به .

فزاد : « أبا أمامة » بين القاسم وعائشة .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٩٥٩) حدثنا إبراهيم بن صالح الشيرازى ، قال : حدثنا عثمان بن الهيثم ، قال : حدثنا جعفر بن الزبير به ، وقال :

« لا نعلم أبا أمامة روى عن عائشة غير هذا ، ولا يروى إلَّا من هذا الوجه » .

وأخرجه ابنُ عدىّ (٢/٥٦٠) من طريق إبراهيم بن راشد ، ثنا عثمان بن الهيثم بإسناده سواء .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ساقطٌ البتة ، وجعفر بن الزبير تالفٌ فقد كذبه شعبةُ وقال :

« وضع على النبىِّ صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث » .

وقد تركه عمرو بن علىّ ، والبخارىّ ، وأبو حاتم ، والنسائىُ ، والدارقطنىُّ وعلىُّ بن الجنيد والأزدى .

وقال ابن حبان :

« يروى عن القاسم وغيره أشياء موضوعة » .

....

= فهذه المخالفة لا قيمة لها ، وإنما أوردتها للبيان . والله المستعان .

وأما فى المتن

فقد أخرجه الطبرانىّ فى « جزء من اسمه عطاء » (ص ٢٢) ، وأبو بكر الشافعىّ فى « الغيلانيات » (ج٦/ ق ١/٧٩) من طريقين عن ابن لهيعة ، ثنا عطاء بن خباب المكىُّ ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة قالت :

« كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ . **فإن سبقنى لم أقربه ، وإن سبقتُه لم يقربه** » .

قال الطبرانىُّ :

« وقد روى هذا الحديث عن عائشة جماعةٌ ، ورواه عن القاسم بن محمد جماعةٌ منهم الزهرى ، وأفلح بن حميد ، وعيسى بن ميمون فلم يذكر هذه اللَّفظة عن عائشة : « فإن سبقته إلى الإناء لم يقربه » إلا عطاء بن خباب » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهذه لفظة منكرةٌ ، وعطاء بن خباب المكّى ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣٣١/١/٣) وابن حبان فى « الثقات » (٢٥٣/٧) وقالا : « يروى عن أبيه ... وعنه ابنه محمد » .

وترجم البخارىُّ له فى « تاريخه الكبير » (٤٧٣/٢/٣) ، وترجم للذى يروى عن القاسم بترجمة مستقلة ، فجعلهما اثنين .

وعلى أىِّ تقدير فهو مجهول ، فتفرده بمثل هذه اللَّفظة يُعدُّ منكراً والله أعلم .

٤ - معاذةُ العدويَّة ، عنها :

أخرجه مسلمٌ (٤/٦ - نووى) ، وأبو عوانة (٢٣٣/١ - ٢٣٤) =

= والمصنِّفُ ويأتى (٢٣٩) ، وأحمد (١٠٣/٦ ، ١١٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٣٥ ، ٢٦٥) ، والطيالسيُّ (١٥٧٣) ، والحميديُّ فى « مسنده » (١٦٨) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج٨/ رقم ٤٥٤٧) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٣٦) وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١١٩٢) ، وأبو بكر الشافعيُّ فى « الغيلانيات » (ج٧/ ق ٢/٩٦) والطحاويُّ (٢٥/١) ، والبيهقيُّ (١٨٨/١) ، والبغويُّ فى « شرح السنة » (٢٢/٢) من طرق عن عاصم بن سليمان الأحول ، عن معاذة .

وقد رواه عن عاصمٍ جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« شعبة ، وابن عيينة ، ويزيد بن هارون ، وسعيد بن أبى عروبة ، وابن المبارك ، وأبو خيثمة ، وعبد الواحد بن زياد ، وإبراهيم بن طهمان[1] ، ومحاضر بن المورع » .

وتابعهم حمادٌ فرواه عن قتادة وعاصم الأحول معاً ، عن معاذة ، عن عائشة به . وفيه : « يبادرنى مبادرة » .

أخرجه أحمد (١٢٣/٦) حدثنا بهز وعفان ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٤٨٣) قال : حدثنا إبراهيم بن الحجاج ، قال ثلاثتهم : حدثنا حمادٌ به .

* **قُلْتُ** : وحمادٌ هو ابنُ سلمة كما وقع مصرَّحاً به فى رواية أحمد ، وقد ذكر بعضُهم أنه « حماد بن زيد » متكئاً على أن إبراهيم بن الحجاج روى عن الحمادين معاً ، وهذا صحيحٌ ، ولكن حماد بن سلمة هو الذى يروى عن =

---

(١) وهذا مما فات المزى رحمه الله ، فلم يذكر إبراهيم بن طهمان فى الرواة عن عاصم الأحول وقد وقعت روايته عنه فى « الغيلانيات » ، وقد ذكر المزى فى ترجمة إبراهيم بن طهمان « عاصماً الأحول » من شيوخه ، والله الموفق .

....

= قتادة لا حماد بن زيد والله الموفق .

وأخرجه أحمد (١٧١/٦) من طريق سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة وحده ، عن معاذة عن عائشة .

وتابعه أيضاً يزيد الرشك ، عن معاذة .

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٥١) ، وعنه ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١١٨٩) من طريق عبد الوارث بنُ سعيد ، عن يزيد الرشك ، عن معاذة ، قالت : سألتُ عائشة : أتغتسل المرأة مع زوجها من الجنابة من الإناء الواحد جميعاً ؟ قالت : الماء طهور ، ولا يُجنب الماء شئٌ ، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى الإناء الواحد . قالت : أبدأُهُ ، فأفرغُ على يديه من قبل أن يغمسهما فى الماء .

وتابعه شعبة ، عن يزيد الرشك به وفيه .

« يبدأ فيغسل يديه »[1] .

أخرجه أحمد (١٧٢/٦) ثنا محمد بن جعفر والطحاوى (٢٦/١) عن وهب بن جرير قالا : ثنا شعبة .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ . ويزيد الرشك ثقةٌ .

وأخرجه أحمد (٩١/٦) والطحاوىُّ (٢٦/١) من طريق المبارك بن فضالة حدثتنى أمى ، عن معاذة به .

ومبارك فيه ضعف ، وأمه لا أعرفها[2] . =

---

(١) وفى حديث سعيد بن أبى عروبة عن عاصم الأحول : « وكان النبى صلى الله عليه وسلم يبدأ قبلها » . أخرجه أحمد (٢٦٥/٦) .

(٢) ولم أر لها ذكراً فى « التعجيل » ، وهى على شرطه .

....

= ٥ - حفصةُ بنتُ عبد الرحمٰن ، عنها .

أخرجه مسلم (٤/٥ - نووى) ، وأبو عوانة (٢٩٦/١) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١١٩٩) ، والبيهقىُّ (١٩٥/١) من طريق الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن عراك بن مالك ، عن حفصة بنت عبد الرحمٰن ابن أبى بكر ، وكانت تحت المنذر بن الزبير ، أنَّ عائشة أخبرتها أنها كانت تغتسل هى والنبى صلى الله عليه وسلم فى إناءٍ واحدٍ ، يسعُ ثلاثة أمدادٍ ، أو قريباً من ذلك .

٦ - عمرةُ بنتُ عبد الرحمٰن عنها .

أخرجه ابن ماجة (٣٦٨) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١٩/١) ، والدارقطنىُّ (٥٢/١ ، ٦٩) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٦١٦/٢) ، وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ج٢/ ق ١/٢١) من طريق حارثة بن محمد ، عن جدَّته عمرة بنت عبد الرحمٰن ، عن عائشة ، قالت :

« كنت أغتسلُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من الإناء الواحد ، وقد أصابت منه الهِرَّةُ قبل ذلك » .

ورواه عن حارثة بن محمد :

« يحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، وشجاعُ بنُ الوليد » .

وتابعهما سفيان الثورىّ ، نا حارثةُ به .

أخرجه عبد الرزاق فى « مصنَّفه » (ج١/ رقم ٣٥٦) ، والطحاوىُّ فى « الشرح » (١٩/١) ، وفى « المشكل » (٢٦٩/٣) ، والخطيبُ فى « الموضح » (٦٦/٢) .

ورواه عن الثورىّ اثنان من ثقات أصحابه ، هما : =

= « ابنُ وهبٍ ، وعبد الرزاق » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، وزيادةُ « الهر » منكرةٌ .

وحارثة بن محمد ضعيفٌ ، بل لعلَّهُ واهٍ .

فقد تركه أحمدُ ، وابنُ معين ، والنسائيُّ ، وعليُّ بن الجنيد .

ووهَّاهُ أبو زرعة الرازى ، ولم أر أحداً أثنى عليه إلا ما نقله صاحبُ « التعليق المغنى » (٦٩/١) عن الزيلعىّ أنه قال : « قال الدارقطنىُّ : لا بأس به » فالله أعلمُ .

واختُلف على الثورىّ فى إسناده .

فرواه ابن وهب ، وعبد الرزاق ، عنه ، عن حارثة بن أبى الرجال به .

وخالفهما مؤملُ بنُ إسماعيل ، فرواه عن الثورىّ ، عن أبى الرَّجال عن أمه عمرة ، عن عائشة .

فجعل شيخ الثورىّ هو « الوالد » بدل « الابن » .

أخرجه الطحاوىُّ فى « الشرح » (١٩/١) ، وفى « المشكل » (٢٦٩/٣) .

وقال : « هذا مما أخطأ فيه مؤمل بنُ إسماعيل فى إسناده على الثورىّ فرواه عنه ، عن أبى الرجال ، وأبو الرَّجال الثقةُ المأمون ، وإنما هو عن حارثة بن أبى الرجال، وهو ممن يُتكلَّم فى حديثه ، ويُضعَّفُ غاية الضعف »[1] اهـ. =

وخالفهم جميعاً مصعبُ بنُ ماهان ، فرواه عن الثورىّ ، عن هشام بن =

---

(١) يستفاد قول الطحاوى فى حارثة ، ولم يذكره أحدٌ عنه ، لا صاحب « التهذيب » ولا « الميزان » ، وسبب ذلك أن الطحاوى لم يشتهر بنقد الرجال . والله أعلم .

= عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « توضأتُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، قد أصابته الهرَّةُ قبل ذلك » فجعل شيخ الثوريّ « هشام بن عروة » ، وجعل « عروة » بدل « عمرة » .

أخرجه أبو بكر الشافعيُّ فى « الغيلانيات » (ج٥/ ق ١/٦٨) ، والطبرانيُّ ، وعنه الخطيبُ فى « التاريخ » (١٤٦/٩) قالا : حدثنا عمر بن حفص ، ثنا سلم بن المغيرة ، قال : ثنا مصعبُ بْنُ ماهان به .

قال الخطيبُ :

« تفرَّد برواية هذا الحديث عن سفيان الثورى ، مصعبُ بْنُ ماهان ، ولم أره إلا من حديث سلم بن المغيرة عنه ، وقد رواه عبد الله بنُ وهبٍ ، عن الثوريّ ، عن حارثة بن أبى الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة .

ورواه مؤمَّل بنُ إسماعيل ، وعمرو بن محمد بن أبى رزين ، عن الثورى ، عن (ابن)[1] أبى الرجال ، عن أمِّه عمرة ، عن عائشة » اهـ .

وهو فى « علل الدارقطنىّ » (ج ٥/ق ١/١٠٤ - ٢) .

* **قُلْتُ** : وهذا أيضاً غير محفوظٍ .

ومصعب بْنُ ماهان حدَّث عن الثورى بأحاديث لم يتابع عليها ، وكان كثير الوهم عليه .

وسلْمُ بْنُ المغيرة ، قال فيه الدارقطنىُّ :

« بغدادىٌّ ، ليس بالقوىّ » . =

(١) كذا فى « التاريخ » وزيادة « ابن » خطأ لأمرين : الأول : أن مؤمل إنما جعله عن الثورى عن أبى الرجال كما تقدَّم . الثانى : أن عمرة هى « أم » أبى الرجال و « جدة » ابن أبى الرجال .

....

= ٧ - **مسروقٌ ، عنها .**

أخرجه أحمد (٦/١٢٩ ، ١٥٧) من طريقين عن إسرائيل ، عن جابر عن عامر ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : « كنت أغتسلُ أنا والنبيُّ صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، وإنَّا لجُنُبان ، ولكن الماء لا يجْنُبُ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ رجالُهُ ثقات ، غير جابر وهو الجعفيّ فهو ضعيفٌ جدّاً .

ولكنه لم يتفرَّدْ به .

فتابعه حريثُ بْنُ أبي مطر الفزاريُّ ، عن عامر الشعبيِّ به .

أخرجه الطحاويُّ في « الشرح » (٢/٢٥) ، وأبو الشيخ في « طبقات المحدثين » (٢/٣٣٧) من طريق يعلى بن عبيد ، حدثنا حريثٌ به .

* **قُلْتُ** : وهي متابعةٌ لا يُفرحُ بها !

وحريث ضعيفٌ ، بل تركه النسائيُّ والدولابي في آخرين .

٨ - **عطاءُ بْنُ أبي رباح ، عنها .**

أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (٢١٣) ، وأبو موسى المديني في « اللطائف » (ج ٣/ق ٢٩/٢ - ج ٦/ق ٦٨/١) ، والخطيب في « تاريخه » (١/٣٠٩) من طريق محمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن حنبل ، - أملاه في مجلس أبي محمد البر بهاريّ - ، قال : نا أبي أحمد بن صالح ، قال : نا جدي أحمد بن حنبل ، قال : نا روح بن عبادة ، عن مالك ابن أنس ، عن سفيان الثوري ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عائشة به .

قال أبو موسى المديني - وأخرجه من طريق الدارقطنيّ - : =

....

= « قال الدارقطنيُّ : هكذا حدثنا به هذا الشيخُ ، وإنما يُعرف هذا الحديث عن روح ، عن ابن جريج ، ليس فيه مالك ولا الثوريّ » .

وقال الخطيبُ :

« لم أر هذا الحديث من رواية أحمد بن حنبل ، عن روح بن عبادة ، عن ابن جريج » .

* **قُلْتُ** : المحفوظ هو ما رواه أحمد فى « مسنده » (٦/١٦٨) وعنه الخطيب فى « تاريخه » (١/٣٠٩) والبيهقى (١/١٨٨) عن عبد الرزاق ، وهذا فى « مصنفه » (ج١/ رقم ١٠٢٨) أخبرنا ابنُ جريج ، أخبرنى عطاء ، عن عائشة فذكره وسندُهُ صحيحٌ .

وتوبع ابنُ جريج .

تابعه عبد الملك بن أبى سليمان ، عن عطاء ، عن عائشة .

أخرجه أحمد (٦/١٧٠) وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٤٥٧) من طريق هشيم ، عن عبد الملك[١] .

وضعّفه المحقق لـ « مسند أبى يعلى » لأن هشيماً كان كثير التدليس وقد عنعن !! كذا قال ، وليس بصواب كم له من مثله لأن هشيماً صرح بالتحديث عن عبد الملك .

أخرجه ابن أبى شيبة (١/٣٦) عن هشيم قال : أنا عبد الملك .

ولئن لم يصرح ، فلقد توبع .

تابعه زائدة ، عن عبد الملك به . =

(١) وزاد : « ولكنه كان يبدأ » وعند أبى يعلى : « فيتوضأ » .

....

= أخرجه ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١١٩٠) .

وتابعهما سليمان بن موسى ، عن عطاء به .

أخرجه ابنُ عدىّ (١١١٨/٣) من طريق بقية بن الوليد ، ثنا عتبة بن أبى حكيم ، عن سليمان بن موسى به .

* **قُلْتُ** : وسندهُ ضعيفٌ . وبقيةُ يدلس التسوية .

وعتبة بن أبى حكيم مختلفٌ فيه .

وقال ابن حبان :

« يعتبر حديثه من غير رواية بقية عنه » .

وهذا الحديث من رواية بقية عنه .

وتابعهم رباح بن أبى معروف ، عن عطاء به .

أخرجه الطحاوىُّ (٢٥/١) وسنده حسنٌ فى المتابعات ، ورباح فيه ضعف .

٩ - عبيد بن عمير ، عنها .

أخرجه مسلمٌ (١٢/٤ - نووى) واللَّفْظُ لَهُ ، وأبو عوانة (٣١٥/١) ، والمصنِّفُ ويأتى (برقم ٤١٦) ، وأحمدُ (٤٣/٦) ، وابنُ ماجة (٦٠٤) ، وابنُ خزيمة (١٢٣/١) والدارقطنىُّ (٥٢/١) مختصراً ، والبيهقىُّ (١٨١/١) والطبرانىُّ فى « الأوسط» (ج٢/ ق ١/٢٦) مختصراً ، من طريق أبى الزبير ، عن عبيد بن عمير قال : « بلغ عائشة أنَّ عبد الله بن عمرو يأمُرُ النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن . فقالت : يا عجباً لابن عمرٍو هذا[1] !! =

---

(١) وعند ابن خزيمة : « يا عجباه لابن عمرٍو هذا ، لقد كلفهنَّ تعباً » .

وعند أبى عوانة : « يا عجيبة من ابن عمرٍو ... أفلا يأمرهنَّ أن يجزرن رؤوسهن ؟ » .

= يأمُرُ النساء إذا اغتسلن أن ينقُضن رؤوسهن ! أفلا يأمرهنَّ أن يحلقن رؤوسهن ؟! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسى ثلاث إفراغاتٍ » .

وقد رواه عن أبى الزبير بعضُ أصحابه منهم :

« أيوب السختيانى وحماد بن سلمة ، وإبراهيم بن طهمان » .

وتابعهم روح بنُ القاسم ، عن أبى الزبير ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة .

أخرجه أبو عوانة فى « صحيحه » (١/٣١٤ - ٣١٥) ، وأبو نُعيم فى « مستخرجه » ، وعنه الذهبىُّ فى « معجم شيوخه الكبير » (ق ٥٠/١) من طريق عبد الوهاب بن عطاء ، نا روح بن القاسم به .

وقد خولف عبد الوهاب فى إسناده .

خالفه عيسى بن شعيب ، فرواه عن روح بن القاسم ، عن أبى الزبير ، عن عبيد بن عمير ، عن أم سلمة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، يأخذ كلُّ واحدٍ منا على حِذَتِهِ » .

فنقله إلى « مسند أم سلمة » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٢٣/ رقم ٩٣٥) من طريق عقبة ابن مكرم ، ثنا عيسى بن شعيب .

* **قُلْتُ** : ورواية عبد الوهاب أشبه ، لا سيما وقد توبع روح بن القاسم على جعله من « مسند عائشة » .

وعيسى بن شعيب قال عمرو بن علىّ الفلاّس » .

« صدوق » . =

....

= وغلا فيه ابنُ حبان ، فإنه ترجم له فى « المجروحين » (٢/١٢٠) .

وقال : « كان ممن يخطىء حتى فحش خطؤه ، فلما غلبت الأوهام على حديثه استحق الترك » .

ثم ساق له حديثاً رواه عن الحجاج بن ميمون ، عن حميد بن أبى حميد ، عن عبد الرحمٰن بن دلهمٍ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « **قدس العدس على لسان سبعين نبياً** » .... إلخ .

* **قُلْتُ** : ولا ذنب لعيسى بن شعيب فيه ، وإنما الحمل على من فوقه من رجال الإسناد .

قال الحافظ فى « التهذيب » (٨/٢١٣) فى ترجمة « عيسى » :

« وشيخهُ ضعيفٌ مجهولٌ ، وليس إلصاق الوهن به بأولى من إلصاق الوهن بالآخر ، وشيخُ شيخه ضعيفٌ أيضاً » وصدق يرحمه الله .

وقد اختلف على أبى الزبير فيه .

فرواه أيوب ، وحماد بن سلمة ، وروح بن القاسم وغيرهم كما تقدم عن أبى الزبير ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة .

وخالفهم الحسن بن أبى جعفر ، عن أبى الزبير ، عن أبى الطفيل ، عن عائشة بنحوه .

فجعل شيخ أبى الزبير : « أبا الطفيل » بدل « عبيد بن عمير » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ١/١٨٥) قال : حدثنا محمد ابن موسى الاصطخرىُّ ، ثنا أبو أسامة عبد الله بن .... الكلبىُّ ، ثنا مضر ابن غسَّان بن مضر ، ثنا الحسن بن أبى جعفر به .

وقال : =

. . . .

= « لم يرو هذا الحديث عن أبى الزبير ، عن أبى الطفيل إلا الحسن بن أبى جعفر ، تفرد به مضر بن غسَّان . ورواه أيوب السختيانى ، وحماد بن سلمة ، وروح بن القاسم عن أبى الزبير ، عن عبيد بن عمير عن عائشة » .

* قُلْتُ : والمحفوظ أن أبا الزبير يرويه عن عبيد بن عمير .

والحسن بن أبى جعفر ضعّفه غير واحدٍ لغفلته عن ضبط الحديث كابن المدينى ، وأحمد والنسائىُّ وابن حبان .

وقال البخارىُّ :

« منكرُ الحديث » .

ومضر بن غسَّان الأزدى لا بأس به ، صالح الحديث صدوقٌ كما قال أبو حاتم على ما فى « الجرح والتعديل » (٤٤٢/١/٤) لولده عبد الرحمن .

١٠ - سعيد بن المسيب ، عنها :

أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (١١٩/٢ - ١٢٠) وابنُ عدى فى « الكامل » (١١٨٤/٣) من طريق سالم بن نوحٍ ، حدثنا عمر بن عامر ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة به .

وقال :

« لم يروه عن عمر بن عامر ، إلا سالمُ بنُ نوحٍ » .

* قُلْتُ : وهو من رجال مسلم ، فيه بعضُ الضعف .

وقد اختلف عليه فى إسناده .

فرواه عنه عبد الرحمٰن بن بشر عن عمر بن عامر ، عن قتادة ، عن يحيى ابن أبى كثير عن أبى سلمة ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة ، =

....

= قالت : « كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم - تعنى : وهى - يغتسلان من إناءٍ واحد » .

أخرجه ابنُ عدىّ (١١٨٤/٣) وقال :

« سمعتُ ابن صاعدٍ يقُول : « ذكر فى هذا الإسناد قتادة ، وليس فيه قتادة » .

وسيأتى الكلام عليه فى حديث « أم سلمة » الآتى قريباً إن شاء الله تعالى .

ولكن هناك علّةٌ أخرى ، وهى عنعنة قتادة .

فقد قال إسماعيل القاضى فى « أحكام القرآن » :

« سمعتُ علىَّ بن المدينى يُضعِّفُ أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً ، ويقولُ : أحسبُ أن أكثرها بين قتادة وسعيد رجال » اهـ .

١١ - يوسف بن ماهك ، عنها :

أخرجه أبو بكر الشافعيُّ فى « الغيلانيات » (ج٦/ ق ١/٧٩) عن طريق أبى عاصم ، عن عباد بن منصور ، عن القاسم ويوسف بن ماهك عن عائشة به وفيه :

« غير أنه يبدأ قبلى » .

* **قُلْتُ** : وعباد بن منصور فى حفظه مقال ، لأنه تغير بأخرةٍ .

١٢ - عكرمة ، عنها :

أخرجه أحمدُ (٢٥٥/٦) ، وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٨٧٢) والطحاوى (٢٥/١) من طريق أبان بن صمعة ، عن عكرمة ، عن عائشة به .

وعند أبى يعلى :

« يبدأ قبلى » . =

= * **قُلْتُ** : وسندهُ جيِّدٌ . وقد صرّح عكرمة بالتحديث عند أحمد .

وأبان بن صمعة وثقه غيرُ واحدٍ .

قال أحمد : « تغيّر بأخرةٍ » .

ولكن قال ابنُ عدىّ في « الكامل » (٣٨٣/١) :

« وأبان بن صمعة له من الروايات قليلٌ ، وإنما عيب عليه اختلاطُه لما كبر ، ولم ينسب إلى الضعف ، لأن مقدار ما يرويه مستقيمٌ ، وقد روى عنه البصريون مثل سهل بن يوسف ، ومحمد بن أبى عدى ، وأبى عاصم وغيرهم بأحاديث ، وكلها مستقيمة غير منكرة ، إلاَّ أن يدخل فى حديثه شيءٌ بعدما تغير واختلط » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد روى عنه هذا الحديث روح بن عبادة[1] ، ويزيد بن زريع ، وكلاهما بصريٌّ . والله أعلم .

وتابعه عمرو بن هرم ، عن عكرمة ، عن عائشة بنحوه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٨٣) ، وابنُ عدىّ (٨٠٩/٢) من طريق حبيب بن أبى حبيب عن عمرو وسنده حسنٌ فى المتابعات . والله أعلمُ .

١٣ - أبو سلمة ، عنها :

أخرجه مسلمٌ (٤/٤ - ٥ نووى) من طريق مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمٰن ، عن عائشة فساق حديثاً فى الغسل من الجنابة وفيه : « كنت أغتسلُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، ونحن جُنبان » . =

(١) وهو ممن فات المزى رحمه الله فى « تهذيب الكمال » فلم يذكره فى الرواة عن « أبان ابن صمعة » ، ولم يذكر « أبان » فى شيوخه . والله الموفق .

....

= وأخرجه أحمد (٦/٦٤ ، ١٠٣) من طريق عمر بن أبى سلمة ، عن أبيه ، عن عائشة به .

وسندهُ حسنٌ فى المتابعات .

وأخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٢٨٩) من طريق محمد بن حسان ، حدثنا محمد بن يزيد ، حدثنا أبو الأشهب جعفر بن الحارث النخعىّ ، عن محمد بن عبد الرحمٰن مولى آل طلحة ، عن أبى سلمة ، عن عائشة به وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن أبى الأشهب ، إلاَّ محمد ، تفرَّد به محمد بن حسان » .

* **قُلْتُ** : محمد بن حسان هو ابن فيروز الواسطىُّ ثقةٌ ، وكذلك محمد ابن يزيد الواسطىُّ .

فالآفة من جعفر بن الحارث ، فضعّفه ابن معين والبخارىُّ وغيرُهما .

وأخرجه أحمد (٦/١٧١) من طريق محمد بن عمرو[1] ، عن أبى سلمة ، عن عائشة به .

وسندهُ حسنٌ .

١٤ - أم النعمان الكندية ، عنها :

أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢/٦١٢) من طريق الحارث بن شبل ، عن أم النعمان الكندية ، عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ ، كأنا طيران » . =

(١) وقع فى « المسند » : « محمد بن عمرو بن أبى سلمة » والصواب ما ذكرتهُ .

= * **قُلْتُ** : وهذا منكرٌ ، غير محفوظ .

والحارث بن شبل ضعيفٌ منكر الحديث .

ضعّفه أبو حاتم ، والعقيليّ ، وابن الجارود ، وابنُ عدى ، وغيرهم .

أما ابنُ حبان فذكره فى « الثقات » !

وقال البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٢٧١/٢/١) :

« ليس بمعروفٍ فى الحديث » .

وهذا مما يوهن أمره ، فعلى الرغم من أنه قليل الحديث إلا أن مقدار ما يرويه لا يتابع عليه .

وأم النعمان الكندية لم أجد لها ترجمة ، ويظهر أنها مجهولة والله أعلمُ .

١٥ - صفية بنت شيبة ، عنها .

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٣٨) ، والطحاويُّ (٢٥/١) من طريقين عن منصور بن عبد الرحمن ، عن أمه صفية بنت شيبة ، عن عائشة قالت : « كنتُ أنازعُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم الطسَّ الواحد ، نغتسل منه » .

* **قُلْتُ** : وسندهُ صحيحٌ على شرط الشيخين ، كما قال شيخُنا فى تعليقه على « ابن خزيمة » .

١٦ - ذر بن عبد الله الهمدانيّ ، عنها :

أخرجه الإسماعيليُّ فى « معجمه » (ج١/ ق ١/٦) قال : حدثنا أحمد بن يعقوب المقرىء ، حدثنا محمد بن بكار ، حدثنا هشيم ، عن عمر بن ذر ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « كنتُ أغتسلُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ من الجنابة » . =

....

= * **قُلْتُ** : وهذا سندٌ رجاله ثقات .

وشيخ الإسماعيلى ترجمه الخطيبُ فى « تاريخه » (٥/٢٢٥) وقال : « كان ثقةً » . ومحمد بن بكار هو ابن الريان ثقةٌ من رجال مسلم ومن فوقه ثقات أيضاً ، إلاَّ أن هشيم بن بشير كان يدلسُ . والله أعلمُ .

١٧ - مجاهد بن جبر ، عنها :

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ٢/٧٥) قال : حدثنا محمد بن بكير بن كردان ، ثنا عثمان بنُ دلهمٍ ، ثنا محمد بن كثير ، نا ليث ، عن مجاهدٍ ، عن عائشة .... فذكرته .

وقال : « لم يرو هذا الحديث عن ليثٍ إلاَّ محمد بن كثير » .

* **قُلْتُ** : محمد بن كثير هو القرشىُّ أبو إسحـٰق القصاب .

قال أحمدُ :

« خرقنا حديثه » .

وقال ابنُ المدينى :

« كتبنا عنه عجائب ، وخططتُ على حديثه » .

وقال البخارىُّ :

« منكرُ الحديث » .

ومشَّاهُ ابنُ معين .

وليث هو ابنُ أبى سليم ، وفيه مقالٌ معروفٌ .

١٨ - علىّ بن أبى طالبٍ ، عنها :

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ١/١٠٨) قال : حدثنا =

....

= محمد بن رزيق ، ثنا هارون بن سعيد ، نا أنس بن عياض ، عن حسين ابن عبد الله بن ضميرة ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن علىّ بن أبى طالبٍ ، رضى الله عنه ، عن عائشة به .

وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن علىّ بن أبى طالبٍ ، عن عائشة إلا بهذا الإسناد ، تفرَّد به أنسُ بن عياضٍ » .

* قُلْتُ : أنسُ بن عياضٍ ثقةٌ ، ولكن الآفة من شيخه فقد كذبه مالك وأبو حاتم .

وقال أحمدُ :

« لا يساوى شيئاً » .

وقال ابن معين :

« ليس بثقةٍ ولا مأمون » .

وضرب أبو زرعة على حديثه .

* قُلْتُ : وفى الباب عن أم سلمة ، وأم صُبَيَّة ، وميمونة بنت الحارث ، وأم هانىء بنت أبى طالب ، وأنس ، وعلىّ بن أبى طالب ، وجابر ، وابن عمر ، رضى الله عنهم .

* **أولاً : حديث أم سلمة ، رضى الله عنها :**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج/٢ رقم ١٧١٦) من طريق قتيبة ابنِ سعيدٍ ، أخبرنا سالمُ بْنُ نوحٍ ، عن عمر بن عامر ، عن قتادة ، عن يحيى بن أبى كثيرٍ ، عن زينب بنتِ أُمِّ سلمة ، عن أُمِّ سلمة ، قالت : بينا أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخميلة ، إذ حِضْتُ ، فانسللت =

....

= آخذُ ثياب حيضتى . فضحك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : « أنفِسْتِ ؟ » قلتُ : نعم . قالت : وكان النبىُّ صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائمٌ ، ويغتسلان من إناءٍ واحدٍ » .

قال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن قتادة ، إلاَّ عمرُ ، ولا عن عُمَرَ إلاَّ سالمٌ ، تفرَّد به قتيبةُ » .

* **قُلْتُ** : كذا قال ! ولم يتفرَّد به قتيبةُ .

فتابعه عبدُ الرحمٰن بنُ بشر بن الحكم ، ومحمد بن أبان البلخىُّ ، قالا : ثنا سالمُ بن نوحٍ به .

أخرجه ابنُ عدىٍ فى « الكامل » (١١٨٤/٣) وقال :

« سمعتُ ابن صاعدٍ يقولُ : ذُكر فى هذا الإسناد « قتادة » ، وليس فيه : « قتادة » . قال : وحدثناه عمرُ بنُ شبة ، ثنا سالمُ بنُ نوحٍ . بإسناده نحوه ، ولم يذكر فى إسناده « قتادة » ، وهكذا الحديثُ ، عن عمر بن عامر ، عن يحيى » اهـ .

* **قُلْتُ** : وكذا أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٩١٣) من طريق عقبة بن مكرم ، ثنا سالمُ بْنُ نوحٍ ، عن عمر بن عامر ، عن يحيى ابن أبى كثير به .

وقد اختلف على سالم بن نوحٍ فى إسناده .

وقد مرّ وجهٌ .

ورواه محمَّدُ بْنُ عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالكٍ ، قال : حدثنا سالم بنُ نوحٍ ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن أُمِّه ، =

= عن أم سلمة ... فذكره .

أخرجه الطبرانيُّ في « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٨٦٨) ، وفي « المعجم الصغير » (١/١٧٧) ، وابنُ عدىّ في « الكامل » (٣/١١٨٣) ، وابنُ أبي شريح في « جزء بيبي » (رقم ٢٦) .

قال الطبرانيُّ :

« لم يروه عن يونس إلاَّ سالمُ بْنُ نوحٍ ، تفرَّد به محمد بن عبد الله بن حفصٍ » .

وقال ابنُ عدىّ :

« يرويه عن يونس بهذا الإسناد سالمُ بنُ نوحٍ ، ولا أعلمُ رواه عن سالمٍ ، إلاَّ محمد بن عبد الله بن حفصٍ هذا » .

* قُلْتُ : ومحمد بن عبد الله هذا محلُّهُ الصدقُ ، وذكره ابنُ حبان في « الثقات » ، وهذا الاختلاف عندى هو من سالم بن نوحٍ ، فإنه كان يخطئ ويخالفُ .

والوجهُ الأوَّل هو المحفوظُ ، وهو ما يرويه يحيى بْنُ أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أُمِّ سلمة .

فهكذا :

أخرجه مسلمٌ (٤/٧ – نووى) ، وأبو عوانة (١/٢٨٥ ، ٣١٠) ، وابنُ ماجة (٣٨٠) ، وأحمدُ (٦/٢٩١ ، ٣١٠ ، ٣١٨) ، والدارميُّ (١/١٩٥) ، وابنُ أبي شيبة (١/٣٥) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج١٢/ رقم ٦٩٩١) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٣٦٠ و ج٩/ رقم ٣٨٩٠) ، والطبرانيُّ في « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٨٠٧ ، ٩١٤) ، والبيهقىُّ (١/١٨٩) من طريق =

....

= هشام الدستوائىّ ، عن يحيى بن أبى كثير بسنده سواء .

ورواه عن هشام جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« ابنهُ معاذٌ ، والطيالسىُّ ، وابنُ عُليَّة ، وعبدُ الملك بْنُ عمرٍو ، وعبدُ الصمد بنُ عبد الوارث ، ووهبُ بنُ جرير » .

وخالفهُمْ سعيدُ بنُ عامر ، فرواه عن هشام الدستوائىِّ ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن عكرمة ، عن أبى هريرة ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم كان هو وبعض أهْلِهِ يغتسلون من إناءٍ واحدٍ .

أخرجه البزَّارُ فى « مسنده » (ج١/ رقم ٣٢٤ - كشف) حدثنا سوَّارُ ابْنُ سهلٍ الضبىُّ[1] ، ثنا سعيد بن عامرٍ به ، وقال :

« لا نعلم رواهُ إلاَّ سعيد بنُ عامرٍ عن هشامٍ ، وهذا لفظُهُ أو معناه » .

* **قُلْتُ** : وسعيدُ بنُ عامرٍ وإنْ كان ثقةً ، إلاَّ أنه يغلط قليلاً كما قال أبو حاتمٍ .

بل قال البخارىُّ :

« كثيرُ الغلط » .

نقله عنه الترمذىُّ فى « العلل الكبير » (٣١٨/١) .

فالصوابُ ما رواه معاذُ بنُ هشام ومن معه .

ويؤكِّدُهُ أن شيبان بن عبد الرحمٰن ، وهمام بنُ يحيى ، وحسين المعلم ، ومعاوية بن سلاَّم وغيرهم رووا هذا الحديث عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن زينب ، عن أُمِّها . =

(١) كذا فى « المطبوع » وفى المخطوط عندى (ج٢/ ق ١/١٩٦) : « الضبعىّ » .

= أخرجه البخاريُّ (١/٤٢٢ - فتح) ، وأبو عوانة (١/٢٨٥) ، وأحمدُ (٦/٣٠٠) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/٢٥) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٨١٠) ، وفى « مسند الشاميين » (ق ٥٣٥) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٢/١٢٩) .

وقد اختُلف فيه على عكرمة .

فرواه يحيى بن أبى كثير عنه ، عن أبى هريرة كما تقدَّم .

وخالفه سماك بن حرب ، فرواه عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن ميمونة قالت : « كنتُ أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسلَّم من إناءٍ واحدٍ » .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٢٣/ رقم ١٠٣١) من طريق يحيى الحمانى ، ثنا شريك عن سماكٍ به .

ويحيى الحمانى وشريك فيهما مقالٌ ، وسماك بن حرب تغيرً ، وكان يُلقَّنُ .

غير أن عكرمة توبع على هذا الوجه كما يأتى فى « حديث ميمونة » إن شاء الله تعالى .

وقد اختُلف على أبى سلمة فيه .

فرواه يحيى بْنُ أبى كثير ، عنه ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أمِّ سلمة كما تقدَّم .

وخالفه عمَّارُ الدُّهْنِى ، فرواه عن أبى سلمة ، عن أم سلمة به فسقط ذكرُ « زينب » .

أخرجه أحمدُ (٦/٣١٩) ، ومحمَّدُ بْنُ عاصم فى « جزئه » (ق ٣/١) =

. . . .

= وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢١١) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ٢/٤) وفى « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ١٢/ رقم ٧٠١٦) .

* **قُلْتُ** : وعمَّارُ بن معاوية الدُّهنىُّ ثقةٌ ، فيُحمل على أن أبا سلمة رواه على الوجهين . والله أعلمُ .

وقد توبع عمَّارُ الدُّهنى .

تابعه عنبسةُ بنُ عمَّار المدنىُّ ، والحاطبىُّ ، عن أبى سلمة ، عن أم سلمة .

أخرجه الطبرانىُّ أيضاً (ج٢٣/ رقم ٥٤١ ، ٥٤٨) .

وعنبسةُ بنُ عمَّار ، وثقه أبو داود وابنُ حبان .

وله طرق أخرى عن أم سلمة منها :

١ - ناعم مولى أم سلمة ، عنها .

أخرجه المصنِّفُ ، ويأتى برقم (٢٣٧) ، والطحاوىُّ (١/٢٥) .

٢ - المقبرىّ ، عنها .

أخرجه الطبرانىُّ (ج٢٣/ رقم ٩٦٥) .

٣ - عبد الله بن رافع ، عنها .

أخرجه الطبرانىُّ (رقم ١٠٠٤) .

٤ - سليمان مولى أم سلمة ، عنها .

أخرجه الطبرانىُّ أيضاً (رقم ٦٣٨ ، ٩٦٣) وفى « الأوسط » (ج١/ ق ١/٢٤٢) .

* **ثانياً : حديث أم صُبَيَّة ، رضى الله عنها :**

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/٣٥) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٤/ رقم =

....

= ٥٩٦ ، ٥٩٨) ، والبيهقىُّ (١٩٠/١) ، والخطيب فى « الموضح » (١٤٤/٢) والطحاوى (٢٥/١) ، وابن الأثير فى « أسد الغابة » (٣٥٣/٧) من طرق عن أسامة بن زيد ، عن سالم بن النعمان بن خربوذ ، عن أم صُبَيَّة الجهنية قالت : « اختلفت يدى ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الوضوء من إناءٍ واحدٍ » .

وقد رواه عن أسامة بن زيد جماعة ، منهم :

« ابنُ وهب ، والدراوردىُّ ، وعبد الوهاب بن عطاء »[1] .

وخالفهم وكيعٌ ، فرواه عن أسامة بن زيد ، عن النعمان بن خرَّبوذ ، قال : سمعت أم صُبَيَّة ... فذكرته .

فجعله « النعمان بن خربوذ » بدل « سالم بن النعمان بن خربوذ » .

أخرجه ابن أبى شيبة (٣٥/١) حدثنا وكيع . =

---

(١) وخالفهم سفيان الثورى ، فرواه عن أسامة بن زيد ، عن سالم بن النعمان ، عن امرأةٍ يقال لها أم صفية - بالفاء - .

ذكره ابن أبى حاتم فى « العلل » (رقم ١٦١) ، ونقل قول أبى زرعة :

« هكذا قال قبيصة - يعنى عن سفيان - : « أم صفية » ، وإنما هى « أم صُبَيَّة » ، والواهمُ فى هذا هو قبيصة كما يومىء إليه كلام أبى زرعة وقد صرّح البخارىُّ بذلك تصريحاً كما فى « علل الترمذى » فقال : « أخطأ فيه قبيصة » ثم قال : حدثنا محمد بن يوسف ، عن سفيان ، وقال : « أم صُبَيَّة » يعنى بالباء الموحدة .

وأخرج هذه الرواية الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ٥٩٩) ولكن وقع فى الكتاب « أم صبية » بالباء ، وهو تصحيف لما علمنا أن قبيصة كان يحكيه بالفاء على الغلط .

وقد ذكر الحافظ فى « النكت الظراف » (٩٠/١٣) أن رواية قبيصة بالفاء لا بالباء ، فليصحح من هنا . والله الموفق .

....

= ووَهَّمَ أبو زرعة وكيعاً فيه ، فقال :

« ووهم وكيع فى الحديث ، والصحيحُ حديث ابن وهبٍ . وسالم هو ابن النعمان . قال أبو محمدٍ – يعنى ابن أبى حاتم – : يعنى أن وكيعاً قال : عن النعمان بن خربوذ ، فهذا الذى وهم فيه » .

ذكره ابن أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ١٦١) .

وكذا أنكره عليه البخاريُّ ، فقال :

« وهم وكيع ، والصحيحُ ، عن أسامة بن زيد ، عن سالم بن خربوذ أبى النعمان » اهـ .

ذكره الترمذى فى « العلل الكبير » (١٣١/١) .

* **قُلْتُ** : قد رواه محمد بن عبد الله بن نمير ويحيى الحمانى ، وابن أبى شيبة فى رواية عبيد بن غنام عنه ، ثلاثتهم عن وكيع فقالوا : « سالم بن النعمان بن خربوذ » .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ٥٩٧) .

فهذا قد يبرىء وكيعاً من الوهم لأنهم لم يتفقوا عليه يؤيده أن عبد الله ابن محمد النفيلى رواه عن وكيع فقال : « ابن خرَّبوذ » .

أخرجه أبو داود (٧٨) عن النفيلى .

فيحتمل أن يكون المقصود بـ « ابن خربوذ » سالم بن النعمان بن خربوذ ، أو « النعمان بن خربوذ » وعلى كل حال فلو ثبت أن هذا من وكيع فهو واهمٌ ، وإلاَّ فقد يكون الوهم من أسامة بن زيد ، فقد تكلموا فى حفظه . والله أعلمُ .

وأخرجه الطبرانىُّ (ج٢٥/ رقم ٤٠٩) من طريق قبيصة بن عقبة ، ثنا =

....

= سفيانُ ، عن أسامة بن زيد ، عن النعمان بن خرَّبوذ ، عن أمِّ صفية به .

فلو ثبتت هذه الرواية ، فهى تؤكِّدُ براءة وكيعٍ من الوهم ، ولكن أخشى أن يكون وقع سقطٌ من الإسناد ، ويكون صوابهُ : « عن أبى النعمان بن خرَّبوذ » ، فالله أعلمُ .

وقد صحَّح أبو زرعة قول من قال : « سالم بن النعمان » ، وعكس البخاريُّ قول أبى زرعة .

فقال فى « التاريخ الكبير » (٢/٢/١١٣) :

« سالم بن سرج ، ويقال : خرَّبوذ أبو النعمان . وقال بعضُهم : ابن النعمان ، ولم يصحّ » اهـ .

وقد أخرجه ابنُ ماجة (٣٨٢) ، عن أنس بن عياضٍ ، وأحمدُ (٦/٣٦٧) وعنه المزىّ فى « التهذيب » (١٠/١٤٣) ، والترمذىُّ فى « العلل » (١/١٣٠) عن يحيى بن سعيد ، كلاهما عن أسامة بن زيدٍ ، عن سالم أبى النعمان ، عن أم صُبيَّة به .

وأخرجه البخارىُّ فى « الأدب المفرد » (١٠٥٤) ، والترمذىُّ[١] فى « العلل الكبير » (١/١٣٢) ، وأحمد فى « المسند » (٦/٣٦٦) والطبرانى فى « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ٥٩٥) والدارقطنى (١/٥٣ - ٥٤) ، والخطيبُ =

---

(١) روى الترمذى هذا الحديث فى « علله » فقال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، نا ابن أبى أويس ، حدثنى خارجة » فقال محقق الكتاب :« محمد بن إسماعيل هو ابن يوسف السلمى أبو إسماعيل الترمذى » وأقول : الذى يظهر لى أن محمد بن إسماعيل هو البخارىّ ، لأنه رواه فى « الأدب المفرد » ، ولأنه ينقل عنه التعليل ، فالمناسب أن يرويه عنه ، والله أعلمُ .

= فى « الموضح » (١٤٣/٢) ، والمزى فى « التهذيب » (٦/٨) من طريق خارجة بن الحارث ، عن سالم بن سرج ، عن أم صُبيَّة[١] به .

* قُلْتُ : وسندهُ حسنٌ كما قال العراقى فى « طرح التثريب » (٣٩/٢) .

وسالم بن سرج وثقه ابن معين ، وابنُ حبان .

وأم صُبية هى خولة بنت قيس كما قال البخاريُّ وأبو زرعة ووهم ابن مندة فقال هى : « خولة بنت قيس بن قهد » وردَّ عليه أبو نعيم . قال الحافظ فى « الإصابة » (٧٢/٨) :

« فأصاب وقد فرق بينهما ابنُ سعدٍ وغيرهُ » اهـ .

قال العراقى فى « طرح التثريب » (٣٩/٢) :

« وليست أم صُبيَّة هذه زوجة ولا محرماً ، نعم قيل إنها خولة بنت قيس وإنها كانت زوجة حمزة ، وقيل : إن زوجة حمزة غيرها ، ولو ثبت ذلك فزوجة العم ليست محرماً ، والجواب أنه لا يبعُد عدّ ذلك من الخصائص ، فقد كان النبىّ صلى الله عليه وسلم يقيل عند أم حرام كما ثبت فى الصحيح »[٢] ، وقول القاضى عياض ومن تبعه أنها كانت بينهما محرمية من الرضاع ردَّه الحافظ أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطى فى جزءٍ له =

---

(١) ورواه أبو حفص ، عن أبى النعمان ، عن أم صبية .

أخرجه الطبرانى (٦٠٠) عن محمد بن مهزم عنه .

(٢) فى « صحيح البخارى » (٦/١٠ - فتح) من حديث أنسٍ قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمته وجعلت تفلِّ رأسه ، فنام ... الحديث » . وسيأتى برقم (٣١٧١) إنْ شاء الله .

....

= فى[1] ذلك ، وقد رأيتُ فى كلام بعض العلماء من غير الشافعية الإشارة إلى أن ذلك من الخصائص ولم يذكره أصحابُنا » اهـ .

* **ثالثاً : حديث ميمونة بنت الحارث ، رضى الله عنها :**

أخرجه مسلم (٤٧/٣٢٢) ، وأبو عوانة (٢٨٤/١) ، والمصنِّف ، ويأتى (برقم ٢٣٦) ، والترمذىُّ (٦٢) وابن ماجة (٣٧٧) ، والشافعىُّ فى « المسند » (ص - ٩) ، وفى « الأم » (٨/١) ، وأحمد (٣٢٩/٦) ، والحميدىُّ (٣٠٩) ، وابنُ أبى شيبة (٣٥/١) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/١٨) ، وعبد الرزاق فى « مصنفه » (ج/١ رقم ١٠٣٢) ، وأبو يعلى (ج١٢/ رقم ٧٠٨٠) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » ج٢٣ / رقم (١٠٣٢ و ج٢٤/ رقم ٣٣) والطحاوى فى « شرح المعانى » (٢٥/١) ، والبيهقىُّ (١٨٨/١) من طريق سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبى الشعثاء ، عن ابن عباس ، حدثتنى ميمونة قالت : كنت أغتسلُ أنا والنبىُّ صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ .

ورواه عن سفيان هكذا جماعةٌ من أصحابه منهم :

« الشافعىُّ ، وأحمدُ بنُ حنبل ، وعبد الرزاق ، وابنُ أبى شيبة ، والقعنبىُّ ، وسعيد بن منصور ، والحميدىُّ[2] ، وقتيبة بن سعيد ، وإسحٰق ابن إسماعيل الطالقانى ، وأبو خيثمة ، ويحيى بن موسى ، ومحمد بن =

---

(١) قال الحافظ فى « الفتح » (٧٨/١١) : « وبالغ الدمياطى فى الرد على من ادعى المحرمية » ، وراجع بحث الحافظ فإنه مفيدٌ .

(٢) زاد الحميدىُّ فى روايته : « قال سفيان : هذا الإسنادُ كان يُعجب شعبة : « سمعتُ » « أخبرنى » « سمعتُ » « أخبرنى » كأنه اشتهى توصيله » اهـ .

....

= إسماعيل الأحمسى ، وعبد الرحمن بن بشر ، وابن أبى عمر ، وإبراهيم بن بشار ... » .

وخالفهم أبو نعيم الفضل بن دكين ، فرواه عن ابن عيينة بإسناده ، لكنه جعله من « مسند ابن عباس » .

أخرجه البخارىُّ (٣٦٦/١) وقال :

« كان ابنُ عيينة يقول أخيراً : « عن ابن عباس ، عن ميمونة » ، والصحيحُ ما روى أبو نعيم » اهـ .

قال الحافظ :

« وإنما رجح البخارىُّ رواية أبى نُعيم جرياً على قاعدة المحدثين ، لأنَّ من جملة المرجحات عندهم قدم السماع لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وترجيح البخارىّ - رحمه الله - فيه نظرٌ من وجهين :

* **الأول** : أن الحميدىَّ أثبت من أبى نعيم فى ابن عيينة ، بل قال أبو حاتم : « هو أثبت الناس فى ابن عيينة ، وهو رئيس أصحابه » وقد لازمه الحميدىُّ من قديم ، لا سيما وقد تابعه هذا الجمع الغفير وفيهم الشافعىُّ وأحمدُ ، على جعل الحديث من « مسند ميمونة » .

قال الحافظ :

« ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح ، وهى كونهم أكثر عدداً وملازمة لسفيان » اهـ .

* **الثانى** : أن ابن عباس لا يمكن أن يطَّلع على النبى صلى الله عليه وسلم فى حال اغتساله مع ميمونة حتى يصف الأمر ، فهذا يدلُّ على أنه أخذه =

....

= منها ، ذكره الإسماعيليُّ[1] .

فمن جهة الترجيح لا شك فى ترجيح رواية من جعله من « مسند ميمونة » ، ولكن يمكن الجمع بأن ابن عباس كان مرة يذكر « ميمونة » ، ومرة يقتصر على ذكر الواقعة من نفسه ، والله أعلمُ .

فَإنْ قُلْتَ : تتأيد رواية الفضل بن دكين عن ابن عيينة فى جعل الحديث من « مسند ابن عباس » بما رواه ابنُ جريج ، قال : أخبرنى عمرو بن دينار ، قال : أكبرُ علمي ، والذى يخطرُ على بالى ؛ أن أبا الشعثاء أخبرنى ، أن ابن عباسٍ أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة .

أخرجه مسلمٌ (٤٨/٣٢٣) ، واللَّفْظُ لَهُ وأبو عوانة (٢٨٤/١)[2] ، وعبد الرزاق[3] (ج١/ رقم ١٠٣٧) ، والدارقطنيُّ (٥٣/١) ، والبيهقيُّ (١٨٨/١) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٢٣/ رقم ١٠٣٣) من طرق عن ابن جريج .

قال الدارقطنيُّ : « إسنادهُ صحيحٌ » . =

---

(١) هذا واضحٌ أن الإسماعيلى لا يرجح ما ذكره البخارىّ ، ولكن وقع فى « عمدة القارى » (٢٠٠/٣) للبدر العينى أن الإسماعيلى رجح ما صححه البخارى ولكن بقية العبارة تنقض ذلك ، فلا أدرى من السبب فى اضطراب العبارة ، أهو البدر العينى نفسه أم الناسخ أم الطابع ؟!

(٢) وقع السند عند أبى عوانة هكذا : « ... ثنا حجاج ، قال : أخبرنى عمرو بن دينار » وقد سقط من بينهما « ابن جريج » يقيناً . فحجاج هو ابن محمد الأعور من أثبت الناس فى ابن جريج ، و لم أقف على من اسمه « حجاج » يروى عن عمرو بن دينار والله أعلم .

(٣) وقع السند فى « المصنَّف » هكذا : « عبد الرزاق قال : أخبرنى عمرو بن دينار ».. وقد سقط « ابن جريج » شيخ عبد الرزاق فيه ، فليستدرك . والله الموفق .

= فبما هو ابنُ جريج خالف سفيان بن عيينة . فجعله من « مسند ابن عباس » .

* قُلْتُ : نعم ! سبق إلى ترجيح رواية ابن جريج الإمامُ الدارقطنيُّ — رحمه الله — فقال في « العلل » (ج٥/ ق ٢/١٨١) :

« يرويه عمرو بن دينار واختلف عنه . فرواه ابنُ عيينة عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، وخالفه ابنُ جريج فرواه عن عمرو ، عن جابر ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة ، وقول ابن جريج أشبهُ » اهـ .

* قُلْتُ : إن كان سبيلُنا هو الترجيح ، فلا نرتاب في تقديم رواية ابن عيينة على رواية ابن جريج ، لأن سفيان بن عيينة هو أثبت الناس في عمرو ابن دينار على الإطلاق .

فقال عثمان الدارميُّ :

« سألتُ ابن معين : ابنُ عيينة أحبُّ إليك في عمرو بن دينار أو الثوري ؟ قال : ابن عيينة أعلمُ به . قلتُ : فحماد بن زيد ؟ قال : ابن عيينة أعلم به . قلتُ : فشعبةُ ؟ قال : وأيش روى عنه » .

وقال أبو مسلم المستملي :

« سمعتُ ابن عيينة يقول : سمعتُ من عمرو بن دينار ما لبث نوحٌ في قومه » .

وقال اللالكائيُّ :

« أجمع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار » .

فهذا سبيلُ التَّرجيح ، ولكنَّ الجمعَ ممكنٌ كما قدَّمتُ ، والله أعلمُ . =

....

= * رابعاً : حديث أم هانئ ، رضى الله عنها :

أخرجه المصنِّفُ ، ويأتى برقم (٢٤٠) ، وابنُ ماجة (٣٧٨) ، وأحمدُ (٣٤٢/٦) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٣٨) ، وابنُ حبان (٢٢٧) والطبرانى فى « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ١٠٥١) ، والبيهقىُّ (٧/١) من طرق عن إبراهيم ابن نافعٍ ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهدٍ ، عن أم هانئ قالت : « اغتسل النبىُّ صلى الله عليه وسلم وميمونة من إناءٍ واحدٍ ، قصعةٍ فيها أثرُ العجين » .

ورواه عن إبراهيم بْنِ نافعٍ جماعةٌ ، منهم :

« يحيى بْنُ أبى بكير ، وزيدُ بْنُ الحُباب ، وعبدُ الرحمٰن بْنُ مهدى ، وعبدُ الملك بْنُ عمرو » .

قال التِّرمذىُّ فى « سننه » (١٧٨١ - من كتاب اللباس) :

«قال محمدٌ - يعنى البخارىَّ -: لا أعرفُ لمجاهدٍ سماعاً من أم هانئ» اهـ

* قُلْتُ : لم أجد هذا إلاَّ عن البخارىّ ، ويشبهُ أن يكون على طريقته فى الإعلال إذا لم يجد ولو سنداً واحداً فى سماع بعض الرواة من شيخه . فيحكم بعدم الاتصال .

وسماعُ مجاهدٍ من أم هانئ ممكنٌ .

فقد ولد مجاهد سنة (٢١) فى خلافة عمر ،وتوفى سنة (١٠٢) وقيل (١٠٣) ، وتوفيت أم هانئ بعد سنة (٥٠) فقد لقيها يقيناً ، وهو ليس بمدلس على الراجح ، فتحمل عنعنته على الاتصال . والله أعلمُ .

* * *

= * خَامِساً : حَدِيْثُ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُ :
ويأتى فى الحديث القادم .

* * *

* سَادِسَاً : حَدِيْثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِى طَالِبٍ ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُ :

أخرجه ابنُ ماجة (٣٧٥) ، وأحمدُ (١/٧٧) ، وابنُ أبى شيبة (١/٣٦) ، والبزَّارُ فى « مسنده » (ج١/ ق ٢/٩٥) من طريق عبيد الله ، عن إسرائيل بن يونس ، عن أبى إسحـٰق ، عن الحارث الأعور ، عن علىّ بن أبى طالب قال : « كان النبىُّ صلى الله عليه وسلم وأهله يغتسلون من إناءٍ واحدٍ » .

وزاد ابن ماجة والبزار :

« ولا يغتسل أحدهما بفضل الآخر » .

قال البزار :

« لا نعلمه يروى عن علىٍّ ، عن النبى صلى الله عليه وسلم إلاَّ من هذا الوجه » .

* قُلْتُ : وسندهُ واهٍ ، لوهاء الحارث الأعور .

وضعّفه البوصيرى فى « الزوائد » (١/١٥٨) .

وقد خولف فيه عبيد الله بن موسى .

خالفه مالك بن إسماعيل ، فرواه عن إسرائيل ، عن أبى إسحـٰق ، عن سعيد بن جُبير ، عن ابن عباسٍ ، أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم وأهله كانوا يغتسلون من إناءٍ واحدٍ .

فخالفه فى موضعين : =

= **الأول** : أنه جعل شيخ « أبى إسحٰق » هو « سعيد بن جبير » .

الثانى : أنه نقله إلى « مسند ابن عباس » .

أخرجه ابنُ الأعرابى فى « معجمه » (ج١/ ق ١/٣٤) .

وهذا سندٌ صحيحٌ لولا تدليس أبى إسحٰق ، وهو أجود من حديث عبيد الله بن موسٰى .

لكنى رأيت الدارقطنىَّ - رحمه الله - قال فى « العلل » (١٦٦/٣) :

« وقيل : عن إسرائيل ، عن أبى إسحٰق ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسٍ ، ولا يصحُّ » .

* **قُلْتُ** : ولم أفطن لمراد الدارقطنىّ ، رحمه الله - .

وقد رواه صباحُ بْنُ يحيى ، عن أبى إسحٰق ، عن الحارث الأعور عن علىّ ، فأوقفه .

قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (١٦٥/٣) :

« وحديثُ إسرائيل أولى بالصواب » اهـ .

* * *

*** سَابِعاً : حَدِيْثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ، رَضِىَ الله عَنْهُمَا :**

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٣٦/١) ، وعنه ابنُ ماجة (٣٧٩) من طريق شريك النخعىّ ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه يغتسلون من إناءٍ واحدٍ » .

قال البوصيرى فى الزوائد (١/١٥٩) : « هذا إسناد حسن » .

* **قُلْتُ** : لعلَّهُ يعنى فى الشواهد .

وأخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٩٩٢/٣) من طريق الربيع بن =

= بدر ، عن أبى الزبير عن جابر أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم وعائشة اغتسلا من إناءٍ واحدٍ .

ثم قال ابنُ عدى بعد أن ذكر أحاديث هذا منها :

« وهذه الأحاديث معروفةٌ بالربيع بن بدر ... وعامة حديثه ورواياته عمن يروى عنهم مما لا يتابعه أحدٌ عليه » .

* * *

* ثامناً : حَدِيْثُ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُمَا :

وقد مرّ تخريجُه فى الحديث الماضى .

* * *

٥٩ - بَــابُ
القَدْرِ الَّذِى يَكْتَفِى بِهِ الرَّجُلُ مِنَ المَاءِ لِلْوُضُوْءِ

٧٣ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَاْلَ : حَدَّثَنِى عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَبْرٍ ، قَاْلَ : سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُوْلُ : كَاْنَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ بِمَكُّوْكٍ[١] ، وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَاكِيَّ .

---

٧٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* يحيى : هو ابنُ سعيد القطَّان .

* عبد الله بن عبد الله بن جبر ، هو ابن عتيك الأنصاريُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .

وثقه ابن معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ أبى حاتم ، وابنُ حبان وقد اختلفوا فى جدِّه ، هل هو « جبر » أم « جابر » . فذهب البخاريُّ تبعاً لمالكٍ أنه « ابن جابر » .

فقال فى « تاريخه »[٢] - كما فى « التهذيب » (٥/٢٨٢) - :

« عبد الله بن عبد الله بن جابر ، سمع ابن عمر ، وأنساً ، قاله مالك ، =

---

(١) المكوك هو المُدُّ وقيل الصاع ، والأول أشبهُ . - قاله فى « النهاية » .

(٢) لا أدرى أىَّ تاريخٍ عناه الحافظُ ، وقد ذكر البخاريُّ شيئاً من هذا فى « تاريخه الكبير » (١٢٦/١/٣) لكن من غير ترجيحٍ .

....

= وقال شعبة ، ومسعر ، وأبو العميس ، وعبد الله بن عيسى . عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، ولا يصحُّ جبر ، إنما هو جابر بن عتيك ، قال : وقال بعضُهم : عن عبد الله بن عيسى ، عن جبر بن عبد الله » يعنى قلبه .

وأيَّدهُ ابن منجوية ، فقال فى « رجال صحيح مسلم » (٣٧٢/١) :

« عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك الأنصارى المدنى ، أهلُ المدينة يقولون : « جابر » ، والعراقيون يقولون : « جبر » ، ويُقال : لا يصحُّ « جبر » إنما هو « جابر » .

وقال الخطيب فى « رفع الارتياب عن المقلوب فى الأسماء والأنساب » :

« قال عمار بن رزيق : « عن عبد الله بن عيسى عن جبر بن عبد الله ابن عتيك ، وكذا حكى الثورى وحمزة الزيات » .

قال الخطيبُ :

« والصواب : عبد الله بن جبر ، قال : والكوفيون يضطربون فيه » .

وحكى المزىُّ أنهما واحدٌ .

* **قُلْتُ** : فيصير هاهنا أربعةُ أقوالٍ .

١ - أنه عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك .

٢ - أنه عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك .

٣ - أنه جبر بن عبد الله .

٤ - أنهما واحدٌ ، ووقع الخلاف فى اسم جدِّه .

والصواب الذى يقتضيه التحقيق - والله أعلمُ - أنه « عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك » ، أمَّا ابن جابر ، فاسم آخر .

وقد فرَّق بينهما ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل» (٩٠/٢/٢ - ٩١) =

....

= وكذلك فرّق بينهما النسائيُّ فى « الجرح والتعديل » وقد اتفق كلٌّ من مسعر وشعبة وعبد الله بن عيسى على جعله « ابن جبر » أما مالك وحده فقد جعله : « ابن جابر » فى حديث عيادة النبى صلى الله عليه وسلم لعبد الله ابن ثابت ، وسيأتى إن شاء الله برقم (١٨٤٦) ، ولا شكَّ أن اجتماع هؤلاء يترجح على ما ذهب إليه مالك وحده .

قال الحاكم فى « علوم الحديث » (ص - ١٥٠) :

« قال الشافعيُّ : صحَّف مالك : « جبر بن عتيك » إلى « جابر بن عتيك » .

وقال الدارقطنيُّ :

« لم يتابع مالكاً أحدٌ على قوله « جابر بن عتيك » .

وقد رجحه الحافظ فى « الفتح » (٣٠٥/١) .

أمَّا « جبر بن عبد الله » ، فإنه خطأ .

فأخرجه أحمد (٢٦٤/٣) قال : حدثنا معاوية بن عمرو ، ثنا زائدة ، عن سفيان ، عن عبد الله بن عيسى ، قال : حدثنى جبر بن عبد الله ، عن أنس بن مالك ... الحديث » .

وقد تقدم كلام الخطيب فى ذلك .

أمَّا قول الحافظ المزىّ : هما واحدٌ ، ففيه نظرٌ لما تقدم ذكرهُ .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (٣٧٤/١ - فتح) ، والإسماعيلىُّ فى « مستخرجه » - كما فى « الفتح » (٣٧٥/١) - ، ومسلمٌ (٧/٤ - نووى) ، =

....

= وأبو عوانة (٢٣٢/١) ، والدارمىُّ (١٤١/١) ، وأحمدُ (١١٢/٣ ، ١١٦ ، ٢٠٩ ، ٢٤٩ ، ٢٥٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٢٠٠ ، ١٢٠١) ، وابن خزيمة (٦١/١) ، والطيالسىُّ (٢١٠٢) ، والطحاوىُّ (٢٥/١ ، ٥١/٢) ، والبيهقىُّ (١٨٩/١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٥١/٢) من طريق شعبة ، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، عن أنس . وزاد بعضُهم : « وكان النبى صلى الله عليه وسلم وأهله يغتسلون من إناء واحد » .

وقد رواه عن شعبة جماعةٌ منهم :

« أبو الوليد الطيالسىُّ ، ويحيى القطان ، ومحمد بن جعفر ، ووهب بن جرير ، وعفان بن مسلم ، وعثمان بن عمر ، وسعيد بن عامر » .

وخالفهم أبو داود الطيالسىّ ، فرواه فى « مسنده » (٢١٢٠) وعنه الخطيب فى « التلخيص » (٣٢٨/١) فرواه عن شعبة ، عن يحيى بن يزيد الهنائى ، عن أنسٍ بالزيادة .

فجعل شيخ شعبة : « يحيى بن زيد » بدل « عبد الله بن عبد الله بن جبر » فلا أدرى هل وهم الطيالسىّ فيه على شعبة ، أم أنه رواه عنه على الوجهين ، لاسيما وقد رواه عن شعبة مثل رواية أصحاب شعبة .

وقد توبع شعبة .

تابعه سفيان الثورىّ ، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، عن أنسٍ لكن بالزيادة فقط .

أخرجه أبو عوانة (٢٣٣/١) ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٣٠٩) من طريقين عن سفيان . =

....

= ووقع عند أبى عوانة « عبد الله بن جبر » فلربما نُسب إلى جدِّه .

وتابعهما عتبة بن أبى حكيم ، قال : حدَّثنى عبدُ الله بْنُ عبد الله بن جَبْر ابن عتيك ، قال : سألنا أنساً عن الوضوء الذى يكفى الرجل من الماء ؟ فقال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمُدٍّ فيسبغ الوضوء ، وعسى أن يفضل منه » . قال : سألناه عن الغُسل من الجنابة كم يكفى من الماء ؟ قال : الصاع . فسألتُ عنه : أعَنِ النبىّ صلى الله عليه وسلم ذكرُ الصاع ؟ قال : نعم ، مع المد » .

أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢/٥٠) من طريق بقية بن الوليد ، عن عتبة بن أبى حكيم .

* **قُلْتُ** : وفى سنده ضعفٌ ، وعتبة بن أبى حكيم مختلفٌ فيه .

قال ابنُ حبان :

« يعتبر بحديثه من غير رواية بقية عنه » وهذا منها .

وتابعهم عبد الله بن عيسى ، فرواه عن ابن جبرٍ ، عن أنسٍ مرفوعاً لكن بلفظ : « يجزىء فى الوضوء رطلان من ماء » .

أخرجه الترمذىُّ (٦٠٩) ومن طريقه البغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٢/٥٢) عن وكيع ، عن شريك ، عن عبد الله بن عيسى به .

وقال الترمذىّ :

« هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلاَّ من حديث شريك على هذا اللَّفْظ » .

ومقصود الترمذىّ أن ذكرَ « الرطلين » لا يعرف إلا من حديث شريك ، وإلا فقد خولف وكيع فى لفظه . =

= فرواه أسود بنُ عامر ، شاذان[1] ، ومحمد بن الصباح البزار ، وسعيد بن منصور ، ويحيى بن عبد الحميد الحمانى ، جميعاً عن شريك ، عن عبد الله ابن عيسى ، عن عبد الله بن جبر ، عن أنس ، قال :

«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ برطلين، ويغتسل بالصاع ».

وفى رواية الحمانى عن شريك : « كان يتوضأُ بمُدٍّ ، وهو رطلان » .

أخرجه أبو داود (٩٥) ، وأحمد (١٧٩/٣) ، والطحاويُّ (٥٠/٢) ، فلعلَّ هذا الاختلاف من شريك النخعىّ .

وخولف شريك فى سنده .

خالفه سفيان الثورى ، فرواه عن عبد الله بن عيسى ، عن جبر بن عبد الله ، عن أنس .

أخرجه أحمد (٢٦٤/٣) من طريق زائدة ، عن سفيان .

وهذا خطأ من سفيان الثورى كما تقدّم .

* **قُلْتُ** : والعمدةُ فى هذا على رواية شعبة ، التى اختارها المصنِّفُ ، وكذا رجح البيهقىُّ وغيرهُ .

[**تنبيه**] : استغرب الترمذىُّ حديث شريك لأنه حدد قدر الماء المجزئ برطلين وقال : « لا نعرفه إلاَّ من حديث شريك على هذا اللَّفظ » فيتعقَّب بما أخرجه الدارقطنىُّ (٩٤/١ - ١٥٣/٢) من طريق موسى بن نصر ، نا عبدة بن سليمان ، عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن جرير بن يزيد ، عن =

---

(١) أخرجه الإمام أحمد فى « المسند » (١٧٩/٣) ووقع فيه : « ... أحمد حدثنا أسود بن عامر ثنا شاذان ... » كذا وإنما « شاذان » لقبٌ لأسود بن عامر فلفظة « ثنا » مقحمةٌ ، فالله المستعان .

....

= أنسٍ أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال » .

قال الدارقطنيُّ :

« تفرَّد به موسى بن نصر ، وهو ضعيف الحديث » .

وكذا أخرجه الدارقطنيّ (٢/١٥٤) بسندٍ واهٍ أيضاً .

* * *

٧٤ - أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّد - ثُمَّ ذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَبِيبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ ، يُحَدِّثُ عَنْ (جَدَّتِهِ)[1] ، وَهِيَ أُمُّ عُمَارَةَ بِنْتُ كَعْبٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، فَأُتِيَ بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ قَدْرَ ثُلُثَيِ الْمُدِّ .

قَالَ شُعْبَةُ : فَأَحْفَظُ أَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، وَجَعَلَ يُدَلِّكُهَا ، وَيَمْسَحُ أُذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا ، وَلَا أَحْفَظُ أَنَّهُ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا .

---

٧٤ - إسناده صحيح .

* محمد : هو ابن جعفر ، غُنْدَر .

* حبيبُ هو ابْنُ زيد بن خلاد الأنصاريُّ المدنيُّ . أخرج له الأربعةُ ترجمه ابنُ أبي حاتم (١٠١/٢/١) ونقل توثيقه عن ابن معين وكذا وثقه المصنِّف ، وابنُ حبان .

وقال أبو حاتم :

« صالحٌ » .

* عباد بن تميم : هو ابنُ غزية الأنصاريُّ .

أخرج له الجماعة .

ووثقه المصنِّفُ ، والعجليُّ (٨٣٤) ، وابنُ حبان (١٤١/٥) .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٩٤) ، وعنه البيهقيُّ (١٩٦/١) من طريق =

---

(١) فى النسخة المطبوعة : « عن جدتى » ، والتصويب من النسخة المخطوطة المحفوظة فى المكتبة الأزهرية (ج١/ ق ١/٧) ، وما ورد فى « المطبوعة » متجهٌ أيضاً ، وقد رواه أبو داود كذلك . والله أعلمُ .

= محمد بن جعفر ، ثنا شعبة بإسناده وبأخصر مما ذكره المصنِّفُ هنا .

وقد خولف محمد بن جعفر فى إسناده .

خالفه يحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، فرواه عن شعبة ، عن حبيب بن زيد ، عن عباد بن تميم ، عن عبد الله بن زيد ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم أتى بثلثى مُدٍّ من ماءٍ ، فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه .

أخرجه البيهقىُّ (١/١٩٦) .

وتابعه أبو خالد الأحمر ، ثنا شعبة به .

أخرجه البيهقىُّ أيضاً .

وتابعهما معاذ بن معاذ ، ثنا شعبة به ولم يذكر قدر الماء .

أخرجه الطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٣٢) .

وسئل أبو زرعة الرازى عن هذا الاختلاف ، فقال :

« الصحيح عندى حديث غُنْدَر » .

ذكره عنه ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ٣٩) .

[**تنبيه**] عُزى هذا الحديث فى « تحفة الأشراف » (١٣/٩٣) إلى ابن ماجة ، وأظنُّه خطأً من ناسخ أو طابع ، لأنَّ المزىّ لم يذكر تخريجه ، إنما ذكر أبا داود والنسائى . فالله أعلمُ .

* * *

٦٠ - بَـابُ
النِّيَّـــةِ فِى الوُضُوْءِ

٧٥ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيْبِ بْنِ عَرَبِىٍّ ، عَنْ حَمَّادٍ . وَالحَارِثُ ابْنُ مِسْكِيْنٍ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ - عَنِ ابْنِ القَاسِمِ ، حَدَّثَنِى مَالِكٌ . (ح) .

وَأَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مَنْصُوْرٍ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ ، واللَّفْظُ لَهُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ وَقَّاصٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ ، قَاْلَ : قَاْلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« إِنَّمَا الأَعْمَاْلُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِىءٍ مَا نَوَىٰ ، فَمَنْ كَاْنَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُوْلِهِ ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُوْلِهِ ، وَمَنْ كَاْنَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيْبُهَا ، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » .

---

٧٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ . ويأتى برقم (٣٧٩٤) إن شاء الله .

* يحيى بن حبيب بن عربى : هو الحارثى أبو زكريا البصرىُّ .

أخرج له الجماعة حاشا البخارىّ .

وثقهُ المصنِّفُ ، وابنُ حبان ، ومسلمة بن قاسم .

وترجمه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (١٣٧/٢) وحكى عن =

....

= أبيه أنه قال : « صدوق » .

* حمادٌ : هو ابنُ زيدٍ .

* ابنُ القاسم : هو عبد الرحمن صاحبُ مالكٍ .

* سليمان بن منصور ، هو أبو الحسن البلخيُّ .

تفرَّد المصنِّفُ بالتخريج له .

ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٢٧٩/٨) وقال :

« مستقيمُ الحديث » .

وقال المصنِّفُ :

« لا بأس به » .

* محمد بن إبراهيم بن الحارث التيميُّ أبو عبد الله المدنيُّ :

أخرج له الجماعةُ .

وثقه ابنُ معين ، وأبو حاتم ، والمصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ ، ويعقوب بن سفيان ، وابنُ حبان ، وابنُ خراش .

ونقل العقيليُّ فى « الضعفاء » (٢٠/٤) عن الإمام أحمد أنَّهُ ذكر محمد ابن إبراهيم وقال :

« فى حديثه شئٌ » ، يروى أحاديث مناكير - أو منكرة - والله أعلمُ .

* **قُلْتُ** : وقولُ الناقد : « يروى مناكير » لا يلزمُ منه أن يكون : « منكر الحديث » كما لا يخفى : ومعناه أنه إن وهم فى بعض حديثه فلا يلزم أن نتوقف فى كل حديثه ، نعم نتوقف إذا خالف من هو أمكنُ منه وأثبت ، ولا نعلمُ أحداً توقف فى قبول حديثه هذا والاحتجاج به ، بل أطبق الجميع على تصحيحه .

=

....

= وقد وجه الحافظ فى « هدى السارى » (ص - ٤٣٧) كلمة أحمد ، فقال :

« المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له ، فيُحمل على هذا ، وقد احتج به الجماعةُ » اهـ .

* قُلْتُ : وهو توجيهٌ حسنٌ .

ولم يعتبر الذهبيُّ كلمة الإمام من الجرح القادح ، فذكره فى « الميزان » (٤٤٥/٣) وقال :

« وثقه الناس ، واحتجَّ به الشيخان ، وقفز القنطرة » اهـ .

وقال فى « سير النبلاء » (٢٩٥/٥) :

« ومن غرائبه المنفرد بها « حديث الأعمال » عن علقمة ، عن عمر ، وقد جاز القنطرة ، واحتجَّ به أهل الصحاح بلا مثنوية »[1] اهـ .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (٩/١ ، ١٣٥ و ١٦٠/٥ و ٢٢٦/٧ و ١١٥/٩ و ٥٧٢/١١ و ٣٢٧/١٢ - فتح) ، ومسلمٌ (١٩٠٧/١٥٥) ، وأبو عوانة (٧٨/٥) ، وأبو داود (٢٢٠١) ، والترمذيُّ (١٦٤٧) ، وابنُ ماجة (٤٢٢٧) ، وأحمد (٢٥/١ ، ٤٣) ، والحميديُّ (٢٨) ، والطيالسيُّ (ص - ٩) ، وابنُ المبارك (٦٢/١/١) ، ووكيع (٣٥١) ، وهناد بنُ السرىّ (٨٠٥) ، وابنُ أبى عاصم (رقم ٢٠٦) ، والبيهقيُّ (٢٤٣) خمستهم فى « كتاب الزهد » ، وابنُ خزيمة فى « صحيحه » (ج١/ رقم ١٤٢ ، =

---

(١) يعنى : بلا استثناء .

....

= ٤٥٥) ، وكذا ابن حبان (ج٢/ رقم ٣٨٨ ، ٣٨٩) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٦٤) ، والبزار فى « مسنده الكبير » (ج١/ ق ٣٩/ ١ -٢) ، ومحمد بنُ الحسن فى « الموطأ » (٩٨٣) ، وابن جرير فى « تهذيب الآثار » (ص ٧٨٤ - ٧٨٥ - مسند عمر) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٤٠) ، وابنُ أبى حاتم فى « المقدمة » (ص - ٢١٣) ، والخليلى فى « الإرشاد » (٤٥٧) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (٣٦٩/١) ، وابنُ الأعرابى فى « معجمه » (ج٤/ق ٢/٦٢ - ج ١٠/ق ١/١٩٩) ، وتمام الرازى فى « الفوائد » (ج٥/ ق ١/٧٩) والدَّارقطنىُّ (١/٥٠-٥١) وفى « العلل » (ج١/ ق ٢/٦١) ، والطحاوىُّ فى « شرح الآثار » وابنُ مندة فى « الإيمان » (١/١٥٤) ، وفى « مسند إبراهيم بن أدهم » (١٣) وأبو أحمد الحاكم فى « شعار أصحاب الحديث » (ص - ٤٥) ، وابن زاذان فى « الفوائد » (ج١/ ق ١/٩٩ - ٢/١١٥) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٤٢/٨) ، وفى « أخبار أصبهان » (٢/١١٥ ، ٢٢٧) ، وفى « معرفة الصحابة » (رقم ٢١١) والحاكم فى « كتاب الأربعين » - كما فى التلخيص الحبير (٥٥/١) - ، وأبو إسماعيل الهروى فى « الأربعين فى دلائل التوحيد » (٣٩ - ٤٠) ، والقضاعىّ فى « مسند الشهاب » (رقم ١ ، ٢ ، ١١٧١ ، ١١٧٢) ، وابنُ عساكر فى « الأربعين البلدانية » (ق ١/٢) وفى « تاريخ دمشق » (٦٥/٣٨ - ٢١/٧ ، ٣٥ ، ١٩٣) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (٧٣/١) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (٤١/١ ، ٢١٥ - ١٤/٢ و ١١٢/٤ و ٣٩/٥) ، وفى « المعرفة » - كما فى « نصب الراية » (٣٠٢/١) وفى « شعب الإيمان » (٦٨٣٧) - ، وفى « الاعتقاد » (٢٥٤) ، وفى =

. . . .

= « الآداب » (رقم ١١٣٨) ، وفى « السنن الصغير » (ق ٢/٢) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٢٤٤/٤ و ١٥٣/٦ ، ٣٤٥/٩ - ٣٤٦) ، وفى « التلخيص » (١/٤٩١) ، وفى « الجامع » (ق ٢/٣) ، وابنُ الدبيثى فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٠٦/١ - ١٠٧) والحكيم الترمذى فى « نوادر الأصول » (ج ٣/ق ٢/٦٣ - ١/٦٤) وابن جميع فى « معجمه » (٣١٠) ، وأبو بكر الشافعىُّ فى « فوائده » (ج٤/ ق ٢/٤٩) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤٠١/١) والحسن بن محمد الخلال فى « المجلس الثانى من الأمالى » (ق ١/٢) ، والقاضى عياض فى « الإلماع » (٥٤ - ٥٥) ، والشجرى فى « الأمالى » (٩/١) ، وابن الجوزى فى « مشيخته » (١٣٤ - ١٣٥) ، وصدر الدين البكرى فى « الأربعين » (٥٨ - ٥٩) ، وابنُ المستوفى فى « تاريخ إربل » (٩٨/١ - ٩٩ ، ١٠٨ ، ١٦٤ - ١٦٥ ، ٢١٢ ، ٢٧٠ - ٢٧١) والرافعىُّ فى « التدوين » (٧٧/٤) ، والسِّلفىُّ فى « معجم السفر » (١١٤) ، والنووىُّ فى « الأذكار » (ص - ٤) ، وفى « بستان العارفين » (٢٢ - ٢٣) ، والمزىُّ فى « تهذيب الكمال » (١/١٥٧) ، والذهبىُّ فى « معجم شيوخه الكبير » (ق ١/١٨٥ - ٢) ، وابنُ السبكىّ فى « طبقات الشافعية » (٢٠٨/٥) ، والعراقىُّ فى « تقريب الأسانيد » (٢/٢ - ٣) وبرهان الدين التنوخى فى « نظم اللآلى بالمائة العوالى » (ق ١/٢) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد الأنصارىّ ، عن محمد بن إبراهيم التيمىّ ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ... فذكره .

وقد رواه عن يحيى بْنِ سعيد الأنصارىِّ خَلْقٌ من أصحابه ، منهم : مالكٌ ، والثورىُّ ، وشعبةُ ، وابنُ عيينة ، وحمادُ بْنُ زيد ، وأبو خالدٍ =

....

= الأحمر سليمان بن حيان ، وعبدُ الوهاب بْنُ عبد المجيد الثقفى ، ويزيد ابن هارون ، وابنُ المبارك ، وحفص بن غياث ، والليثُ بْنُ سعد ، ويحيى القطان ، والمحاربى ، وأبو حنيفة ، وعيسى بْنُ يونس ، وزهير بْنُ معاوية ، والأوزاعىُّ ، وابنُ جريج ، وإبراهيمُ بْنُ أدهم ، ويحيى بْنُ أيوب ، ومروانُ ابْنُ معاوية الفزارى ، وزهيرُ بْنُ محمد ، والقاسمُ بن معن ، وعمرو بن أبى قيس ، وجعفرُ بْنُ عون ، وخالدُ بْنُ عبد الله الواسطىُّ ، وعلىُّ بن هاشم ، وعمرو بن الحارث .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج١/ ق ١/٦١) :

« هو حديثٌ صحيحٌ » .

وقال الخليلىُّ فى « الإرشاد » :

« هذا أصلٌ من أصول الدين ، ومداره على يحيى بن سعيد » .

وقال أبو نعيم فى « الحلية » :

« هذا الحديث من صحاح الأحاديث وعيونها » .

وقال ابن عساكر :

« هذا حديث صحيحٌ من حديث أمير المؤمنين أبى حفص عُمَرَ بْنِ الخطّاب ... وثابتٌ من حديث علقمة بْنِ وقاص الليثىُّ ، لم يروه عنه غير أبى عبد الله محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشىّ التيمىُّ المدنىُّ ، واشتهر عنه برواية أبى سعيدٍ يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى المدنى القاضى ، وهو ممن انفرد به كل واحدٍ من هؤلاء عن صاحبه ، ورواه عن يحيى العددُ =

= الكثيرُ ، والجمُّ الغفيرُ » اهـ .

وقال شيخُ الإسلام ابْنُ تيمية فى « الفتاوى » (٢٤٧/١٨) :

« هذا حديث صحيحٌ متفقٌ على صحته ، تلقته الأمة بالقبول والتصديق مع أنه من غرائب الصحيح » .

وقال برهان الدين التنوخى فى « نظم اللآلى فى المائة العوالى » (ق ٢/١ - ٢) :

« هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ جدّاً بالنسبة إلى أوله ، لا يصحُّ مُسْنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم إلاَّ من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولم يروه عن عمر إلاَّ علقمة بن وقاص ، كما لم يروه عن علقمة إلاَّ محمد بن إبراهيم ، ولا عنه إلاَّ يحيى بن سعيد ، وهم ثلاثةٌ كلُّهم تابعٌ يروى بعضُهم عن بعضٍ ، مشهورٌ بالنسبة إلى آخره ، ورواه عن يحيى العددُ الكثير ، والجمُّ الغفير ، وأخرجه الأئمةُ السّتَّةُ فى « كتبهم » عن أصحاب أصحابه ، وهو حديثٌ جليلٌ عظيمُ الموقع ، كبيرُ الغَنَاءِ » اهـ .

* **قُلْتُ** : « وفى الباب عن أبى سعيد الخدرى ، وأنس بن مالك ، وعلىّ ابن أبى طالب ، وأبى هريرة رضى الله عنهم » .

* **أولاً : حديث أبى سعيد الخُدْرىّ ، رضى الله عنه .**

أخرجه الخليلى فى « الإرشاد » (ص ٢٣٣) ، وأبو عمران[1] البزار فى « أحاديثه » (ق ١/٥٦) ، والدارقطنىُّ فى « غرائب مالك » ، والحاكم فى « تاريخ نيسابور » - كما فى « الأمالى على الأذكار » للحافظ بن حجر ، =

(١) وهو موسى بن سعيد ، وله ترجمة فى « سير النبلاء » (٣٠٥/١٥ - ٣٠٦) و « تاريخ بغداد » (٥٩/١٣) .

= المجلس (١٨٣) – ، والخطابى فى « معالم السنن » – كما فى « التقييد » (٢٦٧) للعراق – ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٣٤٢/٦) وابن عساكر فى « غرائب مالك » – كما فى « طرح التثريب » (٤/٢) للعراق – ، والقضاعى فى « مسند الشهاب » (١١٧٣) من طرق عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى روَّاد ، ثنا مالك بنُ أنسٍ ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : « إنما الأعمال بالنية ... الحديث » .

* **قُلْتُ** : كذا رواه عبدُ المجيد عن مالك ، ووهم فيه عليه فقد رواه القعنبىُّ ، وابنُ القاسم ويحيى بن قزعة ، وأبو مصعب وغيرُهم عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عمر بن الخطاب .

وقد حكم الحفاظ بوهم عبد المجيد فيه .

قال أبو حاتم :

« هذا حديثٌ باطلٌ ، لا أصل له ، إنما هو مالكٌ ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمىّ ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر ، عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم » .

ذكره عنه ولدُه عبد الرحمن فى « علل الحديث » (ج١/ رقم ٣٦٢) .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (١٩٣/٢ – ١٩٤) :

« رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن مالك عن زيد بن أسلم ، عن عطاء ابن يسار ، عن أبى سعيد الخُدْرى ، ولم يُتابع عليه ، وأمَّا أصحابُ مالكٍ الحفاظ ، فرووه عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر ، وهو الصواب » . =

= وقال الخليلى فى « الإرشاد » (ص - ١٦٧) :-
« وعبد المجيد قد أخطأ فى الحديث الذى يرويه عن مالك فى الحديث الذى يرويه مالك والخَلْقُ عن يحيى بن سعيد الأنصارى ... فقال عبد المجيد وأخطأ فيه : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى سعيد الخدرى ... فذكره ، وهو غيرُ محفوظٍ من حديث زيد بن أسلم بوجهٍ » .

وقال أبو نُعيم :
« غريبٌ من حديث مالك عن زيد ، تفرَّد به عبد المجيد ، ومشهُورُهُ ما فى « الموطأ » : مالك ، عن يحيى بن سعيد » اهـ .

وقال الحافظ فى « الأمالى » :
« غريبٌ من هذا الوجه » .

وقال العراقىُّ فى « طرح التثريب » (٢/٤) :
« وهو غلطٌ من ابنِ أبى روَّاد ، وقول الخطابى[١] : إنه يقال : إن الغلط إنما جاء من قبل نوح بن حبيب الذى رواه عن ابن أبى روَّاد ، فليس بجيِّدٍ من قائله ، فإنه لم ينفرد به نوح عنه ، بل رواه غيره عنه ، وإنما الذى تفرَّد به ابنُ أبى روَّاد كما قال الدارقطنىُّ وغيره » .

* **قُلْتُ** : تابع نوحَ بْنَ حبيب إبراهيمُ بنُ محمد بن مروان بن هشام عند الدارقطنىّ فى « الغرائب » وعلىُّ بنُ الحسن الذهلىُّ عند الحاكم فى « تاريخ =

---

(١) قال فى « عمدة القارى » (٢٠/١) : « أحال الخطابى الغلط على نوح » .
قُلْتُ : لم يفعل ذلك الخطابى ، وإنما أحال على غيره ، فقال ، (يُقال) وقد بينتُ أن قائل ذلك هو البزار . والله أعلمُ .

= نيسابور » .

« فهذا يدلُّ على أن نوح بن حبيب - مع ثقته - لم يتفرَّد به ، وقائل هذه المقالة هو البزار .

قال الزيلعيُّ فى « نصبَ الراية » (٣٠٢/١) :

« وقال - يعنى البزَّار - فى « مسند الخُدْرى » : حديثٌ رُوى عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى سعيد الخدرى ، عن النبىّ صلى الله عليه وسلم قال : « **الأعمالُ بالنيَّة** » أخطأ فيه نوح بن حبيب ، ولم يُتابع عليه ، وليس له أصلٌ عن أبى سعيد » اهـ .

* **ثانياً : حديث أنسٍ ، رضى الله عنه :**

أخرجه ابنُ عساكر فى « جزء من أماليه » - كما فى « التقييد » (٢٦٨) للعراقى - وفى « تاريخه » (ج٢/ لوحة ٥٤٦) فى ترجمة :

« إبراهيم بن محمود بن حمزة النيسابورى » ، من طريقه ، نا أبو هبيرة ، محمد بن الوليد الدمشقىّ ، نا أبو مسهر ، نا يزيد بن السمط ، نا الأوزاعىّ ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أنسٍ مرفوعاً : « إنما الأعمال بالنيات ... الحديث » .

وقال :

« المحفوظُ حديث محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاصٍ ، عن عمر ، وهذا غريبٌ جدّاً » .

قال العراقى فى « طرح التثريب » (٤/٢) :

« والمعروف من حديث أنسٍ ما رواه البيهقىّ[1] من رواية عبد الله بن =

---

(١) أخرجه فى « سننه » (٤١/١) وقال البدر العينى فى « العمدة » (٢٢/١

....

= المثنى الأنصارى ، حدثنى بعض أهل بيتى عن أنسٍ فذكر حديثاً فيه » : « إنه لا عمل لمن لا نيَّة له » .

* * *

*** ثالثاً : حديث أبى هريرة رضى الله عنه :**

قال العراقى فى « الطرح » :

« رواه الرشيد العطَّار فى بعض تخاريجه ، وهو وهم أيضاً » اهـ .

وقد أفاد فى « التقييد والإيضاح » (٢٦٨) أن لفظه كلفظ حديث عمر ، رضى الله عنه .

* * *

*** رابعاً : حديثُ علىٍّ بْنِ أبى طالب ، رضى الله عنه .**

قال العراقىُّ فى « التقييد » (٢٦٧) :

« رواه ابن الأشعث فى « سننه » ، والحافظ أبو بكر محمد بن ياسر الجيانى فى « الأربعين العلوية » من طريق أهل البيت ، بلفظ : « الأعمال بالنية » وفى إسناده من لا يُعرف » اهـ .

وقال فى « الطرح » :

« إسناده ضعيفٌ » .

* **قُلْتُ** : أمَّا ما ذكره ابن مندة[1] فى كتابه « المستخرج من كتب =

= إسناده جهالة » .

(١) ليس هو أبا عبد الله محمد بن إسحٰق بن مندة ، وإنما هو ابنه أبو القاسم عبد الرحمٰن . ذكره العراقى فى « التقييد » (٢٦٧) .

....

= الناس للتذكرة ، والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة »[1] أن هذا الحديث رواه عن غير عمر بن الخطاب جماعةٌ من الصحابة منهم : سعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعتبة بن عبد السلميّ ، وهلال بن سويد ، وعبادة بن الصامت ، وجابر بن عبد الله ، وعقبة بن عامر ، وأبو ذر ، وعتبة بن مسلم » اهـ .

فما ذكره ابنُ مندة ليس بلفظ حديث عمر ، وإنما هو فى مطلق النيّة ، فهى شواهد بالمعنى ، وقد زاد عليه العراقى آخرين ، وفات العراقىّ كثير ، وهذا مما يتعسر حصرهُ وتتبُّعه . والله أعلمُ . لذلك لم أخرج إلاَّ أحاديث من رووها كلفظ حديث عمر . والحمد لله .

ثمَّ اعلم - وفقك الله تعالى للخير - أنَّ كل راوٍ من رواة حديث عمر قد توبع ، ولكن هذه المتابعات لا تثبت عند أهل العلم ، فإنما أذكرها تنبيهاً .

* أما علقمةُ بنُ وقاص ، فقال ابنُ مندة .

« هذا الحديث رواه عن عمر غيرُ علقمة : ابنه عبد الله ، وجابر ، وأبو جحيفة ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، وذو الكلاع ، وعطاء بن يسار ، وواصل بن عمرو الجذامىّ ، ومحمد بن المنكدر » .

* وأما محمد بن إبراهيم التيمىّ ، فتابعه :

« سعيد بن المسيب ، ونافع مولى ابن عمر » .

* وأما يحيى بن سعيد الأنصارىّ . =

---

(١) تمام الاسم من « نصب الراية » (٣٠٢/١) .

= فتابعه محمد بن عمرو ، عن محمد بن إبراهيم التيمىّ بإسناده سواء .
أخرجه ابنُ حبان فى « الثقات » (٦/٢٩٨ - ٢٩٩) ، والخليلىُّ فى الإرشاد » (ص - ٦٣١) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٣/٩٩٧) ، والذهبىُّ فى « تذكرة الحفاظ » (٢/٧٧٤) من طريق محمد بن عبيد الهمدانى ، نا الربيع بن زياد الضبىُّ ، نا محمد بن عمرو به .
* قُلْتُ : ولكن الحفاظ أعلّوا هذه المتابعة .
قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج١/ ق ١/٦٢) :
« إنما رواه عن محمد بن عمرو بن علقمة : الربيعُ بنُ زياد الهمدانى وحده ، ولم يُتابع عليه » .
وقال ابنُ عدىّ :
« وهذا لا أصل له ... وأما عن محمد بن عمرو ، عن محمد بن إبراهيم ، فلم يروه عنه غير الربيع بن زياد . وقد روى الربيعُ بنُ زياد عن غير محمد ابن عمرو من أهل المدينة بأحاديث لا يتابع عليها » اهـ .
وقال الخليلى :
« تفرَّد به الربيع عن محمد بن عمرو بن علقمة ، والمحفوظ هذا من حديث يحيى بن سعيد الأنصارى ، عن محمد بن إبراهيم التيمىّ » .
وقال الذهبىُّ:
« غريبٌ جدًّا من حديث محمد بن عمرو ، تفرَّد به عنه الربيع بن زياد ، وما أظنُّ رواه عنه غير ابن عبيد ، وهو صدوقٌ » .
وقال الحافظ فى « اللسان » (٢/٤٤٤ - ٤٤٥) فى ترجمة « الربيع » :
« وهو من غرائبه ، والظاهر أنه سمعه من يحيى بن سعيد ، فحدَّث به =

....

= عن محمد بن إبراهيم على سبيل الخطأ) هـ .

* **قُلْتُ** : وذكر ابنُ مندة أنه قد تابع يحيى بن سعيد :

داود بن أبي الفرات ، ومحمد بن إسحق ، وحجاج بن أرطاة ، وعبد الله بن قيس الأنصاريّ .

وقد نبهنا أن كل هذه المتابعات والشواهد لا تصحُّ ، والله تعالى الموفق .

وقد خولف يحيى بن سعيد فى إسناده .

خالفه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمى ، فرواه عن أبيه محمد بن إبراهيم قال : لمَّا قدم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، وعك أصحابه ، وقدم رجلٌ فتزوج امرأةً كانت مهاجرة ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فقال : « **يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية** »... الحديث وساق كلاماً آخر يأتى ذكره قريباً .

أخرجه الزبير بن بكَّار فى « أخبار المدينة » — كما فى « اللمع » (ص ١١٤) للسيوطى — قال : حدثنى محمد بن الحسن ، عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمن ، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن أبيه . هكذا معضلاً .

* **قُلْتُ** : وهذه مخالفة لا قيمة لها ، إنما ذكرتها تنبيهاً ، وموسى بن محمد تركه الدارقطنيُّ .

وقال النسائيُّ :

« منكرُ الحديث » .

وضعّفه أحمد ، وابنُ معين وغيرُهما . =

....

= ومحمد بن الحسن هو ابن زبالة .
كذبه ابن معين ، وأبو داود وغيرُهما .
وتركه النسائىُ والدارقطنىُّ ووهَّاهُ أبو زرعة .

[تنبيهات] :

* **الأوَّل :**

اشتهر بين العلماء أن سبب هذا الحديث أنَّ رجلاً هاجر لأجل امرأةٍ ، رواه الزبير بن بكار فى « أخبار المدينة » ، قال : حدثنى محمد بن الحسن ، عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمٰن ، عن موسىٰ بن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن أبيه . قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، وعك أصحابُه فيها ، وقدم رجل فتزوج امرأةً كانت مهاجرة ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فقال : « يا أيها الناس ! إنما الأعمال بالنية ، » ثلاثاً ... الحديث ، ثُمَّ رفع يديه ، فقال : « **اللهم انقل عنا الوباء** » . ثلاثاً . فلما أصبَح قال : « **أُتيت هذه الليلة بالحمى ، فإذا بعجوزٍ سوداء مُلبَّبة فى يدى الذى جاء بها ، فقال : هذه الحمى ، فما ترى ؟ فقلت : اجعلوها بِخِمٍ** » .

* **قُلْتُ** : هكذا ذكره العلماء فى أسباب ورود الحديث كالسيوطى فى « اللمع » (١١٤) وغيرِهِ ، وفيه نظرٌ من وجهين :

* **الأول** : أنه فى النهاية من الضعف ، وقد بينتُ ذلك آنفاً .

* **الثانى** : أنه على فرض صحته ، ليس فيه أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم قال ذلك لأجل الرجل الذى تزوج المرأة ، وقد ذكر فى بعض الآثار أنها أم قيس ، وأن الرجل الذى تزوجها سمى « مهاجر أم قيس » . =

....

= وقد روى سعيد بن منصور فى « سننه » ، وعنه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٩/ رقم ٨٥٤٠ ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، قال : قال عبد الله بن مسعود : من هاجر يبتغى شيئاً ، فهو له ، قال : هاجر رجل ليتزوج امرأةً يُقال لها « أم قيس » ، وكان يسمى « مهاجر أم قيس » .

قال العراق فى « تخريج الإحياء » (٣٥٢/٤) :

« إسنادهُ جيِّدٌ » .

وقال فى « طرح التثريب » (٤/٢) :

« رجاله ثقات » .

وكذا قال البدر العينى فى « العمدة » (٢٨/١) .

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١٠١/٢) :

« رجاله رجال الصحيح » .

وقال الحافظ فى « الفتح » (١٠/١) :

« وهذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ، لكن ليس فيه أنَّ حديث « الأعمال » سيق بسبب ذلك ، ولم أر فى شىء من الطرق ما يقتضى التصريح بذلك » اهـ .

[**تنبيه**] ذكر ابنُ السبكى فى « طبقات الشافعية » (٣٧٨/٦) حديث ابن مسعود فى « مهاجر أم قيس » وقال :

« ذكره ابنُ مندة وأبو نعيم فى « الصحابة » غير موصول الإسناد » اهـ .

* **قُلْتُ** : كذا قال ، وهو عجبٌ !

لأن ابن مندة وأبا نعيم خرجاه من طريق إسماعيل بن عصام بن يزيد ، =

....

= قال : وجدت فى كتاب جدى يزيد - الذى يُقال له حبر - حدثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبى وائل ، عن ابن مسعود قال : كان فينا رجلٌ خطب امرأةً يقال لها : « أم قيس » ، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر ، فهاجر فتزوجها ، فكنا نسميه : « مهاجر أم قيس » . قال ابن مسعود : « من هاجر لشىءٍ فهو له » .

قال أبو نعيم :

« تابعه عبدُ الملك الذمارى ، عن سفيان »[1] .

فإن كان ابنُ السبكى - رحمه الله - يقصد جهالة « حبر » ، فقد صرّح أبو نعيم بأن عبد الملك بن عبد الرحمن الذمارى تابعه ، وحتى لو لم نجد من تابعه ، هل إذا وجد فى الإسناد مجهولٌ يوصف بالانقطاع ؟ الراجح أنه لا يوصف بذلك ، فكان ينبغى أن يقول : « ضعيف الإسناد » ، وإلّا فقد علمت أنه إسنادٌ صحيحٌ ، ولعله لم يقف على الخبر فى « سنن سعيد بن منصور » . والله أعلمُ .

وقد يكون أعلَّه بذلك لأن الخبر وجادة ، فإن كان كذلك فلا وجه له أيضاً لأن الوجادة أحد وجوه التحمل .

* **الثانى :**

هذا الحديث قد أخرجه الأئمة الستة - كما رأيت - ، فيستغرب صنيع الحافظ المنذرى - رحمه الله - ، إذ عزاه فى « الترغيب » (١/٥٧ - =

---

(١) قال الحافظ فى « الإصابة » (٨/٢٦٩) : « وهو يدفع إشارة أبى موسى أنه من أفراد حبر » اهـ .

. . . .

= ٢٩٨/٢) إلى الستة دون ابن ماجة . وظننتُ أنه وهمٌ من الناسخ أو الطابع ، لأنه عزاه إلى ابن ماجة فى « مختصر سنن أبى داود » (١٣٠/٣) حتى وقفت على كلام للحافظ الناجى فى « عجالة الإمـلاء »[١] (ق ١/٦ - ١٤٠/١ -٢) فقال : « عزوه الحديث إلى الخمسة دون ابن ماجة عجيبٌ ، وقد رواه بلا شكٍّ » اهـ .

فعلمتُ أنه ذهولٌ من المنذرى - رحمه الله - .

* **الثالث :**

ذكر الحافظ أبو الخطاب ابن دحية[٢] الكلْبى فى « أماليه » أن هذا الحديث أخرجه مالكٌ فى « الموطأ » ، فوهَّمهُ غير واحدٍ فى ذلك .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٥٥/١) :

« ... وإنْ كان ابنُ دحية وهم فى ذلك ، فادَّعى أنه فى « الموطأ » ، =

---

(١) واسم الكتاب كاملاً : « عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب ، على ، ما وقع للحافظ المنذرى من الوهم وغيره فى كتابه « الترغيب والترهيب » . ومنه نسخة كاملة فى المكتبة المحمودية ، وهى عندى ، وفيه نفائسُ عوالٍ ، ودُررٌ غوالٍ ، أطنب شيخنا الألبانى - حفظه الله - فى مدحه فى مقدمة كتابه « صحيح الترغيب والترهيب » (٦٢/١ ، ٦٤) فقال : « وهو لعمر الله كتاب هامٌ جدّاً ، دلَّ على أن مؤلفه رحمه الله كان على ثروة عظيمة من العلم ، وجانب كبير من دقة الفهم ، جاء فيه بالعجب العجاب ، وطرَّزه بفوائد كثيرة تسر ذوى الألباب ، قلَّما توجد فى كتاب ... » .

« **قُلْتُ** : ومؤلفه هو إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر ، برهان الدين الحلبى ، توفى سنة (٩٠٠ هـ) وله ترجمة فى « الضوء اللامع » (١٦٦/١) للسخاوى ، وقد أشار إلى كتابه هذا فقال : « ويقال إنه علق على « الترغيب » للمنذرى شيئاً فى مجلدٍ لطيف » اهـ .

(٢) له ترجمة فى « سير النبلاء » (٣٨٩/١٢ - ٣٩٥) للذهبىِّ .

= نعم ، رواه الشيخان والنسائىُّ من حديث مالك » اهـ .

وقال فى « الفتح » (١/١١) :

« ثُمَّ إن هذا الحديث متفقٌ على صحته ، أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ ، ووهم من زعم أنه فى « الموطأ » مغتراً بتخريج الشيخين له والنسائىّ من طريق مالك » اهـ .

وقال البدر العينى فى « عمدة القارى » (١/٢١) :

« ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمد عليها من لم يخرجه سوى مالك ، فإنه لم يخرجه فى « موطئه » ، ووهم ابنُ دحية الحافظ ، فقال فى « إملائه » على هذا الحديث : أخرجه فى « الموطأ » ، ورواه عنه الشافعىُّ ، وهذا عجيبٌ منه » اهـ .

وقال الحافظ الناجى فى « عجالة الإملاء » (ق ١/٦) :

« .... لكنه ليس فى « الموطأ » ، وإن كان البخارىُّ ومسلمٌ قد روياه عن القعنبىِّ ، والنسائى عن الحارث بن مسكين ، عن ابن القاسم ، كلُّهم عن الإمام مالك ، فتوهم الحافظ ابنُ دحية أنه فى « الموطأ » ، فوهم » اهـ .

* **قُلْتُ** : لا وجه عندى لتوهيم ابن دحية ، نعم لم يروه أحدٌ ممن روى « الموطأ » عن مالك - فيما أعلمُ - إلاَّ محمد بن الحسن الشيبانى ، فلربما اعتمد ابنُ دحية على ذلك فعزاه لمالك ، وهو تصرفٌ صحيحٌ . والله أعلمُ .

* * *

* **الرابع** :

هذا الحديث مع صحته فهو غريبٌ ، وقد زعم بعض المتأخرين أنَّه =

. . . .

= متواتر ، وليس كذلك ، نعم ، إن عنى أنه تواتر عن يحيى بن سعيد الأنصارى فهو كما قال ، فقد رواه عنه خَلْقٌ .

قال محمد بن علىّ بن سعيد النقاش الحافظُ :

« رواه عن يحيى الأنصارىّ مائتان وخمسون نفساً » .

وسرد أسماءهم أبو القاسم بن مندة فجاوز الثلاثمائة .

وروى أبو موسى المدينى عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبى إسماعيل الأنصارى الهروى ، قال :

« كتبتُه من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى الأنصارى » .

فتعقَّبه الحافظ فى « الفتح » (١١/١) بقوله :

« وأنا أستبعد صحة هذا ، فقد تتبَّعتُ طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبتُ الحديث إلى وقتى هذا ، فما قدرت على تكميل المائة ، وقد تتبَّعْتُ طرق غيره فزادت على ما نقل على ما تقدَّم » اهـ .

وقال فى « التلخيص » (٥٥/١) :

« تتبَّعْتهُ من الكتب والأجزاء ، حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء ، فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً » اهـ .

* **قُلْتُ** : ولا تنافى بين القولين ، فمن لم يكمل سبعين طريقاً يصحُّ أنْ يقال فيه : « لم يكمل المائة » ، مع أن عبارة « الفتح » يظهر أنها المتأخرة . والله أعلمُ . =

* * *

....

= * الخامسُ :

صرّح علماء الحديث وحفاظه أن هذا الحديث لا يصحُّ إلا بهذا السند ، مثل النسائىّ ، والترمذىّ ، والطبرىّ ، وحمزة الكنانى .

قال أبو بكر البزار :

« لا نعلم روى هذا الحديث إلا عن عمر ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاَّ بهذا الإسناد » اهـ .

وكذا قال أبو على بنُ السكن ، والخليلى ، وأبو عبد الله محمد بن عتاب ، وابنُ الجوزى وغيرُهم .

قال الخطابى :

« لا أعلمُ خلافاً بين أهل العلم أنَّ هذا الحديث لا يصحُّ مسنداً عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم إلاَّ من حديث عمر رضى الله عنه » اهـ .

قال الحافظ فى « الفتح » (١/١١) :

« وأطلق الخطابى نفى الخلاف بين أهل الحديث فى أنه لا يعرف إلاَّ بهذا الإسناد وهو كما قال لكن بقيدين : أحدهما الصحةُ ، لأنَّهُ ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطنىُّ ، وأبو القاسم ابن مندة وغيرُهما ، ثانيهما : السياق لأنه ورد فى معناه عدة أحاديث صحت فى مطلق النية » اهـ .

* **قُلْتُ** : ما نقلته عن الخطابى ذُكر فيه القيد الأُول ، فقال : « لا يصحُّ مسنداً » ، فلا يستدرك عليه ذلك . والله أعلمُ . =

* * *

....

= * السَّادسُ :

نقل البدر العيني في « العمدة » (١/ ٢٠) أن ابن ماكولا قال في « تهذيب مستمر الأوهام » أن يحيى بن سعيد لم يسمعه من محمد بن إبراهيم التيميّ ، وذكر في موضعٍ آخر أنه يقال : لم يسمعه التيميّ من علقمة . وأجاب بقوله : « قلت : رواية البخاري عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة يردُّ هذا ، وبما ذكرنا أيضاً يرد ما قاله ابنُ جرير الطبريّ في « تهذيب الآثار » أنَّ هذا الحديث قد يكون عند بعضهم مردوداً لأنه حديثٌ فردٌ » اهـ .

* * *

٦١ - الوُضُوْءُ مِنَ الإِنَاءِ

٧٦ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحةَ ، عَنْ أَنسٍ ، قَالَ :

رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَانَتْ صَلَاةُ العَصْرِ ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ الوَضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ . فَأُتِيَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضُوْءٍ ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي ذَلِكَ الإِنَاْءِ ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّئُوا ، فَرَأَيْتُ المَاْءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى تَوَضَّئُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ .

---

٧٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، الأنصاريُّ المدنىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .

وثقه ابن معين وزاد : « حجَّةٌ » ، وأبو حاتم ، والمصنِّف ، وأبو زرعة وقال : « وهو أشهر إخوته وأكثرهم حديثاً » ، وابنُ حبان وقال : « كان ينزل فى دار أبى طلحة ، وكان مقدَّماً فى رواية الحديث ، والإتقان فيه » .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١/٢٧١ - ٦/٥٨٠ فتح) ، ومسلمٌ (١٥/٣٩ نووى) والترمذيُّ (٣٦٣١) ، وأحمد (٣/١٣٢) ، والشافعيُّ فى « المسند » (ص ١٥-١٦) ، وفى « الأم » (١/٢٨) والفريابى فى « دلائل =

= النبوة » (ق ٦ /١) ، وابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٨/ رقم ٦٥٠٥) ، والبيهقيُّ (١٩٣/١) فى « دلائل النبوة » (١٢١/٤) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٢٤/٢) جميعاً عن مالكٍ ، وهذا فى « موطئه » (٣٢/٣٢/١) عن إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ به .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن مالكٍ جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« قتيبةُ بنُ سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدى ، ومعن بن عيسى ، والقعنبى ، وأبو مصعب ، وابنُ وهبٍ ، وعبد الله بن يوسف ، ويحيى بن يحيى ، والشافعيُّ » .

* * *

وللحديث طرقٌ أخرى عن أنسٍ . منها :

١ - ثابت البُنانى ، عنه ، قال :

« دعا النبيُّ صلى الله عليه وسلم بماءٍ ، فأُتى بقدحٍ رَحْرَاحٍ ، فجعل القوم يتوضئون ، فحزرت ما بين الستين إلى الثمانين ، قال : فجعلتُ أنظر إلى الماء ينبُع من بين أصابعه » .

أخرجه البخاريُّ (٣٠٤/١ - فتح) ، ومسلمٌ (٣٨/١٥ - نووى) ، وأحمد (١٤٧/٣) وابنُ سعد فى « الطبقات » (١٧٨/١) وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٢٤) والفريابى فى « الدلائل » (ق ٦ /٢) ، وأبو يعلى (ج٦/ رقم ٣٣٢٩) ، وابنُ حبان (ج٨/ رقم ٦٥١٢) ، والبيهقيُّ (٣٠/١) وفى =

= « الدلائل » (١٢٢/٤ ، ١٢٣) وفى « الاعتقاد » (٢٧٣ ، ٢٧٤) ، والبغوى (٢٥/٢) من طرقٍ عن حماد بن زيد ، عن ثابتٍ .

وقد رواه عن حماد جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« مسدد بن مسرهد ، وأبو الربيع الزهرانى سليمان بن داود ، وسليمان ابن حرب ، ويونس بن محمد المؤدب ، وعفان بن مسلم ، ومحمد بن عبيد ابن حسَّاب » كلُّهم قالوا فى روايتهم : « بقدحٍ رَحْرَاح » .

وتابعهم أحمد بن عبدة عند ابن خزيمة لكنه خالفهم فى هذا الحرف ، فقال : « بقدح زجاج » .

وبوَّب عليه ابنُ خزيمة بقوله : « بابُ إباحة الوضوء من أوانى الزجاج ، ضد قول بعض المتصوفة الذى يتوهَّمُ أن اتخاذ أوانى الزجاج من الإسراف ، إذ الخزفُ أصلبُ وأبقى من الزجاج » .

ثُمَّ ذكر ابنُ خزيمة أن غير واحدٍ رواه عن حماد بن زيد بلفظ « رحراح » ثم قال : « والرحراح إنما يكونُ الواسعُ من أوانى الزجاج لا العميق منه » فوفق بين الروايتين :

ولكن قال الحافظ فى « الفتح » (٣٠٤/١) :

« وصرّح جمعٌ من الحُذَّاق بأن أحمد بن عبدة صحَّفها ، ويقوى ذلك أنه أتى فى روايته بقوله « أحسبُهُ » فدلَّ على أنَّه لم يُتقنْهُ ، فإن كان ضبطها فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة ، لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته ، وذكر هو جنسه » اهـ .

* قُلْتُ : وهذا الاحتمال الأخير أولى . والله أعلمُ .

وتابعه حمَّادُ بنُ سلمة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ قال : =

....

= « حضرت الصلاة ، فقام جيران المسجد يتوضئون ، وبقى ما بين السبعين والثمانين وكانت منازلهم بعيدة ، فدعا النبيُّ صلى الله عليه وسلم بمخضب فيه ماء ، ما هو بملآن ، فوضع أصابعه فيه ، وجعل يصبُّ عليهم ويقول : « توضئوا » حتى توضئوا كلُّهم ، وبقى فى المخضب نحو ما كان فيه ، وهم نحو السبعين إلى المائة » .

أخرجه أحمد (٣/١٧٥ ، ٢٤٨) عن عفان ومؤمل وابن عبد البر فى « التمهيد » (١/٢١٨) عن عفان ، ثنا حماد بن سلمة به وسندهُ صحيحٌ على شرط مسلم .

وأخرجه ابنُ سعدٍ فى « الطبقات » (١/١٧٨) أخبرنا عفان ، أخبرنا حماد ابن سلمة به .

وتابعه أيضاً سليمان بن المغيرة ، عن ثابتٍ قال : قلت لأنس : يا أبا حمزة! حدِّثْنا من هذه الأعاجيب شيئاً شهدته، لا تُحدِّثُهُ عن غيرك[1] ، قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر يوماً ثم انطلق حتى قعد على المقاعد التى كان يأتيه جبريل عليها ، فجاء بلالٌ فناداه بالعصر فقام كلُّ من كان له بالمدينة أهلٌ حتى يقضى الحاجة ، ويصيبَ من الوضوء ، وبقى رجالٌ من المهاجرين ليس لهم أهالى بالمدينة ، فأُتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدحٍ أَرْوَح فيه ماءٌ ، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم كفَّهُ فى الإناء ، فما وسع الإناء كفَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كلَّها ، فقال بهؤلاء الأربع فى الإناء ثم قال : « ادنوا فتوضئوا » ويدهُ فى الإناء ، =

---

(١) كذا عند جميع المخرجين . ووقع عند أبى يعلى : « لا يُحدِّثُهُ غيرُك » وقد رواه ابن حبان عن أبى يعلى وفيه : « لا تحدثه عن غيرك » وكذا هو عند الفريابى .

....

= فتوضأوا حتى ما بقى منهم أحدٌ إلاَّ توضأ . قال : قلت : يا أبا حمزة ! كم تراهم ؟ قال : ما بين السبعين والثمانين » .

أخرجه أحمد (٣/١٣٩ ، ١٦٩) ، واللَّفْظُ له ، وابنُ سعد (١/١٧٧ - ١٧٨) وعبدُ بن حميد فى « المنتخب » (١٢٨٤) والفريابى فى « الدلائل » (ق ٦/٢) ، وأبو يعلى (ج٦/ رقم ٣٣٢٧) ، وابنُ حبان (ج٨/ رقم ٦٥٠٩) من طرق عن سليمان بن المغيرة[1] .

* **قُلْتُ** : وما وقع فى رواية حماد بن سلمة أن العدد كان نحو السبعين إلى المائة يُجمع بينه وبين الرواية الأُخرى أنهم كانوا ما بين السبعين والثمانين بأنَّ أنساً لم يكن يضبط عدَّتهم ، وقد وقع فى رواية حميد الطويل ، عن أنسٍ : « أنهم كانوا ثمانين وزيادة » فالمائة زيادةٌ على الثمانين ، فلربما جزم بالمجاوزة حيثُ يغلب ذلك على ظنِّه ، والله أعلمُ .

وتابعهم عبيد الله بن عمر ، عن ثابت به .

أخرجه البيهقىُّ فى « الدلائل » (٤/١٢٣) .

* * *

٢ - حميد الطويل ، عن أنسٍ ، قال :

« حضرت الصلاةُ فقام مَنْ كان قريب الدار إلى أهله وبقى قومٌ ، فأُتى رسُول الله صلى الله عليه وسلم بمخضبٍ من حجارةٍ فيه ماءٌ، فصغُر المخضبُ أن يبسُط فيه كفَّهُ ، فتوضأ القومُ كلُّهم . قلنا : كم كنتم ؟ قال : ثمانين وزيادة . =

(١) ورواه عن سليمان جماعة منهم : « هاشم بن القاسم ، وحجاج ، وعفان بن مسلم وهُدْبة بن خالدٍ » .

....

= أخرجه البخاريُّ (٣٠١/١ - فتح) واللَّفْظ له وأبو يعلى (ج٤/ رقم ٣٧٤٥) والبيهقيُّ فى « الدلائل » (١٢٣/٤) ، وابنُ حبان (ج٨/ رقم ٦٥١١) عن عبد الله بن بكر ، حدثنا حميد به .

ولم يذكر ابن حبان لفظة : « وزيادة » .

ورواه يزيد بن هارون ، أخبرنا حميد به .

أخرجه البخاريُّ (٥٨١/٦ فتح) ، وابنُ أبى شيبة (٤٧٥/١١) ، وأحمد (١٠٦/٣) ، والفريابى فى « الدلائل » (ق ٢/٦ - ١/٧) . وقد وقعت الزيادة عند أحمد .

* * *

٣ - قتادةُ ، عن أنسٍ ، قال :

« أُتى النبيُّ صلى الله عليه وسلم بإناءٍ وهو بالزوراء ، فوضع يده فى الإناء ، فجعل الماء ينبُع من بين أصابعه ، فتوضأ القومُ » .

قال قتادةُ : قلتُ لأنسٍ : كم كنتم ؟

قال : ثلاثمائة ، أو زهاء ثلاثمائة .

أخرجه البخاريُّ (٥٨٠/٦ - فتح) ، واللَّفْظُ لَهُ ، ومسلمٌ (٦/٢٢٧٩) ، وأحمدُ (١٧٠/٣ ، ٢١٥) ، وأبو يعلى (ج٥/ رقم ٣١٩٣) ، واللالكائى فى « أصول الاعتقاد » (رقم ١٤٨٠) والبيهقى فى « الدلائل » (١٢٤/٤ - ١٢٥) من طريق سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن أنسٍ به .

ورواه عن قتادة جماعةٌ من أصحابه ، منهم : =

....

= « محمد بن جعفر ، وابنُ أبى عدىّ ، وخالد بن الحارث ، ومحمد بن بكر » .

وخالفهم مكىُّ بن إبراهيم ، فرواه عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أنسٍ به .

أخرجه أبو نعيم فى « الدلائل » .

ورواية الجماعة أرجح من رواية مكىّ بن إبراهيم .

قال الحافظ فى « الفتح » (٦/٥٨٥) :

« فلو كان هذا محفوظاً اقتضى أنَّ فى رواية الصحيح انقطاعاً ، وليس كذلك ، لأنَّ مكىَّ بْنَ إبراهيم ممن سمع من سعيد بن أبى عروبة بعد الاختلاط » اهـ .

* **قُلْتُ** : ووقع للحافظ ذهولٌ غريب ، فقال فى الموضع المتقدم :

« لم أره من رواية قتادة إلا معنعناً » !!

وقد صرّح قتادة بالتحديث عن أنسٍ فى « صحيح مسلمٍ » .

وقد توبع سعيد ، عن قتادة .

فتابعه همام بن يحيى ، عن قتادة به .

أخرجه أحمد (٣/٢٨٩) والفريابى فى « الدلائل » (ق ٦/١ - ٢) ، وأبو يعلى (ج٥/ رقم ٢٨٩٥) ، وابنُ حبان (ج٨/ رقم ٦٥١٣) ، وأبو نُعيم فى « الدلائل » (رقم ٣١٧) .

وتابعه أيضاً شعبةُ ، عن قتادة .

أخرجه أبو يعلى (ج ٥ / رقم ٣١٧٢) حدثنا أبو موسى ، حدثنا محمد =

= ابن جعفر ، حدثنا شعبة .

* **قُلْتُ** : هكذا رواه أبو يعلى عن أبى موسى محمد بن المثنى .

وقد أخرجه مسلمٌ ، والبزار (ج٣/ رقم ٢٤١٦) وقوام السنة الأصبهانيُّ فى « الدلائل » (رقم ١٣١) عن محمد بن المثنى ، عن محمد بن جعفر ، عن سعيد بن أبى عروبة . وتابعه أحمد بن حنبل ، فرواه فى « مسنده » (١٧٠/٣) عن محمد بن جعفر ، عن سعيد بن أبى عروبة به .

قال المزىّ فى « الأطراف » (٣١١/١ ، ٣٣٤) : « وقال بعضُهم : غُنْدر ، عن شعبة ، والصحيح : عن سعيد » اهـ . فإن ثبت هذا الوهم فهو ممن دون محمد بن المثنى لمتابعة الإمام أحمد إياه ، مع أنه ليس هناك ما يمنع أن يرويه محمد بن جعفر على الوجهين .

[**تنبيه**] : وهم الهيثميُّ وهماً غريباً عندما أثبت حديث أنس فى « زوائد البزار » ثم قال : « هو فى الصحيح خلا قوله « ثلاث مائة » وبهذا السند واللّفظ فى « صحيح مسلم » كما مرّ بك آنفاً .

* * *

٤ – الحسن البصرىّ ، قال : حدثنا أنس بن مالكٍ رضى الله عنه قال :

« خرج النبىُّ صلى الله عليه وسلم فى بعض مخارجه ومعه ناسٌ من أصحابه ، فانطلقوا يسيرون ، فحضرت الصلاةُ فلم يجدوا ماءً يتوضئون . فانطلق رجلٌ من القوم ، فجاء بقدحٍ من ماءٍ يسيرٍ ، فأخذه النبىُّ صلى الله عليه وسلم فتوضأ ، ثمَّ مدَّ أصابعه الأربع على القدح ، ثم قال : « **قوموا** =

....

= **فتوضئوا** » ، فتوضأ القومُ حتى بلغوا فيما يريدون من الوضوء ، وكانوا سبعين أو نحوه » .

أخرجه البخاريُّ (٥٨١/٦ – فتح) واللَّفْظُ لَهُ ، وأحمد (٢١٦/٣) ، وابنُ سعدٍ فى « طبقاته » (١٧٨/١ – ١٧٩) ، وأبو يعلى (ج٥/ رقم ٢٧٥٩) ، والفريابى فى « دلائل النبوة » (ق ٢/١٢) والبيهقى فى « الدلائل » (١٢٤/٤) من طريق حزم بن مهران القطعىّ ، عن الحسن به .

* * *

٥ – سعيد بن سليم الضبىُّ ، حدثنا أنسُ بنُ مالكٍ ..

فذكر حديثاً طويلاً وفيه : « .... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه « **قوموا واقضوا حاجتكم** » ، ففعلوا ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لهم : « **هل مع أحدٍ منكم ماءٌ ؟** » قال رجل منهم : يا رسول الله ميضأةٌ فيها شىءٌ من ماءٍ . قال : « **جىء بها** » ، فجاء بها ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسحها بكفيه ودعا بالبركة ، ثم قال لأصحابه : « **تعالوا فتوضأوا** » فجاءوا ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبُّ عليهم حتى توضئوا ، وأذَّن رجل منهم وأقام ، قال : فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لصاحب الميضأة : « **ازدهر بميضأتك ، فسيكون لها نبأ** » ... الحديث .

أخرجه أبو يعلى (ج٧/ رقم ٤٢٣٨) .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣٠٠/٨) :

« فيه سعيد بن سليم الضبى وثقه ابن حبان وقال : « يخطىء » وضعّفه =

= غيرهُ وبقية رجاله رجال الصحيح » .

* **قُلْتُ** : ويظهر أن صاحب الميضأة هو أبو قتادة الأنصاريّ .

وقد أخرج حديثه مسلم (٣١١/٦٨١) ، وأحمد (٣٠٢/٥) ، وابنُ أبى شيبة (ج١٤/ رقم ١٨٨١٢) ، وعبد الرزاق (ج١١/ رقم ٢٠٥٣٨) والفريابى فى « الدلائل » (٢/٨ - ٩/١) وابن سعد (١٨٠/١ - ١٨٢) . وأبو نعيم فى « الدلائل » (رقم ٣١٥ ، ٣١٦) من طرق عن عبد الله بن رباح ، عن أبى قتادة وساق حديثاً طويلاً وفيه . « ... ثم دعا بميضأةٍ كانت معى فيها شيء من ماءٍ ، فتوضأ منها وضوءً دون وضوءٍ . قال : وبقى فيها شيء من ماء ، ثم قال لأبى قتادة : « احفظ علينا ميضأتك فسيكون لها نبأ ... الحديث » .

وسيأتى تخريجه فى « كتاب الصلاة » إن شاء الله تعالى .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن عمران بن حصين ، وابن مسعودٍ ، وجابرٍ ، وزياد بن الحارث الصدائى » .

* **أولاً : حديث عمران بن حصين ، رضى الله عنه .**

يأتى برقم (٣٢١) .

* * *

* **ثانياً : حديث ابن مسعود ، رضى الله عنه .**

يأتى فى الحديث القادم .

=

....

---

* **ثالثاً : حديث جابر رضى الله عنه** . يأتى بعد حديثٍ .

* * *

* **رابعاً : حديث زياد بن الحارث الصدائى ، رضى الله عنه** .

أخرجه الفسويُّ فى « تاريخه » (٢/٤٩٥ - ٤٩٦) ، وابنُ عبد الحكم فى « فتوح مصر » (ص ٣١٢ ، ٣١٣) والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٢٨٥) ، وأبو نعيم فى « دلائل النبوة » (رقم ٣٢١) ، والفريابى فى « دلائل النبوة » (ق ٢/١١) ، والبيهقيُّ فى « السنن » (١/٣٨٠ - ٣٨١) ، وفى « الدلائل » (٤/١٢٥ - ١٢٧ و ٥/٣٥٥ - ٣٥٧) .

من طريق عبد الرحمٰن بن زياد الأفريقى ، ثنا زياد بن نعيم ،قال : سمعتُ زياد بن الحارث الصدائىّ . فساق حديثاً طويلاً وفيه : « حتى إذا طلع الفجر نزل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فتبرز ، ثم انصرف إلىَّ وهو يتلاحق أصحابه فقال : « هل من ماءٍ يا أخا صداء ؟ » قلتُ : لا إلَّا شئٌ قليل لا يكفيك . فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « **اجعلْهُ فى إناءٍ ثمَّ ائتنى به** » . ففعلتُ ، فوضع كفَّهُ فى الماء . قال الصدائىُّ : فرأيتُ بين أصبعين من أصابعه عيناً تفورُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **لولا أنى أستحيى من ربى - عزَّ وجلَّ - لسقينا واستقينا ، ناد أصحابى من له حاجة إلى الماء** » ، فناديت فيهم فأخذ من أراد منهم شيئاً . ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ، فأراد بلالُ أن يُقيم ، فقال له النبىُّ صلى الله عليه وسلم : « **إن أخا صداءٍ هو أذَّن ، فهو يُقيم** » ... الحديث .

وأخرج آخره من هذا الوجه :

أبو داود (٥١٤) ، والترمذىُّ (١٩٩) ، وابنُ ماجة (٧١٧) ، =

....

= والبخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٣٤٤/١/٢) ، وأحمد (١٦٩/٤) ، وابنُ أبى شيبة (٢١٦/١) ، وعبد الرزاق (ج١/ رقم ١٨٣٣) وعنه الطبرانى فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٢٨٦ - ٥٢٨٧) ، وابنُ سعدٍ فى « الطبقات » (٣٢٦/١ - ٣٢٧) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢٦٥/١ - ٢٦٦) وفى « الحلية » (١١٤/٧) وعنه الخطيب فى « السابق واللاحق » (ص ١٢٠) .

قال الترمذيُّ :

« وحديثُ زياد إنما نعرفه من حديث الأفريقى ، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث ضعّفه يحيى بنُ سعيد القطان وغيرهُ ، قال أحمدُ : لا أكتبُ حديث الأفريقى . قال : ورأيتُ محمد بن إسماعيل يُقوى أمرهُ ، ويقول : هو مقاربُ الحديث » اهـ .

وحسَّن هذا الحديث ابن عساكر ، فتعقَّبه شيخُنا الألبانى فى « الضعيفة » (رقم ٣٥) بما يُنظر فيه . والله أعلمُ .

* * *

* **قُلْتُ** : وفى الباب أيضاً عن ابن عباس ، رضى الله عنهما :

أخرجه أحمدُ (٢٥١/١ ، ٣٢٤) ، والفريابى فى « الدلائل » (ق ١/١٢) ، والبيهقيُّ أيضاً فى « الدلائل » (١٢٧/٤ - ١٢٨) من طرق عن أبى كدينة ، عن عطاء بن السائب ، عن أبى الضحى ، عن ابن عباسٍ ، قال : « أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فى العسكر ماءٌ ، فقال رجلٌ : يا رسول الله ! ليس فى العسكر ماءٌ ، قال : « **هل عندك شىءٌ** » قال =

....

= نعم . فأُتى بإناءٍ فيه ماءٌ . قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه فى فم الإناء ، وفتح أصابعه ، قال : فرأيتُ العيون تنبع من بين أصابعه ، قال : فأمر بلالاً ينادى فى الناس : « **الوضوء المبارك** » .

* **قُلْتُ** : وأبو كدينة واسمه يحيى بن المهلب وثقه ابنُ معين ، وأبو داود ، والنسائىُّ ، والعجلىُّ ، والفسوىُّ ، وابنُ حبان وقال : « ربما أخطأ » .

وقد خالفه خلف بنُ خليفة ، فرواه عن عطاء بن السائب ، عن الشعبى ، عن ابن عباس به وفيه زيادةٌ فى آخره .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٢٥٦٠) والطحاوى فى « المشكل » (١٧٩/٣ - ١٨٠) بالزيادة ، والبزار (ج٣/ رقم ٢٤١٥) من طريقين عن خلف بن خليفة به .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمُ أحداً حدَّث به عن عطاء ، عن الشعبى إلا خلف ، ولا نعلم أسند عطاء عن الشعبى إلاَّ هذا ، ورواه أبو كدينة عن عطاء ، عن أبى الضحى ، عن ابن عباس » اهـ .

فهذا تعليلٌ من البزار لرواية خلف ، ولا شك أن أبا كدينة أقوى من خلف بن خليفة ، فروايته أرجح ، ولكن تبقى فى الحديث علةُ اختلاط عطاء ابن السائب ، غير أن الحديث يتقوى بشواهده . والله أعلمُ .

* * *

* **وفى الباب عن البراء بن عازب ، رضى الله عنه :**

أخرجه البخارىُّ (٥٨١/٦ و ٤٤١/٧ فتح) واللَّفْظُ له، وابنُ أبى شيبة =

. . . .

= (٤٧٥/١١ - ٤٧٦ و ٤٣٥/١٤) ، والفريابى (ق ٢/٩) وقوام السنة الأصبهانى (١٢٩) ، وأبو نعيم (٣١٨) ، والبيهقىُّ (١١٠/٤) أربعتهم فى « الدلائل » ، وهذا أيضاً فى « الاعتقاد » (٢٧٥) من طريق أبى إسحٰق ، عن البراء رضى الله عنهما أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة أو أكثر ، فنزلوا على بئر فنزحوها ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى البئر وقعد على شفيرها ثم قال : « **ائتونى بدلوٍ من مائها** » فأُتى به ، فبصق فدعا ، ثم قال : « **دعوها ساعة** » فأرووا أنفسهم وركابهم حتى ارتحلوا .

وقد صرّح أبو إسحٰق بالتَّحديث فى روايةٍ للبخارىّ .

وتابعه يونس بن جبير ، عن البراء بسياقٍ آخر .

أخرجه أحمدُ (٢٩٢/٤ ، ٢٩٧) ، والفريابى (ق ١/٩ - ٢) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج٢/ رقم ١١٧٧) من طريق سليمان بن المغيرة ، ثنا حميد ابن هلالٍ ، ثنا يونس بن جبير .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣٠٠/٨) :

« رجالُه رجالُ الصَّحيْح » .

[**تنبيهٌ**]: قد رأيت أنَّ أحاديث تكثير المَاْءِ ببركتِهِ صلى الله عليه وسلم كثيرةٌ، قد رواها غير واحدٍ من الصحابة ، فيستغربُ أن يقول ابنُ بطَّال- رحمه الله-:

« هذا الحديث شهده جماعةٌ كثيرةٌ من الصحابة ، إلاَّ أنه لم يرو إلاَّ من طريق أنسٍ ، وذلك لطول عمره وتطلب الناس العلو فى السند » اهـ .

فتعقَّبه الحافظ فى « الفتح » (٥٨٥/٦) بقوله :

« وهو ينادى عليه بقلة الاطلاع والاستحضار لأحاديث الكتاب الذى شرحه ، وبالله التوفيق » اهـ .

٧٧ - أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ، قَالَ :

كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ، فَأُتِيَ بِتَوْرٍ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ . فَلَقَدْ رَأَيْتُ المَاءَ يَتَفَجَّرُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، وَيَقُوْلُ : « حَيَّ عَلَى الطَّهُوْرِ ، وَالبَرَكَةُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

---

٧٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْح .

* سفيان : هو الثوريُّ .

* إبراهيم : هو النخعيُّ .

* * *

والحديث أخرجه أحمد (٤٠١/١ - ٤٠٢) ، وابن حبان فى « صحيحه » (ج٨/ رقم ٦٥٠٦) ، والبيهقُى فى « دلائل النبوة » (١٢٩/٤ - ١٣٠) من طريق عبد الرزاق ، ثنا سفيان الثورى ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعودٍ .

وقد خولف عبد الرزاق فيه .

خالفه قبيصة بنُ عقبة ، فرواه عن الثورّى ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعودٍ به .

فجعل شيخ الثورّى هو « منصور » لا : « الأعمش » .

أخرجه ابنُ صاعد فى « حديث ابن مسعودٍ » (ج٢/ ق ١/٩ - ٢) . =

....

= قال : نا محمد بن عثمان بن كرامة ، نا قبيصةُ ، عن سفيان به .

* **قُلْتُ** : وهذا عندى ليس بقادح ، لأن الحديث محفوظٌ من رواية منصور والأعمش معاً عن إبراهيم كما يأتى قريباً ومما يدلُّ على ذلك أن قبيصة رواه عن الثورىّ عن الأعمش مثل رواية عبد الرزاق .

أخرجه ابن صاعدٍ أيضاً (ق ٢/٩) .

فهذا يدلُّ على أن قبيصة كان يرويه على الوجهين ، وهو وإن تكلَّم فيه بعض النقاد فى خصوص روايته عن الثورى ، فإنَّ فى ذلك نظراً كما بينته فى الحديث رقم (٣٧) من هذا الكتاب فراجعه .

هذا :

وقد رواه آخرون عن الأعمش ، منهم :

١ - عمَّار بن رزيق ، عنه :

أخرجه الدَّارمىُّ (٢٢/١) ، وأبو نعيم فى « دلائل النبوة » (٣١١) من طريق محمد بن عبد الله بن نمير ، ثنا أبو الجواب ، عن عمار بن رزيق بسنده سواء .

وهذا سندٌ صحيحٌ .

٢ - أبو إسحٰق الهمدانى ، عنه :

أخرجه الإسماعيلىُّ فى « معجمه » (ق ٢/٥٧) ، والطبرانىُّ فى « الصغير » (٥٩/٢) وأبو الشيخ فى « ذكر رواية الأقران » (ق ١/٤) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٥٦/٢) والذهبىُّ فى « تذكرة الحفاظ » (٨٤٨/٣) من طرقٍ عن يحيى بن إسحٰق ، حدثنا عبد الكبير بن دينار ، =

....

= حدثنا أبو إسحٰق الهمدانىُّ ، حدثنا الأعمش بسنده سواء .

قال الطبرانىُّ :

« لم يروه عن أبى إسحٰق إلا عبد الكبير بنُ دينار ، ولا عنه إلاَّ يحيى ابن إسحٰق » .

* **قُلْتُ** : أمَّا يحيى بن إسحٰق ، فهو الكاشَغُونى - بضم الغين بعدها واو ساكنة ثم نون -

قال الحافظ فى « التبصير » (ص ١٢٠٢) :

« روى عن عبد الكبير بن دينار الصائغ ؛ وعنه محمد بن عبد الله بن قهزاذ ، حديثُه فى « معجم الطبرانىّ » .

وذكره ابن حبان فى « الثقات » فى ترجمة عبد الكبير بن دينار ، ولم أقف على حاله .

وعبد الكبير بن دينار ، ذكره ابن حبان فى « الثقات » (١٣٩/٧) .

ووقع عند الدّارمىِّ وغيره :

« ... أن الأرض زلزت على عهد عبد الله - يعنى : ابن مسعود - فأُخبر بذلك ، فقال : إنَّا كنا أصحاب محمدٍ صلى الله عليه وسلم نرى الآيات بركات ، وأنتم ترونها تخويفاً ، بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفرٍ ، إذ حضرت الصلاةُ وليس معنا ماء إلا يسير ... ثم ساق الحديث بنحوه .

وقد توبع الأعمش .

وتابعه منصور بن المعتمر ، عن إبراهيم ، بسنده سواء .

= أخرجه البخارىُّ (٥٨٧/٦ - فتح) ، والترمذىُّ (٣٦٣٣) ، والدَّارمىُّ (٢٢/١) ، وأحمدُ (٤٦٠/١) ، وابنُ أبى شيبة (٤٧٥/١١) ، وكذا ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٠٤) والفريابى فى « الدلائل » (ق ١/٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج٩/ رقم ٥٣٧٢) ، والطبرانىُّ فى « الصغير » (٢٢٧/١) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٢١٩/١) وابن صاعد فى « حديث ابن مسعود » (ج٢/ ق ٢/٨ ، ١/٩) ،وأبو نعيم فى « الدلائل » (٣١٢) ، واللالكائى فى « أصول الاعتقاد » (١٤٧٩) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (١٢٩/٤) ، وفى « الاعتقاد » (١٣٩ - ١٤٠) ، وقوام السُّنة الأصبهانى فى « دلائل النبوة » (رقم ٥ ، ١٢٨) والبغوى فى « شرح السنة » (٢٩٠/١٣) من طرق عن إسرائيل بن يونس ، عن منصور بن المعتمر .

قال الطبرانىُّ :

« لم يروه عن منصور ، إلا إسرائيل » .

* **قُلْتُ** : وهو ثقةٌ نبيلٌ[١] .

وتابعه عمرو بن أبى قيس ، عن منصور بسنده سواء ، وفيه : « وجعلتُ - القائلُ : ابنُ مسعودٍ - لا آلو ما جعلت فى بطنى ، وعرفتُ أنها بركةٌ من الله نزلت » .

أخرجه ابنُ صاعد فى « حديث ابن مسعودٍ » (ج٢/ق ٢/٩) نا محمد ابن إسحٰق ، نا محمد بن حميدٍ ، نا هارون بنُ المغيرة ، عن عمرو بن أبى قيسٍ به .

=

(١) وقد رواه عنه جماعة من أصحابه منهم : « عبيد الله بن موسى ، والوليد بن القاسم بن الوليد ، وأبو أحمد الزبيرى محمد بن عبد الله بن الزبير ، وإسماعيل بن عمرو البجلى » .

....

= وهذا سندٌ واهٍ ، ومحمد بن حميد هو الرازى ؛ تالفٌ مع حفظه كما تقدَّم ذكرهُ فى هذا الكتاب . ومحمد بن إسحٰق هو الصاغانى .

وخالفهما جرير بن عبد الحميد ، فرواه عن منصور ، عن إبراهيم ، قال : بلغ عبد الله خسفاً ... فذكره .

فأسقط « علقمة » .

أخرجه ابنُ صاعدٍ أيضاً ، وقال :

« رواه جرير مرسلاً » اهـ .

والزيادة مع الواصل ، وقد قبلها البخاريُّ وغيرهُ .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وعند الدَّارميِّ وغيره :

« ... سمع عبدُ الله بخسفٍ ، فقال : كنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نعد الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفاً ... ثم ساق الحديث بنحوه . وفى آخره : قال عبدُ الله : كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يُؤكل » .

* * *

٧٨ - قَالَ الأَعْمَشُ : فَحَدَّثَنِى سَالِمُ بْنُ أَبِى الجَعْدِ ، قَالَ : قُلْتُ لِجَابِرٍ : كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ ؟
قَالَ : أَلْفٌ وَخَمْسُمَائَةٍ .

---

٧٨ - إسْنَادهُ صَحِيْحٌ .

وهو معطوف على الإسناد السابق .

وأخرجه أحمدُ (٤٠٢/١) مثل رواية المصنف ، وكذا ابن حبان (ج٨/ رقم ٦٥٠٦) .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١٠١/١٠ - فتح) ، واللَّفْظُ لَهُ ، ومسلمٌ (١٨٥٦/٧٣) والدارميُّ (٢٢/١) مختصراً ، والفريابى فى « الدلائل » (ق ٢/٩) وابن حبان (ج٨/ رقم ٦٥٠٤ ، ٦٥٠٦) ، والبيهقيُّ فى « الدلائل » ١١٦/٤ - ١١٧) من طرق عن جرير بن عبد الحميد ، عن الأعمش ، حدثنى سالم بنُ أبى الجعد ، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما هذا الحديث ، قال : « قد رأيتُنى مع النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد حضرت العصر وليس معنا ماءٌ ، غير فضلة ، فجُعل فى إناءٍ ، فأُتى النبى صلى الله عليه وسلم به ، فأدخل يده فيه وفرَّج أصابعه ثم قال : « **حى على أهل الوضوء . البركةُ من الله** » ، فلقد رأيتُ الماء يتفجَّرُ من بين أصابعه ، فتوضأ الناسُ وشربوا ، فجعلتُ لا آلو ما جعلتُ فى بطنى منه ، فعلمتُ أنه بركة .

قلت لجابر : كم كنتم يومئذٍ ؟
قال ألفٌ وأربعمائة .

....

= وقد رواه عن جرير بن عبد الحميد جماعةٌ ، منهم :
« إسحٰق بن راهوية ، وقتيبةُ بنُ سعيد ، وعثمان بن أبي شيبة » .
وهذا الاختلاف فى العدد سيأتى تأويله إنْ شاء الله تعالى .
وقد توبع الأعمش .
تابعه اثنان ممن وقفت عليهما :

١ - حصين بن عبد الرحمٰن ، عن سالم ، عن جابرٍ قال :

« عطش الناسُ يوم الحديبية ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم بين يديه رَكْوةٌ ، فتوضأ منها ثُمَّ أقبل الناس نحوه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **ما لكم ؟** » قالوا : يا رسول الله ! ليس عندنا ماءٌ نتوضأُ به ولا نشربُ إلاَّ ما فى ركوتك . قال : فوضع النبيُّ صلى الله عليه وسلم يده فى الركوة ، فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون . قال : فشربنا وتوضأنا .

فقلتُ لجابرٍ : كم كنتم يومئذٍ ؟
قال : لو كنا مائة ألفٍ لكفانا ، كنَّا خمس عشرة مائة » .

أخرجه البخاريُّ (٥٨١/٦ و ٤٤١/٧ فتح) ، واللَّفْظُ لَهُ ، ومسلمٌ (٧٣/١٨٥٦) وأبو عوانة (٤٨٨/٤ - ٤٨٩) مختصراً ، وأحمدُ (٣٢٩/٣) ، وابنُ أبي شيبة (٤٤٤/١٤) وابن خزيمة (ج١/ رقم ١٢٥) ، والفريابى فى « الدلائل » (ق ١/٩ - ٢) ، وابنُ حبان (ج٨/ رقم ٦٥٠٧ ، ٦٥٠٨) ، وأبو نعيم (٣١٣ ، ٣١٤) ، وقوام السُّنة الأصبهانى (١٣٠) ، والبيهقيُّ (١١٥/٤ - ١١٦) ثلاثتهم فى « الدلائل » ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٢٩١/١٣) من طرق عن حصين .   =

= ٢ - **عمرو بن مرة ، عن سالم بنحوه :**

أخرجه البخارىُّ (٥٨٧/٨ - فتح) ، ومسلمٌ (٧٢/١٨٥٦) ، وأبو عوانة (٤٨٨/٤) وأحمد (٣٠٨/٣) ، والفريابى (٢/٩) ، وقوام السُّنة الأصبهانى (٢٥) كلاهما فى « الدلائل » ، وابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٢٠/١) ، وأبو طاهر المخلص فى « الفوائد » (ج٦/ ق ١/١٨٦) ، والبيهقى فى « الاعتقاد » (٢٣٨) ، وعبد بن حميد فى « المنتخب » (١١٠٤) ، والحميدىُّ (١٢٢٥) ، وابنُ سعد فى « الطبقات » (٩٨/٢) ، والطيالسىُّ (٢٣٩) .

وأخرجه المصنِّفُ فى « كتاب التفسير » (ج٢/ رقم ٥٢٦) والدارمىُّ (٢١/١) ، وأحمدُ (٣٥٣/٣ ، ٣٦٥) وابنُ سعد (١٨٢/١ - ١٨٣) ، وأبو القاسم البغوىّ فى « مسند ابن الجعد » (٨٤/٢٨٥/١) ، واللالكائى فى « أصول الاعتقاد » (١٤٨١ ، ١٤٨٢) والبيهقىُّ فى « الدلائل » (١١/٦) وفى « الاعتقاد » (٢٧٢) وابنُ مندة فى « التوحيد » (١٧٧) ، وقوام السُّنة الأصبهانى فى « الدلائل » (١٣٠) (٢٩٤) من طريق شعبة ، عن عمرو بن مرة ، وحصين معاً ، عن سالم بن أبى الجعد ، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

* * *

ثم اعلم - علَّمنى الله وإياك - أن للحديث طرقاً أخرى عن جابر .

١ - **أنس بن مالكٍ ، عنه .**

أخرجه الدارمىُّ (٢٢/١) ، وأحمدُ (٣٤٣/٣) ، وأبو يعلى (ج٤/ رقم =

= ٢١٠٧) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (١٢/٦) من طرقٍ عن جعفر بن سليمان ، أخبرنا الجعد أبو عثمان ، عن أنس بن مالك ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « شكا الناسُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً العطشَ ، فدعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِعُسٍ . قال : وقال : « **عند أحدٍ منكم ماءٌ ؟** » . قال : فأُتى بميضأةٍ فصَبَّ فيه . قال : ثم وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فى العُسِّ . قال جابر : فكنتُ أنظرُ إلى العيون تنبعُ بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والناسُ يستقون .

* **قُلْتُ** : وسندهُ قويٌّ .

٢ - نُبيح العنزىّ ، عنه .

أخرجه الدَّارمىُّ (٢١/١) واللَّفْظُ لَهُ ، وأحمدُ (٢٩٢/٣ ، ٣٥٨) ، وابنُ أبى شيبة (٤٧٤/١١ - ٤٧٥) ، والفريابى (١/٩) ، وابنُ خزيمة (٥٦/١ - ٥٧) ، والبيهقىُّ فى « الدلائل » (١١٧/٤) من طريق الأسود بن قيس ، عن جابرٍ قال : غزونا أوساً ، فسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن يومئذٍ بضعة عشر ومائتين ، فحضرت الصلاةُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **هل فى القوم من طهور ؟** » فجاء رجلٌ يسعى بإداوةٍ فيها شىءٌ من ماءٍ ، وليس فى القوم ماءٌ غيرهُ ، فصبَّه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فى قدحٍ ، ثمَّ توضأ فأحسن الوضوء ، ثمَّ انصرف وترك القدح ، فركب الناسُ ذلك القدح ، وقالوا : تمسحوا ، تمسحوا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **على رسلكم** » حين سمعهم يقولون ذلك ، فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم كفَّهُ فى الماء والقدح وقال : « **بسم الله** » ، ثمَّ قال : «**أسبغوا الطهور** » ، فوالذى هو ابتلانى ببصرى ، لقد رأيتُ =

....

= العيون ، عيون الماء ، تخرج من بين أصابعه ، فلم يرفعها حتى توضئوا جميعاً » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ صحيحٌ .

وهو حديثٌ طويلٌ ، أخرج الحاكمُ بعضه (١١١/٤) وصححه ووافقه الذهبيُّ .

* * *

٣ - عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، عنه .

وقد ساق حديثاً طويلاً ، وفيه

« ... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **يا جابر ! ناد بوضوءٍ** » . فقُلتُ : ألا بوَضُوْءٍ ؟ قال : قلت : يا رسول الله ! ما وجدت فى الرَّكب من قطرةٍ . وكان رجلٌ من الأنصار يُبَرِّدُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم الماء فى أشجابٍ[١] له على حِمَارةٍ[٢] من جريد . قال : فقال لى : « **انطلق إلى فلان بن فلان الأنصارى فانظر هل فى أشجابه من شيءٍ** » . قال : فانطلقتُ إليه فنظرتُ فيها فلم أجد فيها إلاَّ قطرةً فى عزلاء شجْبٍ منها أو أنى أفرغهُ لشربه يابِسُهُ[٣] !! ، فأتيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلتُ : يا رسول الله ! إنى لم أجد فيه إلاَّ قطرةً فى عزلاء شجبٍ منها لو أنى أُفْرِغُهُ لشربه يابِسُهُ . قال : « **اذهب فائتنى به** » فأتيتُه به، فأخذه بيده، =

(١) الأشجاب جمع شَجْبٍ وهو السقاء البالى .

(٢) الحمارةُ بكسر الحاء وتخفيف الميم هى أعوادٌ تُعلَّق عليها أسقيةُ الماء .

(٣) ومعناه أن الماء قليل جداً فلو أردت أن أفرغه لاشتفه جلدُ السقاء اليابس ولم ينزل منه شيءٌ .

....

= فجعَل يتكلَّمُ بشيءٍ لا أدرى ما هو ، ويغمز بيديه ، ثم أعطانيه فقال : « **يا جابر ! ناد بجفنةٍ** » فقلتُ : يا جفنة الركب !، فأتيتُ بها تُحملُ ، فوضعتُها بين يدىْ رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فى الجفنة هكذا ، فبسطها ، وفرَّق بين أصابعه ، ثمَّ وضعها فى قعر الجفنة ، وقال : « **خُذْ يا جابر فصُبَّ علىَّ وقلْ بسم الله** » . فصببتُ عليه وقلتُ : بسم الله ، فرأيتُ الماء يتفَوَّرُ من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثُمَّ فارت الجفنةُ ودارت حتى امتلأت .

فقال : « **يا جابر ! ناد من كان له حاجةٌ بماءٍ** » . فأتى الناس فاستقوا حتى رووا . قال : فقلتُ : هل بقى أحدٌ له حاجةٌ ؟ فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الجفنة ، وهى ملأى .... » .

أخرجه مسلمٌ (١٨/١٤٥ - ١٤٦ نووى) واللَّفْظُ لَهُ ، وقوامُ السُّنة الأصبهانى ، (٣٧) ، والبيهقىُّ (٦/٧ - ١٠) كلاهما فى « الدلائل » من طريق يعقوب بن مجاهد أبى حزرة ، عن عبادة بن الوليد .

وقد رواه عن جابر آخرون كأبى الزبير ، وعمرو بن دينار وغيرُهما .

ثُمَّ اعلم أن هذه الأحاديث جرت فى وقائع متعددة كما صرَّح بذلك ابنُ حبان وغيره ، فصلى الله وسلم على نبينا ما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون .

* * *

٦٢ - بَــابُ

التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الوُضُوْءِ

٧٩ - أَخْبَرَنا إِسْحٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ثَابِتٍ وَقَتَادَةَ ، عَنْ أَنسٍ ، قَالَ : طَلَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوْءً ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ ؟ » فَوَضَعَ يَدَهُ فِي المَاءِ وَيَقُوْلُ :

« تَوَضَّئُوا بِسْمِ اللهِ » ، فَرَأَيْتُ المَاءَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى تَوَضَّئُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ .

قَالَ ثَابِتٌ : قُلْتُ لِأَنسٍ : كَمْ تُرَاهُمْ ؟

قَالَ : نَحْواً مِنْ سَبْعِيْنَ .

---

٧٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* * *

والحديث أخرجه أحمدُ (١٦٥/٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٣٧٩/٥) وابنُ خزيمة (٧٤/١) ، وابنُ حبان (ج٨/ رقم ٦٥١٠) ، وابنُ السُّنِّى فى « عمل اليوم والليلة » (رقم ٢٧) ، وابنُ مندة فى « التوحيد » (١٧٦) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٢١٩/١) والدارقطنى (٧١/١) ، والبيهقىُّ (٤٣/١) ، وقوام السُّنة الأصبهانى فى « الدلائل » (٢٩٣) جميعاً من طريق =

....

= عبد الرزاق وهو فى « مصنفه » (ج١١/ رقم ٢٠٥٣٥) عن معمر ، عن ثابتٍ وقتادة ، معاً ، عن أنسٍ به .

[تنبيه] : هذا الحديث من زوائد المصنف على أصحاب الكتب الخمسة .

* * *

بوَّب المصنِّفُ - رحمه الله - على هذا الحديث بقوله : « باب التسمية عند الوضوء » وكذا بوّب ابنُ خزيمة وابنُ السنى ، والدارقطنى والبيهقىُّ .

قال البيهقىُّ :

« هذا أصحُّ ما ورد فى التسمية » .

مع أنه قد ورد فى هذا الباب ، ما هو أصرحُ من حيثُ لفظه من حديث الباب وهو : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ، فكأنَّهُ لم يصح شئٌ منها على شرطه ، ولكن هذا الحديث صحيحٌ بمجموع طرقه وشواهده .

وقد رواه جماعةٌ من الصحابة ، فأنا أسوق أحاديثهم مع النظر فيها ، والله المستعانُ .

* * *

* أولاً : حديث أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (٣/١) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/٧) من طريق خلف بن خليفة ، عن ليث ، عن حسين ابن عمار ، عن أبى بكر قال : « إذا توضأ العبدُ فذكر اسم الله فى وضوئه ، طهَّر جسده كُلَّهُ ، وإذا توضأ ولم يذكر اسم الله ، لم يُطهِّرْ =

= إلاَّ ما أصابه الماءُ » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ موقوفٌ .

وفيه ليث ابن أبي سليم ، وفيه مقالٌ مشهورٌ .

* * *

*** ثانياً : حديثُ عليٍّ بن أبي طالبٍ ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ عديّ فى « الكامل » (١٨٨٣/٥) من طريق عيسى بن عبد الله ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن عليّ بن أبى طالبٍ رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه** » .

قال ابنُ عديّ :

« هذا الإسناد ليس بمستقيمٍ » .

* **قُلْتُ** : عيسى بن عبد الله متروكٌ كما قال الدارقطنيُّ .

وقال ابنُ حبَّان فى « المجروحين » (١٢١/٢ - ١٢٢) .

« يروى عن أبيه ، عن آبائه أشياء موضوعةً ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ، كأنَّهُ كان يهمُ ويخطىءُ ، حتى كان يجيىء بالأشياء الموضوعة على أسلافه ، فبطل الاحتجاجُ بما يرويه لما وصفتُ » اهـ .

* * *

*** ثالثاً : حديثُ أبى سعيد الخُدْرى ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٧) والترمذيُّ فى « العلل الكبير » (١١٢/١ - ١١٣) ، وابنُ أبى شيبة (٢/١ - ٣) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » =

= (ق ٢/٧) ، وأحمدُ (٤١/٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٣٢٤/٢ ، ٤٢٤) ، وابنُ السكن فى « صحيحه » ، والبزَّارُ - كما فى « التلخيص » (٧٣/١) - ، وابنُ السُّنِّى فى « اليوم والليلة » (رقم ٢٦) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦ /١ - ٢) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١٠٣٤/٣) ، والدارقطنىُّ (٧١/١) ، والحاكمُ (١٤٧/١) ، والبيهقىُّ (٤٣/١) ، والحافظ فى « نتائج الأفكار » (٢٣٠/١) من طريق كثير بن زيد ، ثنا ربيح بن عبد الرحمن بن أبى سعيد ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً :

« لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ .

أمَّا كثيرُ بنُ زيدٍ فقد وثقه ابنُ حبَّان ، وابنُ عمار الموصلىُّ .

وقال أحمد وابنُ معين وابنُ عدىّ :

« لا بأس به » .

وقال أبو زرعة :

« صدوقٌ ، فيه لينٌ » .

وقال أبو حاتمٍ :

« صالحٌ ، ليس بالقوىّ ، يُكتبُ حديثُهُ » .

وضعّفه النسائىُّ ، وابنُ معينٍ فى روايةٍ ، والطبرىُّ .

وخلطه ابنُ حزمٍ بـ « كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف » فلم يُصبْ .

وحاصلُ البحث أنَّ كثير بن زيد أقرب إلى القوة منه إلى الضعف ، وهاهنا قاعدةٌ جليلةٌ فى الرُّواة المُخْتَلَفِ فيهم ، ذلك أنَّنا نعتبرُ الجَرْحَ والتَّعْدِيْل فيهم ، فحيث يستويان ، فحديثهُ » حسنٌ فى الشواهد ، وإنْ غلب جانب المعدلين مع عدم تفسير الجرح ، كان إلى القوة أقرب ، وإنْ غلب جانب =

....

= الجارحين ضُعِّف .

أمَّا رُبيح بن عبد الرحمٰن - بضمِّ الرَّاء وفتح المُوَحَّدَةِ - فوثَّقَهُ ابْنُ حبَّان .

وقال ابنُ عدىّ :

« أرجو أنَّه لا بأس به » .

وقال أبو زرعة :

« شيخٌ » .

ذكره عنه ابنُ أبى حاتم فى « الجَرْح والتعديل » (٥١٩/٢/١) .

وقال ابنُ أبى حاتم فى « كتابه » (٣٧/١/١) :

« وإذا قيل فى الراوى : « شيخٌ » فهو بالمنزلة الثالثة ، يُكتبُ حديثُهُ ، ويُنظر فيه » اهـ .

أمَّا قولُ أحمد :

« ربيح رجلٌ ليس بالمعروف » .

فمن عرف حجةٌ على من لم يعرف ، وقد عرفه غيره » .

أمَّا البخارىُّ ، فقال :

« منكرُ الحديث » .

ويغلبُ على ظنى - والله أعلمُ - أن حكم البخارىّ رحمه الله تعالى له اعتبارٌ آخر ، بخلاف حال رُبيح فى نفسه .

وقولُ أبى زرعة - رحمه الله تلخيص جيد لحال ربيح بن عبد الرحمن ، وقد زعم ابن عدى - رحمه الله - أنَّ زيد بن الحباب قد تفرَّد بالحديث عن كثير بن زيد ، وليس كذلك .

بل تابعه أبو أحمد الزبيرىّ ، وأبو عامر العقدىّ ، وغيرُهما .

....

= قال أحمد بن حفص :

« سُئل أحمد بن حنبل – يعنى وهو حاضرٌ – عن التسمية فى الوضوء ؟ فقال : لا أعلمُ فيه حديثاً يثبت . وأقوى شىء فيه حديث كثير بن زيد ، عن ربيح ، وربيحٌ رجلٌ ليس بالمعروف » .

رواه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٣/١٠٣٤ – ٦/٢٠٨٧) .

وقال أبو بكر الأثرم أحمدُ بْنُ محمد بن هانىء .

« قُلتُ لأبى عبد الله أحمد بن حنبل : التسميةُ فى الوضوء ؟ فقال : أحسنُ شىء فيه حديث رُبيح بن عبد الرحمٰن بن أبى سعيد ، عن أبى سعيد الخدرىّ » .

رواه العقيلى فى « الضعفاء » (١/١٧٧) ، والحاكمُ (١/١٤٧) .

وقال إسحٰق بن راهوية :

« هو أصحُّ ما فى الباب » .

وقال الحافظ فى « نتائج الأفكار » (١/٢٣١) :

« حديثٌ حسنٌ » .

* * *

رابعاً : حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (١٠١) ، واللَّفْظُ له ، والترمذىُّ فى « العلل الكبير » (١/١١١) ، وابنُ ماجة (٣٩٩) ، وأحمدُ (٢/٤١٨) ، وأبو يعلى (ج١١/ رقم ٦٤٠٩) ، وابنُ السكن فى « صحيحه » – كما فى « التلخيص » (١/٧٢) – ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٧/١) ، وعنه الحافظ فى =

....

= « النتائج » (١/٢٢٥) ، والدارقطنىُّ (١/٧٢ ، ٧٩) ، والحاكم (١/١٤٦) ، والبيهقىُّ (١/٤٣) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٤٠٩) من طريق يعقوب بن سلمة ، عن أبيه ، عن أبى هريرة مرفوعاً :« لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه » .

قال الحاكمُ :

« صحيحُ الإسناد ، فقد احتجَّ مسلمٌ بيعقوب بن أبى سلمة الماجشون ، واسم أبى سلمة دينار » اهـ .

* **قُلْتُ** : قد وهم الحاكم رحمه الله تعالى من وجهين :

* **الأوَّلُ** : أنَّ يعقوب ليس هو ابْنَ أبى سلمة الماجشون .

قال ابنُ الصلاح :

« انقلب إسناده على الحاكم » .

وكذا قال النووىُّ فى « المجموع » (١/٣٤٤) .

وقال الحافظُ فى « النتائج » (١/٢٢٦) :

« إنَّما هو يعقوبُ بْنُ سلمة لا ابْنَ أبى سلمة ، وهو شيخٌ قليلُ الحديث ، ما روى عنه من الثقات سوى محمَّد بْن موسى ، وأبوهُ مجهولٌ ما روى عنه سوى ابْنه » اهـ .

وقال أيضاً فى « التلخيص » (١/٧٢) :

« ادعى الحاكمُ أنه الماجشون ! والصوابُ أنَّه اللَّيْثىُّ » .

وسبقه إلى ذلك الذهبىُّ .

وقال ابْنُ دقيق العيد :

« لو سُلِّم للحاكم أنه يعقوبُ بْنُ أبى سلمة الماجشون ، واسمُ أبى سلمة =

= دينارٌ ، فيُحتاج إلى معرفة حال أبى سلمة ، وليس له ذكرٌ فى شئٍ من كتب الرجال ، فلا يكون أيضاً صحيحاً » .

* **الثانى : قال البخاريُّ فى « الكبير » (٢/٢/٧٦) :**

« لا يُعرف لسلمة سماعٌ من أبى هريرة ، ولا ليعقوب من أبيه »[١] .

وقال الشَّوْكانىُّ :

« ليس فى إسناده ما يُسقطه عن درجة الاعتبار » .

وللحديث طرقٌ أخرى عن أبى هريرة ، رضى الله عنه .

١ - محمَّدُ بنُ سيرين ، عنه مرفوعاً :

« يا أبا هريرة ! إذا توضأت فقل : بسم الله ، والحمد لله ، فإنَّ حفظتك لا تستريحُ ، تكتُبُ لك الحسنات حتى تُحدث من ذلك الوضوء » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (٧٣/١) من طريق عمرو بن أبى سلمة ، حدثنا إبراهيم بن محمد البصرىُّ، عن علىّ بن ثابت، عن محمد بن سيرين به .

وقال :

« لم يروه عن علىّ بن ثابت ، (أخو)[٢] عزرة بن ثابت ، إلاَّ إبراهيم ابن محمد البصرىُّ ، تفرَّد به عمرو بن أبى سلمة » .

قال الحافظُ الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٢٠/١) :

« إسنادهُ حسنٌ » !! وكذا قال العينى فى « شرح الهداية » - كما فى « رد المحتار » (١١٣/١) . =

(١) وذكره عنه الترمذىُّ فى « العلل الكبير » .

(٢) وقع فى « المعجم » : « ... على بن ثابت أخو ابن أخى عزرة » وهو خطأً .

....

= * **قُلْتُ** : وهو عجبٌ ! وإبراهيم هو ابنُ محمد بن ثابت الأنصاريُّ المترجم في « اللِّسان » (٩٨/١) وثقه ابنُ حبان .

وقال ابنُ عديّ في « الكامل » (٢٦٠/١ ، ٢٦١) :

« روى عنه عمرو بن أبي سلمة وغيره مناكير » ثمَّ قال :

« وأحاديثه صالحةٌ محتملة ، ولعلَّهُ أُتي ممن قد رواه عنه » .

* **قُلْتُ** : وهذا الترجي من ابن عديّ - رحمه الله - فيه نظرٌ ، فإنه ساق له أحاديث ، الراوي عنه فيها هو أبو مصعب الزهريّ ، وعمرو بن أبي سلمة وكلاهما ثقةٌ ، فلا تكون المناكير إلاَّ من إبراهيم .

وقد أشار الحافظ في « اللِّسان » في ترجمة إبراهيم هذا إلى هذا الحديث ثُمَّ قال : « وهو منكرٌ » .

وقال في « النتائج » (٢٢٨/١) :

« عليُّ بنُ ثابت مجهولٌ ، والراوي عنه ضعيفٌ » .

وقد أوردهُ ابنُ الجوزيّ في « الموضوعات » (١٨٥/٣ - ١٨٦) من طريق عمرو بن أبي سلمة به ، مع طريق أخرى ، ثُمَّ قال :

«هذا حديثٌ ليس له أصلٌ ، وفي إسناده جماعةٌ مجاهيلُ لا يعرفون أصلاً » .

٢ - أبو سلمة ، عنه .

أخرجه الدارقطنيُّ (٧١/١) ، والبيهقيُّ (٤٤/١) ، والحافظ في « النتائج » (٢٢٦/١) من طريق محمود بن محمد أبو يزيد الظفريّ ، ثنا أيوب بن النجار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

« ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه ، وما صلى من لم يتوضأ » =

....

= قال الحافظ فى « النتائج » :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، تفرَّد به الظفريُّ ، ورواتُه من أيوب فصاعداً مخرجٌ لهم فى « الصحيح » ، لكن قال الدارقطنيُّ فى الظفريّ : ليس بقويٍّ ، وقال يحيى بن معين : سمعتُ أيوب بن النجار يقولُ : لم أسمع من يحيى بن أبى كثير سوى حديثٍ واحدٍ ، وهو حديثُ : « احتجَّ آدمُ وموسى » ، فعلى هذا يكون فى السند انقطاعٌ ، إنْ لم يكن الظفريُّ دخل عليه إسنادٌ فى إسنادٍ » اهـ .

وسبق البيهقىُّ إلى حكاية هذا عن ابن معين .

٣ - مجاهد ، عنه .

أخرجه الدَّارقطنىُّ (١/٧٤) ، ومن طريقه البيهقىُّ (١/٤٥) ، والحافظ فى « النتائج » (١/٢٢٧) من طريق مرداس بن محمد ، ثنا محمد بن أبان ، ثنا أيوب بن عائذ ، عن مجاهدٍ ، عن أبى هريرة مرفوعاً :

« من توضأ فذكر اسم الله تطهر جسدُهُ كلُّهُ ، ومن توضأ فلم يذكر اسم الله لم يطهر سوى موضع الوضوء » .

قال الحافظ :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، تفرَّد به مرداسُ بنُ محمدٍ ، وهو من ولد أبى موسى الأشعرىّ ، ضعّفه جماعةٌ ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات وقال : يغرب وينفرد ، وبقيةُ رجاله ثقات » اهـ .

فمثله يصلحُ للاعتبار . والله أعلمُ .

* * *

= خامساً : حديثُ سعيد بْنِ زيد ، رضى الله عنه .

وقد اختُلف فيه على ألوانٍ ، مع زيادةٍ فى متنه .

* **الأوَّلُ** : يرويه عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن أبى ثفال المُرِّى ، عن رباح بن عبد الرحمٰن ، عن جدته ، عن أبيها سعيد بن زيد ، مرفوعاً .

« لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

وقد رواه عن عبد الرحمٰن بن حرملة جماعةٌ على هذا الوجه ، منهم :

١ - بشر بنُ المفضل .

أخرجه الترمذىُّ فى « سننه » (٢٥) ، وفى « العلل الكبير » (١/١٠٩ - ١١٠) ، والدارقطنىُّ فى « سننه » (١/٧٣) ، وفى « المؤتلف والمختلف » (٢/١٠٢٩) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٥/٢ - ٤٦/١) .

٢ - وهيب بن خالد .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/٣) ، وأحمدُ (٦/٣٨٢) والهيثم بن كليب فى « مسنده » (ق ٣١/١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٤٤) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (١/١٧٧) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦/١) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٢٦ - ٢٧) ، والدارقطنىُّ (١/٧٣) ، والبيهقىُّ (١/٤٣) .

٣ - ابنُ أبى فديك .

أخرجه الدارقطنىُّ (١/٧٢ - ٧٣) ، وفى « المؤتلف » (٢/١٠٢٩) ، والبيهقىُّ (١/٤٣) .

٤ - يعقوب بن عبد الرحمٰن .

أخرجه الدارقطنىُّ (١/٧٣) .

....

= ٥ - **يزيدُ بْنُ عياض .**

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٨) ، وأحمدُ (٤/٧٠) ، وابنُ شاهين فى « الترغيب » (ق ١/١٨) ، والطبرانُّى فى « الدعاء » (ق ١/٤٥) .

٦ - **سليمانُ بْنُ بلال .**

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/٧) ، والطحاوىُّ (٢٧/١) ، والحاكمُ (٤/٦٠) .

٧ - **الحسنُ بْنُ أبى جعفر .**

أخرجه الطيالسىُّ (٢٤٢ ، ٢٤٣) قال : حدثنا الحسنُ بنُ أبى جعفر المدنىُّ ، عن أبى ثفال ، عن أبى حويطب بن عبد العزى ، عن جدَّته ، عن أبيها مرفوعاً فذكره .

كذا رواه الطيالسىُّ .

وخالفه أبو أمية خلاَّد بن قرة السدوسىُّ ، عن الحسن بن أبى جعفر ، عن أبى ثفال ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا يؤمن بالله عبدٌ لا يؤمن بى ، ولا يؤمن بى عبدٌ لا يحبُّ الأنصار** » .

فجعل الحديث من « مسند أبى هريرة » .

أخرجه أبو الشيخ فى « الطبقات » (١/٩٨ - ٩٩) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١/٣٠٦) من طريق محمد بن عامر بن إبراهيم ، ثنا أبى ، ثنا أبو أمية خلادُ بْنُ قرة به والطيالسىُّ أوثق من خلاَّد بن قرة ، بل هذا لا يُعرف من حاله ما يوجبُ الركون إلى خبره ، ولكنِ الشأنُ فى الحسن ابن أبى جعفر ، فإنه ضعيفٌ . والله أعلمُ .

وخالفهم جماعةٌ ، وهو : =

= * اللَّوْنُ الثَّانى :

فرووه عن عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن أبى ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمٰن ، عن جدَّته ، عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم به .

فلم يذكروا : « سعيد بن زيد » .

قاله حفص بن ميسرة ، وأبو معشر ، وإسحٰق بن حازم ذكر ذلك الحافظ فى « التلخيص » (٧٤/١) نقلاً عن الدارقطنىّ .

* قُلْتُ : الذى وقفتُ عليه من حديث حفص بن ميسرة وأبى معشر أنه ذكر « سعيد بن زيد » فى روايته ، فوافق بشر بن المفضل ومن معه .

أخرجه أحمدُ (٧٠/٤ و ٣٨١/٥ - ٣٨٢ و ٣٨٢/٦) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ١/٤٦) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (٣٣٦/١ - ٣٣٧) من طريق الهيثم بن خارجة ، ثنا حفص بن ميسرة ، عن ابن حرملة ، عن أبى ثفال المرىّ ، عن رباح بن عبد الرحمٰن ، عن جدَّته ، عن أبيها به .

وأمَّا ما أشار إليه الدارقطنىّ - رحمه الله تعالى - من مخالفة حفص بن ميسرة فلم أقف عليها حتى ننظر فى حال الراوى عن حفصٍ ، فإنْ كان أوثق من خارجة بن الهيثم ، ترجحت عليه روايتُه ، وإلاَّ فالعكسُ . وإنْ تساووا فى الحفظ ، فيكون حفصٌ رواه على الوجهين . والله أعلمُ .

ثُمَّ وقفتُ على « علل الدارقطنىّ » (ج١/ ق ٢/١٣٠) فرأيتُهُ رواه من طريق سويد بن سعيد ، عن حفص بن ميسرة به ، ولم يذكر « سعيد ابن زيد » .

والهيثم بنُ خارجة أوثقُ من سويد بن سعيد ، لأنَّ هذا تكلَّم فيه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وغيرُهُم . =

= * **وأما رواية أبي معشر :**

فأخرجها الطبرانيُّ في « الدعاء » (ق ١/٤٦) قال :

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدَّثني محمد بن أبي بكر المقدميّ ، ثنا أبو معشر البراء ، ثنا ابن حرملة ، أنه سمع أبا ثفال ، يقول : سمعتُ رباح - أو رياح : شك المقدميُّ - ابن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب ، يقولُ : حدثتني جدتي ، أنها سمعت أباها يقولُ : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ : « **لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ، ولا يؤمن بي من لا يحب الأنصار** » .

* **قُلْتُ** : هكذا روى أبو معشر ، فوافق بشر بن المفضل في ذكره « سعيد بن زيد » .

ولكن اختُلف في سنده .

فأخرجه أحمد (٣٨٢/٦) قال : حدثنا يونسُ ، ثنا أبو معشر ، عن عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن أبي ثفال المريّ ، عن رباح بن عبد الرحمٰن بن حويطب ، عن جدَّته ، مرفوعاً فذكرته بمثله مع تقديمٍ وتأخيرٍ .

فسقط ذكرُ « سعيد بن زيد » .

* **قُلْتُ** : ويظهر أنَّ هذا الاختلاف من أبي معشر ، واسمه يوسف بن يزيد ، وذلك لثقة من روى عنه .

أما يوسف ، فقد ضعّفه ابنُ معين .

وقال أبو داود :

« ليس بذاك » . =

....

= وقال أبو حاتم :

« يُكتبُ حديثُهُ » .

ووثقه محمد بن أبى بكر المقدمىّ ، وابنُ حبَّان .

* **وأمَّا روايةُ إسحٰقَ بْنِ حازمٍ .**

فقال ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (ج٢/ رقم ٢٥٨٩) :

« سألتُ أبى عن حديثٍ رواه أسدُ بنُ موسىٰ ، قال : حدثنا سعيد بن سالم ، عن إسحٰق بن حازم – أو خازم ، شكَّ أسدٌ – ، قال : أخبرنى عبد الرحمٰن بْنُ حرملة الأسلمىُّ ، عن ثفال بن أبى ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمٰن بن شيبان ، عن أمِّه بنت زيد بن نفيل ،قالت: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « **لم يُحبب الله من لم يحببنى ، ولم يحبنى من لم يحب الأنصار ، ولا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه** » .

قال أبى :

هذا خطأ فى مواضعَ . والصحيحُ : عبدُ الرَّحمن بْنُ حرملة ، عن أبى ثفال المرىِّ ، عن رباح بن عبد الرحمن بن حويطب ، عن جدَّته ، عن أبيها سعيد بن زيد ، عن النبى صلى الله عليه وسلم » اهـ .

* **قُلْتُ** : وسعيدُ بْنُ سالم القدَّاحُ وثقه ابنُ معين ، ورضيه آخرون ولكن تكلَّم فيه ابنُ حبان ، وضعّفه الساجى وعثمان الدارمىّ .

وقال العجلىُّ :

« ليس بحجةٍ » .

فهؤلاء الثلاثة متكلَّمٌ فيهم ، ومخالفَتُهم للثقات المتقدمين مرجوحةٌ . =

= * **اللَّوْنُ الثَّالِثُ :**

أنَّ الدراورديَّ ، عبدَ العزيز بْنَ محمدٍ ، رواه عن أبى ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمٰن ، عن ابن ثوبان ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم مرسلاً .

هكذا ذكر الدارقطنيُّ فى « العلل » - كما فى « التلخيص » (٧٤/١) - .

فاختلف الدراورديّ مع عبد الرحمٰن بن حرملة فى إسناده .

ولكن اختُلف على الدراورديّ فيه .

فأخرجه الطبرانيُّ فى « الدعاء » (ق ١/٤٦) من طريقين عن الدراورديّ ، عن أبى ثفال المرّى ، قال : سمعتُ رباح بن عبد الرحمن بن حويطب ، يُحدثُ عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبى هريرة مرفوعاً :

« لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

* **قُلْتُ** : فلو كان ذكرُ « أبى هريرة » محفوظاً ، لكان اختلافاً قادحاً فى رواية الدراورديّ ، ولكن الشأن فيمن روى عن الدراورديّ الرواية المرسلة .

ثُمَّ رأيتُ الحديث فى « شرح معانى الآثار » (٢٧/١) للطحاويّ ، فرواه من طريق محمد بن سعيد ، قال : أنا الدراورديّ ، عن ابن حرملة ، عن أبى ثفال ، عن رباح بن عبد الرحمٰن العامريّ ، عن ابن ثوبان ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

فلا أدرى ، هل هذا من خطأ النسخة ، أم هو اختلافٌ آخر على الدراورديّ ؟ ذلك أنَّ شيخ الدراورديّ فى سند الطحاويّ ، هو عبد الرحمٰن ابن حرملة ، بينما شيخُه عند الطبرانيّ هو « أبو ثفال المرّى » . فالله أعلمُ =

....

= بحقيقة الحال .

* **اللَّوْنُ الرَّابِعُ :**

رواه حمَّادُ بْنُ سلمة ، عن صدقة مولى آل الزبير ، عن أبى ثفال ، عن أبى بكر بْنِ حويطب[1] مرسلاً عن النَّبىّ صلى الله عليه وسلم .

أخرجه الدُّولابىُّ فى « الكُنى » (١/١٢٠) .

وذكره البيهقىُّ (١/٤٤) عن الترمذىّ وهو فى « العلل الكبير » (١/١١١) ، قال :

« هو حديثٌ مرسلٌ » .

وصدقةُ مولى آل الزبير جَهَّلَهُ الدَّارقطنىُّ ، كما نقله ابنُ الجوزى فى « الواهيات » (١/٣٣٨) .

* **قُلْتُ** : والراجحُ من هذا الاختلاف هو الوجهُ الأوَّلُ ، الذى رواه بشر بن المفضل ، ووهيب ومن معهما كما قال الدَّارقطنىُّ رحمه الله .

وإذ قد رجحنا الوجه الأول ، فلننظر فيه ..

قال الترمذىّ فى « العلل » (١/١١٢) :

« سمعتُ إسحٰق بن منصورٍ ، يقولُ : سمعتُ أحمد بن حنبلٍ ، يقولُ : لا أعلمُ فى هذا الباب حديثاً له إسنادٌ جيِّدٌ » .

وقال البخارىُّ :

« أحسنُ شىءٍ فى هذا الباب حديث رباح بن عبد الرَّحمٰن » . =

---

(١) هو رباح بن عبد الرحمن كما صرّح بذلك الترمذى فى « العلل » قال : « ينسبُ إلى جدِّه » .

= وقال العقيليُّ :
« الأسانيد فى هذا الباب فيها لينٌ » .
وقال ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ١٢٩) .
« سمعتُ أبى وأبا زرعة ، وذكرتُ لهما حديثاً رواه عبد الرحمٰن بن حرملة ، عن أبى ثفال ... فذكره . فقالا : ليس عندنا بذاك الصحيح . أبو ثفال مجهولٌ ، ورباح مجهولٌ » .
وقال البيهقىُّ :
« أبو ثفال ، ليس بالمعروف جدًّا » .
* **قُلْتُ** : أمَّا أبو ثفال[1] ، فقد قال البخارىّ :
« فى حديثه نظرٌ » .
قال الحافظ فى « التلخيص » (١/٧٤) :
« وهذه عادته فيمن يضعِّفُهُ » .
وقد فرَّق الشيخُ العلامةُ – ذهبىُّ العصر – المُعلمى اليمانىُّ رحمه الله بين قول البخارىّ : « فيه نظرٌ » وبين : « فى حديثه نظرٌ » .
فقال رحمه الله تعالى فى « التنكيل » (١/٢٠٥) :
« فقولُه : « فيه نظرٌ » يقتضى الطعن فى صدقه ، وقولُه : « فى حديثه نظرٌ » تُشعر بأنَّهُ صالحٌ فى نفسه ، وإنما الخلل فى حديثه لغفلةٍ أو لسوء حفظٍ » .

(١) قال الترمذى : فى « العلل الكبير » : قلت له – يعنى للبخارى – : أبو ثفال المرى ما اسمه ؟ فلم يعرف اسمه . وسألت الحسن بن علىّ الخلّال فقال : اسمه ثمامة بن وائل ابن حصين » اهـ .

....

= * **قُلْتُ** : وقولُ الشيخ رحمه الله فى تفسير قول البخارىّ « فيه نظر » بأَنَّ ذلك يقتضى الطعن فى صدقه ، فيه نظرٌ ، فقد قال البخارىّ فى « عبد الرحمٰن بن هانىء النخعىّ » – كما فى « التهذيب » (٦/٢٩٠) – : « فيه نظرٌ ، وهو فى الأصل صدوقٌ » ، فهذا يُبين أَنَّ المقتضى لا يدوم ، إنما يُقال : إنَّ هذه العبارة تحتمل الطعن فى صدقه ، إلاَّ أنْ يُقال : مَنْ قال فيه البخارىُّ هذه العبارة مطلقة ، فالأصلُ أنها لا تشمل صدقه ، إلاَّ أن يردفها بالقرينة التى تُقيِّدُ هذا الإطلاق كما فى المثال الذى ذكرتُه ، وفيه بعْدٌ عندى ، فهذا يحتاجُ إلى نَصٍ من الإمام ، أو استقراءٍ تتابع عليه جماعةٌ حتى يوثق بفهمهم ، مع أننا وجدنا أَنَّ البخارىّ أطلق هذه العبارة فى جماعةٍ ثقات ، لا يشك أحدٌ فى صدقهم مثل راشد بن داود الصنعانى ، وسليمان ابن داود الخولانى ، وعبد الرحمٰن بن سليمان الرُّعينى وغيرهم . والصوابُ : ألاَّ يُطَّرد هذا الفهم . وأيضاً : فتفسير الشيخ اليمانى رحمه الله لقول البخارىّ : « فى حديثه نظرٌ » تفسيرٌ حسنٌ رائقٌ ، ويضافُ إليه أَنَّ البخارىّ قد يقولُ هذه العبارة ، ولا يقصدُ بها الراوى أصلاً ، وإنما يقصدُ أَنَّ حديثه لا يصحُ ، وتكونُ الآفةُ ممن دونه ، والله تعالى أعلمُ .

وأبو ثفال هذا ، ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » ، إلاَّ أَنَّهُ قال :

« ليس بالمعتمد على ما تفرَّد به » .

قال الحافظُ :

« فكأنَّما لم يوثِقْهُ » .

وأمَّا قول البزار :

« أبو ثفال مشهور » فيقصد به نفى جهالة العين ، لا الحال ، وقد قال =

= عقب الخبر : « رباح وجدَّتُهُ لا نعلمهما رويا إلَّا هذا الحديث ، ولا حدَّث عن رباح إلاَّ أبو ثفال ، فالخبرُ من جهة النقل لا يثبتُ » اهـ .

فهذا بخصوص أبى ثفال .

أمَّا رباح ، فمجهولٌ كما قال أبو حاتم وأبو زرعة . والله أعلمُ .

وفى « نصب الراية » (٤/١) :

« وأعلَّهُ ابنُ القطان فى « كتاب الوهم والإيهام » وقال : فيه ثلاثةٌ مجاهيلُ الأحوال : جدَّةُ رباحٍ ، لا يُعرف لها اسمٌ ولا حالٌ ، ولا تُعرف بغير هذا . ورباحٌ أيضاً مجهولُ الحالِ ، وأبو ثفال مجهولُ الحال أيضاً مع أنه أشهرهم لرواية جماعةٍ عنه ، منهم الدراورديُّ » اهـ .

وتعقَّبه الحافظُ فى « التلخيص » (٧٤/١) فيما يتعلَّق بـ « جدَّةَ رباحٍ » فقال :

« كذا قال ! فأمَّا هى فقد عُرف اسمها من رواية الحاكم ، ورواه البيهقىُّ أيضاً مصرِّحاً باسمها . وأمَّا حالُها فقد ذُكرتْ فى « الصحابة » ، وإنْ لم يثبُت لها صحبةٌ ، فمثلها لا يُسأل عن حالها » اهـ .

وبعد هذا التحقيق يُعلم ما فى قول الشيخ أبى الأشبال أحمد شاكر رحمه الله ، إذ قال فى « شرح الترمذىّ » (٣٨/١) :

« إسناده جيِّدٌ حسنٌ » !

أمَّا ابنُ القطان ، فقال :

« الحديثُ ضعيفٌ جدًّا » !

* **قُلْتُ** : كذا قال ! وهو ضعيفٌ فقط ، ويصلح فى الشواهد والمتابعات ، ولا يضرُّ الاختلاف فى سنده مع ظهور وجه الترجيح ، =

= وقد تحقق هنا . والله أعلمُ .

قال الحافظ فى « النتائج » (١/٢٣٠) :

« لم يبق فى رجال الإسناد من يتوقفُ فيه سوى رباح ، وقد تقدَّم النقل عنِ البخاريّ أن حديثه هو أحسن حديث فى الباب » اهـ .

* * *

*** سادساً : حديثُ أنسٍ ، رضى الله عنه .**

قال الحافظ فى « التلخيص » (١/٧٥) :

« رواه عبد الملك بنُ حبيب الأندلسىُّ ، عن أسد بن موسى ، عن حماد ابن سلمة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، مرفوعاً :

« لا إيمان لمن لم يؤمن بى ، ولا صلاة إلا بوضوءٍ ، ولا وضوء لمن لم يُسم الله » .

* **قُلْتُ** : ورجاله ثقات إلاَّ عبد الملك ، فهو شديدُ الضعْفِ . والله أعلمُ .

* * *

*** سابعاً : حديثُ سهل بن سعد ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ ماجة (٤٠٠) وابنُ أبى عاصم - كما فى « نكت الأذكار » للسيوطى (١/٤ - ٢) - ، والدارقطنىُّ (١/٣٥٥) مقتصراً على الفقرة الثالثة منه ، والحاكمُ (١/٢٦٩) والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٦٩٨) ، والبيهقىُّ (٢/٣٧٩) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدىّ ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً : =

= « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ، ولا صلاة لمن لم يُصلِّ على النبيِّ ، ولا صلاة لمن لا يحبّ الأنصار » .

* **قُلْتُ** : وهذا خبرٌ منكرٌ ، وسنده ضعيفٌ جدّاً .

وعلَّتُهُ عبدُ المهيمن هذا ، فإنه متروكٌ .

قال الحاكم :

« لم يخرج هذا الحديث على شرطهما ، لأنهما لم يُخرجا عبد المهيمن » .

وقال الذهبيُّ :

« عبدُ المهمين واهٍ » .

وقال الدارقطنيُّ عقبه :

« عبد المهيمن ليس بالقويّ » .

ولكنه لم يتفرَّدْ بمحل الشاهد .

فتابعه أخوه أُبيُّ بن العباس ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً بالفقرتين الأوليين دون الأخيرتين .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٦٩٩) ، وفى « الدعاء » (ق ٢/٤٦) ، ومن طريقه الحافظ فى « النتائج » (٢٣٤/١) .

ولم يتكلم عليه المُناوى بشيء فى « الفيض » (٤٤٠/٦) .

وقال الشوكانى فى « النَّيل » (١٦٠/١) :

« أُبيٌّ مختلفٌ فيه » .

وقال الحافظ عقب تخريجه له :

« عبد المهيمن ضعيفٌ ، وأخوهُ أُبيٌّ الذى سُقْتُه من روايته أقوى منه ». =

= * **قُلْتُ** : ولا يُفهم من قول الحافظ هذا ، أنه يقوى أُبَىّ بن العباس إنما ساق مقالته مساق المقارنة ، إذ الراجحُ فى « أُبى » أنه ضعيفٌ ، وأخوه « عبد المهيمن » أنه متروكٌ ، فالضعيفُ أقوى من المتروك بلا ريبٍ .

وقد أقمتُ الدلائل على ذلك فى « كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » . فراجعه إن شئت . (ص ٢٩ - ٣٢) .

* * *

*** ثامناً : حديثُ عائشة ، رضى الله عنها .**

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/٣) ، وإسحٰق بن راهويه فى « مسنده » ، وكذا أبو يعلى (١١٩ - زوائده) ، والبزار (ج١/ رقم ٢٦١) ، والطبرانىُّ فى « الدعاء » (ق ٤٦/٢) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٦١٦/٢) ، والدارقطنىُّ (٧٢/١) من طريق حارثة بن أبى الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومُ إلى الوضوء ، فيسمى الله حتى يكفى الإناء على يديه ، ثمَّ يتوضأ فيسبغ الوضوء » .

وهو عند بعضهم مختصرٌ .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وحارثة هو ابن عبد الرحمٰن ، كان أحمد يُضعِّفهُ ولا يعتدُّ به .

وقال البخاريُّ وأبو حاتمٍ :

« منكر الحديث » .

زاد أبو حاتم :

« ضعيفُ الحديث » .

= وتركه النسائىُّ .

وكان الإمام أحمد - رحمه الله - ينتقد على إسحٰق بن راهويه أنه أخرج هذا الحديث فى « مسنده » .

قال الحربىُّ :

« قال أحمد : هذا يزعمُ أنه اختار أصحَّ شيءٍ فى الباب ، وهذا أضعفُ حديثٍ فيه » !!.

وقال ابن عدىّ :

« بلغنى عن أحمد بن حنبلٍ - رحمه الله - أنه نظر فى « جامع إسحٰق بن راهويه » ، فإذا أوَّلُ حديثٍ أخرجه فى « جامعه » هذا الحديث ، فأنكره جدّاً وقال : أوَّلُ حديثٍ فى « الجامع » يكونُ عن حارثة » ؟!!.

* * *

* **تاسعاً : حديثُ أبى سَبْرة ، رضى الله عنه .**

أخرجه الدُّولابىُّ فى « الكُنى » (١/٣٦) وابن أبى عاصم فى « الآحاد والمثانى » (ج١/ ق ٢/٩٢) ، وأبو القاسم البغوىُّ فى « الصحابة » - كما فى « النتائج » وابن قانع - كما فى « تجريد الصحابة » للذهبى - ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٧٥٥) وفى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١١١٩) ، وفى « الدعاء » (ق ٢/٤٦) ، وعنه الحافظ فى « النتائج » (١/٢٣٦) من طريق يحيى بن عبد الله نا عيسى بن سبرة ، عن أبيه ، عن جدِّه ، قال :

صعد رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فحمد الله عزَّ وجلَّ وأثنى عليه ثم قال : « **أيها الناسُ ! لا صلاة إلاَّ بوضوءٍ ، ولا وضوء لمن** =

....

= **لم يذكر اسم الله عليه ، ولم يؤمن بالله من لم يؤمن بى ، ولم يؤمن بى من لم يعرف حقَّ الأنصار » .**

وعزاه الحافظ فى « الإصابة » (١٤٦/٢) إلى « ابن مندة » فى « المعرفة » ، وابن السكن، وسمّويه فى « فوائد »، وأبى نعيم فى « المعرفة ».

قال الطبرانيُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن أبى سبرة إلاَّ بهذا الإسناد » .

وقال الحافظُ فى « الإصابة » (٢٣٧/٨) :

« وأخرجه أبو موسىٰ فى « المعرفة » وقال : فى إسناد حديثه نظرٌ » .

* **قُلْتُ** : أمَّا عيسى بن سبرة ، فقال فيه أبو القاسم البغويُّ :

« منكر الحديث » .

ذكره الحافظ فى « النتائج » .

وأبوه : مجهولُ الحال .

وقال الهيثميُّ (٢٢٨/١) :

« عيسى بن سبرة ، وأبوه ، وعيسى بن يزيد لم أر من ذكر أحداً منهم » .

وقال أيضاً فى نفس الصفحة : « ويحيى بن أبى يزيد بن عبد الله لم أر من ترجمه » ويحيى بن عبد الله من رجال التهذيب (٢٤٢/١١) .

وفيما تقدَّم استدراك على بعض ما قال .

وضعّفه الشوكانى فى « النَّيل » (١٦٠/١) .

....

= وقال الحافظ فى « النتائج » :

« حديثٌ غريبٌ » .

وقال الذهبيُّ فى « تجريد أسماء الصحابة » (١٧٠/٢) :

« هُوَ حديثٌ مُنْكرٌ » .

* * *

*** عاشراً : حديثُ ابْنِ مسعودٍ ، رضى الله عنه .**

أخرجه الدارقطنىُّ (٧٣/١ - ٧٤) ، والبيهقىُّ (٤٤/١) وابنُ عدىّ (٢٧٠٧/٧) ، وابنُ جُميع فى « معجمه » (٢٩١ - ٢٩٢) ، وابنُ عساكر فى « تاريخ دمشق » (٢/٣٩) فى ترجمة « ابن مسعود » من طريق أبى بكر الشافعىّ ، وهو فى « الغيلانيات » (ج٥/ ق ١/٦٨) عن يحيى بن هاشم[1] ، عن الأعمش ، عن أبى وائل ، عن عبد الله بن مسعودٍ مرفوعاً :

« **إذا تطهر أحدكم ، فليذكر اسم الله ، فإنه يُطهِّرُ جسده كُلَّهُ ، وإنْ لم يذكر اسم الله فى طهوره ، لم يطهر منه إلاَّ ما مرَّ عليه الماءُ . فإذا فرغ من طهوره فليشهد أنْ لا إلٰه إلا الله ، وأنَّ محمداً عبده ورسوله ، فإن قال ذلك فُتحت له أبوابُ السماء** » .

قال الدَّارقطنىُّ :

« يحيى بنُ هاشم ضعيفٌ » .

وقال البيهقىُّ : =

---

(١) وقع فى « معجم ابن جُميع » : « يحيى بن هشام » وهو غلطٌ ، وأشار المحققُ إلى أن « هاشم » كتبت فى الحاشية ، ومع هذا فقد أثبت الخطأ فى المتن . فالله المستعان .

= « هذا ضعيفٌ ، لا أعلمهُ » رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم ، ويحيى ابنُ هاشمٍ متروكُ الحديث » .

وقال بنحو ذلك الحافظ فى « النتائج » ، و « التلخيص » (١/٧٥) .

وقد ذكر الحافظُ فى « النتائج » (١/٢٥٥) أنَّ يحيى بن هاشم لم يتفرَّدْ به ، قال متعقباً البيهقىَّ :

« قلتُ : بل تابعه محمد بن جابر اليمامى ، عن الأعمش . أخرجه أبو الشيخ فى « كتاب الثواب » من طريقه ، مقتصراً على أواخره . ومحمد ابن جابر أصلحُ حالاً من يحيى بن هاشم ، والله أعلمُ » اهـ .

* **قُلْتُ** : ليس فيه محلُّ الشاهد ، فلا يقويه . والله أعلمُ .

* * *

* **حادى عشر : حديثُ ابْنِ عمر ، رضى الله عنهما .**

أخرجه الدارقطنىُّ (١/٧٤ - ٧٥) ، والبيهقىُّ (١/٤٤) من طريق عبد الله بن حكيم، أبى بكر الداهرىّ، عن عاصم بن محمدٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر مرفوعاً : « **من توضأ فذكر اسم الله عليه ، كان طهوراً لجسده، ومن توضأ فلم يذكر اسم الله عليه لم يُطهِّرْ إلاَّ مواضع الوضوء منه** » .

قال البيهقىُّ :

« وهذا أيضاً ضعيفٌ ، أبو بكر الداهرىُّ غيرُ ثقةٍ عند أهل العلم بالحديث » .

وقال الحافظ فى « النتائج » (١/٢٣٧) :

«تفرَّد به أبو بكر الداهرىُّ، واسمه عبدُ الله بْنُ حكيم، وهو متروكُ الحديث». =

= * ثانى عشر : حديثُ البراء بْنِ عازبٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه المستغفريُّ فى « كتاب الدعوات » - كما فى « كنز العمال » (٢٩٩/٩) مرفوعاً : « ما من عبدٍ يقول حين يتوضأ : بسم الله ، ثُمَّ يقولُ لكلِّ عُضْوٍ : أشهد أن لا إلٰه إلا الله ، وحده لا شريك لَهُ ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسولُهُ ، ثُمَّ يقولُ حين يفرغُ : اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين ، إلاَّ فُتحت له ثمانيةُ أبواب الجنة ، يدخلُ من أيِّها شاء ، فإن قام من فوره ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ، ويعلمُ ما يقول ، انفتل من صلاته كيوم ولدتْه أُمُّه ، ثُمَّ يقالُ له : استأنف العمل » .

قال المستغفريُّ :

« حسنٌ غريبٌ » .

* قُلْتُ : لم أقف على سنده ، وإنى لأستبعد صحته جدّاً ، بل فيه نكارةٌ ، فلم يصح حديثٌ فيما يقوله المتوضئُ على أعضائه .

فقد قال النوويُّ فى « شرح المهذب » (٤٦٥/١) : « لا أصل له ولا ذكره المتقدمون » وقال فى « الأذكار » (ص - ٢٤) : « وأمَّا الدعاء على أعضاء الوضوء فلم يجئ فيه شئ عن النبى صلى الله عليه وسلم»[1].=

(١) ومن الغريب أن يقول النووى ، رحمه الله عقب هذا : « وقد قال الفقهاءُ : يستحبُّ فيه دعواتٌ جاءت عن السلف ... » ثم سرد بعضها .

وكان اللائق به - رحمه الله - أن يقول فى هذا الموضع وفى مثله ما قاله فى « المجموع » (٤٦٤/١) فى بحث مسح العنق ، فذكر أقوالاً منها استحبابه ، ثم قال : « القول الرابع : لا يُسنُّ ولا يستحبُّ ، وهذا الرابعُ هو الصوابُ ... ولم يثبت فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم . وثبت فى « صحيح مسلم » وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « **شر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة** » وفى روايةٍ لمسلم « **من عمل عملاً** =

= وقال ذلك أيضاً فى « الروضة » (٦٢/١) .

وقال ابنُ القيم فى « المنار » (ص - ١٢٠) : « أحاديثُ الذِّكْرِ على أعضاء الوضوء كلُّها باطلةٌ ، ليس فيها شىءٌ يصحُّ »[1] .

وكذا قال فى « زاد المعاد » (١٩٥/١) ويأتى لفظه قريباً .

ثُمَّ رأيتُ فى « إتحاف السادة » (٣٦٨/٢) للزبيدى أنَّ المستغفرى رواه من طريق سالم بن أبى الجعد ، عن البراء ، وهذه آفة اختصار السند ، فإن =

= **ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ** » اهـ .

والملاحظ أن كثيراً من الفقهاء لا يجرى فى بعض ما يقرره على الأصول ، فإن الاستحباب أحد الأحكام الشرعية الخمسة ، ولا يثبت إلا بدليلٍ ، فأين الدليل فى مسألتنا هذه ؟

ومثله قول النووى فى « الأذكار » (ص - ٢٣) : « قال بعض أصحابنا وهو الشيخ أبو الفتح نصر المقدسيُّ الزاهدُ : يستحب أن يقول فى ابتداء وضوئه بعد التسمية : أشهد أن لا إلٰه إلا الله ... إلخ وهذا الذى قاله لا بأس به ، إلاَّ أنه لا أصل له من جهة السنة ... » اهـ فتأمَّلْ - يرحمك الله - كيف أنه صرَّح أنه لا أصل له عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك قال : لا بأس به ، وكان الصوابُ أن يفتى بعدم جوازه . فالله المستعان .

[**تنبيه**] تعقب الحافظُ النوويَّ فى قوله : « إلاَّ أنه لا أصل له من جهة السنة » فقال فى « النتائج » ٢٤٧/١ بعد أن ذكر حديث البراء : « وفيه تعقب على المصنف فى قوله الذى قبل هذا أن التشهد بعد التسمية لم يرد » اهـ .

* **قُلْتُ** : لم يقل النووىُّ : « لم يرد » ، ولكن قال : « لا أصل له من جهة السُّنة » يعنى الصحيحة ، وحتى لو قال ما ذكره الحافظ فلا يُحمل إلاَّ على الورود الصحيح ، لأن مجرد الورود لا يعتبر إلاَّ مع الثبوت ، وإلاَّ فورود الحديث عن غير الثقات هو والعدم سواء . والله الموفق .

(١) وانظر « التلخيص الحبير » (١٠٠/١) للحافظ ابن حجرٍ رحمه الله تعالى .

....

= الناظر إلى هذا القدر من السند يجزم بصحته ، والعلة غالباً تكون فيمن دون من بدأ النقل به .

وتبين لى - فيما بعدُ - أن الزبيدى نقل هذا من الحافظ ابن حجر .

فإنه قال فى « نتائج الأفكار » (٢٤٦/١) : « أخرجه جعفر المستغفرى الحافظ فى « كتاب الدعوات » من طريق سالم بن أبى الجعد ، عن البراء ... فذكره ثمَّ قال : هذا حديثٌ غريبٌ » .

وقد رأيتُ فى المجلس « الثامن والأربعين » من « النتائج » رواية للطبرانى فى « الأوسط » من طريق الأعمش ، عن سالم بن أبى الجعد ، عن ثوبان مرفوعاً : « من توضأ فأحسن الوضوء ثمَّ قال عند فراغه : لا إلـٰه إلَّا الله وحده لا شريك له ، اللهم اجعلنى من التوابين ... الحديث » . ولم يذكر التسمية .

ثم قال الحافظُ : « سالم لم يسمع من ثوبان ، والراوى له عن الأعمش ليس بالمشهور » .

* **قُلْتُ** : فكأن هذا من الاختلاف على سالم بن أبى الجعد فى إسناده والله أعلمُ . ولعل تحسين المستغفرىّ له يكون لجملته بقطع النظر عن خصوص ألفاظه . والله المستعان .

* **قُلْتُ** : فالحاصلُ أن الحديث حسنٌ على أقلِّ أحواله ، صحيحٌ على الراجح بمجموع شواهده ، وأقصدُ بها حديثَ أبى سعيد الخُدْرى ، وبعض الطرق من حديث أبى هريرة ، وسعيد بن زيد ، وسهل بن سعد . وما عدا ذلك فضعْفُهُ لا يُحتمل .

وقد قوى الحديث جماعةٌ من أهل العلم ، منهم : =

= ١ - **إسحٰق بن راهويه**، قال :
« أصحُّ شيءٍ فيه حديث كثير بن زيد » .
٢ - **البخاريُّ**، قال :
« حديثُ سعيد بن زيد أحسنُ شيءٍ فى هذا الباب » .
٣ - **أبو بكر بنُ أبى شيبة**، قال :
« ثبت لنا أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم » .
٤ - **الحافظ المنذرىُّ**، قال فى « الترغيب » (١/١٠٠) .
« وفى الباب أحاديثُ كثيرة ، لا يسلمُ شىءٌ منها عن مقالٍ ، وقد ذهب الحسنُ ، وإسحٰقُ بنُ راهويه ، وأهلُ الظاهر إلى وجوب التسمية فى الوضوء ، حتى أنَّهُ إذا تعمد تركها أعاد الوضوء ، وهو روايةٌ عن الإمام أحمد ، ولا شكَّ أنَّ الأحاديث التى وردت فيها ، وإنْ كان لا يسلمُ شىءٌ منها عن مقالٍ ، فإنها تتعاضدُ بكثرة طرقها ، وتكتسبُ قوةً ، والله أعلمُ » اهـ .
٥ - **أبو عمرو ابن الصلاح** :
نقل عنه الحافظ فى « النتائج » (١/٢٣٧) قولَهُ :
« ثبت بمجموعها ما يثبُتُ به الحديثُ الحسنُ . والله أعلمُ » .
٦ - **أبو الفتح اليعمرىُّ**، ابنُ سيد الناس ، قال :
« أحاديث الباب إمَّا صريح غير صحيح ، وإمَّا صحيحٌ غيرُ صريح » .
وقد يكونُ مراده نفى الصحة وحدها لا الحسن . والله أعلمُ .
٧ - **الحافظُ العراقىُّ** فى « تخريج الإحياء » (١/١٣٣) ، وحَسَّنَهُ فى « محجة القُرب فى فضل العرب » (ص ٢٧ - ٢٨) . =

....

= ٨ - **ابنُ القيم** فقال فى « المنار » (٤٥) :

« أحاديث التسمية على الوضوء ، أحاديث حسان » .

وقال فى « الزّاد » (١٩٥/١) :

« وكلُّ حديثٍ فى أذكار الوضوء الذى يُقال عليه ، فكذبٌ مختلقٌ ، لم يقُل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه ، ولا علَّمهُ أمته ، ولا ثبت عنه غير التسمية فى أوَّلِهِ » اهـ .

٩ - **الحافظُ ابْنُ كثيرٍ** . قال فى « تفسيره » (٣٤/١ - طبع الشعب) :

« حديثٌ حسنٌ » .

وقال الشوكانىُّ فى « السيل الجرار » (٧٦/١) :

« قال ابن كثير فى « الإرشاد » : طرقهُ يشدُّ بعضها بعضاً ، فهو حديثٌ حسنٌ أو صحيح » .

١٠ - **الحافظُ ابنُ حجر** .

قال فى « التلخيص » (٧٥/١) :

« والظاهر أنَّ مجموع الأحاديث يحدث منها قوة ، تدلُّ على أن له أصلاً » .

وكذلك قوَّاهُ الصَّنعانىُّ فى « سبل السلام » (٨٠/١) ، والشَّوْكانىُّ فى « نيل الأوطار » (١٦٠/١) ، وفى « السيل الجرار » (٧٧/١) ، والمباركفورى فى « تحفة الأحوذى » (١١٦/١) ، والشيخ أبو الأشبال فى « شرح الترمذى » (٣٨/١) ، وشيخُنَا محدِّثُ العَصْرِ ناصرُ الدين الألبانىُّ فى « صحيح الجامع » (٧٥٧٣) ، وكذلك فى « الإرواء » (١٢٢/١) =

= وقال : « إنَّ النفس تطمئنُّ لثبوت الحديث » .

أمَّا قولُ الإمام أحمد - رحمه الله - :

« لا أعلم فى هذا الباب حديثاً له إسنادٌ جيدٌ » .

فأجاب عنه الحافظ فى « النتائج » (١/٢٢٣) فقال :

« لا يلزم من نفى العلم ، ثبوتُ العدم . وعلى التنزُّل : لا يلزمُ من نفى الثبوت ، ثبوتُ الضعف ، لاحتمال أن يراد بالثبوت : « ثبوت الصحة » ، فلا ينتفى الحكمُ بـ « الحُسْن » وعلى التنزُّل : لا يلزم من نفى الثبوت عن كل فردٍ ، نفيه عن المجموع » اهـ .

قُلْتُ : وهذا تحقيقٌ بديعٌ من الحافظ رحمه الله ، وما أظنُّ منصفاً يأباهُ .

وقد أجبت عن مقالة الإمام أحمد رحمه الله تعالى فى « كشف المخبوء » فراجعه غير مأمور ، والله المستعانُ ، لاربَّ سواهُ .

* * *

٦٣ - بَـابُ
صَبِّ الخَادِمِ المَاْءَ عَلَى الرَّجُلِ لِلْوُضُوْءِ

٨٠ - أَخْبَرَنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، وَالحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمَعُ ، وَاللَّفْظُ لَهُ - ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، وَيُوْنُسَ ، وَعَمرو بْنِ الحَارِثِ ، أَنَّ ابْنَ شِهَاْبٍ ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ عَبَّادِ بْنِ زِيَاْدٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ المُغِيْرَةِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُوْلُ : سَكَبْتُ عَلَى رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِيْنَ تَوَضَّأَ فِي غَزْوَةِ تَبُوْكَ ، فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ .

قَاْلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَـٰنِ :

« لَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ : عُرْوَةَ بْنَ المُغِيْرَةِ » .

---

٨٠ - إسْنَادهُ جيدٌ ، والحديثُ صحيحٌ .

سليمانُ بْنُ داود ، هو ابنُ حمَّادٍ ، أبو الربيع .

أخرج له أبو داود ، ووثَّقهُ هو والمصنِّفُ .

وقال ابنُ يونس :

« كان زاهداً ، وكان فقيهاً على مذهب مالكٍ » .

وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٨/٢٧٩) .

يونس : هو ابنُ يزيد . تقدمت ترجمتهُ .

عمرو بن الحارث : هو ابنُ يعقوب ، أبو أمية الضمريُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ حُجَّةٌ . =

....

= وثقه ابنُ معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتمٍ ، ويعقوب بن شيبة ، والعجليُّ ، فى آخرين .

وقال أبو حاتم الرازى :

« كان عمرو أحفظ أهل زمانه ، لم يكن له نظيرٌ فى الحفظ فى زمانه » .

وناهيك بهذا من أبى حاتم ، فقد كان مع عمرو أئمة أعلامٌ كالليث ، ومالك وابن عيينة ويونس وجماعة .

وقال ابنُ وهبٍ :

« ما رأيتُ أحفظ من عمرو » .

وقال النسائيُّ المصنِّفُ :

« عمرو بن الحارث أحفظ من ابن جريجٍ » .

* عبَّادُ بنُ زيادٍ ، هو ابنُ أبى سُفْيانَ ، ويُكْنَى أبا حربٍ .

لم يوثقه إلا ابنُ حبَّانَ (١٥٨/٧) .

وقال ابنُ المدينى :

« مجهولٌ ، لم يرو عنه غير الزهرىّ » .

قُلْتُ : ذكر المزىُّ أن مكحول الشامىَّ روى عنه أيضاً ، فتنتفى بذلك جهالةُ عينه ، وقد روى له مسلم هذا الحديث الواحد .

وقد أخطأ مالكٌ فى نسبه كما يأتى .

* عروة بن المغيرة بن شعبة ، أبو يعفور الكوفىُّ .

أخرج له الجماعةُ .

قال الشعبىُّ :

« كان خير أهل بيته » .

ووثقه ابنُ حبان (١٩٥/٥) وقال :

....

= « كان من أفاضل أهل بيته » .

وقال العجليُّ :

« كوفيٌّ ، تابعيٌّ ، ثقةٌ » .

* * *

والحديث أخرجه ابنُ وهبٍ فى « موطئه » - كما فى « التمهيد » (١٢٣/١١) ومن طريقه المُخلِّص فى « الفوائد » (ج١١/ ق ٢/٢٣٣) ، وعنه ابنُ عساكر فى « تاريخ دمشق » (ج٨/ ق ٨٨١) عن مالكٍ ، ويونس ، وعمرو بن الحارث ، وابن سمعان ، أنَّ ابن شهابٍ أخبرهم ، عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، عن عروة بن المغيرة ، عن المغيرة ابن شعبة به .

قال المُخلِّص .

« لم يذكر مالكٌ : عروة بن المغيرة ، ولم يذكر ابنُ سمعان : عبَّاداً » .

وقال ابنُ عبد البرّ (١٢٣/١١ - ١٢٤) :

« ولم يذكر مالكٌ عروة بن المغيرة ، ولم يذكر ابنُ سمعانَ عباداً ، هكذا قال ابنُ وهبٍ عن هؤلاء كُلِّهم ، جمعهم فى إسنادٍ واحدٍ ، ولفظ واحدٍ كما ترى ، إلَّا ما خصَّ من ذكر مالكٍ فى عروة ، وذكر ابن سمعان فى عبَّاد ابن زياد من ولد المغيرة إلَّا من رواية ابن وهبٍ هذه ، وإنما يُعرف هذا لمالكٍ . وأظنُّ ابْنَ وهبٍ حمل لفظ بعضهم على بعضٍ ، وكان يتساهل فى مثل هذا كثيراً ، وقد كان ابنُ شهابٍ ربما أرسل الحديث عن عروة بن المغيرة ، ولا يذكرُ عبَّاد بْنَ زيادٍ فى ذلك ، فمن هنالك لم يذكر ابْنُ سمعان =

....

= عبَّاد بْنَ زيادٍ . والله أعلمُ » اهـ .

وأخرجه ابْنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٠٣) ، وابنُ عساكر (ج٨/ ق ٨٨٢) عن ابن وهبٍ ، عن عمرو بن الحارث وحده ، عن الزهريّ به .

وأخرجه أبو داود (١٤٩) ، وابنُ حبَّان (ج٣/ رقم ٢٢٢١) ، وابْنُ عساكر (ج٨/ ق ٨٨١) عن ابن وهبٍ ، عن يونس بن يزيد وَحْدَهُ ، عن الزهريِّ به .

وأخرجه ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٢٣/١١) عن سليمان بن بلال ، عن يونسَ به وزاد « حمزة بن المغيرة » مع « عروة بن المغيرة » .

* * *

وقد رواه عن الزُّهْرِيِّ جماعةٌ آخرون ، منهم :

١ - ابْنُ جريجٍ عنه .

أخرجه مسلمٌ (١٠٥/٢٧٤) ، وأبو عوانة (٢١٤/١ - ٢١٥) ، والمصنِّفُ فى « السنن الكبرى » (ج١/ ق ٢/١٤) ، وأحمدُ (٢٥١/٤) ، والشافعيُّ فى « الأم » (٣٢/١ - ٣٣) ، وفى « المسند » (٢٨/١ ، ٢٩ ، ٣٢) ، وعبد الرزاق فى « المصنَّفِ » (ج١/ رقم ٧٤٨) ، وعبدُ بْنُ حُميدٍ (٣٩٧) ، وابنُ خزيمة (ج٣/ رقم ١٥١٥) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ٨٨٠) ، وابْنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٢٥/١١ - ١٢٦) ، والبيهقيُّ (٢٧٤/١ و ٢٩٥/٢ - ٢٩٦) ، وابنُ عساكر فى « التاريخ » (ج٨/ ق ٨٨٠) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٤٥٥/١ - ٤٥٦) ، والمزيُّ فى « تهذيب الكمال » (١٢١/١٤ - ١٢٢) من طرقٍ عن ابن جريج ، به مطوَّلاً .

....

= ٢ - صالحُ بْنُ كيسان ، عَنْهُ .

أخرجه أبو عوانة (٢١٥/١) ، وأحمدُ (٢٤٩/٤) ، وعنه ابنُ عبد البر (١٢٤/١١ - ١٢٥) ، وابنُ عساكر (ج٨/ ق ٨٨٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم - زاد أحمدُ : وسعد بن إبراهيم - قالا : حدثنا أبى ، عن صالح ، عن ابن شهابٍ ، قال : حدثنى عبَّاد بْنُ زيادٍ - قال سعدٌ : ابنُ أبى سفيان[1] - ، عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه المغيرة بن شعبة ... فذكره .

وأخرجه المصنِّفُ فى « الكبرى » (ج١/ ق ٢/١٤) أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، نا عمِّى ، نا أبى، عن صالح بن كيسان به.

٣ - عُقَيْلُ بْنُ خالدٍ عَنْهُ .

أخرجه الدَّارمىُّ (٢٤٩/١) قال : أخبرنا عبدُ الله بْنُ صالح ، حدَّثنى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، حدَّثنى عقيلٌ ، عن ابن شهابٍ ، أخبرنى عباد بن زيادٍ ، عن عروة بن المغيرة وحمزة بن المغيرة ، عن المغيرة فذكره .

وقد خولف الدَّارمىُّ فى سنده .

خالفه هارون بن كامل المصرىُّ ، ثنا عبد الله بْنُ صالحٍ ، حدَّثنى اللَّيْثُ ، حدَّثنى يونسُ بن يزيد ، عن ابن شهابٍ ، عن عباد بن زيادٍ ، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه . فجعل شيخ الليث هو « يونس » بدل « عقيل » =

---

(١) المرادُ : أنَّ سعد بْنَ إبراهيم نَسَبَ عبَّاد بن زيادٍ ، فكأنه قال : هو عبَّادُ بْنُ زياد بن أبى سفيان . ووقع فى « التمهيد » : « ... ابن شهاب ، حدثنى عباد بن زياد قال : حدثنا سعد بن أبى سفيان ... » كذا !! وهو خطأً فاحشٌ جدّاً ، ما أدرى كيف مرَّ على المحقق ؟!! فالله المستعانُ .

= أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ٨٨١) عن شيخه هارون
ابْنِ كامل .

قُلْتُ : وشيخُ الطبرانيِّ لم أعرفهُ ، وقد رأيتُ له فى « المعجم الأوسط » (ج٢ ق ٣٠٠/٢ - ٣٠١/١) أربعة عشر حديثاً ، شيوخُه فيها : « عبد الله ابن صالحٍ ، وسعيد بن عُفير ، وسعيد بن أبى مريم ، ويحيى بن بكير ، وعمرو بن خالد الحرَّانى ، وعبد الغفار بن داود ، أبو صالحٍ الحرانّى » .

وذكره المزيُّ فى « التهذيب » فى الرواة عن عبد الله بن صالح كاتبِ اللَّيْثِ .

ثُمَّ رأيتُ شيخنا الألبانى - أيَّدهُ الله - قال فى « الصحيحة » (١٨٦/٤) :
« وهارونُ بْنُ كامل المصريُّ ، لم أجدْ له ترجمةً »[1] اهـ .
لكنَّهُ لم يتفرَّد به .

فتابعه يعقوبُ بْنُ سفيان ، فقال فى « المعرفة » (٣٩٨/١) : حدثنا أبو صالح ، عبد الله بن صالح ، حدثنا اللَّيْثُ بسنده سواء ، غير أنه جعله عن « حمزة وعروة ابنى المغيرة » كما فى رواية الدارمىّ السابقة . على أن الحديث محفوظٌ من روايتهما معاً ، ومن رواية كل واحدٍ منهما منفرداً عن الآخر ، كما يأتى إن شاء الله تعالى .

وهذا الاختلافُ - عندى - هو من كاتب الليث ، ففى حفظه مقالٌ معروفٌ ، مع الصدق والأمانة . رحمه الله تعالى . =

(١) وأخطأ محقق « المعجم الصغير » للطبرانىّ إذ قال « هارونُ بْنُ كامل المصريُّ ، قال ابْنُ الجزرى : فى « غاية النهاية » (٣٤٧/٢) : مقرىءٌ ، ثقةٌ ، شيخُ القراء بدمشق » اهـ . وإنما قال ابنُ الجزرىّ هذا فى « هارون بن موسى الأخفش » . فالله المستعانُ .

= وقد خالف مالكٌ مَنْ تقدَّم ذكرُهُمْ ، فرواه عن الزهرىّ ، عن عبَّاد بْنِ زيادٍ ، من ولد المغيرة ، عن أبيه ، عن المغيرة بْنِ شعبة .

أخرجه فى « موطئه » (٣٥/١ - ٤١/٣٦) برواية يحيى بن يحيى اللَّيْثىّ[1] ، عنه .

وقد توبع يحيى بن يحيى عليه .

تابعه عبدُ الرحمٰن بْنُ مهدىٍّ ، عن مالكٍ بسنده سواء .

أخرجه أحمدُ (٢٤٧/٤) ، وعنه ابنُ عبد البرِّ فى « التمهيد » (١٢٢/١١) .

وتابعهما مصعبُ بنُ عبد الله الزبيرىُّ ، حدَّثنى مالكٌ بسنده سواء[2] .

أخرجه أحمد (٢٤٧/٤) ، وابنُ عبد البرِّ ، وابنُ عساكر (ج٨/ ق ٨٨٠) .

وفى آخر الحديث ، قال مصعبٌ :

« أخطأ فيه مالكٌ خطأً قبيحاً » .

واختُلف فيه على مالكٍ .

فروه أبو مصعبٍ ، عن مالكٍ ، عن الزهرىّ ، عن عبَّادٍ ، عن المغيرة . =

---

(١) وقد رأيتُ بعضَهُمْ يقولُ : إنَّ مُسْلِماً يروى حديث مالكٍ فى « صحيحه » عن يحيى ابن يحيى الليثى ، راوى الموطأ ، وليس ذا بصوابٍ ، إنما يرويه عن يحيى بن يحيى بن بكير أبى زكريا النيسابورىّ ، أمَّا الليثى فلم يرو عنه مسلمٌ شيئاً . والله الموفقُ .

(٢) هذا يدلُّ على أن رواية مصعبٍ مثل رواية ابن مهدى ، ولكنى رأيتُ ابْنَ عبد البرِّ فى « التمهيد » (١٢١/١١) وروى هذا الحديث من طريق أحمد ، فقال فيه : « .... عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة ، عن أبيه .. » وذكر الحديث ثم قال : « فذكره سواء كما فى الموطأ » . وأحسبُ أن « المغيرة » سقط من السند ، يدلُّ عليه ما فى « المسند » و « الموطأ » والله أعلمُ .

= فأسقط ذكر « عروة بن المغيرة » .

أخرجه ابنُ عساكر (ج٨/ ق ٨٧٩) .

* **قُلْتُ** : فهذا يدلُّ على أنَّ الخطأ فيه من مالكٍ ، وقد صرَّح بذلك جماعةٌ من الحفاظ . وقد مرّ قولُ مصعبٍ الزبيرىّ .

* وقال الشافعىُّ – رحمه الله – :

« وهم مالكٌ – رحمه الله – فقال : عبَّادُ بْنُ زيادٍ من ولد المغيرة بن شعبة وإنما هو مولى المغيرة بن شعبة » اهـ .

ذكره البيهقىُّ فى « مناقب الشافعىّ » (٤٩٠/١) ، وعنه ابنُ عساكر (ج٨/ق ٨٨٣) بسنده الصحيح إلى الشافعىّ .

* وقال ابنُ عساكر عقبهُ :

« أصاب الشافعىُّ – رحمه الله – فى أَخْذِهِ على مالكٍ – رحمهُ الله – ووهم فى قوله : مولى المغيرة » !.

* وقال البخارىُّ فى « التاريخ الكبير » (٣٢/٢/٣) :

« وقال مالكٌ : عبَّاد بْنُ زيادٍ ، من ولد المغيرة ... ويقالُ : إنَّهُ وَهَم » .

* وقال أبو حاتم الرازىُّ :

« وهم مالكٌ فى نسب عبَّادٍ ، وليس من ولد المغيرة » .

ذكره عنه ولدهُ فى « الجرح والتعديل » (٨٠/١/٣) .

* وقال ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ١٨٢) :

« سمعتُ أبى ، وذكر الحديث الذى رواه مالكُ بنُ أنسٍ ، عن ابن شهاب ، ... فذكره . فسمعتُ أبى يقولُ : وهم مالكٌ فى هذا الحديث فى =

....

= نسب عبَّاد بْنِ زيادٍ ، وليس هو من ولد المغيرة ، ويُقال له : عباد بن زياد بن أبى سفيان ، وإنما هو : عباد بن زياد ، عن عروة وحمزة ابنى المغيرة ابن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة ، عن النبىّ صلى الله عليه وسلم » اهـ .

* وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ١٠١/١) .

« وهم فيه مالكٌ - رحمهُ الله - وهذا ممَّا يعتدُّ به عليه ، لأنَّ عباد بن زياد ابن أبى سفيان ، وهو يروى هذا الحديث عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه » اهـ .

* وقال ابنُ عبد البرّ فى « التمهيد » (١٢٠/١١) :

« هكذا قال مالكٌ فى هذا الحديث : عن عبَّاد بْنِ زيادٍ وهو من ولد المغيرة بْنِ شعبة ، لم يختلفْ رواةُ الموطأ عنه فى ذلك ، وهو وَهَمٌ وغلطٌ منه ، ولم يتابِعْهُ أحدٌ من رواة ابن شهابٍ ولا غيرهم عليه ، وليس هو من ولد المغيرة عند جميعهم » اهـ .

* وقال المزىُّ فى « التهذيب » (١١٩/١٤) :

«وقال مالكٌ: عباد بن زياد من ولد المغيرة، وذلك معدودٌ من أوهامه» اهـ.

وقد حاول بعضُهُمْ دفع كلام الحفاظ فى توهيم مالكٍ رحمه الله فقال الشيخ محمد زكريا الكاندهلوى فى « أوجز المسالك » (٢٤٤/١ - ٢٤٥) :

« الأوجهُ عندى أنّه وقع التحريفُ فى سند هذا الحديث من النُّسَّاخ ، لا وهم فيه عن الإمام مالكٍ ، والصوابُ : عن ولد المغيرة بن شعبة ، عن أبيه المغيرة بن شعبة ، فوقع الغلط من النُّسَّاخ فى لفظ « عن » قبل قوله : « ولد المغيرة » ، فكتبوا لفظ « مِنْ » بدلها !! ، والثانى فى زيادة لفظ « عن »، كما فى نسخة الزرقانى بعد قوله : « عن أبيه » والصوابُ إسقاطُهُ. =

. . . .

= ومثلُ هذا الغلط ، بل أشدُّ منه بكثير لا يعدُّ من النُّسَّاخ كما لا يخفى على من عالجهم ، ويؤيدهُ ما تقدَّم عن البخاريِّ أنَّ بعضَهُمْ رواه عن مالكٍ على الصواب ، فتأمَّلْ » اهـ .

* قُلْتُ : تأمَّلْتُ قولك – رضى الله عنك – فوجدتُهُ حقيقاً بالوهاء ، لا يجرى على طريقة العلماء !، فإنَّ هذه الدعوى تتمُّ إذا اختلفت النُّسخ ، أمَّا أن يقول ابنُ عبد البرِّ – وهُوَ مَنْ هُوَ فى سبر روايات الموطأ – : لم يختلف رواةُ الموطأ عنه فى ذلك ، فلا يتجه القول بالتصحيف البتة ، لا سيما وقد حكم على الإمام بالوهم جماعةٌ من القدماء كمصعب الزبيرىّ ، والشافعىِّ وأبى حاتمٍ ، وهؤلاء كانوا يأخذون الرواية مشافهة وليس من الصُّحف حتى يتجه قولُك .

ولا شكَّ أنَّ النُّسَّاخ يقعُ منهم ما هو أشدُّ من ذلك ، ولكن لا يتمُّ لك تعصيب الجناية بهم فى هذا الموضع لعدم قيام الدليل على ذلك .

أمَّا ما ذكره البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٣/٢/٣٢) عن بعضهم قال : عن مالكٍ ، عن الزهرىِّ ، عن عباد ، عن ابن المغيرة ، عن أبيه ، فإننا لا ندرى شيئاً عن حال هذا « البعض » ، فهو مجهول عيناً وحالاً ، ومثل هذا لا قيمة لروايته ما لم نعرف قدره من الضبط والإتقان والثقة ، فلا تُدفع رواية الفحول بنقل مجهول، ولعلَّ البخاريَّ أبهمه لضعفه أو وهمه . والله أعلمُ.

نَعَمْ !

روى هذا الحديث روحُ بْنُ عبادة ، عن مالكٍ ، عن الزهرىّ ، عن عبَّاد بن زيادٍ ، عن رجلٍ من ولد المغيرة ، عن المغيرة .

ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ١/١٠١) وقال :

= « فإن كان روحٌ حفظه عن مالكٍ هكذا ، فقد أتى بالصواب عن الزهرىِّ » اهـ .

قُلْتُ : والمطالع لكلام ابن عبد البرِّ ، مع ارتياب الدَّارقطنىِّ يعلم أنه ليس بمحفوظ ، وكأن الدارقطنىَّ توقف فى رواية روحٍ لعدم معرفة القدماء لها إذ المشهور عن مالكٍ - رحمه الله - أنَّهُ كان يقول : « من ولد المغيرة » كما قال الحافظُ فى « التهذيب » ، والله أعلمُ .

فالحاصلُ أن مالكاً - رحمه الله - وهم فى موضعين :

* الأولُ : فى نسب عباد بن زياد ، وقد تقدَّم ذلك .

* الثانى : فى إسقاطه « عروة بن المغيرة » من السند .

قال ابنُ عبد البرِّ فى « التمهيد » (١١/١٢١) :

« وروايةُ مالكٍ لهذا الحديث عن ابن شهابٍ ، عن عبَّاد بن زياد ، عن المغيرة ، مقطوعةٌ ، وعباد بن زياد لم ير المغيرة ، ولم يسمعْ منه شيئاً » اهـ .

نَعَمْ !

رواه مكحولٌ ، عن عباد بن زياد ، عن المغيرة .

ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » وقال :

« الصحيحُ : قول يونس ، وعمرو بن الحارث ومن تابعهما » .

وخالف الجميعَ معمرُ بْنُ راشد ، فرواه عن الزهرىّ ، عن المغيرة ، فأعضله .

أخرجه عبد الرزاق فى « المصنَّف » (ج١/ رقم ٧٤٧) عن معمر .

والصوابُ رواية ابن جريجٍ ومن معه ، عن الزهرىّ . =

= وللحديث طرقٌ كثيرةٌ يأتى تفصيلُها بعد حديثين ، والله تعالى يعيننا على إتمامه بخير ، والحمد لله على التوفيق .

* * *

[**تنبيه**] حديثُ الباب دليل ظاهرٌ على جواز الاستعانة بالغير فى الوضوء ، وهو ما فهمه المصنِّفُ رحمه الله ، فهذا دليلٌ على بطلان ما أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٦٠) ، وأبو يعلى (ج١/ رقم ٢٣١) من طريق النضر بن منصور ، حدثنا أبو الجنوب ، قال : رأيتُ علياً يستقى ماءً لوضوئه ، فبادرتُه أستقى له ، فقال : مَهْ يا أبا الجنوب ! فإنى رأيتُ عمر يستقى ماءً لوضوئه ، فبادرتُهُ أستقى له ، فقال : مه يا أبا الحسن ! فإنى رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقى ماءً لوضوئه ، فبادرتُه أستقى له ، فقال : « **مه يا عمرُ ! فإنى أكره أن يشركنى فى طهورى أحدٌ** » .

قال البزَّار :

« لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلَّا عن عمر بهذا الإسناد » .

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٣٧) :

« فيه أبو الجنوب وهو ضعيفٌ » اهـ ، كذا اقتصر الهيثمىُّ ، وهناك علَّةٌ أخرى وهى النَّضرُ بْنُ منصور منكرُ الحديث .

وقال عثمان الدارمىُّ : قلتُ لابن معين : النضر بن منصور ، عن أبى الجنوب، وعنه ابنُ أبى معشر ، تعرفُهُ ؟ قال : « هؤلاء حمالة الحطب »!!.

وقال الحافظ ابنُ كثير فى « مسند عمر » (١/١١٤) :

....

= « النضر بنُ منصور الباهلىُّ ضعّفه عدولٌ من الأئمة ، وشيخُهُ أبو الجنوب عقبة بن علقمة ، ضعّفه أبو حاتم الرازى » اهـ .

ولذلك قال النووى فى « المجموع » (٣٣٩/١) : « باطلٌ لا أصل له » .

فتعقَّبه ابنُ المُلقِّن فى « خلاصة البدر المنير » (ق ٢/١٩) بقوله : « فى ذلك نظرٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : لو أراد النووىُّ - رحمه الله - بقوله : « لا أصل له » ما هو مستقرٌ عند المتأخرين أنه « لا إسناد له » لتوجه تعقُّبُ ابْنِ الملقن ، مع أن عبارة النووى تحتمل نفى الصحة ، فيعنى بها « لا أصل له صحيحٌ» كما يقع فى كلام ابن حبَّان وابن الجوزىّ ، والبطلان الذى عناه النووى يرادف النكارة ، ومن النقاد من يطلق لفظة البطلان يريد بها النكارة كأبى حاتم الرازى وغيره ، والنكارة فى هذا الحديث تكمُنُ فى مخالفته لأحاديث كثيرة استعان فيها النبىُّ صلى الله عليه وسلم بغيره فى الوضوء ، سنذكر بعضها قريباً إنْ شاء الله .

* وفى الباب عن ابن عبَّاسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٦٢) من طريق مطهر بن الهيثم ، ثنا علقمة بن أبى جمرة الضبعىّ ، عن أبيه أبى جمرة ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكلُ طهوره إلى أحدٍ ، ولا صدقته التى يتصدق بها ، يكون هو الذى يتولاها بنفسه » .

قال البوصيرىّ فى « الزوائد » (١٥٤/١) :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ . علقمةُ بن أبى جمرة مجهولٌ ، ومطهر بن الهيثم ضعيفٌ » .

=

....

= وقال مُغلُطاى فى « شرح ابن[1] ماجة » :

« علقمة مجهول ، ومطهر بن الهيثم متروكٌ » .

* وله شاهدٌ من حديث عائشة رضى الله عنها .

أخرجه أحمدُ بْنُ منيع فى « مسنده » - كما فى « المطالب العالية » (ق ١/٥) - قال : حدثنا أبو العلاء - هو الحسن بنُ سوّار[2] - ، عن معاوية بن صالح ، أنَّ أبا حمزة حدَّثه عن عائشة رضى الله عنها قالت : « ولا رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يكِلُ صدقةً إلى غير نفسه حتى يكون هو الذى يضعُها فى يد السائل ، ولا رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يكِلُ وضوءه إلى غير نفسه ، حتى يكون هو الذى يُهيىء وضوءه لنفسه حين يقوم من الليل » .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ رجالُهُ ثقات ، لكنه منقطع ، وأبو حمزة هو عيسى ابْنُ سليم الحمصىُّ لم يدركْ أحداً من الصحابة .

وله شاهدٌ مرسلٌ .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٢٠٦/٣) قال : حدثنا وكيع ، عن موسى بن عبيدة ، عن عباس بن عبد الرحمٰن المدنىُّ ، قال : « خصلتان لم يكن النبىُّ صلى الله عليه وسلم يكلهما إلى أحدٍ من أهله : كان يناول المسكين بيده ، ويضع الطهور لنفسه » .

وهذا مرسلٌ ضعيفُ الإسناد ، لأجل موسىٰ بن عبيدة وهو الرَّبذى فإنه ضعيفُ الحفظ .

---

(١) واسم هذا الشرح « الإعلام بسنته عليه السلام » وقفت عليه فى دار الكتب المصرية العامرة ، فى ثلاثة مجلدات منقولة من خط المؤلف برقم (٢٧٥) فلعل الله يقيّض له من ينشره ففيه نفائسُ .

(٢) لم يذكر المزى فى « التهذيب » (١٦٩/٦) معاوية بن صالح فى شيوخ الحسن بن سوار وفى ترجمة « معاوية » (حـ٣ / ل ١٣٤٥) لم يذكر « الحسن بن سوار » فى جملة الآخذين عنه ، فيستفاد .

= ثُمَّ فى هذا والذى قبله نكارةٌ .

فقد أخرج مسلمٌ (١٩/٧٤٦) ، وأبو عوانة (٢٣١/٢ ، ٣٢٣) ، وأبو داود (٥٦ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٦) ، والمصنِّفُ (١٩٩/٣ - ٢٠٠) وغيرُهُم عن عائشة رضى الله عنها أنَّها ذكرت حديثاً وفيه : « .. كُنَّا نُعِدُّ له سواكه ، وطهوره ، فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل ، فيتسوك ، ويتوضأ ، ويصلى ... الحديث » .

فهذا يدلُّك على أنهم كانوا يُعدُّون له طهوره ، ولو صحت أحاديثُ ترك الاستعانة لحُمل على وقتٍ دون وقتٍ . والله أعلمُ .

* * *

ثُمَّ اعلم - رَضَىَ الله عنك - أن الأحاديث التى دلَّتْ على جواز الاستعانة بالغير فى الوضوء كثيرةٌ ، ليس من غايتنا استقصاؤها ، ولكنى أنبه على جملةٍ منها . فالله الموفق .

*** أولاً : أسامة بن زيدٍ ، رَضَىَ الله عَنْهُمَا .**

أخرجه البخارىُّ (٥١٩/٣ - فتح) ومسلمٌ (١٢٨٠ / ٢٦٦) من طريق كريب مولى ابْنِ عبَّاس ، عن أسامة بن زيدٍ قال : « ردفتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفاتٍ ، فلمَّا بلغ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الشِّعْب الأيسر ، الذى دون المزدلفة ، أناخ ، فبال ، ثُمَّ جاء فصببتُ عليه الوضوء ، فتوضأ وضوء خفيفاً ، ثُمَّ قلتُ : الصلاةَ يا رسول الله ! فقال : « **الصلاة أمامك** » ... الحديث » .

ويأتى تخريجه والكلام على الاختلاف فى سنده عند الحديث رقم (٦١٠) إن شاء الله تعالى . =

....

= [**تنبيه**] قال الحافظ فى « التلخيص » (٩٧/١) :

« ليس فى « البخارىّ » ذكر الصبِّ » اهـ .

وهو وَهَمٌ ، فهو مذكورٌ فى الموضع الذى أشرتُ إليه . والحمدُ لله .

* * *

*** ثانياً : حديثُ الرُّبيِّع بِنْتِ مُعَوِّذٍ ، رضى الله عنها ، قَالَتْ :**

« أتيتُ النبىَّ صلى الله عليه وسلم بميضأةٍ ، فقال : « اسكبى » فسكبتُ ، فغسل وجهه وذراعيه ... الحديث » .

أخرجه أحمد (٣٥٨/٦ ، ٣٥٩) وأبو داود (١٢٦) ، والترمذىُّ (٣٣) ، وابْنُ ماجة (٣٩٠) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٨) ، والبيهقىُّ (٦٤/١ ، ٢٣٧) .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ » وتعقبه الشيخ أبو الأشبال بما يستحق النظر ، وسيأتى فى « مسح الرأس » إنْ شاء الله تعالى .

* * *

*** ثالثاً : حديث ثوبان ، رضى الله عنه .**

أخرجه أبو داود (٢٣٨١) ، والنسائىُّ فى « الكبرى » – كما فى « أطراف المزىّ » (٢٣٤/٨) – ، والترمذىُّ (٨٧) ، وأحمد (٤٤٣/٦) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ ق ١/٢١٦) ، وغيرُهم عن معدان بن أبى طلحة أنَّ أبا الدرداء حدَّثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، فلقيتُ =

....

= ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنَّ أبا الدرداء حدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، قال : صدق ، وأنا صببتُ له وضوءه .

وهو حديثٌ صحيحٌ ، تكلمت عليه في « غوث المكدود » (رقم ٨) .

* * *

وفى الباب أحاديث أخرى ذكرتها فى « مسيس الحاجة » فلله الحمدُ .

* * *

- ٦٤ -
الوُضُوْءُ مَرَّةً مَرَّةً

٨١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِوُضُوْءِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

---

٨١ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

ويأتى مطوّلاً برقم (١٠٢ ، ١٠٣) .

* محمَّدُ بْنُ المُثَنَّى هو ابنُ عبيد بن قيس بن دينار العَنَزِىُّ ، أبو موسىٰ الحافظُ ، الزَّمِنُ[1] . روى عنه الجماعة ، وذكر فى « التهذيب » أنَّ المصنِّف روى عنه نازلاً بواسطة زكريا بن يحيى السجزى المعروف بـ « خياط السُّنَّة » ، ولم تقع للمصنِّف هذه الرواية النازلة فى « السنن الصغرى » ، فلعل ذلك فى « الكبرى » والله أعلمُ .

وأبو موسىٰ هذا ثقةٌ حُجَّةٌ .

فوثقه ابنُ معينٍ ، وابنُ حبان والدارقطنىُّ ، ومسلمة بْنُ قاسم ، والخطيبُ وقال : « ثبتٌ ، احتجَّ به سائرُ الأئمة » .

وقال الذهلىُّ : =

---

(١) الزَّمِنُ : ذو الزَّمانة يعنى العاهة .

....

= « حجَّةٌ » .

وقال أبو حاتم :

« صالحُ الحديث ، صدوقٌ » .

وقال أبو عروبة :

« ما رأيتُ بالبصرة أثبت من أبى موسىٰ ، ويحيى بن حكيم » .

[**تنبيه**] ذكر الذهبيُّ فى « سير النبلاء » (١٢٦/١٢) عن أبى أحمد بن النَّاصح ، قال : سمعتُ محمد بن حامد بن السرىّ ، وقلتُ لَهُ : لم لا تقولُ فى محمد بن المثنى إذا ذكرته : « الزَّمِن » ، كما يقولُ الشيوخُ ؟

قال : لم أرهُ زَمِناً ، رأيتُهُ يمشى ، فسألتُه فقال : كنتُ فى ليلةٍ شديدةِ البرد فجثوتُ على يدىَّ ورجلىَّ ، فتوضأتُ ، وصليتُ ركعتين ، وسألتُ الله ، فقمتُ أمشى . قال : ورأيته يمشى ، ولم أره زمناً » .

قال الذهبيُّ :

« حكاية صحيحةٌ ، رواها السِّلَفىُّ ، عن الرازى ، أخبرنا أبو القاسم علىُّ ابْنُ محمدٍ الفارسىُّ ، حدثنا ابنُ النَّاصح » .

هذا : وقد ذكروا أنَّ محمد بن بشار بنداراً تكلَّم فى أبى موسىٰ صاحب الترجمة ، ولم أقف على ما يوجبُ ذلك سوى ما ذكره الخطيبُ فى « تاريخه » (١٠٣/٢) بسنده إلى الفرهيانىِّ ، قال : سمعتُ أبا موسىٰ - وكان صنَّف حديث داود بن أبى هندٍ ، ولم يكن بندارٌ صنَّفهُ - ، فسمعتُ أبا موسىٰ يقولُ : مِنَّا قومٌ لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه - يعنى : بنداراً » اهـ .

مع أنَّ كلمة أبى موسىٰ يمكن أن تحمل على وجه الثناء على بُندار ، =

. . . .

= وذلك أن السارق إذا سرق فإنما يأخذُ النفيس الغالى ، وهذا يدلُّ على حُسْنِ انتقاء بندار لأحاديث داود بن أبى هند .

ونظيره ما رواه ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣٣٠/١/١) عن ابن أبى شيبة عن عبد الرحمن بن مهدى قال : « كان إسرائيل - يعنى : ابن يونس - فى الحديث لِصّاً » .

قال ابنُ أبى حاتم : يعنى : أنَّهُ يتلقفُ العلم تلقُّفاً » .

وروى هذه الكلمة عثمان بن أبى شيبة ، عن ابن مهدىّ بلفظ : « إسرائيل لصٌّ يسرقُ الحديث » . فكأنه رواها بالمعنى ، ولو سُلِّم أنَّ هذا لفظ ابن مهدىّ لحُمل على ما فسره به أبو حاتم ، بدليل أن ابن مهدىّ كان يقدم إسرائيل فى حديث أبى إسحٰق السبيعى على الثورىّ وشعبة ؛ فمن المحال أن يقصد بسرقة الحديث ما هو معروف فى « الاصطلاح » .

لذلك لم يُحسن الحافظُ - رحمه الله - صنعاً ، لأنَّهُ أورد كلمة ابن مهدىّ برواية عثمان بن أبى شيبة ، عنه بدون تعقيبٍ عليها . فالله تعالى يسامحُنا وإيَّاهُ . وكلماتُ الثناء التى ظاهرُها الجرحُ موجودة فى كلمات بعض العلماء من ذلك قول أبى حاتم الرازى أنَّ شعبة كان يقول : « إسماعيلُ ابْنُ رجاء شيطانٌ » يعنى من حُسْن حديثه .

ذكره ابنُ أبى حاتم فى « علل الحديث » (ج١/ رقم ٢٤٨) عن أبيه .

وهذه فائدةٌ نفيسة خلت منها كتب التراجم التى ترجمت لإسماعيل ، فاهنأ بها !.

وقد تحتملُ كلمةُ أبى موسٰى وجهاً آخر ، حاصلُه أنَّ بنداراً كان حريصاً على جمع العلم والاستئثار به ، فلو قدر على الاستحواذ على حديث داود بن =

....

= أبى هند ، فلا يشركه فيه أحدٌ لفعل .

يدلُّ على ذلك ما رواه الخطيبُ فى « تاريخه » (٢/١٠٤) من طريق محمد ابن المسيب ، قال : لمَّا مات بُندار جاء رجلٌ إلى أبى موسىٰ ، فقال : يا أبا موسىٰ ! البُشرى مات بندارٌ !! قال : جئت تبشرنى بموته ؟! علىَّ ثلاثون حجة إنْ حدثتُ أبداً بحديثٍ ، فبقى أبو موسىٰ بعد بندارٍ تسعين يوماً ، ولم يحدث بحديثٍ ومات » .

* **قُلْتُ** : فتصرُّفُ أبى موسىٰ تصرفُ محبٍّ عاقل ، ولو كان حانقاً لقال كلمة تشف كما عهدناه فى كلام الأقران .

ولو سلَّمْنا أن أحدهما تكلَّم فى صاحبه ، فلا نقبلُه ، وقد أجلَّ الله تعالى محلهما من العلم والدين ، والله الموفق .

* يحيى : هو ابنُ سعيد القطان .

* سفيانُ : هو الثورىُّ كما وقع فى رواية الدارمىِّ ؛ وقد يحتمل أن يكون سفيان بن عيينة ، لأن يحيى القطان يروى عنهما معاً ، كما أنَّ السفيانين أخذا جميعاً عن زيد بن أسلم ، ولكنى أرجحُ أنَّه الثورىُّ ، لأمرين :

* **الأوَّل** : أنه جاء مصرحاً به فى رواية عبد الرزاق والدارمىّ ، وابن الجارود ، والمحلى لابن حزمٍ .

* **الثانى** : هب أننا لم نجد ذلك صريحاً ، فالقاعدةُ فى كلِّ من روى عن متفقى الاسم أنْ يُحمل من أهمل نسبُه على من يكون له به خصوصيةٌ من إكثارٍ ونحوه .

وقد روى هذا الحديث وكيع ، عن سفيان ، كما عند الترمذىّ وغيره ، =

....

= ووكيع من القدماء وهو قليلُ الرواية عن ابن عيينة ، بخلاف الثوريّ .
ورواه أيضاً أبو نعيم الفضل بنُ دكين ، والضحاك بن مخلد أبو عاصم ، وهُمَا يرويان عن الثوريّ .

ثُمَّ رأيتُ كلاماً نفيساً للذهبيِّ - رحمه الله - فى ذلك . فقال فى « السير » (٤٦٦/٧) : « فأصحابُ سفيان الثورى كبارٌ قدماءُ ، وأصحاب ابن عيينة صغارٌ ، لم يدركوا الثوريّ » وذلك أبْيَنُ ، فمتى رأيت القديم قد روى ، فقال : حدثنا سفيانُ ، فأبهم ، فهو الثوريُّ ، وهم : كوكيع ، وابن مهديّ ، والفريابى ، وأبى نُعيم ، فإن روى واحدٌ منهم عن ابن عيينة بَيَّنَهُ ، فأمَّا الذى لم يلحق الثوريَّ ، وأدرك ابن عيينة ، فلا يحتاج أن ينسبه ، لعدم الإلباس ، فعليك بمعرفة طبقات الناس » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهذا من الذَّهبيِّ رائقٌ - كعهدنا به - ومَنْ ذكرهم قد رووه عن سفيان كما نبهت قريباً .

وقد أخرجه البخاريُّ قال : حدثنا محمد بن يوسف ، قال : حدثنا سفيان .

قال الحافظ فى « الفتح » (٢٥٨/١) :

« هو الفريابى ، لا البيكندى» يعنى : محمد بن يوسف .

والفريابى من الكبار كما تقدَّم فى كلام الذهبيّ .

ولكن البدر العينى اعترض الحافظ - كعادته - فقال فى « العمدة » (٢/٣):

« وقال بعضُهم : سفيانُ هو الثوريُّ ، والراوى عنه الفريابى لا البيكنديّ . قلتُ : جزمُ هذا القائل بأن سفيان هو الثوريّ ، وأنَّ محمد ابن يوسف هو الفريابى لا دليل عليه ، والاحتمال المذكور الذى ذكره الكرمانيُّ غيرِ مدفوع ، فافهم » اهـ .

....

= * **قُلْتُ** : الاحتمالُ الذى ذكره الكرمانىُّ فى « شرح البخارىّ » (٢٠٦/٢) أنَّ محمد بن يوسف إمَّا أن يكون البيكندى ، وإمَّا الفريابى ، واعتراضُ البدر العينى بدون تقديم الدليل شنشنةٌ عرفناها منه ، العجيبُ قولُهُ : « جزمُ هذا القائل بأن سفيانَ هو الثورى لا دليل عليه » مع أنه قال بعد ذلك بأسطرٍ : « والراجح أنه الثورىُّ لأن أبا نُعيم صرَّح به فى كتابه » اهـ . وإذا ترجح أنه الثورىُّ ، فقد يترجح أن الراوى عنه هو الفريابى ، لأنه كثير الرواية عن الثورىّ لذلك لم ينسبهُ ، والحافظُ أقعدُ فى هذا الفنِّ من الكرمانى ومن العينى ، وكم من ترجيحات رجَّحها البدرُ العينى ليس عليها دليلٌ واضحٌ مثل هذا الموضع ، فالله تعالى يسامحُنا وإياهُ ، فإن كثيراً من اعتراضاته على الحافظ واهية ، وبعضُها ساقطٌ دعاه إليه المنافرة الواقعة بينهما ، حتى إنه كان حريصاً على تعقُّب الحافظ ما أمكنه ذلك ، وإن لم يكن للاعتراض وجهٌ ، مما أوقعه فى تناقضٍ كثيرٍ ، وهذا الموضع دليلٌ على ذلك :

فقد روى البخارىُّ فى « كتاب العلم » من « صحيحه » : باب ما كان النبىُّ صلى الله عليه وسلم يتخولهم بالموعظة والعلم كى لا ينفروا » .

قال البخارىُّ : حدثنا محمد بن يوسف ، قال : أخبرنا سفيان ...

فقال العينى فى « العمدة » (٤٤/٢) :

« وقال الكرمانىُّ : هو محمد بن يوسف أبو أحمد البيكندىُّ ، وهذا وَهَمٌ ، لأنَّ البخارىَّ حيث يُطلق « محمد بن يوسف » لا يريد به إلَّا الفريابى[1] ، وإن كان يروى عن البيكندىّ ، فافهم » !!. =

(١) وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ المزىَّ - رحمه الله - ذكر فى « تهذيب الكمال » (١٨٧/١١) الرواة عن سفيان بن عيينة ، فذكر منهم : « محمد بن يوسف البيكندى (خ) ، =

= ثُمَّ قال العيني : « سفيان هو الثوريّ . فإن قُلْت : محمدُ بْنُ يوسف الفريابي يروى عن سفيان بن عيينة أيضاً كما ذكرنا فما المرجح ههنا لسفيان الثورى ؟ قلت : الفريابي وإن كان يروى عن السفيانين لكنه حيثُ يُطلق لا يريد به إلَّا الثورى » .

* قُلْتُ : فتأمَّل - يرحمك الله - هذا التناقُض ، ولو كان هذا الموضع بعد ذاك ، لقلنا عَلِمَ بعد أن لم يكن يعلم ، مع أَنَّ الظاهر أن البدر - رحمه الله - أخذ هذا الكلام من الحافظ ، وقد صرّح به الحافظُ فى « الفتح » (١٦٢/١) ، ولكن العينى طوّل العبارة لأمرٍ لا يخفى على ذوى الفطن . فالله المستعانُ .

* زيدُ بْنُ أَسْلَمَ ، أبو أسامة ، ويُقال : أبو عبد الله المدنيُّ الفقيهُ مولى عمر .

أخرج له الجماعةُ .

وثقه أحمدُ ، وأبو زرعة ، وأبو حاتمٍ ، والنسائيُّ ، وابن خراش ، وابنُ سعد ، ويعقوبُ بنُ شيبة ، وابنُ حبان فى آخرين .

وقال ابنُ عجلان :

« ما هِبْتُ أحداً قطُّ ، هيبتى زيد بْنَ أسلم » . =

= ومحمد بن يوسف الفريابى » ووضع بعد البيكندى علامة « خ » ، يعنى البخاريّ ، ولم يُعلم لـ « محمد بن يوسف الفريابى » بشيءٍ ، ومعنى هذا أن الفريابى لم يرو شيئاً عن سفيان بن عيينة فى « صحيح البخاريّ » .

وفى ترجمة سفيان الثورى من نفس الجزء (١٦٣/١١) ذكر المزيّ الرواة عنه ، فذكر منهم : « محمد بن يوسف الفريابى (خ م س ق) » ولم يذكر البيكنديّ فاحفظ هذا فإنه مهمٌّ ، والله يتولانا وإياك .

= وذكر ابنُ عبد البرِّ فى « مقدمة التمهيد » ما يدلُّ على أنَّهُ كان يدلسُ ، وقد صرّح بالتحديث هنا . والحمد لله .

* عطاءُ بْنُ يسارٍ ، أبو محمدٍ الهلالىُّ المدنىُّ .

أخرج له الجماعةُ .

وثقه ابنُ معين ، وأبو زُرعة ، والنسائىُّ ، وابنُ سعدٍ ، فى آخرين .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (١٣٨) ، والترمذىُّ (٤٢) ، وابنُ ماجة (٤١١) ، وابنُ حبان (ج٣/ رقم ١٠٩٥) والبزار (ج٣/ ق ٣١٢) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (٢/٣٤) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد القطان ، عن سفيان الثورىّ بإسناده سواء .

وقد رواه عن يحيى جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« محمد بن المثنى ، ومحمد بن بشار ، ومسدد بن مسرهد ، وعمرو بن على ، وأبو بكر بن خلاد الباهلىُّ » .

قال الترمذىُّ :

« وحديثُ ابن عباسٍ أحسنُ شئ فى هذا الباب وأصحُّ » .

* وقد توبع يحيى القطان .

تابعه محمد بن يوسف الفريابى ، وعبد الرزاق[1]، وأبو عاصم النبيل، =

(١) وقد رواه عبد الرزاق أيضاً (١٣١) عن الثورى ، عن يحيى بن سعيد ، عن رجلٍ ، عن ابن عباس أنه توضأ مرة مرة . فخالفهم فى إسناده ومتنه ، ورواية عبد الرزاق مع الجماعة أولى . والله أعلمُ .

....

= وقبيصة بن عقبة ، وأبو نعيم الفضلُ بن دكين وعبد ربه بن نافع أبو شهاب الحناط ، ومؤمل بن إسماعيل ، ورَوَّادُ بنُ الجراح .

أخرجه البخاريُّ (٢٥٨/١) ، والدارميُّ (١٤٣/١ ، ١٤٦) والبزار (ج٣/ ق ٣١٣) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٩/١) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١٠٣٨/٣) ، والبيهقىُّ (٦٧/١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٠) والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤٤٢/١) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٤) ، وعبد الرزاق فى « مصنفه » (ج١/ رقم ١٢٨) ، وعنه أحمد (٣٦٥/١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٦٩) .

* وقد توبع سفيان الثوريُّ ، تابعه جماعةٌ منهم :

١ - محمد بن عجلان ، عن زيد بن أسلم به .

أخرجه المصنِّفُ ويأتى برقم (١٠٣) وابنُ ماجة (٤٣٩) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (٩/١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٤٨) ، وابنُ حبان (ج٣/ رقم ١٠٧٨ ، ١٠٨٦) والبزار (ج٣/ ق ٣١٣) ، وأبو يعلى (ج٤/ رقم ٢٤٨٦) والبيهقىُّ فى « السنن » (٥٥/١ ، ٧٣) ، والضياء فى « المختارة » (ج٦٣/ ق ٢/٣٥٣) .

جميعاً من طريق عبد الله بن إدريس ، عن ابن عجلان به .

وسندهُ قوىّ .

٢ - سليمان بن بلال ، عن زيد بن أسلم به .

أخرجه البخاريُّ (٢٤٠/١-٢٤١ فتح)، وأحمدُ (٢٦٨/١) والبيهقىُّ (٧٢/١).

٣ - معمر بن راشد ، عن زيد بن أسلم .

أخرجه عبد الرزاق فى « المصنَّف » (ج١/ رقم ١٢٦) . =

= وسندهُ على شرط مسلمٍ ، لأنَّ البخاريَّ لم يخرج لمعمر عن زيد بن أسلم شيئاً . والله أعلمُ .

٤ - داود بن قيس ، عن زيد .

أخرجه عبد الرزاق (ج١/ رقم ١٢٧) والبزار (ج٣/ ق ٣١٣) ، والحاكم فى « المستدرك » (١/١٥٠ - ١٥١) وسندهُ على شرط مسلمٍ كما قال الحاكمُ .

٥ - ورقاء بن عمر اليشكريُّ ، عن زيد .

أخرجه أبو بكر الشافعيُّ فى « الغيلانيات » (ج٤/ ق ٢/٥٤) ، والبيهقيُّ (١/٦٧،٧٣) من طريق يزيد بن هارون وعبد الصمد بن النعمان ، عن ورقاء بن عمرو به .

قال البيهقيُّ : « هذا إسنادٌ صحيحٌ » .

وخالفهما حجاج بن نصير ، قال : نا ورقاء عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس بنحوه .

أخرجه البزَّارُ (ج٣/ ق ٣١٣) ، وقال :

« لا نعلمُ أحداً حدَّث به كما حدَّث به حجَّاجٌ ، لأن غير حجَّاجٍ يُحدِّثُ به عن زيد بن أسلم ، وقال حجاج ، عن ورقاء عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن يسار ، ولا نعلمُ أنَّ عمرو بْنَ دينارٍ روى عن عطاء ، عن ابن عباس حديثاً » اهـ .

* **قُلْتُ** : ولا يعتدُّ بهذه المخالفة ؛ لأنَّ حجَّاجَ بْنَ نصير ضعيفٌ ، كان يقبل التلقين .

وقال النسائيُّ : « ليس بثقةٍ ولا يكتب حديثهُ » . =

....

= ٦ - **أبو بكر بن محمد ، عن زيد .**

أخرجه عبد الرزاق فى « المصنَّفِ » (ج١/ رقم ١٢٩) .

٧ - خارجة بن مصعب ، عن زيد .

أخرجه الطيالسيُّ فى « مسنده » (٢٦٦٠) .

وسندهُ ضعيفٌ جدّاً ، وخارجةُ متروكُ الحديث .

٨ - عبدُ العزيز بْنُ محمَّد الدراورديُّ ، عن زيد .

أخرجه المصنِّفُ ، ويأتى برقم (١٠٢) وابنُ ماجة (٤٠٣) ، والدارميُّ (١/١٤٣/٧٠٣) ، والشافعيُّ فى « الأم » (١/٣١ - ٣٢) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٧١)، وابنُ حبان (ج٣/ رقم ١٠٧٦)، وأبو يعلى (ج٥/ رقم ٢٦٧٠، ٢٦٧٢) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور» (ق ١/٣٤ - ١/٣٥) ، والطحاويُّ (١/٣٢ ، ٣٥) والبزار (ج٣/ ق ٣١٢ - ٣١٣) ، والحاكم (١/١٥٠) ، والبيهقيُّ (١/٥٠ ، ٧٢) ، وفى «المعرفة» (١/٢٢٠ ، ٢٢٥) .

* **قُلْتُ** : وقد تكلَّم البيهقيُّ فى بعض ألفاظٍ فى رواية الدراورديّ وهشام بن سعد الآتية ، وقد ناقشت ذلك فى الحديث رقم (١٠٢) ، فلله الحمدُ .

٩ - هشام بنُ سعدٍ ، عن زيد .

أخرجه أبو داود (١٣٧) ، والبزار (ج٣/ ق ٣١٣) ، وابنُ الأعرابى فى « مُعجمه » (ج٨/ ق ٢/١٥٨) ، والحاكم (١/١٤٧) ، والبيهقيُّ (١/٧٣) ، وفى « المعرفة » (١/٢٢٢) .

١٠ - محمد بن جعفر بن كثير ، عن زيد .

أخرجه البيهقيُّ (١/٧٣) . =

= ١١ - **عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه .**

أخرجه ابنُ عديّ فى « الكامل » (١٥٠٣/٤ ، ١٥٨٣) من طريقين عن عبد الرحمٰن بـه .

وسندهُ واهٍ لأجل عبد الرحمٰن .

* **قُلْتُ** : كلُّ من ذكرنا رووا هذا الحديث عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .

وخالفهم الضحَّاك بن شرحبيل ، فرواه عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب قال: «رأيتُ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً».

فخالفهم فى موضعين :

* **الأول** : أنه جعل شيخ زيد بن أسلم « أباه » بدل « عطاء بن يسار » .

* **الثانى** : أنه نقله إلى « مسند عمر » بدل « ابن عباس » .

أخرجه ابنُ ماجة (٤١٢) ، وأحمدُ (٢٣/١) ، والبزار فى « مسنده » (ج١/ رقم ٢٩٢) من طريق رشدين بن سعد ، ثنا الضحَّاك بن شرحبيل به .

قال الترمذىُّ (٦١/١) :

« وروى رشدين بنُ سعدٍ وغيرهُ هذا الحديث عن الضحاك بن شرحبيل ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً ، وليس هذا بشيء ، والصحيحُ ما روى ابنُ عجلان ، وهشامُ بنُ سعدٍ ، وسفيان الثورىُّ ، وعبد العزيز بن محمد ، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم» اهـ.

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ كما قال البوصيرى فى « الزوائد » (٦٠/١) =

....

= لضعف رشدين بن سعد .

وقد توبع - كما مرَّ فى كلام الترمذىّ - ، فتابعه ابنُ لهيعة ، ثنا الضحاك ابن شرحبيل بإسناده سواء .

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٣٤/١) ، وأحمد (٢٣/١) ، وعبدُ بْنُ حميد فى « المنتخب » (١٢) وابن أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ٧٢) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٩/١) من طرق ، عن ابن لهيعة به .

قال الحافظ ابن كثير فى « مسند عمر » (١١٠/١) :

« هذا إسنادٌ حسنٌ » !.

كذا قال !

وابنُ لهيعة سيءُ الحفظ ، وروايتُه هنا لا تقوى رواية رشدين بن سعد لوجود المخالف القوىّ لهما ، أمَّا إذا روى أحدهما حديثاً وتابعه الآخر مع عدم وجود المخالف فقد تتقوى روايتهما . لكن متابعة أحدهما للآخر هنا تدلُّ على أن تعصيب الوهم بغيرهما أولى ، وهو ما صرّح به البزَّارُ فقد قال عقب الحديث :

« وهذا الحديث خطأٌ ، وأحسبُ أن خطأه أتى من قِبَلِ الضحاك بن شرحبيل ، فرواه عنه رشدين بن سعد ، وعبد الله بن لهيعة ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر . والصوابُ ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عبَّاسٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهو تصرفٌ سديدٌ قائمٌ على الأصول ، والضحَّاك فيه ضَعْفٌ .

أمَّا الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - فله شأن آخر . =

= فإنه قال فى « شرح الترمذىّ » (٦١/١) :
« إسنادها ضعيفٌ لضعف رشدين بن سعد ، ولكن الشارح - يعنى : المباركفورى - ، أشار إلى أنَّ ابن لهيعة رواه أيضاً عن الضحاك ، ولم أطَّلع عليها ، فإن ثبت هذا صحَّ إسنادها ، لأن ابن لهيعة ثقةٌ » اهـ .
كذا قال !! وهو من تساهله المعهود ، فإنه لما وقف بعد ذلك على رواية ابن لهيعة فى « مسند أحمد » (رقم ١٤٩) قال : « إسنادهُ صحيحٌ » .
وقد صرَّح أبو حاتم بغلط هذه الرواية ، فقال :
« هذا خطأ ، إنما - هو - : زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم » .
نقله عنه ولدُهُ فى « علل الحديث » (ج١/ رقم ٧٢) .
وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ رقم ١٧٠) عن رواية ابن لهيعة : « وَهَمٌ » .
وخالف جميعَ من تقدَّم عبدُ الله بْنُ سنانٍ ، فرواه عن زيد بن أسلم ، عن عبد الله بن عمر به .
أخرجه العقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢٦٣/٢) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١٥٦٠/٤) من طريقين ، عن عبد الله بن سنان .
قال العقيلىُّ :
« رواه سفيان الثورىُّ ، ومعمر ، وداودُ بنُ قيس الفراء ، وعبد العزيز ابن الدراوردىّ ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم ، وهذه الرواية أولى » .
وقال ابنُ عدىٍّ . =

= « ولم يقُلْ : زيد بن أسلم ، عن ابن عمر ، غير عبد الله بن سنان ، وقد روى هذا عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ... ثم قال : ولعبد الله بن سنان غير ما ذكرتُ من الحديث ، وليس بالكثير ، وعامَّةُ ما يرويه لا يتابع عليه إمَّا متناً ، وإمَّا إسناداً » اهـ .

وقال الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٢/ رقم ١٧٠) :

« وَهَمٌ » .

* وقد توبع عطاء بن يسار ، عن ابن عبَّاسٍ .

تابعه عبيد الله بن عبدِ الله بن عتبة ، عن ابن عباسٍ ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً ، ومسح رأسه ببلل يده .

أخرجه الآجرىُّ فى « الفوائد المنتخبة على أبى شعيب » (ق ٢/١٣) من طريق سليمان بن أرقم ، عن الزهرىّ ، عن عبيد الله بن عبد الله به .

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدّاً ، وسليمانُ بْنُ أرقم متروكٌ .

تركه أبو حاتم وأبو داود والترمذىُّ وابنُ خراشٍ ، والدارقطنىُّ ، وأبو أحمد الحاكم .

وقال ابنُ معين :

« ليس بشىءٍ ، لا يسوى حديثه فِلْسَاً » !!

فلا يثبت من هذا إلاَّ حديث عطاء بن يسار ، عن ابن عباس .

وتابعه المطلب بن عبد الله بن حنطب ، أن ابن عبَّاسٍ كان يتوضأُ مرَّةً مرَّةً ويُسند ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ابن عمر كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، ويُسندُ ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/٣٤) ، والطيالسىُّ =

....

= (٢٧٦٠) ، وأحمدُ (٢/٣٨ - ٣٩) وعنه ابنُ عساكر فى « تاريخه » (ج١٦/ ق ٥٩٤) من طرقٍ عن الأوزاعىّ ، عن المطلب به .

ورواه عن الأوزاعىّ بعض أصحابه ، منهم :

« ابن المبارك ، والوليد بن مسلم ، وروح بن عبادة ، وعفيف بن سالم الموصلىُّ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ صحيحٌ ، ويأتى الكلام عليه فى الحديث رقم (٨٢) .

* * *

قال التِّرمذىُّ :

« وفى البَاْبِ عن : عُمَرَ ، وجابرٍ ، وبُرَيْدَةَ ، وَأَبى رافعٍ ، وابْنِ الفاكِهِ » .

* **أوّلاً : حديثُ عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ ، رَضى اللهُ عَنْهُ .**

وقد مرّ منذ قليل .

* * *

ثانياً : حديثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، رَضىَ اللهُ عَنْهُما .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/٩ - ١٠) قال : حدثنا شريك . وابنُ ماجة (٤١٠) قال : حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة ، ثنا شريك بن عبد الله النخعىّ ، عن ثابت بن أبى صفية الثمالىّ ؛ قال : سألتُ أبا جعفرٍ ، قُلتُ له : حُدِّثْت عن جابر بن عبد الله أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً ؟ قال : نعم . قُلتُ : ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً ؟ قال : نَعَمْ . =

....

= * **قُلْتُ** : كذا رواه ابنُ أبى شيبة ، وعبد الله بن عامر بن زرارة ، عن شريك ، فقالا : « حُدِّثْت عن جابر » فهذا صريحٌ فى الانقطاع .

وخالفهما إسماعيل بن موسى الفزارىّ ابن بنت السدىّ[1] ، قال : حدثنا شريك ، عن ثابت بن أبى صفية ، قال : قلتُ لأبى جعفرٍ : حَدَّثك جابر ... وساق الحديث ، وفيه : قال - يعنى : جابر - : نَعَمْ » .

فهذا صريحٌ فى أنَّ أبا جعفر أخذه من جابرٍ سماعاً .

أخرجه الترمذىُّ (٤٥) ، والدَّارقطنىُّ (٨١/١) .

وإسماعيلُ صدوقٌ ، وروايته متابعٌ يأتى قريباً ، ولا أرجح بينه وبين ابن أبى شيبة وعبد الله بن عامر ، ففى السند ما سوف تراه !

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ واهٍ .

وشريك النخعىّ فيه مقالٌ معروفٌ ، ولكنه توبع على إسناده ، تابعه وكيعُ ابن الجرَّاح ، عن ثابت بن أبى صفية ، قال : قلتُ لأبى جعفرٍ : بلغنا عنك أنك قُلْت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم توضأ مرَّةً مرَّةً ؟ قال : نَعَمْ ، حدثنيه جابر بن عبد الله رضى الله عنه ، عن النبىّ صلى الله عليه وسلم .

أخرجه الترمذىُّ (٤٦) ، والخطيبُ فى « الموضح » (١٢/٢) من طرقٍ عن وكيع .

قال الترمذىُّ :

---

(١) صرّح فى « التهذيب » (٣٣٥/١) بأنه « نسيب السُّدى » ، ونقل فى آخر الترجمة عن أبى على الجيانى أنه قال فى « رجال أبى داود » : « هو ابنُ أخت السدى » ، لكن قال البخارىُّ فى « التاريخ الصغير » (٣٨٢/٢) : وفى « الكبير » (٣٧٣/١/١) أنه « ابن بنت السدى » وكذا قال الذهبىُّ فى « الميزان » (٢٥١/١) .

= « وهذا أصحُّ من حديث شريك ؛ لأنَّه قد رُوِى من غير وجهٍ هذا عن ثابتٍ نحو رواية وكيعٍ ، وشريكٌ كثيرُ الغَلَطِ » اهـ .

* قُلْتُ : مقصودُ الترمذيِّ أن وكيعاً رواه فذكر الوضوء : مرَّةً مرَّةً ، ولم يزد على ذلك ، أمَّا شريكٌ فذكره بالثلاثة الأحوال .

وقد توبع وكيع على ذلك .

تابعه حفص بن غياث ، ثنا ثابت الثُّمالى ، عن أبى جعفرٍ ، عن جابر ابن عبد الله أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً .

أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢/٥٢٠) وقال :

« وهذا الحديث رواه عن أبى جعفر غيرُ أبى حمزة الثمالىّ ، إلاَّ أنى أردت أنَّ حفص بن غياث حدَّث به »[1] . =

(١) وفى العبارة اضطراب ، كأن سقطاً وقع فيها ، ومن كثرة الأخطاء فى هذه النسخة ، صار المرءُ شديد الفَرَق منها ، فكم من الساعات التى أهدرتُها - فضلاً عن غيرى - لتصويب تصحيفٍ وقع فى حرفٍ من كلمةٍ كتبها أحدُ الجهلاء العابثين من النُّسَّاخ ، ولم يُلق لها بالاً ، ومع ذلك يكتب الناشر الذى لا يهاب الله عزَّ وجلَّ على لوحة الكتاب : « تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المتخصصين بإشراف الناشر » !! وقُدِّر لنا أن نرى أمثال هؤلاء « المتخصصين » الذين يعبثون بأثمن ما تملكه أمتنا المسلمة ، فإذا هم فتيةٌ صغارٌ من طلبة الجامعة والمرحلة الثانوية ، لم يخطر ببال أحدهم أن يقرأ كتاباً فى قواعد تحقيق المخطوطات ، ولا سمع بكتب المشتبه ، يبحثون عن لقمة العيش ، فوقعوا - ولا أدرى : كيف ؟ - فى قبضة هؤلاء الناشرين ، فسخروهم بأجرٍ زهيدٍ تافهٍ ، ليحققوا أعلى ربح من وراء نشر الكتاب ، ولأن الزمان استدار ، فقد حدثنى أحدُ الصادقين أنَّ الناشر فلاناً كان يتكلم مع بعض المتخصصين حقاً فى محاولة طبع « إرشاد السارى » للقسطلانى على هيئة « فتح البارى » ، وبعد أن اتفقوا ، ذهب هذا الناشر إلى أماكن الرذيلة ليقضى بقية ليلته مع النساء والخمر ! فهؤلاء هم الذين =

= فهذا يؤيِّدُ ما ذكره الترمذيُّ ، وثابت الثُّمالى وإن كان أضعف من شريكٍ ، إلاَّ أنه رواه على الوجهين .

ويزيدهُ وضوحاً أن جعفر بن محمد ، رواه عن أبيه أبى جعفر محمد بن على بن الحسين ، عن جابرٍ قال : توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم مرَّةً مرَّةً .

أخرجه ابنُ عدىٍ (٢/٦١٤) من طريق الحارث بن عمران الجعفرىّ ، عن جعفر بن محمد به .

وقال : « وهذا الحديثُ لا أعلمُ رواه عن جعفرٍ غير الحارث هذا ، وللحارث عن جعفرٍ بهذا الإسناد غير حديثٍ ، لا يتابعه عليه الثقات » .. ثم قال : وللحارث أحاديث غير ما ذكرتُ عن جعفر بن محمدٍ ، وعن غيره ، والضّعفُ بَيِّنٌ على رواياته » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهذا الترجيح نظرىٌّ لا يُقوى الحديث ، لأن ثابت بن أبى صفيّة تركه الدَّارقطنىُّ فى روايةٍ .

وقال الفلاَّسُ والنسائىُّ :

« ليس بثقةٍ » .

والجمهور على تضعيفه .

ومتابعة جعفر بن محمدٍ له لا تنفعه ، ففى الطريق إليه الحارث بن عمران وقد ذكرتُ فيه كلام ابن عدىّ ، وتركه الدارقطنىُّ .

بل قال ابنُ حبان : « كان يضع الحديث على الثقات » . =

= ينشرون كتب التفسير والحديث ؟! فواغوثاه بالله عز وجلَّ ، وهو المستعان على كل بليَّةٍ .

= فهذه المتابعةُ والعدمُ سواء !!

[تنبيه] عقَّب الشيخ أبو الأشبال فى « شرح الترمذىّ » (٦٦/١) على ترجيح الترمذىّ رواية وكيع على رواية شريك النخعىٌّ ، فقال :

« شريك هو ابن عبد الله النخعىّ الكوفى القاضى ، وهو ثقةٌ مأمونٌ كما قال ابن سعد ، والخطأ لا يأمن منه إنسانٌ ، ولكن زيادة الثقة مقبولةٌ ، وإنما نلجأ إلى الترجيح بين الثقات إذا خالف بعضهم بعضاً ، أمَّا إذا زاد أحدهم شيئاً لم يروه الآخرُ ، ولم يكن بين الروايتين تعارضٌ : فلا موضع للترجيح ، بل نقبلُ الزائد ، إذ هو بمثابة حديثٍ آخر رواه الثقة » اهـ .

* قُلْتُ : نَعَمْ ! الغلط لا يأمنُ منه إنسان ، فهل يستوى غلطُ مالكٍ وشعبة ، والثورىّ مع غلط شريك ، وابن لهيعة ، والحجاج بن أرطاة ؟! وإنما تقبل الزيادةُ من الحافظ المتقن الذى لم يكن الغلط معروفاً عنه ، إنما كان يغلطُ فى النادر مع الأمانة والضبط ، أمَّا من يصفُه النقاد بأنه كثيرُ الغلط ، سىء الحفظ ، فمن المحال أن يُجعل ما يزيده ثابتاً بنفسه ، لا سيما إذا انضم إلى ذلك مخالفةُ بعض الفحول له .

وقد قدمت فى الحديث (٢٩) شيئاً من حال شريك ، فراجعه .

* * *

* ثالثاً : حَدِيْثُ بُرَيْدَةَ بْنِ الحُصَيْبِ ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُ .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ ق ٢/٢١١) قال : حدثنا سيف ابن عمرو الغزىُّ ، نا محمد بن أبى السرىّ العسقلانى ، نا أبو هنيدة ، نا ابنُ لهيعة ، عن عبد الله بن هبيرة ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، قال : دعا =

= رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوءٍ ، فتوضأ واحدةً واحدةً ، فقال : « **هذا الوضوء الذى لا يقبل الله الصلاة إلاَّ به** » . ثُمَّ توضأ ثنتين ثنتين ، فقال : « **هذا وضوءُ الأمم قبلكم** » ، ثُمَّ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، فقال : « **هذا وضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى** » .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن ابن بريدة إلاَّ بهذا الإسناد ، تفرَّد به محمد ابن أبى السرىّ » .

* **قُلْتُ** : شيخُ الطبرانىِّ ، لم أجد له ترجمة ، ووهم محقق « المعجم الصغير » للطبرانىّ وهماً فاحشاً ، إذ قال (١/٢٩٧) : « قال الفتنى فى « قانون الموضوعات » (٢٦٢) : متروكٌ ، اتهم بالوضع والزندقة ، وكان وضاعاً » .

وهذا إنما قيل فى «سيف بن عمر الضبىِّ» ، فلله الأمر من قبلُ ومن بعدُ.

ومحمد بن المتوكل بن أبى السرىّ العسقلانى صدوقٌ ، له بعض ما يُنكر عليه ، وأبو هنيدة ، لم أجد له ترجمة ، وليس هو الذى ترجم له ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٤/٢/٤٥٥ - ٤٥٦) فإن هذا يروى عنه داود بن أبى هند ، فهو متقدِّمٌ فى الطبقة على ذاك .

وابنُ لهيعة فيه مقالٌ مشهورٌ ، وبه أعلَّ الهيثمىُّ الحديث (١/٢٣١) .

ولكن له طريق آخر عن ابن بريدة .

أخرجه ابنُ عدىّ (٦/٢٢٣٦) من طريق محمد بن يوسف الفريابى ، عن سفيان ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً » اهـ . =

....

= ولم يذكرْ بقية المتن .

قال ابنُ عديّ :

« وهذا يُعرف بـ « على بن قادم » عن الثوريّ بهذا الإسناد ، وقد رواه الفريابى ، والفريابى له عن الثوريّ إفرادات ، وله حديثٌ كثيرٌ عن الثوريّ ، وقد قُدِّم الفريابى فى سفيان الثورى على جماعةٍ مثل عبد الرزاق ونظرائه ، وقالوا : الفريابى أعلمُ بالثوريّ منهم ... والفريابيُّ فيما تبين هو صدوقٌ لا بأس به » .

قال الذهبيُّ فى « الميزان » (٧١/٤) تعقيباً على قول ابن عدى : له عن الثوريّ إفرادات : « قلْتُ : لأنَّهُ لازمه مدةً ، فلا يُنكر له أن ينفرد عن ذاك البحر » اهـ .

وأمَّا رواية على بن قادم التى ذكرها ابنُ عديٍّ :

فأخرجها الرُّويانى فى « مسنده » (ج١٦/ ق ١/٣) قال : حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، نا علىُّ بنُ قادم ، نا سفيان ، عن علقمة ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً .

وأخرجه تمام الرازى فى « الفوائد » (١٧١ ، ١٧٢) من طريقين آخرين عن على بن قادمٍ به .

وهذا سندٌ صحيحٌ .

وعلقمة هو ابنُ مرثد ، وابنُ بريدة : هو سليمانُ .

ثُمَّ أخرجه الرُّويانيُّ أيضاً : نا ابنُ حميد ، نا جرير ، عن ليث ، عن عثمان ابن عمير ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً . =

....

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدّاً .

وابنُ حميد هو محمد ، وهو واهٍ كما قدمنا .

وليث هو ابنُ أبى سليم ، يُضعَّفُ .

وعثمان بن عمير أبو اليقظان ضعيفٌ منكرُ الحديث[1] .

* * *

*** رابعاً : حَدِيْثُ أَبِى رافِعٍ ، رَضَىَ اللهُ عَنْهُ .**

أخرجه الرُّويانىُّ فى « مسنده » (ج ٢٥/ ق ١/١٣٩) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٩١١) واللَّفْظُ لَهُ من طريق سعيد بن سليمان الواسطىُّ ، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردىُّ ، عن عمرو بن أبى عمرو ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبى رافعٍ ، قال : « رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ، وغسل رجليه ثلاثاً ، ورأيتُهُ مَرَّةً أخرى توضأ مَرَّةً مرَّةً » .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن أبى رافعٍ ، إلاَّ بهذا الإسناد ، تفرَّد به الدَّراوردىُّ » .

ورواه سعيدُ بنُ سليمان الواسطىُّ أيضاً ، عن الدَّراوردىّ ، عن عمرو ابن أبى عمرو ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبيه ، عن جدِّه فزاد فى سنده : « عبيد الله بن أبى رافع » . =

(١) لم يذكره المزى فى « التهذيب » (١١/٣٧٠) فى الرواة عن سليمان بن بريدة ...

....

= أخرجه الطحاويُّ فى « الشرح » (٣٠/١) .

وتابعه على هذا الوجه نعيم بن حماد - واختلف فيه عليه كما يأتى - وسليمان الشاذكونى ، وهو واهٍ .

ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢/٨٧) .

* قُلْتُ : وهذا الوجهُ أولى ، فقد ذكر البخاريُّ أن الدَّراورديَّ لم يضبطه ، ويدلُّ على ذلك أنَّ سعيد بن سليمان رواه عنه على الوجهين .

وقد رجَّح الدارقطنىُّ رواية من قال : « عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافع ، عن أبيه ، عن جدِّه » .

يؤيِّدُ هذا الوجه ما :

أخرجه الرُّويانىُّ فى « مسنده » (ج ٢٥/ ق ٢/١٣٨) قال : نا العباسُ ، نا عثمانُ بْنُ محمدٍ ، نا يعقوبُ بْنُ عبد الله المخزومىُّ ، عن عبد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبيه عن جدِّه ، قال : « رأيتُ النبىَّ صلى الله عليه وسلم يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، ورأيتُهُ يتوضأ مرَّةً مرَّةً » .

وعبد الله بن أبى رافع : هو عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، يُشْبِهُ أن يكون نُسب إلى جدِّه . والله أعلمُ .

وهذا سندٌ قوىٌّ . والعباس هو ابنُ عبد العظيم العنبرىُّ .

وهذه الرواية أولى من رواية عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبى رافعٍ ، فقد قال الحافظ فى « التهذيب » (٣٠٦/٥) فى ترجمة « عبد الله ابن عبيد الله بن أبى رافع » : « قُلْتُ : فى روايته عن جدِّه نظرٌ ، ولهذا ذكره ابن حبان فى أتباع التابعين » اهـ .

* ووجهٌ آخر من الاختلاف فى سنده . =

....

= فرواه عبد الله بن عمر الخطابى ، وأبو الوليد الطيالسىّ معاً ، عن الدراوردىّ ، عن عمرو بن أبى عمرو ، عن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبيه فذكره .

أخرجه ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ١٧١) وأبو عبيد (ق ٢/٣٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١/ رقم ٩٣٧) ، والدارقطنىُّ (٨١/١) . وهذا سندٌ حسنٌ .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٣١/١) :

« رجاله رجال الصحيح » .

وقال صاحبُ « التعليق المغنى » (٨١/١) :

« إسنادهُ صحيحٌ » .

ورواه أحمد بن أبان ، عن الدراوردىّ ، أنا عمرو بن أبى عمرو ، عن ابن أبى رافعٍ ، عن أبيه أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً .

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٧٢) .

وابنُ أبى رافع : هو عبيد الله .

وأخرجه أبو عبيد (ق ٢/٣٣) ثنا نعيم بن حماد ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبى عمرو ، عن رجُلٍ - قال عبدُ العزيز : نسيتُ اسمه - ، عن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبيه مثله .

قال أبو عُبَيْدٍ :

« وفى غير حديث نُعيم تسميةُ هذا الرجل أنه عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافعٍ عن أبيه ، عن جدِّه » . =

= وقد ذكر البخاريُّ وجوهاً من الاضطراب فى سنده .

فقال فى « التاريخ الكبير » (٣/١/١٣٨ - ١٣٩) :

« وقال مرَّةً - يعنى عبد العزيز الدراوردىّ ، عن عمرو - : عبيد الله ويعقوب بن خالد ، عن أبى رافعٍ » .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢/٨٧) :

« ورواه أبو همام عن الدراوردىّ بهذا الإسناد[1] إلاَّ أنه لم يذكر : « عمرو بن أبى عمرو » ، ورواه سعيد بن منصور وضرار بن صرد ، وخلف بن هشام ، عن الدَّراوردىّ ، عن عمرو بن أبى عمرو ، عن يعقوب بن خالد ، عن أبى رافعٍ ، ورواه الحسن بنُ الصباح الزعفرانىُّ عن سعدويه[2] عن الدراوردىّ ، عن محمد بن عمارة ، ويعقوب بن المسيب ، عن أبى رافعٍ . وأشبههما بالصواب : حديث عمرو بن أبى عمرو ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبيه ، عن جدِّه » .

* * *

*** خامساً : حديثُ ابْنِ الفَاكِهِ ، رَضِىَ الله عَنْهُ .**

أخرجه البخاريُّ فى « الكبير » (٣/١/٢٤٤) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/٣٣) ، وأبو القاسم البغوىّ فى « مسند ابن الجعد » ، (ج٢/ رقم ٣٥٧٢) من طريق علىّ بن الجعد ، أنا عدىُّ بنُ الفضل ، عن =

(١) يعنى الدراوردىّ ، عن عمرو بن أبى عمرو ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى رافعٍ عن أبيه عن جده .

(٢) هو سعيدُ بنُ سليمان الواسطىُّ .

= أبى جعفر ، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت ، عن ابن الفاكه . قال :
« رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً » .

* **قُلْتُ** : وسندهُ ضعيفٌ جدّاً .

وعديُّ بنُ الفضل تركه أبو حاتمٍ ، وأبو زرعة ، والدّارقطنيُّ .

وقال ابنُ معين ، والنسائيُّ وغيرهما .

« ليس بثقةٍ » .

وابنُ الفاكه ، قيل : هو عبد الرحمن بن الفاكه ، كذا أورده البغويُّ وابنُ حبان .

وقال البغويُّ : « ليس له غير هذا الحديث » .

أمَّا البخاريُّ فإنه يرى أن عبدَ الرحمن بْنَ أبى قراد - وقد مرّ له حديثٌ برقم (١٦) - هو ابْنَ الفاكه،لذلك أورد هذا الحديث فى ترجمته ، فالله أعلمُ .

* * *

* **قُلْتُ** : وفى الباب أحاديثُ أخرى لم يذكُرْهَا التِّرمِذيُّ ، مِنْهَا :

* **سادساً : حديْثُ عَبدِ الله بْنِ عُمَرَ ، رَضىَ الله عَنْهُمَا .**

ولَهُ عن ابْنِ عُمَرَ طرقٌ ، منها :

١ - معاوية بن قرة ، عنه ، قال :

« توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّةً مرَّةً ، فقال : « **هذا الوضوء الذى لا يقبل الله الصلاة إلاَّ به** » ، ثُمَّ توضأ مرتين مرتين ، فقال : « **هذا القصد من الوضوء ، يضاعف لصاحبه أجرُهُ مرتين** » . ثُمَّ توضأ ثلاثاً ثلاثاً فقال : « **هذا وضوئى ، ووضوءُ خليل الله إبراهيم ، ووضوء الأنبياء قبلى** =

= **وهو وظيفة الوضوء ، فمن توضأ وضوئى هذا ، ثُمَّ قال : أشهدُ أن لا إله إلاَّ الله ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ ، فتحت له ثمانيةُ أبواب الجنة ، يدخلُ من أيِّها شاء »** .

أخرجه أبو يعلى (ج٩/ رقم ٥٥٩٨) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (١٦١/٢ - ١٦٢) ، وابنُ الأعرابى فى « معجمه » (ج١/ ق ٢/١٦ و ج٤/ق ٢/٧٢) ، والعقيلُّى فى « الضعفاء » (٢٨٨/٢) ، من طريق عبد الرحيم[١] بن زيد العمىّ ، عن أبيه ، عن معاوية بن قرة ، عن ابْن عُمَرَ .

ورواه عن عبد الرحيم بن زيدٍ - هكذا - جماعةٌ،منهم :

« محمد بن موسى الحرشى ، وسوار بن عمارة ، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبى ، وأحمد بن بشير المذكر » .

وتابعهم مرحومُ بْنُ عبد العزيز العطَّار ، حَدَّثنى عبدُ الرحيم به .

أخرجه ابْنُ ماجةَ (٤١٩) قال : حدَّثنا أبو بكر بن خلاَّد الباهلىُّ ، حدَّثنى مرحومٌ به .

وقد خولف شيخُ ابْنِ ماجة فيه .

خالفه بشر بن عبيس بن مرحوم ، فرواه عن جدِّه مرحوم بن عبد العزيز ، عن عبد الرحيم بن زيد ، عن أبيه ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، عن جدِّه .... ثُمَّ ذكر الحديث .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ١/٩٠) قال : حدثنا محمد =

---

(١) فى « كتاب العقيلّى » : « عبد الرَّحمن » !! وهو تصحيفٌ .

....

= ابن على الصائغ ، نا بشر بن عبيس به وقال :

« هكذا روى هذا الحديث مرحوم بن عبد العزيز ، عن عبد الرحيم بن زيد ، عن أبيه ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، عن جدِّه » .

* **قُلْتُ** : وأبو بكر - واسمه محمد - ابن خلاد أقوى من بشر بن عبيس ، وهذا الاختلاف هو من عبد الرحيم أو من أبيه .

وذكر الدَّارقطنيُّ فى « العلل » (ج ٤/ق ١/٥٢) أن مرحوم بن عبد العزيز العطار رواه عن عبد الرحيم بن زيد ، عن أبيه زيد العَمِّى ، عن معاوية بن قرَّة مرسلاً[1] . ولم أقف على راويه عن مرحوم بن عبد العزيز ، وفى ظنى لن يكون أوهى من عبد الرحيم بن زيد ، وهو أضعفُ مَنْ فى السند فقد كذبه ابن معين ، وتركه أبو حاتم والنسائىُّ ، ووهَّاهُ أبو زرعة الرازى ، فالسندُ تالفٌ .

وقد توبع على الوجه الأوَّلِ .

فتابعه سلاَّم الطويل ، عن زيد العَمِّى ، عن معاوية بن قرة ، عن ابْنِ عمر .

أخرجه الطيالسىُّ (١٩٢٤) ، وابنُ أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ١٠٠) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١١٤٦/٣ - ١١٤٧) وعنه البيهقىُّ (٨٠/١ - ٨١) ولكنها متابعةٌ ساقطةٌ لا يُفرح بها .

وسلام الطويل متروكٌ أيضاً . =

---

(١) ورواه داود بن المحبر ، عن أبيه ، عن جده ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه مرفوعاً أخرجه ابنُ عدى (٩٦٦/٣) . وداود بن المحبر ساقطٌ البته هو والعدم سواء .

....

= وزيد العَمِّى[1] ضعيفٌ ، وهّاهُ الذهبىُّ ، وضعّفه الجمهورُ .

قال ابن أبى حاتم فى « العلل » (ج١/ رقم ١٠٠) :

« سألتُ أبى عن حديث رواه عبد الرحيم بن زيد العَمِّى ... فذكره ، فقال أبى : عبد الرحيم بن زيد متروكُ الحديث ، وزيد العَمِّى ضعيفُ الحديث ، ولا يصحُّ هذا الحديث عن النبىِّ صلى الله عليه وسلم ، وسُئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : هو عندى واهٍ ، ومعاويةُ بْنُ قرة لم يلحق ابن عمر .. » .

ثُمَّ نقل ابن أبى حاتم عن أبيه قوله فى حديث سلام الطويل :

« سلام الطويل متروك الحديث ، وزيد العَمِّى ضعيفُ الحديث » .

وقال البيهقىُّ :

« وهكذا روى عبد الرحيم بن زيد العَمِّى عن أبيه وخالفهما غيرُهما ، وليسوا فى الرواية بأقوياء » .

* **قُلْتُ** : يشير البيهقىُّ إلى أن سلام الطويل وعبد الرحيم بن زيد قد خولفا فى سند هذا الحديث .

فخالفهما أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة الملائى ، فرواه عن زيد العَمِّى ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر فذكره .

أخرجه أحمدُ (٩٨/٢) وعنه الدارقطنىُّ (٨١/١) .

وأبو إسرائيل الملائى الراجحُ ضعفُهُ ، وهو خيرٌ من سلاَّم وعبد الرحيم =

---

(١) العَمِّى - بفتح المهملة وتشديد الميم . قال أحمدُ بْنُ صالحٍ : « إنما سُمِّى العَمِّى لأنه كان إذا سئل قال : حتى أسأل عمِّى » !.

= ولكن قال الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٤/ ق ١/٥٢) :

« وهم فيه - يعنى أبا إسرائيل - والصوابُ قول مَنْ قال : عن معاوية ابن قُرَّة » اهـ .

وقال الهيثميُّ فى « المجمع » (٢٣٠/١) :

« رواه أحمدُ ، وفيه زيد العَمِّى ، وهو ضعيفٌ ، وقد وُثِّق ، وبقيَّةُ رجاله رجال الصحيح » !

قال الشيخ أبو الأشبال فى « شرح المسند » (٨٦/٨) :

« وهم جدّاً ، والعجبُ من الهيثميِّ أن يسهو فيذكر أن رجاله رجال الصحيح ، وما كان أبو إسرائيل الملائى من رجال الصحيح قطُّ ! ما روى له واحدٌ من الشيخين ، وما صحَّح له واحدٌ من الأئمة » اهـ .

وأمَّا قولُ أبى زرعة : « معاوية بن قرة لم يلحق ابْنَ عُمَرَ » ، فتعقَّبه الشيخ أبو الأشبال رحمه الله فى « شرح المُسند » (٨٧/٨) فقال : « وفى هذا نظرٌ ، بل هو خطأ ؛ لأنَّ معاوية بْنَ قُرَّة مات سنة (١١٣) وهو ابْنُ (٧٦) سنة ، فقد ولد نحو سنة (٣٧) وأدرك ابْنَ عمر إدراكاً طويلاً ، وهو ثقةٌ لم يذكر بتدليسٍ » اهـ .

* قُلْتُ : وهذا الذى ذكره أبو الأشبال متجهٌ ، ولكن نقل الحافظ فى « التهذيب » أن أبا حاتمٍ قال : « لم يلق ابْنَ عمر » ، وهذا أخصُّ فى الدعوى من كلام أبى زرعة فإن الإدراك أعمُّ من اللُّقيا ، كمثل أبى سلمة الخزاعىّ منصور بن سلمة ، قال الحافظ فى « الفتح » (٢٤١/١) : « أدركهُ البخاريُّ ، لكنه لم يلقه »[1] . =

---

(١) ومثله قول أبى حاتم فى «سوار بن عمارة الرملىّ»: «أدركته و لم أسمع منه» ومثلُهُ كثير.

. . . .

= وكأنَّه لذلك لم يذكر أحدٌ من القدماء ممن ترجم لمعاوية بن قرة مثل البخاريّ فى « التاريخ الكبير » (٣٣٠/١/٤) ، وابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣٧٨/١/٤ - ٣٧٩) ، وابنُ حبان فى « الثقات » (٤١٢/٥) ، لم يذكر واحدٌ منهم « ابن عمر » فى شيوخ معاوية بن قرة ، وإنما ذكروا « أنس بن مالك » ، ولو كان لمعاوية رواية عن ابن عمر لذكروه فى شيوخه ، لا سيما أنه من الصحابة .

يؤيِّدُهُ أن الحاكم ذكر هذا الحديث فى « المستدرك » (١٥٠/١) وقال : « مرسلٌ مشهورٌ » وهو يعنى بالإرسال هنا الانقطاعَ على عادة القدماء فى تسمية الانقطاع بالإرسال . وكلُّ هذا الذى ذكرتُه قد يرجح الانقطاع ، لكنى لا أجزمُ به والله أعلمُ .

• ووجهٌ آخر من الاختلاف فى سنده .

فرواه عبد الله بْنُ عرادة[1] الشيبانى وهو ضعيفٌ ، عن زيد العَمِّى ، عن معاوية بن قرَّة ، عن عبيد بن عمير ، عن أُبَىِّ بْنِ كعبٍ ... فذكره .

أخرجه ابْنُ ماجة (٤٢٠) والهيثمُ بْنُ كليب فى « مسنده » (ق ١٠٦/ ١ - ٢) ، والدارقطنىُّ (٨١/١) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢٨٨/٢) ، والآجرىُّ فى « الأربعين » (ص - ٥٨) .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٨٢/١) :

« وعبد الله بن عرادة ، وإنْ كانت روايتُه متصلة ، فهو متروكٌ » اهـ .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٤/ ق ١/٥٢) : =

---

(١) وقع فى « مسند الهيثم » : « عبد الله بن عبادة » ! وهو تصحيفٌ .

= « ورواه عبد الله بن عرادة ... ولم يُتابع عليه » .
وقال العقيليُّ :
« فيه نظرٌ » .
٢ - عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .
أخرجه الدَّارقطنيُّ (١/٨٠) ، والبيهقيُّ في « السُّنن » (١/٨٠) ، وفي « المعرفة » (١/٢٣٢) من طريق المسيّبِ بْنِ واضحٍ ، قال : حدثنا حفص ابن ميسرة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ... فذكره .
قال الدارقطنيُّ :
« تفرَّد به المسيّبُ بْنُ واضحٍ ، عن حفص بن ميسرة ، والمسيبُ ضعيفٌ » .
وقال البيهقيُّ :
« وهذا الحديث من هذا الوجه يتفرَّد به المسيّبُ بْنُ واضحٍ وليس بالقويِّ » .
وقال في « المعرفة » :
« المسيّبُ بْنُ واضحٍ غيرُ محتجّ به ، وروى من أَوْجُهٍ كلُّها ضعيفٌ » .
وقال عبدُ الحق الأشبيلي في « الأحكام » :
« هذا الطريق من أحسن طرق الحديث » .
نقله الزيلعيُّ في « نصب الراية » (١/٢٨) .
قال الحافظ في « التلخيص » (١/٨٢) :
« وهو كما قال لو كان المسيب حفظه ، ولكن انقلب عليه إسنادُهُ ، وقال ابنُ أبي حاتم : المسيبُ صدوق إلاَّ أنَّهُ يخطىءُ كثيراً » . =

....

= * **قُلْتُ** : ومعنى قول عبد الحق أنَّ هذا الطريق هو أخفُّ الطرق ضعفاً ، لا أنَّهُ حسنٌ ، فكُنْ منه على ذكْرٍ .

وقد اختُلف على المسيب بن واضح فى إسناده .

فرواه محمد بن تمام بن صالح ، ثنا المسيبُ بْنُ واضح ، ثنا سليمان بن عمرو النخعىُّ ، عن أبى حازمٍ ، عن ابن عمر ، قال : « توضأ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مرَّةً مرَّةً ، فأسبغ الوضوء ، ثُمَّ قال : « **هذا وظيفة الوضوء ، ووضوء من لا يقبل الله صلاة إلا به** » ثُمَّ توضأ مرتين مرتين ، ثُمَّ قال : « **هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين** » ثُمَّ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « **هذا وضوئى ووضوء الأنبياء قبلى وما زاد فهو إسرافٌ وهو من الشيطان** » .

أخرجه ابنُ عدىّ (١٠٩٧/٣) فى « الكامل » .

وسنده تالفٌ ، وأبو داود النخعىُّ قال ابن معين : « كذَّابٌ خبيثٌ » .

٣ - نافع ، عنه .

أخرجه تمام الرازىّ فى « الفوائد » (١٦٩) من طريق على بن الحسين بن الجنيد ، نا أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبىُّ ، نا عبد العزيز بن محمد الدراوردىُّ ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً .

قال تمام :

« لم يحدث به غير ابن الجنيد » .

* **قُلْتُ** : ابن الجنيد ثقةٌ حافظٌ .

وثقه ابنُ أبى حاتم (١٧٩/١/٣) . =

....

= وقال الذهبيُّ فى « السير » (١٤/١٦) :
« الإمام الحافظ الحجة ، من أئمة هذا الشأن » .
وبقية رجال السند ثقات إلا عبيد بن هشام فإنهم ضعّفوه لكونه يتلقن لتغيُّرٍ حدث له . عافانا الله وسائر أحبابنا فى الله تعالى .
وأخرجه تمام أيضاً (١٧٠) من طريق سعيد بن عبد الملك نا يونس بن بكير الشيبانى ، عن محمد بن إسحٰق ، عن نافع ، عن ابن عمر به .
وسنده ضعيفٌ لضعف سعيد بن عبد الملك ، وعنعنة ابن إسحاق .

* * *

* **سَابِعَاً** : حَدِيْثُ عَبدِ الله بْنِ عمرو ، رَضَىَ الله عَنْهُمَا .
أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٢٦٩) ، والطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ١/١٦٣) من طريق بكر بن يحيى بن زبان ، نا مندلُ بْنُ علىّ ٍ، عن ابن أبى نجيحٍ ، عن مجاهدٍ ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً زاد الطبرانيُّ : « ثمَّ قام فصلى » .
قال البزَّارُ :
« لم يروه عن عبد الله بن عمرو إلَّا مجاهدٌ ، ولا عنه إلَّا ابْنُ أبى نجيح » .
وقال الطبرانيُّ :
« لم يرو هذا الحديث عن ابن أبى نجيح إلَّا مندلُ ، تفرَّد به بكر بن يحيى » .
* **قُلْتُ** : أمَّا مندلُ بْنُ علىٍّ فضعيفٌ .
ولكن تابعه عبيد الله بن عمرو الرقّى ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد ، =

= عن ابن عمرو فذكره .

أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٩/١) من طريق يحيى بن صالح الوحاظى ، قال : ثنا عبيدُ الله بن عمرو به .

ويحيى الوحاظى فيه مقالٌ من قبل حفظه ، وقد خالفه علىُّ بنُ معبد الرقِّىّ ، وهو أوثق مِنْهُ ، فرواه عن عبيد الله بن عمرو ، عن الحسن بن عمارة ، عن ابْنِ أبى نجيحٍ ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو به .

أخرجه الطحاوىُّ أيضاً .

والحسنُ بن عمارة متروك الحديث ، كان شعبةُ شديد الحمل عليه ، وكان يُكذِّبُهُ .

* * *

* **ثامِناً : حَدِيْثُ عَائِشة ، رَضِىَ الله عَنْهَا .**

أخرجه ابنُ عدىٍّ (٢٦٨٣/٧) من طريق يحيى بن ميمون بن عطاء ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عائشة أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم توضأ مرَّةً مرَّةً ، وقال : « **هذا فرضُ الوضوء** » . وتوضأ مرَّتين مرَّتيْن ، فقال : « **من زاد زاده الله** » وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « **هذا وضوؤنا معاشر الأنبياء ، فمن زاد فقد أساء وظلم** » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ واهٍ جدّاً .

ويحيى بن ميمون تركه الدارقطنىُّ ، بل كذَّبه عمرو بْنُ علىٍّ والسَّاجى .

وقال النسائىُّ :

« ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ » . =

= وقال أحمدُ :

« ليس بشئ ، خرقنا حديثه ، كان يقلبُ الأحاديث » .

وفى « علل الحديث » (ج١/ رقم ١٤٦) لابن أبى حاتمٍ قال :

« سُئل أبو زرعة عن حديثٍ ... فذكر هذا الحديث . فقال أبو زرعة : هذا حديثٌ واهٍ منكرٌ ، ضعيفٌ » .

وقال فى موضع آخر من « العلل » (ج١/ رقم ١٧٢) :

« قال أبو زُرعة : ليس لهذا الحديث أصلٌ ، وامتنع من قراءته ، ولم يقرأه علينا » .

* * *

*** تاسِعَاً : حَدِيْثُ زيد بن ثابتٍ وأبى هريرة ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُما .**

أخرجه الخلاَّل فى « الأمالى » (٩٥) والدَّارقطنىُّ فى « غرائب مالك » -- كما فى « نصب الراية » (٢٩/١) - ، وأبو نُعيمٍ فى « أخبار أصبهان » (٢٥٨/٢) من طريق علىّ بن الحسن السامىِّ ، ثنا مالكُ بنُ أنسٍ ، عن ربيعة ، عن ابن المسيب ، عن زيد بن ثابتٍ وأبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلَّم أَنَّهُ دعا بالماء فتوضأ مرَّةً مرَّةً ، وقال : « **هذا الذى لا يقبلُ اللهُ العمل إلَّا به** » ، وتوضأ مرَّتين مرتين ، وقال : « **هذا يضاعفُه اللهُ للأجر** » وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « **هذا وضوئى ووضوء الأنبياء قبلى صلوات الله عليهم أجمعين** » .

قال الدَّارقطنىُّ :

« تفرَّد به علىُّ بْنُ الحسن ، وكان ضعيفاً » =

= وقال الحافظُ فى « التلخيص » (٨٢/١) :
« هو مقلوبٌ ، ولم يروه مالكٌ قطُّ » اهـ .
وقال الذهبىُّ فى « الميزان » (١٢٠/٣) .
« هو فى عداد المتروكين » .
وقال ابنُ حبان :
« لا يحِلُّ كتبُ حديثه إلَّا على جهة التعجُّب » .

* * *

*** عاشراً : حَدِيْثُ أنسٍ ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُ .**

أخرجه ابنُ شاهين فى « الترغيب »[1] (ق ٢٦٢/ ١ -٢) من طريق محمد بن مصفى ، أنا ابنُ أبى فديك ، قال : حدَّثنى طلحة بن يحيى ، عن أنس بن مالكٍ قال : « دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوءٍ ، فغسل وجهه مرَّةً ويده مرَّةً ، ورجليه مرَّةً مرَّةً ، وقال : « **هذا وضوء لا يقبلُ الله عز وجلَّ الصلاة إلاَّ به** » ثمَّ دعا بوضوءٍ فتوضأ مرتين مرتين ، وقال : « **هذا وضوءٌ ، من توضأ ضاعف الله له الأجر مرتين** » ثمَّ دعا بوضوءٍ فتوضأ ثلاثاً وقال : « **هكذا وضوءُ نبيكم صلى الله عليه وسلم والنبيين قبله، أو قال : هذا وضوئى ووضوء الأنبياء قبلى** » .

وعزاه الحافظُ فى « التلخيص » (٨٢/١ - ٨٣) لأبى على بن السكن فى « صحيحه » .

قال شيخُنا الألبانى فى « الصحيحة » (٤٦٦/١) :

---

(١) كما فى « الصحيحة » (٢٦١) لشيخنا حفظه الله .

....

= « وهذا إسنادٌ رجاله ثقات ، وفى بعضهم خلاف ولكنه منقطع ، فإن طلحة بن يحيى هو ابن النعمان بن أبى عياش الزرقى لم يذكروا له روايةً عن أحدٍ من الصحابة ، بل ولا عن التابعين » اهـ .

* * *

* **حادى عشر : حَدِيْثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، رَضَىَ اللهُ عَنْهُ .**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ١٢٥) من طريق محمد بن سعيد ، عن عبادة بن نسى ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ بن جبلٍ ، قال : كان النبىُّ صلى الله عليه وسلم يتوضأ واحدةً ، واثنتين ، وثلاثاً ، كلُّ ذلك كان يفعل .

* **قُلْتُ** : وسندُه تالفٌ البتة .

ومحمَّدُ بْنُ سعيد هو المصلوب على الزندقة كذابٌ يضعُ الحديث وتساهل الهيثمىُّ فى شأنه ، فقال فى « المجمع » (١/٢٣٣) يعلُّ هذا الحديث : « فيه محمد بن سعيد المصلوب ، وهو ضعيفٌ » !! .

ثم وجدتُه فى مكان آخر من « المجمع » (٨/٨٣) قال :
« يضعُ الحديث » .

* * *

* **ثانى عشر : حديثُ الجُلَاسِ بْنِ صليت اليربوعى ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ مندة ، وأبو نعيم فى « الصحابة » من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ، حدثتنا مُرار بنت منقذ الصليتية ، حدثتنى أم منقذ بنت الجلاس بن صليت ، عن أبيها أنَّه أتى النبىَّ صلى الله عليه وسلم فسأله عن =

= الوضوء ، فقال : « **واحدةٌ تجزىء وثنتان** » قال : ثمَّ رأيتُه توضأ ثلاثاً ثلاثاً .

قال ابنُ مندة :

« غريبٌ لا يُعرف إلاَّ من هذا الوجه » .

قال الحافظ فى « الإصابة » (١/٤٩٥) :

« عبد الرحمن متروك الحديث » .

تمَّ بحمد الله تعالى الجزءُ الثانى من « بذل الإحسان » ويتلوهُ « الجزءُ الثالث » ، وأوَّلُهُ : أخبرنا سويدُ بْنُ نصرٍ ... والله أسأَلُ أن يتقبَّله منى بقبولٍ حسنٍ ، وأن ينفع به ، وأن يطيل فى طاعته عمرى ، حتى أوفق إلى إتمامه على الوجه الذى يرضيه إن شاء الله ، إنه ولى ذلك والقادرُ عليه .

وكتبه

أبو إسحٰق الحوينى الأثرى

مسلماً ، حامداً لله تعالى ، ومصلياً على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم

* * *

□ فهارس بذل الإحسان □

□ فهرس الأحاديث(1) □

(١) الأحاديث المسبوقة بالعلامة السوداء هى أحاديث السنن ، والعزو إليها بالرقم بخلاف باقى الأحاديث والمذكورة فى التخريج . وبالله التوفيق .

* * *

□ فهرس شيوخ النسائى □

□ فهرس رجال السند □

□ فهرس الصحابة □
للجزء الأول والثانى

* * *

□ فهرس الرواة الذين حكم عليهم المصنف □ بجرحٍ أو تعديل أو عرفهم بنسبٍ وغيره

* * *

□ فهرس الموضوعات والفوائد □

* * *